

قَوْلُهُمْ مَنْ كَانَ قَوْلُهُمْ طَائِفَةً لِمَنْ يَهْتَدُونَ

الفتاوى الثمانية

التأليف

لشيخ الإمام فريد الدين عالم بن العلاء
الإنديسي الدهلوي الهندي المتوفى سنة ٧٨٦هـ

قام بترتيبه وجمعه وترقيمه وتعليقه
بنحو عشرة آلاف من الأحاديث والآثار

شهاب أحمد القاسمي

المفتي المحدث بالجامعة القاسمية الشهيرة
بمد رسته شاهي مراد آباد، الهند

المجلد السابع عشر

الشفعة، القسمة، المزارعة،
والمعاملة، الذبائح، الأضحية

٢٧٨٤٧-٢٦١٩٣

مركز النشر والتوزيع

مكتبة زكريا، بديو بند، الهند

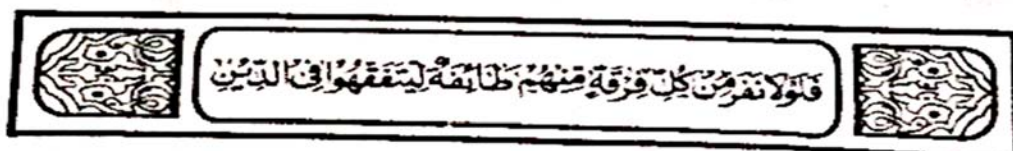
الإمام ابن العلاء
الفتاوى الثمانية

مكتبة زكريا
مركز النشر والتوزيع

١٦

المجلد السابع عشر
الشفعة، القسمة، المزارعة،
والمعاملة، الذبائح، الأضحية
٢٧٨٤٧-٢٦١٩٣

مكتبة زكريا
ديوبند



الفتاوى للساترخانية

التاليف

للسيخ الإمام فريد الدين عالم بن العلماء
الابندر بي الدهلوي الهندي المتوفى سنة ٧٨٢هـ

قام بترتيبه وجمعه وترقيمه وتعليقه
بنحو عشرة آلاف من الاحاديث والآثار

شهاب الدين احمد القاسمي

المفتي المحدث بالجامعة القاسمية الشهيرة
بمد رسته شاهي مراد آباد، الهند

المجلد السابع عشر

الشفعة، القسمة، المزارعة،
والمعاملة، الذبائح، الاضحية

٢٧٨٤٧-٢٦١٩٣

مركز النشر والتوزيع

مكتبة زكريا، بدو بند، الهند

الفتاوى الثمانية خاتمة

أول طبعة، كاملة في العالم

سنة ١٤٣١ هـ سنة ٢٠١٠ م

شهابير أحمد القاسمي

mftshabbirahmed@gmail.com

www.shabbir-ahmed.blogspot.com

و أول تحويله كاملاً إلى الإنترنت

سنة ١٤٣٥ هـ جريئة سنة ٢٠١٤ م

قام بتحويله وتحميله إلى الإنترنت
المفتي محمد أرباب الشمس القاسمي

رقم الجوال: ٩٨٩٧٦٨٢٠٠٠ +٩١

arbab@jamia-ahsanul-banat.org

www.jamia-ahsanul-banat.org

www.tohfa-e-khawateen.com

قام بالتعاون:

المفتي نسيم أحمد سلطان القاسمي

المفتي سيف الله العرشي القاسمي

و جميع الطلبة الملتحقين بقسم الإفتاء

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلّدات العشرون كلّها في نظر واحد

رقم المسألة

المجلد الأول	١	١٤٨٧	المقدمة، الطهارة.
المجلد الثاني	١٤٨٨	٣٥٨٤	الصلاة.
المجلد الثالث	٣٥٨٥	٥٣٦٠	الجنائز، السجّدات، الزكاة، العشر، الخراج، الصوم، الحج.
المجلد الرابع	٥٣٦١	٧٠٧٠	النكاح، الطلاق.
المجلد الخامس	٧٠٧١	٨٧١٩	بقية من الطلاق، النفقات، العناق.
المجلد السادس	٨٧٢٠	٩٨٤٢	الأيمان، الحدود، السرقة.
المجلد السابع	٩٨٤٣	١١٠٥٨	السير، الخراج والجزية، أحكام المرتدين، اللقيط، اللقطّة، الإباق، المفقود، الشركة.
المجلد الثامن	١١٠٥٩	١٢٥٦١	الوقف، البيوع.
المجلد التاسع	١٢٥٦٢	١٣٨٧٤	بقية من البيوع.

الفهرس الإجمالي	٢	من الفتاوى التاتارخانية
المجلد العاشر	١٣٨٧٥	١٥٣٢٠ الصرف، الكفالة والضمان الحوالة، الحيل.
المجلد الحادى عشر	١٥٣٢١	١٦٦٦٦ أدب القاضي، الشهادة.
المجلد الثانى عشر	١٦٦٦٧	١٨٢٩٢ بقية من الشهادة، الرجوع عن الشهادة، الوكالة.
المجلد الثالث عشر	١٨٢٩٣	٢٠١٠٢ الدعوى.
المجلد الرابع عشر	٢٠١٠٣	٢١٩٠٤ الاقرار، الصلح، الهبة.
المجلد الخامس عشر	٢١٩٠٥	٢٣٩٦٦ الاجارة، المضاربة.
المجلد السادس عشر	٢٣٩٦٧	٢٦١٩٢ الوديعة، العارية، المكاتب، الولاء، الإكراه، الحجر، المأذون، الغصب.
المجلد السابع عشر	٢٦١٩٣	٢٧٨٤٧ الشفعة، القسمة، المزارعة والمعاملة، الذبائح، الأضحية.
المجلد الثامن عشر	٢٧٨٤٨	٣٠٣٢١ العقيلة والاستحسان والكراهية، التحرى، الشرب، الأشرية، الصيد، الرهن.
المجلد التاسع عشر	٣٠٣٢٢	٣٢٢٦٧ الجنایات، الوصايا
المجلد العشرون	٣٢٢٦٨	٣٣٧٧٨ بقية من الوصايا، الخشى، الفرائض.

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٢ - كتاب الوديعة

٢٣٩٦٧ :- وفى الكافى: الإيداع تسليط الغير على الحفظ أى شئ كان، مالا أو غير مال لغة ، وتسليط الغير على حفظ المال شريعة ، وفى الينا بيع : والفرق بين الوديعة والأمانة بالعموم والخصوص ، الوديعة خاصة وهى الاستحفاظ قصدا ، والأمانة عامة وهى الشئ الذى وقع من غير قصد ، بأن وقع بهبوب الريح فى حجر إنسان.

٢٣٩٦٨ :- والحكم فى الوديعة أنه يبرأ عن الضمان إذا عاد إلى الوفاق ، ولا يبرأ عن الضمان إذا عاد إلى الوفاق فى الأمانة . م : هذا الكتاب يشتمل على عشر فصول.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانت إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعمًا يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً ، سورة النساء : رقم الآية : ٥٨ -

٢٣٩٦٨ :- أخرج ابن ماجه عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أودع وديعة فلا ضمان عليه . سنن ابن ماجه - الصدقات - باب الوديعة / ١٧٣ برقم : ٢٤٠١ -

وأخرج الدارقطنى عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المستعير غير المغل ضمان ، ولا على المستودع غير المغل ضمان - سنن الدارقطنى ، البيوع ٣٦/٣ برقم : ٢٩٣٩ -

الفصل الأول فى بيان ذكر الإيداع وشرطه وما يكون إيداعاً بدون اللفظ

٢٣٩٦٩ :- قال مشائخنا: ذكر الإيداع فى حق صيرورة العين أمانة عند الغير، قول المالك: أودعتك هذا العين حتى لو قال: هذا للغاصب صار العين أمانة عنده حتى لو هلك بعد ذلك عنده من غير صنعه لاضمان عليه، وفى وجوب الحفظ على المودع الركن، وهو الايجاب والقبول، وشرطه كون العين قابلاً لإثبات اليد عليه، ألا ترى أن إيداع الآبق وإيداع الطير الذى يطير فى الهواء، والمال الساقط فى البحر لا يصح.

٢٣٩٧٠ :- وفى الكافى: وكون المودع مكلفاً شرط لوجوب الحفظ عليه، وحكمها وجوب الحفظ عليه، وصيرورة المال أمانة عنده.

٢٣٩٧١ :- وفى اليتيمة: وسئل أبو الفضل الكرمانى عن رجل، وضع متاعه عند آخر، وقال له أودعتك وأبى الآخر، ولم يقبله فما التفت المودع إلى إيبائه وترك المتاع عنده، وذهب، هل يصير مودعاً؟ فقال لا، وسئل على بن أحمد عن رجل وضع عند آخر شيئاً، وقال له احفظ حتى أجيء، فقال: لا حفظه وصاح بأعلى صوته: وتركه صاحبه فلم يحفظه حتى ضاع، فقال يصير مودعاً ويضمن، قال رحمه الله: وقد ذكر فى الوقعات هذه المسئلة، وأجاب أنه لا يضمن وكذلك، لو قال ضعه فى هذا الجانب من بيتى إلا أنه لا التزم حفظه.

٢٣٩٧٢ :- وفى المنتقى: رجل فى يديه ثوب، قال له رجل آخر: أعطنى هذا الثوب فأعطاه إياه، كان هذا على الوديعة، وذكر فى كتاب الهبة من المنتقى أن قوله أعطنى، أعطيتك على الهبة.

٢٣٩٧٣ :- رجل جاء بثوب إلى رجل، وفى الخانية: ووضع بين

يديه ، وقال: هذا الثوب وديعة عندك، ولم يقل الآخر شيئاً، بل سكت ، ثم غاب صاحب الثوب، ثم غاب الآخر بعده، وترك الثوب هناك، وضاع الثوب، فهو ضامن، وكذلك إذا جاء بالثوب ووضع بين يديه ، ولم يقل شيئاً، وباقي المسئلة بحالها، فهو ضامن ، هذا إذا لم يقل الآخر شيئاً باللسان ، وإن قال الآخر: أنا لأقبل الوديعة ، وباقي المسئلة بحالها، فلا ضمان .

٢٣٩٧٤ :- وفي فتاوى أهل سمرقند: رجل دخل بدابته خاناً، وقال لصاحب الخان: أين أربطها فقال هناك، فربطها ، وذهب، ثم جاء الرجل، فلم يجد دابته، فقال صاحب الخان: إن صاحبك أخرج الدابة ليسقيها، ولم يكن له صاحب، فصاحب الخان ضامن، وفي جامع الجوامع: أعطني الدراهم أو الثوب فأعطاه، كان وديعة.

٢٣٩٧٥ :- م: رجل من أهل المجلس قام، وترك كتابه ثمة، فذهبوا جملة، وتركوا الكتاب ثمة، فضاع الكتاب، فالكامل ضامنون، وإن قاموا واحداً بعد واحد، فالضمان على آخرهم، كمن باع قفيز حنطة من قفيزين ثم هلك منهما قفيز، يتعين القفيز الباقي للعقد، وفي تجنيس الناصري: وكذلك من ترك باب حانوته مفتوحاً، ثم قام واحد ثم واحد، فضمان ماضع على آخرهم.

٢٣٩٧٦ :- المودع إذا رد الوديعة إلى عيال المالك ، أو وضعه في منزله ، أو ربط الدابة بغير إذنه يضمن، وفي العارية : والإجارة لا يضمن، وفي عقد الجواهر يضمن حتى يرد إلى المالك أو إلى خازنه.

٢٣٩٧٧ :- المودع إذا خالف في الوديعة، ثم عاد إلى الوفاق بأن أودع غيره من غير ضرورة، ثم استرد ، أو لبس الثوب ثم نزع ونحوه، يبرأ عن الضمان خلافاً للشافعي رحمه الله، أما المستأجر، والمستعير لا يبرأ حتى يرد إلى المالك.

الفصل الثانى

فى حفظ الوديعة بيد الغير

٢٣٩٧٨ :- وفى شرح الطحاوى: وللمودع أن يحفظ الوديعة على حسب ما يحفظ مال نفسه فى داره وحنوته ، أو وضعها فى موضع هو حرز ماله ، ويضع مال نفسه فيه .

٢٣٩٧٩ :- م: وإذا دفع الوديعة إلى بعض من فى عياله نحو المرأة ، والابن الكبير الذى هو فى عياله ، والأب إذا كان فى عياله ، والأجير ، فهلك لم يضمن استحسانا ، والمراد من الأجير المذكور فى الكتاب الذى استأجره مشاهرة ، أو مسانهة ، ويسكن معه ، وفى الينا بيع: يريد بالعيال من هو ساكن معه ، ويجرى عليه نفقته من أجيره وغلामه ، وامراته ، وولده ، وغيرهم ، ويدخل فيه العبد المأذون الذى ماله فى يده ، والشريك المفاوض والعنان ، وإن لم يكونوا فى عياله .

٢٣٩٨٠ :- ولودفع إليه دراهم لينفقه على نفسه ، أو كان أجيرا مياومة ، فانه ليس فى عياله ، الذى له أن يحفظه الوديعة ، وهذا الذى ذكرنا فيما إذا أودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعة عن حفظها بمن فى عياله ، أما إذا نهاه عن ذلك ، ودفعها إلى بعض من نهاه عنه ، فضاعت الوديعة ، ينظر إن كان المودع يجد بدا ممن دفعها إليه ضمن ، وإن كان لا يجد بدا من ذلك ودفعها إليه وضاعت لا يضمن ، وهذا كما إذا أودع عند رجل دابة ونهاه أن يسلمها إلى امرأته ، وهو لا يجد بدا من ذلك ، فسلم الدابة إليها فضاعت عندها فإنه لا يضمن .

٢٣٩٨١ :- وفى الكافى: ولونهاه عن الدفع لامراته ، والوديعة شئ يحفظ على يد النساء ، وفى الخانية: وللمودع أن يدفع الوديعة إلى من كان فى عياله ، إذالم يكن المدفوع إليه متهما ، م: أما الأجير يعمل من الأعمال ،

أوالذى یجرى علیه نفقته كل شهر، ولا یسكن معه، ویقال له بالفارسیة: خوى خوار، فهو وسائر الأجانب سواء، فیضمن بالدفع إلیهما ، فأما الابن الكبیر إن لم یكن فى عیاله والأب أو الأم إذا لم یكن فى عیاله، فدفع إلیه ضمن، والابن الصغیر إذا لم یكن فى عیاله فدفع إلیه یضمن، وفى الظهیریة: ولكن یشترط أن یكون الصغیر قادرا على الحفظ، م: وفى حق الزوجة لاتشترط المساكنة والنفقة، حتى أن المرأة إذا كانت تسكن فى محلة، والزوج یسكن فى محلة أخرى، ولا ینفق علیها، فدفع الودیعة إلیها فلاضمان .

٢٣٩٨٢ :- ولو دفعت المرأة الودیعة إلى زوجها فلاضمان علیها، وإن لم یكن الزوج فى عیالها ؛ لأنه یسكن معها، والعبرة فى هذا الكتاب للمساكنة إلا فى حق الزوج، والولد الصغیر والعبد إذا لم یكن فى عیاله بمنزلة الابن الصغیر.

٢٣٩٨٣ :- وفى السغناقی: وذكر الحلوانی عن محمد المودع دفع الودیعة إلى وکیله، وهو لیس فى عیاله ، أو دفع إلى أمين من أمناءه، ممن یثق به فى ماله و لیس فى عیاله أنه لا یضمن ؛ لأنه لما كان موثوقا به فى ماله كذا فى الودیعة، ثم قال وعلیه الفتوى، وعن هذا لم یشترط فى التحفة فى حفظ الودیعة بالعیال، فقال ویلزم المودع حفظه إذا قبل الودیعة على الوجه الذى یحفظ ماله بمحرزه، وید من كان ماله فى یده، ثم قال: ونعنى ید من كان ماله فى یده المستأجر الذى استأجره مشاهرة بنفقته وكسوته، والعبد المأذون الذى فى یده ماله والشريك المفاوض والعنان وإن لم یكونوا فى عیاله، وبهذا یعلم أن العیال لیس بشرط فى حفظ الودیعة.

٢٣٩٨٤ :- م: ولو كان له امرأتان، ولكل واحدة منهما ابن من غیره یسكن معه ویترك المنزل علیه فانه لا یضمن، ولم یكن فى نفقته ، ولو كان له امرأتان، ولكل واحدة منهما ابن منه من غیر أن یسكن معه فهما فى عیاله، لا یضمن بدفع الودیعة إلى إبنیهما ، وإذا دفع الودیعة إلى من لیس فى عیاله ، إن كان الدفع بضرورة بأن احترق بیت المودع، فأخرجها من بیته ودفع إلى جاره،

فلا ضمان عليه في هذا، وما اشبهه استحساناً، وذكر شمس الأئمة الحلواني، إذا وقع في بيت المودع حريق، فإن أمكنه أن يناولها بعض من في عياله، فناولها أجنبياً، يضمن، وإن كان لا يجد بداً من الدفع إلى الأجنبي لا يضمن، وذكر شيخ الإسلام الحريق إذا كان غالباً، وقد أحاط بمنزل المودع، إذا ناول الوديعة جازله، ولا يضمن استحساناً، وإذا لم يكن أحاط بمنزله ضمن، وفي الغياثية: لا يشترط هذا الشرط في الفتوى.

٢٣٩٨٥ م: - هذا إذا كان الدفع لضرورة، وإن كان الدفع بغير ضرورة، فهلك في يد الثاني إن هلك قبل أن يفارق الأول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بخلاف، وإن هلك بعد ما فارقه الأول، فالأول يضمن بخلاف، وأما الثاني ففيه خلاف، على قولهما يضمن، وعلى قول أبي حنيفة لا يضمن، وفي شرح الطحاوي: وعندهما صاحب الوديعة بالخيار إن شاء ضمن المودع الأول، وإن شاء ضمن المودع الثاني، فإن ضمن المودع الأول لا يرجع على الثاني، وإن ضمن الثاني رجع بما ضمن على الأول.

٢٣٩٨٦ م: - ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع، وصاحب الوديعة بالخيار إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني، فإن ضمن الأول رجع بها على الثاني، وإن ضمن الثاني لا يرجع بها على الأول، وأجمعوا أن مودع الغاصب يضمن إذا هلك الوديعة في يده، والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب، ولا يرجع على المودع بما ضمن، وبين أن يضمن المودع، ويرجع بما ضمن على الغاصب.

٢٣٩٨٧ م: - فإن ادعى المودع الضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته، ذكر القدوري أنه لا يصدق إلا بينة في قول أبي يوسف رحمه الله، وهو قياس قول أبي حنيفة، وفي الزاد: وهو الصحيح، وذكر في المنتقى أنه إذا علم أنه قد

٢٣٩٨٥ م: - أخرج عبد الرزاق عن شريح قال: من استودع وديعة فاستودعها بغير إذن

أهلها فقد ضمن، مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الوديعة ١٨٢/٨ برقم: ١٤٨٠٠.

احترق بيته قبل قوله ، وإن لم يعلم لم يقبل قوله إلا بينة، وفي التجريد : وإن أخرجها من يده إلى يد غيره ، أو أمر غيره باستهلاكه ، أو بعضه، وادعى بأنه كان بإذن المودع لم يصدق على ذلك، وله أن يحلف المودع.

٢٣٩٨٨ :- وفي السغناقي : إن كانت الوديعة في بيت المودع، واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بأن ترك الوديعة، والغير في بيته، وخرج هو بنفسه، أو أودعها غيرهم بأن نقل الوديعة من بيته ودفعها إلى أجنبي وديعة ضمن، وفي مختصر الفتاوى: وإن استودع شريكه فحمله إلى موضعه فضا ع لم يضمن.

٢٣٩٨٩ :- م: وفي القدوري : إذا حفظ الوديعة في حرز ليس فيه ماله يضمن، والمراد منه حرز غيره ؛ لأن الحرز في يد ذلك الغير، فصار الوضع في الحرز كالتسليم إلى ذلك الغير ، أما إذا استأجر حرزا لنفسه، وحفظ فيه لم يضمن، وإن لم يكن فيه ماله ؛ لأنه بمنزلة بيته.

٢٣٩٩٠ :- وفي الخانية : فإن كانت الوديعة دابة فركبها ، أو حمل عليها، أو كانت الوديعة عبدا فاستخدمه ، أو ثوبا فلبسه ، أو شيئا يفترش فافترشه، ثم أعارها إلى يده، وردها إلى الحالة الأولى برئ عن الضمان عندنا، وفي الكافي: وقال الشافعي : لا يبرأ عن الضمان.

٢٣٩٩١ :- وأما المستأجر أو المستعير ، إذا تعدى ثم زال التعدى لم يبرأ عن الضمان، خلافا لزفر، وإن كانت الوديعة معه في سفينة فالحقه غرق ، أو خرج اللصوص وخاف عليها ، أو ما اشبه ذلك، فدفعها إلى غيره لا يكون ضامنا.

٢٣٩٩٢ :- سئل نجم الدين عن خفاف خرج إلى القرى للاكتساب، فأعطاه رجل خفا ليصلحه فوضعه مع رحله في دار، ودخل البلدة فسرق الخف، قال: إن كان اتخذ دارا للسكنى بأيّ طريق كان، فلا ضمان، وإن كان وضعه في دار رجل لا يسكن هو معه في تلك الدار، فهو ضامن ، وإذا كان عند امرأة وديعة

حضرتها الوفاة فدفعتها إلى جارة لها، فهلكت عندها، فإن لم يكن وقت وفاتها بحضرتها أحد من عيالها فلا ضمان.

٢٣٩٩٣ :- وفي فتاوى أبى الليث : إذا اجر المودع بيتا من داره من إنسان، ودفع الوديعة إلى هذا المستأجر، فإن كان لكل واحد من البيتين غلق على حدة ففي هذا الوجه، عليه الضمان ، وفي الخانية: ضمن، كما لو دفع إلى أجنبي فسكن خارج الدار، وإن لم يكن لكل واحد منهما غلق على حدة، وكل واحد منهما يدخل على صاحبه من غير حشمة، فلا ضمان عليه، وفي هذا الموضع أيضاً.

٢٣٩٩٤ :- رجل غاب وحلف امرأته في منزله الذي فيه ودائع الناس، ثم رجع وطلب الوديعة فلم يجدها، فإن كانت المرأة أمينة، فلا ضمان على الزوج، وإن كانت غير أمينة، وعلم الزوج بذلك مع هذا ترك الوديعة معها فهو ضامن.

٢٣٩٩٥ :- وفي تجنيس الناصري : الوالى إذا حبى نفقة لحفر النهر ووضع عند صير فى، فضاع، إن وضع باسم حفر النهر، أو باسم الوالى ضاع من مال الجميع، وإن وضع باسم الرجل الذى أخذ منه، ضاع من مال الرجل خاصة.

م: الفصل الثالث فى الشروط فى الوديعة مايجب اعتبارها وما لا يجب

٢٣٩٩٦ :- قال محمد فى الأصل : إذا أودع رجل رجلاً ألف درهم وقال له، إخبأها فى بيتك هذا، فخبأها فى بيت آخر من داره، لا يضمن استحساناً، ألا ترى أنه لو قال: إخبأها فى هذا الصندوق الذى فى بيتك فخبأها فى صندوق آخر فى بيته فضاعت، فلا ضمان، وفى الزاد: وقال الشافعى رحمه الله يضمن.

٢٣٩٩٧ :- وفى الهداية: ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهراً بأن كانت الدار التى فيها البيتان عظيمة، والبيت الذى نهى عن الحفظ فيه عورة ظاهرة، صح الشرط، وفى التجريد: ولو قال: ضع فى كيسك فوضع فى الصندوق، فلا ضمان، م: وإن قال: إخبأها فى هذه الدار، فخبأها فى دار أخرى فى محلة أخرى، أو فى تلك المحلة، فهو ضامن، وإن كانت الثانية أحرز من الأولى، هكذا ذكر شيخ الإسلام فى شرح كتاب الوديعة، وكذلك إذا قال: إخبأها فى هذه الدار ولا تخبأها فى هذه الدار الأخرى، فخبأها فى الدار الأخرى.

٢٣٩٩٨ :- وفى شرح الطحاوى: إذا كانت الدار التى خبأها فيها، والدار الأخرى على السواء، أو كانت التى خبأها فيها أحرز، فلا ضمان عليه، سواء نهى عن الخبأ فيها أو لم ينهه، وفى نوادر هشام عن محمد: أنه إن كانت الدار الثالثة أحرز من الأولى فلا ضمان، والجواب فى المصرين نظير الجواب فى الدارين.

٢٣٩٩٩ :- وفى الذخيرة: إذا شرط على المودع شرطاً، فترك إن كان شرطاً مفيداً من كل وجه، يجب على المودع مراعاته، حتى لو ترك يصير مخالفاً، سواء أكده بالنفى أو لم يؤكده، كتعيين الدار، بأن قال له، إحفظ فى هذه الدار، أو قال: لا تحفظ إلا فى هذه الدار، ولو ترك شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه بأن عين بيتاً للحفظ فى

داره، فإن أكدته بالنفى بأن قال: لا تحفظ إلا فى هذا البيت، فحفظ فى بيت آخر، يصير مخالفاً، وإن لم يؤكده بالنفى، فحفظ فى بيت آخر لا يصير مخالفاً.

٢٤٠٠٠ :- وفى شرح الطحاوى: وكل شرط لا يفيد إعتباره، ولا يمكن مراعاته فهو لغو، م: إذا قال للمودع، إحفظ الوديعه بيدك ولا تضعها ليلاً ولا نهاراً فوضعها فى بيته وهلك، فلا ضمان، وإن كان هذا شرطاً مفيداً، وإن قال له: إحفظها فى هذا المصر، ولم يزد عليه شيئاً، أو قال له، لا تخرجها عن هذا المصر، فسافر بها، إن كان سفره له بدينه، ضمن، وإن كان سفره لا بدله منه، لا يضمن، بيانه إن أمكنه حفظ الوديعه فى المصر الذى أمر بالحفظ فيها مع السفر، بأن كان يترك عبداً له فى المصر المأمور به، أو بعض من فى عياله، فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن، وإن لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال، أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فسافر، فلا ضمان.

٢٤٠٠١ :- هذا إذا عين عليه مكان الحفظ، وإن لم يعين مكان الحفظ، ولم ينهه عن الإخراج عن المصر، بل أمره بالحفظ فسافر بها، إن كان الطريق مخوفاً، يضمن بالإجماع، وفى الينا بيع: وكذا إذا كان الطريق آمناً، ونهاه صاحب الوديعه عن المسافرة بها إلا أن يضطر بأن قصد السلطان أخذها، م: وإن كان الطريق آمناً بأن كانت الوديعه شيئاً لا حمل له ولا مؤنة، فلا ضمان، فأما إن كانت الوديعه شيئاً له حمل ومؤنة، إن كان لا بد له من المسافرة بها بأن كان عجز عن الحفظ فى المصر الذى أودعه فيها، فإنه لا يضمن عندهم جميعاً، فأما إذا كان له بد من المسافرة بها، فعلى قول أبى حنيفة لا ضمان، قربت المسافه، أو بعدت، عملاً بإطلاق الأمر بالحفظ، وعلى قول محمد يضمن، قربت المسافه، أو بعدت، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله إن قربت المسافه فلا ضمان، وإن بعدت فهو ضامن، وفى الغياثية: هذا هو المختار.

٢٤٠٠٢ :- وفى الينا بيع: واستثنى أبو حنيفة مسئلة واحدة وهى أن الوديعه لو كانت طعاماً كثيراً، فسافر بها فهلك الطعام، فإنه يضمن استحساناً.

٢٤٠٠٣ :- وإذا دفع الرجل إلى غيره وديعة ، وقال له ، لاتدفعها إلى امرأتك فاني أتهمها ، أو قال إلى ابنك أو قال إلى عبدك وما أشبه ذلك ، فدفع إليه فإن كان لا يجد المودع بدا من الدفع إليه ، بأن لم يكن له عيال سواه ، لم يضمن بالدفع إليه ، وإن كان يجد بدا منه فهو ضامن .

٢٤٠٠٤ :- وإذا وضع الوديعة في حانوته ، فقال له صاحبها : لاتضع في الحانوت فانه مخوف ، فتركها فيه حتى إذا سرق ليلا ، فهذا على وجهين ، إن لم يكن له موضع آخر أحرز من الحانوت لا يضمن ، وإن كان له موضع آخر أحرز من الحانوت فهو ضامن إذا كان قادرا على الحمل .

٢٤٠٠٥ :- رجل دفع إلى آخر مرا ، وقال : اسق به أرضي ، ولاتسق أرض غيري ، فسقى الرجل أرض الأمر ، ثم سقى أرض غيره فضاع المر ، فهذا على وجهين ، إما ان ضاع قبل أن يفرغ من السقى ، أو بعد ما فرغ من السقى ، ففي الوجه الأول ، يضمن وفي الوجه الثاني لا ، وحكم الرهن كالوديعة ، وسئل أبو بكر عن أكار لامرأة ، قالت : لاتطرح إنزالى فى منزلك ، وهو يطرح فى منزله ، ثم جنى جناية ، فهرب من منزله فدفع السلطان ما كان فى منزله ، قال : إن كان منزله قريبا من موضع البيدر ، فلا ضمان عليه .

٢٤٠٠٦ :- سئل الفقيه أبو بكر قال المستبضع للتاجر ضعها فى هذا العدل ، وأشار إليها ، فوضعها فى الحقيقية ، قال ضمن ، وإن قال : ضعها فى الجوالق من غير إشارة ، فوضعها فى الحقيقية ، قال لا يضمن ، وضع الكتاب فى يد متوسط وأمره أن يسلم الصك إلى غريمه إن دفع إليه الداراهم قبل مضى ثلاثة أشهر ، فلم يدفع إليه إلا بعد مضى سنة ، فجاء الطالب يريد أن يسترد الصك منه ، قال : إن علم إيفاء حقه قبل المدة أو بعدها يدفع المتوسط الصك إلى المطلوب دون الطالب .

٢٤٠٠٧ :- أخرج عبد الرزاق عن الحسن قال : إذا خالف المستودع غير ما أمر به ضمن ، وإن كان فيه فضل فهو له بضمانه ، مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب الوديعة ٨/ ١٨٣ برقم : ١٤٨٠٦ -

٢٤٠٠٧ :- وقال محمد فى ثلاثة نفر أو دعوا رجلا مالا، وقالوا: لاتدفع إلى واحد منا حتى نجتمع، فدفعت نصيب واحد منهم إليه ، قال ضمن قياسا، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله: ولم يضمن استحسانا، وبه قال أبو يوسف، وفى الذخيرة: ومحمد. ٢٤٠٠٨ :- وفى الخانية: امرأة أودعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها وأمرته أن يسلم الكتاب بعد وفاتها، فبرأت وأرادت استرداد كتاب الوصية، قال الفقيه أبو بكر البلخي : إن كان فى الكتاب إقرار منها للزوج بمال ، أو قبض مهرها من الزوج، فللمودع أن لا يدفع الكتاب إليها، وإن كانت المرأة تسترد ملك نفسها بأن كان القرطاس ملكا للمرأة لما فى رد الكتاب من ذهاب حق الزوج، وفيه إعانة لها على الظلم، ألا ترى أن الوديعه لو كان سيفا فأرادت المرأة أن تأخذ من المودع لتضرب به رجلا ظلما، فانه لا يدفع إليها لما قلنا .

٢٤٠٠٧ :- أخرج البيهقي عن حنش أن رجلين استودعا امرأة من قريش مائة دينار على أن لاتدفعها إلى واحد منهما دون صاحبه حتى يجتمعا ، فأتاها أحدهما فقال : إن صاحبي توفي، فادفعى إلى المال ، فأبت، فاختلف إليها ثلاث سنين ، واستشفع عليها حتى أعطته ، ثم أن الآخر جاء، فقال : أعطيني الذى لى ، فذهب بها إلى عمر بن الخطاب، فقال له عمر رضى الله عنه : هل بينة ؟ قال : هى بيتى ، فقال : ما أظنك إلا ضامنة ، قالت : أسألك يا أبا فلان أن ترفعنا إلى ابن أبى طالب ، فاتوه وهو يطيّن حوضاً له فى بستان ، وهو متزر بكساء ، فقصّوا عليه القصّة فقال : ائتنى بصاحبك ، وإلى متاعك ، السنن الكبرى للبيهقي - الوديعه - باب لاضمان على مؤتمن ٩/٤١٣ برقم : ١٢٩٧١ -

م: الفصل الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن

٢٤٠٠٩ :- إذا قال المودع: سقطت الوديعة منى ، أو قال بالفارسية: يفتاد ازمن، لا يضمن ، ولو قال: اسقطت أو قال بالفارسية: بيفگندم، ضمن ، هكذا ذكر الفقيه أبو الليث فى فتاواه، وطعنوا فى المسئلتين جميعا، فقالوا ينبغى أن لا يضمن بمجرد قوله اسقطت أو بيفگندم ؛ لأن نفس الإسقاط ليس يصلح موجبا للضمان، ألا ترى أنه لو أسقطها ثم رفعها أو لم يرفعها، ولكن لم يبرح عن ذلك المكان، لا يضمن ، إنما يضمن بالاسقاط لذهاب عن ذلك المكان والترك هنا والاسقاط فى موضع يضيع كما فى الماء ونحو ذلك يكون تضييعا.

٢٤٠١٠ :- والذى يؤيد هذا الاشكال ما ذكر فى المنتقى ، إذا قال الرجل للقوم: اشهدوا أن فلانا أودعنى كذا وكذا، فانى قد بعث ذلك وقبضت ثمنه ، أو قال له المودع: ما فعلت بوديعتى، قال: بعثتها وقبضت ثمنها لا يضمن بذلك ما لم يقل دفعتها ؛ لأن مجرد البيع ليس يصلح سببا للضمان ، وكذلك فى مسئلتنا ينبغى أن لا يضمن بمجرد قوله اسقطت، ثم الشرط مع ذلك أن يقول اسقطت وتركت ،

٢٤٠٠٩ :- أخرج الدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المستعير غير المغل ضمان ، ولا على المستودع غير المغل ضمان، سنن الدارقطنى - البيوع ٣/٣٦ برقم : ٢٩٣٩ -
وأخرج البيهقى عن جابر : أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قضى فى وديعة كانت فى جراب ، فضاعت من خرق الجراب ، أن لا ضمان فيها ، السنن الكبرى للبيهقى - الوديعة - باب لا ضمان على مؤتمن ٩/٤١٣ برقم : ١٢٩٦٧ -

أويقول اسقطت في الماء ، أو ما اشبه ذلك ، وقالوا في قوله: سقطت ، أو بيفتاد ، ينبغي أن يضمن لأنها إنما سقطت لتقصير من جهته ، أما في الشد أو في جعلها في محل لا يحتملها .

٢٤٠١١ :- وفي الخانية : لو قال سقطت مني ، قال الفقيه أبو بكر البلخي : يضمن ، وفي عرفنا لافرق بين قوله بيفگندم وبين قوله بيفتاد ازمن لا يكون ضامنا .
٢٤٠١٢ :- رجل دفع إلى دلال ثوبا لبيعه ، ثم قال الدلال : وقع الثوب من يدي وضاع مني ، ولأدرى كيف ضاع ، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : لا ضمان عليه ، ولو قال : نسيت ولأدرى في أي حانوت وضعت ، يكون ضامنا .
٢٤٠١٣ :- رجل دفع جواهر إلى رجل لبيع ، فقال القابض : أنا أريها تاجرا لا عرف قيمتها ، فضاعت الجواهر قبل أن يريه ، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : إن ضاعت ، أو سقطت بحركته يكون ضامنا ، وإن سرقت منه ، أو سقطت بمزاحمة أصابته من غيره ، لا يضمن .

٢٤٠١٤ :- وفي فتاوى أبي الليث : سوقي قام من حانوته إلى الصلاة أو الحاجة ، وفي حانوته ودائع ، ضاع شيء منها ، فلا ضمان عليه ، وذكر الصدر الشهيد في آخر كتاب الغصب مسألة تدل على الضمان هنا .

٢٤٠١٥ :- وفي فتاوى أبي الليث : ولو أن المودع قال : وضعت الوديعة بين يدي ، فقامت ونسيتها فضاعت ، يضمن ، وفي الينا بيع : وبه يفتى .

٢٤٠١٦ :- ولو قال وضعت بين يدي في داري ، والمسئلة بحالها ينظر إن كان مما لا يحفظ في عرصة الدار وعرصة الدار لاتعد حرزاً له كصرة الذهب ونحوها ، فكذلك ، وفي الذخيرة : وعرصة الدار إن كان يعد حرزاً له ، فلا ضمان عليه ، وإن كان بخلافه فهو ضامن .

٢٤٠١٧ :- م : ولو قال دفنت في داري ، أو في كرمي ونسيت موضعها ، لم يضمن إذا كان للدار وللكرم باب ، وإن قال : دفنت في موضع آخر ونسيت

مكانها، يضمن، وكذلك لو لم يبين موضع الدفن، لكنه سرقت الوديعة من المكان المدفون فيه، فإن كان للدار والكرم باب لم يضمن، وإن لم يكن لهما باب يضمن. ٢٤٠١٨ :- وفى أول هذا الكتاب : إذا وضع الوديعة فى مكان حصين، فنسى، إختلف المشائخ فيه، قال بعضهم يضمن، وفى الخانية: وهو كرجل عنده غنم القوم اختلط ولا يعرفها، فإنه يكون ضامنا، وقال بعضهم لا يضمن، قال الصدر الشهيد: المختار أنه إن قال وضعت فى دارى فنيست المكان، لا يضمن، وإن قال لأدرى وضعت فى دارى أم فى موضع آخر، يضمن، وقد قيل : إذا كانت الوديعة مدفونة فى الدار أو فى الكرم لا يشترط أن يكون لها باب، ألا ترى لو سرق المدفون فى المفازة يقطع وإن لم تكن مدفونة إن كانت موضوعة فى موضع لا يدخل احد فيه إلا باستيذان، لا يضمن وإن لم يكن له باب.

٢٤٠١٩ :- المودع إذا وضع الوديعة فى الجبانة فسرت الوديعة ضمن، وإن توجهت السراق نحو المودع فدفن الوديعة فى الجبانة حتى لا يؤخذ من يده، وفر من خوفهم، ثم جاء فلم يظفر بالمكان الذى دفن الوديعة فيها، إن أمكنه أن يجعل له علامة فلم يفعل ضمن، وإن لم يمكنه أن يجعل له علامة وأمكنه العود فى أقرب الأوقات بعد زوال الخوف فلم يعد وأخر، ثم جاء فلم يجد الوديعة كان ضامنا.

٢٤٠٢٠ :- وفى الفتاوى العتائية: المودع إذا دفن الوديعة فى الأرض إن جعل هنا علامة لا يضمن، وإلا يضمن، وفى المفازة يضمن جعل هناك علامة أولا، وإن كان رب الوديعة معه يذهبان جملة فلما توجهت السراق، قال له رب الوديعة: ادفنها، ثم ذهب السراق، وذهبوا أيضا بعد ذلك، أو ذهبوا أولا، ثم ذهب السراق، ثم حضروا، فلم يجدوا المدفون، لاشك أن المودع لا يكون ضامنا فى هذه الصورة حيث دفن بأمر رب المال.

٢٤٠٢١ :- فأما إذا كان المودع وحده والمسئلة بحالها، فالجواب فيها

على التفصيل إن ذهب السراق أولاً، وتمكن المودع من رفع الوديعة فلم يرفع وترك ثمة مع الامكان، فهو ضامن، وأما إذا مكث ثمة، ولم يمكنه القرار ثمة لخوفهم فذهب، ثم جاء فلم يجد، فهذا على وجهين، إن جاء على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد، لا يكون ضامناً، وإن أصر مع الإمكان كان ضامناً.

٢٤٠٢٢ :- وفي اليتيمة: سئل والدى عمن أودع عند آخر قمقمة ثم طلبها منه، فقال: لأدرى كيف ضاعت، هل يكون القول قوله أم عليه الضمان فقال هذا إقرار بالتقصير الذى يوجب الضمان، قال رحمه الله وذكر السرخسى فى هذه الصورة اختلاف المتأخرين عند بعضهم، كما أجاب به والدى، قال السرخسى والأصح أنه لا يضمن.

٢٤٠٢٣ :- وفي الحاوى: ولودفع إلى آخر قمقمة ليدفعها إلى الصغار ليصلحها فدفعها ونسيها أين وضع، قال لا يضمن.

٢٤٠٢٤ :- قال خلف سألت أسدا عمن له على آخر درهم، فدفع المطلوب إلى الطالب درهمين أو درهماً، وقال: خذ درهمك فضاك الدرهمان قبل أن يعين درهماً، قال هلك على المطلوب وللطالب درهمه لأنهما وديعة فى يد الطالب حتى يأخذ حقه منهما، ولو قال له حين دفع إليه الدرهم الأول: هذا حقك فهو مستوف، ولا ضمان عليه فى الدرهم الآخر.

٢٤٠٢٥ :- م: الوديعة إذا أفسدتها الفارة وقد اطلع المودع على ثقب معروف، إذا كان أخبر صاحب الوديعة أن هنا ثقب الفارة فلا ضمان، وإن لم يخبر بعد ما اطلع عليه ولم يسد ضمن.

٢٤٠٢٦ :- وفي الذخيرة: وسئل عن الحنطة إذا كانت وديعة عند انسان، فأكلتها الفارة، قال إذا اطلع على ثقب معروف فلم يسده فما كان من نقصان بعد ذلك فهو ضامن ومالا فلا، قال الفقيه: لو أخبر بذلك صاحب الحنطة فلا ضمان.

٢٤٠٢٧ :- وفي الظهيرية: ذكر السيد الامام أبو القاسم أن الانسان إذا

استودع مايقع فيه السوس فى زمان الصيف، ولم يرد ها بالهواء، حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن.

٢٤٠٢٨ :- م: سئل نجم الدين عمن دفع خفا إلى خفاف ليصلحه فتركه الخفاف فى حانوته، فسرق ليلا هل يضمن؟ قال لا، إن كان فى الحانوت حافظ أوفى السوق حارس، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين يفتى بعدم الضمان، وإن لم يكن هناك حافظ ولا حارس، وقد قيل يعتبر العرف، وإن كان العرف فيما بين الناس أنهم يتركون الأشياء، فى الحوانيت من غير حافظ فيها ومن غير حارس فى السوق فلا ضمان، وإن كان العرف بخلافه يجب الضمان، وفى الغياثية: وعليه الفتوى، وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا، وكان فى موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان، وفى البخارى جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكة أو أشباه ذلك، والرواية محفوظة فيما ترك الحائك الثوب الذى نسج بعضه والغزل فى بيت الطراز، ولم يكن هناك حافظ ولا حارس فى السوق أنه لا ضمان على الحائك، وفى الفتاوى العتائية: وفى خوارزم: فى اليوم والليل فليس بتضييع.

٢٤٠٢٩ :- وفى فتاوى أبى الليث: المودع إذا وضع الوديعة فى الدار وخرج، والباب مفتوح، فجاء سارق ودخل الدار وسرق الوديعة، فإن لم يكن فى الدار أحد، ولا فى موضع يمنع المودع الحبس يضمن؛ لأن هذا تضييع.

٢٤٠٣٠ :- وفى الخانية: إذا سرقت الوديعة من دار المودع، وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار، قال محمد بن سلمة: كان ضامنا، قيل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه، وهو متلازق بالدار، قال إن لم يكن فى الدار أحد ولا فى موضع يمنع الحبس أخاف أن يكون ضامنا، وقال أبو النصر: إذالم يكن اغلق الباب فسرقت منه الوديعة، لا يضمن يعنى إذا كان فى الدار حافظ.

٢٤٠٣١ :- إذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها، ودخل الدار

فضاع إن كان بحيث يراها فلاضمان، وإن كان بحيث لا يراها، فإن كان فى المصر فهو ضامن، وإن كان فى القرى فلاضمان، وإن ربطها فى الكرم أو على رأس الفاليز وذهب، فقد قيل إذا كان للكرم باب وحيطان، فلاضمان على كل حال، وقد قيل يعتبر العرف فى هذا وقد مرّ جنسه.

٢٤٠٣٢ :- وفى الفتاوى الخلاصة : ولو جعل حمار الوديعة فى الكرم إن كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار، وأغلق الباب لا يضمن، وإن ضاع وإن لم يكن له حائط، أو كان ولكنه غير رفيع على ما ذكرنا من التفسير ضمن.

٢٤٠٣٣ :- وفى الخانية : رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وقال له : إدفعها إلى فلان بالرى ثم مات الدافع، فدفع المودع الثانى إلى رجل ليدفعها إلى فلان بالرى، فأخذ فى الطريق فلاضمان على المودع، ولو كان الدافع حيا ضمن المودع إلا أن يكون الآخر فى عياله فلاضمان عليه.

٢٤٠٣٤ :- وفى فتاوى اهو : أودع سكيينا فجعلها فى ساق خُفّه لا يضمن إن هلك، ولوركب على الدابة، والمسئلة بحالها، يضمن إن كانت فى الرجل اليمنى، هكذا أجاب القاضى جمال الدين قلت : قال القاضى بديع الدين إن كانت تركية لا يضمن من غير تفصيل وإلا فعلى ما ذكر.

٢٤٠٣٥ :- م : المودع إذا جعل دراهم الوديعة فى خفه فسقطت عنه، قيل إن جعلها فى الخف اليمنى فهو ضامن؛ لأنه يحتاج إلى رفع الرجل اليمنى عند الركوب، وإن جعلها فى الخف اليسرى فلاضمان، وقيل : لاضمان على كل حال، وكذا إذا ربط دراهم الوديعة فى طرف كفه، أو جعلها فى الذيل أو فى طرف العمامة، فلاضمان، وكذلك لو شد دراهم الوديعة بمنديل، ووضع فى كفه، فسرت منه، فلاضمان.

٢٤٠٣٦ :- وفى فتاوى أبى الليث : وإذا جعل الرجل دراهم الوديعة فى جيبه وحضر مجلس الفسق فسكر، فسرت منه فلاضمان، وفى تجنيس الناصرى :

إن لم يكن بمحل الصباح، وفي الخانية: وقال بعضهم: هذا إذا لم يزل عقله أما إذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً، م: وإن ظن أنه جعلها في جيبه، فإذا هي لم تدخل الجيب فعليه الضمان.

٢٤٠٣٧ :- وفي تجنيس الناصري: وإذا كانت الوديعة ذهباً أو فضة فقال: قد جعلتها في الكم فضاعت لاضمان عليه.

٢٤٠٣٨ :- وفي الذخيرة: عن محمد الوديعة إذا كانت خاتماً، وتختم به في الخنصر اليمنى ضمن؛ لان من الناس من يستعمل الخاتم هكذا، وإن تختم به في الخنصر اليمنى وله خاتم في ذلك الإصبع لا يضمن، قيل لمحمد: إن من الناس من يستعمل خاتمين في إصبع واحد، قال: أحدهما يكون للتختم والآخر للزينة، فيجب أن لا يضمن، قال مشائخنا: وهذا في عرف ديارهم، فأما في بلادنا فقد يستعملون الثانية للزينة أيضاً، فيجب أن يضمن، وإذا تختم به في إصبع آخر غير الخنصر، ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الإجازات أنه لا يضمن، وذكر أيضاً أن بعض مشائخنا قالوا: إذا تختم به وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن.

٢٤٠٣٩ :- وفي دعوى الجامع: إذا جعل المودع الخاتم في الخنصر أو في البنصر يضمن، وإذا جعله في الوسطى أو السبابة والإبهام لا يضمن، وعليه الفتوى، ولو كان المودع امرأة فلبسته ففي أي إصبع لبست ضمنت.

٢٤٠٤٠ :- م: إذا قال المودع: لأدرى أضيعت الوديعة أم لم أضيع يضمن، ولو قال: لأدرى أضاعت الوديعة أم لم يضيع، فلا ضمان.

٢٤٠٤١ :- وفي فتاوى أهل سمرقند: امرأة أودعت صبية من بنات سنة، فاشتغلت بشيء، فوقع الصبية في الماء، فلا ضمان عليها، وفي الخانية: ولو كانت الصبية غصبا عند غاصب، والمسئلة بحالها، كان ضامناً، م: وفي فتاوى أبي الليث: وفي هذا الجواب نوع نظر، وينبغي أن يقال: إن لم تغب عن بصرها فلا ضمان، وإن غابت عن بصرها فهي ضامنة، وفي المنظومة: في باب أبي يوسف

خلاف الأبي حنيفة ومحمد رحمه الله لو أتلّف الصبى والمملوك ما قد أودعاه ضمنا أو غرما ، وضمانه العبد حين اعتقا ، وأسقطا عن الصبى مطلقا .

٢٤٠٤٢ :- وفى المصنفى : المراد بالصبى الذى لا يعقل ، أما الذى يعقل يضمن إتفاقا ، وذكر قاضى خان أن الصبى الذى لا يعقل لا يضمن إتفاقا ، ثم ذكر الصبى والمملوك ، وأراد منهما المحجور وقيدنا باتلافهما ؛ لأنه لو تلّف فى أيديهما لا يضمنان إتفاقا ، ولو أتلّف غير الصبى المودع يضمن إتفاقا ، ولو اتلفا ما أودع عند المولى والاب يضمنان إتفاقا ، إذا نام المودع وجعل الوديعة تحت رأسه ، أو تحت جنبه ، فضا ع فلا ضمان عليه ، وكذلك إذا وضعها بين يديها ، ونام ، وهو الصحيح ، وإليه مال شمس الائمة السرخسى فى شرح كتاب السرقة ، قالوا : إنما لا يجب الضمان فى الفصل الثانى ، إذا نام قاعدا ، أما إذا نام مضطجعا فعليه الضمان ، وهذا إذا كان فى الحضر ، أما إذا كان فى السفر فلا ضمان عليه ، نام قاعدا أو مضطجعا .

٢٤٠٤٣ :- وفى فتاوى أبى الليث : سئل أبو القاسم عمن حمل ثياب الوديعة على دابته ، فنزل عن دابته فى بعض الطريق ، ووضع الثياب تحت جنبه ، ونام عليه فسرقت الثياب ، فإن أراد به الترفق فهو ضامن ، وإن أراد به الحفظ فلا ضمان ، وإن كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن .

٢٤٠٤٤ :- وفيه أيضا : إذا كانت الوديعة يخاف عليها الفساد ، وصاحب الوديعة غائب ، فإن رفع المودع الأمر إلى القاضى حتى يبيعها جاز ، وهو الأولى ، وإن لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه .

٢٤٠٤٥ :- وفى اليتيمة : وسئل حمير الوبرى عن مودع احترق بيته ولم ينقل الوديعة إلى مكان آخر ، وهو كان متمكنا من النقل ، هل يضمن ؟ فقال : إذا تمكن من الحفظ بنقلها إلى مكان آخر ، فتركها حتى احترقت صار ضامنا .

٢٤٠٤٦ :- وفى الكافى : وإن سرقت الوديعة عند المودع ولم يسرق

معه مال آخر للمودع لم يضمن عندنا، وعند مالك يضمن.

٢٤٠٤٧ :- م: وفي الجامع الأصغر: سئل أبو القاسم عمن عنده وديعة، فرفعها رجل، فلم يمنعه المودع، قال: إن أمكنه منعه ودفعه، فلم يفعل، فهو ضامن، وإن لم يمكنه ذلك لما أنه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان.

٢٤٠٤٨ :- ذكر شيخ الإسلام في وصايا الجامع المودع إذا دل إنسانا على أخذ الوديعة، إنما يضمن المودع إذا لم يمنع المدلول عليه من الأخذ حالة الأخذ، أما إذا منعه فلا ضمان.

٢٤٠٤٩ :- وفي الخانية: الوديعة إذا كانت شيئا من الصوف والمودع غائب فخييف عليه الفساد فإن رفع إلى القاضي حتى يبيعه جاز، وينبغي أن يرفع وإن لم يرفع حتى فسد، لا ضمان عليه.

٢٤٠٥٠ :- م: وفي فتاوى النسفى: سئل عن المودع ربط سلسلة باب خزانة في الخان بحبل ولم يقفله، وخرج فسرت الوديعة، قال: إن عد هذا إغفالا وإهمالا، ضمن وما لا فلا.

٢٤٠٥١ :- وفي فتاوى الفضلى: سئل عمن خرج إلى الجمعة، وترك باب حانوته مفتوحا، وأجلس على باب الدكان ابنا صغيرا له، وفي الحانوت ودائع الناس، فسرت الودائع، قال: إن كان الصغير ممن يعقل الحفظ، ويحفظ الأشياء لم يضمن، وإلا فهو ضامن، وفي الخانية: قال القاضي الإمام على السعدى: لم يضمن على كل حال.

٢٤٠٥٢ :- م: وفيه أيضا سئل عن مودع غاب عن بيته، فقال له أجنبى: لى فى بيتك شئ وأخذ منه المفتاح، فلما رجع إلى بيته لم يجد الوديعة، قال: لا ضمان عليه، قيل له بدفع المفتاح إلى الأجنبى لا يصير جاعلا البيت بما فى يده قال لا.

٢٤٠٥٣ :- وسئل أبو جعفر عن فامى فى حانوته وديعة لرجل أخذ سلطانى الوديعة من حانوته، ورهنها عند رجل، وهلك، قال: إن كان المرتهن

طائعا فى الارتهان، فلصاحب الوديعة أن يضمن السلطانى وإن شاء ضمن المرتهن، ولا ضمان على الفامى إن كان لا يقدر على منع السلطانى، ويبتنى على هذا الحابى الذى يقال بالفارسية "بارگان" إذا أخذ شيئا من إنسان رهنا وهو طائع يضمن، وكذا إذا أخذ الحابى دراهم، وهو طائع يضمن، وكذا الصراف إذا كان طائعا فى أخذ الدراهم يضمن، ويصير الحابى والصراف مجر وحين فى الشهادة.

٢٤٠٥٤ :- وسئل نجم الدين عمن عنده وديعة انسان وهى ثياب ملفوفة فى لفاف، فوضعها تحت رأس ضيف له بالليل كالوسادة، ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها: كانت كذا كذا ثوبا، وقد ذهب بعضها، قال مالم يثبت أنها كانت كذا وكذا، وقد ضاع منها كذا تلك الليلة، فوضعها تحت رأس الضيف لا يمكن إيجاب الضمان، وبعد ما يثبت ذلك لا يمكن إيجاب الضمان بمجرد الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا، فإذا غاب الآن يصير ضامنا.

٢٤٠٥٥ :- وفى فتاوى أبى الليث : رجل أودع رجلا زنبيل فيه الات النجارين، ثم جاء واسترد، وادعى أنه كان فيه قدوم، فذهب منه، فقال المودع، قبضت منك الزنبيل، ولا أدري ما فيه، فلا ضمان على المودع، ولا يمين عليه أيضا؛ لانه يدعى عليه صنيعا، وكذا إذا أودع عند رجل دراهم فى كيس، ولم يزن على المودع، ثم ادعى أنها كانت أكثر من ذلك، وقال المودع قد قبضت الكيس ولا أدري كم كان فيه، فلا ضمان عليه، ولا يمين، وفى الخانية: حتى يدعى عليه التضييع أو الخيانة، م: قيل وينبغى أن يحلف فإن محمدا يقول: القول قول الغاصب والمودع فى المقدار مع يمينه.

٢٤٠٥٦ :- إذا كانت المرأة تغسل ثياب الناس، فغسلت ثوبا لرجل، وعلقت على خص سطحها للتجفيف، فطار الثوب من الجانب الآخر، قيل هى ضامنة، وقيل على قياس مسئلة التى مرّت فى كتاب الغصب إن كان السطح مرتفعا لاتضمن، وإن وضعت الثوب على سطحها للتجفيف، فسرق الثوب، قيل: إن كان

للسطح خص لا تضمن، وعلى قياس مسألة الطاحونة ، إذا لم يكن الخص مرتفعاً.
٢٤٠٥٧ :- وفي الفتاوى الخلاصة : امرأة غسلت ثوب الغير ووضعت على الحائط وطرف الثوب من جانب الجار فضاع ضمنت، ولو وضعتها على السطح، ولم يكن السطح حصينا ضمنت.

٢٤٠٥٨ :- وفي الخانية : رجل فى يديه مال إنسان، فقال له السلطان الجائر: إن لم تدفع إلىّ هذا المال حبستك شهراً ، أو ضربتك ضرباً، لا يجوز له أن يدفع المال إليه، فإن دفع كان ضامناً ، وإن قال له: إن لم تدفع إلىّ المال قطعت يدك أو ضربتك خمسين سوطاً، فدفع إليه لا يكون ضامناً.

٢٤٠٥٩ :- وفي فتاوى آهو: المودع إذا قرأ من مصحف الوديعة فهلك حالة القراءة ، قال: لا تضمن، وكذا الحكم فى الرهن.

٢٤٠٦٠ :- م: وفي المنتقى : بشر عن أبى يوسف إذا جحد الوديعة فى وجه عدو يخاف عليها التلف، إن أقربها، ثم هلك لم يضمنها، وفى هذا الكتاب أيضاً رواية الحسن بن زياد عن أبى يوسف رحمه الله، إذا جحد الوديعة فى وجه صاحبها، وفى الينا بيع: أو بحضرة وكيله يضمن، وإن جحد ها لافى وجه لا يضمن، وفى الينا بيع: قال زفر: ضمنها، وقال أبو يوسف لاضمان عليها، وبه نأخذ، م: وفى النوازل: عن محمد أنه لا يضمن ، إذا لم يواجه صاحبها بالجحود.

٢٤٠٦١ :- وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرح كتاب الوديعة ، إذا جحد الوديعة فى وجه المالك لانباء على طلب المالك، بأن قال له المالك: ما حال وديعتى يستنكره على الحفظ، وفى الذخيرة: يستنكره على طلب المودع على الحفظ، م: فقال ليس لك عندى وديعة، فلاضمان فى قول أبى يوسف رحمه الله، وفى الخانية: ذكر الناطقى إذا جحد المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسخاً للوديعة، حتى لو نقلها المودع من الموضع الذى كان فيه حالة الجحود يضمن، وإن لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحود، فهلك، لاضمان لصاحب الوديعة.

٢٤٠٦٢ :- وفى فتاوى اهو : أودع شيئاً قيمته عشرة، فصارت عشرين، ثم جحد الوديعة، فهلكت بعد الجحد، يجب عليه قيمته يوم الإيداع، وهو عشرة، وكذلك الجواب فى كل مال اصله أمانة نحو المضاربة والبضاعة إن جحد فى وجه صاحبه ، كان جحوداً معتبراً، وإن جحد لافى وجه صاحبه لا يجب الضمان، وفى ضمان الجحود يعتبر قيمته يوم الجحود فى الزيادة والنقصان من حيث السعر أو الغبن، إن علم القاضى بذلك وإلا لم يقبل بينة المودع على النقصان، وفى التجريد: وإذا جحد المودع الوديعة، ثم قامت عليه البينة، أو نكل عن اليمين ثم ادعى الهلاك لم يقبل قوله، وكذلك إذا قام بينة بعد الجحود لم تسمع بينته .

٢٤٠٦٣ :- وذكر محمد فى الأصل : أنه إذا أقام البينة على الهلاك قبل الجحود سمعت بينته ، ولو قال المستودع حلفه، حلفه القاضى ماتعلم هلكت قبل الجحود ، ولو ادعى المستودع الهلاك، ثم قال: أوهمت رددتها عليك لم يصدق، وهو ضامن.

٢٤٠٦٤ :- وفى شرح الطحاوى : لو جحد الوديعة ثم أقربها صارت مضمونة عليه ، ولا يبرأ عن ضمانه إلا بالتسليم إلى صاحبها .

٢٤٠٦٥ :- وفى الخانية : إذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعة، فجحد الوديعة، ثم أقربها، وقال قد ضاعت كان ضامناً، وكذلك وصى الايتام ، إذا اجتمع أولياء الايتام والجيران، وقالوا للوصى: انفق مما عندك على هؤلاء الأطفال من مالهم، فجحد، فقال: مالهم فى يدي شئ ثم أقربشئ ، وقال: قد ضاع بعد الطلب ، كان ضامناً.

٢٤٠٦٦ :- وفى الذخيرة : رجل أودع رجلاً عبداً وجحد المودع ومات فى يده، ثم أقام المودع البينة على الإيداع، وعلى قيمته يوم الجحود، قضى على المودع بقيمته يوم الجحود ، ولو قالوا: لانعلم قيمته يوم الجحود، ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهى كذا، قضى القاضى على المودع بقيمته يوم القبض

بحكم الإيداع، فإن قال الشهود: لنعلم قيمته أصلا، لا يوم الجحود ولا يوم الإيداع، فإنما يقضى عليه بما بقى من قيمته يوم الجحود كما فى الغصب، فإنه إذا هلك المغصوب فى يده، ولم تعلم قيمته يوم الغصب فإنه يقضى عليه بما بقى من قيمته يوم الغصب، ولو كان العبد يوم اختصموا اعمى، وشهد الشهود أنه أودعه وهو صحيح يساوى ألف درهم، ثم مات العبد فى يد المودع، قضى القاضى عليه بقيمته أعمى، وكذلك لو لم يكن أعمى وقت الجحود لكن السوق قد اتضعت وجحده يوم اختصموا وهو يساوى خمس مائة، وعلم القاضى ذلك قضى على المودع بقيمته خمس مائة، ولو لم يعلم القاضى ذلك ضمن المودع قيمته ألف درهم يوم الإيداع كما شهدله الشهود، ولا يقبل من المودع بينة على اتضاع السوق، أقام البينة على اتضاعها قبل الجحود أو بعده.

٢٤٠٦٧ :- وفى الفتاوى الخلاصة : ولوقال: عندى له وديعة فضاعت، صدق إن وصل، ولوقال المودع بعثها وقبضت ثمنها لم يضمن، حتى يقول ودفعها إلى المشتري .

٢٤٠٦٨ :- م: هذا كله فى المنقول، وأما إذا جحد الوديعة فى العقار، ذكر شمس الأئمة هذا فى شرحه، أنه لاضمان فى قول أبى حنيفة، وقول أبى يوسف الآخر فى جميع الوجوه، ومن المشائخ من قال العقار يضمن بالجحود بلا خلاف، قال شمس الأئمة فى ضمان الجحود فى العقار عن أبى حنيفة روايتان، وفى الفتاوى الخلاصة: ومن المشائخ من قال فى العقار يضمن بالجحود بالإجماع.

٢٤٠٦٩ :- م: وفيه أيضا بشرع عن أبى يوسف رجل استودع رجلا وديعة، فجحدها إياه ثم أخرجها بعينها وأقربها، وقال لصاحبها: اقبضها، فقال صاحبها: دعها وديعة عندك فضاعت بعد ذلك، قال: إن تركها عنده، وهو قادر على أخذها إن شاء، فهو برئ وهى وديعة عنده، وإن كان لا يقدر على أخذها

فهو على الضمان الاول، يعنى به الضمان الثابت بالحدود، فإن الوديعة بالحدود دخلت فى ضمانه، وكذلك إذا قال: اعمل به مضاربة.

٢٤٠٧٠ :- وفى المنتقى: بشر عن أبى يوسف إذا قال المودع لصاحب الوديعة، وهبت لى الوديعة، وأنكر صاحبها ذلك، فلا ضمان عليه، وإن طلبها صاحبها فمنعها عنه ضمن بالمنع.

٢٤٠٧١ :- أودع طستا عند غيره، فوضع المودع الطست على رأس التنور فى بيته، فوقع عليه شئ فانكسر، فالجواب فيه على التفصيل، إن كان وضعه على رأس التنور ليغطى به التنور يضمن، وإن وضعه كما يوضع فى العادة لا لأجل التغطية، لا يضمن.

٢٤٠٧٢ :- ومن هذا الجنس أودع عند رجل طبقا، فوضع المودع الطبق على رأس الجب فضاع إن كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن، وإن كان لا على وجه الاستعمال لا يضمن، وطريق معرفة ذلك أن ينظر إن كان فى الجب شئ نحو الماء والدقيق أو نحو ذلك مما يغطى رأس الجب لأجله كان استعمالا، وإن كان الجب خاليا، أو كان فيه شئ لا يغطى رأس الجب لأجله لم يكن استعمالا.

٢٤٠٧٣ :- وإذا أخذت المرأة ثوب الوديعة وسترت العجين فهى ضامنة، وهذا استعمال وليس بحفظ.

٢٤٠٧٤ :- وفى الصيرفية: وضع أمانة فقال: "أمانت من بدست هر كه خواهى بفرست" فبعث على يد أمين وهلك فى يده، قال يضمن، وقيل: لا يضمن؛ لان قوله "بدست هر كه خواهى معلوم" والأمر عام بخلاف قوله إبعث على يد رجل هنا يضمن؛ لانه مجهول فلا يصح الأمر.

٢٤٠٧٥ :- وفى الفتاوى الخلاصة: الطحان إذا خرج من الطاحونة لينظر إلى الماء، فسرقت الحنطة إن ترك الباب مفتوحا، وبعد من الطاحونة ضمن، بخلاف مسألة الخان، وصورتها خان فيه منازل وبيوت، ولكل منزل مقفل، فقام

فى الليل وخرج وترك باب الخان مفتوحا، فجاء سارق ونقب بيتا، وسرق منه مالا، فإنه لا يضمن فاتح الباب.

٢٤٠٧٦ :- معلم قال لصبى: خذ هذا الثوب، وهو ثوب غيره، واجعله فى ثقب الجدار ففعل، فضاع الثوب لاضمان على المعلم ولاعلى الصبى.

٢٤٠٧٧ :- وفى العيون: الدابة الوديعة إذا أصابها شئ فأمر المودع إنسانا أن يعالجها فعالجها فعطبت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أيهما شاء، فإن ضمن المستودع لم يرجع هو على الذى عالجها بأمره.

٢٤٠٧٨ :- وإن ضمن الذى عالجها، هل يرجع هو على المستودع؟ فالمسئلة على ثلاثة أوجه (١) إما إن علم أنها دابة المودع (٢) أولم يعلم أنها لغيره (٣) أو علم أنها لغيره بأن أخبره انسان أنها ليست بدابتى، ولم أومر فيها بهذا، ففى الوجه الأول يرجع، وفى الوجه الثانى كذلك، وفى الوجه الثالث لا يرجع المودع، وإذا بعث الحمار أو البقرة فى السرج يعتبر فى ذلك العرف والعادة.

٢٤٠٧٩ :- وفى الذخيرة: المودع إذا جز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحسانا، إذا جزه كما يجز غيره، ولم يتمكن فيه نقص من عمله، فإن تمكن نقص من عمله فهو ضامن.

الفصل الخامس فى تجهيل الوديعة

٢٤٠٨٠ :- إذا مات المودع مجهلاً للوديعة ضمنها، ثم المودع يضمن بالتجهيل عند الموت ، إذا لم تعرف الورثة الوديعة بعينها ، أما إذا عرفها فلا.

٢٤٠٨١ :- وفى الأصل: رجلان جاءا إلى رجل، فقال كل واحد منهما: أودعتك هذه الوديعة، فقال المودع لأدري أيكما استودعنى هذه الوديعة ، ولكنى أعلم أنها لأحد كُما، وليس لواحد منهما على ذلك بينة، فعليه أن يحلف كل واحد منهما ما أودعه هذه الوديعة بعينها، والمسئلة معروفة فى كتاب الإقرار، وغرض محمد رحمه الله من إيراد هذه المسئلة فى كتاب الوديعة بيان حكم الضمان بسبب التجهيل، فقال: إذا أبى أن يحلف لهما، فالقاضى يدفع الوديعة إليهما، ويضمنه قيمة الوديعة بينهما.

٢٤٠٨٢ :- وفى كتاب الأجناس : أن الأمانات تنقلب بالموت مضمونة إذا لم يبينها إلا فى ثلاثة مواضع، (١) أحدها: متولى الأوقاف إذا مات، ولا يعرف حال غلتها التى أخذها متولى الأوقاف، ولم يبينها فلا ضمان عليه.

٢٤٠٨٣ :- (٢) الثانى : السلطان إذا خرج إلى الغزو، فغنموا، وأودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين، ومات، ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه.

٢٤٠٨٠ :- أخرج عبد الرزاق عن حماد قال : سألته عن رجل مات وعنده وديعة وعليه دين فلم تعرف الوديعة من الدين، قال: هم بالحصص يقول : يحاص فيها من يطالبه بشئى ، مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب الوديعة ١٨٣/٨ برقم : ١٤٨٠٤ -

٢٤٠٨٢ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن منصور قال : سألت إبراهيم عن الوديعة، فقال هى بمنزلة الدين ، إذا لم تعرف . مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب الوديعة ١٨٣/٨ برقم : ١٤٨٠٣ -

٢٤٠٨٤ - (٣) الثالث: أحد المتفاوضين إذا مات وفى يده مال الشريك، ولم يبين لاضمان عليه.

٢٤٠٨٥ - وفى الواقعات: القاضى إذا قبض أموال اليتامى، فمات، ولم يبين، فهذا على وجهين: إن وضعها فى بيته، ولا يدري أين المال؟ ضمن، وإن دفعها إلى قوم ولا يدري إلى من دفعها فلاضمان، ولو أن المستودع لم يمت، ولكن جُن جنونا مطبقا، وله أموال، وطلبت الوديعة، فلم توجد، وقد يئسوا من أن يرجع إليه عقله، كانت ديناً عليه فى ماله، فيجعل القاضى له وليا يقضيها من ماله، ويأخذ بها ضميناً ثقة من الذى يدفع إليه، فإن أفاق المستودع بعد ذلك، وقال: ضاعت عندى الوديعة، أو قال رددتها عليه، وفى الينايع: أو قال: لأدري ما حالها، وحلف على ذلك، رجع بها على الذى دفعها إليه.

٢٤٠٨٦ - وفى الأجناس: لو كان المستودع دفع الوديعة إلى امرأته وقد علم بذلك، ثم مات المستودع أخذت المرأة بها، فإن قالت المرأة، وقد ضاعت أو قالت: قد سرت، فالقول قولها مع يمينها، ولاضمان عليه، ولا يصير ديناً على الميت، وفى الينايع: وإن ادعت الرد على زوجها، فالقول قولها، ولاضمان عليها، وإن كان الميت ترك مالا صارت الألف ديناً فيما ورثته المرأة من الزوج، وإن لم يعلم أنه دفعها إلى امرأته إلا بقوله بأن قيل له قبل أن يموت: ما فعلت بالألف التى أودعكها فلان، فقال: دفعتها إلى امرأتى، ثم مات ثم سُئلت المرأة، فانكرت أن يكون دفعها إليه فانها تحلف ولاشئ عليها، وإن كان الميت ترك مالا، فهو دين فيما ورثت المرأة منها.

٢٤٠٨٧ - وفيه أيضاً: إذا قال المضارب قبل أن يموت أودعت مال المضاربة فلانا الصيرفى، ثم مات، فلاشئ عليه، ولا على ورثته، وإن قال الصيرفى: ما أودعنى شيئاً، كان القول قوله مع اليمين، ولاشئ عليه، ولا على ورثة الميت، وإن مات الصيرفى قبل أن يقول شيئاً، ولا يعلم أن المضارب دفعها إلى الصيرفى

إلا بقوله لا يصدق على الصير في، وإن كان دفعها إلى الصير في بيينة، أو إقرار من الصير في، ثم مات المضارب، ثم مات الصير في، ولم يبينها كان دينا في مال الصير في، ولا شيء على المستودع، وإن مات المضارب والصير في حي، فقال الصير في: رددتها عليه في حياته كان القول قوله، ويحلف، ولا ضمان عليه، ولا على الميت.

٢٤٠٨٨ - وفي الهداية: ومن كان في يده ألف، فادّعاها رجلان، كل واحد أنها له، أودعها إياه، وأبى أن يحلف لهما، فالألف بينهما، وعليه ألف أخرى بينهما، ويحلف لكل واحد منهما على الإنفراد، وبأيهما بدأ القاضي جاز.

٢٤٠٨٩ - ولو تشاجا أقرع بينهما تطيبا لقلوبهما، ونفياً لتهمة الميل، ثم إن حلف لأحدهما يحلف للثاني، وإن حلف لشيء لهما لعدم الحجة، وإن نكل أعنى للثاني يقضى له، وإن نكل للأول يحلف للثاني ولا يقضى بالنكل، بخلاف ما إذا أقر لأحدهما، ولو نكل للثاني يقضى بينهما نصفين، ولو قضى القاضي للأول حين نكل، ذكر الإمام البزدوى في شرح الجامع الصغير أنه يحلف للثاني، وإذا نكل يقضى بينهما، وذكر الخصاص أنه نفذ قضاءه للأول ووضع المسئلة في العبد، ثم لا يحلف الثاني ما هذا العبد له، وهل يحلف بالله؟ مال هذا عليك هذا العبد، ولا قيمته، وهو كذا وكذا ولا أقل منه، قال: ينبغي أن يحلفه عند محمد رحمه الله خلافا لأبي يوسف.

٢٤٠٩٠ - وفي شرح الطحاوي: ومن كان في يده ألف درهم، فحضره رجلان، كل واحد يدعى أنه أودعها إياه، وقال المودع: أودع أحدكما، ولا أدري أيكما هو فالمدعيان: إذا اصطلحا فيما بينهما على أن يأخذا تلك الألف بينهما منه كان لهما ذلك، وليس للمودع الإمتناع عن تسليم الألف إليهما؛ لأنه قد أقربها لأحدهما وهما قد اصطلحا على أخذهما بينهما، وبعد الإصطلاح ليس لهما إلى الاستحلاف سبيل، ولا يمين لهما على المودع.

٢٤٠٩١ - وأما إذا لم يصطلحا، ولكن كل واحد منهما يدعى أن

الألف له خاصة ، وأراد أخذها من المودع فليس له ذلك لأن المقرله مجهول ، ولكل واحد منهما أن يستحلف المودع ، ثم هذا لا يخلو من ثلاثة أوجه (١) إما أن يحلف لهما (٢) أو نكل لهما (٣) أو يحلف لأحدهما ، وينكل للآخر ، فإن حلف لهما قطع دعواهما ، وليس لهما على الاصطلاح ، وأخذ الألف بينهما سبيل بعد الإستحلاف فى قول أبى يوسف ، وقال محمد : لهما أن يصطلحا بعد الاستحلاف على أخذ الألف بينهما ، وهذا إذا حلف لهما ، وأما إذا نكل لهما عن اليمين فإنه يقضى بالألف بينهما نصفين ، ويضمن ألفا أخرى بينهما على الكمال ، وإن حلف لأحدهما ، ونكل للآخر قضى بالألف للذى نكل له عن اليمين خاصة ، ولا شئ للذى حلف له منها ، وفى السغناقى : وكذا لو قال : على ألف لهذا ولهذا ، وكل واحد يدعيها ، فهو على هذه الوجوه الأربعة .

٢٤٠٩٢ :- وفى الفتاوى العتائية : ولو أودعه كل واحد ألفا فهلك ألف ولا يدري مال من هلك ، فلا خصومة لهما حتى يدعيها ، فإن ادعى كل واحد أن القائم ماله حلف المودع لكل واحد ، فإن حلف لهما أخذ القائم ، ولا سبيل لهما عليه ، وإن نكل لهما أخذه لكل واحد مائة أخرى .

٢٤٠٩٣ :- وفى الفتاوى الخلاصة : فى نوادر هشام : المودع إذا ضمن بالتجهيل إذا لم يعرف الوارث ، أما إذا عرف ، والمودع يعلم أنه يعرف ، ولم يبين ، فمات لا يضمن ، ولو قال الوارث : أنا علمت الوديعة وانكر الطالب إن فسر الوديعة ، وقال : الوديعة كذا ، وأنا علمتها ، وقد هلك صدق هذا ، ومالو كانت الوديعة عنده ، فقال : هلك سواها إلا فى خصلة هى أن الوارث إذا دل السارق على السرقة لا يضمن ، والمودع إذا دل ضمن .

٢٤٠٩٤ :- وفى الينايع : وفى نوادر ابن رستم : لو قال القاضى : ضاع المال عندى أو أنفقته على اليتيم لاضمان عليه ، ولومات قبل بيان السبب ضمن وإن أودع جارية ، فماتت عند المستودع ، ولم يبينها ، ثم رأوها حية بعد موته فلا

ضمان على المستودع ، وإن لم يروها حية بعد موته ، فقالت ورثته ، قد ردها عليه ، أو ماتت فى حياته ، أو هربت لا يقبل قولهم فى شئ من ذلك .

٢٤٠٩٥ :- وفى جامع الجوامع: مات المودع ، ولم يعرف الوديعة فهى دين فى تركته ، ويساوى دين الصحة ، وإن ترك البيان فى المرض .

٢٤٠٩٦ :- وفى الخانية: روى ابن رستم عن محمد رحمه الله رجل دفع إلى رجل ألفا ليشتري له ويبيع كل شهر بأحد عشر درهما ، فمات الرجل ، ولا يدري ما فعل ، وترك رقيقا يصير المال دينا فى مال الميت ، ولا يقبل قول الورثة إن أباهم قد ردها إلى صاحبها ، وفى الينا بيع: فإن تغيرت قيمتها بزيادة أو نقصان ، كانت قيمتها آخر ما رأوها حية دينا فى ماله نقصت قيمتها عما كانت أوزادت ، وكذلك الجواب فى العارية والإجارة .

٢٤٠٩٧ :- وفى النوازل : إذا مات المستودع ، فقال ورثته: قد رد الوديعة فى حياته لم يقبل قولهم ، والضمان واجب فى مال الميت ، فإن أقام الورثة البينة على إقرار الميت أنه قال فى حياته: رددت الوديعة فلا ضمان .

٢٤٠٩٨ :- وفى الحاوى : سئل عن مودع مات ، فقال ورثته: قد رد عليك الوديعة فى حياته ، قال: إن سمع من المودع فى حياته أنه رد عليه ، فالقول للورثة مع اليمين على علمهم ، وإن لم يسمع منه إقرار برد الوديعة فى حياته لا يصدق الورثة ، والضمان واجب فى ماله .

٢٤٠٩٩ :- وفى الوقعات : إذا اختلف الطالب وورثة المودع فى الوديعة ، فقال الطالب: قد مات ، ولم يبين فصارت دينا فى ماله وقالت الورثة: كانت قائمة بعينها يوم مات المودع ، وكانت معروفة ، ثم هلك بعد موته ، فالقول قول الطالب هو الصحيح .

٢٤١٠٠ :- وفى الخانية : ويجب الضمان فى مال الميت، وعلى قول أبى يوسف يجب أن يكون القول قول الورثة مع اليمين .

٢٤١٠١ :- وذكر فى الجامع الكبير : وارث مستودع قال لصاحب المال: قد قبضت بعض وديعتك، وقال صاحب المال: لم أقبض شيئا، قيل لصاحب المال: لا بد أن تقر بقبض شيء وتحلف على ما بقى بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة، فلو أقر صاحب الوديعة بقبض بعض الوديعة، ثم مات المستودع قيل له بين ، فإذا بين كان القول قوله فى البيان، كذا هنا وعليه اليمين فيما يدعى الورثة من الزيادة، وكذلك لو قال رب الوديعة: قد قبضت بعض وديعتى، ثم مات المستودع فالقول قول رب المال فيما قبض، وكذلك لو قال ذلك بعد موت المستودع.

٢٤١٠٢ :- وفى الينا بيع : وفى الهارونى: لو قال المستودع: دفعت البعض إلى صاحبها، وبقي البعض عندي، فقال صاحب الوديعة: التى بقيت عنده خمسمائة، وقالت الورثة: كانت مائة، فالقول قول الورثة مع يمينهم ، وإن قال فى حياته، ودفعت الوديعة إلى صاحبها إلا شيئا أنفقته فى حياتى أو استهلكته، فالقول قوله فى مقداره مع يمينه.

٢٤١٠٣ :- وإن قال المستودع: قد ضاع بعضها ، أو أقرضنى البعض، فالقول قول المستودع فى مقداره مع يمينه، وفى الذخيرة : قال صاحب الوديعة: قبضت مائة، وقال الورثة: لابل قبضت تسعمائة، فالقول لصاحب الوديعة.

٢٤١٠٤ :- شريكان شركة مفاوضة أودع انسان أحدهما، ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليهما، فإن قال الشريك الحى: ضاعت فى يد شريكى فى حياته لا يصدق.

٢٤١٠٥ :- وفي المنتقى: رجلان أودعا رجلاً ألف درهم، فمات المستودع وترك إبناً، فادعى أحد الرجلين أن الابن استهلك الوديعة بعد موت أبيه، وقال الآخر: لأدري ما حالها، فالذى ادعى على الابن الاستهلاك، فقد أبرأ الأب منها حيث زعم أن أباه مات، وتركها قائمة بعينها، واستهلكها إبنه، وادعى الضمان على الإبن صدق في حق الأب، ولم يصدق في حق الإبن، حتى لا يقضى له على الابن بشئ، أما الآخر فله خمسمائة درهم في مال الميت.

٢٤١٠٦ :- وفي الجامع الكبير: صبي ابن اثنتي عشرة سنة يعقل البيع والشراء، وهو محجور عليه، أودعه رجل ألف درهم فادرك، ومات، ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله، وفي جامع الجوامع: كما لو وضع في بيت رجل بلا إذنه، فمات ولا يعرف، م: إلا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يده، وفي الظهيرية: فحينئذ يضمن بالموت عن تجهيل.

٢٤١٠٧ :- م: والحكم في المعتوه نظير الحكم في الصبي، إذا أفاق، ثم مات، ولم يدر ما حال الوديعة لا ضمان في ماله إلا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يده، وإن كان الصبي مأذوناً له في التجارة، والمسئلة بحالها، فهو ضامن للوديعة، وإن لم يشهد الشهود أن الصبي أدرك وهي في يده، وكذلك الحكم في المعتوه، إذا كان مأذوناً له في التجارة، ولو أن عبداً محجوراً عليه أودعه رجل مالاً، ثم اعتقه المولى، ثم مات، ولم يبين فالوديعة دين في ماله، وفي الظهيرية: سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد المعتق أو لم يشهدوا.

٢٤١٠٦ :- أخرج الترمذى في سننه عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل. سنن الترمذى، الحدود، باب ماجاء فيمن لا يجب عليه الحد ٢٦٣/١ برقم: ١٤٤٣ - سنن أبى داؤد، الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ٦٠٤/٢ برقم: ٤٣٩٨ - ٢٤١٠٧ :- راجع إلى تخريج رقم المسئلة: ٢٤١٠٦ -

٢٤١٠٨ - م: وإن مات وهو عبد فلا شئ على مولاه إلا أن تعرف الوديعة بعينها، فردها على صاحبها، وإن أذن له المولى فى التجارة بعد ما استودع، ثم مات، فلا ضمان عليه، إلا أن يشهد الشهود أنها كانت فى يده بعد الإذن، فإن شهد الشهود بذلك، ثم مات، وترك مالا فالوديعة فى ذلك المال.

٢٤١٠٩ - وفى المنتقى: رجل أودع رجلا بطيخا أو عنباً وغاب، ثم مات المستودع، ثم قدم المودع بعد مدة يعلم أن تلك الوديعة لا تبقى إلى تلك المدة فهى دين فى مال الميت، وفى تجنيس الناصرى: إلا إذا أقامت ورثة المودع البينة أنه ذاب أو فسد فى حال حياته.

٢٤١٠٩ - أخرج البيهقى فى سننه عن أنس بن مالك حدثه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه غرّمه بضاعة كانت معه فسروقت، أو ضاعت فغرّمها إياه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، السنن الكبرى للبيهقى، الوديعة، باب لا ضمان على مؤتمن ٩/٤١٤ - برقم: ١٢٩٧٣ -

الفصل السادس

فى طلب الوديعة والأمر بالدفع إلى الغير

٢٤١١٠ :- وفى فتاوى الفضلى : إذا طلب صاحب الوديعة الوديعة، فقال: اطلبها غذا، فلما كان من الغد قال المودع: ضاعت الوديعة، فالقاضى يسأل عن وقت الضياع متى ضاعت، قبل قولك أطلبها غذا، أو بعد ذلك إن قال قبل ذلك فهو ضامن، وإن قال بعد ذلك فلا ضمان .

٢٤١١١ :- وفى مجموع النوازل : إذا جاء المودع إلى المودع يريد استرداد الوديعة، فقال المودع: لا يمكننى أن أحضرها هذه الساعة، فتركها، ورجع، فهذا ابتداء ايداع ، قال ثمة لما طالبه برد الوديعة، فقد غزله عن الحفظ، فخرج من أن يكون مودعا، وبالتىرك عنده بعد ذلك صار مودعا ابتداء.

٢٤١١٢ :- وفيه أيضا : إذا قال رب الوديعة للمودع: احمل إلى الوديعة اليوم فقال: افعل فلم يحملها إليه حتى مضى اليوم ، وهلك عنده بعد ذلك فلا ضمان .

٢٤١١٣ :- سئل شيخ الاسلام عمن قال لمودعه : إذا جاءك أخى، فادفع وديعتى التى عندك إليه، فجاء أخوه، وطلب الوديعة، فقال المودع: عُذِّ إلى بعد ساعة لأدفعها إليك فلما عاد إليه ، قال: إنه قد كان هلك يعنى قبل مقاتلى عُذِّ إلى بعد ساعة فهو ضامن.

٢٤١١٤ :- وفى النوازل : قال صاحب الوديعة للمودع فى السر: من أخبرك بعلامة كذا، فادفعها إليه، فجاء رجل، وزعم أنه رسول المودع، وأتى بتلك العلامة، فلم يصدق المودع، ولم يدفعها إليه حتى هلك فلا ضمان .

٢٤١١٥ :- رسول المودع إذا جاء إلى المودع، وطلب الوديعة، وقال المودع: لا أدفع إلا للذى جاء بها، فلم يدفع إليه حتى هلك، ذكر الشيخ الامام

نجم الدين عمر النسفى أنه يضمن، وفيه نظر، فقد ذكر فى الكتاب فى مواضع أن من جاء إلى مودع، رجل وقال: إن فلانا وكلنى بقبض وديعته منك، فصدقه فى دعوى الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه، بخلاف ما إذا قال وكلنى بقبض ما له عليك من الدين، وصدقه المديون فى دعوى الوكالة، فإنه يجبر على دفع الدين إليه.

٢٤١١٦ :- رجل بعث ثوباله إلى القصار على يد تلميذه، ثم بعثه إلى القصار أن لاتدفع الثوب إلى من جاء به، ينظر إن كان الذى جاء بالثوب إلى القصار لم يقل للقصار: هذا ثوب فلان بعثه إليك لا يضمن القصار بالدفع إليه، فإن كان الذى جاء متصرفا فى أموره، فكذا لا يضمن، وإن لم يكن متصرفا فى اموره يضمن، هكذا قيل، وقيل ينبغى أن يضمن، وإن كان متصرفا فى أموره، وفى الظهيرية: والأول أوجه.

٢٤١١٧ :- م: إذا أمر صاحب الوديعة المودع أن يدفعها إلى رجل بعينه، فقال: دفعتها إليه، وقال ذلك الرجل: لم اقبضها منك، وقال رب الوديعة: لم تدفعها إليه، فالقول قول المستودع، ولا ضمان على المدفوع إليه، ويعتبر قول المودع فى حق براءته عن الضمان، لافى حق ايجاب الضمان على المدفوع إليه، وفى الظهيرية: ولو انكر الأمر، فالقول قول المودع مع اليمين، ويجب عليه المال.

٢٤١١٨ :- م: وفيه أيضا: أودع رجل رجلا دراهم، فجاء رجل وقال: أرسلنى إليك صاحب الوديعة لتدفعها إلىّ، فدفعها إليه، فهلكت عنده، ثم صاحبها، فانكر ذلك، فالمستودع ضامن لها، وهل يرجع على الرسول بما ضمن؟ إن صدقه المودع فى كونه رسولا، ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع، وإن كذبه فى كونه رسولا مع هذا دفع، أو لم يصدقه ولم يكذبه مع هذا دفع، أو صدقه ودفع إليه على الضمان يرجع، ومعنى الضمان ههنا أن يقول المودع للرسول: انا أعلم انك رسول، لكن لا امن أن يحضر المالك، ويحدد الرسالة ويضمننى، فهل انت ضامن لى بما تأخذ منى؟ فإذا قال: نعم حصلت الكفالة بدين بضمان إلى سبب الوجوب، وإنه جائز، فيرجع المودع إلى الرسول بحكم الكفالة.

٢٤١١٩ :- وفى تجنیس الناصرى : ولو قال: إدفع إلى ابنى أو إلى ابنك یأتینى بها، فجاء ففعل فضا ع كان من مال الطالب ، أما لو قال طالب: الدين: إبعث بها، أو أرسل بها مع فلان، ففعل، فضا ع، فهلك، فهو على المطلوب، وفى الفتاوى العتاییة : ولو طلبها صاحبها، فقال: دفعتها إلى ابنى، وهو فى عیاله، فانكر الابن ومات، وورثة الأب أخذ الضمان من الأب، ولو كان مكان الابن عبد فلا ضمان علیه.

٢٤١٢٠ :- وفى الخانیة : رجل له على رجل دين، فأرسل رب المال رجلا إلى مديونه ليقبض دينه، فقال المديون: دفعت إلى الرسول، وقال: دفعت المال إلى المرسل، وصاحب الدين ينكر وصول المال إليه ، قال أبو القاسم: القول قول الرسول مع يمينه .

٢٤١٢١ :- وفى الفتاوى النسفیة : سئل عن بلدى خرج إلى قرية، والطريق مخوف، فترك عمامته عند قروى، فرجع، وقال: إذا بعثت إليك احد احتی يقبض منك عمامتى، فادفعها إليه، ثم بعث إليه رجلا بعد أيام ليدفع إليه العمامة، فلم يدفعها إليه، وإن هذا القروى أتى بالعمامة بعد أيام إلى البلد ووضعها فى بيت صديق له، فسرق العمامة منه، هل یضمن؟ فقال: نعم.

٢٤١٢٢ :- وهذا إذا صدقه أنه رسول صاحب العمامة ، فأما إذا انكر، وقال: لست برسوله ، أو قال: لا اعلم أنك رسوله، فإنه لا يكون مانعا بعد الطلب.

٢٤١٢٣ :- وفى الخانیة : رجل جاء إلى رجل برسالة عن رجل اخر أن أدفع إلى هذا خمسمائة درهم، فقال: لا ادفعها إليك، حتى القاه، فیامرلى فى مواجهته، ثم قال للرسول: بعد ذلك لقيته، فأمرنى بدفعها إليك، ثم أبى أن يدفع، قال الشيخ الامام أبوبكر محمد بن الفضل: له أن لا يدفع إلا انه يكون المال دينا عليه للأمر، فيلزمه الدفع فى الدين، ولا یصدق فى النهى بعد الاقرار بالامر، وهذا یرجع إلى صحة التصديق فى الدين، وفساده فى الودیعة.

٢٤١٢١ :- أخرج عبد الرزاق عن الحسن قال : إذا خالف المستودع غیر ما أمر به ضمن، وإن كان فيه فضل فهو له بضمانه ، منصف عبد الرزاق، البيوع، باب الودیعة ٨/ ١٨٣ برقم: ١٤٨٠٦ -

٢٤١٢٤ :- م: وسئل عن المودع: إذا وكل رجلا بقبض، وديعته بمحضر من المودع، فأنتهى إليه الوكيل بعد أيام، وطالبه بالدفع إليه، فامتنع، ثم هلك ذلك الشيء، هل يضمن؟ قال: نعم؛ لأن الانابة الثابتة بالمعينة فوق الثابت بالبينة، ولو ثبت التوكيل بالبينة، فامتنع من الدفع إليه بعد الطلب يضمن، فلهنا أولى، قيل له، فهل يفترق الحال بين التوكيل بمحضر منه، وبين التوكيل في حال غيبته، فصدقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم، هكذا نص عليه في الجامع وفي غيره من الكتب، أن له أن يتمنع من الدفع إليه.

٢٤١٢٥ :- م، وفي المنتقى: ابن سماعة عن محمد رجل أودع رجلا ألف درهم، ثم قال: إنى أمرت فلانا يقبضها منك، ثم نهيته عن ذلك، فقال المودع: فلان اتانى ودفعتها إليه، وقال فلان: لم آت، ولم يقبضها منه، وقال المستودع: برئ منها.

٢٤١٢٦ :- وفي الفتاوى: سئل أبو بكر عن مودع طلب الوديعة من المستودع، وقد هاجت الفتنة، فقال المستودع: لا اصل إليها الساعة، فاعير على تلك الناحية، وقال المستودع: أعير على الوديعة أيضا، قال: إن لم يقدر المستودع على ردها في تلك الحالة لبعدها، أولضيق الوقت، فلا ضمان والقول قوله فيه، وإلا ضمن.

٢٤١٢٧ :- وفي فتاوى النسفى: أتى عبد رجل بوقر من الحنطة إلى بيت رجل، وهو غائب، فسلمها إلى امرأته، وقال: هذا وديعة مولاي بعثها إلى زوجك وغاب، فلما اخبرت الزوج بذلك لامها على القبول: وأرسل إلى مولى العبد، إن بعث من يحمل هذا الوقر، فانى لا قبله، فأجاب أنه يكون عندك أياما، ثم أحمله فلا تدفع ذلك إلى عبدى، ثم طلبه المولى، فقال: لا ادفعه إلا إلى العبد الذى أحمله إلى شئ، ثم سرق الوقر، فقال: إن صدق صاحب البيت بما قاله العبد: ضمن بالمنع عن المولى، وإن لم يصدقه، أو قال: لا ادري أهو للمولى أو هو غصب فى يد العبد

أو وديعة من غيره، وتوقف فى الرد ليعلم ذلك، لم يضمن بالمنع عن المولى.
٢٤١٢٨ :- وفى الفتاوى: سئل أبوبكر عمن خاصم آخر بألف درهم وانكر الآخر، ثم أخرج المدعى عليه ألف درهم ووضعها فى يد إنسان، حتى يأتى المدعى بالبينة، فلم يأت بالبينة، فاسترد المدعى عليه الدراهم، فأبى أن يرده عليه، ثم أغاروا على تلك الناحية، فذهبوا بالألف، هل يضمن؟ قال: إن وضع المدعى والمدعى عليه عنده، فلا يضمن، وفى الظهيرية: وليس له أن يدفع إلى أحدهما، م: وإن كان صاحب المال وضعها يضمن بالمنع.

الفصل السابع فى رد الوديعة

٢٤١٢٩ :- إذا رد المودع الوديعة إلى منزل المودع ، أو إلى أحد من فى عياله فهلك فالمودع ضامن ، وأشار فى الجامع الكبير إلى أنه لاضمان عليه ، وإذا ردها بيد من فى عياله فلاضمان .

٢٤١٣٠ :- وفى المضمرات : المودع إذا ردها إلى من فى عياله المودع لا يضمن ، وقال المتأخرون : يضمن وعليه الفتوى ، وإن ردها بيد ابنه ، والإبن ليس فى عياله فهلكت ، فإن كان الابن بالغاً فهو ضامن ، وإن كان الابن غير بالغ ، فلاضمان عليه ، وفى النوازل : قالوا : إذا كان الابن غير بالغ إنما لا يضمن بالرد عليه ، إذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الأشياء ، أما إذا كان لا يحفظ فهو ضامن .

٢٤١٣١ :- وفى الذخيرة : عن محمد فى المودع ، إذا أتى بالوديعة ووضعها فى منزل المودع ، فضاعت ضمن المستودع ، وكذلك لو دفعها إلى ابن المودع أو عبده أو إلى أحد من فى عياله فضاعت ضمن ، وبه كان يفتى القاضى الإمام ابو عاصم العامرى ، ولوردها على مكاتب المودع لا يضمن ، وإن لم يكن المكاتب فى عياله مودع الغاصب ، إذا رد المغصوب على الغاصب يبرأ عن الضمان .

٢٤١٣٢ :- م : إذا قال المستودع لصاحب الوديعة : بعثت بها إليك مع رسولى ، وسمى بعض من فى عياله بأن قال : مع أمتى ، أو قال : مع عبدى ، أو ما شبه ذلك ، كان القول قوله ، ولو ادعى الرد بنفسه كان القول قوله ، فكذلك إذا ادعى الرد بيد هؤلاء ، ولو قال رددتها بيد أجنبى ، ووصل إليك ، وأنكر ذلك صاحب المال فهو ضامن ، إلا أن يقربه رب الوديعة ، أو يقيم المودع بينة على ذلك ، وإن قال : بعثتها إليك مع هذا الاجنبى ، أو قال استودعتها إياه ثم درها على ، فضاعت عندى لا يصدق على ذلك ، ويصير ضامناً إلا بحجة فيبرأ عن الضمان .

٢٤١٣٣ :- وفى المنتقى : ابن سماعة عن محمد فى رجل ، أودع رجلا ألف درهم فاشتري بها ، ودفعها ثم استردها منه ، وردّها إلى موضعها فضاعت ، لم يضمن .

٢٤١٣٤ :- قد روى ابراهيم عن محمد ، إذا قضاها غريمه بأمره ثم ردّها ، ثم وجدها زيوفاً فهلكت ضمن ، إذا كانت الوديعة دراهم أو دنائير أو شيئاً من المكيل والموزون ، فانفق المودع طائفة منها فى حاجة نفسه ، كان ضامناً لما انفق منها ، ولم يصّر ضامناً لما بقى منها ، فإن جاء بمثل ما انفق وخلط صار ضامناً لجميع ما انفق بإتلاف وما بقى بالخلط .

٢٤١٣٥ :- قالوا : وهذا إذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعة ، أما إذا جعل لا يضمن إلا ما انفق ، وإن كان قد اخذ بعض الوديعة لينفقه فى حاجة ، ثم بدا له فردّه فى مكانه ، فضا ع فلا ضمان عليه ، واختلف المشائخ فى تخريج المسئلة ، بعضهم قالوا : لم يضمن أصلاً ، وبعضهم قالوا : ضمن ، ثم برئ بالرد إلى مكانه ، وهو الصحيح .

الفصل الثامن

فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد

٢٤١٣٦ :- قال في الأصل : رجلان أودعا دراهم، أودنانير، أو ثيابا، أودواب أو عبيدا، فجاء أحدهما وطلب حصته، والآخر غائب، قال أبو حنيفة: ليس للمودع أن يدفع إليه حصته، وقال أبو يوسف: ومحمد يدفع إليه حصته، ولا تكون هذه قسمة جائزة على الغائب، وفي الفتاوى العتائية: لا يدفع عنده إلا بأمر القاضي، أو بأمر الشريك، وفي شرح الطحاوي: وعندهما يدفع نصيبه إليه، ولا تكون هذه قسمة على الغائب، وفي الينابيع: وقال محمد قول أبي حنيفة اقيس، وقول أبي يوسف أوسع هكذا ذكر في أكثر النسخ، وذكر صاحب الكتاب قول محمد مع قول أبي يوسف، م: وضع المسئلة في الدفع في الأصل، وفي الجامع الصغير: وضعها في الأخذ، فقال: ليس للحاضر أن يأخذ حصته من المودع عند أبي حنيفة، وعندهما له ذلك، فقد جمع في الكتاب بين المكيل، والموزون والعبيد، والثياب وأجاب عقيب الكل بجواب واحد، فقال: ليس للمودع أن يدفع إلى الحاضر حصته عند أبي حنيفة وعندهما يدفع، فمن مشائخنا من قال: بأن الخلاف في الكل واحد، ألا ترى أن محمدا لم يفصل في الكتاب بين المكيل والموزون وغيرهما، ومنهم من قال: الخلاف في المكيل والموزن خاصة، فأما في الثياب والعبيد، فليس للمودع أن يدفع إلى الحاضر حصته بخلاف، وهو الأشبه بالصواب .

٢٤١٣٧ :- وفي الينابيع: فإن دفع إليه نصيبه، فهلك في يده بحضرة الآخر، فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع، فإن هلك في يد المودع هلك أمانة

بالاجماع وله أن يشارك صاحبه فيما أخذ بالاجماع .

٢٤١٣٨ :- م ، وفي المنتقى : لودفع المودع إلى الحاضر نصفها، ثم هلك مابقى وحضر الغائب ، قال أبو يوسف: إن كان الدفع بقضاء، فلا ضمان على أحد لكون المسئلة مجتهدا فيها، وإن كان الدفع بغير قضاء، فإن شاء الذى حضر اتبع الدافع بنصف مادفع، ويرجع به الدافع على القابض ، وإن شاء أخذ القابض نصف ماقبض .

٢٤١٣٩ :- ولو أراد أحد الرجلين أن يقيم البينة على اقرار صاحبه على المودع وقت الإيداع أن الوديعة كلها له لاتسمع بينته ، ولو كان المودع فى هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة ، أو أخذ ظالم منه، فقال احد المودعين: قد بقى فى يدك شئ من الوديعة ، كان له أن يحلفه على ذلك بلا خلاف، فأبو حنيفة إن كان لا يرى حق استرداد الوديعة لأحدهما يرى حق الاستحلاف لأحدهما .

٢٤١٤٠ :- وفي الخانية : ثلاثة أودعوا رجلا مالا، وقالوا: لاتدفع إلى رجل منا حتى يجتمع كلنا، فدفعت نصيب أحدهم إليه ، كان ضامنا فى قول أبى حنيفة .

٢٤١٤١ :- رجلان أودعا رجلا ثوبا ، وقالوا: لاتدفع إلينا جميعا، فدفعت إلى احدهما ، كان ضامنا، فإن أراد المودع أن يخرج نفسه عن الضمان، فالحيلة له فى ذلك أن يقول للحاضر الذى يطالبه بعد مايدفع إلى الأول احضر خصمك حتى أدفعه إليكما، ولا يقر بالدفع إلى الأول .

٢٤١٤١ :- أخرج البيهقى فى سننه عن حنش أن رجلين أستودعا امرأة من قريش مائة دينار على أن لاتدفعها إلى واحد منهما دون صاحبه حتى يجتمعا، فأتاها أحدهما، فقال : إن صاحبى توفى، فادفعى إلى المال، فأبت، فاختلف إليها ثلاث سنين واستشفع عليها، حتى اعطته، ثم أن الآخر جاء فقال : أعطينى الذى لى، فذهب بها إلى عمر بن الخطاب، فقال له عمر رضى الله عنه : هل بينة قال: هى بينتى، فقال: ما أظنك إلاضامنة، قالت : اسئلك يا أبا فلان ان ترفعنا إلى ابن أبى طالب، فاتوه وهو يطيب حوضا له فى بستان وهو متزر بكساء، فقصوا عليه القصة، فقال: إتنى بصاحبك وإلى متاعك ، السنن الكبرى ، الوديعة، باب لاضمان على مؤتمن ٤١٣/٩ برقم : ١٢٩٧١ .

٢٤١٤٢ :- م: وفي فتاوى النسفى: إذا كانت الوديعة عند رجلين من ثياب، أو غير ذلك، فاقسماها، وجعل كل واحد منهما نصفاً فى بيته، فهلك احد النصفين، أو كلاهما فلا ضمان، وإن أودعاها عند رجل، فهلكت ضمناً، والحكم فى المستبضعين والوصيين والعدلين فى الرهن هكذا، وإن ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه، إن كان شيئاً لا يحتمل القسمة لا يضمنان، وإن كان شيئاً يحتمل القسمة أجمعوا على أن المدفوع إليه لا يضمن، وأما الدافع قد اختلفوا فيه، قال أبو حنيفة: يضمن نصف الوديعة، وقالوا: لا يضمن شيئاً.

٢٤١٤٣ :- وذكر شيخ الإسلام فى شرح كتاب الوديعة بعد هذه المسئلة مسائل فيما إذا كانت الوديعة شيئاً يحتمل القسمة، إذا رضى أن يكون المال عند أحدهما إلى أن يحضر صاحبه جاز، ولم يذكر فيها خلافاً، وذكر أيضاً إذا كانت الوديعة شيئاً لا يحتمل القسمة، كان لهما أن يقتسما، فيقتسمان من حيث الزمان.

٢٤١٤٤ :- وفى شرح الطحاوى: ولو كان المودع أثنين، والوديعة مما يحتمل القسمة، كان لهما أن يقتسماها للحفظ، حتى يصير فى يد كل واحد منهما النصف، ولو سلم أحدهما جميع الوديعة إلى صاحبها، فضاعت ضمن المسلم نصف الوديعة فى قول أبى حنيفة، ولا يضمن القابض شيئاً، وعندهما يضمن.

٢٤١٤٥ :- م، وفى المنتقى: رجلان أودعا عند رجل ألف درهم، فقال أحدهما للمودع، أدفع إلى شريكى مائة درهم، فدفعها وضاعت البقية، فقال: ما أخذ فهو من مال الآخر، حتى لا يرجع على شريكه بشئ، وكذا إذا قال: ادفع إليه مأتين أو ما أشبه ذلك مالم ينته إلى النصف، ولو قال: ادفع إليه النصف فهو من الكل، حتى لو ضاع الباقي رجع على شريكه بنصف ما أخذ، ولو قال: أدفع إليه حصته، فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بنصف ما أخذ.

٢٤١٤٦ :- وفيه أيضاً: رجلان بينهما ألف درهم وضعها عند أحدهما، ثم قال أحدهما لصاحبه: خذ نصيبك منها، فأخذ وضاع النصف الباقي، فالنصف الذى أخذ صاحبه يكون بينهما، وفى الفتاوى العتائية: إلا إذا ضاع المأخوذ فيكون غير المأخوذ للآخر.

الفصل التاسع

فى الاختلاف الواقع فى الوديعة والشهادة فيها

٢٤١٤٧ :- وفى المنتقى: بشر عن أبى يوسف رجل ادعى قبل رجل وديعة، وجحد ها، وأقام المودع بينة على دعواه، وأقام المودع بينة على أن المودع، قال: مالى على فلان شئ قال: إن كان مدعى الوديعة يدعى أن الوديعة قائمة بعينها عند المودع، فهذه البراء، لا تبطل حقه.

٢٤١٤٨ :- وفيه أيضا: رجل قال لفلان: عندى ألف درهم وديعة، ثم قال بعد ذلك: قد ضاعت قبل إقرارى فهو ضامن، ولو قال: كانت له عندى ألف درهم وديعة، قد ضاعت وصل الكلام صدقه استحسانا، وصار تقدير هذه المسئلة قد كانت له عندى ألف درهم فضاغت إذا قال المودع: ذهبت الوديعة لا أدري كيف ذهبت، كان القول قوله مع اليمين، ولا ضمان عليه، وفى الخانية: وبه نأخذ م: وكذا إذا قال: ذهبت ولا أدري كيف ذهبت، واختلف المتأخرون فيما إذا قال ابتداء: لا أدري كيف ذهبت، فمنهم من قال: هو ضامن بخلاف ما إذا قال: ذهبت، ولا أدري كيف ذهبت ومنهم من قال: لا يضمن هو الأصح، وفى الخانية: على كل حال سواء، قال: ذهبت ولا أدري كيف ذهبت، أو قال: لا أدري كيف ذهبت، ولم يزد عليه.

٢٤١٤٩ :- م: وفى النوازل: إذا قال المودع: ذهبت الوديعة من منزلى، ولم يذهب من مالى شئ، قبل قوله مع اليمين.

٢٤١٥٠ :- وفى الحاوى: سئل عن قوم دفعوا إلى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم، فأخذ دراهمهم وشدها على منديل، أو وضع فى كفه ودخل فى مسجد، فذهبت الدراهم منه، ولا يدري كيف ذهبت، وهم لا يصدقونه، قال لا يقبل

قوله مالم يبين كيف الذهاب، وفى تجنيس الناصرى : والعامة يذكرون قول مالك أنه لم يذهب من مال المودع شئ لم يصدق .

٢٤١٥١ :- م : إذا أقام رب الوديعة البيئة على الإيداع بعد ما جحد المودع، وأقام المودع بيئة على الضياع، فهذه المسئلة على وجهين (١) الأول أن يجحد المودع الإيداع بأن يقول للمودع لم تودعنى، وفى هذا الوجه المودع ضامن، وبينته على الضياع مردودة، سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود أو بعد الجحود (٢) والوجه الثانى أن لا يجحد الإيداع، وإنما يجحد الوديعة بأن قال: ليس لك عندى وديعة، ثم أقام بيئة على الضياع، فإن أقام بيئة الضياع بعد الجحود فهو ضامن، فإن أقام بيئة على الضياع قبل الجحود، فلا ضمان، وفى الفتاوى العتائية: ولو قال: ليست عندى، ثم حلف فنكل، أو قامت عليه البيئة، ثم أقام بيئة على الرد جاز، وكذا إن أقامها على الرد قبل الجحود، وقال: نسيت أو ظننت إنى صادق، ولا يصدق بغير بيئة، وله أن يحلف المالك ماتعلم أنها هلكت قبل الجحود، م: وإن أقام البيئة على الضياع مطلقا، ولم يتعرض لما قبل الجحود، ولا بعده فهو ضامن.

٢٤١٥٢ :- وفى القدورى: إذا قال المودع للقاضى: حلف المودع ما هلكت قبل جحودى، حلفه القاضى، وفى الذخيرة: على العلم، وفى الخانية: ولو طلب الودع رد الوديعة، فقال لم تودعنى شيئا، ثم قال: بل أودعنتى، ولكن هلكت، ذكر فى الكتاب أنه يكون ضامنا، وفى الفتاوى العتائية: فى كتاب الكفالة: أن بيئة صاحب الوديعة، على المودع بعد جحوده إذا قال الشهود: كانت فى يده بعد الجحود.

٢٤١٥٣ :- م : إذا قال المودع: قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام: لم أعطيكها ولكنها ضاعت فهو ضامن، ولا يصدق فيما قال، وفى الخانية: هو الصحيح، م: وعلى هذا إذا ادعى الهلاك أولا، ثم قال: أو همت ورددتها عليك

لا يصدق، وهو ضامن، وفى الخانية: ولو قال بعد موت المودع: رددتها على الموصى، كان القول قوله مع اليمين، ولا يضمن.

٢٤١٥٤ :- م: وفى المنتقى: رجل أودع عند رجل وديعة، فقال المودع: ضاعت منذ عشرة أيام، وأقام صاحب الوديعة بينة أنها كانت فى يده منذ يومين، فقال المودع: وجدتها فضاقت قبل ذلك منه.

٢٤١٥٥ :- رجل قال لغيره: قد استودعتنى ألف درهم فضاقت، وقال ذلك الغير: كذبت ما استودعتك إنما غصبتها، أو قال: أخذتها بغير أمرى فلا ضمان عليه، وفى الخانية: كان القول قول المستودع، بخلاف ما إذا قال أخذتها وديعة، وقال صاحب المال: لابل أخذتها غصبا، فالقول قول صاحب المال، ومدعى الوديعة ضامن، وفى الخانية: لو قال المستودع: بل وضعتها عندى وديعة، وقد ضاعت، م: فالقول قول مدعى الوديعة، وفى الخانية: ولا ضمان عليه.

٢٤١٥٦ :- م: رجل له عند رجل ألف درهم وديعة، وله على المودع ألف درهم دين، فدفع المودع إليه ألف درهم، ثم اختلفا بعد ذلك بأيام، فقال رب المال: أخذت الوديعة، والدين عليك على حاله، وقال المودع: بل أعطيتك القرض، وقد ضاعت الوديعة، فالقول قول المودع ولا شئ عليه؛ لأنه هو الدافع.

٢٤١٥٧ :- وفى الصيرفية: ولو غصب من المودع وهلك، فأراد المالك أن يضمن الغاصب، فقال المودع: قدرده على وهلك عندى، وقال: بل هلك عنده فالقول قوله، ولو أودعه عند رجل وهلك، فقال المالك: هلك عند الثانى، وقال المودع: بل رده إلى وهلك عندى لا يصدق.

٢٤١٥٨ :- م: رجل أودع عند رجل وديعة، فغاب رب الوديعة، ثم جاء يطلب الوديعة، فقال المودع: أمرتنى أن أنفقها على اهلك، وولدت وقد أنفقتها عليهم، ورب الوديعة يقول لم امرك بذلك فالقول قول رب الوديعة، والمودع ضامن، وهذه المسئلة دليل على أن من كان له عند رجل ألف درهم وديعة، وعلى رب

الوديعة ألف درهم دين، فدفع المودع الألف إلى صاحب الدين بغير أمر صاحب الوديعة أنه يضمن، وإن كان الدين ظاهراً وكانت الوديعة من جنس الدين، وهذا فصل اختلف المشائخ فيه كان الحاكم أبو اسحاق يقول: لا يضمن وغيره من المشائخ كانوا يقولون بالضمان.

٢٤١٥٩ :- وفى السراجية: قال المستودع أمرتنى أن أدفع الوديعة إلى فلان ودفعتها إليه، وكذبه المودع: ضمن إلا بينة.

٢٤١٦٠ :- قال للمودع ادفع الوديعة إلى فلان، فقال: دفعت، وكذبه فلان وضاعت الوديعة، صدق المودع مع يمينه.

٢٤١٦١ :- وفى الخانية: رجل أقام البينة على مودع أن صاحب الوديعة، وكله بقبض الوديعة منه، ووقت لذلك وقتاً، ثم أن المودع أقام البينة أن صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة قبلت بينته، وكذا لو أقام البينة أن شهود الوكيل عبيد قبلت بينته.

٢٤١٦٢ :- م: إذا مات صاحب الوديعة والورثة خصماء المودع فى دعوى الوديعة، أو دعيتك عبداً أو أمة، وقال المودع: ما أودعتنى إلا أمة وقد هلك، فأقام رب الوديعة بينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد، قال شيخ الاسلام: إنما يقبل القاضى شهادتهم، ويقضى بقيمة العبد إذا وصفوا العبد وبينوا للقاضى، فالقاضى يعرف بينة على مقدار قيمة مثل ذلك العبد، وإن لم يعرف سأل المدعى حتى يقيم بينة على مقدار قيمة العبد، فأما إذا لم يصفوا العبد؛ وإنما شهدوا أنه أودعه عبداً، فالقاضى لا يقبل شهادتهم، وعلى قياس ما ذكرنا فى كتاب الغصب أن المدعى إذا أقام بينة انه غصب منه جارية يقبل هذه البينة، ويثبت الغصب بها فى حق الحبس لافى حق القضاء بالجارية، ينبغى أن تقبل هذه البينة، ويثبت الغصب فى حق الحبس لافى حق القضاء، قال الصدر الشهيد: ويجوز له أن لا يقبل البينة هنا أصلاً وسيظهر الفرق بين المسئلتين بالتأمل.

٢٤١٦٣ :- وفى الفتاوى العتائية: لو أودعه رجل أمة وأخر عبداً، ثم ادعى

كل واحد أن الأمة له والعبد لآخر، وقال المودع: ما أودعتها إلا هذه الأمة حلف ما أودعه كل واحد إلا نصف الأمة .

٢٤١٦٤ :- وفى فتاوى آهو: أودع احدهما غلاما ، والآخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وأنكر كل واحد أن يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية لأحدهما بعينه، وصدقته المقرله، وقال المودع لا ادري أيكما أودع عندى الغلام، واعلم أن احدهما أودعه لكن لا اعرف من كان منكما يدفع الجارية إلى المقرله، والغلام لهما جميعا، ثم يحلف المودع لكل واحد منهما أنه لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفين.

الفصل العاشر

فى المتفرقات

٢٤١٦٥ - إذا هلك الوديعة فى يد المودع يستوى فيه الهلاك بأمر يمكن التحرز عنه بمعنى العيب فى الحفظ وصفة السلامة عن العيب إنما تصير مستحقة فى المعاوضات دون التبرع، والمودع متبرع، إذا كانت الوديعة دراهم، فاختلطت بدراهم المودع على وجه يتيسر التميز، لا يصير المخلوط مشتركاً بينهما، وإن خلطها بعض من فى عيال المودع، وكان الخلط على وجه التمييز، أو كان الخلط على وجه يتعسر بأن خلط حنطة الوديعة بشعير المودع، كان الخالط ضامناً، وحكم المخلوط فى كتاب الغصب فإن لم يظفر بالخالط، فقال أحدهما اخذ المخلوط واغرم لصاحبه مثل ما كان له، فرضى به صاحبه جاز، بخلاف ما لو باع من غيره، وإن اتفقا على البيع يباع المخلوط ويقسم الثمن بينهما على قيمة الحنطة والشعير، إلا أن صاحب الحنطة يضرب بحنطة مخلوطة بالشعير، وصاحب الشعير يضرب بشعير غير مخلوط بالحنطة، وإن لم يتفقا على شئ فالخيار لصاحب الشعير بأخذ المخلوط، ويضمن لصاحب الحنطة قيمة حنطة مخلوطة بالشعير، وإن كانت أكثر فالخيار لصاحب الحنطة.

٢٤١٦٦ - ذكر شمس الائمة السرخسى فى شرح كتاب الوكالة: بقبض الوديعة والعارية رجل أودع رجلاً صك ضيعة، والصك ليس للمودع، ثم جاء من كان الصك باسمه وادعى ملك الضيعة، والشهود الذين بدلوا خطوطهم أبو الشهادة حتى يروا خطوطهم فى الصك، فالقاضى يأمر المودع حتى يرى الصك من الشهود ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك إلى المدعى، هكذا حكى عن الفقيه أبى جعفر الهندوانى وعليه الفتوى.

٢٤١٦٧ - م: وفى جامع الجوامع: حمل الفحل على شاة الوديعة، ونتجت، ثم هلكت ضمن والولد للمودع إن مات لا يضمن.

٢٤١٦٨ - أودع رجلين، فباع أحدهما نصفه لاتقبل شهادة البائع مع الآخر، إنه ملك المدعى؛ لأنه يريد نقض ماعقده.

٢٤١٦٩ - عبد وديعة ورثه اثنان فباع أحدهما نصيبه من المودع فيما يرجع على البائع بربع قيمة الغلام الوديعة.

٢٤١٧٠ - عبد أو أمة فقتل المودع يقتص فى العمد، وفى الخطأ يدفع أويغدى، وإن كانت أم ولد أو مدبر اغرم المولى القيمة، أودعنى فلان بل فلان فهو لثانى كذا فى المضاربة، أودع ألفا فجحد ولا بينة ثم، أودعه الجاحد ألفاه إلاخذ بألفه وخلاف جنسه لا.

٢٤١٧١ - وفى الفتاوى العتائية: ولو أودعه ألفا ثم أودعه هو و آخر ألفا بينهما، فخلطهما ضمن الأول ألفا والثانى خمسمائة، ولو قال إخلط هذه الدراهم الوديعة بهذه الإلف لفلان، فخلطها بألف أخرى، ثم يضمن، ولو خلطها بالفين ضمن.

٢٤١٧٢ - وفى السراجية: المودع إذا خلط الوديعة بماله، أو بوديعة أخرى بحيث لا يتميز ضمن، وإذا اختلط بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبه، وفى الهداية: وإن خلطها المودع بماله حتى لا يتميز ضمنها، ثم لاسبيل للمودع عليها عند أبى حنيفة، وقالوا: إذا خلطها بجنسها شاركه إن شاء مثل أن يخلط الدراهم البيض بالبيض والسود بالسود والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير

٢٣١٧٢ - أخرج البيهقى فى سننه عن انس بن مالك قال: استودعت مالاً فوضعت مع مالى فهلك من بين مالى، فرفعت إلى عمر فقال: انك لأمين فى نفسى، ولكن هلكت من بين مالك فضمّنته - السنن الكبرى، الوديعة، باب لاضمان على مؤتمن ٩/٤١٤ برقم: ١٢٩٧٤ -

٢٤١٧٣ :- وفى الينا بيع: الخلط على أربعة أوجه (١) أحدها خلط بطريق المجاورة مع تيسرا لتمييز كخلط الدراهم البيض مع الدراهم السود، وخلط الذهب بالفضة فهذا لا ينقطع حق المالك بالإجماع ، ولو هلك قبل التمييز هلك أمانة، كما لو هلك قبل الخلط (٢) والثانى خلط بطريق المجاورة مع تَعْدُّر التمييز كخلط الحنطة بالشعير، وبهذا ينقطع حق المالك فى بعض الروايات (٣) والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن بالعسل، فبهذا أيضا ينقطع حق المالك بالإجماع (٤) والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس، كخلط دهن اللوز بدهن اللوز، ودهن الجوز بدهن الجوز أولا بطريق الممازجة، كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض، وبهذا ينقطع حق المالك عند أبى حنيفة وقال هو مخير إن شاء شاركه، وفى الكافى: وثمرة الخلاف تظهر فيما ، إذا ابرأ الخالط فعند أبى حنيفة لا يبقى له على المخلوط سبيل ؛ لأنه لا حق له الا فى حق الضمان ، وقد بطل بالإبراء، وعندهما بالابراء تنقطع خيرة الضمان فتعين الشركة فى المخلوط.

٢٤١٧٤ :- وهذا إذا خلط الدراهم بغير إذنه ، فأما إذا خلطها بأذنه، فجواب أبى حنيفة لا يختلف، بل ينقطع الملك بكل حال، وعن أبى يوسف أنه جعل الاقل متابعا للاكتر ، وقال محمد يشاركه بكل حال، كذلك قول أبى يوسف فى كل مانع خلطه بجنسه يعتبر الأكثر، وأبو حنيفة يقول بانقطاع حق المالك فى الكل ومحمد بالشركة فى الكل، وفى الينا بيع: وخلط الأجنبى ومن فى عيال المودع كخلط المودع.

٢٤١٧٥ :- وفى الذخيرة: وعلى الخالط الضمان صغيرا، كان أو كبير، حرا كان أو عبدا، وإن اختلطا من غير فعل أحد بأن انشق الجولقان أو الكيسان وما أشبه ذلك فهو شريك لصاحبه فى المخلوط، فما هلك هلك من مالهما، ومابقى بقى من مالهما.

٢٤١٧٦ :- وفى الكافى : ولو أنفق بعضها ضمن ما أنفق منها ولا يضمن كلها، وعند مالك والشافعى يصير ضامنا للكل، وفى الفتاوى العتائية : ولو كان عنده حنطة وشعير لواحد، فخلطهما ضمنهما.

٢٤١٧٧ :- م: وفى المنتقى عن أبى يوسف : برواية ابن سماعة فى رجل عنده ألف درهم وديعة لرجل فاقرضه اياها ، أوقال هى قضاء لمالك علىّ بأن كان للمودع على صاحب الألف ألف درهم، فلم يرجع إلى منزله ليقبضها حتى ضاعت، فهى من مال المودع مالم يقبضها.

٢٤١٧٨ :- أصل هذه المسئلة : إن قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان، والقبض بجهة القرض وبجهة الاقتضاء قبض ضمان ، استهلك الوديعة لانسان كان للمودع أن يخاصم المستهلك فى القيمة.

٢٤١٧٩ :- م: رجل اجلس عبده فى حانوته، وفى حانوته ودائع، فسرقت ثم وجد المولى بعضها فى يد عبده وقد أتلف بعضها فباع المولى العبد، فإن كان للمودع بينة على ذلك فهو بالخيار إن شاء اجاز البيع ، وأخذ الثمن، وإن شاء نقض البيع وباعه فى دينه، وإن لم يكن له بينة فله أن يحلف مولاه على علمه، فإن هلك لم يثبت وإن نكل فهذا على وجهين (١) إن اقر المشتري بذلك فهذا ، ومالو ثبت بالبينة سواء (٢) وإن انكر ليس له أن ينقض البيع بل يأخذ الثمن من المولى.

٢٤١٨٠ :- وفى فتاوى أبى الليث : استودع رجلا ألف درهم، ثم غاب رب الوديعة ، ولا يدري أحي هو أم ميت، فعليه أن يمسكها حتى يعلم موته، ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة.

٢٤١٨١ :- إذا كانت الوديعة إبلا أو بقرا أو غنما وصاحبها غائب، فانفق عليها المودع بغير أمر القاضى فهو متطوع، وإن رفع الأمر إلى القاضى سأل القاضى البينة على كون الوديعة عنده وعلى كون المالك غائبا ، فإذا اقام

بينة على ذلك إن كانت الوديعة شيئاً يمكن أن يوأجر وينفق عليه من غلتها، أمره القاضى بذلك وإن كانت الوديعة شيئاً لا يمكن أن يوأجر فالقاضى يأمره بأن ينفق عليه من ماله يوماً، أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالانفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وإمساك الثمن، والحاصل أن القاضى يفعل بالوديعة ما هو صالح وانظر فى حق صاحبها، وإن كان القاضى أمره بالبيع فى أول الوهلة كان جائزاً، وما أنفق المودع على الوديعة بأمر القاضى فهو دين على صاحبها، يرجع به عليه، إذا حضر غير أن فى الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة، لازيادة على ذلك، وفى العبد يرجع بالزيادة على قيمته، وفى الذخيرة: بالغة ما بلغت، م: وإن لم يدفع الوديعة إلى القاضى حتى اجتمع من البانها شئ كثير له ثمن وهو يخاف فسادها، أو كانت الوديعة أرضاً فاخرجت ثمرة، فخاف فسادها، فباع ذلك بغير أمر القاضى فإن كان فى المصر، أو فى موضع يتوصل إلى القاضى قبل أن يفسد ذلك الشئ فهو ضامن، وإن نكل فى موضع لا يتوصل إلى القاضى قبل أن يفسد ذلك الشئ، فهو غير ضامن.

٢٤١٨٢ - وفى العيون: رجل استقرض من رجلين خمسين درهماً، فأعطاه غلطاً ستين، فأخذ العشرة ليردها فهلك فى الطريق، يضمن خمسة اسداس العشرة، وفى العيون: وقال بعضهم يضمن جميع العشرة، والأول أصح، وفى الخانية: وكذا لو هلك الباقي يضمن سدسها.

٢٤١٨٣ - وفيه: رجل استقرض من رجل عشرين درهماً فأعطاه مائة، وقال: خذ منها عشرين قرضاً، والباقي عندك وديعة، ففعل يعنى أخذ العشرين منها وصرفها إلى حاجته ثم أعاد العشرين فى المائة ثم دفع إليه رب المال أربعين درهماً، وقال له: اخلطها بتلك الدراهم، ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الأربعين، ويضمن بقيتها.

٢٤١٨٤ - وفى الفتاوى العتائية: ولو أعطاه عشرة وقال: خمسة قرض وخمسة وديعة، فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة.

٢٤١٨٥ :- فى غصب فتاوى أبى الليث : دفع إلى آخر عشرة دراهم ، وقال : خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك ، فاستهلك القابض منها خمسة ، وهلك الخمسة الباقية ، يضمن سبعة ونصفا ، ولو قال : ثلاثة من هذه العشرة لك ، والسبعة الباقية سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم فى الطريق يضمن الثلاثة ، وفى الخانية : لأنها كانت هبة فاسدة ، ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن ولا يضمن السبعة فى الوصية والهبة جميعا ؛ لأنها أمانة فى يده .

٢٤١٨٦ :- وفيها : رجل أودع عند إنسان ألف درهم ، ثم أن صاحب الوديعة اقرض الوديعة من الذى فى يده ، قال أبو حنيفة : لا يخرج الألف من الوديعة ، حتى يصير فى يد المستودع ، حتى لو هلك قبل أن يصل يده إليها لا يضمن ، وكذلك فى كل ما كان أصله أمانة ، وكذلك لو قال المودع لصاحبه : ائذن لى أن اشتري بالوديعة شيئا وابع لأنه مؤتمن .

٢٤١٨٧ :- وفى الفتاوى العتائية : المودع إذا شرط الأجر للمودع على حفظ الوديعة صح ، ولو شرط المرتهن الأجر على حفظ الرهن لا يصح ، الغاصب إذا أودع المغصوب عند رجل وشرط له الأجر على حفظه صح .

٢٤١٨٨ :- وفى الأصل : رجل أودع ألف درهم عند رجل ، فأنكر ثم أودع ألف درهم عند المودع ، له أن يأخذ بالألف التى صارت له بالجحود ، ولو كان بخلاف جنس حقه ليس له ذلك عندنا ، وفى الأول إذا حلف يحلف ليس لك على شئ ولا يحلف ما أودعته .

٢٤١٨٩ :- رجل له على رجل دين مائة درهم ، وعنده وديعة مائة درهم فقال : جعلتها قصاصا بدينى ، إن كان الدراهم فى يده أو قريبا منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصار قصاصا ، وإن لم يكن قريبا منه لا يصير قصاصا ما لم يرجع إليها ، ولو غاب رب الوديعة ولا يدري أحى هو أم ميت ؟ يمسكها أبدا حتى يعلم موته ووارثه فإن مات إن لم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة .

٢٤١٩٠ :- وفى الظهيرية : بعث إلى رجل ألف درهم بضاعة اشترى بها متاعا ثم بعث إلى صاحبه فاصيب المتاع فى الطريق، فلا ضمان عليه ، ولو لم يقل صاحب الألف: انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن إلا أن يكون السمسار اشترى بمحضر منه.

٢٤١٩١ :- وفى الإبانة: رجل أودع رجلا عبدا فبعثه المودع فى حاجته صار غاصبا ، ولو أن رجلا مات وعليه دين وترك ألف درهم ، وترك ابنا فقال الابن: هذه الألف وديعة كانت عند أبى لفلان، وجاء فلان يدعى ذلك وصدقه غرماء الميت فى ذلك ، وقالوا: الألف لفلان، فإن القاضى يقضى للغرماء بالألف قضاء عن الميت ولا يجعلها لمدعى الوديعة.

٢٤١٩٢ :- وفى العيون: هشام عن محمد فى مملوك بين أخوين ورثاه وديعة عند رجل، فباع أحدهما نصيبه من المستودع والمستودع مقر بالغلام، وأخذاه اياه، ثم مات الغلام قال : لآخيه أن يأخذ اخاه بدفع قيمة الغلام ، وإن كان الذى فى يده منكرا ، أو كان فى يده بالغصب لم يكن للاخ على أخيه سبيل.

٢٤١٩٣ :- وروى عن شريح انه سئل عن شاة لرجل اكلت غزلا لحائك قال : إن كان ذلك ليلا يضمن ، وإن كان ذلك بالنهار لا يضمن ، وهذا قول أهل المدينة ، وفى قول أصحابنا لا يجب الضمان، سواء فعل ليلا ونهارا.

٢٤١٩٤ :- وفى النخانية : رجل أودع عند إنسان خمسمائة درهم، فأنفق المودع منها ثلثا ثمانية درهم، ورد على صاحب الوديعة مأتى درهم، ثم حلف انه لم يحبس من الوديعة شيئا ، قالوا : لا يكون خائنا فى يمينه.

٢٣١٩٣ :- أخرج البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفى الركاز الخمس ، صحيح البخارى، الزكوة، باب فى الركاز الخمس ٢٠٣/١ برقم: ١٤٧٧ ف ١٤٩٩ -

٢٤١٩٥ :- رجل غاب فجاءت امرأته إلى القاضى وأحضرت والد زوجها، وادعت ان للغائب وديعة فى يد أبيه، تطلب النفقة من ذلك المال، قال الشيخ الامام أبوبكر: إن كان فى يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام، أو كسوة والأب مقرباً أن ذلك فى يده، كان للمرأة أن تطالبه وللقاضى أن يأمره بدفع ذلك إليها، وليس للاب أن يدفع ذلك إليها بغير أمر القاضى وإن دفع بغير أمره كان ضامناً، وإن انكر الأب كون ذلك المال فى يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه، وإن لم يكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات، فلا خصومة بينهما.

٢٤١٩٦ :- ولو كان للغائب دين على رجل، والغريم مقر بالمال، والنكاح، فالدين بمنزلة الوديعة.

٢٤١٩٧ :- رجل تناول مال إنسان بغير أمره فى حياته ثم رد المال إلى ورثته بعد موته، قال الشيخ محمد بن الفضل: يبرأ الطالب عن الدين ويبقى حق الميت فى مظلومته إياه، ولا يرجى له خروج عنها إلا بالتوبة والاستغفار للميت والدعاء له.

٢٤١٩٨ :- وفى الظهيرية: وسئل الشيخ الإمام ظهير الدين المرغينانى عمن لبس ثوب الوديعة ودخل المشرعة ليخوض الماء ونزع الثوب ووضع على ألواح المشرعة، فلما انغمس سرق الثوب، هل يضمن، قال: لا وقيل فيه نظر بدليل مسألة المحرم، فإن المحرم إذا لبس المخيط ثم نزع ثم لبسه ثانياً، إن نزع على

٢٣١٩٧ :- أخرج احمد فى مسنده عن أبى حميد الساعدى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه، وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم. وأخرج أيضاً عن أبى حميد الساعدى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل للرجل أن يأخذ عصاً أخيه بغير طيب نفسه، وذلك لشدة ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المسلم على المسلم. مسند احمد قديم ٤٢٥/٥ جديد برقم: ٢٤٠٠٣-٤٢٠٠٤.

قصد اللبس لا يتجدد الجزاء ؛ لأنه إذا كان على قصد اللبس فكأنه دام على ذلك اللبس وإن نزعه لاعلى هذا القصد يتجدد الجزاء، فعلى هذا ينبغي أن لا يبرأ ؛ لأنه نزعه على قصد اللبس فكأنه دام على اللبس .

٢٤١٩٩ :- الوديعة إذا كانت قراما فأخذها المودع وصعد بها السطح وتستر بها، فهبت بها الريح واعادتها إلى المكان الذى كان فيه من البيت، هل يبرأ عن الضمان، ووقعت هذه المسئلة ببخارى فعورضت على ائمة بخارى فاختلفوا فيما بينهم افتى بعضهم بالبراءة عن الضمان لزوال العد وإن، وافتى بعضهم بأنه لا يبرأ عن الضمان، وظاهر ما قدمنا ذكره يدل على انه لم يبرأ عن الضمان ؛ لأنه لا يوجد منه القصد إلى ترك التعدى .

٢٤٢٠٠ :- ابن سماعة عن محمد فى رجل أودع رجلا ألف درهم فاشترى بها ودفعها ثم استردها بهبة ، أو شراء وردھا إلى موضعها فضاعت لم يضمن، وروى عن محمد إذا قضاها غريمه بأمر صاحب الوديعة ، فوجدھا زيوفا فردھا على المودع فهلكت، ضمن .

٢٤٢٠١ :- وفى العتائية: رجلان أودعا شيئا فأخذه السلطان من المودع ظلمان، ثم حضر أحد المودعين وادعى على المودع ، إن كان شيئا من الوديعة بقى فى يده واراد أن يحلفه له ذلك بلا خلاف .

٢٤٢٠٢ :- المودع إذا أودع عند غيره وفارق الأول والثانى، ثم تلفت فالأول ضامن لها بالإتفاق .

٢٤٢٠٣ :- وفى تجنيس الناصرى: رجل فى يده جارية فقال : هى لفلان عندى ثم قال : لابل هى لى، يحل الشراء منه إذا كان الرجل صالحا ، صبى وديعة وقع فى الماء وغرق لاضمان على المودع بخلاف الصبى المغصوب .

٢٤٢٠٤ :- وفى النسفية: سئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكتسبته فى بيت مولاها، فأودعتھما امرأة فقبضت تلك المرأة، ولم يكن ذلك بإذن مولى الجارية فهلكت الوديعة هل تضمن فقال نعم .

٢٤٢٠٥ :- وسئل عن رجلين أودعا رجلا مالا وأغناما فأخذ السلطان المودع وقال : عندك مال فلان فادفعها إليّ وامتنع فأخذ السلطان منه كرها، فحضر أحد المالكين، فذكر المودع أن السلطان أخذ الوديعة كلها فادعى هذا الحاضر أن بعض الوديعة قائمة فهل له أن يحلف المودع على أن بعض ما أودعناه ليس بقائم عندك، فقال : نعم له ان يحلفه على حصته نفسه قيل له أليس أن ابا حنيفة لا يرى لاحد المودعين حق الاسترداد قال : نعم أما الاستحلاف فلا حدهما ثابت .

٢٤٢٠٦ :- وسئل عمن أودع عند آخر أوانى صفر ثم استردها بعد زمان فرد إليه ستة فقال المالك كانت سبعة فاين السابعة؟ فقال لأدري أودعته ستة أو سبعة ولا أدري أضاعت أم لم تكن عندي، وتارة يقول : لأدري هل جاءنى من عندك رسول فاستردها منى وحملها إليك أو لاهل يضمن؟ قال : لا ؛ لأنه لم يقر باضاعة فلا تناقض .

٢٤٢٠٧ :- وفى فتاوى اهو: سئل القاضى بديع الدين عمن أودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة أن يطالبوه ذلك الخط؟ قال : يجبره القاضى بتسليم الخط إليهم ، أودع صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك أبد .

٢٤٢٠٨ :- وفى متفرقات الذخيرة: العبد إذا استودع رجلا وديعة، ثم غاب لم يكن للمولى أن يأخذ الوديعة، تاجرا كان العبد أو محجورا ، كان على العبد دين أولم يكن هذا ، إذا لم يعلم أن الوديعة كسب العبد ، أما إذا علم أنه كسب العبد فللمولى حق الأخذ، وكذلك إذا لم يعلم انها كسب العبد ولكن علم أنها مال المولى كان للمولى أن يأخذ ، إذا سقط من يد المودع شئ وافسد الوديعة ضمنها المودع، والمودع إذا شهد على نفسه انه أخذ الوديعة قرضا بغير محضر من رب المال فلا ضمان عليه .

٢٤٢٠٩ :- المودع إذا رد الوديعة، ثم جاء مستحق واستحقها وقد هلك فلا ضمان على المودع، فرق بين هذا وبين ما إذا أمر المودع المودع أن يدفع الوديعة إلى رسوله، فدفع وهلك في يد الرسول وجاء مستحق واستحقها، فإن للمستحق الخيار إن شاء ضمن المودع وإن شاء ضمن رسوله.

٢٤٢١٠ :- قال محمد فى كتاب الشرب: إذا كان زرع بين ثلاثة نفر فحصدوه ووضعوه عند أحدهم بأمرهم، ثم قال المدفوع إليه الكل دفعت نصيبكما إلى هذا دفعة واحدة أو دفعتين، وكذبا فى الدفع أو كذبه المدفوع إليه فى الدفع وصدقه الآخر، وقال: دفعت بغير أمرى فهو سواء ويقسم الثلث الذى بقى فى يد الدافع بينهم أثلاثا بقى ستة أسهم بقول المدفوع إليه الكل دفعت من ذلك سهمين، وهو نصيبى إلى المدفوع إليه البعض فلا ضمان على ذلك؛ لاني دفعت نصيبى إليه، ومن دفع ملكه إلى غيره لم يضمن شيئا، بقى أربعة أسهم بقول المدفوع إليه الكل سهمان من ذلك، دفعته إلى المدفوع إليه البعض، وإنه مصدق فى ذلك؛ لأن ذلك نصبه من ستة أسهم، وقد أودع عنده.

٢٤٢١١ :- وإذا قال: دفعت إليه نصيبه، وأنكر الآخر، كان القول له مع اليمين، ولا يضمن له؛ لأنه يقول دفعت الوديعة إلى صاحبها وأنكر صاحب الوديعة فيكون القول للمودع ولا ضمان عليه، بقى سهمان من ستة أسهم أقر الدفع أنه دفع الوديعة إلى هذا، أو صار ضامنا بذلك؛ لأنه دفع الوديعة إلى الأجنبى والمودع متى أقر أنه دفع الوديعة، إلى الأجنبى صار ضامنا سهمين من ستة أسهم للشريك الذى لم يدفع إليه شيئا، ف يأخذ الذى لم يدفع إليه شيئا ذلك من الدافع، فإذا أخذ ذلك يأتى المدفوع إليه البعض، ف يأخذ من ذلك نصفه وذلك؛ لأنه يقول إن الدافع فيما يقول إنى دفعت إليك سهمين من الستة التى هى نصيبى مصدق فى براءة نفسه عن الضمان؛ لأنه ينكر الضمان والقول للمنكر، فأما هو غير مصدق فى تخليص ما أخذ منه من ضمان السهمين، إذا

قال لرب المال دفعت الوديعة إلى رسولك وأنكر الرسول وصاحب الوديعة الدفع إلى الرسول يكون مصدقا فى براءة نفسه عن الضمان ، فأما فى ايجاب الضمان على الرسول لا يكون مصدقا ؛ لأنه شاهد على الرسول بالضمان ، والحكم لا يقع بشهادة الفرد ، فإذا لم يثبت خلوص ما أخذ شريك المدفوع إليه من ضمان السهمين ، وإنه بدل ما كان مشتركا بينهما كان للمدفع إليه أن يأخذ من ذلك نصفه وذلك سهم واحد.

٢٤٢١٢ :- ثم لا يكون لشريك المدفوع إليه البعض أن يرجع على الدافع بما أخذ من المدفوع إليه البعض ؛ لأن الدافع يقول أقررت لك سهمين من ستة ، وقد دفعتهما إليك إلا أنه استحق نصفها من يدك ، ولو استحق الكل من يدك لم يكن لك أن ترجع على شيئا ، فقد حصل للدافع سهم ، ولكل واحد من شريكه سهمان ، فصار خمسة وذهب أربعة أسهم من تسعة أسهم.

٢٤٢١٣ :- وكان كلام الدافع فى هذه المسئلة متضمنا أربعة أشياء (١) اقرار (٢) ودعوى (٣) وانكار (٤) وشهادة ، أما الاقرار فلا أنه اقربا يوجب ضمان سهمين لشريك المدفوع إليه البعض ، أما الدعوى فلا أنه ادعى خلوص ما فى يده لنفسه ، أما الانكار فلا أنه أنكر ضمان نصيب المدفوع إليه البعض ، أما الشهادة فإنه يشهد أن الذى لم أدفع إليه شيئا ، ما أخذ منى من ضمان سهمين خالص له ولا شركة للمدفع إليه البعض فى ذلك ؛ لأنه وصل إليه نصيبه.

٢٤٢١٤ :- وإن أودع رجل عبدا عند رجل ، ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بحاضر ، فقبله المستودع جاز وينوب قبض الوديعة عن قبض الهبة ، فإن استحقه رجل فهو بالخيار إن شاء ضمن الموهوب له وإن شاء ضمن المودع ، فإن ضمن الموهوب له هل يرجع على المودع؟ ينظر إن كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل أن يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع ، وإن لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع.

٢٤٢١٥ :- رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة إليك بمكة يوم كذا وأقام رب الوديعة بينة ان المودع فى اليوم الذى ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم أجز هذه الشهادة ولو اقام البينة على إقرار المودع أنه كان بالكوفة فى ذلك اليوم قبلت الشهادة.

٢٤٢١٦ :- رجل أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فأبقت من يد الغاصب كان للمودع أن يضمن الغاصب القيمة بقضاء ، أو بغير قضاء وتكون القيمة أمانة فى يد المودع ، فإذا ظهرت للمولى الخيار إن شاء أخذ الجارية ، وإن شاء أخذ القيمة ، وروى الحسن عن أبى حنيفة إنه لا خيار للمولى فى أخذ عين الجارية ، وإن أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما اخذ منه إن كانت قائمة ، وبمثلها إن كانت هالكة فإن كانت هالكة حتى يضمن المودع مثلها رجع بها على المالك ، فإن كان المودع اقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك إلا بقوله برى الغاصب من القيمة ، فإن ظهرت الجارية واختار المولى أخذها ، كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التى أخذها منه ، إن كانت قائمة ، وبمثلها إن كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بما لحقه من العهدة.

٢٤٢١٧ :- مودع مالك راگفت من بياغ مى روم وديعت ترا بخانه همسايه خويش فلان نهم مالك گفتم بنه ، بنهاد و بياغ رفت و باز آمد و ولدیعت را از همسايه و بخانه خويش آمد و نهاد و وديعت از خانه او غائب شد تاوان داد شود مودع اول يانى بايد كه نشود.

٢٤٢١٨ :- وفى الغيائية : العبد المحجور إذا أودع انسانا، شيئا فجاء مولاه وطلبه فمنع فهلك فى يده لا يضمن.

٢٤٢١٩ :- وفى المصنفى: قال فى الجامع الكبير: رجل أودع عبدا محجورا وديعة، فدفع العبد إلى عبد محجور آخر، فهلك فى يد الثانى فعند

أبى حنيفة له أن يضمن الثانى فى الحال وليس له أن يضمن الأول ما لم يعتق، وعند أبى يوسف له أن يضمن ايهما شاء فى الحال وبعد اعتاق ايهما كان عند محمد، فإن عتق الثانى وضمنه رجع على الأول، إذا عتق، وإن عتق الأول أولا وضمنه لم يرجع هو على الثانى بحال، ولو أودع الثانى عند ثالث وهلك فى يده فعند أبى حنيفة لاضمان على الأول ما لم يعتق ويضمن الثانى للحال ولاضمان على الثالث، وعند أبى يوسف له أن يضمن ايهم شاء فى الحال، عند محمد لاضمان على الأول ما لم يعتق، وهو بالخيار إن شاء ضمن الثانى، وإن شاء ضمن الثالث فى الحال.

٢٤٢٢٠ - م: وفى المنتقى: إبراهيم بن رستم عن محمد رجل له على رجل مائة درهم فدفع المطلوب إلى الطالب مأتى درهم، وقال: هذا مالك فخذها، فأخذها فضاعت والاخر لم يعلم كم هي؟ قال أبو حنيفة: لا شئ عليه، وقال أبو يوسف ومحمد: عليه مائة درهم.

٢٤٢٢١ - وذكر بعد هذه المسئلة مسائل هشام عن محمد رجل له على رجل ألف درهم دين أعطاه ألفين، وقال: ألف منها قضاء من حقك، وألف يكون وديعة فقبضها فضاعت، قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا.

٢٤٢٢٢ - وفيه أيضا: رجل له على رجل ألف درهم فقال: إبعث بها مع فلان، فضاعت من يد الرسول، ضاعت من مال المديون.

٢٤٢٢٣ - وفى فتاوى النسفى: أمة اشترت من مال اكتسبت فى بيت المولى، وأودعته عند رجل فهلك فى يده، فللمولى أن يضمن المودع.

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٣ - كتاب العارية

٢٤٢٢٤ :- وفى المنافع العارية : اسم لعين وهبت منافعها، وعبارة عن العقد أيضا وهى تمليك المنافع بغير عوض، وتمليك المنافع بعوض اجارة، وبغير عوض عارية، سميت عارية لتعريفها عن العوض .

٢٤٢٢٥ :- وركنه الإيجاب والقبول، وشرطه : القبض ؛ لأن التبرع لا يتم بدونه وحكمه ثبوت حق استيفاء المنافع للمستعير ، وهى غير لازمة ؛ لأن التبرع لا يلزم، ومن حكمه ان يكون أمانة عنده غير مضمونة ، وقال الكرخى : أنها اباحة الإنتفاع، هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤٢٢٥ :- وقول المنصف : ومن حكمه أن يكون أمانة عنده غير مضمونة - أخرج أبوداؤد عن صفوان بن يعلى ، عن أبيه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا انتك رسلى فأعطهم ثلاثين درعاً ، وثلاثين بعيراً ، قال : قلت : يا رسول الله أعارية مضمونة ، أو عارية مؤداة ؟ قال : بل مؤداة، سنن ابى داؤد ، البيوع، باب فى تضمين العارية ٥٠٢/٢ برقم : ٣٥٦٦ - وأخرج الدارقطنى نحوه ، سنن الدارقطنى - البيوع ٣٥/٣ برقم : ٢٩٣٠ -

الفصل الأول فى بيان شرط جواز الا عارة وبيان نوعها وصفتها

٢٤٢٢٦ :- أما بيان شرطها، فنقول شرط جواز الإ عارة كون العين قابلاً
لانتفاع به مع بقاء العين ، وكونه قابلاً لتمليك منافعها بعوض بعقد الاجارة حتى
كان إعاره الدارهم والدنانير والفلوس قرضاً .

٢٤٢٢٧ :- وهذا إذا حصل إعاره الدراهم والدنانير مطلقه ، أما إذا عين
فى الاعارة انتفاعاً يتأتى مع بقاء العين، فلا يكون قرضاً، بل يكون عارية، وذلك
نحو أن يعير من صيرفى دراهم ليتحمل بها فى حانوته أو ليغير بها سنجاته، ذكر
هذه الزيادة شمس الائمة السرخسى فى شرح كتاب العارية .

٢٤٢٢٨ :- ويجب أن يكون الحكم فى إعاره جميع ما يكال أو يوزن
هكذا، وقال الفقيه ابوبكر فيمن قال لآخر: اعرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها
وأكلها فعليه مثلها أو قيمتها، قال الفقيه الجواب هكذا ، إذا لم يكن بينهما مباسطة
حتى يكون ذلك دليل الإباحة ونحوها.

٢٤٢٢٩ :- وفى العيون: استعار من آخر رقعة يرقع بها قميصه أو خشبة يدخلها
فى بناءه أو اجرة فهو ضامن ؛ لأن هذا ليس بعارية، بل هو قرض، وهذا إذا لم يقل:

٢٤٢٢٩ :- قول المصنف : وعند ذلك للمستعير أن ينتفع بالدابة - أخرج البخارى عن
قتادة قال : سمعت أنساً يقول : كان فرجٌ بالمدينة ، فاستعار النبى صلى الله عليه وسلم فرساً من أبى
طلحة ، يقال له المندوب ، فركب، فلمّا رجع، قال : مارينا من شئ ، وإن وجدناه لبحراً ، صحيح
البخارى - الهبة - باب من استعار من الناس الفرس والدابة وغيرها ٣٥٨/١ برقم: ٢٥٥٣ ف
٢٦٢٧ - صحيح مسلم - الفضائل - باب شجاعته صلى الله عليه وسلم ٢٥٢/٢ برقم: ٢٣٠٧ -

لا ردها عليك ، أما إذا قال: لأردها عليك فهو عارية، وتصح الإعارة من غير بيان الوقت والمكان وما يحمل على الدابة، وعند ذلك للمستعير أن ينتفع بالدابة من حيث الحمل والركوب، كما ينتفع بدابة نفسه فى قليل المدة وكثيرها.

٢٤٢٣٠ - وأما بيان نوعها فهو نوعان مطلقة، وموقته، نحو أن يقول فى الاعارة شهراً، أو يقول إلى مكان كذا، أو يقول ليحمل عليها كذا، ففيما إذا كانت مطلقة يجب إجراءها على إطلاقها، وفيما إذا كانت مقيدة يجب رعاية القيد فيه، كما فى نصوص الشرع، فإنها فيما أطلقت يجرى على إطلاقها، وفيما قيدت يجب رعاية القيد فيها.

٢٤٢٣١ - وأما بيان صفتها، فنقول: صفتها أنها غير لازمة، وللمعير أن يرجع فيها متى شاء، ومن صفتها أنها ترفع بمجرد النهى، وتبطل بموت أحدهما أيهما مات.

الفصل الثانى فى الألفاظ التى تنعقد بها العارية

٢٤٢٣٢ :- العارية تنعقد بلفظ التملك، حتى أن من قال لغيره: ملكتك منفعة دارى هذه شهرا، وفى الخانية: أولم يقل شهرا، م: أوقال جعلت لك سكنى دارى هذه شهرا كانت عارية، وكذا إذا قال دارى لك سكنا، وكذلك، إذا قال: عمري سكنى كانت عارية.

٢٤٢٣٣ :- وفى الذخيرة: إذا قال لغيره: اجرتك هذه الدار شهرا بغير شئ، أولم يقل شهرا، لا يكون عارية فى هبة شيخ الاسلام، وقد قيل خلافة.
٢٤٢٣٤ :- وفى الخانية: رجل قال لغيره، قد حملتك على هذه الدابة، قال ابويوسف: هو إعارة، وكذا لو قال حملتك عليها فى سبيل الله.

٢٤٢٣٥ :- رجل قال لغيره: هذه الدار لك منحة ودفعها إليه، عن محمد عن أبى حنيفة إن هذه إعارة وإنما مَنَحَ سكنها، وكذلك منحة الأرض زارعتها، وكل شئ يحتاج إلى منفعة، كخدمة العبد وزراعة الارض ولبس الثوب وركوب الدابة، وفى الينايع: المنحة تملك غلة الشئ مع بقاء رقبته على ملكه.

٢٤٢٣٦ :- وفى جامع الجوامع: ألفاظها أسكنتك أولك نخلى هبة، أولك سكنى صدقة، أو هبة عارية، أو عارية هبة، أو أسكنتك دارى حياتك لعقبك بعدك، وفى الهداية: تصح العارية بقوله: أعرتك وأطعمتك هذه الارض، ومنحتك هذا الثوب وحملتك على هذه الدابة، إذا لم يرد به الهبة، وأخذ منك هذا العبد، وفى خزانة الفقه: أقرضتك هذا الثوب تلبسه يوما، وأقرضتك هذه الدار تسكنه سنة.

٢٤٢٣٧ :- وفى الخانية: رجل استعار من رجل شيئاً، فسكت المالك، ذكر شمس الائمة السرخسى أن الاعارة لا تثبت بالسكوت ، رجل استعار من اخر دابة غدا الى الليل فاجابه بنعم ثم استعار آخر غداً إلى الليل فأجابه بنعم، تكون للسابق منها، وإن استعار معا فهى لهما جميعاً، م: وإن استعار من اخر أرضاً على أن يبنى فيها ويسكنها ما بداله ، فإذا شرط بالبناء لرب الأرض، فهذا لا يكون عارية بل يكون إجارة فاسدة.

الفصل الثالث فى التصرفات

التي يملكها المستعير فى المستعار والتي لا يملك

٢٤٢٣٨ :- ليس للمستعير أن يوأجر المستعار من غيره ، وإن كانت الاعارة تمليكا عندنا ، وفى الكافى : ولا يرهن ، م : وإذا أجر صار ضامنا ، وكان الأجر له ويتصدق به ، فى قول أبى حنيفة ومحمد ، وفى الهداية : وإن شاء المعير ضمن المستأجر ، ثم إن ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر ، وإن ضمن المستأجر يرجع على الموأجر إذا لم يعلم أنه كان عارية فى يده ، م : وله أن يعير من غيره ، سواء كان شيئا يتفاوت الناس فى الإنتفاع به ، أو لا يتفاوت ، إذا كانت العارية مطلقة ولم يشترط على المستعير أن ينتفع بنفسه ، فأما إذا شرط على المستعير أن ينتفع بنفسه ، فله أن يعير فيما لا يتفاوت ، وليس له أن يعير فيما يتفاوت الناس فى الإنتفاع به .

٢٤٢٣٩ :- بيان هذا إذا إستعار من آخر ثوبا ليلبسه المستعير بنفسه ، أو دابة ليركبها المستعير بنفسه ، فله أن يلبس غيره ، وأن يركب غيره ، ولو استعار دارا ليسكنها

٢٤٢٣٨ :- أخرج ابن أبى شيبه عن الحسن قال : إذا استعار دابة فأكراها ضمن - مصنف ابن أبى شيبه - البيوع والأقضية - فى العارية من كان لا يضمنها ١٠/٦١٧ برقم : ٢٠٩٣٤ - وأخرج عبد الرزاق ما يؤيد المسئلة عن جابر قال : سألت الحكم والشعبى عن رجل استعار دابة فأكراها بدرهم ؟ فقال الحكم : الدرهم له ، مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب العارية ٨/١٨٠ برقم : ١٤٧٩٣ -

٢٤٢٣٩ :- أخرج أبو داود عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا صفوان ! هل عندك من سلاح ؟ قال : عارية أم غصبا ؟ قال : لا ، بل عارية ، فأعاره ما بين الثلاثين إلى الأربعين درعاً ، وغزا رسول الله عليه وسلم حُنيناً ، فلما هزم المشركون جمعت دروع صفوان ، ففقد منها ادراعاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان : إنا قد فقدنا من ادراعك ادراعاً ، فهل نغرم لك ؟ قال : لا ، يا رسول الله ؛ لأن فى قلبى اليوم ما لم يكن يومئذ ، سنن أبى داود - البيوع - باب فى تضمين العارية ٢/٥٠١ برقم : ٣٥٦٣ -

المستعير بنفسه، فله أن يسكنها غيره، وإن شرط سكنى المستعير، ولو استعار ثوبا للبس، ولم يسم اللابس، أو استعار دابة للركوب فلم يسم الراكب، فله أن يلبس وأن يركب غيره عملا بإطلاق العقد، فإن ألبس غيره في هذه الصورة، أو أركب غيره، ثم ركب هو بنفسه، أو لبس بنفسه بعد ذلك، ظاهر ما ذكر شمس الأئمة السرخسى وشيخ الاسلام خواهر زاده يدل على أنه لا يضمن، ونص فخر الاسلام على البزدوى فى شرح الجامع الصغير: أنه يضمن.

٢٤٢٤٠ :- وهل له أن يودع؟ اختلف المشائخ فيه، قال: بعضهم: ليس له أن يودع، إليه أشار فى كتاب الوديعة فإنه قال ثمة إذا رد المستعير الدابة على يدي أجنبي فضاغت ضمن، ولوملك الإيداع لما ضمن، وفي السغناقي: هو الصحيح، وقال بعضهم: له أن يودع، وهو اختيار مشائخ العراق، وبه أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الإمام أبوبكر محمد بن الفضل والصدر الشهيد برهان الأئمة، وإليه أشار محمد فى آخر عارية الأصل، وبه يفتى الفقيه أبو الليث، ومحمد بن الفضل، والصدر الكبير برهان الأئمة وهؤلاء قالوا: ما ذكر فى وديعة الأصل مؤول، وتأويله إن الاعارة قد انقطعت، فبقى المستعير مودعا، والمودع لا يملك الإيداع بالاتفاق.

٢٤٢٤١ :- ولكن هذا التأويل ليس بصحيح على ما هو وضع المسئلة فى السير فإن وضع المسئلة ثمة: رجل من المسلمين دخل دار الحرب بفرس له، ثم انه اعار الفرس راجلا يخرج إلى دار الاسلام، وقال: أخرج عليه إلى دار الاسلام واقض حاجتك واركبه حتى رده عليه، فركبه المستعير، فادخله دار الاسلام فلم يقدر على الرجعة فدفع الفرس إلى رجل وأمره أن يذهب به إلى صاحبه فى دار الحرب، وفى هذه الصورة الإعارة غير منقطعة، قالوا: وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة، أما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الإيداع بالاتفاق، ذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب الديات: للمستعير أن يربط الدابة فى الدار المستعارة.

٢٤٢٤٢ :- وذكر الصدر الشهيد فى الباب الأول من واقعاته، إن من أعار رجلاً شيئاً، وقال له: لا تدفع إلى غيرك، فدفعت فهلك عنده فهو ضامن، هكذا قال أبو حنيفة، قال الصدر الشهيد: مراده من هذه المسئلة مال لا يختلف الناس فى الانتفاع به، أما المال الذى يختلف الناس فى الانتفاع به يضمن بالدفع إلى غيره وإن لم يقل له المالك لا تدفع إلى غيرك، وما ذكر الصدر الشهيد مستقيم فيما إذا كانت العارية مقيدة بشرط على المستعير على أن ينتفع بنفسه، أما إذا كانت الاعارة مطلقة لا يضمن المستعير بالدفع إلى غيره، إذالم يقل له المالك لا تدفع إلى غيرك، وإن كان لا يختلف الناس فى الانتفاع به، وقد ذكرنا فى أول هذا الفصل.

٢٤٢٤٣ :- وفى شرح الطحاوى: وأما العارية المطلقة فهو أن يعير دابة

٢٤٢٤٢ :- أخرج عبد الرزاق عن عليّ قال: ليست العارية مضمونة، إنما هو معروف إلا أن يخالف فيضمن، مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب العارية ١٧٩/٨ برقم: ١٤٧٨٨، مصنف ابن أبى شيبة - البيوع والاقضية ١٦٧/١٠ برقم: ٢٠٩٣١ -

٢٤٢٤٣ :- أخرج البخارى عن قتادة قال: سمعت انساً يقول: كان فرع بالمدينة، فاستعار النبى صلى الله عليه وسلم فرساً من أبى طلحة، يقال له: المندوب، فركب، فلما رجع قال: ما راينا من شئ، وإن وجدناه لبحراً، صحيح البخارى - الهبة، باب من استعار من الناس الفرس والدابة وغيرها ٣٥٨/١ برقم: ٢٥٥٣ ف ٢٦٢٧، صحيح مسلم - الفضائل - باب شجاعته صلى الله عليه وسلم ٢٥١/٢ برقم: ٢٣٠٧ -

وأخرج البيهقى عن القاسم بن عبد الرحمن: أن علياً، وابن مسعود رضى الله عنهما قالوا: ليس على مؤتمن ضمان، السنن الكبرى للبيهقى - الودعة - باب لاضمان على مؤتمن ٩/١٣٠ برقم: ١٢٩٦٨ -

وأخرج الدارقطنى عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لاضمان على مؤتمن، سن الدارقطنى - البيوع ٣/٣٦ برقم: ٢٩٣٨ -

إنساناً ولم يذكر شيئاً فللمستعير أن ينتفع به فى أى وقت شاء، وفى أى مكان شاء، وأن يحمل عليه ما شاء، ولا ضمان عليه إذا عطب فى يده عندنا، ويكون امانة، وعند الشافعى مضمونة، ولو تعدى ضمن بالاجماع، نحو أن يحمل عليها ما لم يعلم أن مثلها لا يحتمله، وكذلك إن استعملها ليلاً ونهاراً مما لا يستعملون مثلها الدواب فى العرف والعادة، فعطبت ضمن قيمتها.

٢٤٢٤٤ :- وفى الخانية: رجل استعار من اخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكاناً ولا وقتاً ولا ما يحمل عليها، ولا ما لا يعمل بها، فذهب بها المستعير إلى الحيرة، أو أمسكها بالكوفة شهراً، فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن فى شئ من ذلك لإطلاق الاعارة.

الفصل الرابع فى خلاف المستعير

٢٤٢٤٥ :- استعار من اخر دابة ليحمل عليها شيئاً فحمل عليها غير ذلك، فهذه المسئلة على أربعة أوجه، (١) الأول أن يحمل عليها غير ما سماه المالك إلا أنه مثل ما سماه المالك فى الضرر على الدابة من جنسه بأن استعار للحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة، فحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة أخرى، أو ليحمل عليها حنطة نفسه، فحمل عليها حنطة غيره، وفى هذا الوجه لاضمان عليه، (٢) الثانى إذا خالف فى الجنس بأن استعار ليحمل عليها عشرة اقفزة حنطة، فحمل عليها عشرة اقفزة شعير، فهلك لاضمان عليه استحساناً، فأما إذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشعير إلا أنه فى الوزن مثل الحنطة ذكر شمس الائمة : أنه يضمن مطلقاً، وذكر شيخ الاسلام : أنه لا يضمن استحساناً، وهو الاصح، (٣) الثالث إذا خالف إلى ما هو أضر بالدابة بأن استعارها ليحمل عليها حنطة، فحمل عليها أجراً أو حديد أو لبناً مثل وزن الحنطة فهو ضامن، وكذلك إذا حمل عليها فى هذه الصورة قطناً، أو تبناً أو حطباً أو تمرًا (٤) الرابع أن يخالف فى القدر بأن استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة، فحمل عليها خمسة عشر مختوماً، فهلك الدابة وفى هذا الوجه يضمن ثلث قيمتها.

٢٤٢٤٦ :- وهذا بخلاف ما لو استعار ثوراً ليطحن عشرة مخاتيم حنطة، وطحن أحد عشر حيث يضمن جميع قيمة الدابة، وهكذا إذا كانت

الدابة مطيقا حمل خمسة عشر مختوما، فإن كانت لاتطيقه يصير متلفا، فيضمن جميع قيمة الدابة، أخذ المستعير إلى مكان آخر ضمن، وإن كان فى المسافة مثل الطريق المشروط.

٢٤٢٤٧ :- استعار دابة ليركبها هو، فحمل عليها مع نفسه رجلا، وهلك الدابة ضمن النصف، ولاتعتبر الثقل والخفة فى حق الاحمال، قالوا: وهذا إذا كانت الدابة تطيق حمل رجلين، فأما إذا كانت الدابة لاتطيق حمل رجلين، ضمن الكل.

٢٤٢٤٨ :- إذا استعار دابة ليركبها إلى مكان معلوم، فأخذ بها فى طريق آخر، فعطبت هل يضمن فهذا على وجهين (١) إن ذهب بها إلى ذلك المكان فى طريق لايسلكه الناس فهو ضامن (٢) وإن كان طريقا مسلوكا لا يضمن وفى فتاوى شمس الأئمة محمود الازجندى: إذا سلك طريقا ليس هو طريق الجادة، وهو الذى بالفارسية تومه يضمن.

٢٤٢٤٩ :- وفى تجنيس الناصرى: ولو استعار حمارا إلى موضع كذا فاخبر أن فى الطريق لصوصا، فذهب وأخذ، لاضمان عليه، إذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق.

٢٤٢٥٠ :- وفى الإبانة: استعار من آخر دابة ليحمل عليها حنطة، فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها الحنطة، فحمل عليها الوكيل طعاما لنفسه لا يضمن، وهذا عجيب .

٢٤٢٥١ :- وفى الهداية: والعارية أمانة إذا هلك من غير تعدى لم

٢٤٢٥١ :- أخرج الدارقطنى عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ليس على المستعير غير المغلّ ضمان، ولا على المستودع غير المغلّ ضمان، سنن الدارقطنى - البيوع ٣/٣٦ رقم: ٢٩٣٩ -

يضمن، وفي السغناقى: وقال الشافعى: يضمن اى إذا هلك فى غير حالة الاستعمال، أما إذا هلك فى حالة الاستعمال، لا يضمن بالاتفاق.

٢٤٢٥٢ -: وفي الينا بيع: قال بعض أصحابنا إن العارية إنما لاتضمن لعدم شرط الضمان، أما لو شرط الضمان وهلك عنده يضمنها.

٢٤٢٥٣ -: م: استعارها ليركبها فى حاجة مسماة إلى ناحية من نواحي الكوفة، فاخرجها إلى الفرات ليسقيها والناحية التى استعارها إليه من غير ذلك المكان فهلك، فهو ضامن لها.

٢٤٢٥٤ -: استعار من آخر ثورا ليكرب أرضه بنفسه، وعين الأرض، فكرب أرض أخرى غير تلك الأرض، وعطب الثور، فهو ضامن، وفي الذخيرة: بمنزلة مالو استعار دابة ليذهب إلى مكان معلوم، فذهب إلى مكان آخر بتلك المسافة، فهناك يجب الضمان كذا هنا، وكذلك لو أمسك الثور فى بيته، ولم يكرب حتى عطب ضمن.

٢٤٢٥٥ -: م: وإذا استعار دابة إلى مكان مسمى، فجاوز المستعير ذلك المكان، ثم عاد إليه فهو ضامن لها حتى يردها إلى المالك قبل هذا، إذا استعارها إلى ذلك المكان ذاهبا لاجائيا، فإذا عاد إلى ذلك المسمى يبرأ عن الضمان، فأما إذا استعارها ذاهبا وجائيا، فإذا عاد إلى ذلك المكان، فقد عاد إلى الوفاق، والعقد باق فيبرأ عن الضمان كالمودع، إذا عاد إلى الوفاق والعقد باق، فهذا القائل سوى بين المودع وبين المستعير وبين المستأجر، إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق، ويقول براءة الكل عن الضمان، وفي الظهيرية: إذا كانت مدة الإجارة والإعارة والإيداع باقية.

٢٤٢٥٢ -: أخرج عبد الرزاق عن ابن أبى مليكة وكان قاضياً، قال: سألت ابن عباس أضمن العارية؟ فقال: نعم، إن شاء أهلها، مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب العارية ١٨٠/٨ برقم: ١٤٧٩١ -

٢٤٢٥٦ - م: ومن المشائخ من قال: في مسألة العارية لا يبرأ عن الضمان ما لم يردّها على المالك، سواء استعارها ذاهباً وجائياً، أو ذاهباً لاجائياً، فهذا القائل يقول: بأن المستعير والمستأجر، إذا خالفا ثم عادا إلى الوفاق، لا يبرأ عن الضمان، بخلاف المودع إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق، والقول الأول أشبه، وفي الغيائية: هو المختار، م: وبه أخذ شيخ الإسلام خواهرزاده.

الفصل الخامس

فى تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن

٢٤٢٥٧ :- إذا كان على دابة بإجارة ، أوعارية فنزل عنها فى السكة ، ودخل المسجد ليصلى فخلى عنها فهلكت ، قال: هو ضامن لها، وكذلك إذا أدخل الحمل فى بيته وخلى عنها فى السكة، فهلكت فهو ضامن لها.

٢٤٢٥٨ :- من مشائخنا من قال: هذا إذا لم يربطها بشئ ، أما إذا ربطها لا يضمن ومنهم من قال يضمن على كل حال، وإطلاق محمد فى الكتاب يدل عليه، وإليه مال شمس الائمة السرخسى .

٢٤٢٥٩ :- وقال محمد فى الكتاب : ولو كان يصلى فى الصحراء فنزل عن الدابة، وأمسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه.

٢٤٢٦٠ :- وفى المنتقى : عن ابن سماعة عن محمد استعار دابة ، أو استأجرها إلى المقابر ليشيع جنازة فركبها، ثم رجع فدفعتها إلى إنسان ليصلى، فسرفت فلا ضمان على المستعير، ولا على المستأجر، وصار الحفظ بنفسه فى هذا الوقت مستثنى عن العقد.

٢٤٢٦١ :- وفى فتاوى الفضلى: عن محمد فيمن استعار دابة فحضرت الصلوة فدفعتها إلى غيره ليمسكها فضاعت، قال: إن كان شرط فى العارية ركوب نفسه ضمن وإلا، فلا يضمن .

٢٤٢٥٧ :- أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عكيم الجهنى قال : قال عمر بن الخطاب : العارية بمنزلة الوديعة ، ولا ضمان فيها إلا أن يتعدى ، مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب العارية ١٧٩/٨ برقم : ١٤٧٨٥ -

٢٤٢٦٢ - وفيه أيضا: رجل استعار ذهباً، فقلد صبياً، فسرق، فهذا على وجهين، إما إن كان الصبي يضبط حفظ ما عليه أولاً، ففي الوجه الأول لا يضمن، وفي الوجه الثاني يضمن.

٢٤٢٦٣ - وفي فتاوى أهل سمرقند: امرأة استعارت من امرأة سراويل لتلبسه، ولبسته وهي تمشي، فزلقت رجلها وتخرق السراويل، لا ضمان عليها.

٢٤٢٦٤ - وفيه أيضا: رجل استعار بعيراً من رجل على أن يعير ثوره يوماً، ثم جاء ليستعير ثوره، وكان الرجل غائباً، فاستعار من امرأته فدفعته إليه، فذهب به إلى أرضه، فضاع ضمن، وفي فتاوى أبي الليث: رجل استعار من رجل بعيراً، وفي الخانية: بقرا فاستعمله، ثم تركه في المسرح فضاع، فهذا على وجهين: (١) إما إن علم أن المعير يرضى بكونه، فيما يرعى وحده كما هو بعض أهل الرساتيق (٢) أولم يعلم ذلك منه بأن كانت العارية مشتركة، ففي الوجه الأول لا يضمن، وفي الوجه الثاني يضمن، وفي الفتاوى الخلاصة: لوجعه في القرية، وليس للقرية باب، فنام لا يضمن إن ضاع، سواء نام مضطجعا أو قاعداً.

٢٤٢٦٥ - م: وفيه أيضا: رجل طلب من رجل ثورا عارية، فقال له المعير: أعطيك غداً، فلما كان الغد أخذ المستعير الثور بغير أذنه واستعمله، ومات في يد المستعير ضمن، وفي مجموع النوازل: أنه لا ضمان على المستعير ولورده، فمات عنده لا ضمان عليه.

٢٤٢٦٦ - دخل الحمام، واستعمل القصاع، فوقع من يده، وانكسرت فلا ضمان، وكذا إذا أخذ كوز الفقاع ليشرّب، فسقط وانكسر فلا ضمان، وفي الذخيرة: قيل هذا إذا لم يكن من سوء امساكه، فإن كان من سوء امساكه يكون ضامناً.

٢٤٢٦٧ - م: وفي فتاوى أهل سمرقند: امرأة أعارت شيئاً بغير إذن الزوج إن أعارت من متاع البيت، فما يكون في أيديهن عادة فلا ضمان، وفي الذخيرة: وإن

اعارت ما لا يكون فى يدها عادة، فضا ع ضمنت.

٢٤٢٦٨ - م، وفى الأصل: إذا كانت العارية مؤقتة بوقت، فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن لها، ومن مشائخنا من قال: هذا إذا انتفع به بعد مضى الوقت، فأما إذا لم ينتفع فلا ضمان، ومنهم من قال: يضمن على كل حال ويستوى فيها أن تكون العارية مؤقتة نصاً أو دلالة، حتى قيل إن استعار من آخر قدوماً، ليكسر الحطب، فكسر الحطب وأمسكه حتى هلك ضمن.

٢٤٢٦٩ - وفى تجنيس الناصرى: ولو طلب العارية، فقال المستعير دعه عندى حتى أدفعه إليك فقصر، حتى مضى شهر فسرق من المستعير إن سكت المعير من غير رضا، فهو ضامن، وإن قال: لا بأس ولم يستعجلها بعد ذلك حتى هلك لا ضمان عليه.

٢٤٢٧٠ - م: إذا ربط المستعير الحمار على الشجر بالحبل الذى عليه، فوقع الحبل فى عنقه فمات، لا يضمن المستعير، هكذا حكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندى، وفى الفتاوى الخلاصة: نقل عن الشيخ الإمام الأجل الاستاد أنه لو فرغ المستعير، ولم يحل الحبل عن الثور، فذهب البقر إلى السرح، فصار الحبل فى عنقه فشده فمات، قال ضمن.

٢٤٢٧١ - م: رجل استعار من رجل دابة، فنام المستعير فى المفازة ومقودها فى يده، فجاء إنسان وقطع المقود، وذهب بالدابة لا ضمان عليه، ولو مدا المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن، قال الصدر الشهيد فى واقعاته: ويجب أن يكون تاويله إذا نام مضطجعا، أما إذا نام جالسا لا يضمن على كل حال، والمودع والمستعير فى هذا الأمر سواء، قالوا: وإنما يجب الضمان بالنوم، إذا كان فى الحضر فأما فى السفر فلا.

٢٤٢٧٢ - وعلى هذا إذا وضع المستعار بين يده ونام قاعدا لا ضمان عليه، وإن نام مضطجعا يضمن، إذا كان فى الحضر، وقد وقعت فى زماننا أن رجلا

استعار مرا ليسقى به أرضه، ففتح النهر ووضع المر تحت رأسه ونام مضطجعا كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه فافتوا أنه لا يضمن، ولو وضع المستعار تحت رأسه، أو تحت جنبه ونام عليه مضطجعا لا يجب الضمان.

٢٤٢٧٣ :- وفي الاصل: جاء رجل إلى المستعير وقال: إنى استعرت من فلان هذا الذى هو عارية عندك من جهته، وأمرنى أن اقبضه منك، فصدقه المستعير ودفعه إليه، فضاعت الوديعة فى يده، ثم جاء المالك وانكر أن يكون امره بذلك، فالقول قول المالك، والمستعير ضامن، وإذا طلب المعير العارية، فمنعها المستعير عنه فهو ضامن، وإن لم يمنعه؛ ولكن قال لصاحبه: دعه عندى إلى غد، ثم ارده عليك فرضى بذلك فضاع، فلا ضمان.

٢٤٢٧٤ :- وذكر فى فتاوى أبى الليث: هذه المسئلة فى صورة أخرى فقال: إذا قال المستعير نعم ادفع، وفرط فى الدفع حتى مضى شهر، ثم سرق من المستعير وجعلها على وجهين (١) الأول أن يكون المستعير عاجزا عن الرد وقت الطلب، وفى هذا الوجه لا ضمان (٢) الوجه الثانى أن يكون المستعير قادرا على الرد وقت الطلب، وأنه على وجوه ثلاثة (١) إما إن نص المعير على السخط (٢) أو لم ينص على السخط والرضا، وفى هذين الوجهين يجب الضمان (٣) وأما إن نص على الرضا، وقال لا بأس، وفى هذا الوجه لا ضمان، ويكون هذا منه ابتداء اعارة.

٢٤٢٧٥ :- وفى الخانية: ولو استعار ثوبا ليسطه، فوقع من يده عليه شئ أوعثر، فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا، وفى السراجية: إذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعت ضمن.

٢٤٢٧٦ :- وفى اليتيمة: وسئل الحسن بن على عمّن استعار من آخر حمارا ليركب عليه إلى موضع كذا، ويحمل عليه ثقله من هناك إلى موضع، فبلغ ذلك المكان، فلم يجد ثقله، فاعاره من غيره ليركبه، فعطب هل يضمن؟ فقال: نعم.

٢٤٢٧٧ - م: وإذا أرسل رجل رسولا إلى غيره وهما بينخارى مثلا ليستعير له دابة منه إلى حسون اسكنده، فذهب الرسول إلى صاحب الدابة، وقال: إن فلانا يقول اعرنى دابتك إلى سمرقند، فدفعتها إليه، فجاء الرسول بالدابة إلى المستعير ودفعتها إليه، ثم بدا للمستعير أن يركبها إلى سمرقند، وهو لا يشعر بما كان من قول الرسول، فركبها وهلك تحتها فلا ضمان، وفي الذخيرة: وإن ركبها إلى حسون، فهلك تحتها كان عليه الضمان، وفي الخانية: وإذا ضمن المستعير لا يرجع على الرسول؛ لأنه ضمن بفعل باشره بنفسه.

٢٤٢٧٨ - وفي جامع الجوامع: بعث غلامه ليستعير إلى الحيرة، فاستعار إلى المدينة، فركب إليها إن جاوز إلى الحيرة ضمن.

٢٤٢٧٩ - م: رجل استعار من رجل ثورا يساوى خمسين درهما، فقرنه مع ثور يساوى مائة فى كراب الأرض، فعضب ثور العارية، فهذا على وجهين إن كان الناس يفعلون مثل ذلك عادة يعنى يقرون ثورا يساوى خمسين ثورا يساوى مائة، فلا ضمان لوجود الإذن به دلالة عرفا، وإن كان لا يفعلون مثل ذلك، فهو ضامن فى فتاوى أبى الليث.

٢٤٢٨٠ - وفيه أيضا: رجلان يسكنان فى بيت واحد، كل واحد يسكن زاوية، فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا، فطالبه المعير بالرد، فقال المستعير، وضعتها فى الطاق الذى فى زاويتك وانكر المعير، فإن كان البيت فى أيديهما لا ضمان عليه.

٢٤٢٨١ - وفي السراجية: المستعار إذا هلك فى يد المستعير لم يضمن، وإن التزم الضمان عند الهلاك.

٢٤٢٨١ - أخرج ابن أبى شيبة عن إبراهيم فى رجل استعار من رجل فرساً، فركضه حتى مات، قال: ليس عليه ضمان؛ لأن الرجل يركض فرسه، مصنف ابن أبى شيبة - البيوع والأفضية - فى العارية من كان لا يضمنها ١٠/٦١٧ برقم: ٢٠٩٣٢.

٢٤٢٨٢ :- وفى اليتيمة: سئل والدى عمن استعار شيئاً، ثم جاء به إلى بيت المعير، فقال للمستعير: ضعه فى هذا الجانب، فوق من يده وانكسر من غير تقصير منه، فقال: لا يضمن.

٢٤٢٨٣ :- م: سئل أبوبكر عن معير الكتاب طلب رد الكتاب عليه، فأنعم له، فذهب ثم أخبره بالضياع، فقال: إن كان المستعير يرجو وجوده، ولم يئأس عنه لم يضمن، وإن كان أيس عن وجوده، ووعد فى رده، ثم أخبره أنه كان ضائعاً، فعليه الضمان، وقيل هذا التفضيل خلاف ما ذكر محمد، فقد ذكر أنه إذا وعد له الرد، ثم أخبره بالضياع قبل ذلك فلا ضمان.

٢٤٢٨٤ :- وفى فتاوى أبى الليث: بعث رجل أجيره إلى رجل ليستعير منه وابته فأعاره وعليها عنانته فسقطت العنانة إن سقطت العنانة بعثت الأجير فهو ضامن وإلا فلا ضمان.

٢٤٢٨٥ :- وفيه أيضاً: استعار من آخر ثوباً للآذين يقال بالفارسية خوازه فضاع الستبر من الآذين، فلا ضمان على المستعير، إذا لم يترك حفظه.

٢٤٢٨٦ :- وفيه أيضاً: سئل نصير عمن استعار حماراً إلى الطاحونة، فأدخله فى المربط الذى هناك ووضع على الباب خشباً، كيلاً يخرج الحمار فسرقة قال: إن استوثق وثيقة لا يقدر الحمار على الذهاب فلا ضمان.

٢٤٢٨٧ :- وفى الجامع الأصغر: إمراة استعارت ملأة، فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح وصعدت السطح، فلما نزلت لم تجد (١) الملأة قيل: لا ضمان عليها، وقيل هى ضامنة.

٢٤٢٨٧ :- أخرج ابن أبى شيبه عن سودة بن زياد قال: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز فى إمراة استعارت حلياً لعرس، فهلك الحلى، فكتب عمر بن عبد العزيز: لا ضمان عليها إلا أن تكون بغنة غائلة، مصنف ابن أبى شيبه ١٠/٦١٥ برقم: ٢٠٩٢٢ -

(١) الملأة: البرد ذو طاقين

٢٤٢٨٨ :- وفى الذخيرة: رجل استعار من آخر فرسا حاملا ليركبه إلى موضع، كذا فركبه واردف مع نفسه رجلا آخر، فاسقط جنينا، فلا ضمان على المستعير فى الجنين، ولكن انتقصت الأم بسبب ذلك، فعليه نصف النقصان، وهذا إذا كان الفرس يمكن أن يركبه اثنان، فإذا كان لا يمكن فهو إتلاف، ويجب ضمان النقصان على المستعير.

٢٤٢٨٩ :- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل استعار من آخر حمارا، فقال له ذلك الرجل: لى حماران فى الأصطبل، فخذ احدهما فأخذ وذهب به ضمن، إذا هلك، وإذا قال له: خذ أيهما شئت والمسئلة بحالها لا يضمن، إذا جحد العارية أو الوديعة فيما يحول من كانه ضمن، وإن لم يحولها بخلاف مالو ركب دابة غيره، ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر دون الذى ركبها، م: العبد المحجور إذا استعار من آخر شيئا واستهلكه، فهذا على الخلاف المعروف فيما إذا كان مودعا واستهلكه عبد محجور عليه.

٢٤٢٩٠ :- اعار عبدا محجورا عليه، فاستهلكه المستعير، ثم استحق المستعار رجل، فله الخيار يضمن أيهما شاء، فإن ضمن الثانى لا يرجع على الأول، وإن ضمن الأول فلمولاه أن يرجع بما ضمن على الثانى بخلاف الحر.

٢٤٢٩١ :- وفى مجموع النوازل: رجل باع من رجل عصيرا واعاره حماره حتى يحمله عليه، وقال له: خل عن عزاره وسقه، ولا تحل عنه، فقال له: افعل فلما سار ساعة خل عن عزاره، فاسرع فى المشى، فسقطت الدابة، وهلك يضمن المستعير.

٢٤٢٩٢ :- م: إذا استقرض القروى ثورا فسقط، فانكسر فعليه ضمان الثور وفى الذخيرة: فسقطت الدابة، وهلك يضمن المستعير، م: إذا استقرض القروى ثورا

فأعار عليه الأتراك فلا ضمان على المستقرض ؛ لأن هذا عارية، فإن من عادة أهل القرى أنهم يستقرضون الثور بعضهم من بعض يوماً أو ما أشبه ذلك ينتفعون به ويدفعون ثور أنفسهم بعد ذلك إلى صاحب الثور الأول ينتفع بالثور الثانى حسب انتفاع الأول بالثور الأول، فهذا معنى العارية فيما بينهم ، وقول محمد فى الكتاب أن استقراض الحيوان يوجب الضمان، فذلك فيما دفع حيوانا ليستهلكه، وينتفع به، ثم يدفع إلى مكانه حيوانا آخر، فيأخذه المستقرض للتملك دون الإنتفاع ورد عينه بعد ذلك .

٢٤٢٩٣ :- وفى السراجية : العبد المحجور لو استعار شيئاً ، فاستهلكه يؤخذ بعد العتق ، عبد محجور استعار دابة، فأعارها من عبد محجور مثله، فاستهلكها ضمن الثانى للحال.

٢٤٢٩٤ :- وفى الهداية : ومن استعار دابة فردها مع عبده ، أو أجيره لم يضمن، والمراد بالأجير أن يكون مسانهة أو مشاهرة بخلاف الأجير مياومة، وكذا إذا ردها مع عبد رب الدابة ، أو أجيره وقيل: هذا فى العبد الذى يقوم على الدواب، وقيل: فيه، وفى غيره وهو الأصح وإن ردها مع أجنبى ضمن.

ومما يتصل بهذا الفصل فى استعارة مالم يكن الانتفاع به إلا بعد استهلاك عينه وهى الاستقراض

٢٤٢٩٥ :- عن أبى يوسف : فيمن استقرض من آخر كرحنطة عفنة واستهلكه المستقرض ، ثم قضاها جيدا ، قال : إن قال المقرض : كانت حنطتى جيدة فصدقه المستقرض ، وردده عليه ، ثم تصادقا أنه كانت عفنة ، فله أن يرجع بما قضاها ، وإن لم يقل شيئا لكن قضاها جيدا جاز .

٢٤٢٩٦ :- وسئل أبوبكر عمن أقرض لآخر كرحنطة ، ثم طلب منه الرد ، قال ليس لى حنطة ، فبعها منى ، قال المقرض ، بعت منك الحنطة التى عليك بكذا أو اشترى منه المستقرض ، وأتى على ذلك مدة ، قال البيع فاسد ، وكان ينبغى للمقرض أن يشتري منه ثوبا بتلك الحنطة ، ويقبض منه ، ثم يبيع منه ذلك الثوب بدراهم .

٢٤٢٩٧ :- وفى الجامع الأصغر : كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين ، فاشترى منه أيضا قفيز حنطة معينة ، ثم دفع إليه غرارته أمره أن يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهلكت الغرارة بما فيها قال : إن صب فيها المستقرض الحنطة المعينة أولا ثم القرضية فالهلاك على الأمر .

٢٤٢٩٨ :- وفى الفتاوى : عن أبى يوسف فيمن استقرض من آخر عطارقة ببخارى فالتقى فى بلدة لا يقدر عليها قال : يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه .

م : الفصل السادس فى رد العارية

٢٤٢٩٩ :- قال محمد فى الأصل : إذا رد المستعير الدابة مع عبده أو بعض من فى عياله، فهلك فلا ضمان عليه ، كما فى الودیعة، وهذا هو العرف الظاهر فيما بين الناس أن المستعير بعد ما فرغ من الانتفاع يرد العارية على یدى غلامه وبعض من فى عياله ، وإن ردها على ید عبد صاحب الدابة عبداً يقوم عليها ويتعاهدها، قال يبرأ عن الضمان، وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين، ولو هلك الدابة بعد ذلك فى ید العبد لا يضمن ضمان العين.

٢٤٣٠٠ :- قال شمس الأئمة السرخسى: وهذا استحسان، والقياس أن يضمن، كما إذا رد الودیعة على یدى من فى عيال صاحب الودیعة ، فأما إذا رد المستعير الدابة على عبد لا يقوم على الدابة، ولا يحفظها، هل يبرأ عن ضمان الرد؟ ذكر شيخ الاسلام وقال يجب أن لا يبرأ كما فى الغاصب ، إذا رد الدابة المغصوبة على عبد لا يقوم عليها فإنه لا يبرأ عن ضمانها.

٢٤٣٠١ :- وهل يضمن ضمان العين إذا ضاع فى يده؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة هنا صريحاً، وذكر شمس الأئمة السرخسى ما يدل على أنه يضمن فإنه قال فى المستعار لو كان عقد اللؤلؤ فردها على عبده الذى يقوم على الدواب، فهو ضامن ما لم يصل إلى المالك، وهكذا ذكر فى المنتقى أيضاً فإنه قال إذا كانت العارية عقد لؤلؤة، فردها على عبد لا يقبض مثله بمثلها أنه يضمن، وذكر شيخ الإسلام: أن هذه المسئلة يجب أن يكون على القياس والاستحسان، القياس أن يضمن، وفى الاستحسان لا يضمن، كما لو ردها إلى منزله أو مر بطها، وضاع وثمة يضمن قياساً، ولا يضمن استحساناً.

٢٤٣٠٢ :- وأشار محمد رحمه الله بعد هذه المسئلة بمسائل إلى أنه لا يضمن قياسا واستحسانا، فقد قال : إذا رد المستعير الدابة فلم يجد صاحبه ولا خادمه فربطها في دار صاحبها على مغلقها فضاعت لا يضمن استحسانا ، فقد شرط لتحقيق الاستحسان عدم صاحبها وخادمه مطلقا من غير فصل بين خادم يقوم عليها أولا يقوم، فهذا إشارة إلى أنه إذا ردها إلى عبد لا يقوم عليها أنه لا يضمن قياسا واستحسانا.

٢٤٣٠٣ :- هذا هو الكلام في العارية ، أما الكلام في الوديعة فقد ذكر في كتاب الوديعة ، أن المودع إذا رد الوديعة ، على عبد صاحبها أنه ضامن من غير فصل: وذكر شيخ الإسلام: في شرح كتاب العارية أن الجواب في الوديعة كالجواب في العارية، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الوديعة أن المودع ضامن على كل حال، وهكذا ذكر القدوري في شرحه والفقيه أبو الليث رحمه الله في فتاواه.

الفصل السابع فى استرداد العارية وما يمنع من استردادها

٢٤٣٠٤ - وفى الخانية: وللمستعير أن يسترد العارية ويرجع فيها متى شاء، سواء كانت العارية مطلقة أو مؤقتة ذكر الحاكم الشهيد.

٢٤٣٠٥ - وفى المنتقى: عن محمد فيمن استعار من آخر أرضاً ليزرعها فأعارها إياه فأذن له فى ذلك إلى أن يدرك زرعه فزرعها ثم أراد صاحبها أن يأخذها قبل أن يستحصد الزرع، فالمزارع بالخيار إن شاء قلع الزرع، وإن شاء كانت الأرض عليه بأجرة مثلها إلى أن يستحصد الزرع، وذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة فى المبسوط، وذكر فيها القياس والاستحسان، القياس أن يكون لصاحب الأرض أن يخرج الأرض من يد المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مؤقتة، وفى الاستحسان لا يخرج الأرض من يده.

٢٤٣٠٦ - وذكر فى المنتقى: ابن سماعة عن أبى يوسف فيمن زرع أرض غيره لنفسه بإذن صاحب الأرض، ثم بدا لصاحب الأرض أن يخرجها من يده بعد ما زرعها ليس له ذلك، وذكر فى بعض روايات المبسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر، ولم يذكر هذا فى بعض الروايات، وكان الفقيه أبو اسحاق رحمه الله الحافظ يقول: إنما يجب الأجر لصاحب الأرض، إذا أجر الأرض منه صاحب الأرض أو القاضى، فأما بدون ذلك لا يجب الأجر، وعبارة المنتقى: وإن شاء المزارع كانت الأرض عليه بأجر مثلها ولم يشترط إجارة رب الأرض أو القاضى، وعبارة شمس الأئمة السرخسى رحمه الله فى شرحه: أنه يترك الأرض فى يده بالمزارع باجر المثل من غير اشتراط إجارة رب الأرض أو القاضى.

٢٤٣٠٧ - وإذا أبى المزارع أن تكون الأرض فى يده بأجر المثل وكره

قلع الزرع أيضا، وأراد أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع وقال: زرعى متصل بأرضك فاشبه الثوب المتصل بثوبك فلى أن أضمنك قيمته كما فى الصبغ، لم يذكر هذه المسئلة فى الأصل، وذكر فى المنتقى: فى موضع أن له ذلك إلا أن يرضى رب الأرض أن يترك الزرع فى أرضه حتى يستحصد، ويكون ذلك منه وفاء بالشرط الذى شرط فى عقد العارية فلا يلزمه شئ آخر، وقال فى موضع ليس للمزارع أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع.

٢٤٣٠٨ - قال فى المنتقى: فإذا أراد رب الأرض أن يعطى المزارع بذره فى نفقته، ويخرج الأرض من يده، ويكون الزرع له يعنى لرب الأرض ورضى المزارع به يجوز، وإن كان لم يطلع شئ من الزرع لا يجوز، وإن كان الزرع قد خرج فصالحه على شئ منه وأخرجه جاز، وفى السراجية: استعار أرضا مؤقتا وزرع فمضت المدة ولم يبلغ الحصاد لم يرجع ويبقى بأجرة الأرض.

٢٤٣٠٩ - وفى الحاوى: ولو استعار دارا لبنى فيها البناء أو أرضا ليغرس فيها بخلاف فعل ثم أراد رب الأرض والدار أن يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو مؤقتة، وفى الهداية: ولكنه يكره إن كان وقت العارية، م: ولا يضمن صاحب الدار والأرض قيمة البناء والأشجار إن كانت العارية مطلقة عند علمائنا، وفى الخانية: وعلى قول ابن أبى ليلى والشافعى يضمن المعير قيمة البناء والغرس قيمتها قائمة يوم الاسترداد، م: ويضمنها إن كانت العارية مؤقتة، وأراد إخراجها قبل الوقت، هكذا ذكر فى الأصل، وفى الخانية: إلا أن يشاء المستعير أن يرفع البناء والغرس، فيكون له ذلك إذا كان قلع الأشجار، ورفع البناء لا يضر بالأرض فإن كان يضر ذلك، كان لصاحب الأرض أن يملك البناء والأغراس بالقيمة، وعلى قول زفر للمستعير أن يرفع البناء والأغراس.

٢٤٣١٠ - م: وذكر فى المنتقى: عن أبى حنيفة أن عليه قيمة البناء سواء كانت العارية مطلقة أو مؤقتة، فصار فى العارية المطلقة عن أبى حنيفة روايتان

وأما إذا كانت العارية مؤقتة فأراد إخراجه قبل الوقت يغرم قيمة البناء والأشجار قائما يوم الاسترداد باتفاق الروايات هذا إذا أراد صاحب الأرض إخراجه قبل الوقت وإن مضى الوقت فصاحب الأرض يقلع الأشجار والبناء ولا يضمن شيئا .

٢٤٣١١ - وفي الذخيرة: في كتاب الشروط إذا أعار من آخر أرضا، وأذن له أن يبنى فيها بناء ففعل، ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضى المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير، سواء كانت العارية مؤقتة أو مطلقة.

٢٤٣١٢ - وذكر الخصاص في شروطه فيما إذا كانت العارية مؤقتة، واستحق الأرض قبل مضى الوقت، إن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يضمن المعير له قيمة البناء، وأبو حنيفة وأبو يوسف على ما ذكر الخصاص سويا في العارية المؤقتة إذا نقض البناء المعير وبينما إذا نقض البناء المستحق، ومحمد فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير، إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص من المستحق.

٢٤٣١٣ - م: وفي النوازل: رجل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطا بالتراب، ويقال بالفارسية باخسته، واستاجر الأجر بعشرين درهما، وكان ذلك بغير إذن رب الدار، ثم ان صاحب الدار استرد الدار منه فليس للمستعير أن يرجع بما أنفق، وفي الذخيرة: وليس له أن يهدم الحائط، إذا كان بناءه من تراب صاحب الدار.

٢٤٣١٤ - وفي الخانية: رجل قال لغيره: إبن في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها في يدك أبدا، أو قال إلى وقت كذا فان لم أتركها فانا ضامن ماتنفق في بناءك ويكون البناء لى، فإذا أخرجه من الأرض يضمن قيمة البناء والغرس، ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض، في جامع الجوامع: أعار لىبنى ويسكن، فإذا خرج فالبناء لصاحب الأرض، فله أجر مثل السكنى دون البناء.

م : الفصل الثامن فى الاختلاف الواقع فى هذا الباب والشهادة فيه

٢٤٣١٥ :- قال محمد فى الأصل : رجل استعار من آخر دابة ليركبها إلى حمام أو غيره، فجاوز بها حما ما ، أو غيره ثم رجع إلى حمام ، أو غيره أو إلى الكوفة والدابة على حالها، ثم عطبت الدابة ، فقال رب الدابة قد خالفت، ولم ترد إلى الموضع الذى أذنت لك، فقال المستعير: قد خالفت فيها ثم رجعت بها إلى الموضع الذى أذنت لى فلا ضمان علىّ، فالقول قول رب الدابة، والمستعير ضامن، فإن أقام البينة أنه قد ردها إلى الكوفة ، أو إلى الموضع الذى أخذها إليه، ثم نفقت بعد ماردتها ، قال هو ضامن لها حتى يدفعها إلى صاحبها، وتأويله أنه استعار إلى ذلك المكان ذاهبا لاجائيا ومتى كان كذلك كان ضامنا ، فأما إذا كان ذاهبا وجائيا يبرأ عن الضمان متى أقام البينة أنه عاد إليه كما لو ثبت معاينة ، ولو ثبت معاينة برئ.

٢٤٣١٦ :- إذا قال أعرتنى دابتك وهلكت، وقال المالك: غصبتها منى فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها، فإن كان قدر كبتها فهو ضامن ، وإن قال: اعرتنى ، وقال المالك: اجرتكها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب، ولا ضمان عليه.

٢٤٣١٧ :- وفى القدورى : وإذا اختلف المعير والمستعير فى الأيام، أو فى المكان ، أو فيما يحمل عليه، فالقول قول رب الدابة مع يمينه، وفيه أيضا: وإذا تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وجحد المعير فهو ضامن إلا أن تقوم له البينة على الإذن.

٢٤٣١٨ :- وفى المنتقى : رجل قال لغيره: أعرتنى هذه الدار أو هذه الأرض لابنيها أو أغرس فيها ما بديل من النخيل أو الشجر، فغرسها هذا النخيل وبنيتهما هذا البناء ، وقال المعير: أعرتك الدار والأرض وفيها هذا البناء والاغراس ، فالقول قول المعير وإن أقام البينة فالبينة بينة المعير أيضا.

الفصل التاسع فى المتفرقات

٢٤٣١٩ :- رد المستعار على المعير ورد المستأجر على الأجر، والعبرة لما يعود ويحصل، فالحاصل للأجر بدل المنفعة وللمستأجر المنفعة، وبذل المنفعة عين وكان خيرا من المنفعة، وكان مؤنة الرد عليه، والحاصل للمستعير المنفعة والمعير لاشئ له، وإنما يعود ملكه لا غير وكان المستعير اسعد حالا، وكان مؤنة الرد على المستعير كذا ذكر الصدر الشهيد.

٢٤٣٢٠ :- وفى الوقعات : نفقة العبد المستعار على المستعير، وكسوته على المعير، قال أبونصر: لو أن رجلا استعار من رجل عبدا فطعام العبد على المستعير ولو أن المولى أعار العبد فطعامه على المعير، وقال الفقيه أبو الليث : إذا قال مولى العبد: خذ عبدى واستخدمه من غير أن يستعيره فإن هذا بمنزلة الوديعة فطعامه على مولاه، وفى الذخيرة : قال القاضى أبو على النسفى حاكيا عن استاذة أن المستعير لا يجبر على الإنفاق على العارية ؛ لانه لا لزوم فى العارية ولكن يقال للمستعير أنت أحق بالمنافع فإن شئت فانفق عليه ليحصل لك المنفعة وإن شئت فحلّ يدك عنه.

٢٤٣٢١ :- وفى شرح الطحاوى : وعلف الدواب على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة .

٢٤٣٢٢ :- وفى الخانية : وإذا مات المستعير، أو المعير تبطل الاعارة.

٢٤٣٢٣ :- وفيها: رجل استعار حمارا فى الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار فى يد رجل ليذهب به إلى

الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق ، قالوا إن كان الشرط في الاعارة أن يركب المستعير بنفسه ، كان ضامنا بالدفع إلى غيره ، وإن استعمار مطلقا لا يكون ضامنا .

٢٤٣٢٤ :- وفي الكافي : وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ، ولو توكل بالرد لا يجبر كالوكيل بقضاء الدين .

٢٤٣٢٥ :- وفي المنتقى : إذا قال لغيره : اعرنى ثوبك فإن ضاع فانا له ضامن فلا ضمان عليه ، فهذا الشرط باطل ، وكذلك الحكم في سائر الأمانات نحو الودائع وغيرها .

٢٤٣٢٦ :- وفيه أيضا : بشر عن أبي يوسف في المستعير ، إذا خرج بالدابة أو الثوب من المصرفا استعماله فهو ضامن ، وإن خرج به ولم يلبس ولم يركب ضمن في الدابة ، ولم يضمن في الثوب ، معنى المسئلة استعار ثوبا ، أو دابة في المصرف حتى تقيد الاذن بالاستعمال في المصرف لما أن الاستعمال خارج المصرف مخالف الاستعمال في المصرف ، ثم خرج بها عن المصرف إن استعمل الثوب والدابة فهو ضامن ، وإن لم يستعملها ففي الثوب لا ضمان بخلاف الدابة ؛ لأنها بمجرد الإخراج صارت معارضة للنفور ، فيكون إخراجها اتلافا معنى فيضمن لها .

٢٤٣٢٧ :- وفيه أيضا : ذكر المعلى في نوادره عن أبي يوسف في رجل استعار محملا وفسطاطا ، وهو في مصر فسافر به لا يضمن ، وإن استعار سيفا ، أو عمامة وسافر به ضمن .

٢٤٣٢٨ :- وفيه أيضا : استعار من رجل فرسا ليغزو عليه أربعة أشهر ، ثم لقيه المعير بعد شهرين في بلاد المسلمين ، وأراد أن يأخذه فله ذلك ، وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على كراء ولا شراء ليس له أن يأخذه دفعا للضرر عن المستعير ، ويكون على المستعير أجر مثل ذلك الفرس من ذلك الموضع الذي طلبه منه صاحبه إلى أدنى المواضع التي يقدر فيها على الحملان مراعاة للجانبين ، ودفعاً للضرر من الطرفين .

٢٤٣٢٩ :- ونظير هذه المسئلة : رجل استعار من آخر أمة ترضع ابنه فلما تعود الصبي وصار لا يرضع إلا منها قال المعير اردد على أمتي فليس له ذلك وله أجر مثل خادمه إلى ان يفطم الصبي، وكذلك إذا استعار من آخر زقاقا وجعل فيها زيتا فأخذ في صحراء فليس له أن يأخذ الزقاق وله اجر مثلها إلى موضع يجد فيه زقاقا ويحول، وفي المنظومة: فى باب أبى حنيفة ويكتب المستعار قد أطعمتنى أرضك ولا يكتب قد أعرتنى.

٢٤٣٣٠ :- وفى المصنفى: إذا كتب بالعارية صكا يكتب هكذا وضع المسئلة فى الأرض أوفى الدار يكتب قد اعرتنى اجماعا، وفى جامع الجوامع: اعار فرسا أو سيفا ليقاتل فتلف لا يضمن، وفى فتاوى آهو: سئل القاضى بديع الدين اعار الدار المستأجرة تاسوگ كنند فانكسر التخت لجلوسهن قال : لو كان جلوسا معتادا فلا ضمان على احد وإلا فعلى الجالسات ضمان.

٢٤٣٣١ :- سئل القاضى جمال الدين استعار فأسا تبرزن تبرزد هيزم سخت شد تبرديگر گرفت وبرمهرة ال تبرزد فانكسر الفأس قال يضمن، وبه افتى جمال الدين : وقال القاضى بديع الدين اگر زدن معتاد بوده است فلا.

٢٤٣٣٢ :- سئل بديع الدين : استعار حمارا تا خوارزد فاعطاه الاجير تاخوارزد فذهب به وغاب قال : لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير، وقال القاضى جمال الدين : إن كان الأجر مياومة يضمن، وقال القاضى بديع الدين : لا، وسئل برهان الدين طشت عاريت خواست تا طشت را اب دارد يا جامه شويد مقيد شود بهمين اب داشتن وبهمين جامه شستن يانى قال : ينبغى أن يتوقت وبه افتى القاضى بديع الدين ومعناه يكبار وفتوى القاضى جمال الدين بخلافه.

٢٤٣٣٣ :- وفى فتاوى برهان الدين : القدوم والفأس هل يتفاوت؟ قال القاضى بديع الدين رأيت رواية منصوصة أنهما يتفاوتان بخلاف تيشه، قال : اعرت دابتى أو ثوبى هذا الفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع، فجاء وذهب به يضمن

إلا إذا سمع هو أو رسوله أو أخبره فضولى قد سمع قال ينبغى أن لا يضمن ، إن كان عدلا عند أبى حنيفة، استعار سهما ان استعار ليغزو إلى دار الحرب لا يصح وإن استعاره لرمى الهدف صح.

٢٤٣٣٤ :- م: إبراهيم عن محمد فى رجل قال لرجل: اعرنى دابتك فرسخين أو قال إلى فرسخين قال : له فرسخان ذاهبا وجائيا فيصير أربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون فى المصر نحو تشييع الجنازة وأشباهها، وهذا استحسان أخذ به علمائنا لمكان العرف الظاهر فيما بين الناس، والقياس أن يكون هذا على الذهاب خاصة، ولا يكون له ان يرجع عليها، وفى الخانية: وعن أبى يوسف إذا استعار دابة إلى موضع كذا، كان له ان يذهب عليها ويعيرها غيره، وإن لم يسم لها موضعا ليس له أن يخرج بها من المصر.

٢٤٣٣٥ :- م: استعار من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة، فبعث الدابة مع وكيله ليحمل عليها الحنطة، فحمل الوكيل حنطة لنفسه مثلها لا يضمن، وفى كتاب الشركة فى باب خصومات المتفاوضين استعارة شئ للرهن من غيره جائزة وإنه معروف، والاستعارة ليواجر غير جائزة ذكره شيخ الاسلام فى شرح كتاب المزارعة.

٢٤٣٣٦ :- وفى فتاوى أبى الليث: أن والد الصغير ليس له أن يعير متاع ولده الصغير، وذكر شمس الائمة فى شرح كتاب الوكالة أن الاب يعير متاع ولده، وهل له أن يعير مال ولده، بعض المتأخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على أنه ليس له ذلك.

٢٤٣٣٧ :- صبى استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه، فاعطاه وكان الشئ لغير الدافع، فهلك فى يده إن كان الصبى الأول مأذونا لا يجب على الثانى شئ وإنما يجب على الأول ، وإن كان ذلك الشئ للأول لا يضمن الثانى أيضا ، وإن كان الأول محجورا عليه يضمن هو بالدفع، ويضمن الثانى

بالأخذ منه، ويكون الأول غاصبا والثاني غاصب الغاصب، فصاحب القدوم بالخيار يضمن أيهما شاء، وفي الخانية: والصبي المأذون إن أعار ماله صحت الاعارة، وفي السراجية: العبد المأذون يملك الاعارة.

٢٤٣٣٨ - وفي الظهيرية: طلبية العلم إن كانوا في مجلس ومعهم محابرة، فكتبه احد منهم من محبرة غيره بغير أمره لا بأس به، وفي الخانية: ولو انه استمد منه من غير أن يتكلم ولا اشار إليه بشئ فلا احب له ذلك إلا أن يكون بينهما انبساط فلا بأس به.

٢٤٣٣٩ - رجل دفع إلى رجل دراهم لينفقها على الفقراء ليس له أن يأخذ منه لنفسه وإن كان فقيرا.

٢٤٣٤٠ - م: استعار من اخر شيئا فدفعت ولده الصغير المحجور عليه الوديعة إلى غيره بطريق العارية فضا ع يضمن الصبي الدافع، وكذلك المدفوع إليه اعار من اخر شيئا وهلك في يد المستعير ثم استحق فله الخيار يضمن أيهما شاء، وإن ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير.

٢٤٣٤١ - أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقي أن يبنوا فيها قصورا فبنوا، ثم أراد أن يهدم بناء قصر واحد منهما كان لهم منعه وله أن يأخذهم برفع قصورهم. والله أعلم بالصواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٤ / كتاب المكاتب

هذا الكتاب يشتمل على ثمانية عشر فصلاً

الفصل الأول

فى بيان تفسير الكتابة

وركنها وشرط جوازها وحكمها

٢٤٣٤٢ - (وفى المحيط : يجب أن يعلم بأن تفسير الكتابة لغة : الضم والجمع، أى ضم كان، وأى جمع كان، ومنه فعل الكتابة ، لما فيه من الجمع والضم بين الحروف ، ومنه سمي الجيش كتيبة لانضمام البعض إلى البعض ، إلا أن فى عرف لسان الشرع ، إذا اطلق هذا الاسم مضافاً إلى المملوك يراد به جمع مخصوص وضم مخصوص، وذلك إما ضم المولى العبد إلى نفسه فى إثبات صفة المالكية له يدا، فإن العبد يعقد بدل الكتابة يصير مالكاً نفسه وكسبه يداً ، حتى يختص بالتصرف فى نفسه وكسبه).

بسم الله الرحمن الرحيم

والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً - سورة النور،
رقم الآية : ٣٣ -

٢٤٣٤٣ :- ركن الكتابة الايجاب والقبول كما فى سائر المعاوضات ، وشرط جوازها على الخصوص قيام الرق فى المحل وكون المسمى معلوم القدر والجنس ، وأما كونها مؤجلاً منجماً ليس بشرط وهذا مذهبنا ، وفى الهداية: وقال الشافعى: لايجوز حالا، ولا بد من نجمين.

وأما حكمها ، إما من جانب العبد فحكمها فى الحال ثبوته حرية اليد ، حتى يصير العبد مختصاً بمنافعه ورقبته ومكاسبه، ويذهب للتجارة حيث يشاء، وفى الهداية: وإن نهى المولى، وفى الخلاصة: ولهذا لايجوز للمولى أخذ شئ من مكاسبه بغير رضاه ، ولو شرط المولى منعه كان باطلاً ، ولو كانت المكاتب أمة لا يحد لوطيها.

٢٤٣٤٣ :- قول المصنف : وأما كونها مؤجلاً منجماً ليس بشرط: أخرج البخارى فى صحيحه عن عروة قالت عائشة: إن بريرة دخلت عليها تستعينها فى كتابتها وعليها خمس أواقى نجمت عليها فى خمس سنين، فقالت لها عائشة ونفست فيها أرأيت إن عدت لهم عدة واحدة ، أبيعك أهلك فاعتقك فيكون ولاؤك لى، الحديث : صحيح البخارى المكاتب - باب المكاتب ونجومه ٣٤٧/١ برقم: ٢٤٨٩ ف ٢٥٦٠ -

قول المنصف : ويذهب للتجارة حيث يشاء- أخرج البيهقى فى سننه عن أبى الجهم صبيح بن القاسم قال : كتبت على عشرين ألفاً على أن لا أخرج من الكوفة فسألت سعيد بن المسيب فقال : جعلوا عليك عشرين ألفاً، وضيقوا عليك الأرض أخرج قال: وسألت سعيد بن جبير فقال مثل ذلك ، السنن الكبرى، المكاتب باب من قال للمكاتب أن يسافر ٥٤٩/١٥ برقم: ٢٢٣١٧، مصنف عبد الرزاق، المكاتب باب الشرط على المكاتب ٣٧٨/٨ برقم: ١٥٦٠١ -

قول المصنف: ولو كانت المكاتب أمة لا يحد لوطيها: أخرج عبد الرزاق عن الثورى فى الذى يغشى مكاتبته، قال : لها الصداق ويدرأ عنها الحد استكرهها ، أو طوعته ، مصنف عبد الرزاق، المكاتب باب لا يباع المكاتب إلا بالعروض ٤٣٠/٨ برقم: ١٥٨٠٨ -

٢٤٣٤٤ :- وفي الخانية: ولا يجب على المولى صدقة فطره، والمكاتبه إذا تزوجت بإذن المولى، ثم عتق كان لها خيار العتق، وأحكام المكاتبه فى النكاح والعدة كأحكام القنة، وإذا مات عن وفاء فقذفه انسان لا يحد قازفه، ويجب عليه نفقة زوجته دون ولده كالعبد إلا أن يكون ولده من أمته، والمكاتبه تستحق النفقة على

٢٤٣٤٤ :- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن عمر أنه كان يؤدى زكاة الفطر عن كل مملوك له فى أرضه وغير أرضه عن كل انسان يعوله من صغير أو كبير وعن رقيق امرأته، كان له مكاتب بالمدينة فكان لا يؤدى عنه.

وأخرج عن نافع قال: كان لابن عمر مكاتبان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر، السنن الكبرى، الزكاة باب من قال: لا يؤدى عن مكاتبه - ٩٥/٦ برقم: ٧٧٨٠ - مصنف ابن أبى شيبة، زكاة ما قالوا فى المكاتب يعطى عنه سيده أم لا ٥١١/٦ برقم: ١٠٤٨٧،

قول المنصف: والمكاتب، إذا تزوجت بإذن المولى، ثم عتق كان لها خيار العتق - أخرج البخارى فى صحيحه عن الأسود، أن عائشة اشترت بريرة لتعتقها فاشتراط أهلها ولاءها، فقالت يارسول الله إنى اشتريت بريرة لاعتقها، وإن أهلها يشترطون ولاءها، فقال: أعتقها فانما الولاء لمن اعتق، أو قال أعطى الثمن، قال: فاشتريتها فاعتقتها، قال: وخيرت نفسها فاختارت نفسها، صحيح البخارى، الفرائض باب ميراث السائبة ٩٩٩/٢ برقم: ٦٤٩٧ ف ٦٧٥٤.

وأخرج أبوداؤد الطيالسى عن عائشة نحوه فى مسند عائشة رضى الله عنها / ١٩٧ برقم: ١٣٨١ - وأخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه، عن عامر فى المكاتبه تسعى ومعها زوجها، قال: لها الخيار وإن سعى معها، مصنف ابن أبى شيبة، النكاح فى المكاتبه، إذا اعتقت يكون لها الخيار ١٧٧/٩ برقم: ١٦٨٢٠ -

قول المنصف: وإذا مات عن وفاء - أخرج البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة قال: سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: من قذف مملوكه وهو برئ مما قال: جلد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال. صحيح البخارى، المحاربين، باب قذف العبيد ١٠١٣/٢ برقم: ٦٥٩٥ ف ٦٨٥٨ -

قول المنصف: وحكمها فى الثانى من الحال - أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن أبى ضبة قال: رفع إلى عمر مكاتب جاء بالمال يحمله فقال مولا: لا أقبله منك إنما كاتبك لا أخذه منك نجوماً فى السنين لنفقتى ولعلك مع ذلك أن تموت فارتك فامر عمر بالمال فوضعه فى بيت المال، ثم أجره عليه نجوماً وأمضى عتقه. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع، المكاتب يجيء بمكاتبته جميعاً ٤٨٦/١١ برقم: ٢٢٩٩٤ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٠٣ الفصل: ١ ركن الكتابة وحكمها ج: ١٦

زوجها وإن لم يمونها المولى م: وحكمها فى الثانى من الحال ثبوت حرية الرقبة إذا أدى بدل الكتابة ، وأما من جانب المولى فحكمها فى الحال ثبوت ولاية المطالبة للمولى ببدل الكتابة، وحكمها فى الثانى حقيقة الملك فى المبدل إذا قبضه.

٢٤٣٤٥ :- ثم المكاتب يعتق عند أداء الكتابة سواء ، قال له المولى فى عقد الكتابة : على أنك إن أديت إلى ألفاً ، فانت حر ، أولم يقل ذلك ، واقتصر على قوله : كاتبتك على ألف درهم وهذا مذهبنا ، وقال الشافعى لا بد أن يقول : على أنك إن أديت إلى كذا فأنت حر.

٢٤٣٤٦ :- وفى المضمورات : وعند ابن عباس يعتق بالعقد ، ويكون

٢٤٣٤٦ :- قول المصنف : وقال على رضى الله عنه - أخرج البيهقى فى سننه عن الشعبى يقول : كان زيد بن ثابت يقول : المكاتب عبد مابقى عليه درهم ، وكان على رضى الله عنه يقول : يعتق منه بالحساب بقدر ما أدى ، السنن الكبرى ، مكاتب ، باب ماجاء فى ، المكاتب ، يصيب حداً ، أو ميراثاً أو يقتل ١٥ / ٥٣٩ برقم : ٢٢٢٧٨ -

قول المصنف : وعن ابن مسعود رضى الله عنه - أخرج الطحاوى فى شرح معانى الآثار عن ابراهيم قال : قال عبد الله : إذا أدى المكاتب قيمة رقبته فهو غريم ، شرح معانى الآثار ، العتق ، باب المكاتب يعتق ٢ / ٤٨٣ برقم : ٤٦١٩ ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب ماجاء فى المكاتب يصيب حداً ١٥ / ٥٣٩ برقم : ٢٢٢٨٠ -

قول المصنف : وعن عمر رضى الله عنه - أخرج البيهقى فى سننه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : إذا أدى المكاتب النصف لم يسترق ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب المكاتب عبد مابقى عليه درهم ١٥ / ٥٣٦ برقم : ٢٢٢٦٩ -

وأخرج الطحاوى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : أيها الناس إنكم تكاتبون مكاتبين فأيهم أدى النصف فلا ردّ عليه فى الرق ، شرح معانى الآثار ، العتق ، باب المكاتب متى يعتق ، ٢ / ٤٨٢ برقم : ٤٦١٤ ،

قول المصنف : لقوله عليه الصلاة والسلام - أخرج أبو داود فى سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : المكاتب عبد مابقى عليه من كتابته درهم ، سنن أبى داود ، العتق ، باب فى المكاتب يؤدى بعض كتابته فيعجز أو يموت ٢ / ٥٤٧ برقم : ٣٩٢٦ ، شرح معانى الآثار ، العتق باب المكاتب متى يعتق ٢ / ٤٨٢ ، برقم : ٤٦١١

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٠٤ الفصل ١: ركن الكتابة وحكمها ج: ١٦

المال ديناً عليه ، وقال على رضى الله عنه: كلما أدى شيئاً عتق بقدره ، وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه إذا أدى بقدر قيمته فهو غريم يعنى ، إذا كان بدل الكتابة أكثر من قيمة العبد يعتق إذا أدى قدر القيمة وكانت الزيادة ديناً عليه ، وعن عمر رضى الله عنه أنه إذا أدى النصف عتق ، والصحيح قولنا لقوله عليه الصلوة والسلام : عبد مابقى عليه درهم.

٢٤٣٤٧ :- وفى الهداية : إذا كاتب عبده ، أو أمتته على مال شرطه عليه ، وقبل العبد ذلك صار مكاتباً ، ولا يجب حط شئ من البدل اعتباراً بالبيع ، وفى الخلاصة: وعند الشافعى يجب على المولى حط شئ من الكتابة بقدر الثلث أو الربع.

٢٤٣٤٨ :- وفى الخانية : الكتابة مستحبة لمن علم فيه خيراً أى علم

٢٤٣٤٧ :- أخرج الطحاوى عن مجاهد ، وكان جابر بن عبد الله يقول : شروطهم جائزه فيما بينهم ، شرح معانى الآثار ، العتق ، باب الكاتب متى يعتق ٤٨٣/٢ برقم : ٤٦٢٣ - قول المنصف : ولا يجب حط شئ من البدل - أخرج البيهقى فى سننه عن محمد بن سيرين فى قوله وآتوهم من مال الله الذى آتاكم قال: كان يعجبهم أن يدع الرجل لمكاتبه طائفة من مكاتبته ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب ما جاء فى تفسير قول الله عز وجل ، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ٥٤٥/١٥ برقم : ٢٢٣٠٠ -

٢٤٣٤٨ :- أخرج عبد الرزاق عن الثورى عن الشعبى قال: إن شاء كاتب عبده وإن شاء لم يكاتبه ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب وجوب الكتاب ٣٧٢/٨ برقم : ١٥٥٧٩ - وأخرج البيهقى فى سننه عن ابن عباس فى قوله فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ، قال: أمانة ووفاء - وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال فى قول الله عز وجل ، فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ، يقول: إن علمتم لهم حرفة أو مالاً -

وأخرج عن الأوزاعى يقول: بلغنى أن مكحولاً كان يقول فى هذه الآية إن علمتم فيهم خيراً ، قال: الكسب ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب ما يجوز كتابته من المماليك ٥٢٣/١٥ - ٥٢٥ برقم : ٢٢٢٢١ - ٢٢٢٢٣ - ٢٢٢٣٠ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٠٥ الفصل ١: ركن الكتابة وحكمها ج: ١٦

المولى أمانته ورشده فى التجارة وقدرته على الاكتساب ، كان البدل حالاً أو مؤجلاً، منجماً أو غير منجم.

٢٤٣٤٩ :- وفى شرح الطحاوى : ثم الكتابة يجوز على قليل المال وكثيره؛ وقوله تعالى "فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً" قال : بعضهم أراد به اقام الصلوة، وأداء الفرائض ، وقال : بعضهم أراد به العتق ، لا يضر بالمسلمين ؛ لانه مادام يكون تحت ولاية المولى فيمتنع عن الاضرار بهم ، وإذا علم أنه يضر بالمسلمين فالأفضل أن لا يكتابه ، وإن كتبه مع ذلك ليس على سبيل الشرط وإنما الأمر على الندب.

٢٤٣٥٠ :- م : ثم الكتابة إن كانت حالة فللمولى أن يطالب المكاتب

٢٤٣٤٩ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن عبيدة قال : ان أقاموا الصلاة ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب باب قوله للمكاتب إن علمتم فيهم خيراً ٣٧١/٨ برقم : ١٥٥٧٣ -

٢٤٣٥٠ :- قول المنصف : ثم المكاتب إن كانت حالة فللمولى أن يطالب المكاتب بأداء جميع بدل الكتابة : كما ثبت فى مسئلة إعطاء بدل كتابة سلمان الفارسى حديث طويل عن ابن عباس مارواه البيهقى فى السنن الكبرى وطرهه هذا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كاتب يا سلمان فكاتب صاحبى على ثلاث مائة نخلة أحبيها وأربعين أوقية ، وأعاننى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنخل ثلاثين ودية وعشرين ودية وعشراً كل رجل منهم على قدر ما عنده ، وذكر الحديث فى الحفر قال : وخرج معى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاءها فكننا نحمل إليه الودى ويضعه بيده ويسوى عليها فوالذى بعثه بالحق مامات منها ودية واحدة وبقيت على الدراهم ، فأناه رجل من بعض المعاون بمثل البيضته من الذهب ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : أين الفارسى المسلم المكاتب فدعيت له ، فقال خذ هذه يا سلمان فأد ماعليك ، فقلت يا رسول الله وأين تقع هذه مما على قال : فإن الله سيؤدى بها عنك فوالذى نفس سلمان بيده لو زنت لهم منها أربعين أوقية فأديتها إليهم ، وعتق سلمان رضى الله عنه ، السنن الكبرى للبيهقى ، المكاتب ، باب من قال لا يعتق المكاتب حتى يكون فى الكتابة إذا أدت هذا أو يصفه فأنت حر ٥٣٠/١٥ برقم : ٢٢٢٤٥ -

وأخرج الطبرانى وعبد الرزاق حديثاً طويلاً وفيه مائة نخلة ، مكان ثلاث مائة نخلة ، فانظر مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب المكاتب على الرقيق ٤١٨/٨ برقم : ١٥٧٦٨ - والمعجم الكبير للطبرانى ٢٢٨/٦ برقم : ٦٠٧٣ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٠٦ الفصل: ١ ركن الكتابة وحكمها ج: ١٦

بأداء جميع بدل الكتابة كما فرغ من العقد، وفي الهداية: كما امتنع من الأداء يرد في الرق، وإن كانت مؤجلة منجمة فإنما يطالبه بحصة كل نجم عند محل ذلك النجم.

ومما يتصل بهذا الفصل

الالفاظ التي تقع بها الكتابة

٢٤٣٥١ :- قال محمد رحمه الله تعالى في "الجامع الصغير" رجل قال لعبده: قد جعلت عليك ألف درهم تؤذيها إليّ نجوماً، أول النجم كذا، وآخره كذا، فإذا أديتها فأنت حرٌّ، وإن عجزت عنها فأنت رقيق فهو مكاتب، وفي الوصايا: إذا قال: لعبده أدّ إلى ألف درهم كل شهر مائة، وأنت حر، قال: هذا مكاتب فهو جائز.

٢٤٣٥٢ :- وفي نوادر ابن سماعة: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء، إذا قال لعبده: إن أديت إليّ ألف درهم كل شهر مائة فأنت حر، أول النجم كذا، وآخره كذا، فقبل ذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: قال هذا مكاتب وقوله، إذا أديت إليّ ألف درهم ولم يسم الشهور سواءً.

٢٤٣٥٣ :- وفي الينايع: ولو قال إن أديت إليّ كل شهر مائة درهم إلى سنة فأنت حر فقبل فهو كتابة، فإن عجز عن شهر فأدى في شهر آخر جاز في رواية أبي سليمان، وفي رواية أبي حفص ليس بكتابة وإن عجز عن شهر بطل.

٢٤٣٥٣ :- أخرج البيهقي في سننه عن علي رضي الله عنه قال: إذا تابع على المكاتب نجمان فلم يؤدّ نجومه ردّ في الرق، وقال: في موضع آخر، فدخل في السنة الثانية، أو قال: في الثالثة. وأخرج أيضاً عن علي رضي الله عنه، قال: إذا عجز المكاتب استسعى حولين فإن أدى وإلّا ردّ في الرق، السنن الكبرى، المكاتب، باب عجز المكاتب ١٥/٥٦٧ برقم:

الفصل الثانى

فى بيان ما يصح الكتابة وما لا يصح

٢٤٣٥٤ :- وما يجب إعتباره فى هذا الفصل أن جهالة البدل متى كانت جهالة جنس منعت صحة التسمية فى العقود كلها، سواء كان عقد معاوضة مال بمال كالبيع والإجارة وأمثالها، أو عقد، هو معاوضة مال بماليس بمال كالكتابة والخلع وأشباههما، و جهالة البدل إذا كانت جهالة وصف منعت صحة التسمية فى عقد هو معاوضة مال بمال ، ولا يمنع صحّة التسمية فى عقد هو معاوضة مال بمال ليس بمال .

٢٤٣٥٥ :- بيان هذا الأصل رجل قال لعبدى : كاتبتك على عبدٍ فقبله جازت الكتابة ؛ لأن الكتابة معاوضة المال بما ليس بمال ، وقد ذكرنا أن جهالة وصف البدل فى مبادلة المال بماليس بمال لا يمنع صحّة التسمية ، وفى الهداية : وقال : الشافعى لا يجوز .

٢٤٣٥٦ :- وينصرف إلى العبد الوسط، والوسط عند أبى حنيفة الذى قيمته أربعون ديناراً ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: 'على قدر غلاء السعر والرخص، والمسألة معروفة ، قال : ولا ينظر فى قيمة الوسط إلى قيمة المكاتب ، وكذلك لو كاتبه على حنطة أو شعير، وسمى مقداراً معلوماً ، إن وصف ذلك بصفة بأن وصفه شرط الجيد ، أو الردى أو الوسط انعقد العقد على ذلك الوصف ، وإن لم يصف ذلك بصفة انصرف ذلك إلى الوسط كما ذكرنا فى العبد .

٢٤٣٥٥ :- أخرج البيهقى فى سننه عن نافع أن حفصة زوج النبى صلى الله عليه وسلم كتبت عبداً لها على رقيق، قال نافع : فادركت أنا ثلاثة من الذين أدوا فى مكاتبتهم ، السنن الكبرى، المكاتب، باب من كاتب عبده ، أو أمته على عرض ٥٣١/١٥ برقم : ٢٢٢٤٧ -

٢٤٣٥٧ :- وفى التجريد : ولو استحق العوض ولم يكن معيناً فى العقد، فعلى العبد مثله ، وإن كان عيناً فى العقد وهو عرض ، أو حيوان ، يرجع على العبد بقيمته ، والبينة للمولى فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى ، وقال محمد: يرجع بقيمة المستحق .

٢٤٣٥٨ :- م : ولو كاتبه على ثوب ولم يبين هرويا ، أو مرويا ، كانت التسمية فاسدة ؛ لأن الثياب أجناس مختلفة ، ولهذا لو وكل رجلاً بأن يشتري له ثوباً لا يجوز ، ولو كاتبه على دراهم فقبله العبد كانت التسمية فاسدة .

٢٤٣٥٩ :- وفى شرح الطحاوى : والفرق بين الجائز والفاسد أن فى الفاسد للمولى أن يرده إلى الرق ، ويفسخ الكتابة بغير رضاه ، وفى الجائز لا يفسخ إلا برضاء العبد ، وللعبد أن يفسخ فى الفاسد والجائز جميعاً بغير رضا المولى .

٢٤٣٦٠ :- وفى الولوالجية : فى الأصل فى مسألة الثوب ، إذا فسد الكتابة فإذا أدى إلى المولى شيئاً ثوباً لا يعتق ، وإن كاتبه على قيمة كانت الكتابة فاسدة ، ثم فيما إذا كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى أدى الثمن ذكر أنه يعتق بأداء القيمة ولم يذكر أن أداء القيمة بماذا يثبت ، قالوا : أداء القيمة إنما يثبت بأحد الأمرين ، إما أن يتصادقا على أن ما أدى قيمته ، فيثبت كون المؤدى قيمته لتصادقهما فإن اختلفا يرجع إلى تقويم المقومين فإن اتفق إثنان على شئ يجعل ذلك قيمة له ، وإن اختلفا بأن قوم أحدهما بألف ، والآخر بألف وعشرة لا يعتق مالم يؤد اقضى قيمته ، ولم يذكر محمد رحمه الله فيما ، إذا كاتبه على ثوب أنه إذا أدى قيمة نفسه هل يعتق أم لا ؟ وقد ذكر فيما ، إذا كاتبه على حكمه ، أو حكم العبد أنه لا يجوز الكتابة ، وإذا أدى قيمته لا يعتق ، قال : شيخ الاسلام : لافرق بين المسئلتين جميعاً ، ثم قال : فى تلك المسألة : أنه لا يعتق بأداء القيمة ، فكذلك فى مسألة الثوب .

٢٤٣٦١ :- قال محمد رحمه الله تعالى : وهذا الذى ذكر قول : علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى (فان على قول علماءنا الثلاثة) ، متى كان المسمى

لا يصلح عوضاً لجهالة القدر ، أول جهالة الجنس فانه لا يعتق العبد بأداء القيمة ، ولا تنعقد هذه الكتابة أصلاً ، لا على المسمى ولا على القيمة ، وكذلك لو قال له : كاتبك وسكت عن ذكر البذل لا تنعقد الكتابة أصلاً عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى .

٢٤٣٦٢ :- وذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى فى شرح المكاتب : أن المسمى فى الكتابة إذا لم يكن مالاً متقوماً لا تنعقد الكتابة أصلاً ، كما إذا كاتبه على حكمه أو حكم العبد ، فإن حكمه قد يكون بغير المال ، أو كاتبه على ميتة لا تنعقد الكتابة أصلاً لا على المسمى ولا على القيمة ، فلا يعتق بأداء القيمة ، فإذا كان المسمى فى الكتابة مالاً متقوماً إلا أنه مجهول الجنس والقدر ينعقد العقد على القيمة ، ويعتق بأداء القيمة .

٢٤٣٦٣ :- وفى المنتقى : برواية ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى : إذا كاتب عبده على خمسة أثواب هروية جاز وله خمسة أثواب وسط منها ، وإن جاء بقيمتها أجبر المولى على الأخذ ، وإن كان له قد سمي رقعته وجنسها وطولها وعرضها وأجلها لم يجبره على قبول القيمة .

٢٤٣٦٤ :- وفيه أيضاً : إذا كاتب عبدالله على وصيف ولم يسم له قيمة فهو جائز ، ويؤخذ قيمة أعلى الوصيف ، وأوسطها وأوكسها ، فيعطى له ثلث الجملة ، فلو أدى الأعلى من الوصيف أو الوسط قبل منه ، ولو أدى الأوكس لا يجوز إلا أن يجوز به المولى .

٢٤٣٦٤ :- أخرج البيهقى فى سننه عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً بالكتابة على الوصفاء .

وأخرج أيضاً عن عطاء بن أبى رباح ، قال : قال ابن عباس فى رجل كاتب عبداً له على ثلاثة وصفاء أنه لا بأس بذلك ، قال الاوزاعى : وقال ابن شهاب ، مثله . السنن الكبرى ، المكاتب ، باب من كاتب عبده ، أو أمته على عرض ٥٣٢/١٥ برقم : ٢٢٢٤٨ - ٢٢٢٥٠ -

٢٤٣٦٥ - وفى البقالى : إذا كاتبه بكذا ، فإن عجز فبكذا لم يجز ، وقيل : لا يجوز الثانية إلا إذا قال : فإن عجزت ، فقد كاتبك بكذا ، وإنما لا يجوز الأول إذا أشار فى الثانية إلى الأول ، فيقول : فإن فبكذا ولم يقل فقد كاتبك بكذا حتى يصير البدل مجهولا ، وفيه أيضاً : إذا كاتبه على الف درهم على أن يؤدى منها كل شهر كذا ، وثوباً صفته كذا جاز .

٢٤٣٦٦ - وفيه أيضاً : إذا كاتبه بألف درهم على أن يرد المولى عليه وصيفاً وسطاً لم يجز ، وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى : أنه يقسم الألف على قيمتها ، فيسقط حصة الوصيف .

٢٤٣٦٧ - وعلى هذا الاختلاف مسألة ذكرها فى الجامع الصغير ، وصورتها : رجل كاتب عبداً على مائة دينار على أن يرد المولى عليه عبداً صغيراً فالكتابة فاسدة ، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : يقسم المائة الدينار على قيمة المكاتب ، وعلى قيمة عبد وسط ، فيبطل حصة العبد ويكون مكاتباً بما بقى .

٢٤٣٦٨ - وإذا كاتبه على مال معين لغير المكاتب بأن كاتبه على عبد بعينه ، أو على عر بعينه هو لغير المكاتب ، فقد ذكر فى الجامع الصغير مطلقاً أنه لا يجوز ، وفى الحاصل المسألة على وجهين ، إما إن لم يجره صاحب العبد ، أو أجازة إن لم يجره لا تجوز الكتابة ، وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى غير رواية الأصول ، وأصحاب الامالى عن أبى يوسف أنه يجوز ، حتى انه إن ملك ذلك العين فأداه إلى المولى عتق وإن عجز عن أداءه يردّه المولى فى الرق ، وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى : أنه إن ملك ذلك العين فأدى لا يعتق إلا أن يكون المولى قال له : إذا أديت إلى فأنت حر فحينئذ بحكم التعليق يعتق .

٢٤٣٦٩ - وأما إذا أجازة صاحب العرض ، قال شيخ المعروف بخواهر

زاده: يجب أن تكون المسألة على روايتين في رواية يجوز، وفي رواية لا يجوز.

٢٤٣٧٠ - وفي الظهيرية: وإن كاتب جاريته على ألف درهم على كل ولد تلده فهو للسيد، أو على أن تخدمه بعد العتق فالكتابة فاسدة.

٢٤٣٧١ - وإذا كاتب الرجل جاريته على نصيبه من عبد مشترك بينه وبين شريكه من غير إذن شريكه فلشريكه أن يرد ذلك، ولا يردّه إلا بقضاء القاضي إلا العبد ومولاه الذي أن ينقص الكتابة.

٢٤٣٧٢ - رجل كاتب عبده المأذون وعليه دين يحيط برقبته فللورثاء أن يردوا الكتابة بمنزلة مالو باعه المولى، ولومات المكاتب عن وفاء وعليه ديون وله وصايا من تدبير وغيره بدئ من تركته بديون الأجانب، ثم بدين المولى، إن كان ثم بدين المكاتب، فإذا أدت الكتابة حكم بحريته، وما بقى فهو ميراث بين أولاده فبطلت وصاياه.

٢٤٣٧٣ - م: والمولى لو كاتب عبده على عين في يده، وهو من كسبه بأن عبداً مأذوناً في التجارة في يده عين حصل من كسبه، هل تصح الكتابة أم لا؟، قالوا: فيه روايتان: في رواية يجوز، وهو رواية كتاب الشرب فقد ذكر في كتاب الشرب، إذا كاتب عبده على عين في يده جازت الكتابة، وفي رواية لا يجوز، فبعض مشائخنا رحمهم الله تعالى قالوا: وقفنا على رواية في كتاب الشرب ولم نقف على رواية الفساد، وعامتهم قالوا: وقفنا على رواية الفساد، وقيل: أشار في كتاب نكاح الأصل إلى هذه الرواية، وروى الحسن بن زياد عن

٢٤٣٧٢ - قول المصنف: ولومات المكاتب عن وفاء وعليه ديون الخ- أخرج البيهقي في سننه عن شعبة، قال قتادة أخبرني، قال: قلت لسعيد بن المسيب أن شريحاً، كان يقول: يبدأ بالمكاتب قبل الدين، أو يشرك بينهما، شك شعبة، فقال ابن المسيب أخطأ شريح، وإن كان قاضياً، قال زيد بن ثابت: يبدأ بالدين، السنن الكبرى، المكاتب، باب افلاس المكاتب ٥٤٨/١٥ برقم: ٢٢٣١٢ - مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب افلاس المكاتب ٤١٣/٨ برقم: ١٥٧٤٤ -

أبى حنيفة رحمه الله تعالى نصاً: أنه لا يجوز، فصار في المسألة روايتان، واتفقت الروايات انه لو كاتب عبده على دراهم في يد العبد من كسبه أن الكتابة جائزة، وفي الظهيرية: فإن أدى إليه تلك الدراهم يعتق، وإن أدى غيرها مقدارها يعتق ايضاً.

٢٤٣٧٤ :- م: وكذلك لو قال: كاتبك على ألف كرفلان بعينه، أو طعام فلان بعينه، فإن هذه الكتابة تجوز، فإن أدى إليه تلك الألف بعينها لاشك أنه يعتق، وإن أدى ألفاً غيرها فكذلك، وإذا قال لعبده: إن أديت إلي ألف فلان هدم فأنت حر، فأدى غيرها لا يعتق.

٢٤٣٧٥ :- وفي البيع: ولو كاتب أمته فولدت بنتاً، ثم ولدت بنتها بنتاً، فأعتق المولى الوسطى عتقت الصغيرة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، خلافاً لهما.

٢٤٣٧٦ :- وفي السراجية: ولو كاتب عبده على دراهم فهي فاسدة، لأنه لو أدى ثلاثة دراهم فإنه يعتق وعليه القيمة

٢٤٣٧٧ :- والكتابة يتجزى عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، حتى لو كاتب نصف عبده جاز، وكان له نصف كسبه ونصف لسيده، وفي شرح الطحاوى: وإن كاتبه على ميتة، أو دم، فالكتابة باطلة، فمن أدى لا يعتق إلا إذا، قال: إن أديت إلي فأنت حر فيعتق لأجل (الشرط) لا لأجل الكتابة.

٢٤٣٧٨ :- في خزانة الفقه - ثلاثة نفر يجوز كتابتهم، الأب والجد يكاتب عبد اليتيم، والمكاتب يكاتب عبده، ثلاثة نفر لا يجوز كتابتهم، العبد الماذون والمضارب، وشريكه العنان.

٢٤٣٧٧ :- أخرج البيهقي في سننه عن علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يعتق الرجل من عبده ماشاء، إن شاء ثلثاً، وإن شاء ربعاً، وإن شاء خمساً، ليس بينه وبين الله ضغطة -

وأخرج أيضاً عن اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده، قال كان لهم غلام يقال له طهمان، أو ذكوان، قال: فاعتق جده نصفه فجاء العبد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال النبي صلى الله عليه وسلم تعتق في عتقك وترق في رقبك، قال: فكان يخدم سيده، حتى مات، السنن الكبرى، العتق، باب من اعتق من مملوكه شقصاً ٤٣٧/١٥ برقم: ٢١٩٢٩ - ٢١٩٢٨.

٢٤٣٧٩ :- وفى اليتيمة : سئل على ابن احمد عمن اشترى عبداً ، ثم ، قال للبائع: قد كنت كاتبته بعشرين ديناراً، وأنكر البائع ذلك، هل يكون العبد مكاتباً من المشتري، فقال: لا .

٢٤٣٨٠ :- م: إذا كاتب المسلم عبده على خمر أو خنزير ، وفى الهداية: أو على قيمة ، م: فالكتابة فاسدة ، فإذا أدى ذلك قبل أن يترافعا إلى القاضى عتق ، وعليه قيمة نفسه ، وذكر فى اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى : أن عند زفر لا يعتق إلا بأداء قيمة نفسه ، وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى أيهما أدى المشروط ، أو قيمة نفسه فإنه يعتق ، وفى الزاد : عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يعتق إلا إذا قال : إن أديت إلى فأنت حر .

٢٤٣٨١ :- وفى المنتقى : ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى الكتابة إذا كانت فاسدة ، بأن حصلت على ألف رطل من خمر ، أو على عبد لرجل ، أو ما أشبه ذلك ، وأدى المكاتب إلى المولى كما شرط فى عقد الكتابة عتق ، ويسعى فى تمام قيمته ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إن قال المولى فى عقد الكتابة : إن أديت إلى ألفاً فأنت حر ، عتق عند الأداء ، وعليه تمام قيمته ، وإن لم يقل ذلك فى عقد الكتابة لم يعتق ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : ينبغى فى قول أبى حنيفة أنه إذا قال : إن أديت إلى ، فأنت حر أنه إذا أدى عتق ولا شئ عليه .

٢٤٣٨٢ :- وإذا كاتب الرجل عبده وهو خياط ، أو صباغ على عبد مثله يعمل عمله ، فالقياس أن لا تصح هذه الكتابة ، وفى الاستحسان تصح .

٢٤٣٨٣ :- وإذا كاتب الرجل عبده على الف درهم فى يده ، وفى يد العبد ألف درهم ، أو أقل أو أكثر كانت الكتابة جائزة ، وكان ينبغى أن لا تجوز إذا كان فى يده أكثر من الف درهم أو أقل .

٢٤٣٨٤ :- وفي الظهيرية : ولو كاتب عبده على مال منجم ، ثم صالحه على أن يعجل بعضها، ويحط عنه مابقى جاز بخلاف ماله جرت هذه المعاملة بين صاحب الدين والمديون حيث لا يجوز، وفي شرح الطحاوى : وروى عن أبى يوسف أنه قال : لا يجوز عليه الألف، وإن صالحه على عرض ، أو غيره مؤجلاً لا يجوز.

٢٤٣٨٥ :- جامع الجوامع : كاتبه على وصيف أبيض، فصالح على وصيفين أبيضين يداً بيد جاز - وفي الظهيرية : ذمى ابتاع عبداً مسلماً ، وكاتبه جازت الكتابة ، ولا يرد نصراني كاتب أم ولده فأدّت بعض الكتابة ، ثم أسلمت ثم عجزت، فيردها القاضى إلى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بالاستيلاء ولا يحتسب بما أخذه السيد عنها عن هذه القيمة ، وبهذا تبين أن السعاية لا تجب لمجرد الإسلام مالم ينضم إليه قضاء القاضى .

٢٤٣٨٦ :- (مكاتب ذمى اشترى أمة مسلمة فأولدها كانت على حالها وصارت أم ولد للذمى) ويتعذر عليها بيعها لما ثبت له من الحق بسبب الولد، فإن اعتق المكاتب ، ثم ملكه فيها وصارت أم ولد للذمى تسعى فى قيمتها وإن ردّ المكاتب إلى الرق بالعجز اجبر المولى على بيعها ما كان على الاسلام وإذا أسلمت أم ولد الذمى وكاتبها على أكثر من قيمتها جازت الكتابة.

٢٤٣٨٧ :- وفي الهداية : وإذا كاتب النصراني عبده على خمر جائز ، معناه إذا كان مقداراً معلوماً، والعبد كافراً، وإذا قبضها عتق بخلاف ما إذا كان العبد مسلماً ، حيث لم يحز الكتابة ؛ لأن المسلم ليس من أهل التزام الخمر ، ولو أذاها عتق.

٢٤٣٨٤ :- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن عباس فى رجل يقول لمكاتبه: عجل وأضع عنك لابس به ، السنن الكبرى، المكاتب باب الوضع بشرط التعجيل ٥٥٣/١٥ برقم: ٢٢٣٣٦ - مصنف عبد الرزاق ، المكاتب، باب لا يباع المكاتب إلا بالعروض ٤٢٩/٨ برقم: ١٥٨٠٢ -

وفى شرح الطحاوى : وإذا اسلما ، أو اسلم أحدهما انقلب إلى القيمة ، حتى لو أدى الخمر لا يعتق ، ولو أدى القيمة يعتق ، وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: يبطل الكتابة.

٢٤٣٨٨ - م: وإذا كاتب المولى أم ولده جاز، فإن مات المولى عتقت بالاستيلاد، ولو أدت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة، وإن كاتب مدبرة جاز، وإن مات المولى ولا مال له غيرها، فهي بالخيار بين أن تسعى فى ثلثي قيمتها، أو جميع مال الكتابة، وهذا عند أبى حنيفة، وقال أبو يوسف: تسعى فى الأقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة، وفى الزاد: والصحيح قول أبى حنيفة، م: فالخلاف فى الخيار والمقدار، فأبو يوسف رحمه الله تعالى مع أبى حنيفة فى المقدار، ومع محمد فى بقاء الخيار، وإن صح كتابتها صح التدبير، ولها الخيار إن شاءت مضت على كتابتها وإن شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة، فإن مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له غيرها فهي بالخيار إن شاءت سعت فى ثلثي مال الكتابة، أو ثلثي قيمتها عند أبى حنيفة، وقالوا: تسعى فى الأقل منها.

٢٤٣٨٩ - وفى الزاد: وإذا مات المولى وهى تخرج من الثلث وعتقت وسقطت عنه السعاية بالإجماع، فى الظهيرية: وإذا اعتق المولى مكاتبه عتق بإعتاقه ويسقط بدل الكتابة.

٢٤٣٨٨ - قول المصنف: وإن كاتب مدبره.

أخرج البيهقي فى سننه عن أبى هريرة قال: دبرت امرأة من قريش خادماً لها، ثم أرادت أن تكاتبه، فكتبت إلى أبى هريرة، فقال: كاتبيه فإن أدى مكاتبته فذاك فإن حدث يعنى ماتت عتق، السنن الكبرى، المدبر، باب كتابة المدبر ١٥/٥١٦ برقم: ٢٢١٩٧.

الفصل الثالث

فى الشروط والخيار فى الكتابة

٢٤٣٩٠ - قال محمد رحمه الله تعالى: إذا كاتب الرجل عبده على أن يخدمه شهراً، وفى شرح الطحاوى: أو على أن يبنى له داراً، م: القياس أنه لا يجوز، وفى الاستحسان يجوز، وكذلك إذا كاتبه على أن يخدم فلاناً شهراً صح استحساناً لاقياساً، وفى الولوالجية: ولو كاتبه على خدمة شهر، أو حفر بئر، وبناء دار شيئاً معلوماً جاز، وحفر البئر وبناء الدار إذا بين طولها وقدرها فى البناء واجرها وجهتها وما يبنى فيها إن كان عملاً معلوماً، ولو كاتبه على أن يخدمه فى حيوته لم يجز؛ لأن البدل (مجهول).

٢٤٣٩١ - م: ولو كاتب عبده على ألف درهم على أن يؤديها المكاتب إلى غريم له، كانت الكتابة جائزة، وكذلك لو كاتبه على ألف درهم على أن يضمنها لرجل عن سيده فالكتابة جائزة، ولو كان مكان الكتابة بيعاً، بأن باع عبداً له من رجل بألف درهم على أن يضمّن المشتري الثمن عنه لغريم البائع فالبيع فاسد، قال: والضمان جائز أيضاً، وهذا استحسان، والقياس أن لا يجوز، وفى الولوالجية: ولو كاتبها على ألف درهم على أن كل ولد تلد كان للمولى، واستثنى مافى بطنها كانت فاسدة.

٢٤٣٩٠ - أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الزهرى، قال: اعتق عمر بن الخطاب كل مسلم من رقيق المال، وشرط عليهم إنكم تخدمون الخليفة بعدى ثلاث سنين، وانه يصحبكم بمثل ما كنت اصحبكم به، فابتاع الخيار خدمته منه أى عثمان الثلاث سنين بغلامه أبى فروة، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب الشرط على المكاتب ٣٨٢/٨ برقم: ١٥٦١٩ -

٢٤٣٩٢ :- م : ولو قال العبد للمولى : كاتبنى على ألف درهم على أن أعطيك من مال فلان تجوز هذه الكتابة ، وفى نودار المعلى : عن أبى يوسف رحمه الله تعالى ، إذا كاتب عبده على أنه إن خرج من البلدة فهو عبد ، فالكتابة فاسدة ، ولو كاتب أمته على ألف درهم ، وعلى أن يطأها مادامت مكاتبة ، فالكتابة فاسدة ، فلو أدت الألف عتقت ، وإذا عتقت فإن كان الألف مثل قيمتها لم يجب شئ آخر ، وإن كان أقل من قيمتها فعليها تمام قيمتها ، فإن وطئها قبل أداء بدل الكتابة فعليها عقرها ، وهذا بخلاف مالو باع جارية من رجل بيعاً فاسداً ، ووطئها البائع قبل التسليم وسلمها ولاعقر على البائع .

٢٤٣٩٣ :- ويجوز اشتراط الخيار فى الكتابة مايجوز فى البيع ، وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى ، أنه لايجوز اشتراط الخيار فى الكتابة لا للمولى ولا للعبد المكاتب ، وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، أنه لايجوز اشتراط الخيار للمولى ويجوز اشتراطه للمكاتب ، وفى ظاهر الرواية : أنه يجوز على مايسننا ، وإن شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام لم يجز عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى كما فى البيع ، فإن أجاز صاحب الخيار فى الثلاث جاز ، وإن لم يمضها حتى مضت الثلاثة بطلت الكتابة عنده كما فى البيع ، وفى شرح الطحاوى : وفى قولهما يجوز إذا كان أجرة معلومة .

٢٤٣٩٢ :- قول المصنف : عن أبى يوسف رحمه الله تعالى : إذا كاتب عبده الخ -

أخرج البيهقى فى سننه عن صبيح قال : كاتب على عشرة الاف و شرط على أن لا أخرج فخاصمنى إلى شريح ، فقال : أردت أن تضيق عليك الدنيا فاخرج ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب من قال : للمكاتب أن يسافر ١٥ / ٥٤٩ برقم : ٢٢٣١٨ - ٢٢٣١٩ -

وأخرج عبد الرزاق عن الشعبى قال : إن اشترطوا عليه أن لا يخرج خوًج لإن شاء ، وقال سفيان : لا يزوج إلا باذن مولاه ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب الشرط على المكاتب ٨ / ٣٧٩ برقم : ١٥٦٠٣ -

٢٤٣٩٤ :- وفى الولوالجية : ولو كان الخيار للمولى فاعتق نصفه فى الوقت ، كان ذلك ردّا منه للكتابة فى قول أبى حنيفة، ويسعى فى نصف قيمته، وكذلك لو ولدت ولدًا فى الأيام الثلاثة، فاعتقه السيد وهو بالخيار، كان ذلك ردّا منه للكتابة.

٢٤٣٩٥ :- وإذا كاتب عبده على نفسه وأولاده الصغار على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فمات بعض أولاده، ثم أجاز الكتابة لا يسقط عنه شئ من البدل، وكذلك لو كاتب عبيدين له كتابة واحدة على أنه بالخيار، فمات أحدهما، ثم أجاز الكتابة ولا يسقط شئ من بدل الكتابة .

٢٤٣٩٦ :- ولو كاتب أمته على أنها بالخيار، فولدت فأعتق السيد الولد فهى على خيارها، وإن أجازت الكتابة نفذت، ولكن لا يسقط شئ من البدل، ولو كان الخيار للمولى، وأعتق المولى الأم لا يعتق الولد، بخلاف ما إذا كان الخيار لها، ولو كان الخيار لها، وأعتقها المولى، يعتق معها ولدها، ولو كان الخيار للمولى فولدت، ثم ماتت فى مدة الخيار لا تبطل الكتابة عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى، وله أن يجيزها، وإذا أجازها يسعى الولد على نجوم، فإذا أدى عتقت الأم فى آخر جزء من أجزاء حيوتها، وعند محمد رحمه الله تعالى تبطل الكتابة، ولا تصح إجازة المولى، وإذا كان الخيار للمولى فاشتريت وباعت فى مدة الخيار، ثم ردّ المولى الكتابة لم يجز تصرفاتها، وإن كان الخيار للمكاتب فتصرفه يكون إجازة للكتابة، ولو كاتبها وشرط الخيار لنفسه أولها، فولدت ولدًا، ثم أسقط صاحب الخيار خياره، فالولد مكاتب معها.

٢٤٣٩٧ :- وفى النوازل : سئل أبو بكر عن رجل كاتب عبدًا له على أن المولى بالخيار ثلاثة أيام، ثم أنه دبّره هل يكون مدبرة بقضاء الكتابة؟ قال : لا ينبغى أن يكون تدبيره بقضاء الكتابة؛ لأن الرجل يكاتب المدبر المكاتب فلم يفعل فعلاً منعه عن الكتابة .

الفصل الرابع فى عجز المكاتب وفسخ الكتابة بسبب عجزه

٢٤٣٩٨ - م: وإذا عجز المكاتب عن أداء بدل الكتابة، وأراد المولى أن يفسخ عقد الكتابة فيردّه فى الرق، إن ارتضى المكاتب بالفسخ لاشك أنه يفسخ العقد بفسخهما، وإن لم يرض المكاتب بالفسخ ففسخ المولى العقد بنفسه، ففيه روايتان: فى رواية: لا يصح فسخه، ويحتاج فيه إلى قضاء القاضى، وفى الولوالجية: ولو قال: أخرنى وله مال حاضر أو غائب يرجى قدومه آخر يومين أو ثلاثة، ويرد فى الرق، إذا عجز أول نجم وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى لا يرد فى الرق حتى يتوالى عليه نجمان.

٢٤٣٩٩ - وفى المصنفى: المكاتب إذا عجز عن نجم نظر الحاكم فى حاله، فإن كان له دين لم يقبضه، أو مال يقدم عليه لم يعجل بتعجيزه وانتظر اليومين

٢٤٣٩٨ - أخرج أبوداؤد فى سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: أيما عبد كاتب على مائة أوقية فأذاها إلا عشرة أواق فهو عبد، وأيما عبد كاتب على مائة دينار فأذاها إلا عشرة دنانير فهو عبد، سنن أبى داؤد، العتق، باب فى المكاتب يؤدى بعض كتابته فيعجز أو يموت ٥٤٧/٢ برقم: ٣٩٢٧.

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عليّ قال: إذا تابع على المكاتب نجمان، فدخل فى السنة فلم يؤد نجومه ردّ فى الرق، مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، من رد المكاتب إذا عجز ١٧٠/١١ برقم: ٢١٨٢٩.

وأخرج أيضا عن الحارث العكلّى قال: إذا دخل نجم فى نجم فقد استبان عجزه، مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، من رد المكاتب إذا عجز ١٧٠/١١ برقم: ٢١٨٣٢.

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٢٠ الفصل: ٤ عجز المكاتب وفسخ... ج: ١٦

والثلاثة، وهذا بالاتفاق، فإن لم يكن له وجه وطلب المولى تعجيزه عجز وفسخ الكتابة، إما بالتراضى أو بقضاء القاضى، ولا ينفرد المولى بالفسخ، م: وإن أراد المكاتب أن يعجز عن نفسه، فقال المولى: لا أعجزك هل يفسخ؟ روى عن الفقيه أبى بكر البلخى أنه قال: سمعت ابا نصر محمد بن محمد ابن سلمة عن أبيه محمد بن سلمة أنه، قال: إذا أبى المولى أن يعجزه فله ذلك، ولا يفسخ الكتابة بتعجيزه، وكان يقول للمولى أن يقول له: إن أعجزتك على أن أستكسبك، واشغلك بالكسب، ويكون الكسب لى خاصة، وأن لا أعجزك وأستكسبك يكون الكسب لى ولك، قال الفقيه أبوبكر البلخى: وإنه خلاف ما ذكر أصحابنا رحمهم الله تعالى فى كتبهم، فإنهم قالوا للعبد أن يعجز بنفسه.

٢٤٤٠٠ - وفى الهداية: وإذا ولدت المكاتبه من المولى فهى بالخيار إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها وصارت أم ولد له، ونسب ولدها ثابت من المولى وهو حر، وإذا مضت على الكتابة أخذت العقر من مولاه، ثم إن مات المولى عتقت بالاستيلاء، وسقط عنها بدل الكتابة، وإن ماتت هى وتركت مالا تؤدى منه مكاتبته، ومابقى ميراث لابنها جريا على موجب الكتابة، وإن لم تترك مالا فلا سعاية على الولد، ولو ولدت ولداً آخر لم يلزم المولى

٢٤٤٠٠ - أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى الذى يغشى مكاتبته، قال: لها الصداق ويدراً عنها الحد استكرهها، أو طوعته وتخير المكاتبه إذا ولدت فإن شاءت كانت ام ولد، وخرجت من كتابتها، وإن شاءت أدت كتابتها ولم تكن ام ولد، فإن اختارت أن تكون مكاتبه، ثم مات قبل أن تؤدى كتابتها عتقت، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب المكاتب، يباع ما عليه ٤٣٠/٨ برقم: ١٥٨٠٨ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٢١ الفصل ٤: عجز المكاتب وفسخ... ج: ١٦

إلا أن يدعى لحرمة وطئها فلولم يدع وماتت من غير وفاء يسعى هذا الولد ،
فلومات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية .

٢٤٤٠١ :- م : رجل كاتب عبيدين له مكاتبة واحدة ، ثم إن احدهما عجز
ورده المولى وقدمه إلى القاضى ، فردّه القاضى ولا يعلم القاضى بمكاتبة الآخر معه فإنه
لا يصح رده ، ولومات احدهما عاجزاً فالكاتبة لا تنفسخ ، ولو كان العبد واحداً ، ففسخ
المولى أو القاضى الكتابة فى نصفه أو كله حالة القدرة على الأداء يكون الرد باطلاً ،
فإن غاب هذا الذى يردّ فى الرق بسبب عجزه ، وجاء الآخر واستسعا المولى فى نجم
أونجمين فعجز فأراد أن يرده ، أو القاضى فليس له ذلك .

٢٤٤٠٢ :- ولو أن رجلين كاتباً مكاتبة واحدة ، فغاب أحدهما
وقدم الشاهد العبد إلى القاضى ، وقد عجز لا يردّه فى الرق ، حتى يجتمع المولىان
جميعاً ، وهذا الجواب على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وهذا
بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة كاتبهما كتابة واحدة ، ثم عجز
أحدهما ، كان لمولاه أن يفسخ الكتابة فيه ، وإن كان مولى الآخر غائباً ، فإذا كان
لرجل عبد وقد كاتبه فمات المولى وترك ورثة فأراد بعضهم أن يرد الكتابة قبل أن
يجتمعوا جميعاً قال له ذلك ، قال ولا يردّه إلى الوارث إلا بقضاء القاضى فى إحدى
الروايتين فكذلك الوارث ، فإن كان المكاتب هو الميت وترك ولدين ولداً فى
المكاتبة لم يستطع المولى أن يرد واحد منهما فى الرق والآخر غائب .

٢٤٤٠٣ :- وفى الولوالجية : ولومات وترك مكاتبةً واثنين فعجزه
أحدهما عند الحاكم جاز عجزه لكن لورده بغير قضاء لم يصح ، ولو ترك اثنين
ولداً فى الكتابة فعجز المولى أحدهما لم يعجز الآخر .

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٢٢ الفصل: ٤ عجز المكاتب وفسخ...ج: ١٦

٢٤٤٠٤ :- وفى الهداية : وإذا جنى العبد وكاتبه مولاه ولم يعلم بالجنائية ، ثم عجز فإنه يدفع أو يفدى ، وكذلك إذا جنى المكاتب ولم يقض به حتى عجز وإن قضى به عليه فى كتابته ، ثم عجز فهو دين يباع فيه ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقد رجع أبو يوسف إليه ، وكان يقول أولاً يباع فيه ، وإن عجز قبل القضاء وهو قول زفر رحمه الله تعالى .

٢٤٤٠٤ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الزهرى ، قال : إذا قتل المكاتب رجلاً خطأ فإنه تكون كتابته وولاءه إلى المقتول إلا أن يفتد به مولاه ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب جريرة المكاتب وجناية أم الولد ٣٩٨/٨ برقم : ١٥٦٨٣ -

الفصل الخامس

فيما يملكه المكاتب وما لا يملكه

٢٤٤٠٥ :- قال محمد رحمه الله تعالى: مكاتب كاتب عبداً من اكتسابه فهو جائز ، وهذا استحسان أخذ به علماءنا رحمهم الله تعالى ، والقياس لا يجوز وهو قول الشافعي ، ثم إذا أجازت كتابة المكاتب ، لو أدى المكاتب الثاني مكاتبته عتق ، وإذا عتق الثاني بأداء مكاتبته ينظر إن كان الأول مكاتب حال عتق الثاني ، فإن الولاء يثبت لمولى المكاتب الأعلى ، وإن كان حراً فالولاء يثبت للمكاتب الأعلى لالمولاه ، وإذا ثبت الولاء للمولى ، إذا أدى المكاتب الأول ، فإن عجز الأول بعد ذلك عتق المكاتب الأول لا يتحول الولاء إلى المكاتب الأول .

٢٤٤٠٦ :- وفي شرح الطحاوي : وإن أدى جميعاً معاً يثبت ولأيهما من الولي ، وإن عجز الأول ورد في الرق ، ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد ، بقي الثاني مكاتباً على حاله ، ونظيره المأذون إذا أذن لعبده في التجارة ، ثم حجر المولى على الأول يبقى الثاني مأذوناً ، وإذا بقي الثاني مكاتباً يصير مملوكاً للمولى على الحقيقة ،

٢٤٤٠٥ :- أخرج البيهقي في سننه عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : كان للمكاتب عبد فكاتبه ، ثم مات لمن ميراثه ؟ قال : كان من قبلكم يقولون : هو للذي كاتبه يستعين به في كتابته ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب كتابة المكاتب واعتاقه ٥٥٤/١٥ برقم : ٢٢٣٤٢ .

٢٤٤٠٦ :- أخرج البيهقي في سننه عن خالد بن ابن أبي عمران قال : سألت القاسم وسالماً عن المكاتب يقضى نصف كتابته ، ثم يكاتب المكاتب غلاماً له ، ثم يسعيان جميعاً فيقضى غلام المكاتب كتابته ، ثم يعجز الأول منهما يرده عبداً أم يجوز اعتاقه بما أدى إلى سيده قالوا : إن كان سيده الأول منهما أذن له أن يكاتبه فلا سبيل عليه وإلا فهو بمنزلته ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب كتابة المكاتب واعتاقه ٥٥٤/١٥ برقم : ٢٢٣٤٣ .

حتى لو أعتقه بعد عتقه جاز على الحقيقة ، ولو أن الأول لم يعجز ولكن مات قبل الاداء، ولم يؤد الثاني مكاتبته أيضاً، فهذا على وجهين : (١) إما إن مات الأول وترك أموالاً كثيرة سوى ماتركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه وفاءً ببدل كتابته ، وفي هذا الوجه لا يفسخ كتابته، فيؤدى مكاتبته ويحكم بحريته فى آخر جزء من أجزاء حياته ، ومابقى يكون لورثته الأحرار إن كان له ورثة أحرار، وإن لم يكن له ورثة يكون لمولاه، ويبقى الثاني مكاتباً على حاله يؤدى مكاتبته إلى وارث المكاتب الأول ويعتق ، وإذا أدّى وعتق ، كان ولاءه للمكاتب الأعلى حتى يرثه من ورثته.

(٢) الوجه الثاني : إذا مات الأول ولم يترك ما لا سوى ماتركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة ، وإنه لا يخلو إما إن كان مكاتبته الثاني أقل من مكاتبته الأول، ففي هذا الوجه تنفسخ كتابة الأول، ويكون عبداً، ويبقى الثاني مكاتباً للمولى يؤدى إليه مكاتبته ويعتق ، وإن كان مكاتبته الثاني مثل مكاتبته الأول ، أو أكثر منه فهذا الوجه لا يخلو ، أما ان حلت الكتابة الثانية وقت موت الأول لا يفسخ كتابة الأول فيؤدى الثاني الى المولى مثل مكاتبته الأول ويحكم بحرية الثاني للحال، وبحرية الأول فى آخر جزء من أجزاء حيوته، ومابقى من مكاتبته الثاني يكون لورثة المكاتب الأول الأحرار ، إن كان له ورثة أحرار، ويكون ولاء الثاني للمكاتب الأول للمولى المكاتب الأول ، وإن لم تحل المكاتبته على الثاني بعد موت المكاتب الأول وقد حل ما على الثاني وقت موته إن لم يطلب المولى الفسخ من القاضى ، حتى حلت، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا مات الأول، وقد حل ما على الثاني وقت موته، وإن طلب من القاضى الفسخ فالقاضى يفسخ كتابة الأول.

٢٤٤٠٧ - وفي نوادر ابن سماعة: عن محمد في مكاتب كاتب عبداً له، ثم مات الأعلى وقد ترك وفاء إلا أنه دين على الناس، فلم يخرج الدين، حتى أدى الأسفل إلى الأعلى فإنه يعتق وولاءه للمولى، فإن خرج الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يتحول ولاء الأسفل إلى الأعلى، وإنما ينظر إلى الولاء والميراث إلى يوم أدى الكتابة.

٢٤٤٠٨ - قال: ولو زوج أمة له جاز، وهذا استحسان، والقياس أن لا يجوز، ولو وكل بذلك وكيلاً بذلك يجوز أيضاً، وإن زوج عبداً له لا يجوز، ولا يتوقف هذا العقد أيضاً، حتى لو اعتق المكاتب وأجاز لا ينفذ، ولو وكل المكاتب بذلك رجلاً لا يجوز أيضاً، فإن زوج الوكيل قبل عتق المكاتب لا يجوز فلم يتوقف، وإن زوجه بعد ما عتق المكاتب يتوقف على إجازة المكاتب فإن قال المكاتب للوكيل، بعد عتق أجزت وكالتك، أوضيت بوكالتك جاز، ويكون هذا توكيلاً فالتوكيل ينعقد بلفظ الإجازة.

٢٤٤٠٩ - وإن تزوج المكاتب امرأة بنفسه يتوقف على إجازة المولى، وكذلك ولو وكل وكيلاً بذلك فزوجه الوكيل يتوقف على إجازة المولى، فإن اعتق المكاتب قبل إجازة المولى نفذ ذلك النكاح على المكاتب، فلا يحتاج إلى إجازته، وإن زوج أمته من عبد له فكذلك لا يجوز، وعن أبي يوسف رحمه الله

٢٤٤٠٧ - أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري في مكاتب كاتب على ألف درهم، فكاتب المكاتب عبداً له على ألفين، فأدى صاحب الألف خمس مائة وأدى صاحب الألفين ألفاً، ثم مات الأول، قال: يصير ما على الباقي للسيد، وليس لورثة الأول شيء، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب المكاتب عبده وعرض المكاتب ٤٠٣/٨ برقم: ١٥٧٠٨ -

٢٤٤٠٩ - أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الشعبي، قال: إن اشترطوا عليه أن لا يخرج خرج إن شاء، وقال سفيان: لا يتزوج إلا بإذن مولاه، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب الشرط على المكاتب ٣٧٩/٨ برقم: ١٥٦٠٣ -

تعالى في غير رواية الأصول أنه يجوز ، وإذا أذن لعبده في التجارة جاز ، فإن استدان العبد ديناً يلزمه ، فإن جاء الغرماء يطلبون العبد بالدين يباع بالدين إلا أن يؤدى عنه المولى ، فإن أدى المكاتب دينه ، حتى لا يباع العبد به ، إن كان ما أدى مثل قيمته فإنه لا شك أنه لا يجوز عندهم جميعاً .

٢٤٤١٠ :- وأما إذا كان ما فدى عن العبد أكثر من قيمته ، إن كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها جاز بلا خلاف ، كما لو اشترى ، فأما إذا كانت الزيادة على القيمة زيادة لا يتغابن الناس في مثلها أشار في الأصل أنه يجوز ، فمن مشائخنا من قال : ما ذكر في الكتاب قولهم جميعاً ، ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول أبى حنيفة ، فأما على قولهما لا يجوز .

٢٤٤١١ :- ولا يجوز هبة المكاتب وصدقته وكفالته ، وفي الهداية : بنوعيه نفساً ومالاً ، م : ويبيعه وشراءه جائز ، وفي الخانية : بالنقد والنسيئة ، ولو كاتب عبد كتاباً واحدة على أن كل واحد منهما كفل عن صاحبه جاز استحساناً ، وفي الولوالجية : إن أدى أحدهما شيئاً ، وإن قلّ رجع على صاحبه بنصفه ، ولو أعتق أحدهما رجع على الثاني بحصته ولا يبرأ المعتق عن كفالة الآخر ، ولو مات أحدهما يسعى الثاني في كلّها .

٢٤٤١٢ :- وإن حابا في ذلك محاباة إن كانت يسيرة بحيث يتغابن الناس في مثلها جاز عندهم جميعاً ، وإن كانت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فكذلك يجوز عند أبى حنيفة ، وعندهما لا يجوز ، والجواب فيه كالجواب في المأذون ، إذا باع واشترى بغبن فاحش يجوز عند أبى حنيفة ، وعندهما لا يجوز ، ولو حطّ عن بعض الثمن بسبب عيب ادّعى عليه كان جائزاً ، وإن حطّ عن

٢٤٤١١ :- أخرج البيهقي في سننه عن الحسن قال : المكاتب لا يعتق ولا يهب إلا بإذن مولاه ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب لا يجوز هبة المكاتب ١٥ / ٥٥٤ برقم : ٢٢٣٤١ -

بعض الثمن من غير غيب لايجوز، وفي الهداية: فإن وهب على عوض لم يصح؛ لأنه تبرع ابتداءً.

٢٤٤١٣ - م: وكل ما أقربه من دين فهو جائز وإن رهن، أو ارتهن فهو جائز، وإن آجر أو استاجر فهو جائز، وليس له أن يقرض أو استقرض جاز، وإذا أعار دابة جاز، وكذلك إذا أهدى هدية بالمطعم، أو دعا إلى طعام فلا بأس به، وهذا استحسان، والقياس أن لايجوز، وإذا باع بيعاً فأقال جاز، وفي الخانية: المكاتب لا يملك وطى أمته فإن وطئها، ثم استحققت الأمة يؤخذ المكاتب بعقرها في الحال، المكاتب إذا تبرع بالحط أو الإبراء لا يصح إلا عن عيب، فيدفع المال مضاربة ويشارك ولا يعتق بجعل وبغير جعل، لا يهب ولا يتصدق، وفي الخانية: ويجوز إعارته وهديته بشئ يسير واتخاذ الضيافة.

٢٤٤١٤ - م: وإذا أوصى بوصية فلا يخلو (١) إما أن يوصى بعين من أعيان ماله (٢) أو بثلث ماله أضاف الوصية إلى حالة الحرية (٣) أو لم يضاف أدى في حال حياته فعتق، أو مات عن وفاء فأدى عنه بعد وفاته، فإن أوصى بعين من أعيان ماله، فإن الوصية لا تصح على كل حال أضاف الوصية إلى حالة الحرية، أو لم يضاف أدى في حال حياته، أم أدى عنه بعد وفاته، وإن أوصى بثلث ماله إن أضاف إلى حالة الحرية فعتق جاز عندهم جميعاً، وإن أدى عنه بعد وفاته فإنه لايجوز عندهم جميعاً، وإن أوصى بثلث ماله ولم يصفه إلى حالة الحرية إن مات عن وفاء وأدى كتابته فإنه لا يصح عندهم جميعاً، وإن أدى حال حياته على قول أبي حنيفة لا يصح هذه الوصية، وعلى قول صاحبيه يصح هذه الوصية، فقد سوى بين الوصية بالعين وبين الوصية بثلث ماله فيما إذا مات عن وفاء وأدى كتابته بعد الموت، فقال: لا يصح الكتابة عندهم.

٢٤٤١٥ - وفي السراجية: المكاتب إذا أوصى بشئ، ثم عتق فهي باطلة إلا إذا أجاز بعد العتق، وإذا وهب بدل الكتابة من المكاتب عتق، ولورد البينة عليه ارتد بدل الكتابة ولا يبطل حرته.

٢٤٤١٦ :- وفى شرح الطحاوى : المكاتب إذا أوصى إلى رجل أنه جعله وصياً، فإن مات من غير وفاء مات عبداً وبطل الإيصاء، وإن مات بعد الاداء جاز الإيصاء ويكون وصية كوصية الحر، وإن مات عن وفاء، ولم يؤد فى حياته (فكان وصيه) وصياً على أولاده الذين دخلوا فى كتابته دون الأحرار الذين ولدوا وأمه امرأة حرة ويكون اضعف الأوصياء كوصى الأم، فيكون له ولاية الحفظ، ولا يكون له ولاية البيع والشراء.

٢٤٤١٧ :- وفى الخلاصة : ولومات المكاتب عاجزاً مات رقيقاً وهذا بالإجماع، ولو خلف وفاء وديناً وجناية يؤدى أولاً دينه، ثم جنايته، ثم كتابته، والباقى لورثته بعد موته .

٢٤٤١٧ :- أخرج البخارى فى صحيحه تعليقا عن ابن عمر هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى مابقى عليه شئ، صحيح البخارى، المكاتب، باب بيع المكاتب ٣٤٨/١ رقم : الباب ٤ - قول المنصف : ولو خلف وفاء وديناً - أخرج البيهقى فى سننه عن قتادة، قال : قلت لسعيد بن المسيب : أن شريحاً كان يقول يبدأ بالمكاتبته قبل الدين، أو يشرك بينهما، شك شعبة، قال : ابن المسيب : أخطأ شريح وإن كان قاضياً، قال زيد بن ثابت : يبدأ بالدين، السنن الكبرى، المكاتب، باب افلاس المكاتب ٥٤٨/١٥ برقم : ٢٢٣١٢ -

الفصل السادس

فى كتابة الحر على عبده و كتابة العبد على نفسه وعلى
عبد آخر و كتابة المملوك على نفسه وعلى أولاده

٢٤٤١٨ :- قال فى الجامع الصغير: فى حر يكاتب عن عبد لرجل على ألف درهم فإن أدى الحر عنه يعتق، وإن بلغ العبد فقبل عنه فهو مكاتب، صورة هذه المسئلة أن يقول حر لمولى العبد: كاتب عبدك على ألف درهم على أنى إن أديت الألف إليك فهو حر فأجابه المولى إلى ذلك و كاتبه على هذا الوجه فأدى إليه الحر الف درهم عتق العبد، وفى الهداية: ولو أدى الحر البديل لا يرجع على العبد، م: وذكر هذه المسئلة فى الأصل، وذكر فيه القياس والاستحسان، فالقياس أن لا يعتق بأداء الحر، وفى الاستحسان يعتق، وكذلك لو قال عبد لمولاه: كاتب عبدك الغائب فلاناً على ألف درهم على أنى إن أديتها فهو حر فأجابه المولى إلى ذلك، فكاتب على هذا، ثم أن العبد المخاطب أدى الألف إلى المولى، القياس أن لا يعتق، وفى الاستحسان يعتق، وذكر فى الجامع الكبير: أن الكتابة موقوفة على اجازة العبد الغائب قياساً واستحساناً، قال ثمة: ولكن يعتق العبد بأداء الفضولى، وليس للمؤدى أن يرجع على العبد بشئ مما أدى، سواء ذكر المؤدى فى الكتابة أنه ضامن أو لم يذكر.

٢٤٤١٩ :- وهل يرجع المؤدى على المولى بما أدى إليه؟ قال فى الجامع الصغير فى الأصل إن كان المؤدى والمخاطب عبد المولى لا يرجع، وإن كان المؤدى والمخاطب الحر، القياس أن يرجع عليه كما لو قال للمولى اعتق عبدك عن نفسك على ألف درهم فاعطاه إياه، ثم أعتق كان له أن يرجع عليه

ولكن فى الاستحسان لا يرجع عليه ، كمالو كان حاضراً فقبل ، ثم جاء فضولى وأدى عنه بدل الكتابة ، فإن ما أدى تسليم فكذلك هذا .

٢٤٤٢٠ :- ذكر هذه المسئلة فى الجامع الكبير و قال : إن كان المؤدى أداه بناءً على ضمان ضمنه بأن كان بشرط المؤدى فى الكتابة أنه ضامن للمكاتبه يرجع ، وأما إذا أداه من غير ضمان لم يرجع على المولى بشئ ، هذا إذا أدى المؤدى قبل إجازة المكاتب جميع المكاتبه ، فإن أدى نصف المكاتبه ، أو ثلثه قبل إجازة العبد ، كان له أن يرجع بما أدي ، سواء أدى بضمان ، أو بغير ضمان ، فإن لم يرجع يلى المولى بما أدى ، حتى أجاز العبد الكتاب إن أداه بغير ضمان لا يكون له حق الرجوع بما أدى ، بخلاف ما قبل الإجازة ، وإن أداه بضمان ، كان حق الرجوع .

٢٤٤٢١ :- وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وعلى عبد آخر له غائب بغير إذن الغائب فالكتابة جائزة ، فإن أدى الشاهد عتقا ، وإن حضر الغائب وأدى عتقا أيضاً ، وفى الهداية : ويجبر المولى على القبول ، وليس للمولى أن يأخذ الغائب بشئ ، قال : قبل العبد الغائب ، أو لم يقبل ، فليس ذلك بشئ ، والكتابة لازمة للشاهد ، م : ولم يرجع واحد منهما على صاحبه ، إذا أدى شيئاً ، هكذا ذكر المسئلة فى الجامعين .

٢٤٤٢٢ :- وذكر هذه المسئلة فى الأصل : وذكر فيها القياس والاستحسان ، وقال : القياس أن يوقف الكتابة فى حق الغائب بما يخصه وتنفذ فى حق الحاضر بما خصه من بدل الكتابة ، وفى الاستحسان تنفذ الكتابة فى حق الحاضر بجميع الألف ، ويتعلق عتق الغائب بأدائه ؛ لأنه قال الغائب : كاتبك على ألف درهم على أنك إن أديت إلى الفأفانت حر وفلان الغائب معك ، فنقول : لا بد لمعرفة هذه المسئلة من مسألة أخرى لم يذكر ههنا وهو ما إذا كان العبد ان

حاضرين وكاتبهما المولى على الف درهم فقبلاً ، القياس أن يصير كل واحد منهما مكاتباً بحصته ، فيعتق إذا أدى حصته ، وبالقياس أخذ زفر رحمه الله تعالى ، وفى الاستحسان يصير كل واحد منهما بجميع الألف مكاتباً ، ويتعلق عتق الآخر بأداءه ، ويصيران فى حق المولى بمنزلة عبد واحد .

٢٤٤٢٣ :- إذا كاتب عبده الحاضر والغائب على ألف درهم إلى وقت كذا ، ولم يزد على هذا فقبل الحاضر ، القياس أن ينفذ على الحاضر بحصته وتوقف فى حق الغائب على اجازته بحصة نصيبه ، وفى الاستحسان تنفذ الكتابة فى حق الحاضر بجميع الألف ، ويتعلق عتق الغائب بأداءه ، وإذا أدى الحاضر البدل لا يرجع على الحاضر الغائب بشئ ، فإن مات الغائب لا يرجع على الغائب بشئ من بدل الكتابة وعتق الغائب يسقط على الحاضر حصته .

٢٤٤٢٤ :- هذا إذا مات الغائب ، فأما إذا مات الحاضر فقدم الغائب ، فقال : لا أؤدى شيئاً فله ذلك ويكون رقيقاً ، وإن حضر الغائب ، ورضى لا يكون للمولى عليه سبيل ولا يلزمه المال ، وإن أدى الغائب المال يجبر المولى على قبول المال منه استحساناً ، ويحكم بعقدهما إلا أنه يقبل المال منه حالاً ولا يمكن من السعاية على نجوم الحاضر ولا يثبت الأجل فى حقه ، وإن كانا حيّين وأراد المولى أن يبيع الغائب فليس له ذلك استحساناً ، ولو لم يكن شئ من ذلك ، واكتسب الغائب اكتساباً ، فأراد المولى اخذها لم يكن له ذلك استحساناً ، وكذلك لو أراد الحاضر اخذها لم يكن له ذلك استحساناً ، ولو قال الغائب: رددت الكتابة ، ولا أرضى بها ، ورضى المولى برده لم يلتفت إلى ذلك ، وإن وهب المولى المكاتبه للحاضر عتقا ، وإن وهب المولى المكاتبه للغائب ، فالهبة باطلة وإن اعتق المولى العبد الحاضر عتق ، فيبطل حصته من المكاتبه ، وأخذ الغائب بحصته من المكاتبه حالة .

٢٤٤٢٥ :- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في أمة كوتبت على نفسها، وعلى ابنين صغيرين لها فهي جائزة، وأيهم أدى عتقوا، ولم يرجع على صاحبه بشئ، وفي الهداية: ويجبر المولى على القبول.

٢٤٤٢٦ :- وفي الينا بيع: الكتابة على وجهين: (١) أحدهما أن يكتبه على نفسه دون ماله، (٢) والثاني أن يكتبه على نفسه وماله، وكلاهما جائزان، أما الأول: أن تقول: كاتبك على ألف درهم وكل مال هو في يده قبل هذا فهو للمولى، وما يكتسبه بعد ذلك قبوله، فإذا أدى منه بدل الكتابة يسلم له الفضل، والثاني أن تقول له: كاتبك على نفسك ومالك على ألف درهم وكل ما هو في يده وما يكتسبه في المستقبل فهو له دون ماله، سواء كان ماله أكثر من بدل الكتابة أو أقل، وليس للمولى من مال غير بدل الكتابة، وماله هو الذي حصل له من كسبه في التجارة، أو وهب أو تصدق به عليه، وأما أرش الجناية والعقر فإنها للمولى، وإن اختلفا في كسبه فالقول للمكاتب.

٢٤٤٢٧ :- م: وفي الأصل يقول إذا كاتب الرجل عبداً له على نفسه وولده الصغار بألف درهم مكاتبه واحدة وجعل النجوم واحدة، إذا اذّاها عتقوا وإن عجزوا ردوا في الرق جاز ذلك، وتنفذ الكتابة على الأب بما يخصه

٢٤٤٢٥ :- أخرج مالك عن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار أنهما سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه، ثم مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أيهم أم هم عبيد؟ فقالوا: بل يسعون في كتابة أيهم، ولا يوضع عنهم لموت أيهم شيء، مؤطا مالك، المكاتب، باب سعى المكاتب / ٥٠٢ - وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إبراهيم قال: ولد المكاتب بمنزلتها يعتقون بعثتها ويرقون برقتها فإن ماتت سعوا فيما بقي من مكاتبته، فإن أدوا عتقوا، وإن عجزوا أرقوا - وأخرج أيضا عن عليّ قال: ولده بمنزلته في السعي يعني في المكاتب، مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، في ولد المكاتب، إذا ماتت وقد بقي عليها ١١/٥٠٦ برقم: ٢٣٠٥٨ - ٢٣٠٥٩. ٢٤٤٢٧ :- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن إبراهيم قال: إذا كاتب أهل بيت مكاتبه واحدة، فمن مات منهم فالمال على الباقي منهم، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب، كتابته وولده ٨/٣٨٩ برقم: ١٥٦٤٥ -

وتقف فى حق الصغير ، إن كان يعقل الكتابة بما يخصّه على إجازته وهذا كله قياس ، وفى الاستحسان ينفذ الكتابة على الأب بجميع الألف ، ويتعلّق عتق الأولاد بأداءه كانه قال للأب : كاتبك على ألف درهم على انك إن أديت عتقت وعتق أولادك معك .

٢٤٤٢٨ :- واعلم بأنّ الولد الصغير إذا كوتب مع الأب بمنزلة الغائب كوتب مع الحاضرين من كل وجه ، وبمنزلة الولد المولود فى الكتابة من وجه دون وجه ، فإن أدى الأب من المكاتب قيمة نفسه أى حصة نفسه من المكاتب فإنه لا يعتق ، فإن عجز الأب وردّ فى الرق يردّ مع ولده ، وإن أدرك أولاده ، وقالوا نحن نسعى فى المكاتب ، قال : لا يلتفت إليهم ولا يجبر المولى على القبول ، وإن مات الأب فالأولاد يسعون فى الكتابة على نجوم أبيهم ، إن كانوا قادرين على السعاية بخلاف الغائب مع الحاضر فإنه يؤدى المال حالاً بعد موت الحاضر ولا يردّ فى الرق ، وفى السراجية : فإن أدّى حكم بعته وعتق أبيه وأمه المكاتب ويرث من الأب والأم ، م : وإن كانوا صغاراً لا يقدرّون على أن يسعوا ردّوا فى الرق ، فإن كانوا يقدرّون على السعاية فسعى بعضهم فى جميع المكاتب وأدّاها إلى المولى لا يرجع على إخوته بشئ ، فإن مات بعضهم لا يرفع شئ من المكاتب ، وإن كانوا أحياء وقد مات الأب يكون للسيد أن يأخذ أبيهم شاء بجميع المكاتب بخلاف الغائب .

الفصل السابع فى ملك المكاتب ولده أو بعض ذى رحم محرم أو امرأته وفى المكاتب يموت عن وفاء وفى أولاد المكاتب

٢٤٤٢٩ :- قال محمد رحمه الله تعالى: المكاتب إذا اشترى ابنه صحّ شراءه ويصير الابن مكاتباً بمثل حاله، سواء اشتراه بإذن المولى ، أو بغير إذنه وهذا مذهبنا ، وقال الشافعى رحمه الله تعالى : يصحّ شراءه ولا يصير مكاتباً ، وكذلك على هذا إذا اشترى والده أو والدته، وفى رواية الأصل : ولا يردهم بعب ، إن كان قد اشتراهم ولا يرجع بالنقصان إلا إذا عجز فحينئذٍ له حق الردّ فإن باعه المولى ، أو مات فولاية الردّ إلى المولى ، فإن مات المكاتب ولم يترك له وفاء ، وقال أبوه وولده المشتري نحن نؤدّى المال حالاً ، فللمولى أن لا يقبل منهما ذلك إلا من المولودين فى الكتابة استحساناً ، ويباعون ويؤخذ بدل الكتابة من ثمنهم إذ هم تركة المكاتب فيما فضل من ثمنهم تصرف إلى ورثة المكاتب .

٢٤٤٣٠ :- وذلك فى كتاب المكاتب فى إملاء رواية أبى سليمان : أن الأب والأم والولد المشتري فى الكتابة ، إن جاؤا بمال الكتابة كلها دفعة واحدة ، فإن المولى يقبل ذلك منهم ، وصار عن أبى حنيفة فى الولد المشتري وأبويه وأجداده روايتان ، فى رواية كتاب الأصل لا يقبل منهم بدل الكتابة بعد موته ، وفى رواية الإملاء يقبل فى الحال ، قال أبو حنيفة فى المجرد: للمكاتب أبويه وأولاده المشتري ، فهذه الرواية تدل على أنهم لم يدخلوا فى كتابته .

٢٤٤٣١ :- وفى الخلاصة : ولو ولد المكاتب ولداً ، أو اشترى واحداً من أولاده وإن سفلوا ، أو واحداً من آباءه وإن علوا صاروا مكاتبين معه دون غيرهم من ذوى الرحم المحرم ، وعندهما كل من يعتق عليه يصير مكاتباً معه .

٢٤٤٣٢ :- م : وأما إذا اشترى أخاه ، أو اخته ، أو عمه ، أو أذراحم محرم منه ، سوى الوالدين والمولودين ، وفى الذخيرة : نحو العم والعمة وأشباههما ، م : فالقياس أن يصيروا بمثل حاله مكاتبين ، حتى لا يكون له بيعهم وهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وفى الاستحسان لا يكتابون حتى كان له بيعهم كمالو اشترى ابن عمه ، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى .

٢٤٤٣٣ :- إذا اشترى ابناً لا يكتاب عليه ، وفى الينابيع : ولو أدى مال الكتابة وهم فى ملكه عتقوا ولا سعاية عليه ، شرح الطحاوى : ثم على قولهما الوالدون والمولودون والمشتري ، وذو الرحم المحرم كلهم سواء ، يسعون على النجوم .

٢٤٤٣٤ :- قال : وإذا اشترى المكاتب امرأته إن لم يكن له ولد منها ، كان له بيعها ، فأما إذا ولدت منه بأن ملكها مع الولد أجمعوا على أنه يمنع من بيعها ، وأما إذا ملكها أو حدها اختلفوا فيه ، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : لا يمنع من بيعها ، وقال أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله تعالى : يمنع من بيعها .

٢٤٤٣٥ :- وفى شرح الطحاوى : إذا اشترى زوجته ، إن كان معها ولد منه دخل الولد فى مكاتبته ودخلت الأم فى كتابة الولد ، وفى الينابيع : قال : مات المكاتب فلا سعاية عليهما ، ولكن إذا أديا ما على المكاتب عند الموت

٢٤٤٣١ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن عمرو بن دينار قال : قلت له كاتبته يوم كاتبته ولا ولد له فحدث له ولد فكانوا فى كتابته فمات أبوه ، قال : فهم على كتابة أبيهم لا يوضع عنهم به شئ ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب كتابته ولا ولد له ٣٩٠/٨ رقم : ١٥٦٤٩ - وأخرج البيهقى فى سننه عن ابن جريج قال قلت لعطاء : المكاتب لا يشترط أن ما ولدت من ولد فإنه فى كتابتى ، ثم يولد ، قال : هم فى كتابته ، وقال ذلك عمرو بن دينار ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب ولد المكاتب من جاريته ١٥/٥٥٠ رقم : ٢٢٣٢٤ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٣٦ الفصل ٧: فى ملك المكاتب ولده... ج: ١٦

عتقاً، وإن لم يكن ولد فقالت: أنا أودى جميع المال حالاً لم يقبل منها ولموت المكاتب معها عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى.

٢٤٤٣٦ - م: وفى نوادر بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالى مكاتب اشترى امرأته، وولدت ولداً بعد الشراء، ثم مات المكاتب عن غير وفاء، فالولد يسعى فيما على أبيه من بدل الكتابة حين موته، ويسعى فى مهرأمة أيضاً؛ لأنه دين على الأب والولد المولود فى الكتابة يسعى فى ديون الأب.

٢٤٤٣٧ - وفى الينايع: وفى نوادر ابن رستم مكاتب اشترى امرأته وولدت منه، ثم مات فإن أبا حنيفة قال: فإن كان معها ولد سعت والافلا، وقال محمد رحمه الله تعالى: سعت سواء كان معها ولد أولم يكن وهو قول أبى يوسف الأول، ثم رجع إلى قول أبى حنيفة، وفى الهداية: فإن ولد له ولد من أمة له دخل فى كتابته، وكان حكمه كحكمه وكسبه له، وكذلك إذا ولدت المكاتب ولداً ومن زوج أمته من عبده، ثم كاتبتهما فولدت منه ولداً دخل فى كتابتهما، وكان كسبه لهما.

٢٤٤٣٨ - م: قال محمد رحمه الله تعالى: وأما إذا مات المكاتب عن وفاء، فعلى قول علمائنا رحمهم الله يؤدى مكاتبته، ويحكم بعثقه فى آخر جزء من اجزاء حياته، ويعتق معه أولاده ويرثه ورثة الأحرار، وهو قول على بن أبى طالب

٢٤٤٣٨ - قول المصنف: وهو قول على: أخرج البيهقى فى سننه عن ابن جريج قال قلت له: يعنى لعطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر مما يبقى عليه من كتابته، قال: يقضى عنه مابقى من كتابته، وما كان من فضل فلبنيه فقلت: أبلغك هذا عن احد قال: زعموا أن على بن طالب كان يقضى به. السنن الكبرى، المكاتب، باب موت المكاتب ٥٤٦/١٥ برقم: ٢٢٣٠٢. مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب ميراث ولد المكاتب ٣٩١/٨ برقم: ١٥٦٥٤.

وأخرج عبد الزارق عن عامر الشعبى قال: كان ابن مسعود يقول: فى المكاتب إذا مات وترك مالاً: أدّى عنه بقية مكاتبته ومافضل ردّ على ولده إن كان له ولد أحرار، قال عامر: وكان شريح يقضى بذلك أيضاً. مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب ميراث ولد المكاتب ٣٩١/٨ برقم: ١٥٦٥٥

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٣٧ الفصل ٧: فى ملك المكاتب ولده... ج: ١٦

وعبد الله بن مسعود، وقال الشافعى: تنفسخ الكتابة وماتركه يأخذه المولى كله،
وفى السراجية: المكاتب إذا ملك امرأته لم ينفسخ النكاح .

٢٤٤٣٩ :- وفى شرح الطحاوى: ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً له أن
يراجعها، ولو طلقها طلاقاً بائناً ليس له أن يتزوجها بعد الملك ، وفى السراجية: إذا
مات المكاتب لا يصير المكاتب موروثاً ولكن يصير ما فى ذمته موروثاً، وإن اعتقه
الوارث إن كان وحده عتق ، وإن كان اثنين فصاعداً لا ، المكاتب لا يحبس فى
ديون مولاه فى الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان.

٢٤٤٤٠ :- م: وإذا اشترى المكاتب ابنه حتى يكاتب عليه،
وفى الذخيرة: أو ولد فى كتابته م: ثم مات المكاتب وترك وفاء يؤدى منه
بدل الكتابة ويحكم بحريته فى آخر جزء من أجزاء حياته ويرثه ابنه .

٢٤٤٤١ :- وفى الهداية: وإن ترك ولداً مشترى قيل له إما أن تودى
بدل الكتابة حاله ، أو تردّ رقيقاً هذا عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، أما عندهما
يودّيه إلى أجله فإن اشترى ابنه ، ثم مات وترك وفاء ورثه ابنه، وكذلك إن كان هو
وابنه مكاتبين كتابة واحدة فإن مات المكاتب، وله ولد من حرّة وترك ديناً وفاء
لمكاتبته فجنى الولد فقضى به على عاقلة الأم لم يكن قضاء بعجز المكاتب.

٢٤٤٤٢ :- م: هذا الذى ذكرنا كله ، إذا مات المكاتب وترك وفاء ،

٢٤٤٤٠ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الزهرى قال: إذا كان له أولاد معه فى
كتابته وأولاد ليسوا فى كتابته فإنه يؤدى مابقى من كتابته ، ثم يقسم بينهم مابقى من ماله على
فرائضهم ، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب ولد المكاتب ٣٩٤/٨ برقم: ١٥٦٦٧ -

٢٤٤٤٢ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى فى مكاتب توفى وترك مالا وولدا
من مكاتبته وعليه بقية من كتابته ، قال: يسعى ولده فيما بقى من كتابته ويعتقون بعته، فإن
عجزوا صاروا رقيقاً ، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب المكاتب لا يشترط ولده فى كتابته
٣٨٦/٨ برقم: ١٥٦٣٣ -

وأمّا إذا مات المكاتب لأعن وفاء وترك ولداً مولوداً فى الكتابة، فإنه يسعى على نجوم أبيه عند علماءنا رحمهم الله تعالى، وفى الينايع: صورته مكاتب اشترى جارية فوطئها فجاءت بولد فاعترف به، ثم مات فإن ترك معه أبويه وولداً آخر مشترى فى الكتابة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فى رواية حسن بن زياد: أنهم موقوفون على أداء مال الكتاب من ابنه المولود فى الكتابة وليس له بيعهم ولاللمولى أن يستسعيهم.

٢٤٤٤٣ :- وإذا أدى الولد المولود بدل الكتابة عتقوا جميعاً، فإن عجز ردّ فى الرق، وردّ هؤلاء معه فى الرق، إلا أن يقولوا نحن نؤدّى المال الساعة فيقبل ذلك منهم، قيل: قضاء القاضى بعجز الولد المولود فى الكتابة، وإن أدى مال الكتابة وللمكاتب مال كثير على الناس، كان فى قياس قول أبى حنيفة الذى ولد خاصة لا يرثه ولا يرثه الآخرون، وفى قياس قول زفر وأبى يوسف يرثون جميعاً.

٢٤٤٤٤ :- وفى الخانية: وإن ترك المكاتب ذات رحم محرم عند أبى يوسف رحمه الله تعالى يدفع مقامه فى نجومه.

٢٤٤٤٥ :- م: وأمّا إذا مات المكاتب وترك ولداً مشترى، أو أباً أو أمّاً فكذلك الجواب على قولهما يسعى كل واحد منهم فيما عليه على نجومه ولداً، كان أو والداً، وعلى قول أبى حنيفة إن كان ولداً لا يقبل منه بدل الكتابة

٢٤٤٤٣ :- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن أبى مليكة أن أمه كوتبت، ثم ولدت ولدين، ثم ماتت فسألت عنها عبد الله بن الزبير فقال: إن أقاما بكتابة أمهما فذلك لهما، فإن قضياها عتقا، وقال ذلك عمرو بن دينار، السنن الكبرى، المكاتب، باب ولد المكاتب ١٥/٥٥٠ برقم: ٢٢٣٢٥ - وأخرج عبد الرزاق عن الزهرى فى المكاتب يستسرّ فيولده، ثم يموت ويذرهم صغاراً، قال: إن قاموا بكتابة أبيهم وإلافهم عبید، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب المكاتب لا يشترط ولده فى كتابته ٣٨٧/٨ برقم: ١٥٦٤١ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٣٩ الفصل ٧: فى ملك المكاتب ولده... ج: ١٦

ولكن يباع كسائر اكسابه ، وإن كان والدًا فإنه يقال له: إما أن تؤدى بدل الكتابة فى الحال ، أو تردّ فى الرّق استحساناً ولا يمكن من السعاية على نجومه ، ولو اعتق المولى ولدها المولود فى الكتابة ، أو المشتري فإنه ينفذ عتقه استحساناً ، والقياس أن لا ينفذ .

٢٤٤٤٦ :- ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى مكاتب ورجل أجنبى اشتركا فى شراء ابن المكاتب ، قال : فى قولهما المكاتب يضمن نصف قيمته ، وأمّا فى قول أبى حنيفة نصفه لشريك المكاتب ، والنصف الآخر فى مال أبيه على حاله ولا يخدم واحداً منهما ، وإنما هو بمنزلة عبيد رجلين كاتب أحدهما نصيبه بإذن صاحبه فلا يخدم واحداً منهما ، ولكن ما اكتسب من مال يكون بينهما .

٢٤٤٤٧ :- وفى الولوالجية : وإذا ولدت مكاتبه ولداً فاشتريت ولداً لها آخر ، ثم ماتت يسعى المولود فى كتابتهما على النجوم ، وما اكتسب الولد المشتري أخذ اخوه فادى عنه كتابته ومابقى فهو بينهما نصفان ، وللمولود له أن يؤجر المشتري بأمر القاضى ، وإن لم يكن لها ولد إلا المشتري أدى حال موت الأم وإلّا ردّ فى الرق فى قول أبى حنيفة ، وقالوا: كسب كل واحد له خاصة ويسعيان على النجوم ، وإن كان المشتري دون الولد المولود يسعى على النجوم .

٢٤٤٤٨ :- ويجب أن يعلم الجواب فى كل واحد منهما على الإنفراد ، فيظهر الجواب حالة الاجتماع فيقول : إذا ماتت ولم تترك إلا الولد المولود فى الكتابة فهو يسعى على نجوم الأم ، وما فضل مما كسب بعد موت الأم يكون له خاصة ، ولا يصير ميراثاً من الأم عندهما جميعاً ، ولو ماتت ولم تترك إلا الولد المشتري فكذا الجواب عندهما ، وعند أبى حنيفة لا يسعى على نجوم الأم ، لكن يقال له: إما أن تؤدى جميع الكتابة حالة وإلّا ترد فى الرّق ، وإذا اداها بما فضل ممّا اكتسب بعد موتها يكون للأم ، حتى يكون ميراثاً للأم ، وإذا علمنا الجواب حالة الإنفراد فحالة الاجتماع عندهما يسعيان على نجوم الأم ، فما فضل فى يد كل

واحد منهما ممّا اكتسب بعد موت الأم يكون له خاصّة، وعند أبى حنيفة الولد المولود يسعى على نجوم الأم، ويؤدى بدل الكتابة وهو المطالب، ويسعى الولد المشترى ويأخذ من كسبه فتستعين به من كتابة الأم، ثم ما فضل يكون ميراثاً من الأم، فيكون بينهما.

٢٤٤٤٩ - م: وفى نوادر بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالى: مكاتب ولد له أولاد من أمته، ثم مات عن وفاء ولم يؤد مكاتبته حتى مات بعض أولاده من الأمة وترك ميراثاً فإنه يؤدى ما على المكاتب من تركته ويكون مابقى ميراثاً، ولا يرث الإبن الميت بعده منه شيئاً، وما تركه الإبن الميت فهو ميراث لأمه وأخوته وكذلك، لو كان الولد معه فى عقد الكتابة، ثم مات بعد أبيه، ثم أدت المكاتبه لم يرث أباه.

٢٤٤٥٠ - وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: مكاتب مات وترك ابناً ولد له فى الكتابة، وترك ألفى درهم ديناله على رجل، وبذل الكتابة ألف درهم فاكسب الابن ألف درهم، وأداها فى مكاتبه أبيه، ثم خرج دين الألف وله ابن آخر، فإن الألفين ميراث بينهما نصفان ولا يرجع الإبن الذى أدى المكاتبه فى الألفين بما أدى، وإن لم يؤد الإبن ذلك من كسبه، كان له أن يؤدى من مال الأب، وما اكتسبه بعد موت أبيه يكون له، وكذلك لو كان المكاتب ترك ألفى درهم وضح وبذل الكتابة ألف درهم عليه، فأداها ابنه من مال اكتسب بعد موت الأب كانت الوضح بينه وبين الأخ ميراثاً.

٢٤٤٥١ - وفى المنتقى: مكاتب مات وترك ديناً على الناس وله ابن مولود فى الكتابة يسعى فى كتابته، وله ابنان حرّان أيضاً، ثم مات أحد الإبنين الحرّين، ثم خرج مال للمكاتب على الناس فأدّيت من ذلك مكاتبته فالفاضل يعتبر ميراثاً بين الإبن الحرّ وبين الولد المولود فى الكتابة، ويرث الإبن الحرّ من أخيه الذى مات بعد موت الإبن، والإبن المولود فى حالة الكتابة لا يرث من أخيه الذى مات بعد موت الأب.

٢٤٤٥٢ :- وفى الأصل : إذا مات المكاتب عن وفاء ، وعليه ديون لأجنبى ولمولاه سوى بدل الكتابة ، وله وصايا من تدبير وغيره ذلك يبدأ من تركته بدين الأجنبين ، ثم بدين المولى ، ثم ببذل الكتابة ، فإن بقى بعد ذلك شئ يقسم بين ورثته ، وبطلت وصاياه ، وإن لم يبق بعد قضاء بالدين ، يبدأ ببذل الكتابة ولا يبدأ بالدين ، وإن لم يترك مالا ولا ديناً على انسان ، فاستسعى الولد المولود فى الكتابة ، فعجز وقد ايس من الدين أن يخرج ، فإن الولد يرّد فى الرق ، فإذا خرج الدين بعد ذلك فذلك للمولى ، وإذا مات المكاتب عن وفاء وترك ولداً ، فى الكتابة فأديت مكاتبته وورث الولد منه ، وكذلك إذا ماتا عن وفاء وترك ولداً كوتب معه كتابة واحدة وأديت مكاتبته ورث الولد منه ، وإذا كان الولد منفرداً بكتابته وأدى مكاتبته بعد موت الأب قبل أداء مكاتبته الأب ، أو بعده لا يرثه .

٢٤٤٥٣ :- وإذا مات الرجل عن مكاتبه ولد ورثة ذكور وإناث ، ثم مات المكاتب عن وفاء ، فانه يؤدى من ذلك مكاتبته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى ، وما فضل منهما فهو للذكور من ورثة المولى دون الإناث ، إن لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى ، وكذلك لو لم تمت المكاتبه ، حتى أدى إليهم المكاتبه ، أو أعتقوا فميراثه للذكور من ورثة المولى .

٢٤٤٥٣ :- أخرج عبد الرزاق عن يحيى بن أبى كثير ، قال : توفى رجل وترك مكاتباً قد أدى بعض كتابته فورثه بنوه ، ثم مات المكاتب وترك مالا ، فسئل عنه ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن فقالا : ما بقى من كتاب فهو بين بنى مولاه الرجال والنساء على ميراثهم وما فضل من المال بعد كتابته فهو للرجال منهم دون النساء ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب لا وراثة ٤٢٠/٨ برقم : ١٥٧٦٩ -

وأخرج الدارمى نحوه عن عطاء بن أبى كثير أيضاً فى الفرائض ، باب النساء من الولاء ٢٠١٣/٤ برقم : ٣١٨٦ ، السنن الكبرى للبيهقى ، المكاتب ، باب ميراث المكاتب وولاه ٥٦٤/١٥ برقم : ٢٢٣٧١ -

٢٤٤٥٤ :- وفى الهداية : وإذا مات مولى المكاتب لم تنفسخ الكتابة كيلا يؤدى إلى ابطال حق المكاتب ، وقيل : له أذ المال إلى ورثة المولى على نجومه ، فإن أعتقه أحد الورثة لم ينفذ عتقه ، وإن اعتقوه جميعاً عتق وسقط عنه مال الكتابة .

٢٤٤٥٥ :- وفى الذخيرة : المكاتب إذا مات لآعن وفاء ، قال أبوبكر الإسكاف : ينفسخ الكتابة ، حتى لو تطوَّع انسان باداء بدل الكتابة منه بعد موته لا يقبل منه ، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى : لا ينفسخ الكتابة ما لم يقض القاضى بعجزه .

٢٤٤٥٦ :- وفى التجريد : إذا مات المكاتب وخلف وفاءً وعليه دين وجناية وكتابة ، وله أولاد أحرار وأولاد ولدوا فى الكتابة ، وأولاد إشتراهم ، يبدأ بالدين مما خلفه ، ثم بالجناية ، ثم بالكتابة ، والباقى ميراث لهم كلهم .

٢٤٤٥٦ :- أخرج البيهقى فى سننه عن شريح فى المكاتب يموت وعليه دين ، قال : يبدأ بدينه ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب افلاس المكاتب ١٥ / ٥٤٨ برقم : ٢٢٣١٣ - وأخرج عبد الرزاق عن الزهرى قال : إذا كان له أولاد معه فى كتابته وأولاد ليسوا فى كتابته فإنه يؤدى مابقى من كتابته ، ثم يقسم بينهم مابقى من ماله على فرائضهم ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب ميراث ولد المكاتب ٨ / ٣٩٤ برقم : ١٥٦٦٧ -

الفصل الثامن

فى دعوة المولى ولد أمة

المكاتب وفى دعوة ولد مكاتب المكاتب

٢٤٤٥٧ :- قال محمد رحمه الله فى الزيادات: مكاتب اشترى أمة فحبلت فى ملكه ولدت فادعى المولى ولدها لا يصح دعوته إلا بتصديق المكاتب، وروى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يصح دعوته من غير تصديق مكاتب ولا يصير الجارية أم الولد للمولى فى الحال إلا رواية رواه ابن سماعة عن أبى يوسف قال: ويعتبر قيمة الولد يوم الولادة .

٢٤٤٥٨ :- هذا الذى ذكرنا ، إذا جاءت الأمة بالولد لستة أشهر منذ اشتراها المكاتب ، حتى لو كان العلوق فى ملك المكاتب ، فأما إذا جاءت الأمة بالولد لأقل من ستة أشهر منذ اشتراها المكاتب ، حتى لم يكن العلوق فى ملك المكاتب فادّعه المولى لا يصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتب ، وإذا صدّقه المكاتب ، حتى يثبت النسب ، وكان عبداً على حاله .

٢٤٤٥٩ :- وكذلك إذا اشترى المكاتب غلاماً من السوق وادّعى المولى نسب هذا الغلام لا يصح دعوته إلا بتصديق المكاتب ، وإذا صدّقه ويثبت النسب ، كان عبداً للمكاتب على حاله .

٢٤٤٦٠ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الزيادات: رجل اشترى عبداً وكتبه ، ثم أن المكاتب كاتب أمة له ، ثم ولدت المكاتب ولداً فادّعه مولى المكاتب فالمسألة على وجوه ، إمّا إن كان صدّقه فى ذلك يعنى المكاتب والمكاتب ، أو كذباه فى ذلك ، أو صدّقه أحدهما وكذبه الآخر ، وإمّا إن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر منذ كوتبت ، أو أكثر ، فإن صدّقه فى ذلك ، أو صدّقه

الفتاوى التاتارخانية - ٤٤ كتاب المكاتب ١٤٤ الفصل: ٨ دعوة المولى ولد أمة المكاتب ... ج: ١٦

المكاتبه يثبت النسب منه وإن كذبا به فى ذلك ، أو كذبت المكاتبه لا يثبت النسب فالعبرة فى هذا الباب لتصديق المكاتبه لا لتصديق المكاتب ، بخلاف الفصل الأول ، فإن العبرة هناك لتصديق المكاتب دون أمة المكاتب ، فيجب العقولها إن ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها ، وإن ولدت لأقل من ستة أشهر فالعقر للمكاتب لحصول العلوق فى ملكه ، ثم هذا الولد يكون مكاتباً مع أمه ولا يكون حراً ، بخلاف ولد أمة المكاتب .

٢٤٤٦١ :- وإذا ثبت أن الولد يكون مكاتباً مع الأم ، فالمسألة بعد ذلك على وجهين : إن أدت الأم بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها تبعاً لها ، وإن عجزت وردت فى الرق أخذ المولى ابنه بالقيمة ، ويعتبر قيمة الولد هنا يوم عجزت المكاتبه ، غير أنه ان ولدته لأقل من ستة أشهر منذ كوتبت يعتبر قيمة الولد يوم الولادة ، وإن جاءت لستة أشهر منذ كوتبت يعتبر قيمة الولد يوم العجز .

٢٤٤٦٢ :- هذا إذا صدقه أحدهما دون الآخر ، وإن كذبا لا يثبت نسب الولد ، ويكون الولد مع الأم مكاتبين للمكاتب ، إن أدت بدل الكتابة عتقا ، وإن عجزت صار مملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب ، وأما إذا صدقاه جميعاً يثبت النسب من المولى ، وبعد هذا ينظر إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ كاتبها المكاتب ، حتى كان العلوق فى ملك المكاتب ، كان الولد حراً بالقيمة ويعتبر قيمته يوم الولادة ، وإن جاءت به لستة أشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد معها ، فإن عجزت حينئذ يأخذ المولى الولد بالقيمة ويعتبر القيمة يوم العجز .

٢٤٤٦٣ :- قال فى الزيادات أيضاً : المكاتب إذا كاتب أمة ، ثم أدى المكاتب بدل الكتابة وعتق ، ثم ولدت المكاتبه ولداً فادّعاها المولى ، فإن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت العتق ولأكثر من ستة أشهر منذ كوتبت ، وهذا ما ولدت قبل عتق المكاتب سواء ، وإن ولدت لاكثر من ستة أشهر وقت العتق فادّعاها المولى ينظر إن زعم المولى انه وطئها بعد العتق فصدقاه ، أو صدقه احدهما

لا يثبت نسب الولد من المولى أصلاً ، وإن زعم المولى أنه تزوجها بعد عتق المكاتب فولدت منه على فراشه فإن صدقاه جميعاً ، أو صدقته المكاتبه وكذبه المكاتب يثبت النسب ، ولا يعتق الولد فإن ادت بدل الكتابة عتقت ، وعتق الولد معها ، وإن عجزت كانت أمة للمكاتب وولدها عبد المكاتب لا يأخذ المولى القيمة ، كما أن لو كان النكاح ظاهراً ، أو عجزت المكاتبه ، وإن كذبت المكاتبه وصدقته المكاتب ، لا يثبت النسب ، فإن عجزت المكاتبه وردت فى الرق صارت أمة للمكاتب المعين فينفذ إقراره عليها بالنكاح وإن زعم المولى هذا الولد ابنه بوطى ، كان منه قبل عتق المكاتب فإن صدقاه جميعاً ، يثبت النسب من المولى ويكون مكاتباً تبعاً لأمة ، فإن عجزت بعد ذلك وردت فى الرق أخذ الولد بقيمته يوم عجزت ، فإن صدقته المكاتبه وكذبه المكاتب يثبت النسب ، وإن كذبت المكاتبه وصدقته المكاتب لا يثبت النسب ، فإن عجزت المكاتبه وردت فى الرق أخذ المولى الولد بالقيمة ويعتبر قيمة يوم العجز كما مر .

٢٤٤٦٤ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الزيادات أيضاً: مكاتب كاتب أمة له ، ثم اشترت المكاتبه أمة فولدت الأمة ولداً ، ثم ادعى مولى المكاتب الولد لا يثبت النسب بدون التصديق ، والمعتبر تصديق المكاتبه ولا يعتق الولد ، وإذا لم يعتق الولد كان عبداً للمكاتبه ولا يكون مكاتباً بخلاف ولد المكاتبه ، فإن عجزت المكاتبه بعد ذلك صارت هى وأمتها مملوكتين ، فصار المولى مدعياً ولد أمة المكاتبه فإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر منذ اشتراها المكاتبه أخذ المولى الولد بالقيمة ، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ اشتراها المكاتبه فالولد لا يكون حرّاً .

٢٤٤٦٥ :- ولو أن المكاتبه لم تعجز ، حتى أدى المكاتب بدل الكتابة وعتق ، ثم عجزت المكاتبه وردت فى الرق ، أو مات الماتب عن وفاء ، ثم عجزت فالجواب ما ذكرنا فيما إذا لم يعتق أنها إن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر منذ ملكها المكاتب عتق الولد وما لافلا ، ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن عجز المكاتب ، أو مات عاجزاً فقد صار عبداً قنّاً للمولى وصارت المكاتبه مكاتبه المولى .

الفصل التاسع فى دعوة المكاتب الولد

٢٤٤٦٦ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الزيادات: مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعياه يثبت نسبه منهما: ويصير الولد مكاتباً معهما داخلاً فى كتابتهما، فإن أدى أحدهما بدل الكتابة عتق لوجود شرط العتق فى حقه وهو الأداء، وعتق نصيبه من الولد تبعاً لهم، وبقي الآخر مكاتباً مع الآخر عند أبى حنيفة، وأما على قياس أبى يوسف، ومحمد رحمهما الله إذا أدى أحدهما، حتى عتق نصيبه من الولد عتق الباقي من الولد أيضاً، ولا ضمان فى الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها أم ولد للذى عتق وعليه قيمة نصيب صاحبه مؤسراً، كان أو معسراً، ولو أنه حين أدى أحدهما عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول أبى حنيفة، عتق نصيب المؤدى من الولد، وصار نصيب الآخر عبداً تبعاً له، وصارت الجارية كلها أم ولد للمؤدى، وضمن المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز مؤسراً، كان أو معسراً، ولا ضمان عليه فى الولد لكن يسعى الولد فى نصف قيمته لمولى العاجز، فرّق بين هذا وبين مالهو كانت جارية بين رجلين حرّين فولدت ولداً، فادّعاها أحدهما صارت الجارية كلها أم ولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ولم يسع الولد فى شئ لشريكه وإن كان معسراً.

٢٤٤٦٧ :- ولو لم يعجز الآخر بعد ما أدى أحدهما ولكن أدى وعتق لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل فى الكتاب، والجواب أن على قياس قول أبى حنيفة عتق الولد على المكاتبين، وعلى قياس قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: حين أدى أحدهما عتق كل الولد عليه لعدم تجزى الإعتاق من غير ضمان، ولا سعاية، وصارت الجارية كلها أم ولد له فلا يتغير هذا الحكم بعتق الآخر، ولو لم يؤد واحد منهما شيئاً، حتى عجز

أحدهما فإن الولد مكاتب مع الذى لم يعجز عندهما وهو ابنهما كما كان ويضمن المكاتب الذى لم يعجز مؤسراً، كان أو معسراً نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذى عجز، ولم يذكر حكم الأم فى هذا الفصل، وينبغى على قياس قولهما أن تصير أم ولد الذى لم يعجز، وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى: ينبغى أن نصف الولد مكاتباً مع الذى لم يعجز ونصفه يكون رقيقاً لمولى الذى عجز، وأما الجارية فمن مشائخنا رحمه الله تعالى من قال: على قياس، قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى: تصير الجارية كلها أم ولد الذى لم يعجز، وذكر على الرازى فى مسائله والكرخى رحمهما الله تعالى أن على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن يكون نصفها أم ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقاً للمولى الذى عجز، ولولم يؤد واحد منهما ولم يعجز ولكن مات أحدهما وترك وفاء ببدل الكتابة وفضلاً، فإن مولى الميت يستولى بدل الكتابة من تركته ويحكم بعثته فى آخر جزء من أجزاء حياته، ثم عند أبى حنيفة يعتق نصف الولد تبعاً لأبيه والنصف الآخر يبقى مكاتباً تبعاً للأب الآخر، فإن أدى الآخر عتق وعتق الابن كله ولا يرث أباه الأول عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وإن لم يؤد الآخر ولكن عجز فالابن يسعى فى نصف قيمته لمولى العاجز ويحكم بحريته، وأما الجارية فقد صار نصفها أم ولد للذى مات عن وفاء فى حال حياته وحرته، وعتقت بموته حرّاً كما هو الحكم فى أم ولد الحر، ونصف الآخر لا يترك رقيقاً فيسعى فى نصف قيمتها للمكاتب الحى ويحكم بحريتها.

٢٤٤٦٨ :- وهذا كله قياس قول أبى حنيفة، وأما على قياس قول أبى يوسف، ومحمد رحمهما الله تعالى إذا حكمنا بحرية الميت فى آخر جزء من أجزاء حياتها حكمنا بحرية الولد كاملاً إلا أن يعجزه الآخر فحينئذ يسعى الولد فى نصف قيمته للمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب الميت شيئاً.

٢٤٤٦٩ :- قال: مكاتبه بين اثنين جاء ت بولد فادّعا أحدهما صحّت دعوته لقيام ملكه فى نصفها، ويثبت نسبه منه فصار نصيبه من الجارية أم ولد له، وبقي

نصيب الآخر مكاتباً غير أم ولد عند أبي حنيفة ، وعندهما صارت الجارية كلها أم ولد للمستولد ، ثم يضمن المستولد لشريك نصف قيمتها مؤسراً كان أو معسراً .
٢٤٤٧٠ :- ثم اختلف المشائخ رحمهم الله تعالى في كيفية الضمان بعضهم قالوا : يضمن الولد المستولد لشريك نصف قيمتها لانفساخ الكتابة عندهما ، وبعضهم قالوا : يكاتبه ؛ لأن هذا فسخ ضرورى فلا يظهر فى حق الضمان ، ثم لها الخيار إن شاءت مضت على الكتابة وأدت بدل الكتابة وعتقت ، وإن شاءت عجزت نفسها وكانت أم ولد للمستولد يعتق بموته ، فإن اختار المضى فى الكتابة ، ففي رواية هشام فى نوادره عن محمد رحمه الله تعالى تكون مكاتبه بجميع البدل ، وذكر الحاكم رحمه الله تعالى فى المنتقى : أنها تكون مكاتبه بنصف البدل ، وكذلك لو لم يأت بالولد ، ولكن أقر أحد الشريكين أنها أم ولد له ، فهذا الأول سواء .

الفصل العاشر فى حكم المكاتبين

٢٤٤٧١ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الزيادات : مكاتبان لرجلين كل واحد منهما لرجل على حدة، وبينهما جارية جاءت بولد فادعياه، فهى أمة بينهما وقد مرّ هذا فإن مات عن وفاء، أو قتلا معاً، أو أحدهما قبل الآخر فأديت مكاتبتهما معاً عتقا ويستند عتق كل واحد منهما الى آخر جزء من اجزاء حياته، وعتق الولد تبعاً للأبوين، وكان مولى للمكاتبين ولا يرث الابن من واحد من الأبوين .

٢٤٤٧٢ :- وكذلك إذا كان المكاتبان لرجل واحد، كاتب كل واحد منهما مكاتبة على حدة، فأما إذا كان لرجل واحد وقد كاتبهما كتابة واحدة ورث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى .

٢٤٤٧٣ :- قال : ولو كانا لرجلين، أو لرجل واحد، وبينهما ولد ولد فى حال كتابتهما من جارية مشتركة بينهما إلا أن كتابتهما مختلفة فقتلا معاً، أو على التعاقب، أو ماتا معاً، أو على التعاقب وترك كل واحد منهما وفاءً فأديت مكاتبة أحدهما أولاً ثم أديت مكاتبة الآخر فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى عتق الولد تبعاً للمكاتبين وولاءه لمولى المكاتبين كما لو أديت مكاتبتهما معاً، وكذلك الجارية تعتق من جهة المكاتبين، وولاءها لمولى المكاتبين، ولا يرث الابن من واحد من الأبوين، وأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالولد يعتق تبعاً للأب الذى أديت مكاتبته أولاً، سواء كان هو الذى مات، أولاً أو آخرأ؛ لأن عندهما العتق لا يتجزى، فإذا أديت مكاتبة أحدهما أو لاحكم بحريته وحرية نصف الولد تبعاً له حكم بحرية النصف الآخر

ضرورة عدم التجزئ فقد اعتبر حالة الأداء فى هذه المسائل ، حتى قال إذا أدت كتابتهما عتقا معاً وعتق الولد تبعاً للمكاتبين وولاءه لمولى المكاتبين ماتا معاً ، أو على التعاقب ، ولا يرث الابن من الأبوين ولا سعاية على الولد فى نصيب الذى أدت كتابة آخر مرة ، وأما أم الولد فقد صارت حرة من قبل المكاتب الذى أدت كتابته أولاً ويضمن لورثة المكاتب الذى أدت كتابته مرة أخرى نصف قيمتها ويكون ذلك ديناً فى تركته .

٢٤٤٧٤ :- ولو كانت مكاتبه الأبوين واحداً ، فمات أحدهما قبل صاحبه ، وترك كل واحد منهما وفاء ، فأدت المكاتبه من مال أحدهما عتقا وورث الابن منهما ، ثم يؤخذ من تركه الذى لم يؤد بدل الكتابة من مال حصته من بدل الكتابة .

٢٤٤٧٥ :- وقال محمد رحمه الله تعالى فى الزيادات: مكاتبان لرجلين أو لرجلٍ إلا أن يكون كتابتهما مختلفة ، وبينهما ولد على نحو ما ذكرنا مات أحدهما عن وفاء ، ثم قطعت يد الابن ، ثم أدت مكاتبته فإن على القاطع أرش العبد ، ويكون نصف هذا الأرش لهذا الولد لا يدخل فى كسب الميت ، وإن كان ذلك للميت حال حياته ونصفه للمكاتب الحي ، وكذلك لو اكتسب الولد اكتساباً بعد موت أحد الأبوين قبل أداء بدل الكتابة ، كان نصف الكسب للولد لا يدخل فى كسب الميت ، وإن كان ذلك للميت حال حياته ونصفه للمكاتب الحي كما قلنا فى الأرش ، وإن قطعت يده بعد ما أدت مكاتبه الميت غرم القاطع أرش الأحرار عندهما ، وكان الأرش للولد لكونه حرّاً وقت القطع ، وكذلك الكسب الذى اكتسبه الولد بعد ما أدت مكاتبه الميت يكون كله له ، فأما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجب على القاطع أرش العبد ، وكذلك الكسب الذى اكتسبه هذا الولد بعد ما أدت مكاتبه الميت ، يكون نصفه للولد ونصفه للمكاتب الحي عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وإن قطعت يد الأم بعد موت

أحدهما عن وفاء، فإن كان قبل أداء مكاتبة غرم القاطع أرش الإمام، وهذا ظاهر ويكون نصف ذلك للمكاتب الميت والنصف للمكاتب الحي، وكذلك الجواب في اكتساب اكتسبها قبل أداء بدل الكتابة، فيكون نصفها للمكاتب الحي والنصف للمكاتب الميت لما قلنا في الأرش، وإن قطعت يدها بعد ما أدّيت مكاتبة الميت، فأرشفها أرش الأحرار عندهما، وكذلك الجواب في كسب اكتسب بعد أداء بدل الكتابة يكون لهما عندهما.

٢٤٤٧٦ :- عبد وابنه بين رجلين كاتبهما أحدهما على ألف درهم كتابة واحدة بغير إذن الشريك، فمات الأب وترك مالا كثيرا، ثم اكتسب الابن بعد موته اكتساباً، أو قطعت يده وأخذ الأرش، ثم علم المولى الآخر بالكتابة فأراد أن ينقض الكتابة ليس له ذلك، ولكن يأخذ نصف ماترك الأب ونصف ما اكتسب الابن.

٢٤٤٧٧ :- إذا ثبت هذا الحكم حال حياة الأب بقى كذلك بعد موته عن وفاء، ثم ينظر إلى الباقي وتؤدى منه المكاتبة ويحكم بعق النصف منهما عند أبى حنيفة، ويعتق الكل عندهما، وعلى المكاتب نصف قيمتها إن كان مؤسراً، وإن كان معسراً يجب السعاية عليهما في كل ذلك غير إن ما كان بحصه الميت يؤخذ من تركته لكونه عاجزاً عن السعاية، وما كان بحصة الابن يجب عليه لكونه قادراً على السعاية، ولا يرث الابن أباه.

٢٤٤٧٨ :- وفي نوادر ابراهيم: عن محمد رحمه الله تعالى في رجل كاتب غلامين كتابة واحدة فاستحق أحدهما لا يرفع عن الثاني في شئ منهما، وإن وجد أحدهما حرّاً بطلت الكتابة كلها.

٢٤٤٧٩ :- وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى في رجل كاتب عبيدين له على ألف درهم كتابه واحدة، وكل واحد منهما كفيل ضامن لذلك فاستحق أحدهما، فالثاني بالخيار إن شاء أدى جميع بدل الكتابة ولا يعتق بدون ذلك، فإن

شاء نقض الكتابة، وفي الزاد: وإن كاتبهما على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر جازت الكتابة، والقياس أنه لا يجوز وهو قول الشافعي رحمة الله تعالى .

٢٤٤٨٠ - في شرح الطحاوي: وقد كاتب عبديه مكاتبة واحدة على ألف درهم عاراً، فإن أدباً عتقا وإن عجزاً رداً في الرق، وإذا كانا مكاتبين فللمولى أن يأخذ كل واحد منهما بالمكاتبة، سواء قال: على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه، أو لم يقل ذلك ولم يشترط في ذلك قبولهما، فإن قبل أحدهما ولم يقبل الآخر بطل، وإن عجز أحدهما لا يصح؛ لأن الآخر أدى فيعتقان وللمولى كل واحد منهما بجميع الكتابة نصف بحق الإصالة ونصفه عن صاحبه قليلاً، كان أو كثيراً، ولومات أحدهما لا يسقط حصته والآخر مكاتب على حاله، فإن كان مالاً يؤدى جميع الكتابة ويحكم بعتقهما، وإن لم يترك شيئاً فالحق يؤدى جميع الكتابة على النجوم، فإذا أدى يحكم بعتقه وعتق الميِّت قبل موته بلا فصل ويرجع على ورثة الميِّت بنصف المؤدى، إذا كانت الورثة ممن دخلوا في كتابة الميِّت، ولو لم يمت أحدهما ولكن عتق أحدهما عتق ويطالب الآخر بأداء حصته لأجل الإصالة والمعتق لأجل الكفالة، فإذا أدى المعتق يرجع على صاحبه وإن أدى غير المعتق لا يرجع على صاحبه بشئ ويسقط حصة المعتق، وفي الينابيع: ولولم يذكر المولى ولا قال: إن أدباً عتقتهما وإن عجزتما رددت في الرق، وكل واحد منهما مكاتب على واحدة، فإذا أدى أحدهما حصّة نفسه عتق .

٢٤٤٨١ - ولو كاتب عبديه كتابة واحدة بألف درهم على أن يأخذ أيّهما شاء، ثم وهب السيد مال الكتابة لأحدهما عتقا جميعاً، وإن لم يقبل عادت الكتابة وصار الألف ديناً عليهما، كما كانت وهما حرّان فهذا عند أبي يوسف، وقال زفر والحسن: لا يعتق واحد منهما إلا أن يقبل .

٢٤٤٨٢ - م: وفي المنتقى: رجل كاتب عبدين له في صحته على

ألف درهم كتابة واحدة ، ثم أن احدهما زادة مائة درهم فى الكتابة والألف على النجوم وأبى الآخر الزيادة فإنه يلزم الزائد نصف الزيادة ولا يلزم الآخر شئ منهما، ويعتقأ بأداء الألف، ويكون نصف الزيادة على الذى زاد حالاً ولا يكون على النجوم، وكذلك لو قبلها صاحبه كانت الزيادة عليه حالاً فهذا بمنزلة رجل باع عبداً بألف درهم الى سنة ، ثم زاد مائة درهم، فهذه حالة ولا يكون على الأجل ولا يأخذ المولى كل واحد منهما إلا بحصته من الزيادة ، وإن اداها أحدهما لم يرجع بها على الآخر، وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا زاد أحدهما مائة وضمنها فإنها كلها عليه يأخذه المولى بها .

الفصل الحادى عشر

فى العبد يكون بين رجلين يكاتبانه أويكاتبه أحدهما

٢٤٤٨٣ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل : وإذا كان العبد بين رجلين و كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه صحّت الكتابة فى نصيبه واقتصرت عليه عند أبى حنيفة ، ولو علّق عتق نصيبه بأداء المال أيضاً يجوز ، وكان للشريك الساكت بالخيار ، إن شاء فسخ هذه الكتابة ، وإن شاء رضى بها عند علماءنا رحمهم الله تعالى خلافاً لابن أبى ليلى رحمه الله تعالى .

٢٤٤٨٤ :- وأجمعوا على أنه لو باع أحدهما نصيبه ، أو أعتق أو دبر ، أو علّق عتق نصيبه بأداء المال أنه ليس للساكت أن يفسخه ، ثم إن عامّة المشائخ رحمهم الله تعالى لم يشترطوا لصحة هذا الفسخ القضاء أو الرضا .

٢٤٤٨٥ :- والشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفى شرط القضاء ، أو الرضا وأشار إلى المعنى ، وقال : أنه تصرف فى ملكه ، فإن فسخ الساكت الكتابة عاد الأمر إلى ما كان قبل الكتابة ، وإن لم يفسخ حتى أدّى العبد مكاتبته فإنه يعتق نصيب المكاتب واقتصرت العتق على نصيبه عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وللساكت خيارات ثلاثة إن كان المكاتب موسراً ، وإن كان معسراً فله خياران ، ثم يرجع الساكت على شريكه ، فيأخذ منه نصف ما أخذه من العبد ، ويأخذ من العبد نصف ما بقى فى يده من

٢٤٤٨٣ :- أخرج البيهقى فى سننه عن الحسن فى عبد بين ثلاثة كاتبه أحدهم ، قال : يؤخذ منه ما أخذ ، ويقسم بين شركاءه ، والعبد بينهم لا يجوز كتابته ، قال : وكان عطاء يقول : عليه نفاذ عتقه قدر الذى عتق ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب كتابة بعض عبد ١٥ / ٥٤٨ برقم : ٢٣١٥ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٥٥ الفصل: ١١ العبد يكون بين رجلين .. ج: ١٦

الكسب ، ثم يرجع المكاتب على العبد بما أخذ منه الساكت ، ثم إذا أخذ الساكت من المكاتب نصف الماتبة لا يرجع المكاتب على العبد بشئ عندهما ، وليس للمكاتب أن يحتاج العبد ، ويقول : تدلّنى على بعض ما أدّيت ولى أن أرجع عليك بذلك .

٢٤٤٨٦ :- هذا الذى ذكرنا إذا كاتب نصيبه من العبد ، فأما إذا كاتب جميع العبد بغير إذن شريكه وقد ادّى المكاتب جميع المسمّى ، والجواب عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، كالجواب فيما إذا كاتب نصيبه لا غير إلا فى فصل وهو أن الساكت إذا أخذ من المكاتب نصف المؤدى ، فإن المكاتب لا يرجع على العبد بما أخذ منه الساكت ، فأما فيما عدا ذلك فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كاتب نصيبه .

٢٤٤٨٧ :- وفى نوادر أبى سليمان عن أبى يوسف رحمه الله تعالى : عبدٌ بين رجلين كاتب أحدهما بغير إذن شريكه فلم يردّ ذلك حتّى ادّى المكاتب وعق ، قال أبو يوسف : لا يرجع الذى لم يكاتب على الذى كاتب بشئ ، حتى فيما قبض ولكن يضمن الذى لم يكاتب الذى كاتب نصف قيمته إن شاء .

٢٤٤٨٨ :- هذا الذى ذكرنا إذا كاتب نصيبه ، أو كله بغير إذن شريكه ، أما إذا كاتب بإذن شريكه فهذا على وجهين : (١) أما إن أذن له بالكتابه فى نصيبه

٢٤٤٨٦ :- راجع إلى تخريج رقم المسئلة : ٢٤٤٨٣ -

٢٤٤٨٧ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال : إذا كان عبد بين رجلين فكاتبه أحدهما بغير إذن شريكه ، فإذا ادّى الذى كاتب عليه ، كان هذا شريكه فيما أخذ منه ، وعق العبد وضمن الذى كاتب نصيب الآخر ، فإن كان للذى كاتب وفاء أخذ منه ، وإن لم يكن له وفاء سعى العبد فى نصف قيمته ، وصار شريكه فيما اخذ من كتابته ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب قاطعه وله فيه شركاء بغير اذنهم ٤٠١/٨ برقم : ١٥٧٠٠ -

٢٤٤٨٨ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن عامر الشعبي قال : من كاتب نصيباً له فى عبد بإذن شركائه ، ثم عتق استسعى العبد فيما بقى لشركاءه ولا يضمنه الذى كاتبه ، قال معمر وقال ابن شبرمة : إن قاطع أو كاتب ضمن ، قال معمر : وهو أحب إلى ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب قاطعه وله فيه شركاء بغير اذنهم ٤٠١/٨ برقم : ١٥٧٠١ -

ولم اذن له بقبض المكاتبه من العبد (٢) أو اذن له بالكتابة فى نصيبه ، واذن له بقبض المكاتبه من العبد ، فإن اذن له بالكتابة ، ولم يأذن بالقبض فعلى قول أبى حنيفة الجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يأذن له شريكه بكتابة نصيبه فى جميع ما ذكرنا من الاحكام إلا فى فصلين احدهما : انه لا يكون للآذن أن يفسخ الكتابة فى نصيب المكاتب ، والثانى انه متى ادى الكتابة إلى المكاتب ، حتى عتق نصيب المكاتب لا يكون للآذن حق تضمين المكاتب ، وأما على قولهما فقد صار العبد مكاتباً بيتهما ، وأما إذا اذن له بالكتابة فى نصيبه وبقبض نصيبه ، فعلى قولهما الجواب فيه كالجواب فيما إذا اذن له بكتابة نصيبه لا غير ، إلا فى فصل واحد وهو أنه متى أدى جميع المكاتبه إلى المكاتب فإنه يعتق ، ثم للآذن أن يأخذ عنه نصف المكاتبه ، فأما فيما عدا هذا الحكم فالجواب فيه كالجواب فيما إذا اذن له بكتابة نصيبه ولم يأذن له بالقبض إلا فى فصل وهو أن ما قبضه المكاتب من بدل الكتابة (يكون سالماً له ولا يكون للآذن أن يأخذ منه شيئاً وفيما إذا اذن له بكتابة) نصيبه لا غير فإن للآذن أن يأخذ منه نصف ما قبض .

٢٤٤٨٩ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل وإذا كاتب احدهما نصيبه بغير إذن شريكه لم يكن لشريكه أن يبيع نصيبه على ما ذكرنا ، فإن كاتب الساكت نصيبه بعد ذلك جاز ، وهذا عندهم جميعاً ، ثم إذا كاتب الساكت نصيبه لا يكون للمكاتب الأول فسخ الكتابة فى نصيبه وإن أذن لشريكه بالكتابة فى نصيبه وبقبض المكاتبه فأدى العبد إلى المكاتب شيئاً ، ثم نهاه عن القبض كان له ذلك .

٢٤٤٩٠ :- وإن كاتب أحدهما نصفه بغير إذن شريكه ، وشريكه لا يعلم ، ثم أن المكاتب منهما أذن للآخر فى كتابة نصيبه وكاتبه ، ثم علم الثانى بكتابة الأول فأراد الثانى أن يفسخ كتابة الأول ليس له ذلك ، وإذا لم يثبت له حق الفسخ صار نصيب كل واحد منهما مكاتباً بكتابة على حدة ، فإن أخذ أحدهما من

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٥٧ الفصل: ١١ العبد يكون بين رجلين .. ج: ١٦

العبد شيئاً لا يكون للآخر أن يشاركه إلا فيما دفع إلى الأول قبل كتابة الثاني ، وإذا أدى حصته أحدهما عتق نصيبه بخلاف ماله كاتباه جملة كتابة واحدة حيث لا يعتق نصيب أحدهما ، إذا أدى إليه حصته .

٢٤٤٩١ - قال: عبد بين شريكين كاتب أحدهما جميع العبد بغير إذن شريكه فاستسعى العبد وأدى إليه نصف المكاتب فإنه لا يعتق فإن وهب المكاتب العبد نصف المكاتب لا يعتق حصته من العبد ، ولو وهب له جميع حصته عتق نصيبه ، وإذا اعتق نصيبه ، حتى وهب حصته كان الشريك الآخر بين خيارات ثلث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان المكاتب موسراً ، وبين خيارين إن كان معسراً ، ويرجع الساكت على المكاتب فيأخذ منه نصف ما قبض ، ثم لا يرجع المكاتب على العبد بشئ عنده ، بخلاف ماله كاتب نصيبه لا غير ، وعلى قولهما في الحالين لا يرجع على العبد بشئ .

٢٤٤٩٢ - وفي الهداية : وإذا كان العبد بين رجلين ، أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة ، فكاتب وقبض بعض الألف ، ثم عجز فالمال الذي قبض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال : هو مكاتب بينهما وما أدى فهو بينهما .

٢٤٤٩٣ - وإذا كانت جارية بين رجلين فكاتبها فوطئها أحدهما فجاءت بولد فادعاه ، ثم وطئها الآخر فجاءت بولد فادعاه ، ثم عجزت فهي أم ولد للأول ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه ، وأيهما دفع العقر إلى المكاتب جاز ، وإذا عجزت ترد العقر إلى المولى ، وهذا الذي ذكرنا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : هي أم ولد للأول ولا يجوز وطئها الآخر ولا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حراماً عليه القيمة غير أنه لا يجب عليه الحد للشبهة ويلزمه جميع العقر ، وإذا بقيت الكتابة وصار كلها مكاتبه له قيل :

يجب عليها نصف بدل الكتابة ، وقيل : يجب كل البدل ، ولو عجزت وردت في الرق يرد إلى المولى ، قال : ويضمن الأول لشريكه في قياس قول أبى يوسف نصف قيمتها مكاتبه ، وفي قياس قول محمد يضمن الأقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة ، وإن كان الثانى لم يطأها ولكن دبرها ، ثم عجزت بطل التدبير ، وهى أم ولد للأول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد ولد الأول ، وإن كاتبها ثم اعتقها أحدهما وهو موسرٌ ، ثم عجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ، ويرجع بذلك عليها عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وقالوا : لا يرجع عليها ، فأما قبل العجز فليس له أن يضمن المعتق عند أبى حنيفة ، وعندهما لما كان لا يتجزى يعتق الكل ، فله أن يضمنه قيمة نصيبه مكاتباً إن كان مؤسراً ويستسعى العبد إن كان معسراً .

٢٤٤٩٤ :- وفى شرح الطحاوى : ولو كانت جارية بين اثنين فاستولدها أحدهما فجاءت بولد فادّعاه تصير أم ولد له وعتق الولد نصفه ، ونصفه داخل فى كتابة صاحبه ونصيب الشريك مكاتب ، والجارية بالخيار إن شاءت مضت على الكتابة وأخذ منه العقر وتسعى فى أداء الكتابة ، وإن شاءت عجزت نفسها وسقط نصف العقر ويضمن نصف لشريك نصف قيمة الجارية ولا يغرم من قيمة الولد شيئاً ، وهذا قول أبى حنيفة ، وفى قولهما صارت كلها أم ولد وبطلت الكتابة فيغرم للشريك نصف العقر ونصف القيمة موسراً ، كان أو معسراً ، وعلى قياس قول محمد رحمه الله : يجب أن يضمن الأول من نصف القيمة ومن كتابة شريكه .

الفصل الثانى عشر فى الرجل يكاتب شقص مملوكه

٢٤٤٩٥ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل : إذا كاتب الرجل نصف عبده جاز، وفى شرح الطحاوى : والنصف الآخر مأذون له فى التجارة، فإن أدى عتق نصفه وسعى فى نصف قيمته عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وإن اكتسب أموالاً قبل الأداء فنصفه له، وفى شرح الطحاوى : ونصفه للمولى وصار النصف الآخر استسعى، فإن شاء اعتق، وإن شاء (استسعى فى شقوق عليه)، م : وعلى قولهما إذا أدى عتق كله ولا شئ للمولى من كسب اكتسبه قبل الأداء، وما اكتسبه بعد الأداء فكله له.

٢٤٤٩٦ :- فرّع على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى الأصل فقال : إذا كاتب نصفه، ثم أراد أن يحول بينه وبين العمل والطلب والكسب والسعاية فى مكاتبته ليس له ذلك كيلاً يبطل على العبد حق العتق، فأما لو أراد هذا العبد أن يسافر فأراد المولى أن يمنعه فله ذلك قياساً فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وفى الاستحسان ليس له ذلك.

٢٤٤٩٧ :- ثم إن محمد رحمه الله تعالى ذكر القياس والاستحسان فى المسألة فى ثلث مواضع : (١) أحدها فى المسافرة، (٢) والثانى فى الاستخذام إذا أراد المولى أن يستخدمه يوماً ويخليه يوماً للكسب، فى القياس يكون له ذلك

٢٤٤٩٥ :- أخرج البيهقى فى سننه عن اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده، قال : كان لهم غلام يقال له: طهمان أو ذكوان، قال : فاعتق جده نصفه فجاء العبد إلى النبى صلى الله عليه وسلم فآخبره، فقال النبى صلى الله عليه وسلم تعتق فى عتقك وترق فى رقك قال : فكان يخدم سيده حتى مات، السنن الكبرى، العتق، باب من، العتق، من مملوكه شقصاً ١٥ / ٤٣٧ برقم : ٢١٩٢٨.

الفتاوى التاتارخانية - ٤٤ كتاب المكاتب ١٦٠ الفصل: ١٢ فى الرجل يكاتب شقصة .. ج: ١٦

وفى الاستحسان لا يكون له ذلك ، وفى الظهيرية : حتى يؤدى أو يعجز (٣) الثالث :
إذا اراد أن يستسعيه يوماً ويخليه يوماً ، القياس أن يكون له ذلك ، وفى الاستحسان
لا يكون له ذلك .

٢٤٤٩٨ :- ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولداً ، فولدها بمنزلتها ،
ويكون نصف كسب الولد للمولى ، ونصف كسبه للأمّ ، فإن أدت عتق نصفها
وعتق نصف الولد معها ، ويسعى كل واحد منهما فى نصف قيمته .

٢٤٤٩٩ :- وإن ماتت الأم قبل أن تودى شيئاً من مكاتبتها سعى الولد
فى المكاتبه ، فإن أدّى أعتق نصف الأم فى آخر جزء من أجزاء حياتها ، وعتق
نصف الولد أيضاً ، كمالو أدت فى حياتها وسعى بعد ذلك فى نصف قيمته ،
ولا يسعى فى نصف قيمة أمّه ، وهو بمنزلة رجل اعتق نصف جاريته ونصف ولدها ،
ثم ماتت فلا سعاية على الولد من قبل الأمّ ، (ولو كان أعتق نصف أمته وهى حبلى
فولدت بعد ذلك ، أو حبلت بعد العتق فهذا الولد يسعى فيما على أمه إذا ماتت ،
وإن كاتب نصف أمته فولدت ولداً ، ثم ماتت الأمّ) وتركت أموالاً وعليها دين
قضى الدين من جميع تركتها أولاً ، ثم يكون للمولى نصف مابقى ، فإن بقى شئ
يأخذ المولى من ذلك نصف قيمتها ، ولا يرث هذا الولد منها ولا يعتق إلا بعد أداء
سعايته ، فكان بمنزلة المملوك عند موت أمه .

٢٤٥٠٠ :- فإن لم تدع الأم شيئاً يسعى الولد فى الدين كله ، ويسعى
فى المكاتبه أيضاً ، ثم يسعى فى نصف قيمة نفسه ، ولا يسعى فى نصف قيمة الأمّ ،
وإن أدّى الكتابة قبل أن يؤدى دين الغرماء عتق نصفه ونصف أمه ، كمالو أدّى فى
حياتها ولم يرجع الغرماء على المولى بما أخذوا ولكنهم يبيعون الولد بالدين ، ولو
أخذ المولى بدل الكتابة من الأمّ ، كان المأخوذ سالماً للمولى والغرماء يبيعون
المكاتبه بديونهم فكذا فى الولد .

٢٤٥٠١ :- وإن اكتسب الولد أموالاً قبل أداء المكاتبه ، فنصف
الكسب للمولى بعد الدين ، وإذا كاتب نصف أمته فاستدانت سعت فى جميعه .

الفصل الثالث عشر فى الاختلاف الواقع بين المولى والمكاتب

٢٤٥٠٢ :- وإذا كاتب الرجل عبده ، ثم اختلف المولى والعبد فى بدل الكتابة فقال العبد: كاتبتنى على ألف درهم ، وقال المولى: كاتبتك على ألفين ، أو اختلفوا فى جنس المال ، كان أبو حنيفة يقول أولاً : يتحالفان ويتراذان وهو قولهما ، ثم رجع ، وقال : القول قول العبد مع يمينه وعلى المولى البينة ، ثم إذا جعل القاضى القول قول المكاتب مع يمينه وألزمه ألف درهم ، لو أقام المولى بعد ذلك بينة على أنه كاتبه على ألفين لزمه ألفان ويسعى فيهما ، وفى الولوالجية : ولا يردّ العتق ، م : وإن لم يقيم المولى البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضى بعتقه ، ثم أقام السيد البينة بعد ذلك على أنه كاتبه على ألفين ، فالقياس أن لا يعتق مالم يؤد ألفين ، وفى الاستحسان هو حرّ وعليه ألف درهم أخرى بخلاف مالم أقام المولى البينة قبل قضاء القاضى بالعتق ، وفى الولوالجية : ولو لم يخاصمه إلى القاضى ، حتى أدى مقدار ألف درهم ، ثم قامت بينة لم يعتق إلا أن يؤدى الألف الباقية ، وفى الظهيرية : وإن أقام البينة فالبينة بينة المولى ؛ لأنه يثبت الزيادة ببينته إلا أن المكاتب إذا أدى مقداراً أقام البينة عليه يعتق ، م : وإن كاتبه على ألفين على أنه متى أدى ألفاً فهو حرّ والألف الأخرى عليه بعد العتق يجب القضاء بالعتق وإن لم يقل : على أنه متى أدى ألف درهم فهو حرّ لا يجب القضاء بالعتق ، فلا يجب القضاء بالعتق بالشك والاحتمال .

٢٤٥٠٢ :- أخرج الدارقطنى عن أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم البينة على من ادعى واليمين على من انكر إلا فى القسامة ، سنن الدارقطنى ، الحدود ٨٧/٣ برقم : ٣١٦٥ -

٢٤٥٠٣ :- ولو قال المولى كاتبك على ألفين ، واقام البينة على ذلك فأقام العبد بينة على إنك كاتبتنى على ألف درهم ، إن أدّيتها فانا حرٌّ فالقاضى يقضى على العبد بألفى درهم ، وإذا أدّى ألف درهم فإنه يعتق وعليه ألف أخرى بعد العتق ، ولو اقام العبد بينة أن المولى كاتبه على ألف درهم ولم يقل إن أدّيتها فانا حر وباقى المسألة بحالها وقضى القاضى على العبد بالفى درهم فإنه لا يعتق مالم يؤد الفى درهم ، ويجب أن يعتق فى الفصل الثانى بأداء الألف أيضاً .

٢٤٥٠٤ :- وإذا كاتب الرجل عبداً له واختلفا فى المعقود عليه فقال المكاتب كاتبتنى على نفسى ومالى على ألف درهم وقال السيد: لابل كاتبتك على نفسك دون مالك ، فالقول قول السيد عندهم جميعاً ، ولا يتحالفان ههنا بالإجماع ، ولو اختلفا على هذا الوجه فى باب البيع فإن قال البائع: بعت منك هذا العبد بألف درهم ، وقال المشتري: لابل اشتريت منك هذا العبد وهذه الجارية بألف درهم لا يتحالفان فيكون القول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيّنة ، وإن أقاما البيّنة فالبيّنة بيّنة المكاتب .

٢٤٥٠٥ :- ولو قال المولى: كاتبتك يوم كاتبتك ، وهذا المال فى يدك وهو مالى ، وقال المكاتب: بل هولي أصبته بعد ما كاتبتنى ، فالقول قول المكاتب ، وكان على المولى البيّنة فإن أقاما البيّنة فالبيّنة بيّنة المولى ، ولو اختلفا فى أصل الأجل فالقول قول المولى ، ولو اتفقا على أصل الأجل ومقداره ولكن اختلفا فى مضيه فالقول قول العبد .

٢٤٥٠٦ :- ولو ادّعى أنّه كاتبه على ألف درهم ونجم عليه كل شهر مائة ، وقال المولى لابل نجّمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى ، وإذا وقع الاختلاف بين المولى وبين المكاتبه فى ولدها ، فقال المولى ، ولدته قبل أن كاتبتك ، وقالت المكاتبه بل ولدته بعد ما كاتبتنى ، فإن كان الولد فى يد المولى فالقول قول المولى ، وإن كان الولد فى يد المكاتبه ولا يعلم متى ولدت فالقول

الفتاوى التاتارخانية ٤٤ - كتاب المكاتب ١٦٣ الفصل: ١٣ الاختلاف الواقع بين المولى ... ج: ١٦

قولها اعتباراً لـ ليد فى الفصلين جميعاً ، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى فى الأصل: ما إذا كان الولد فى أيديها ، وروى بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالى: أن القول قول المولى ، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المكاتب .

٢٤٥٠٧ :- وفى الذخيرة : إذا ادعى المكاتب أن الكتابة وقعت فاسدة بأن ادعى أن الكتابة وقعت على ألف درهم تبطل من خمر ، وأنكر المولى إشتراط الخمر فالقول قول المولى ويلزم المكاتب الكتابة ، وكان ينبغى أن لا يقضى بجواز الكتابة ، بقول الأمر ؛ لأنه لا يفيد ؛ ولأن للمكاتب أن يعجز ويفسخ الكتابة ألا يرى إلى ما ذكر فى كتاب الشهادات : إذا أقام الولي البينة على العبد أنه كاتبه بألف درهم وانكر العبد ذلك ، فالقاضي لا يقضى بينة المولى ؛ لأن القضاء بينة المولى لا يفيد ؛ لأن للمكاتب أن يعجز نفسه ويفسخ الكتابة ، وجواب ما ذكرهنا محمول على الرواية التى يقول بأنه ليس للمكاتب أن يفسخ الكتابة متى عجز نفسه من غير قضاء القاضي ، فيكون الكتابة عقداً لازماً حالة العجز على هذه الرواية فيكون كالبيع .

٢٤٥٠٨ :- وما ذكر فى كتاب الشهادات محمول على الرواية يقول بأن للمكاتب فسخ الكتابة متى عجز نفسه من غير قضاء القاضي ، فيكون الكتابة غير لازمة حالة العجز على هذه الرواية ، فيكون بمنزلة الوكالة ، فالرواية الأولى رواية كتاب المكاتب ، والرواية الثانية رواية كتاب العتق .

الفصل الرابع عشر

فى مكاتبة المريض وإقراره بقبض بدل الكتابة وإقرار المكاتب بالدين لمولاه ولأجنبيّ ولولده

٢٤٥٠٩ :- قال محمد رحمه الله تعالى: مريض كاتب عبده على ألف درهم نجوماً، وقيمته ألف درهم، وهو لا يخرج من ثلثه فإن العبد يخير إن شاء عجل مازاد من قيمته على ثلث مال الميت، وإن شاء ردّ فى الرّق، وإن كاتبه على ألفين نجوماً، وقيمته ألف لامل له غيره، قيل له: عجل ثلثى الألفين والباقى عليك إلى النجوم ولا يردّ فى الرّق .

٢٤٥١٠ :- وهذا قول أبى حنيفة، وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله يقال له: عجل ثلثى قيمتك حالاً والباقى عليك إلى النجوم وذكر هذه المسئلة فى المنتقى من غير ذكر خلاف، وذكر أنه يؤمر أن يعجل ثلثى قيمته والباقى إلى الأجل من قبل أنه لم يخرج من ثلثى المولى بعد، قال ثمة: ولو كان اعتقه على هذا المال أمر بتعجيل ثلثى المال .

٢٤٥١١ :- وفى الهداية: ونظير هذا إذا باع المريض داره بثلاثة آلاف إلى سنة قيمتها ألف، ثم مات ولم يجز الورثة، فعندهما يقال للمشتري: ادّ ثلثى جميع الثمن حالاً والثلث إلى أجله وإلا فانقض البيع، وعنده يعتبر الثلث بقدر القيمة لا فيما زاده عليه، وإن كاتبه على ألف إلى سنة وقيمه ألفان ولم يجز الورثة يقال: ادّ ثلثى القيمة حالاً أو يردّ رقيقاً فى قولهم جميعاً .

٢٤٥١٢ :- وفى شرح الطحاوى: قال ولو كاتبه على ثلاثة الاف، وقيمه ثلاثة الاف فإنه يقال له: عجل ثلثى الكتابة جاز بالإجماع، م: ولو كان كاتبه على

ألف درهم وقيمته ألفا درهم ولا مال له غيره ، قيل : له عجل ثلثي قيمتك وأنت حر وإلا ردناك فى الرّق .

٢٤٥١٣ :- ولو كاتب عبده فى صحته على ألف وقيمته خمسمائة ، فلما حضرة الموت أعتقه ، ثم مات ولم يقبض شيئاً يسعى العبد فى ثلثي قيمته وبطل الكتابة ، وكذلك لو وهب جميع بدل الكتابة فى مرضه يسعى فى ثلث قيمته ، وقال أبو حنيفة: إذا كاتبه فى صحته ، ثم أعتقه فهو بالخيار إن شاء سعى فى ثلثي قيمته ، وإن شاء سعى فى ثلثي ما عليه من بدل الكتابة ، وفى النابيع : وقال : لا يسعى فى الأقل ولا خيار له ، م: وإن كان المولى قد قبض منه قبل ذلك خمسمائة ، ثم اعتق فى مرضه يسعى فى ثلثي قيمته ولم يجب شئ ، مما أدى وهذا عندهما ، وكذلك عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى إذا اختار فسخ الكتابة والسعاية فى ثلثي قيمته .

٢٤٥١٤ :- وفى شرح الطحاوى : ومن اعتق مكاتبه وهو مريض فإنه ينظر إن كان يخرج من ثلثي ماله عتق مجاناً ، وإن كان لا يخرج من الثلث ولم يجز الورثة فإنه ينظر الى ثلثي بدل الكتابة وله الخيار إن شاء سعى فى ثلثي بدل الكتابة وهذا قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يسعى فى الأقل .

٢٤٥١٥ :- م : وإذا كان العبد بين رجلين مرض أحدهما وكاتبه الصحيح بإذنه جاز ذلك وليس للوارث إبطاله ، وكذا إذا أذن له فى القبض فقبض بعض بدل الكتابة ، ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئاً .

٢٤٥١٦ :- وفى المنتقى : مريض كاتب عبده وقيمته ألف درهم على خمسمائة ولا مال له غير العبد ، ثم مات يقال للمكاتب: عجل ستمائة وستة وستين وثلث درهم وإلا ردناك فى الرّق ، فإذا أدى خمسمائة وقبضها الوارث على الكتابة عتق بها المكاتب ، وصار الفضل ديناً عليه يؤخذ به ، وإن شاء الوارث أن لا يقبل خمسمائة إلا من جميع مال الوارث عليه ، وذلك ستمائة وستة وستون وثلثان له ذلك ، ولا يعتق العبد فى هذا الوجه إلا بإداء جميع المال .

٢٤٥١٧ :- وإذا كاتب الرجل عبده فى مرض موته بألف درهم ، ولا مال له غيره ، ثم أقر فى مرضه أنه استوفى بدل الكتابة جاز إقراره من الثلث ويعتق المكاتب ويسعى فى ثلثي قيمته ، ولو لم يقر باستيفاء بدل الكتابة لكنّه أقرّ بألف فى يده أنّها وديعة لهذا المكاتب أو دعها إياه بعد الكتابة والألف الوديعة من جنس بدل الكتابة ، ثم مات جاز إقراره من الثلث يريد به إذا كانت الكتابة فى المرض ، وإن كانت الكتابة فى حالة الصّحة وباقي المسألة بحالها يعتبر إقراره من جميع المال .

٢٤٥١٨ :- ولو أقر بألف اجود من بدل الكتابة ، وكانت الكتابة فى حالة الصّحة ، يعتبر إقراره من جميع المال ، وإن قال المكاتب : أنّى أسترّد الجياد وأعطي مثل حقى لم يكن له ذلك ، ولو أقر بألف زيوف فى يده أنّها وديعة المكاتب وبذل الكتابة ألف جياد لم يصح إقراره ، إذا كان عليه دين الصّحة ويقسّم هذه الألف بين غرماء الصّحة ويواخذ المكاتب عليه .

٢٤٥١٩ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير : مكاتب أقر لمولاه فى صحته بألف درهم ، وقد كان المولى كاتبه على ألف درهم وأقر المكاتب لأجنبىّ بألف درهم فى صحته أيضاً ، ثم مرض المكاتب وفى يده ألف درهم فقضاها إلى المولى من المكاتب ، ثم مات من ذلك المرض ، وليس له مال غيره ، فالألف تقسم بين المولى والأجنبى على ثلاثة أسهم ، سهمان للمولى وسهم للأجنبى ، ولو أن المكاتب ادى الألف إلى المولى من الدين الذى اقر به للمولى فى صحته ، ثم مات فالأجنبىّ أحق بهذا الألف وبطل دين المولى ومكاتبته ، وإذا مات عن غير وفاء وردّ فى الرّق فمات على ملك المولى وبه يبطل دين المولى ومكاتبته وبقي دين الأجنبىّ وكان الألف له ، وكذلك لو لم يقبضها المولى ومات وتركها فهى للأجنبىّ لما بُيّن بعد هذا .

٢٤٥٢٠ :- ولو ترك المكاتب ابناً ولد له فى كتابته فالأجنبى أحق بهذا الألف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقيام الولد مقام الأب ، ولو كان المكاتب قد قضى المولى من الدين المقر به قبل الموت ، ثم مات وترك ابناً مولوداً فى كتابته ، كان الأجنبى أحق بالألف أيضاً ، ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتب لقيام الولد مقام الأب فى حق السعاية فيما على الأب ، وإذا أدى ابن المكاتب المكاتب والدين الذى على الأب لا ينقض القضاء إلى الأجنبى .

٢٤٥٢١ :- ولو أن رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم فى صحّة الماتب وأقرضه رجل أجنبى ألفاً فى صحّته ، ثم مرض المكاتب وأقرضه المولى ألفاً بمعاينة الشهود فسرقت من المكاتب ، وفى يد المكاتب ألف أخرى ، فقضاها المولى من الألف القرض ، ثم مات المكاتب من مرضه ذلك ، وليس له مال سوى الألف التى قضاها المولى فالمولى أحق بها من الأجنبى ، بخلاف ما لو اشترى المكاتب فى مرضه عبداً من المولى بألف ، وقيمة العبد ألف ، ولرجل أجنبى على المكاتب ألف فهل العبد فى يد المكاتب ، وفى يد المكاتب ألف درهم لا غير فقضاها المولى من ثمن العبد ، ثم مات المكاتب من مرضه ذلك ولم يترك وفاءً ، فإن ما قبض المولى من ثمن العبد لا يسلم للمولى ، وإن كان البيع وقبض الثمن بمعاينة الشهود فيسترد منه الألف ويدفع إلى الأجنبى .

٢٤٥٢٢ :- مكاتب له على مولاه دين فى حال الصحة ، فأقرضه مرضه فإنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين الصحة ، ثم مات ولم يدع مالاً لم يصدق على ذلك .

٢٤٥٢٣ :- رجل كاتب عبداً على ألف درهم فى صحّته ، ثم إن

المكاتب اقرّفى مرضه لأجنبى بألف درهم، ثم مات المكاتب ولم يترك الا ألف، فالأجنبى أحق بالألف من المولى، وإن كان دين المولى دين الصحة ودين الأجنبى دين المرض، بخلاف ما إذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان أولى بالقضاء من دين المرض .

٢٤٥٢٤ :- رجل كاتب عبده على ألف درهم، ثم مرض المكاتب فأقر لمولاه بقرض ألف درهم وأقر لرجل أجنبى بقرض ألف درهم بعد ذلك أو بدأ بإقرار للأجنبى، ثم للمولى ثم مات وترك ألفى درهم، يبدأ بدين الأجنبى، فيأخذ الأجنبى دينه، والألف الآخر يعطى للمولى عن الكتابة دون الإقرار، فإن ترك المكاتب فضلاً على ألفى درهم أخذ المولى الفضل على ألفين من الألف التى أقر المكاتب له بها، إذا لم يكن المولى وارثاً له بأن كان للمكاتب ابن أو عصابة، أمّا إذا كان المولى وارثاً من ورثته فلاشئ له مما أقر به المكاتب له، ولكن الفضل يكون ميراثاً بين المولى وبين ورثة المكاتب، إن كان ورثة فإن لم يكن فالفضل كله للمولى بالعصوبة كما لو لم يقر للمولى.

٢٤٥٢٥ :- وكذلك لو كان فى يد المكاتب حين مرض مائة دينار فأقر بأنها وديعة عنده للمولى، ثم أقر للأجنبى بدين ألف درهم، ثم مات وترك ألف درهم ومائة دينار التى أقر بها لمولاه، فإنه يبدأ بدين الأجنبى وتصرف الألف إليه والدنانير تباع فيقضى من ذلك أولاً بدل الكتابة، فإن فضل شئ كان الفاضل للمولى بحكم الإقرار إلا أن يكون المولى من ورثة المكاتب، فحينئذ يكون الفضل ميراثاً .

٢٤٥٢٦ :- رجل كاتب عبده على ألف درهم، فأقرضه المولى ألف درهم وذلك فى صحّة المكاتب، ثم مات المكاتب وترك ألف درهم، وله أولاد أحرار من امرأة حرة، فإن القاضى يقضى بالألف للمولى من المكاتب،

وليس للمولى أن يجعلها من الدين ، وإن كان له أولاد من امرأة هي معتقة غيره فالأب حرّ، وولاء الأولاد إلى مواليه.

٢٤٥٢٧ :- ولو ترك أكثر من ألف درهم أخذ المولى الفضل، حتى يستوفى الألف التي أقرضه ، فإن بقي شيء بعد دين المولى يصرف إلى الورثة .

٢٤٥٢٨ :- رجلٌ كاتب عبده على ألف درهم وله ابنان حرّان وهما وارثاه، فمرض المكاتب وأقر لأحد الإبنين بدين ألف درهم، وأقر للمولى بدين ألف درهم، ثم مات وترك ألفي درهم فالمولى أحق بالألفين، ويستوفى أحدهما من كتابته والآخر من دينه ، فإن ترك أقلّ من الألفين يبدأ بدين الإبن .

الفصل الخامس عشر فى الكتابة الموقوفة

٢٤٥٢٩ :- وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل قال لغيره: كاتب عبدك على ألف درهم ، فقال قد فعلت : فالكتابة موقوفة ، فإن بلغ العبد فقبل لزمته ، فإن قال لا أقبل بطلت ، فإذا أدى الرجل الألف إلى المولى قبل أن يبلغ الكتابة العبد عتق ، وإن بلغه وقال لا أقبل ، ثم أدّاها الرجل عن العبد لا يعتق .

٢٤٥٣٠ :- ولو قال: كاتب عبدك على ألف درهم ، وأنا ضامنٌ لها ، فقال قد فعلت كانت الكتابة موقوفة على اجازة العبد ، والضمان باطل ، فإن أدى ذلك الضمان عتق العبد ، وللرجل أن يرجع بذلك على المولى ، ولا سبيل للمولى على العبد ، وكذلك لو كان العبد قبل الكتابة ورضى بها ، ثم ضمن الرجل المال عنه وادّاه على ذلك الضمان ، كان للرجل أن يرجع بذلك على العبد .

٢٤٥٣١ :- وفى نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى: رجل كاتب عبد الغير بغير أمر صاحب العبد على ألف درهم ، ثم حط عنه خمسمائة فبلغ المولى فأجاز ، قال : فالكتابة بخمسمائة ، ولو كان وهب له الألف ، ثم أجاز المولى فالهبة باطلة والكتابة بألف .

٢٤٥٣٢ :- وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله تعالى : رجل كاتب عبد غيره بغير إذنه على ألف درهم ، فأدى العبد الألف إليه يعنى إلى الذى

٢٤٥٣٠ :- أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء قال لى رجل : كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ، ثم مات أو عجز قال : لا يغرم لك عنه ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب الحمالة عن المكاتب ٤١٥/٨ برقم : ١٥٧٥٥ -

كاتبه، ثم بلغ المولى فأجاز الكتابة، جازت الكتابة، ولا يجوز دفع المكاتب إلى الذى كاتبه ولا يعتق بذلك الدفع، فإن أجاز المولى الكتابة والدفع، فذلك جائز فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى، ويعتق المكاتب بادائه إليه، ولا يجوز اجازة القبض فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وما اكتسبه بعد الكتابة قبل الإجازة فذلك للمكاتب على كل حال .

٢٤٥٣٣ :- وفى شرح الطحاوى: ولو كان للرجل عبد واحد وهو غائب، فخاطب رجل مولاه فقال: كاتب عبدك الغائب فكاتب فهذا على وجهين: إما أن يشترط الضمان نحو أن يقول: كاتب عبدك الغائب على ألف درهم على أنى ضامن، أو لم يشترط، أما إذا لم يضمن فالكتابة جائزة ويتوقف على اجازة العبد، فإن أجاز جاز ولزمه ألف درهم، وإن رده بطل، فلو أن هذا الرجل أدى قبل أن يخبر العبد جازاءه وعق العبد، وكان القياس أن يسترد من المولى إلا أن فى الاستحسان ليس له أن يسترد، ولو أدى البعض كان له أن يسترد إلا أنه لم يتعلق به حكم إلا إذا أجاز العقد قبل الاسترداد بطل حق الاسترداد .

٢٤٥٣٤ :- ولو قال على أنى ضامن فهذه الكتابة فاسدة، فإن أدى الكتابة يعتق العبد إلا أن الرجل يسترد من المولى قياساً واستحساناً، وكذلك لو أدى البعض لا يعتق ولكن لا يسترد، هذا إذا كان الأداء قبل الاجازة يعتق ويسترد المولى ويرجع المولى على العبد بقيمته وليس للمؤدى أن يرجع إلا إذا كان العبد أمره بالأداء، فله الخيار فى الرجوع إن شاء رجع على المولى وإن شاء رجع على العبد .

الفصل السادس عشر فى مكاتبة الصغير

٢٤٥٣٥ :- قال محمد رحمه الله تعالى: رجل كاتب عبداً صغيراً لا يعقل لا يجوز، فإن ادى عنه رجل لم يعتق، وإن كان يعقل جاز، وفى شرح الطحاوى: وجاز للرجل أن يكاتب عبده الصغير إذا كان يعقل البيع والشراء ويصير مأذوناً فى التجارة، وإن كان لا يعقل لا يجوز إلا إذا قبل عنه انسان فإنه يجوز ويتوقف إلى ادراكه، فإن أدى القابل عتق، والقياس أن يكون له استرداده، وهو قول زفر، وفى الاستحسان ليس له ذلك وذلك، فى عبد غائب كاتبه مولاه وقبل عنه رجل فإنه يتوقف على اجازته، فإن ادى القابل عتق وله أن يسترده، وفى القياس وفى الاستحسان لا يسترد.

٢٤٥٣٦ :- هذا إذا أدى الكل يعتق، وإن لم يؤدى الكل ولكنه ادى فله أن يسترد قياساً واستحساناً إلا إذا بلغ فأجاز قبل أن يسترد بعد ذلك، ولو أن العبد عجز عن الأداء الباقي ليس له أن يسترد أيضاً ويرد العبد فى الرق، فى المنافع: يعنى قولنا يعقل البيع والشراء بأن عرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب، وعرف الغبن اليسير من الغبن الفاحش لانفس العبارة، وفى الخلاصة: ولو كاتب المولى عبداً صغيراً، ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز.

٢٤٥٣٧ :- م: وإذا كاتب عبيدين صغيرين كتابة واحدة، وهما يعقلان ذلك فهما بمنزلة الكبير.

٢٤٥٣٨ :- رجل كوتب عن عبد رضيع، ورضى به المولى لا يجوز، ولكن إذا أدى الرجل بدل الكتابة يعتق العبد استحساناً.

٢٤٥٣٥ :- أخرج الترمذى فى سننه عن على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يقبل، سنن الترمذى، الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ٢٦٣/١ برقم: ١٤٤٣ - سنن ابى داود، الحدود، باب فى المجنون يسرق أو يصيب حدا ٦٠٥/٢ برقم: ٤٤٠٣ -

الفصل السابع عشر فى غرور المكاتب وما يلزم من العقر

٢٤٥٣٩ :- مكاتب أذن له مولاه فى النكاح، فأنته امرأة تزعم أنها حرّة، فتزوجها على أنها حرة، فولدت له أولاداً، ثم استحقها رجل بالبينة فظهر أنها مملوكة، فأولادها ممالك لا يأخذهم المكاتب بالقيمة عند أبى حنيفة وأبى يوسف، وعند محمد وزفر رحمهما الله تعالى هم أحرار بالقيمة يؤديها المكاتب، إذا عتق ولو كان المكاتب عالماً بحال المرأة لا يصير المكاتب مغوراً بالإجماع .

٢٤٥٤٠ :- مكاتب وطى أمته على وجه الملك (بغير إذن السيد، ثم استحقها رجل فعليه العقر، يؤخذ به للحال، يريد بقوله وطئها على وجه الملك)، أنه اشترى جارية فوطئها، ثم استحقها رجل، وبمثلها لو تزوج امرأة بغير إذن المولى، حتى فسد النكاح، ووطئها حتى وجب عليه العقر، لا يؤخذ به فى الحال، وفى الهداية: حتى يعتق، وكذلك المأذون له، وكذلك إذا وطى المكاتب أمة اشتراها شراءً فاسداً، وفى الهداية: ثم وطئها، م: ثم ردت على البائع أخذ المكاتب بعقرها فى الحال، وفى الهداية: وكذلك العبد المأذون له. ٢٤٥٤١ :- م: وفى الأصل: وإذا وقع المكاتب على امرأة فافتضها، كان عليه الحد (هذا ظاهر فإن ادعى شبهة بأن قال تزوجتها، أو كانت أمة فقال: اشتريتها، وانكرت المرأة والمولى ذلك يدرأ عنه الحد، ألا يرى أن الحر لو ادعى مثل هذا يدرأ عنه الحد) وإذا سقط الحد وجب المهر كما فى الحر، ثم نقل يواخذ بهذا المهر للحال ولا يتأخر إلى ما بعد العتق، وإن كانت مطاوعة فإنه لا يؤخذ بالمهر للحال.

٢٤٥٤٢ :- فنظير هذا ما قالوا فى المجنون إذا وقع على امرأة فوطئها إن كانت مكروهة، فإنه يجب عليه المهر، وإن كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر، هذا إذا ادعى نكاحاً وانكرت المرأة ذلك، فأما إذا صدقته فإنه لا يواخذ بالمهر للحال سواء كانت مكروهة أو مطاوعة.

الفصل الثامن عشر فى المتفرقات

٢٤٥٤٣ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الزيادات : مكاتب له ابن حر ولد من امرأة حرة، فماتت الحرة وورثها الابن عقاراً ، أوضياعاً أو صنوفاً من الأموال ، ثم مات المكاتب عن وفاء، ولم يدع ولداً سوى هذا الولد ، وقد كان أوصى إلى رجل حر، فإن الوصى يقضى مكاتبه المكاتب من تركته، إن ترك عيناً يقضيها من العين ، وإن لم يترك عيناً يبيع عقاره وعروضه فيها .

٢٤٥٤٤ :- وإذا قضى المكاتب صار المكاتب حراً فى اخر جزء من أجزاء حياته ، ومابقى من مال المكاتب يكون ميراثاً لابنه، والوصى فى ذلك بمنزلة وصى الحر على ابنه الكبير الغائب وبمنزلة وصى الأم والأخ والعَم يملك الحفظ ، وما كان من باب الحفظ نحو بيع العروض والمنقول ، ويشترى الصغير ما لا بد منه (من الطعام والكسوة والمنقول، ولا يكون له عليه ولاية ولا يملك ما كان من باب الولاية) نحو بيع العقار وبيع الداراهم والدنانير، وما أشبهها.

٢٤٥٤٥ :- وذكر محمد رحمه الله تعالى فى كتاب القسمة : أن وصى المكاتب إذا قاسم الأولاد الكبار صحت قسمته، (فقد أثبت لوصى المكاتب

٢٤٥٤٤ :- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن جريج ، قال : قلت له يعنى لعطاء : المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر ممابقى عليه من كتابته ، قال : يقضى عنه مابقى من كتابته ، وما كان من فضل فلبنه فقلت : أبلغت هذا عن أحد قال : زعموا أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان يقضى به ، السنن الكبرى، المكاتب، باب موت المكاتب ٥٤٦/١٥ برقم : ٢٢٣٠٢ - مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب ميراث ولد المكاتب ٣٩٤/٨ برقم : ١٥٦٦٧ -

حق القسمة مطلقاً، وذلك يدل على البيع مطلقاً فمن مشائخنا من قال : ليس فى المسألة اختلاف الروايتين، ولكن ما ذكر فى كتاب القسمة محمول على قسمة العروض والمنقول، ولكن هذا ليس بصحيح بدليل أنه ذكر فى كتاب القسمة عقيب جواب المسألة، وهو ذلك بمنزلة وصى الحر على ابنه الصغير ، ووصى الحر على ابنه الصغير يملك التصرف فى الكل ، فكذا هذا الوصى ، ومنهم من قال : فى المسألة روايتان .

٢٤٥٤٦ :- وكذلك لو ترك المكاتب ولداً ولد فى مكاتبته ، أو ولد كوتب معه فقضى الوصى مكاتبته وحكم بحريته ولده تبعاله ، كان مابقى من مال المكاتب ميراثاً لولده ، ووصى المكاتب فى ذلك بمنزلة الحر على ابنه الكبير الغائب على التفسير الذى قلنا .

٢٤٥٤٧ :- وإن كان المكاتب أدى بدل الكتابة قبل أن يموت ، ثم مات وباقى المسئلة بحالها ، كان وصية كامل الولاية على ولده كوصى الحر على ابنه الصغير الحر .

٢٤٥٤٨ :- واستشهد فى الكتاب لإيضاح ذلك بمسائل، منها : أن النصرانى إذا أوصى إلى رجل مسلم، وله ابن مسلم صغير فمات النصرانى فوصية لا يكون وصياً، (اعتباراً بحالة الموت، ومنها : العبد المحجور إذا أوصى إلى رجل وابن حر صغير فوصية لا يكون وصياً) لابنه المسلم ، وبمثله لو اعتق العبد ، ثم مات

٢٤٥٤٦ :- أخرج عبد الرزاق عن معبد الجهنى قال : سألتنى عبد الملك بن مروان عن المكاتب يموت، وله ولد أحرار، وله مال أكثر مما بقى عليه فقلت له : قضى فيها عمر بن الخطاب ومعاوية بقضاء ين معاوية وقضاء فيها أحب إلى من قضاء عمر ، قال : ولم؟ قلت ؛ لأن داود كان خيراً من سليمان فلم فهمها سليمان فقضى عمر أن ماله كله لسيده، وقضى معاوية أن سيده يعطى بقية كتابة ، ثم مابقى فهو لولده الأحرار، مصنف عبد الرزاق، المكاتب، باب ميراث ولد المكاتب ٣٩٣/٨ برقم: ١٥٦٦٤-

كان وصيّه وصيّاً، ومنها: أن من أوصى إلى رجل، ثم أوصى إلى هذا الموصى رجل، ثم مات الموصى الثانى، ثم مات الموصى الأول، فوصى الموصى الأول يملك التصرف فى الترتين .

٢٤٥٤٩ - وفى النوازل: سئل أبوبكر عن رجل كتب فى كتاب الوصية أن عبده فلان حر بعد موته، ولم يسمع منه أحد، ثم مات الرجل هل يعتق العبد وهل يعمل على الكتابة بغير سمع، قال: إن جحد ورثته بما وجد كتاب الوصية فهو مملوك، وإن ادعى العبد على ورثة الميت، فالقول قول الورثة مع أيمانهم على علمهم .

٢٤٥٥٠ - وفى الخانية: المكاتب إذا تزوج ابنة مولاه، ثم مات المولى لا يفسد النكاح، فإن مات المكاتب بعد ذلك، أو ترك وفاء لا يفسد النكاح، وإن لم يترك بطل، فإن كان ذلك قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر، وإن كان بعد الدخول كانت معها .

٢٤٥٥١ - م: قال محمد رحمه الله تعالى فى الزيادات: رجل زوج ابنته البالغة برضاها من مكاتبه جاز، وإن كانت البنت صغيرة جاز عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز لعدم الكفاءة، فإن مات المولى ولم يدع مالا سوى هذا المكاتب، وترك بنتاً هذه ومولاه الذى اعتقه يريد به معتق مولى المكاتب لم يفسد النكاح .

٢٤٥٥٠ - قول المنصف: وإن لم يترك بطل - أخرج عبد الرزاق عن قتاده فى امرأة تزوجت عبداً، قال: إذا ملكت منه شيئاً حرمت عليه وإن شاءت اعتقت وتزوجت، وتكون تلك الفرقة تطليقة -

وأخرج أيضاً عن ابن جريج قال: سألت عطاء أو سئل عن رجل، انكح أم ولده عبده، فتوفى السيد، وله ولد من أم ولده تلك قال: يفرق بينهما من أجل أنه صار لولدها من العبد شىء قال: ولدها فى قول عطاء، إذا ملكت منه شىء حرمت عليه، مصنف عبد الرزاق، ما يتعلق بالعبيد والاماء، باب العبد يتزوج الحرة فتملكه أو بعضه ٢٥٩/٧ برقم: ١٣٠٦١ -

٢٤٥٥٢ :- فإن طلقها المكاتب فإن كان الطلاق رجعياً، كان له أن يراجعها، وإن كان الطلاق بائناً فأراد أن يتزوجها ليس له ذلك .

٢٤٥٥٣ :- ولولم يكن شئ من ذلك، ولكن مات المكاتب بعد موت المولى، وترك ثلاثة آلاف درهم، ومهرها على المكاتب ألف درهم، وبدل الكتابة ألف درهم، فإنه يبدأ بالمهر، ثم يستوفى الكتابة، فيحكم بعقده فى آخر جزء من أجزاء حياته، ويكون ذلك ميراثاً عن مولى المكاتب، النصف لمعتق مولى المكاتب بحكم العسوبة، بقى ههنا ألف أخرى، ويكون ميراثاً عن المكاتب لورثته.

٢٤٥٥٤ :- وإن لم تكن البنت فى نكاحه فلا شئ لها من هذه الألف، وهى لمعتق مولى المكاتب، وعليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً، دخل بها أولم يدخل بها. ٢٤٥٥٥ :- ولولم يمت المكاتب ولكنه عجز فسد النكاح، ويسقط كل الصّدق، إن لم يكن دخل بها، وكذلك إن كان قد دخل بها، ولم يكن معها وارث آخر يسقط كل الصّدق، فإن كان معها وارث آخر مولى الأب يسقط نصف الصّدق، ويقال للوارث الآخر، إمّا أن تبيع نصيبك بدينها، وهو نصف المهر، أو تقضى دينها، وليس للوارث أن يحتج عليها ويقول بآنك ملكت نصفاً، وأنا ملكت نصفاً مشغولاً، فلامساواة بيننا ولا معادلة؛ لأن من حجتها أن تقول: بآنى ملكت النّصف مشغولاً كالوارث الآخر إلا أنه زال الشغل حكماً لتمام ملكى، وبهذا لا يتبين أن المعادلة والمساواة لم تكن وقت الدخول فى ملكها .

٢٤٥٥٦ :- وشرط جواز القسمة المعادلة والمساواة وقت الدخول فى الملك، وتعتد بثلاث حيض، وكذلك الجواب فيما إذا كان فى يدى المكاتب أقل من بدل الكتابة، فهذا والأول سواء فى حق تحقق عجزه، ويكون رقبته مع مافى يده بينهما وبين مولى الأب نصفين، وإن كان فى يد المكاتب ألف درهم مثل بدل الكتابة، أو أكثر لا يقضى بعجزه، ويؤخذ المال قضاء بالمكاتب، فيحكم بالعق و يتبعه المرأة بصداقها .

٢٤٥٥٧ :- ولولم يعجز المكاتب لكنه مات، وترك ألف درهم، فإن كان لم يدخل بها يصرف المتروك إلى بدل الكتابة، سواء كان معها وارث آخر أولاً، وإن كان قد دخل بها ومعها عصبة المولى يصرف المتروك إلى مهرها .

٢٤٥٥٨ :- وإن كان المكاتب مات وترك أقل من ألف درهم، وكان قد دخل بها أولم يدخل بها، ومعها وارث آخر مولى الأب، أولم يكن فبهنا سواء بدى ببدل الكتابة، أو بالمهر فظهر موته عبداً عاجزاً، فبعد ذلك إن لم يدخل بها يسقط كل الصداق، سواء كان معها مولى الأب أولم يكن لما مرّ، وماترك فهو بينها، وبين مولى الأب نصفان ميراثاً (عن الميت، وإن كان قد دخل بها فإن لم يكن معها وارث آخر يسقط كل الصداق أيضاً لما قلنا، ويكون جميع ماترك ميراثاً لها، وإن كان معها وارث آخر (يسقط نصف الصداق وتعتد بثلاث حيض لما مرّ قبل هذا .

٢٤٥٥٩ :- ولو كان المكاتب ترك ألفاً وزيادة ما بينها وبين ألفي درهم، فإن لم يدخل بها، أو دخل بها ولكن ليس معها وارث آخر يبدأ ببدل الكتابة ويحكم بحريته في آخر جزء من أجزاء حياتها وتأخذ ما بقى بصداقها وتعتد بثلاث حيض، وإن كان قد دخل بها ومعها وارث آخر يبدأ بصداقها، ثم ليس فيما بقى وفاء ببدل الكتابة وقد ظهر أنه مات وترك عبداً عاجزاً، فكان ما بقى بينها وبين مولى الأب نصفين ميراثاً عن الأم .

٢٤٥٦٠ :- ولو كان المكاتب ترك ألفي درهم يبدأ بدين الصداق فتأخذ هي

٢٤٥٦٠ :- أخرج البيهقي في سننه عن شعبة قال : قتادة أخبرني قال : قلت لسعيد بن المسيّب: إن شريحاً كان يقول : يبدأ بالمكاتب قبل الدين أو يشرك بينهما، شك شعبة، فقال ابن المسيّب اخطأ شريح وإن كان قاضياً، قال : زيد بن ثابت يبدأ بالدين، السنن الكبرى، المكاتب، افلاس المكاتب ١٥/٥٤٨ برقم: ٢٢٣١٢-

الصدّاق أولاً ثم يصرف الباقي إلى بدل الكتابة ، ويحكم بحريته في آخر جزء من أجزاء حياته، ويكون ذلك بينها وبين مولى أبيها نصفين ميراثاً عن الأب وعليها عدّة الوفاة.

٢٤٥٦١ :- في شرح الطحاوي : وإن دبر مكاتبه فهو بالخيار إن شاء نقض الكتابة وإن شاء مضى على الكتابة ؛ لأنه استفاد العتق من وجهين فهو بالخيار في ذلك، وهو لا يخرج من ثلث ماله، ففي قول أبي حنيفة فهو بالخيار ، إن شاء سعى في ثلثي الكتابة وإن شاء سعى في ثلثي القيمة ، وفي قولهما: عليه الأقل من ثلثي الكتابة ومن ثلثي القيمة بغير خيار، فالاختلاف في هذا الفصل كالاختلاف في المقدار ، ولو أنه كاتب مدبره ، أو أمّ ولده فإنه يجوز، فإن ادّيا عتقا، وقضى للأب ، وإن مات المولى قبل الأداء عتق أيضاً .

٢٤٥٦٢ :- هذا إذا كانا يخرجان من الثلث ، وإن كانا لا يخرجان من الثلث فأم الولد تعتق من غير اعتبار الثلث ، وأمّا المدبر فإنه يسعى في جميع المكاتب ، أو ثلثي القيمة ، إذا كان لا مال له غيره وله الخيار في ذلك، فإن اختار سعى على النجوم، وإن اختار على السعاية في ثلث قيمته يسعى حالا، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقال أبو يوسف رحمه الله يسعى في الأقل من جميع بدل الكتابة ومن ثلثي القيمة بلا خيار .

٢٤٥٦٣ :- م : قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير : أم ولد كاتبها مولاها صحت الكتابة، فإن مات مولاها عتقت بالاستيلاء وبطلت الكتابة.

٢٤٥٦١ :- قول المصنف : ولوانه كاتب مدبره . أخرج البيهقي في سننه عن مجاهد عن أبي هريرة قال : دبرت امرأة من قريش خادماً لها، ثم أرادت أن تكاتبه فكتبت إلى أبي هريرة ، فقال : كاتبه فإن أدّى مكاتبته فذاك، فإن حدث يعني ماتت عتق، واره قال : ما كان لها يعني ما كان لها من كتابته شيء ، السنن الكبرى، المدبر، باب كتابة المدبر ٥١٦/١٥ برقم : ٢٢١٩٧ -

٢٤٥٦٤ :- قال محمد رحمه الله تعالى في "الجامع الصغير" في مكاتب أدى إلى مولاه من الصدقات التي أخذها من الناس ، ثم عجز صار ذلك للمولى وهو طيب للمولى .

٢٤٥٦٥ :- هذا إذا عجز المكاتب بعد ما أدى ما أخذ من الصدقات إلى المولى ، وأما إذا عجز والصدقات قائمة في يد المكاتب لم يؤدها إلى المولى هل يحل للمولى ؟ لم يذكر هذا الفصل ههنا ، وذكر في الأصل أنه يحل .

٢٤٥٦٦ :- وفي الخانية : والمكاتب إذا جنى جناية موجبة ، كانت جنايته عليه يجب الأقل من قيمته ومن الأرش ، وإن جنى المكاتب على مولاه ، أو رقيق المولى كانت جنايته ، وكذلك جناية المولى عليه ، أو رقيقه المكاتب .

٢٤٥٦٧ :- وإذا اشترى جارية واستبرأها بحيضة ، ثم عتق حل له وطؤها وإن عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية الإستبراء على المولى ، وإن اشترى المكاتبته ابنته ، أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ، وبحسب بما حاضت عند المكاتب قبل العجز .

٢٤٥٦٨ :- وإذا اشترى اجنبية ، ثم عجز المكاتب يجب الإستبراء على المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وفي اللؤلؤ الحية : ولو سرق المكاتب من رجل مالا ، وللمولى على ذلك الرجل دين لم يقطع ولو سرق قطع .

٢٤٥٦٤ :- أخرج البيهقي في سننه عن ابن عمر أن مكاتباً له عجز ، فردّه مملوكاً وامسك ما اخذ منه ، السنن الكبرى ، المكاتب ، باب عجز المكاتب ٥٦٦/١٥ برقم : ٢٢٣٨٢ . مصنف ابن أبي شيبة ، البيوع ، في المكاتب ، في المكاتب يعجز وقد ادى بعض مكاتبته ١٩٦/١١ برقم : ٢١٩٥٥ .

٢٤٥٦٥ :- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : رأيت إن عجز مكاتبى كيف بما قد علمت أن الناس قد اعطوه قال : أحب إلى أن يعطيه في تلك السبيل ، وإن امسكه فلا بأس ، مصنف عبد الرزاق ، المكاتب ، باب المكاتب يباع ما عليه ٤٢٧/٨ برقم : ١٥٧٩٣ .

٢٤٥٦٦ :- أخرج البيهقي في سننه عن الحسن قال : جناية المكاتب في رقبته يبدأ بها السنن الكبرى ، المكاتب ، باب جناية المكاتب والجناية عليه ٥٦٣/١٥ برقم : ٢٢٣٦٥ ، مصنف عبد الزراق ، المكاتب ، باب جريرة المكاتب ٣٩٩/٨ برقم : ١٥٦٩١ .

٤٥ - كتاب الولاء

هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول

الفصل الأول فى ولاء العتاقة

٢٤٥٦٩ :- وتكلموا فى سبب هذا الولاء - بعض المشائخ رحمهم الله تعالى، قالوا: سببه الإعتاق، وأكثرهم على أنّ سببه العتق على الملك (وهو الصحيح) كان ولاءه ولاء الإعتاق - فعلم أن السبب هو العتق على الملك، فنقول: كل من حصل له العتق من جهة الإنسان ثبت ولاء العتق منه، سواء شرط الولاء، أو لم يشترط، أو تبرأ عنه، وسواء كان الإعتاق ببدل، أو بغير بدل، سواء حصل العتق بالإعتاق، أو بالقربة، أو بالكتابة عند الأداء، أو بالتدبير، أو بالاستيلاء بعد الموت، وسواء كان العتق وجد من رجل، أو امرأة، وفى الهداية: وكذا العبد الموصى بعتقه، أو بشرائه، وعتقه بعد موته .

٢٤٥٦٩ :- أخرج البخارى عن عائشة قالت: جاءتنى بريدة، فقالت: كاتبت أهلى على تسع اواق، فى كل عام أوقية، فاعينينى، فقالت: إن احبوا أن اعدّها لهم ويكون ولاءك لى فعلت، فذهبت بريدة إلى اهلها، فقالت لهم، فأبوا عليها، فجاءت من عندهم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس، فقالت: انى قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فسمع النبى صلى الله عليه وسلم، فاخبرت عائشة النبى صلى الله عليه وسلم فقال: خذوها واشترطى لهم الولاء؛ فإنما الولاء لمن اعتق، ففعلت عائشة، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله، ما كان من شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن اعتق، صحيح البخارى - الشروط - باب الشروط فى الولاء ٣٧٧/١ برقم: ٢٦٤٩ ف ٢٧٢٩ - وأخرج مسلم نحوه - صحيح مسلم - العتق - باب بيان أن الولاء لمن اعتق ٤٩٤/١ برقم: ١٥٠٤ -

٢٤٥٧٠ :- وفى شرح الطحاوى: وكذلك إذا أمر غيره بإعتاق عبده فاعتق فى حال حياته ، أو بعد وفاته يكون من الأمر والولاء له ، ولو قال لآخر: اعتق عبدك عني ألف درهم فاعتق فاعتق يكون عن الأمر إستحساناً والولاء له، والقياس أن يكون عن المأمور به ، قال زفر رحمه الله : ولو قال : اعتق عبدك عني ولم يذكر البدل عتق عن المأمور والولاء له في قولهما ، وفى قول أبى يوسف رحمه الله يعتق عن الأمر والولاء له ، ولو قال : اعتق عبدك على ألف درهم ، ولم يقل عني فاعتق فاعتق يتوقف على قبول العبد فإن قبل فى المجلس الذى علم لزم المال وإلا فلا، والولاء لا يورث ويكون لأقرب الناس عصابة من العتق ، حتى لو مات المولى لا يكون للبنت شئ.

٢٤٥٧١ :- ومن هذا قال أصحابنا : إذا مات مولى العتاقة وترك ابنين ، ثم مات أحد ابنين وترك ابناً ، ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتق لا لابن أبيه ، وفى الظهيرية: فإن مات أحد الابنين وترك ابناً فعند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله الولاء كله لابن المعتق ، وعند أبى يوسف رحمه الله الولاء لابن الابن إرثاً من أبيه ، وفى الذخيرة: ثم مات ذكرنا أن الولاء لا يورث فى ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله ، وعن أبى يوسف رحمه الله أنه يورث ويقسم بين الابن والابنة على أنها الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ، هكذا روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فى رواية ، وبه أخذ ابراهيم النخعي وشريح .

٢٤٥٧١ :- أخرج الدارمى عن الزهرى ، قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : المولى أخ فى الدين ونعمة ، وأحق الناس بميراثه اقربهم من المعتق ، سنن الدارمى - الفرائض - باب الولاء (ط : دار المغنى) ١٩٥٨/٤ برقم : ٣٠٤٩ - السنن الكبرى للبيهقى - الولاء - باب الولاء للكبر من عصابة المعتق ١٥ / ٤٩٤ برقم : ٢٢١١٦ -

٢٤٥٧٢ :- وفى الظهيرية : وإن مات المعتق عن جد وأخ، فعند أبى حنيفة لا ولاء للجد، وعندهما بين الجد والأخ نصفان ، وإن مات عن ابن واب فعندهما الولاء كله للابن، وعند أبى يوسف سدس الولاء للأب والباقي للابن، وفى المضمرة: وإن لم يكن له عصابة من النسب ، فميراثه للمعتق، تاويله إذا لم يكن هناك صاحب فرض وذوقرابة من العصابة ، وأما إذا كان صاحب فرض فله الباقي بعد فروضه ، قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله: إذا مات مولى العتاقة وترك ابنا وأباً ، ثم مات المعتق كان ميراثه لابن مولى العتاق .

٢٤٥٧٣ :- فرّع (في الأصل) على ما إذا مات المعتق عن ابنين، فمات الابنان ولأحدهما ابن وللآخر ابنان ، ثم مات المعتق فميراث المعتق بينهم ، وفى الذخيرة: وإذا مات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق ، فلاشئ للبت فى ظاهر رواية أصحابنا، وميراث المعتق لبيت المال وبعض مشائخنا كانوا يفتون فى هذه المسئلة يدفع المال إلى بنت المعتق لا بطريق الإرث، بل لأنها أقرب إلى الميت من بيت المال وكيف وليس فى زماننا بيت المال، وهكذا كان يفتى القاضى الإمام أبوبكر الزرنجرى وصدر الاسلام ، وكما ثبت للمعتق ولقاء معتقه يثبت ولقاء معتق

٢٤٥٧٢ :- أخرج عبد الرزاق عن الزهرى فى رجل توفى ، وترك جده وأخاه ، ومات مولى للميت ، قال : اراه للجد ، مصنف عبد الرزاق ، الولاء، باب الجد والأخ ٤٦/٩ برقم: ١٦٣٠١ -

قلت : قول المنصف: وعندهما - أخرج البيهقى عن عطاء فى رجل مات ، وترك اخاه وجده ، قال الولاء بين الجد والأخ ، السنن الكبرى للبيهقى ، الولاء، باب الجد والاخ ، إذا اجتماعا ٤٩٧/١٥ برقم: ٢٢١٢٣ - مصنف عبد الرزاق - الولاء ٤٦/٩ برقم: ١٦٣٠٠

وقول المصنف : وإن مات عن ابن واب - أخرج ابن أبى شيبه عن شريح ، وزيد بن ثابت : فى رجل مات وترك ابنه واباه ومولاه ، ثم مات المولى وترك مالا ، فقال شريح : لأبيه السدس ، ومابقى فللابن ، وقال زيد بن ثابت : المال للابن ، وليس للاب شئ ، مصنف ابن أبى شيبه - الفرائض ٣٥٠/١٦ برقم: ٣٢١٧٣ -

معتقه ، حتى أن من اعتق عبداً ، ثم ان العبد المعتقد أعتق أمة (ثم مات العبد) ثم ماتت الأمة فميراث الأمة لمعتقد العبد، وكذلك لو مات معتق العبد وترك ابناً ، ثم ماتت الأمة فميراث الأمة لابن معتق العبد.

٢٤٥٧٤ :- والمرأة فى ذلك كالرجل يريد به أنه كما يثبت للمرأة ولاء معتقها يثبت لها ولاء معتق معتقها، فى الذخيرة: ولو أن امرأة اشترت أباهاً ، حتى عتق عليها ، ثم مات الأب عن هذه الابنة المشتريّة وابنة أخرى له ، فالثلثان لهما بحكم الفرض ، والباقي للمشتريّة بحكم الولاء ، ولو كان الأب بعد ماعتق على ابنته أعتق عبداً ، ثم مات الأب ، ثم مات معتق الأب وبقيت الابنة المشتريّة ، كان الميراث للمشتريّة، ويرث ابن المعتقد من ولد المعتقد .

٢٤٥٧٥ :- وإذا مات المعتقد عن صاحب فرض وعن معتق ، أو عصبة المعتقد ، فإنه يعطى لصاحب الفراض فرضه أولاً والباقي للمعتقد ، أو عصبته ، فإنه يعطى ، قال عليه السلام: ” ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتق ، أو أعتق من أعتقن ، أو كاتب من كاتب ، أو جرّ ولاء معتقهن ، أو معتق معتقهن “ وبهذا كله أخذ علماءنا رحمهم الله تعالى .

٢٤٥٧٤ :- أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم فى امرأة اشترت اباهاً فاعتقته ، فمات ولها اخت ، قال : لهما الثلثان فى كتاب الله ، ولها الثلث الباقي ؛ لأنها عصبة ، مصنف ابن أبي شيبة - الفرائض ، فى امرأة اشترت ، فاعتقته ١٦ / ٣٤٨ برقم : ٣٢١٦٧ -

٢٤٥٧٥ :- أخرج الدارمى عن عمر ، وعلى ، وزيد أنهم قالوا : الولاء للكبير ، ولا يرثون النساء من الولاء إلا ما العتق ، أو كاتب ، مسند الدارمى ، الفرائض ، باب مال النساء من الولاء (دارالمغنى) ٤ / ٢٠١٤ برقم : ٣١٨٧ -

وأخرج البيهقى عن على ، وعبد الله ، وزيد بن ثابت رضى الله عنهم أنهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصبة ، ولا يرثون النساء إلا ما اعتقن ، واعتق من العتقن ، السنن الكبرى للبيهقى - الولاء - باب لا ترث النساء من الولاء ١٥ / ٤٩٧ برقم : ٢٢١٢٦ -

وأخرج أيضاً من طريق يزيد : وسمعت سفيان الثورى يقول : لا ترث النساء من الولاء شيئاً إلا ما كاتب ، أو اعتقن ، أو أعتق من اعتقن ، أو جرّ ولاء ٥ من اعتقن ، السنن الكبرى للبيهقى - الولاء ١٥ / ٤٩٨ برقم : ٢٢١٣٠ -

٢٤٥٧٦ :- وصورة جر ولاء المعتق : امرأة اشترت عبدا وتزوج العبد بمعتقة قوم بإذن المرأة وحدث له منها أولاد، فولاء الولد يكون لمولى الأم؛ لأنه تعذر اثباته من جانب الأب لكون الأب عبدا، فيثبت من جانب أم، فلو أن المرأة أعتقت هذا العبد جر العبد ولاء العبد إلى نفسه، وجرت هي ذلك إلى نفسها.

٢٤٥٧٧ :- صورة جر ولاء معتق المعتق : امرأة اشترت عبداً وأعتقته، ثم إن هذا العبد المعتق اشترى عبداً، ثم إن العبد الثانى تزوج بمعتقة قوم بإذن مولاه وحدث له منها أولاد، فإن ولاء الأولاد لمولى الأم فلو أن المعتق أعتق هذا العبد جر هذا العبد ولاء ولده، ثم جر المعتق الأول ذلك إلى نفسه، ثم جرت المرأة ذلك إلى نفسها، فالأب يجز ولاء الولد بلا خلاف .

٢٤٥٧٨ :- وأما الجد هل يجز ولاء حافده، ففي ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله لا يجز، سواء كان الأب حياً، أو ميتاً، وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجز، وصورة ذلك : عبد تزوج بمعتقه قوم وحدث له منها أولاد، ولهذا العبد أب حيّ فأعتق الأب بعد ذلك وبقي العبد عبداً على حاله، ثم مات العبد وهو أب هذا الولد، ثم مات الولد ولم يترك وارثاً يجز ميراثه، كان ميراثه لمولى الأم .

٢٤٥٧٦ :- أخرج البيهقي عن ابراهيم، قال : قال عمر رضى الله عنه : إذا كانت الحرة تحت المملوك فولدت له ولداً، فإنه يعتق بعتق أمه، وولاءه لمولى أمه، فإذا اعتق الأب جرّ الولاء إلى مولى أبيه، السنن الكبرى للبيهقي، الولاء، باب ما جاء فى جرّ الولاء ١٥/٤٩٨ برقم: ٢٢١٣٢-

وأخرج أيضاً عن الأسود عن عمر رضى الله عنه، قال : إذا تزوج المملوك الحرة فولدت، فولدها يعتقون بعتقها، ويكون ولاءهم لمولى أمهم، فإذا اعتق الأب جرّ الولاء، السنن الكبرى للبيهقي - الولاء - باب ما جاء فى جرّ الولاء ١٥/٤٩٨ برقم: ٢٢١٣٣ - مصنف عبد الرزاق ٩/٤٠ برقم: ١٦٢٧٦ - ←

٢٤٥٧٩ :- ولوجنى كان عقله على مولى الأمّ عند علمائنا رحمهم الله، ولم يجر الجد ولاء حافده إلى مواليه ، ثم الأب إذا أعتق إنما يجرّ ولاء الولد إلى نفسه ، إذا لم يجر على الولد عتق مقصود ، أما إذا جرى عليه عتق مقصود فلا ، ولهذه المسئلة صورة كثيرة.

٢٤٥٨٠ :- منها عبد تزوج بمعتقة قوم وحدث له منها ولد فأعتق الولد، كان ولاءه لمولى الأمّ، فإن أعتق الأب بعد ذلك فالأب لا يجر ولاء الولد إلى نفسه، بل يكون لمولى الام حاله.

٢٤٥٨١ :- ومنها عبد تزوج بأمة رجل وولد بينهما ولد ، ثم ان مولى الأمة أعتق الأمة والولد ، ثم انّ مولى العبد أعتق العبد.

← وأخرج ابن أبى شيبة عن ابن عباس قال : إذا تزوج المملوك الحرة ، فما جرى فى الرحم فولاءه لموالى الأم ، فإذا أعتق الأب جرّ الولاء ، مصنف ابن أبى شيبة - الفرائض ٣٥٤/١٦ برقم : ٣٢١٩٥ -

٢٤٥٧٨ :- أخرج ابن أبى شيبة عن الشعبي عن عمر ، وعلى ، وعبد الله ، وزيد كانوا يقولون : إذا لحقته العتاقة وله أولاد من حرة جرّ ولاءهم ، فقلت للشعبى : فالجد ؟ قال : الجد يجرّ كما يجرّ الأب ، مصنف ابن أبى شيبة - الفرائض ٣٥٣/١٦ برقم : ٣٢١٩٠ -

وأخرج عبد الرزاق نحوه - مصنف عبد الرزاق . الولاء، باب الرجل يلد الأحرار وهو عبد ثم يعتق ٤٣/٩ برقم : ١٦٢٨٦ ، مسند الدارمى ، الفرائض ، باب جرّ الولاء (دار المغنى) ٢٠٢٢/٤ برقم : ٣٢٠٩ -

٢٤٥٨٠ :- أخرج ابن أبى شيبة عن يزيد بن عبد الملك ، قال : ما ولدت وهو مملوك ، فالولاء لموالى الأم ، وما ولدت وهو حرّ فالولاء لموالى الأب ، مصنف ابن أبى شيبة - الفرائض ٣٥٥/١٦ برقم : ٣٢٢٠٣ -

وأخرج الدارمى عن عطاء فى الحرة تحت العبد قال : أما ما ولدت منه وهو عبد فولاءهم لأهل نعمتها ، وما ولدت منه وهو حرّ فولاءهم لأهل نعمته ، مسند الدارمى - الفرائض - باب جرّ الولاء (دار المغنى) ٢٠٢٤/٤ برقم : ٣٢١٥ -

٢٤٥٨٢ :- ومنها إذا كانت الأمة حبلى ، حتى أعتق مولى الأمة الأمة والولد ، أولم يكن الحبل ظاهراً ولكن جاء ت بالولد لأقل من ستة اشهر حتى أعتق المولى .

٢٤٥٨٣ :- فرّع على ما إذا تزوج العبد بأمة الغير ، فقال : إذا طلقها زوجها ، أو مات عنها ، ثم إن مولاهما أعتقها ، ثم جاء ت بولد لسنتين ولم تقر بانقضاء العدة ، بل ادّعت الحبل ، ثم ان مولى العبد اعتق العبد ، فالولد لمولى الأم ، بخلاف ما إذا أعتق الأمّ حال قيام النكاح ، ثم جاء ت بالولد بستة أشهر فصاعداً وباقي المسئلة بحالها ، فإن هناك يجعل الولد لمولى الأب .

٢٤٥٨٤ :- وكذلك إذا كانت معتدة عن طلاق رجعي ، وقد جاء ت بالولد إلى سنتين وباقي المسألة بحالها ، كان الولد لمولى الأم ، وهذا الذي ذكرنا إذا لم تقر المرأة بانقضاء العدة ، وإن أقرّت بانقضاء العدة ، ثم جاء ت بالولد لأقل من ستة أشهر بعد الإقرار بانقضاء العدة لتمام سنتين منذ يوم طلقها ، فإن ولاء الولد لمولى الأم ، وإن جاء ت به لأكثر من سنتين منذ يوم طلقها ، كان ولاء الولد لمولى الأب .

٢٤٥٨٥ :- ولو أنّ عبداً تزوّج بأمة رجل ، ثم أنّ مولى الأمة أعتق الأمة ، ثم ولدت ولداً ، فإن ولاء الولد لمولى الأم ، فإن اعتق هذا الولد أمة فولاء هذه الأمة لمولى الأم ، فإن اعتق الأب بعد ذلك جر ولاء كلهم ، حتى يكونوا موالى الأب .

٢٤٥٨٦ :- وفي الهداية : وإذا تزوّج عبد رجلٍ أمة لآخر ، فاعتق مولى الأمة الأمّة ، وهي حامل من العبد ، عتقت وعتق حملها ، وولاء الحمل لمولى الأم لا ينتقل عنه أبداً ، وكذا إذا ولدت ولداً لأقل من ستة أشهر ، أو ولدت ولدين أحدهما لأقل من سنة اشهر ، وهذا بخلاف ما إذا والت رجلاً وهى حبلى والزوج والى غيره ، حيث يكون ولاء الولد لمولى الأب ، فإن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولداً ، فولاءه لمولى الأم .

٢٤٥٨٧ :- فإن اعتق العبد جرّ الأب ولاء ابنه وانتقل عن مولى الأم ،
وفي الينايع: يريد به إذا ولدت لأقل من ستة أشهر وهي امرأة ، أما إذا ولدت لأكثر
من ستة أشهر وهي فى عدة من طلاق بائن ، فولاءه لمولى الأم ينتقل أبدا .

٢٤٥٨٨ :- وفى الجامع الصغير : وإذا تزوجت معتقةً بعبد فولدت ،
أولادا ، فجنى الأولاد ، فعقلهم على موالى الأم ، فإن اعتق الأب جر ولاء الأولاد
إلى نفسه ، ولا يرجعون على عاقلة الأب بما عقلوه .

٢٤٥٨٩ :- فى شرح الطحاوى : وإذا أعتق الرجل أمة ، فتزوجها رجل
مسلم ليس بعربى ولا موالى عتاقة العربى فولدت منه ولدا ، فإن أبا حنيفة رحمه الله
تعالى يقول : كان ولاءه لمولى أمة العربى ، إذا تزوج لمولاه يفتقر فولدت ولدا
فالولد تابع للأب ولا ولاء له عليه ، ولو كان الرجل نبطيا وتزوج لمولاه يفتقر
وللرجل ولاء مولاه ، ولو لم يكن فالولد تابع للام فى ولاء العتاقة فى قولهما ، وقال
أبويوسف رحمه الله : يكون تبعا للأم كما قلنا فى العربى ، ولو كان للأب ولاء
عتاقة وللأم ولاء عتق اعتاقه أيضا ، كان الولد تبعا للأب بالإجماع .

٢٤٥٩٠ :- ولو أنّ امرأة من همدان تزوجت برجل من بنى الأسد
فولدت ولدا ، ثم انها اعتقت عبدا فالولاء يثبت لها ، وولدها يكون تبعا للأب من
بنى أسد ، فإذا ماتت ، ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة وهو الولد الأسدى ، ولو
جنى جناية تكون على عاقلتها من بنى همدان فالميراث لبنى أسد والعقل على بنى
همدان ، ويجوز أن يكون الميراث والضمان على الغير ، ألا ترى أن رجلين مثل
الخال وابن عم فنفقته على الخال وميراثه لابن العم .

نوع آخر

٢٤٥٩١ :- إذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له فادّعى رجل أنه وارثه
بالولاء وشهد له شاهدان أنّ الميت كان مولاه ، وإن هذا الرجل وارثه ، فالقاضى
لا يقضى بشهادتهما ، حتى يفسر المولى ؛ لأن المولى اسم مشترك ، وكذا إذا شهدا

أنّ هذا مولاه مولى العتاقة ؛ لأن اسم مولى العتاقة كما يتناول الأسفل يتناول الأعلى ، والأسفل ليس بوارثٍ إلّا على مذهب حسن بن زياد رحمه الله ، ولعلّ الشاهدين اعتقدا مذهب الحسن رحمه الله .

٢٤٥٩٢ :- ولو شهدا أنّ هذا الحيّ أعتق هذا الميت وهو يملكه وإنه وارثه ولا يعلم له وارثا غيره ، يقبل شهادتهما وقضى بالميراث لهذا المدعى ، وكذلك لو شهد أن الميت ، كان مقرّا لهذا المدعى بالملك والمدعى أعتقه ، فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضى بالميراث للمدعى ، وكذلك إذا ثبت بالبيّنة .

٢٤٥٩٣ :- ولو شهدا أن أب المدعى هذا أعتق أب الميت هذا وهو يملكه ، ثم مات المعتق وترك ابنه هذا وهو المدعى ، ثم مات المعتق وترك ابنه هذا الميت وهو ولد من امرأة حرّة قضى بالميراث للمدعى .

٢٤٥٩٤ :- وشرط في الكتاب أن يكون ابن المعتق من امرأة حرّة ؛ لأنه لو كان من أمة وقد أعتقه مولى الأمة ، كان ميراثه لمولى الأمة ، ولو شهدا بهذا ولكن قالوا : لم ندرك أب هذا المدعى المعتق ولكن قد علمنا ذلك ، فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لأنهما شهدا على الولاء بالتسامع ، والشهادة على الولاء بالتسامع لا يقبل عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لأبى يوسف رحمه الله .

٢٤٥٩٥ :- ولومات رجل فادعى رجل ميراثه ، وأقام شاهدين شهدا أنه أعتق أم هذا الميت وإنها ولدته بعد ذلك بمدة من عبد فلان ، وإن أباه مات عبدا وماتت أمه ومات هو ولا يعلم له وارثا سوى معتق أمه هذا المدعى قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث ، فإن جاء مولى الأب وأقام البيّنة أنه أعتق الأب قبل أن يموت هذا الولد وهو يملكه وأنه وارثه لانعلم له وارثا غيره قضى القاضي بالميراث لمولى الأب .

٢٤٥٩٦ :- ولومات رجل واختصم رجلان في ميراثه [وأقام كل واحد بيّنة أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه] لا وارث له غيره ، ولم يوقت البيّنتان وقتا

قضى بالميراث بينهما، هذا إذا لم يوقت البيتان فإن وقتا ووقت أحدهما أسبق (قضى) لأسبقهما وقتا، ولو كان جاء أحد المدّعين أولاً، وأقام البينة (أنه أعتق الميت وهو يملكه وقضى القاضى بيّنته)، ثم جاء المدعى الآخر وأقام البينة أنه أعتق الميت وهو يملكه، فالقاضى لا يقضى للثانى، ولو جاء معاً وأدّعا وأقام البينة على دعواهما قضى بالولاء بينهما، وإذا ادّعى رجل أن أباه كان أعتق هذا الميت وهو يملكه وأنه لا وارث (لأبيه) ولا لهذا الميت غيره وجاء بابني أخيه فشهدا على ذلك لا تقبل الشهادة، وكذلك شهادة بنى المعتق لا تقبل، وكذلك شهادة زوجة المعتق.

٢٤٥٩٧ :- في الذخيرة: وإذا مات الرجل وترك أموالاً في يدى رجل فاتى خارج وادّعى أنه أعتق الميت، وهو يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره، وأقام على ذلك بيّنة، وأقام ذواليد بيّنة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما.

٢٤٥٩٨ :- ولاء الولد فهذا على وجوه (١) إما إن زوجت رجلاً نفسها من عبد أو مكاتب رجل، وفي هذا الوجه ولاء الولد لمولى الأم، فإن عتق الأب بعد ذلك، كان ولاء الولد لمولى الأب، وجرّ الأب ولاء الولد إلى مواليه، وقد مرّ هذا من قبل، فإن كان عاقلة الأم عقلوا عن الولد، ثم عتق الأب لا يرجعون على عاقلة الأب بذلك - (٢)، وأما إن زوجت نفسها من معتق قوم، وفي هذا الوجه ولاء الولد لمولى الأب (٣) وأما إن زوجت نفسها من عربى، ففي هذا الوجه ولاء الولد لمولى الأب أيضاً (٤) وأما إن زوجت نفسها من رجل أسلم من أهل الحرب ووالى أخاً أو لم يوال، ففي هذا الوجه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: ولاء الولد يكون لمولى الأم، وإن لم يكن للأب موالى فولد الولد للأب (٥) وأما إن زوجت نفسها من عجمى له آباء فى الإسلام ففي هذا الوجه ولاء الولد لقوم الأب عند أبى يوسف، وأما على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله فقد اختلف المشائخ، حكى عن الفقيه أبى بكر الأعمش وأبى القاسم الصفار رحمهما الله: أن ولاء الولد لقوم الأب على قولهما أيضاً، وغيرهما قالوا: لمولى الأم.

٢٤٥٩٩ :- رجل له أمة زوجها من عبد أخيه لأب وأم ، ثم أن مولى الأمة أعتق الأمة فجاءت بعد ذلك بولد بستة أشهر من حين اعتقها ، كان ولاء هذا الولد لمعتق الأمة ، فلو أن مولى العبد بعد ذلك أعتق العبد وهو أخ معتق الأمة لأب وأم ثم مات معتق العبد ، ولم يترك وارثاً ، فإن ميراث الولد يكون لمعتق الأمة هذا إذا جاءت بالولد بستة أشهر فصاعداً ، أما إذا جاءت لأقل من ستة أشهر ، فميراث العبد لمعتق الأمة أيضاً لابلولاء الأب ولكن ؛ لأنه معتق الولد .

٢٤٦٠٠ :- وفى الينايع : ومن تزوج من العجم بمعتقة العرب فولدت له أولاد ، فولاء أولادها لمواليها عند أبي حنيفة رحمه الله ، صورته : رجل حر الأصل من غير الأب تزوج بمعتقة من العرب فولدت له ولداً ، فعند أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله ولاء الولد لمولى أمه ، وقال أبو يوسف رحمه الله : ولاءه لابنه وذكر فى شرح الأدب أن الولاء لمواليها عندهما ، إذا لم يكن للزوج نسب ولا عليه ولاء عتاقة مثل رجل من أهل الحرب هاجر إلى دار الإسلام مسلماً ، وتزوج بعربية أو بمعتقة من جهة العرب ، واجمعوا على أنهما لو كانا معتقين من العرب كان ولاءهما من قبل أبيه .

٢٤٦٠١ :- وإذا مات الرجل وترك الإبنين وبنات ، فادعى رجل أن أباه أعتق هذا الميت ، وهو يملكه ، وشهد ابنا الميت بذلك ، وادعى رجل آخر أن أباه أعتقه وهو يملكه ، واقرت بينته بذلك فإنه يقضى بالولاء لصاحب الشهادة ، فإن شهد للأخر ابن (آخر للميت و) ابنتان له قضى بالولاء بينهما نصفين .

٢٤٦٠٢ :- ولو ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب أنه مولى هذا العربى ، وإن أب هذا العربى أعتق أباه ، وجاء المدعى بأخويه لأبيه يشهدان بذلك والعربى ينكر ، فإن شهادة الإبنين لاتحوز ؛ لأنهما يشهدان لأبيهما ولأنفسهما ، فإن شهد بذلك أجنبيان قبلت شهادتهما .

٢٤٦٠٣ - ولو كان العربى يدعى الولاء فى هذه الصورة ، والابن ينكر قبلت شهادة أخويه.

٢٤٦٠٤ - وإذا مات رجل فأخذ رجل ماله ، وادّعى أنه وارثه لا وارث له غيره فاني لا أخذ المال من يده ولا أضعه فى بيت المال ، وإن جاء رجل وادّعى أنه أعتق الميت ، وهو يملكه ولا وارث له غيره ، وأقام على ذلك بيّنة وأقام الذى فى يده المال بيّنة بمثل ذلك ، قضى بالمال بينهما نصفين .

٢٤٦٠٥ - وإذا مات الرجل وترك مالا ولا يعلم له وارث ، فادّعى (رجل من المسلمين أنه أعتق الميت ، وهو يملكه وإنه مات مسلما وإنه وارثه لا وارث له غيره ، وأقام على ذلك) شاهدين مسلمين ، وادّعى رجل من أهل الذمة أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه مات كافرا وإنه وارثه لا وارث له غيره وأقام على ذلك شاهدين مسلمين ، قضى القاضى الولاء بينهما نصفين ، ثم نصف الميراث يكون للمسلم ، ونصفه يكون لأقرب الناس عصبة إلى الذمى ، وإن كان الشهود من الجانبين من أهل الذمة فإنه يقضى بولائه وميراثه للمسلم ويحكم بإسلامه .

٢٤٦٠٦ - فإذا اختصم مسلم وذمى فى ولاء رجل ، وهو حى وادّعى كل واحد منهما أنه أعتقه وهو يملكه ، وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق ، وأقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى بأسبقهما تاريخا ، فإن كان شهود الذمى من أهل الذمة ، والعبد المعتقد كافر قضى ببيّنة المسلم ، وإن كان الذمى أسبقهما تاريخا .

٢٤٦٠٧ - عبد فى يد رجل من أهل الذمة أعتقه هذا الذمى ، فادّعاه مسلم أنه عبده وأقام على ذلك بيّنة من المسلمين ، وأقام الذمى بيّنة من المسلمين أنه أعتقه وهو يملكه قضيت بيّنة الذمى ، ولو كان شهود الذمى قوماً من أهل الذمة ، وشهود المسلم مسلمين قضى بكونه عبداً للمسلم وأبطلت العتق ، وإن كان شهود من أهل الذمة والعبد مسلم ، وشهود الذمى من أهل الذمة ، فإنه يقضى بعتق العبد من جهة الذمى ، ولا يقضى بكونه عبداً للمسلم .

نوع آخر في توقف الولاء

٢٤٦٠٨ :- رجل اشترى عبدا من رجل ، ثم انّ المشتري شهد أنّ البائع قد كان أعتقه قبل أن يبيعه فالعبد حر وولاءه موقوف ، إذا كان البائع يجحد ، فإن صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء وردّ الثمن على المشتري ، وكذلك إن صدق المشتري ورثة البائع بعد موت البائع ، فهذا وما لو صدق البائع المشتري في حياته سواء ، وهذا استحسان ، والقياس أن لا يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء ، وفي حق ردّ الثمن يعتبر تصديقهم .

٢٤٦٠٩ :- وإن أقرّ المشتري أنّ البائع قد كان دبّره ، فهو موقوف فإن مات البائع بعد ذلك عتق العبد ، فإن صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء للبائع ، وفي حق ردّ الثمن استحسانا على نحو ما بيّنا في العتق .

٢٤٦١٠ :- عبد بين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق ، فالعبد يخرج (من الرق) إلى الحرية بالسعاية ، ويسعى لهما موسرين كانا أو معسرين ، أو كان أحدهما موسرا والآخر معسرا ، ويكون الولاء بينهما .

٢٤٦١١ :- أمة بين (رجلين شهد كل واحد منهما أنها ولدت من صاحبه ، وصاحبه ينكر فإن) الجارية تكون أم ولد له موقوفة ، فإذا مات أحدهما عتقت ويكون ولأها موقوفا بلا خلاف ، وإذا كانت أمة لرجل معروفة أنها له ، فولدت من غيره ولداً ، فقال رب الأمة للمستولد ، بعتكها بألف درهم ، وقال المستولد : لا بل زوّجتنها بمائة فإن الجارية تصير أم ولد موقوفة ولا يوطأها أحد ولا يستعملها والولد حر ، فإن مات المستولد عتقت الجارية ، وولأها موقوف .

٢٤٦١٢ :- وإذا أقر الرجل أنّ أباه أعتق عبده في مرضه ، أو صحته

ولا وارث له غيره فولاءه موقوف في القياس ولا يصدق على الأب، والاستحسان يكون الولاء لابن ولا يكون موقوفاً، ولم يذكر محمد رحمه الله في كتاب الولاء: أن عاقلة الأب هل يعقل الابن؟ ومشائخنا رحمهم الله فصلوا الجواب تفصيلاً، فقالوا: إن كان عصبه الابن وعصبه الأب واحداً، بأن أعتقهما رجل واحد وقومهما من حى واحد، كان عقله على عاقلة ابنه، فأما إذا كان عصبه الابن غير عصبه الأب بأن أعتق الأب رجلاً وأعتق الابن رجلاً آخر لا يكون عقله على عاقلة الأب، ويكون العقل موقوفاً، وصار الجواب في حق العقل على التفصيل، وفي الميراث لاتفصيل، بل الميراث للأب على كل حال .

٢٤٦١٣ :- هذا إذا لم يكن مع الابن المقر وارث آخر، فأما إذا كان معه وارث آخر، وقد كذبه في هذا الإقرار، كان للمكذب أن يستسعى العبد في حصته، ولو أقر أن صاحبه أعتق العبد، وصاحبه ينكر، فالعبد يسعى للمنكر، ويسعى للمشهود عليه فيسعى في حصته.

٢٤٦١٤ :- ثم عند أبى حنيفة رحمه الله ولاء هذا النصف الذي هو حصة المستسعى (للمستسعى)، وولاء النصف الذى هو حصة المقر للميت، كما لو كان الكل له وأقر أن الأب أعتقه، وعندهما ولاء النصف الذي هو حصة الميت وولاء النصف الذى هو حصة المستسعى موقوف، وفي كل موضع قلنا: يتوقف الولاء إذا مات المعتق فميراثه يوضع في بيت المال؛ لأن هذا المال له مستحق إلا أنه غير معلوم، وكل مال هذا حاله يوضع في بيت المال إلى أن يظهر مستحقه، وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال .

٢٤٦١٥ :- في الخلاصة: اشترى عبداً، ثم قال أعتقه البائع وأنكر البائع، فالعبد حرّ باقراره، والولاء موقوف لعدم ظهور المعتق، ولا يرجع بالثمن على البائع مالم يثبت الإعتاق .

نوع آخر

٢٤٦١٦ - قال: إذا أعتق المسلم اليهودي والنصراني والمجوسى فى استحقاق الولاء بذلك ، كما عتاقه المسلم سواء، هذا لا يخلو إما أن يكون المعتق مسلماً ، أو ذمياً أو حربياً ، والمعتق لا يخلو إما أن يكون مسلماً ، أو ذمياً أو حربياً كان المعتق مسلمان ثبت الولاء منه ويرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى ، ولو كان العبد ذمياً جاز ويثبت الولاء منه، وكون المعتق كافراً لا يمنع الولاء، ولكن لا يرث منه إلا إذا أسلم المعتق قبل الموت ، ولو كان العبد عربياً كما إذا دخل المسلم دار حرب فاشترى حربياً وأعتقه عتق إلا أن الولاء لا يثبت منه فى قولهما ، وقال أبو يوسف رحمه الله: يثبت الولاء منه استحساناً ، حتى أنهما لو خرجا إلى دار الإسلام مسلمين ، فلا يرث المعتق من المعتق وليس له أن يوالى أحداً .

٢٤٦١٧ - هذا إذا كان المعتق مسلماً ، ولو كان العبد ذمياً ، أو حربياً أو مسلماً ، فالعبد المسلم والذمى يعتقان بإعتاقه ويثبت الولاء منه ، ولو كان العبد حربياً فإعتاقه باطل بالتخلية ، فإذا أعتق لا يثبت الولاء منه فى قولهما ، وفى قول أبى يوسف رحمه الله يثبت الولاء منه ، وكذلك تدبيره باطل ، وأما استيلاده فجائز وصارت أم ولد لا يجوز بيعها .

نوع آخر

٢٤٦١٨ - ذمى أعتق عبداً ذمياً ، أو مسلماً فولاء العبد له فإن مات المعتق على الكفر فميراثه للذمى المعتق، سواء كان المعتق يهودياً والمعتق كذلك، أو كان أحدهما يهودياً وآخر نصرانياً أو مجوسياً .

٢٤٦١٩ - وإن كان المعتق عصبه من المسلمين لكان ميراث المعتق له ،

نصراني من بنى تغلب أعتق عبدا مسلما له ، ثم مات العبد فميراث العبد لأقرب العصابات إلى المعتق من المسلمين ، وعقله على قبيلة المعتق ، وإن كان المعتق كافرا .
٢٤٦٢٠ :- ولو أن رجلا من أهل الحرب خرج إلى دارالإسلام بأمان ، فاشترى عبدا في دارالإسلام وأعتقه صحّ إعتاقه ويثبت له الولاء ، فإن رجع المولى إلى دارالحرب وأسر ، وجرى عليه السبى فإنه يكون عبدا وولاء المعتق على حاله ، فإن مات المعتق فإن ميراثه لبيت المال ، وعقله على نفسه .

٢٤٦٢١ :- حربى اشترى عبدا في دارالإسلام وأعتقه ، ثم رجع إلى دارالحرب وأسر ، ثم اشتراه ذلك العبد المعتق وأعتقه ، فولاء كل واحد منهما لصاحبه .

الفصل الثانى فى ولاء الموالاة

٢٤٦٢٢ :- تفسير ولاء الموالاة أن يسلم الرجل على يدى رجل ،
فيقول للذي أسلم على يديه ، أولغيره ، واليتك على أنى إن متّ فميراثي لك ،
وإن جنيت فعقلى عليك وعلى عاقلتك ، وقبل الآخر منه ، فهذا تفسير ولاء
الموالاة ، وفى الهداية : وقال الشافعى رحمه الله : الموالاة ليس بشئ .
٢٤٦٢٣ :- وفى السراجية : مجهول النسب إذا لم يكن له ولاء عتاقة
له أن يعقد الموالاة مع معروف بأن يقول : كن موالى وتحمل جنايتى

٢٤٦٢٢ :- أخرج ابوداؤد عن تميم الدارى أنه قال : يا رسول الله ! ما السنة فى الرجل
يسلم على يدى الرجل من المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بمحياه ومماته ، سنن أبى داؤد ،
الفرائض ، باب فى الرجل يسلم على يدى الرجل ٤٠٤/٢ برقم : ٢٩١٨ -
وأخرجه البخارى تعليقاً - صحيح البخارى ، الفرائض ، باب إذا اسلم على يديه ١٠٠٠/٢ .
وأخرج البيهقى عن أبى أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : من أسلم على يدى
رجل فله ولاءه ، السنن الكبرى للبيهقى ، الولاء ٤٨٢/١٥ برقم : ٢٢٠٧٨ -
وأخرج عبد الرزاق عن تميم الدارقى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اسلم على
يدى رجل فهو مولاه ، مصنف عبد الرزاق ، الولاء ، باب النصراني يسلم على يد رجل ٣٩/٩ برقم :
١٦٢٧١ -

٢٤٦٢٣ :- أخرج عبد الرزاق عن الزهرى قال : قضى عمر بن الخطاب فى رجل والى
قوماً ، فجعل ميراثه لهم ، وعقله عليهم ، مصنف عبد الرزاق ، الولاء ، باب الرجل من العرب
لا يعرف له أصل ١٤/٩ برقم : ١٦١٨١ -
وأخرج ابن أبى شيبه نحوه عن الزهرى ، مصنف ابن أبى شيبه ، الفرائض ٣٦٣/١٦
برقم : ٣٢٢٣٢ -

وجنايتك علىّ ، أولم يقل وجنايتك علىّ ، وقال : مالي لك بعد وفاتي ، فإذا قبل الآخر صحّ ويدخل في هذه العقد أولاده الصغار ، ومن يولد بعد ذلك وبهذا تبين أن الإسلام على يده ليس بشرط بصحة الموالاة، وقد خرج الإسلام في مبسوطه ، إنما ذكره على سبيل العادة ، وفي التهذيب: ومن كان حراً لا ولاء عليه لأحد له أن يوالى من شاء .

٢٤٦٢٤ :- وفي المنافع : إعلم أنّ ولاء الموالاة يصح بشرائطه ، (١) منها أن يكون المولى من غير العرب ، (٢) ومنها أن لا يكون معلقاً ، (٣) ومنها أن يشترط العقل والميراث ، (٤) ومنها أن يكون لم يعقل عنه غيره .

٢٤٦٢٥ :- وإذا جنى الأسفل جناية فعقله على عاقلة المولى الأعلى ، وإن مات الأسفل يرثه الأعلى ، وإن مات الأعلى لا يرث الأسفل ، وفي السراجية: إلا إذا شرط ميراث الأعلى لنفسه ، ولا تثبت هذه الأحكام بمجرد الإسلام بدون عقد الموالاة إلا على قول الروافض لعنهم الله .

٢٤٦٢٦ :- ومولى الموالاة مؤخر عن العصبات ، وعن ذوى الأرحام

٢٤٦٢٦ :- أخرج الدارمي عن الحسن : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى البقيع فرأى رجلاً يباع ، فأتاه فساوم به ثم تركه ، فراه رجل فاشتراه ، فأعتقه ثم جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني اشتريت هذا فأعتقته ، فما ترى فيه ؟ فقال : هو أخوك ومولاك ، قال : ماترى في صحبته ؟ قال : إن شكرك فهو خير له وشركك ، وإن كفرك فهو خير لك وشركه ، قال : ماترى في ماله ؟ قال : إن مات ولم يترك عصبة فانت وارثة ، مسند الدارمي ، الفرائض ، باب الولاء (دارالمغنى ٤ / ١٩٦٠ برقم : ٣٠٥٥ -

وأخرج البيهقي نحوه - السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ، باب الميراث بالولاء ٩ / ٣٠٧ برقم : ١٢٦٣٩ -

وأخرج عبد الرزاق أيضاً عن الحسن نحوه ، مصنف عبد الرزاق ، الولاء ، باب ميراث ذى القرابة ٩ / ٢٣ برقم : ١٦٢١٤ -

قلت : قول المنصف: والقياس أن يكون مولى العتاقة مؤخراً عن ذوى الأرحام كما هو مذهب علىّ ، أخرج البيهقي عن إبراهيم قال : كان عمر وعبد الله رضى الله عنهما يورثان الأرحام دون الموالى ، فقلت له : أفكان على رضى الله عنه يفعل ذلك ؟ فقال : كان علىّ رضى الله عنه أشدهم في ذلك ، السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ، باب الميراث بالولاء ٩ / ٣١٠ برقم : ١٢٦٥٠ -

بخلاف مولى العتاقة فإنه مقدم على ذوى الأرحام، والقياس أن يكون مولى العتاقة مؤخراً عن ذوى الأرحام كما هو مذهب على رضي الله عنه .

٢٤٦٢٧ :- وإذا مات الأسفل والأعلى ميتاً، فميراث الأسفل لأقرب الناس عصبية إلى الأعلى، كما هو فى ولاء العتاقة، ولكل واحد منهما أن ينقض عقد الموالاة بمحضر من صاحبه، وليس له ذلك بغير محضر من صاحبه، وللمولى الأعلى أن ينقض عقد الموالاة وليس له أن يتحول بالولاء إلى غيره، فإنه لو قال : جعلت ولاء ابنى لفلان لا يصير له بجعله، وللأسفل أن يتحول بالولاء إلى غيره، كما أن ينقض الولاء قصداً وإن له أن يوالى مع آخر وينقض العقد مع الأول، إذا والى مع آخر غير أن ينقض من الأسفل إن وجد مقصوداً يشترط لصحته حضرة الأعلى، وإن والى مع غيره ينقض الأول وإن كانت الموالاة مع غيره بغيبة الأعلى .

٢٤٦٢٨ :- وإنما يكون للأسفل أن يتحول بالولاء إلى غير المولى الأعلى، إذا لم يعقل عنه المولى الأعلى، أما إذا عقل عنه المولى الأعلى فلا، ولا يجوز بيع ولاء الموالاة، والأسفل والأعلى فى ذلك على السواء، غير أن البيع إذا كان من الأعلى لا يكون بيعه نقضاً للولاء، إذا كان بغير محضر من صاحبه، وإذا كان البيع من الأسفل يجعل بيعه نقضاً للولاء إذا كان بغير محضر من صاحبه .

نوع آخر من هذا الفصل

٢٤٦٢٩ :- إذا أسلم الرجل (على يدى رجل) وعاقده عقد الولاء، ثم ولد له ابن من امرأة أسلمت على يدى الآخر ووالته، فولاء الولد لمولى الأب، وكذلك إن أسلمت ووالته وهي حبلى، ثم ولدت بعد ذلك فإنه كان ولاء الولد لمولى الأب .

٢٤٦٢٨ :- أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم: فى الرجل يوالى الرجل، قال: له ولاءه، وله أن يتحول بولائه، حيث شاء ما لم يعقل عنه، مصنف عبد الرزاق، الولاء، باب إذا أذن لمولاه أن يتولى من شاء ٧/٩ برقم: ١٦١٦٠ - شبير أحمد القاسمى بمدرسة شاهی مرادآباد الهند

٢٤٦٣٠ :- وهذا بخلاف ولاء العتاقة فإنها ، إذا أعتقت وهى حبلى ، ثم ولدت بعد ذلك ، فإنه كان ولاء الولد لمولى الأم.

٢٤٦٣١ :- ولو كان لهما أولاد صغار ولدوا قبل الإسلام ، فأسلم الأب على يدي رجل ووالاه ، ثم أسلمت على يدي رجل اخر ووالته ، فإن ولاء الأولاد لمولى الأب بالإجماع .

٢٤٦٣٢ :- قال : وإذا أسلمت المرأة من أهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير ووالته ، فإن ولاءها وولاء ولدها لمولاها عند أبى حنيفة رحمه الله ، وأما عندهما ولاءها لمولاها ، أما ولاء ولدها ليس لمولاها .

٢٤٦٣٣ :- وفى الولوالجية : إذا أسلم الرجل على يدي رجل ولم يواله ولم يعقل عنه ، فإن والى رجلا اخر فهو مولى هذا الذى والاه ويرثه ويعقل عنه.

٢٤٦٣٤ :- وإذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ، وله ابن كبير فأسلم الابن على يدي رجل اخر ووالاه أيضا فولاء كل واحد منهما للذى والاه .

٢٤٦٣٥ :- وإن أسلم الابن ولم يوال أحداً ، فولاه موقوف ، ولا يكون مولى بموالاة الأب ، ولا يكون عقد الأب على نفسه عقداً على الابن ، بخلاف ما إذا كان الابن صغيراً.

٢٤٦٣٦ :- ولو أن رجلاً أسلم على يدي صبي ووالاه لم يحجز وكذلك الصبيّة ، وكذلك إذا والى عبداً لم يحجز ، فإن كان الأب قد أذن الصبي بذلك ، أو كان المولى أذن للعبد بذلك جاز إلا أنّ فى فصل الصبي يصير مولى (للصبي) ، وفى فصل العبد يصير مولى لمولى العبد ، وإذا لم يكن العبد من أهل الولاء أثبتنا الولاء لأقرب الناس إليه وهو مولاه بخلاف الصبي .

نوع آخر من هذا الفصل

٢٤٦٣٧ :- حربى دخل دار الإسلام بأمان ، فأسلم على يدي رجل ووالاه ، ثم دخل أبوه بأمان فأسلم على يدي رجل ووالاه ، فإن ولاء كل واحد

منهما للذى والاه، ولايجر الأب ولاء الولد إلى نفسه.

٢٤٦٣٨ - وإذا دخل حربى دارالإسلام بأمان، وأسلم ووالى رجلا، ثم أسر أبو هذا الحربى الذي أسلم وأعتق، فإنه يجزّ ولاء الولد إلى نفسه، حتى كان ولاء الولد لمعتق الأب.

٢٤٦٣٩ - وإذا أسلم رجل حربى فى دار الحرب على يدى رجل مسلم ووالاه هناك أووالاه فى دارالإسلام فهو يجوز.

٢٤٦٤٠ - فإن سبى ابنه وأعتق لم يجزّ ولاء الأب إلى نفسه، وإن سبى أبوه وأعتق جر ولاء الإبن إلى نفسه.

٢٤٦٤١ - ولو أنّ رجلا من أهل الذمة أعتق عبدا، ثم أنّ الذمى نقض العهد ولحق بدار الحرب فأخذ أسيراً فصار عبداً لرجل، وأراد معتقه أن يوالى رجلا لم يكن له ذلك؛ لأنه مولى عتاقة، وليس لمولى العتاقة أن يوالى أحداً، فإن أعتق مولاة يوماً من الدهر فإنه يرثه إن مات، وإن جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه ولايعقل عنه مولاة، هكذا ذكر فى عامة الروايات، وفى بعض الروايات قال: يرثه ويعقل عنه.

نوع آخر

٢٤٦٤٢ - فى الولوالجية: ولوأسلمت المرأة على يدى رجل ووالته، ولها ولد صغير من رجل ذمى، لم يكن ولاء ولدها لمولاها فى قول أبى يوسف رحمه الله، وقال أبو حنيفة رحمه الله: ولاء ولدها لمولاها، ولو أسلم على يدى مكاتب ووالاه جاز، وكان ولي موالاة.

٢٤٦٤٣ - ولو أسلم على يدى رجل ووالاه بعد ما والى فى كفره مسلماً، كان ولاءه للثانى (الذى أسلم على يديه، ووالاه بعد الإسلام ولايكون) مولى للذى والاه قبل الإسلام.

الفصل الثالث فى الإقرار بالولاء

٢٤٦٤٤ :- إذا أقرّ الرجل أنه مولى عتاقة لفلان بن فلان (من فوق ،
أو من تحت) وصدقه فلان فى ذلك ، فانه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه ، ألا يرى أنه
لو أقر أنه ابن فلان ، أو أبو فلان ، وصدقه فلان فى ذلك يثبت النسب منه ، وكذا إذا
أقر أنه مولى موالاة لفلان ، وصدقه فلان فى ذلك ، وإن كان للمقر أولاد كبار
وكذبوا الأب فيما أقر ، وقالوا : أبونا مولى فلان آخر ، قول الأب مصدق على
نفسه ، والأولاد مصدقون على أنفسهم .

٢٤٦٤٥ :- وإن كان له امرأة أم أولاد ، فقالت : أنا موالاة عتاقة لفلان
وصدّقها ، وقال الأب : أنا مولى عتاقة لفلان آخر وصدقه ، فإن كل واحد منهما
يكون مصدقاً فيما أقربه ، ويكون ولاء الولد لمولى الأب .

٢٤٦٤٦ :- ولو أنّ امرأة موالاة عتاقة معروفة لها زوج مولى عتاقة
وولدت المرأة ولداً فقالت المرأة : ولدته بعد عتقى بخمسة أشهر وولاءه لموالي ،
وقال الزوج : ولدته بعد عتقك بستة أشهر ، وولاءه لموالي ، فالقول قول الزوج .

٢٤٦٤٧ :- وإذا كان الرجل من العرب له زوجة لاتعرف ، وولدت منه
أولاداً ، ثم ادّعت أنها موالاة فلان أعتقها ، وصدّقها فلان فى ذلك ، فإنها مصدقة
على نفسها ولا تصدق على ولدها ، وإن كذبها فلان فى العتق ، وقال : هى أمتى ما
أعتقتها فهى أمته ؛ لأنها أقرت له بالرق ، ثم ادّعت الحرية عليه فتصدق فيما أقرت
ولا تصدق فيما ادّعت ، ولا تصدق على الولد الموجود فى البطن وقت الإقرار ،
يعنى إذا جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار ، وأمّا الولد الذى

يحدث (بعد ذلك فإنها تصدق عليه عند أبى يوسف رحمه الله حتى يحدث)
رقيقاً (ولا تصدق) عند محمد رحمه الله حتى يحدث حرّاً .

٢٤٦٤٨ :- إمراة فى يدها ولد لايعرف أبوه أقرت أنها معتقة فلان،
وصدقها فلان فى ذلك ، لم يصدق على الابن عند محمد رحمه الله وهو قول أبى
يوسف أولاً، وعند أبى يوسف اخرأ وهو قول أبى حنيفة يصدق على الابن .

٢٤٦٤٩ :- وإذا أقر الرجل فقال : أنا مولى فلان وفلان قد أعتقاني
فاقرّبه أحدهما وأنكر الآخر فهو بمنزلة عبد بين شريكين يعتقه أحدهما ، وإذا قال :
أنا مولى فلان أعتقني ثم ، قال : لابل أنا مولى فلان الآخر قد أعتقني هو وادّعياه
جميعا فهو مولى الأول ، وإن قال : أعتقني فلان أو فلان، وكل واحد منهما ادّعى
أنه هو المعتقد لايلزم العبد شئ، فإن أقر لأحدهما بعينه بعد ذلك ، أو لغيرهما فهو
جائز، ويصير مولى للمقرله، فمن مشائخنا رحمهم الله تعالى من قال : ما ذكر فى
الكتاب أنه إذا أقرّ لغيرهما يجوز إقراره يجب أن يكون قولهما ، أمّا على قول أبى
حنيفة رحمه الله لايجوز إقراره ، ومنهم من قال : هذا قول الكل .

٢٤٦٥٠ :- وإذا أقرّ الرجل أنه مولى امرأة اعتقته وقالت المرأة لم
أعتقتك، ولكن أسلمت على يدي وواليتني فهو مولاهها ، فإذا أراد التحويل عنها
إلى غيرها، ففى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله ليس له ذلك ، وعلى قياس قولهما
له ذلك، وإن أقر أنه أسلم على يديها ووالها وقالت هي : بل أعتقتك فهو مولاهها
وله أن يتحول بالولاء إلى غيرها .

٢٤٦٥١ :- وإذا أقرّ الرجل أنّ فلاناً أعتقه (وانكر فلان ذلك ، وقال : ما
اعتقتك ولا أعرفك ، ثم أنّ المقرّ أقر أنّ فلاناً الآخر أعتقه) فانه لايصح إقراره عند
أبى حنيفة رحمه الله ولايصير مولى للثانى، وعندهما يصح إقراره للثانى إذا صدقه
الثانى فى ذلك .

٢٤٦٥٢ - إذا ادّعى رجل على ولد رجل بعد موته اني اعتقت أباك وصدقه الولد في ذلك يثبت الولاء له ، ولو كان للميت أولاد كبار وصدقه بعض الأولاد، فالذين صدقوه يكونون موالى له ، وإن كان المدعى اثنين، وصدقه بعض الأولاد أحدهما وصدق الباقي الآخر، كل فريق منهم يكون موالى للذى صدقه.

٢٤٦٥٣ - فى الظهيرية : وولاء العتاقة للمعتق والعصبة، ولا يكون لعصبة العصبة، بيانه : امرأة أعتقت عبداً ولها ابن وزوج ، ثم مات المعتق فولاء العبد لابن ؛ لأنه عصبتها فإن مات الابن لا يتحول ولاء العبد إلى ابنه ؛ لأنه عصبة المعتقة لا عصبتها.

الفصل الرابع

فى دعوى الولاء والخصومة واليمين فيه

٢٤٦٥٤ :- وإذا ادعى رجل على رجل أنى كنت عبدا له وأنه أعتقنى ، وقال المدعى عليه: أنت عبدى كما كنت وما أعتقتك ، فالقول قول المولى: فإن أراد العبد أن يحلفه فله ذلك ، وإذا قال المدعى عليه: أنت حر الأصل وما كنت عبداً لي قط وما أعتقتك ، وأراد استحلافه لا يستحلف عند أبى حنيفة رحمه الله ، وكذلك إذا ادعى على ورثة ميت .

٢٤٦٥٥ :- حر مات وترك ابنة ومالا ، وقال آخر: إنى كنت أعتقت الميت ولى نصف الميراث معك أيتها الابنة ، فالبنت (لا تستحلف على الولاء ، وتستحلف على المال بالله ما تعلمين لهذا فى ميراث أبىك حقا ، وهو نظير مالو ادعى رجل عى الابنة أنه ابن الميت وادعى الميراث لنفسه) لا تستحلف الابنة على النسب عنده ، ولكن تستحلف على الميراث بالله ما تعلمين لهذا حقا فى ميراث أبىك ، وولاء الموالاة فى هذا كولاء العتاقة لا يستحلف عليه عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما ، فإن عاد المدعى عليه إلى تصديق المدعى بعد ما أنكر دعواه فهو مولاه ، ولا يكون إنكاره نقضاً للولاء .

٢٤٦٥٦ :- وإذا ادعى رجل من الموالى على عربى أنه مولاه أعتقه والعربى غائب ، ثم بدا للمدعى فادعى ذلك على آخر ، وأراد استحلافه لا يستحلف عند أبى حنيفة ، ولو أقر المدعى عليه الثانى للمدعى بما ادّعاه لم يكن مولى للمدعى عليه الثانى عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما الأمر موقوف إن قدم الغائب ، وصدق المدعى فيما ادّعاه لا يثبت الولاء من الثانى ، وإن كذبه يثبت الولاء من الثانى .

٢٤٦٥٧ :- ولو أنّ رجلاً من الموالى قتل رجلاً خطأ، فجاء ورثة المقتول وادعوا على رجل من قبيلة أنه أعتقه وأرادوا استحلافه فإنه لا يمين عليه لأفى حق المال ولا فى حق الولاء، قال : فإذا أقر المعتقد بذلك لم يصدق على العاقلة إذا جحدوا، وكانت الدية على القاتل فى ماله .

٢٤٦٥٨ :- وان كان المقتول من الموالى فادعى رجل من العرب أنه أعتق المقتول قبل القتل وانه وارثه لا وارث له غيره، وأراد استحلاف القاتل على ذلك والقاتل مقر بالقتل منكر للولاء، فانه يستحلف على المال بالله ماتعلم لهذا المدعى حقاً فى دية فلان التى عليك، بخلاف ماله ادعى وارث المقتول على رجل أنه أعتق القاتل فإنه لا يستحلف فى المال كما لا يستحلف فى الولاء .

٢٤٦٥٩ :- فى الولوالجية : ولومات رجل وادعى رجل ميراثه بالولاء فشهد له شاهدان أن الميت مولاه لا وارث له غيره، ولم يفسر لم تجز الشهادة، وكذلك لو قالوا: إن الميت مولى هذا عتاقة مالم يشهدا أن هذا الحي معتق هذا الميت، وقد ملكه وهو وارثه لا يعلمان له وارثاً غيره ولو شهدا أنّ أب هذا عتق وأنهما لم يذكر ذلك لكنهما قد علما ذلك لم تجز الشهادة .

٢٤٦٦٠ :- ولو ادعى على ميراث رجل ميت رجلان مولاة مولاتٍ، ووقف أحد الشانين قبل الآخر كان الثانى حر الأصل ووالاه وذلك بقضاء الأول، ولو كان ذلك عتاقة، كان للأب، ولو أقام احدهما بينة وأقام الآخر البينة أن أباه أعتقه قضى للذى ادعى أنه حرّ الأصل ولا يقضى للآخر .

٢٤٦٦١ :- وكذلك لو كان الميت حياً يقضى بأنه حرّ الأصل؛ لأنه أثبت لنفسه حرية سابقة، وإن كان ميتاً يصدق للذى ادعى ولأه العتاقة وقضى بالعتاقة، وهذا انتقض منه لكن، هذا إذا لم يعقل عنه مولى المولاة، أمّا إذا عقل لم ينتقض فكان مولى المولاة أولى .

٢٤٦٦٢ :- ولو كان جد وأخ لأب وأم أولأب وارثا ولأب وارثا ولأب وارثا ولأب وارثا
فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وقالوا : بينهما نصفان ، ولو أسلم ذمى على يدى
مسلم رجل على أن يكون مولى ابنه وهو صغير جاز ، ولو كان موالى للصغير
وكذلك الوصى .

٢٤٦٦٢ :- أخرج ابن أبى شيبة عن الزهرى : فى رجل ترك جدّه وأخاه ، قال : الولاء
للجدّ ؛ لأنه ينسب إلى الجد ، ولا ينسب إلى الأخ ، مصنف ابن أبى شيبة ، الفرائض ، فى رجل مات
وترك مولى له وجدّه وأخاه ٣٥٢/١٦ برقم : ٣٢١٨٧ -
واخرج عبد الرزاق نحوه ، مصنف عبد الرزاق ، الولاء ، باب الجد والأخ ٤٦/٩ برقم : ١٦٣٠١ -

الفصل الخامس فى المتفرقات

٢٤٦٦٣ :- معتقة قوم تزوجت رجلاً وحدث بينهما أولاد فهذا على وجوه: (١) (إمّا إن زوّجت نفسها من عبد أو مكاتب رجلٍ وفى هذا الوجه) ولأولاد لموالى الأم، فإذا اعتق الأب جر ولأولاد الولد إلى مواليه وإن كان عاقلة الأم قد عقلوا عن الولد، ثم عتق الأب لا يرجعون على عاقلة الأب بذلك، (٢) وأمّا إن زوجت نفسها من معتق قوم، وفى هذا الوجه ولأولاد الولد لموالى الأب، (٣) وأمّا إن زوجت نفسها من رجل أسلم من أهل الحرب ووالى رجلاً، أولم يوال فى هذا الوجه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: ولأولاد الولد يكون لموالى الأم، وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كان للأب موالى فولأولاد الولد لموالى الأب، وإن لم يكن للأب موالى فولأولاد الولد للأب، (٤) وأمّا إن زوجت نفسها من عجمى له أباً فى الإسلام وفى هذا الوجه ولأولاد الولد، لقوم الأب عند أبى يوسف رحمه الله، وأمّا على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فقد اختلف المشائخ، حكى عن الفقيه أبى بكر الأعمش وأبى القاسم الصفار أنّ ولأولاد الولد لموالى الأب على قولهما أيضاً، وغيرهما قالوا: لموالى الأم.

٢٤٦٦٣ :- أخرج ابن أبى شيبة عن ابن عباس قال: إذا تزوج المملوك الحرّة فما جرى فى الرحم فولأولاد لموالى الأم، فإذا أعتق الأب جرّ الولاء، مصنف ابن أبى شيبة، الفرائض ٣٥٤/١٦ برقم: ٣٢١٩٥ -

وأخرج أيضاً عن على، قال: إذا أعتق الأب جرّ الولاء، مصنف ابن أبى شيبة، الفرائض ٣٥٤/١٦ برقم: ٣٢١٩٦ -

٢٤٦٦٤ - رجل له أمة زوجها من عبد أخيه لأب وأم أولأب ، ثم أن مولى الأمة أعتق الأمة فجاءت بعد ذلك بولد بستة أشهر من حين أعتقها، كان ولاء هذا الولد لمعتق الأمة.

٢٤٦٦٥ - ولو أن مولى العبد بعد ذلك أعتق العبد وهو أخ معتق الأمة لأب وأم أو لأب ، ثم مات معتق العبد ولم يترك وارثا عصبه سوى أخيه الذى أعتق الأمة ، ثم مات الولد ولم يترك وارثا آخر، فإن ميراث الولد يكون لمعتق الأم .

٢٤٦٦٦ - هذا إذا جاءت بالولد بستة أشهر فصاعدا ، فأما إذا جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر، فميراث الولد لمعتق الأم أيضا لابلولاء الأب ولكن ؛ لأنه معتق الولد ؛ لأنه جرى منه فى الولد عتق مقصود بيقين لما ولدت لأقل من ستة أشهر ؛ لأن هذه مدة لا يحدث فى مثلها الحبل .

تم كتاب الولاء بعون الله تعالى .

٤٦ - كتاب الإكراه

٢٤٦٦٧ :- الإكراه فى اللغة عبارة عن حمل إنسان على شئ يكرهه، يقال : اكراهت فلانا إكراها أى حملته على أمر يكرهه ، وأما شرعا فقد ذكر فى المبسوط : الإكراه اسم لفعل يفعل المرأ بغيره فينتفى به رضاه أو يفسد به اختياره من غير أن يتقدم الأهلية فى حق المكروه أو يسقط عنه الخطاب ، وفى الوافى : الاكراه عبارة عن تهديد القادر غيره على ما هدوة بمكروه على أمر بحيث ينتفى به الرضاء .

هذا الكتاب يشتمل على عشرة فصول .

الفصل الأول

فى تفسير الاكراه، وشرائط صحته وبيان حكمه

٢٤٦٦٨ :- فنقول أجمع أصحابنا رحمهم الله أن الإكراه بوعيد تلف النفس ، أو عضو من الأعضاء معتبر شرعا ، حصل الاكراه على الفعل ، أو على القول ، وإن حصل الاكراه بالحبس والتقييد ، اما حصل على فعل من الأفعال فهو غير معتبر شرعاً، ويجعل كأن المكروه فعل ذلك الفعل بغير إكراه، وإن حصل الإكراه بالتقييد والحبس على قولٍ من الأقوال إن كان قولاً لا يستوى فيه الجحد والهزل كالبيع والاجارة والهبة والصدقة والاقرار فهو الاكراه معتبر شرعاً ، وإن كان قولاً يستوى فيه الجحد والهزل

بسم الله الرحمن الرحيم

من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبة مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً
فعلهم غضب من الله ، ولهم عذاب عظيم - سورة النحل ، رقم الآية : ١٠٦ -

ولا تكروها فتيتكم على البغاء إن اردن تحصننا لتبتغوا عرض الحيوة الدنيا ، ومن يكرههن
فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ، سورة النور ، رقم الآية : ٣٣ -

كالطلاق والعتاق فهو غير معتبر شرعاً ويجعل كأنه طلق وأعتق بغير إكراه ، حتى ينفذ العتق ولا يرجع المولى على المكره بشئ كأنه أعتق بغير إكراه .

٢٤٦٦٩ :- ومن شرائط صحته شرعاً أن يكون الإكراه من السلطان عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما إذا جاء من غير السلطان مايجب من السلطان فهو إكراه صحيح شرعاً .

٢٤٦٧٠ :- فالإختلاف على هذا الوجه مذکور فى مسألة الزنا ، وصورتها إذا حصل الإكراه على الزنا من غير السلطان ، فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله يجب الحد على الزانى كأنه باشر الزنا طوعاً ، وعلى قولهما : لا حد عليه ، فظن بعض مشائخنا أن الخلاف بينهم فى الزنا خاصة ، وأما فى غيرها من الأحكام فإكراه غير السلطان وإكراه السلطان سواء عندهم جميعاً ، ومنهم من قال الخلاف فى الزنا وفى غيرها من الأحكام أيضاً سوى الزنا ، واختلفوا فيما بينهم بعضهم ، قالوا : هذا اختلاف عصر وزمان ، وبعضهم ، قالوا : هذا اختلاف حجة وبرهان ، وفى الكافى : فاجاب أبو حنيفة رحمه الله بناء على ما شاهد فى

٢٤٦٦٩ :- أخرج ابن أبى شيبة عن الشعبى : فى الرجل يكره على أمر من أمر العتاق ، أو الطلاق ، قال : إذا أكرهه السلطان جاز ، وإن أكرهه اللصوص لم يجز ، مصنف ابن أبى شيبة - الطلاق - من كان يرى طلاق المكره جائزاً ٥٧٥/٩ برقم : ١٨٣٥٠ -

وأخرج عبد الرزاق عن الشعبى قال : إن أكرهه اللصوص فليس بطلاق ، وإن أكرهه السلطان فهو جائز ، قال : ابن عبينة : يقولون : إن اللص يقدم على قتله ، وإن السلطان لا يقتله ، مصنف عبد الرزاق - الطلاق - باب طلاق الكره ٤١٠/٦ برقم : ١١٤٢٢ -

وقول المصنف : وعندهما إذا جاء من غير السلطان - أخرج البيهقى من طريق على بن حنظلة ، عن أبيه ، قال : عمر رضى الله عنه : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا جوعت ، أو أوثقت ، وضربت ، السنن الكبرى للبيهقى ، الخلع والطلاق ، باب ما يكون إكراهها ٢٦٦/١١ برقم : ١٥٤٨٥ -

وأخرج عبد الرزاق نحوه . مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب طلاق الكره ٤١١/٦ برقم : ١١٤٢٤ - ←

زمانه أنه لم يكن بغير السلطان من القوة ما يتحقق به الإكراه وفى زمانهما ظهر الفساد ، فصار الأمر إلى كل متغلب فتحقق الإكراه ، وفى الخانية : وفى قول صاحبيه رحمهما الله يتحقق الإكراه من كل متغلب بقدر على ما تحقق ما هدده به وعليه الفتوى .

٢٤٦٧١ :- وفى فتاوى آهو : ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الإكراه من غير السلطان إنما يتحقق بالاجماع ، إذا لم يتمكن الاستغاثة من غيره ، أما إذا كان يتمكن فهو على الاختلاف ، عند أبى حنيفة رحمه الله لا يتحقق ، وعندهما يتحقق .

٢٤٦٧٢ :- وفى المبسوط : عن صفوان بن عمرو الطائى أن رجلاً كان نائماً مع امرأته فاخذت المرأة سكيناً وجلست على صدره ، وقالت لا ذبحك أو تطلقنى ، فناشدها الله فابت فطلقها ثلثاً فبلغ إلى النبى صلى الله عليه وسلم

← ٢٤٦٧٠ :- أخرج الترمذى عن علقمة بن وائل الكندى ، عن أبيه : أن امرأة خرجت على عهد النبى صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة ، فتلقاها رجل فتجلبها فقضى حاجته منها ، فصاحت فانطلق ومربها رجل ، فقالت : إن ذلك الرجل فعل بى كذا وكذا ومرت بعصاة من المهاجرين ، فقالت : إن ذاك الرجل فعل بى كذا وكذا ، فانطلقوا فاخذوا الرجل الذى ظنت انه وقع عليها ، فاتوها ، فقالت : نعم ، هو هذا ، فاتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أمر به ليرجم ، قام صاحبها الذى وقع عليها ، فقال : يا رسول الله ! انا صاحبها ، فقال لها : اذهبي فقد غفر الله لك ، وقال : للرجل قولاً حسناً ، وقال : للرجل الذى وقع عليها : ارجموه ، وقال : لقد تاب توبة لوتابها اهل المدينة لقبل منهم ، سنن الترمذى ، الحدود ، باب ما جاء فى المرأة إذا استكرهت على الزنا ٢٦٩/١ برقم : ١٤٧٨ . سنن أبى داود ، الحدود ، باب فى صاحب الحد ينجي فيقر ٦٠١/٢ برقم : ٤٣٧٩ .

٢٤٦٧٢ :- نقل الحديث فى إعلاء السنن بفرق يسير فى الألفاظ عن صفوان بن عمران الطائى : أن رجلاً كان نائماً ، فقامت امراته ، فاخذت سكيناً ، فجلست على صدره ، فقالت : لتطلقنى ثلاثاً أولاً ذبحك ، فطلقها ، ثم أتى النبى صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك ، فقال : لا قيلولة فى الطلاق ، إعلاء السنن ٢٠٤/١١ -

فقال عليه الصلوة والسلام: لا إقالة فى الطلاق يعنى الطلاق الواقع لا يقبل النقض والفسخ .

٢٤٦٧٣ - م: وفى إكراه الزوج امرأته عن أبى حنيفة رحمه الله لا يتحقق وعندهما يتحقق ، وفى المبسوط: روايتان ، فى رواية ، قال : هو إكراه معتبر ؛ لأن الزوج اميرها وسلطانها ، هذه الرواية ذكر شيخ الاسلام فى شرحه ، وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا هد رها بما يحل فى الدم فهو إكراه معتبر شرعا ، وقال محمد رحمه الله: إذا خلا بها فى فوضع لا يمتنع منه فهو كالسلطان .

٢٤٦٧٤ - وفى السغناقى : ذكر فى شرح الاقطع أن الإكراه يعتبر فيه أربع شرائط ، (١) صفة المكروه ، وهو أن يكون قادرا على إيقاع ما توعده به ولهذا يستوى فيه السلطان وغيره ، (٢) وصفة المكروه وهو أن يغلب على ظنه أنه لا يفعل به لم يكن مكرها ، (٣) وصفة ما يوعده به فتارة توعده بالقتل أو بالتلاف عضو وتارة بالحبس أو القيد ، (٤) وصفة ما اكراه على إيقاعه ، فتارة يكون لحق الله تعالى وتارة يكون لحق المكروه وتارة يكون لحق آدمي اخر .

٢٤٦٧٥ - وفى الخانية : وإن غاب المكروه عن بصر المكروه يزول الإكراه ، ونفس الأمر من السلطان من غير تهديد يكون إكراها ، وعندهما إن كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمره به يفعل به ما يفعل السلطان كان امره إكراها ، وفى الفتاوى العتابية : وكذا إذا أخذ واحد فى طريق لا يقدر فيه على غوث يكون إكراها .

٢٤٦٧٦ - وحكم الإكراه بوعيد تلف على فعل من الأفعال نقل الفعل من المكروه إلى المكروه فيما يصلح أن يكون المكروه آلة للمكروه ، فصار كأن المكروه فعل ذلك بنفسه ، وذلك كالاكراه على قتل انسان واتلاف ماله .

٢٤٦٧٧ - ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا اكراه على القتل بوعيد

تلف فقتله بالسلاح يجب القصاص على المكره ؛ لأن المكره يصلح آلة للمكره فى حق القتل بأن يأخذه ويضربه على غيره حتى يقتله ، فينتقل فعله فى حق القتل إلى المكره ، ويجعل كان المكره قتله بنفسه ، ويجب القصاص عليه ، وفيما لا يصلح أن يكون المكره آلة المكره يبقى الفعل مقصورا على المكره ، كما فى حق الإثم فى مسألة القتل ، فإن القتل فى حق الإثم يبقى مقصورا على المكره .

٢٤٦٧٨ :- ومتى حصل الإكراه بوعيد تلف على قول من الأقوال إن كان قولاً يستوى فيه الجد والهزل وما يتعلق بثبوته بالقول وذلك كالطلاق والعتاق ، فحكمه أن يعتبر المكره آلة للمكره فى حق الإلتلاف وينتقل الإكراه إلى المكره ؛ لأنه فى حق الإلتلاف يصلح آلة للمكره ، وفى حق التلف لا يصلح آلة للمكره ، فيعتبر مقصوراً على المكره ، وانتقل فعل المكره فى حق الإلتلاف إلى المكره ، وفى الطلاق كذلك ، يقول : إن المكره فى حق الإلتلاف يعتبر آلة للمكره ، وينتقل فعله إلى المكره إلا أن من ألتف منكوحه الغير لا يضمن له شيئاً ، بخلاف ما إذا ألتف عبد الغير .

٢٤٦٧٩ :- وإن كان قولاً لا يستوى فيه الجد والهزل كالبيع والاجارة ، والافقه برأيه لا يتعلق بثبوته باللفظ ، فحكم الإكراه فساد ذلك القول حين لا يصلح ردة المكره ، فالردة يستوى فيه الجد والهزل ولا يتعلق بثبوتها باللفظ ، حتى أن من قصد أن يكفر يكون كافراً ، هذا إذا حصل الإكراه بوعيد تلف ، وإن حصل بالحبس والتقييد على فعل من الأفعال فلا حكم له ويجعل كأنه فعل ذلك الفعل غير إكراه .

٢٤٦٨٠ :- ومتى حصل الإكراه بالحبس والتقييد على قول إن كان قولاً لا يستوى فيه الجد والهزل ، فحكمه فساد ذلك القول ، وإن كان قولاً يستوى فيه الجد والهزل فلا حكم له ، ويجعل فيه وجوده كالعدم ، كان المكره باشر ذلك القول باختياره .

بيان ما ذكرنا من المسائل

٢٤٦٨١ :- إن السلطان إذا أخذ رجلاً وقال له : لا تقتلنك أولتشر بن هذا الخمر ، أولتا كلن هذه الميتة ، أو لتاكلن لحم هذا الخنزير ، كان فى سعة من تناوله، بل يفترض عليه التناول إذا كان فى غالب رأيه أنه ان لم يتناول الميتة لقتله ، فإن لم يتناول حتى قتل كان آثماً فى ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى، وعن أبى يوسف رحمه الله ، أنه لا إثم عليه هكذا ذكر شمس الائمة .

٢٤٦٨٢ :- وذكر شيخ الاسلام أنه آثم ماخوذ بدمه إلا أن يكون جاهلاً بالاباحة حالة الضرورة فلم يتناول حتى قتل ، يرجى أن يكون فى سعة من ذلك ، فأما إذا كان عالماً بالاباحة كان مأخوذاً ، كذا قال محمد رحمه الله وهو مروى عن مسروق هذا إذا كان فى غالب رأيه أنه متى لم يتناول قتل ، أما إذا كان فى غالب رأيه أنه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله ، لو لم يتناول لا يباح له التناول فيحكم رايه فى هذا، كما لو دخل عليه رجل فى منزله شاهر اسلحه ، وكذا لو أو عده بتلف عضو من أعضائه بأن قالوا ليقطعن يدك وما أشبهه، وكذلك لو أو عده بضرب مائة سوط وما أشبه ذلك ، مما يخاف من ذلك تلف نفسه ، أو عضو من أعضائه ولم يقدر محمد رحمه الله فى ذلك مقداراً ، بل فوض من ذلك إلى المكروه على الضرب .

٢٤٦٨٣ :- ومن المشائخ من قدر ذلك بأدنى الحدود أربعين سوطاً ، وقالوا : إن هدره بأربعين سوطاً فصاعداً حل له التناول ، وإن كان بأقل من ذلك لا يحل ، والصحيح ما ذهب إليه محمد رحمه الله ، فيفوض إلى رأي المكروه على الفعل إن هددروه بمقدار يخاف على نفسه التلف أو عضو من أعضائه يحل له

٢٤٦٨١ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبه عن عطاء : فى رجل أخذه العدو ، فاكرهوه على شرب الخمر ، وأكل الخنزير ، قال : إن أكل وشرب فرخصة ، وإن قتل أصاب خيراً ، مصنف ابن أبى شيبه - السير ١٧/٥٣٨ برقم : ٣٣٧١٠ -

التناول ، قال : فإن هددوه بضرب سوط أو سوطين لا يباح له تناول إلا أن يقولوا لنضربك على عينك أو على المذاكير ؛ لأن ضرب السوط أو السوطين على مثل هذا قد يفضى إلى تلفه .

٢٤٦٨٤ :- وإن هددوه بالحبس المؤبد لا يباح له تناول ، إذا كان لا يمنع من الطعام والشراب ، ومن مشائخنا من قال : إذا كان الرجل منعما ذا ثروة يشق عليه ذلك ، بحيث يقع فى قلبه أنه متى لم يتناوله يموت بسبب الحبس أو القيد ، أو يذهب عضو من أعضائه يباح له تناول .

٢٤٦٨٥ :- وقد قال بعض مشائخنا: بأن محمدا رحمه الله اجاب هكذا بناء على ما كان من الحبس فى زمانه ، فأما الحبس الذى احدثوه اليوم فى زماننا فإنه يبيح تناول ، لأنهم يحبسون الانسان تعذيبا لا سَكناً فيه ، وإن قالوا : لنجيعنك لا يباح له تناول هذه الأشياء ، حتى يجى من الجوع ما يخاف منه التلف على نفسه .

٢٤٦٨٦ :- فرق بين هذا وبين ما إذا هددت بضرب مائة سوط ، ذكر أنه يباح له تناول فى الإبتداء ، ولم يقل : بأنه لا يتناول فى الإبتداء إلى أن يضرب ما يحتمله ، فإذا جاء من ذلك ما لا يحتمله يحل له تناول ، كما قال هنا: أنه لا يتناول من الإبتداء حتى يجى من الجوع ما يخاف التلف على نفسه ، ومن مشائخنا من قال : لافرق بين المسئلتين ، وذلك لأن فى الضرب إنما يباح له تناول ، إذا وقع فى رأيه ، إذا لم يطعمهم فى الإبتداء ، أو أطاعهم متى خاف التلف على نفسه لا يتركون ضربه لا يباح تناول ما لم يجى منهم من الضرب ما يخاف التلف على نفسه .

٢٤٦٨٧ :- وفى مسئلتنا إنما لا يباح له تناول فى الإبتداء ، إذا وقع فى رأيه متى لم يطعمهم فى الإبتداء أو أطاعهم ، فإذا اجاعوه وجاء من الجوع ما يخاف على نفسه يتركون تجويعه بعد ذلك فيطلقون له تناول فى الإبتداء ، فأما إذا وقع

فى غالب رأيه متى لم يطعمهم فى الإبتداء ، أو أطاعهم متى جاء من الجوع ما يخاف على نفسه فإنهم لا يتركون ، فإنه يباح له تناول من الإبتداء كما فى الضرب ، فإنه لا فرق بين المسئلتين من هذا الوجه ، بخلاف ما لو هددوه بالقطع فإنه يباح له تناول من الإبتداء ، وإن وقع فى غالب رأيه أنهم إذا قطعوا ، ثم أطاعهم يطلقونه ؛ لأن القطع وإن قل فهو إتلاف ومتى خاف تلف شيء على نفسه حل له تناول ، بخلاف الضرب والتجويع فإنه ليس بإتلاف فى نفسه .

٢٤٦٨٨ :- ومن مشائخنا من يقول بالفرق بين مسألة التجويع والضرب من وجه آخر ، وهو أن فى الضرب إنما يباح له تناول من الإبتداء ، إذا خاف التلف ذلك منهم للحال ، بأن قالوا لنضربك فى الحال مائة سوط أولئك من هذه الأشياء ، فأما إذا قالوا لنضربك غدا مائة سوط إن لم تأكل هذه الأشياء للحال ، فإنه لا يحل تناول للحال .

٢٤٦٨٩ :- وفى مسألة التجويع ليس يخاف التلف على نفسه للحال ، إذا كان شعبان ممتلئاً من الطعام ؛ لأن تجويعهم فى الحال وهو شعبان ليس فى وسعهم إنما يلحق التجويع فى الثانى ، إذا أمسكوا عنه الطعام ، وفى الضرب لو خاف الضرب فى الثانى لا يحل له تناول ، وهكذا الجواب إذا امره بذلك إن وقع فى غالب رأيه أنه متى لم يطع أمرهم فإنهم يقتلون ، أو يقطعون شيئاً من أعضائه فإنه يباح له تناول .

٢٤٦٩٠ :- قال محمد رحمه الله : وكل شئ جازله فيه تناول هذه المحرمات من الإكراه ، فكذا يجوز الكفر بالله إذا أكره عليه وقلبه مطمئن بالإيمان ، يريد به أن ما اعتبر إكراهها فى حق إباحة تناول الميتة يعتبر إكراهها فى حق إجراء كلمة

٢٤٦٩٠ :- من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرأً فعليهم غضب من الله ، ولهم عذاب عظيم - سورة النحل ، رقم الآية : ١٠٦ -

الكفر على اللسان ، إذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ، إلا أن فى فصل الكفر إذا صبر حتى قتل كان ماجورا شهيدا ، وفى فصل الخمر والميتة ، إذا صبر حتى قتل كان مأخوذا بدمه .

٢٤٦٩١ :- ولو هددوه بوعيد تلف ليقرّ هذا الرجل بألف درهم فأقرّ كان إقراره باطلا ، بخلاف ما إذا اكراه على الطلاق والعناق ، وكذلك البيع وأشباهه على هذا ، وكذلك لو هددوه بالحبس والتقييد مؤبدا ، أو موقتا بوقت يوجب غما بينا بحيث يؤثر الانسان الف درهم على مثل ذلك الغم ، كان الإقرار باطلا .

٢٤٦٩٢ :- ولو هددوه بضرب سوط ، أو حبس يوم ليقرّ فلانا بالف درهم فاقر ، فالقياس أن يكون اقراره كرها وفى الاستحسان هذا إقرار طائع ، قال محمد رحمه الله وليس فى ذلك تقدير لازم ، بل ذلك على حسب ما يرى الحاكم ؛ لأن احوال الناس فى ذلك مختلفة ، فالشرفاء والأجلة من العلماء والكبراء يستنكفون عن ضرب سوط واحد وعن حبس يوم واحد أكثر ما يستنكف غيرهم عن ضرب أسواط وحبس أيام ، ولهذا لم يقدر فى ذلك تقديرا ، بل فوضوا إلى رأي القاضى ليبنى ذلك على حال من ابتلى به .

٢٤٦٩٣ :- ومن هذا قال بعض مشائخنا أن ما ذكر محمد رحمه الله فى الكتاب أنه إقرار طوعية ، فذلك فى حق أو ساط الناس ، وفى حق السوق ، فأما إذا كان الرجل من أشراف الناس والأجلة من كبار العلماء والرؤساء بحيث يستنكف أن يضرب سوطا واحدا على ملاء الناس ، أو يعرك أذنه فى مجلس السلطان فإنه يكون مكرها .

٢٤٦٩٤ :- وفى الخانية : وفى البيع الاكراه بوعيد القيد والحبس يكون إكراها ، وكذلك فى كل تمليك يحتمل الفسخ كالأجارة والهبة وغير ذلك ، وكذا لو كان على رجل مال ، أو كفالة أو حق شفعة فاكره بضرب ، أو قتل أو حبس على البراءة يكون مكرها ، وتكون البراءة باطلة ، وكذا لو اكراه بحبس

أوقيد ، حتى يقر على نفسه بمال ، أوقصاص ، أويقر بحد ، أوبنكاح ، أوطلاق ، أوعتاق كان الإقرار باطلا .

٢٤٦٩٥ :- ولو اكره على هذا بحبس يوم ، أوقيد يوم أو ضرب سوط فجميع ذلك يكون جائزا ، وهذا الإكراه لا يمنع جواز شىء من هذه التصرفات ، والمراد من الضرب الذى يكون هكراها ، فى مثل هذا الضرب الذى يجد منه الألم الشديد لا اصل الألم .

٢٤٦٩٦ :- وأما القيد والحبس الذى يكون الإكراه به إكراها أن يجئ منه الاغتصاب البين والحبس الموبد والقيد الموبد يكون إكراها ، وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كبير ضرر واغتصاب شديد فهو بمنزلة المؤبد .

٢٤٦٩٧ :- وإذا اكره السلطان رجلا بوعيد قيد أو حبس على أن يقتل فلانا لا يكون مكرها ، فإن قتل فلانا ذلك كان على المأمور القصاص فى قولهم .

٢٤٦٩٨ :- وإن اكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون إكراها فإن قتل المأمور ذلك الرجل يقتل الأمر قصاصا فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يقتل المأمور .

٢٤٦٩٩ :- ولو قال السلطان لرجل: اقطع يد فلان وإلا لاقتلنك وسعه ، أن يقطع يد فلان ، وإذا قطع كان القصاص على الأمر فى قول: أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله .

٢٤٧٠٠ :- وفى التجريد : وإذا اكره بضرب أو حبس ، حتى يقر على نفسه بحد أو قصاص فذلك باطل ، فإن خلى سبيله ثم بعد ذلك أقربه اقرار مستقلا

٢٤٦٩٨ :- أخرج عبد الرزاق عن عطاء : فى رجل يأمره عبده يقتل رجلا ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : يقتل الحرّ الأمر ، ولا يقتل العبد ، أرأيت - أبو هريرة القائل - لو أن رجلا أرسل بهديّة مع عبده إلى رجل من أهله ؟ مصنف عبد الرزاق ، العقول ، باب الذى يأمر عبده فيقتل رجلا ٤٢٦/٩ برقم : ١٧٨٨٨ -

حدّبه وإن لم يخله وإن قال : لا آخذ باقرار فإن شئت فاقروا وإن شئت فلا وهو فى يده على حاله لم يجز الاقرار، وإن خلى سبيله ولم يتولد عن بصر المكره بعث من أخذه ورده فأقر بما أقر به أول مرة من غير إكراه فليس هذا بشئ ، ولو كان حين اقر بذلك اقام عليه ما أقربه ، فإن كان المقر معروفاً بذلك ، فالقياس أن يجب على المكره القصاص ، وفى الاستحسان يجب الأرش ويدراً القصاص ، وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله أنه لا يجب عليه الأرش أيضاً .

٢٤٧٠١ :- وفى الخانية : وإذا أكره القاضى رجلاً ليقر بسرقة ، أو قتل رجل عبد أو قطع يد رجل ، فاقرب بقطع يده ، أو قتله ففقطعت يده أو قتل إن كان المقر موصوفاً بالصلاح معروفاً به يقتص من القاضى ، وإن كان متهماً بالسرقه معروفاً به والقتل فى القياس يقتص من القاضى ولا يقتص استحساناً .

٢٤٧٠٢ :- وإذا أكرهه على الهبة والتسليم فالهبة فاسدة ، وإن أكرهه على الهبة لاغير فسلم المكره بعد ذلك سلم والمكره حاضر ، فالقياس أن يجوز الهبة وتكون هبة طائع ، وفى الاستحسان لايجوز الهبة وتكون هبة مكره ، ولو سلم والمكره غائب بحيث لايعود جازت الهبة ، فيكون هبة طائع قياساً واستحساناً ، والاكره على الهبة إكراه على التسليم استحساناً ، إذا كان المكره حاضراً وقت التسليم ، وإذا لم يكن المكره حاضراً وقت التسليم فالإكراه على الهبة لا يكون إكراهاً على التسليم قياساً واستحساناً ، وإذا قبض الموهوب له الموهوب من المكره ملكها ، وينفذ تصرفاته فيها .

٢٤٧٠٣ :- وإذا أكره على البيع والتسليم ، فباع وسلم فهو بيع مكره ، وإن أكره على البيع لاغير ، فباع وسلم طائعاً فهو ليس ببيع مكره ، فالإكراه على البيع ليس بإكراه على التسليم ، فيكون طائعاً إلى التسليم ، ويكون ذلك إجازة منه للبيع ، وعن هذا قلنا : إن من ادعى أنه كان مكرهاً على البيع ، وأراد استرداد المبيع من يد المشتري لا يسمع دعواه ما لم يدع أنه كان مكرهاً على التسليم ، ولو كان

مكرها على البيع والتسليم ، حتى كان بيع مكره ، إذا قبضه المشتري ملكه ملكا فاسدا أو تنفذ تصرفاته فيه ، ثم تصرف المشتري والمتهب من المكره إن كان تصرفا يحتمل النقض بعد وقوعه ، كان للمكره أن ينقض تصرفاته ، ويأخذ العين حيث وجدته ، وإن كان تصرفا لا يتحمل النقض بعد وقوعه كالعق والتدبير وما أشبههما ، لا يكون للمكره حق نقضهما وكان له حق تضمين القيمة ، ويكون هو بالخيار ، إن شاء ضمن المكره قيمته يوم سلم إلى المشتري ، أو الموهوب له ، وإن شاء ضمن المشتري أو الموهوب له ، فإن اختار تضمين المشتري والموهوب له ، كان له الخيار إن شاء ضمنه قيمة يوم القبض لا يوم اعتق ، وإن شاء ضمنه قيمة يوم اعتق .

٢٤٧٠٤ :- وفى الخانية : ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض : نقضت البيع لا يصح نقضه ، وإن نقض قبل القبض صح نقضه ، ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره ، فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض ، وبعد القبض يكون الفسخ إلى المشتري دون البائع ، ولو باع مكرها فقبضه المشتري وباعه من غيره ، وترادفت عليه العقود ، فللبائع أن يفسخ ، فإن أجاز واحدا من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده .

٢٤٧٠٥ :- ولو اعتق المشتري الآخر قبل إجازة البائع جاز العتق على الذى اعتق قبض أولم يقبض ، وإن أجاز البائع البيع الأول بعد ذلك لا تصح إجازته وكان له الخيار إن شاء ضمن المشتري الأول وإن شاء غيره ، فإن ضمن المشتري الأول جاز من البياعات كلها ، وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك ، ويطل كل بيع كان قبله .

٢٤٧٠٦ :- ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن ، والبائع غير مكره ، فلما اشترى المكره وقبضه اعتقه أو دبره ، أو كانت أمة فوطئها ، أو قبلها بشهوة كان إجازة للشراء ، ولو أن المشتري اشترى ولم يقبض حتى اعتقه البائع عتق ، ويطل البيع ، وإن اعتقه المشتري قبل القبض نفذ إعتاقه استحسانا ،

ولو اعتقا معا قبل القبض كان إعتاق البائع أولى .

٢٤٧٠٧ :- ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح إعتاق المشتري قبل القبض ، ويصح بعد القبض ، فإن أجاز البائع بعد ما اعتقه المشتري ينفذ البيع ولا ينفذ العتق قبل القبض ، ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين ، فإن أجازا بغير إكراه جاز ، وإن أجاز احدهما بطل خياره ويبقى خيار الآخر ، وفى التجريد: ولو لم يجر حتى أعتق المشتري العبد جاز عتقه وضمن القيمة ، فإن أجاز البائع بعد ذلك لم يلتفت إلى إجازته ، ولو اعتقاه جميعا وقد أجاز احدهما فعتق البائع جائز ، وعتق المشتري باطل ، ولو أجاز البائع ثم أعتق المشتري ثم أعتق البائع ، بعده نفذ عتقه وعليه الثمن ، وفى الكافى : ثم إذا باع مكرها وسلم مكرها يثبت به الملك للمشتري وعند زفر رحمه الله لا يثبت به الملك .

٢٤٧٠٨ :- وفى خزانة الفقه : ولو أكره القاتل على قبول الصلح من دم العمد على مال ، فقليل : لم يلزمه المال ويبتل القصاص .

٢٤٧٠٩ :- ولو أكره على توديع فلانا ماله ، فأودعه فهلكت عنده فالمودع بالخيار إن شاء ضمن المودع وإن شاء ضمن المكره ، وفى الخانية : وإذا أكره الرجل على أن يودع ماله عند فلان ، وأكره المودع على الأخذ صح الإيداع ويكون أمانة عند الأخذ .

٢٤٧١٠ :- وإن أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الأمر المكره فقبضها وضاعت فى يد القابض ، فإن قال القابض : قبضتها ، حتى ادفعها إلى المكره كما أمرنى به ، فهو داخل فى الضمان ، وإن قال : قبضتها ، حتى أردها إلى مالكها كانت أمانة عنده ولا ضمان عليه ، ويكون القول قوله .

٢٤٧١١ :- ولو أكره عبد لرجل على أن يقبل تدبيره على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمة لصاحبه ، وفى الخانية : ولو أكره على

بيع جاريته ولم يسم أحدا فباعها من إنسان كان فاسدا .

٢٤٧١٢ - وإذا أكره بوعيد تلف على طلاق امرأته ، فطلقها ، فإن كان ذلك قبل الدخول غرم للمرأة نصف المسمى إن كان فى النكاح تسمية ، والمتعة إن لم يكن فى النكاح تسمية ، ويرجع بذلك على المكره ، وإن كان بعد الدخول بها ضمن الزوج للمرأة المسمى إن كان فى النكاح تسمية مهر المثل إن لم يكن فى النكاح تسمية ولا يرجع بشئ ، من ذلك على المكره .

٢٤٧١٣ - وإذا أكره على نكاح امرأة بعشرة آلاف درهم ومهر مثلها ألف درهم ، فالنكاح جائز ويكون للمرأة من عشرة آلاف ، مهر مثلها الف درهم وبطل الفضل ، ولا يرجع الزوج على المكره بشئ ، وذكر الطحاوى رحمه الله: أنه يجب الزيادة على مهر مثلها ، ويرجع الزوج بالزيادة على المكره ، وفى التجريد : ولو أكرهها على النكاح بالف درهم ، ومهر مثلها عشرة آلاف ، وزوجها من أوليائها وهم مكرهون فالنكاح جائز ، ولا ضمان على الذى أكرهها ، وللمرأة الخيار إن لم يكن الزوج كفوء لها ، وإن كان كفؤا يقال للزوج : أن يكمل لها مهر المثل ، وإلا يفرق بينهما وكذلك الأولياء فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، وأما على قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله للأولياء حق الاعتراض لعدم الكفاءة ، وليس لهم الاعتراض لنقصان المهر .

٢٤٧١٤ - م : وإذا أكره على العفو عن القصاص فعفا فالعفو جائز ، ولا يضمن المكره لولى القصاص شيئا ، وإذا أكره على إبراء مديونه فأبرأه فالإبراء باطل ، وكذلك لو أكره على إبراء الكفيل فأبرأه فالإبراء باطل .

٢٤٧١٥ - فى الذخيرة : ولو أكره على الرجعة صح النكاح ، وكذلك لو أكره على النذر واليمين صح ، ولا رجوع فيها ، وكذلك الظهار والإيلاء .

٢٤٧١٦ - وفى التجريد : ولو أكره على قطع يد رجل ، فقال ذلك الرجل : قد أذنت لك فى القطع فاقطع ، والأذن غير إكراه لم يسعه أن يقطع وإن

قطع فهو آثم ، ولا ضمان على القاطع ولا على الذى أكره ، وإن وقع الإكراه على القتل فاذن له فى ذلك فقتل فهو له آثم ، ولا شى عليه ، والدية فى مال الامر ، وقال أبو يوسف رحمه الله : لا شى عليه ، وقال زفر رحمه الله : يجب القصاص .

٢٤٧١٧ :- م: وإذا أكره على تسليم الشفعة ، وفى الظهيرية : بعد ما طلبها ، م: فسلم كان تسليمه باطلا ، وفى الظهيرية : ولو كان الشفيع حين علم بها أراد أن يتكلم بطلبها فأكراه على من لا ينطلق بالطلب يوما ، أو أكثر كان على شفيعته إذا خلى عنه فإن طلب عند ذلك وإلا بطلت شفيعته .

٢٤٧١٨ :- م: ولوقيل له : لتقتلن فلانا أوليقتلنك ، أوقيل : لتقطعن يد فلان أوليقتعنك ، كان فى سعة أن قطع يده ، ولوقيل له : ليضربن فلانا سوطا أوليحلقن رأسه أوليحلقن لحيته وإلا ليقتلنك أوليقتعن يدك ، أو ما أشبهه ، قال : محمد رحمه الله : رجوت أن لا يكون آثما .

٢٤٧١٩ :- ولو كان التهديد على ذلك بحبس ، أو قيد ، أو ضرب سوط ، لم يسعه أن يقدم على ذلك ، ولوقيل له : ليقتلن فلانا أوليقتلنك فلم يفعل حتى قتل كان فى سعة من ذلك ، وكان مأجورا شهيدا .

٢٤٧٢٠ :- ولو هددت بتلف النفس أو تلف عضو من أعضائه ، حتى يفترى على رجل مسلم ففعل رجوت أن يكون فى سعة من ذلك ألا ترى أنه لو أكره بوعيد تلف ، حتى يفترى على الله ، كان فى سعة من ذلك ، فهنا أولى إلا أن فى الافتراء على المسلم علق الإباحة بالرجاء ، وفى الافتراء على الله لم يعلق الإباحة بالرجاء ؛ لأن إباحة الافتراء على الله فى حالة الاضطرار ثابتة بالنص ، قال الله تعالى : إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، فأما إباحة الافتراء على المسلم فغير ثابتة بنص القرآن ، وإنما تثبت إستدلا باباحة الافتراء على الله .

٢٤٧٢١ :- قال محمد رحمه الله عقيب هذه المسئلة : ألا ترى أنه لو أكره بوعيد تلف على شتم محمد صلى الله عليه وسلم ، كان فى سعة من ذلك إن شاء الله ، وطريقها ما قلنا ، قال : ولو صبر حتى قتل كان مأجورا ، وكان أفضل إن شاء الله تعالى ، ولو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان ويدفعه إليه ، قال : رجوت أن يكون فى سعة من ذلك ، وإن صبر حتى قتل كان مأجورا .

٢٤٧٢٢ :- فرقوا بين هذا وبين ما إذا كان الرجل فى سفره ، واشتد جوعه ومع رفيقه طعام فلم يأخذ منه ، حتى مات فإنه يأثم ، وكان الفقيه أبو اسحاق الحافظ رحمه الله يقول : لافرق بين المسئلتين ، وتاويل ما يقول فى المخمصة : أنه يأثم إذا كان صاحب الطعام يعطيه بالقيمة ، فلم يأخذ ذلك بل صبر حتى مات فهناك يأثم ، فأما إذا كان لا يعطيه أصلا ويتأذى بأخذه لا يأثم متى صبر ، حتى مات كما فى الإكراه ، ولو كان صاحب الطعام يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى قتل يقول : بأنه يأثم كما فى حالة المخمصة فإذا لافرق بين المسئلتين .

٢٤٧٢٣ :- وهذا إذا كان المكروه حاضرا ، فأما إذا كان غائبا ، وإن كان معه رسول الله صلى الله عليه وسلم المكروه يخاف من رسوله على نفسه مثل ما يخاف المرسل ، كان فى سعة من أن يفعل ذلك ، فأما إذا لم يكن معه رسول المكروه ، وقد خلى سبيله ليفعل ذلك إلا أنه يخاف أنه إن ظفر به ولم يفعل ما أكرهه عليه قتله ، لا ينبغي له أن يفعل ذلك .

٢٤٦٢١ :- أخرج الحاكم من طريق أبى عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن أبيه ، قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر ، فلم يتركوه حتى سب النبى صلى الله عليه وسلم ، وذكر آلهم بخير ، ثم تركوه ، فلما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : ما وراءك ؟ قال : شرّ يارسول الله ! ما تركت حتى نلت منك ، وذكرت الهتهم بخير ، قال : كيف تجد قبلك ؟ قال : مطمئن بالإيمان ، قال : إن عادوا فعد ، مستدرک الحاكم ، التفسير ، تفسير سورة النحل ٤/ ١٢٦٢ برقم : ٣٣٦٢ -

٢٤٧٢٤ :- وفى الخانية : وتصرفات المكره على نوعين ، منها ما يصح ومنها ما لا يصح ، أما الأول إذا أكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا ، وقال الشافعى رحمه الله: لا يصح .

٢٤٧٢٥ :- وكذا لو أكره على الطلاق أو العتاق ، فطلق أو اعتق يقع طلاقه وعتاقه عندنا ، ولو أكره ليقر بالطلاق فافر لا يقع ، كما لو أقر بالطلاق هازلاً أو كاذباً ، وكذا لو أكره ليقر بعتاق أو نذر أو حيد أو قطع أو نسب ، فافر بذلك لا يلزمه شيء .

٢٤٧٢٦ :- وإذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصداق ، أو تبرئه كان إكراهها ، لا يصح صلحها ولا إبراءها فى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله ، وعند أبى حنيفة رحمه الله يتحقق الإكراه من غير السلطان فى المفاوز والقرى ، ليلاً كان أو نهاراً ، وفى المصر يتحقق فى الليل ولا يتحقق فى النهار .

٢٤٧٢٧ :- ورجل أكره على أن يجامع امرأته فى رمضان نهاراً أو ليلاً أو يشرب ففعل لا كفارة عليه ، وعليه القضاء ، ولو أفطر الرجل متعمداً فى رمضان بغير إكراه ، ثم أكرهه السلطان على السفر فى ذلك اليوم ، روى ابن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله أنه تسقط عنه الكفارة .

٢٤٧٢٨ :- وإذا أكره المكره بمباشرة ما أكره عليه ، هل يرجع بذلك على المكره ؟ فهو على قسمين ، فى قسم يرجع ، وفى قسم لا يرجع ، أما القسم الأول

٢٤٦٢٥ :- أخرج عبد الرزاق عن أيوب : أن ابن عمر قال : طلاق الكره جائز ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب طلاق الكره ٤١٠/٦ برقم : ١١٤٢١ -

وأخرج أيضاً عن الشعبى ، وأبراهيم قالا : طلاق الكره جائز ؛ إنما افتدى به نفسه ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب طلاق الكره ٤١٠/٦ برقم : ١١٤١٩ ، مصنف ابن أبى شيبة - الطلاق - من كان يرى طلاق المكره جائزاً ٥٧٤/٩ برقم : ١٨٣٤٥ -

إذا إكره ليطلق امرأته قبل الدخول بها ، فطلق يقع الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكره ، إن كان المهر مسمى ، والمتعة إن لم يكن المهر مسمى .

٢٤٧٢٩ :- وكذا لو أكره ليقر لفلان بمال فاقر وأخذ فلان منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلسا ، كان للمكره أن يرجع بذلك على المكره .

٢٤٧٣٠ :- وكذا لو أكره على إتلاف مال الغير فأتلف وضمن كان له أن يرجع على المكره ، وكذا لو أكره على قتل عبده أو غيره لا يسعه أن يفعل ، وإن فعل كان له أن يرجع بقيمة العبد ، على المكره ، ولو أكره الرجل أن يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه ، كان للواهب أن يرجع على المكره بقيمة العبد ، كذلك فى الصدقة .

٢٤٧٣١ :- وكذلك إذا أكره الرجل على بيع عبده وتسليمه إلى المشتري ، ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه ، كان له أن يرجع على المكره بقيمة عبده ، وإذا أكره الرجل أن يدبر عبده ففعل صح التدبير ، ويرجع بنقصان التدبير على المكره فى الحال ، وإذا مات المولى بعث المدبر ترجع ورثة المولى بقيمة المدبر على الأمر أيضا ، وأما مالا يرجع المكره فيه بما غرم على المكره .

٢٤٧٣٢ :- ولو تزوج المرأة ودخل بها ، ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ، ولا يرجع على المكره ، فإن كان النكاح بأكثر من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة ، وكذا المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ، ولا ترجع على المكره .

٢٤٧٣٣ :- وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع ، وكذا إذا أكره على الهبة بعوض يعدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره ، ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل ، لا يرجع ، ولو أكره على قتل مورثه بوعيد قتل ، فقتل لا يحرم القاتل عن الميراث ، وله أن يقتل المكره قصاصاً

لمورثه فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .

٢٤٧٣٤ :- ولو كان المكره صبيا أو معتوها فحكمه فى الإكراه حكم البالغ العاقل ، ولو كان المكره غلاما أو معتوها له تسلط ، كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل ، فيكون الدية على عاقلة المكره فى ثلث سنين .

٢٤٧٣٥ :- وإذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ، وأكراهه على الدخول بها تثبت أحكام الدخول من تأكد المهر ووجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك .

٢٤٧٣٦ :- وإذا أجبر الكافر على الإسلام فاسلم صح إسلامه ، وإن ارتد بعد ذلك يجبر على الإسلام ولا يقتل .

٢٤٧٣٧ :- وفى الظهيرية : ولو أكره الزوج بوعيد تلف ، حتى خلع امرأته على ألف درهم ، ومهرها الذى تزوجها أربعة آلاف درهم ، وقد دخل بها ، والمرأة غير مكرهه ، فالخلع واقع للزوج ، وعلى المرأة الف ولا شئ للزوج على المكره .

٢٤٧٣٨ :- عبد بين رجلين أكره أحدهما على عتقه فاعتقه جاز على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله ، العتق لا يتجزى ، يعتق العبد كله والولاء للمعتق ، وعلى المكره ان كان موسرا ضمان جميع القيمة بينهما نصفان ، وإن كان معسرا ضمن نصيب المكره ويسعى العبد فى قيمة نصيب الشريك ، وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله فالمكره ضامن للمكره من نصيب المكره موسرا ومعسرا ، والساكت بالخيار إن شاء ضمن المكره قيمة نصيبه ، فإن ضمنه رجع المكره على العبد واستسعى فيه ، والولاء بين المكره والمكره نصفان .

٢٤٧٣٩ :- ولو أن رجلا أكره رجلا بوعيد تلف على أن يعتق عبد يساوى ألف درهم عن رجل بالف درهم ففعل ذلك وقبل العتق المعتق عنه طائعا ، ثم مولى العبد بالخيار إن شاء ضمن قيمة عبده المعتق المعتق عنه وإن شاء ضمن المكره ، فإن ضمن المكره قيمته رجع بها على المعتق عنه ، والولاء للمعتق ،

ولو اكره المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف ، حتى فعلا ذلك ، فالعبد حر عن المعتق عنه ، والولاء له ، وضمان العبد على المكروه خاصة لمولى العبد ، قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله إنها هذا بمنزلة مالو اكره رجلا على بيع عبده من هذا بالف درهم ودفعه واكره الآخر على شرايه وقبضه وعتقه بوعيد تلف ففعلا ذلك فهذا الضمان أن يكون على المكروه خاصة ، ولو اكرههما على ذلك بالحبس ففعلا ضمن المعتق عنه قيمة لمولاه ولا ضمان على المكروه ههنا .

٢٤٧٤٠ :- ولو اكره المعتق بالحبس والمعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر على المعتق عنه يضمن الذى اكرهه قيمة العبد .

٢٤٧٤١ :- رجل اكرهه رجل على أن يقول لامرأته إن قربتها فعنده حر ، فإن قربها عتق عبده ولا ضمان عليه ، وإن تركها بانت بالايلاء قبل الدخول بها غرم نصف الصداق ، ولم يرجع به على المكروه ؛ لأنه كان يقدر على أن يبيع عبده قبل مضى أربعة أشهر ، فإن كان لا يقدر على بيعه ، أو كانت جارية هى أم ولده فإن قرب المرأة عتق هذا وهذه ولا ضمان على الذى اكرهه ، وإن تركها حق بانت بالايلاء وقد دخل بها لم يرجع على الذى اكرهه ، وإن لم يكن دخل بها لزمه نصف المهر ، ولا يرجع به على المكروه قياسا ، وفى الاستحسان يرجع على المكروه بالأول من نصف الصداق ومن قيمته الذى استحلفه على عتقه .

٢٤٧٤٢ :- وإذا بعث الخليفة عاملا إلى كوره فقال لرجل: ليقتلن هذا الرجل بالسيف ، أو لا تقتلنك لا ينبغي للمكروه أن يقتل ، ولكن مع هذا ، إذا قتل فالقود على الأمر المكروه فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله ، وقال زفر رحمه الله: القود على المأمور المكروه ، وقال الشافعى رحمه الله : يجب القود على المكروه قولاً واحداً ، وله فى إيجاب القود على الأمر المكروه قولان ، وقال :

اهدر الدية عليهما القود، وزادوا على هذا، وقال: يجب الدية على الممسك، وقال: أبو يوسف رحمه الله استحسنته أنه لا يجب القود على واحد منهما، ولكن يجب الدية على المكره الأمر فى ماله فى ثلث سنين، والمكره المامور يأثم ويفسق وترد شهادته ويباح قتله للمقصود ويحجب عن الميراث دون المكره، كذا ذكره شمس الأئمة السرخسى رحمه الله .

٢٤٧٤٣ :- ولو قال له العامل: ليقطعن يده، أو لاقتلنك لا ينبغي له أن يفعل ذلك، وكذا لو أمره بقطع إصبع أو نحوهما، وإن رأى الخليفة أن يعزر المكره المامور ويحبسه فحد ما يحد الاقدام عليه، وإن أمره العامل أن يضربه سوطا واحدا، أو أمره أن يحلق رأسه ولحيته وأن يقيده وهدده على ذلك بالقتل رجوت أن لا يكون آثما فى فعله ولا فى تركه، وإنما علقه بالرجاء؛ لأنه لم يجد فى هذا نصابعينه، والفتوى بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالرأى لا يجوز فلهذا علقه بالرجاء، وإن كان هدد على ذلك بضرب سوط، أو حبس أو قتل أو حلق رأسه ولحيته لا ينبغي له أن يقدم عليه بشئ من ذلك، قل ذلك أو أكثر .

٢٤٧٤٤ :- ولو أن رجلا أكره بوعيد، حتى أعطى ماله، واکره الآخر بمثل ذلك، حتى قبضه المال وهلك عنده فالضمان على الذى أكرههما دون القابض، ولو أكره صاحب المال على أن يهبه لصاحبه واکره الآخر على أن يقبلها منه ويقبضها بوعيد تلف فإن قال القابض: قبضتها على أن يكون فى يدي مثل الوديعة، فالقول قوله مع يمينه، فإن قال: أخذتها على الهبة لتسلم لى كان لرب المال أن يضمه، إن شاء ضمن المكره، فإن ضمن المكره يرجع على الموهوب له.

٢٤٧٤٥ :- ولو أن رجلا أكره رجلا بالحبس على أن يودع ماله عند هذا الرجل فأودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لا يضمن المستودع ولا

المكروه شيئاً، فإن أكرهه بوعيد تلف فرب المال بالخيار إن شاء ضمن المكروه، وإن شاء ضمن المستودع، وأيهما ضمن لا يرجع على صاحبه بشئ، ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يأذن فى أن يقتل عبده عمداً فأذن له فى ذلك بقتله كان للمولى أن يقتله، ولو أكرهه بالحبس، كان له ذلك قياساً، ولكنه استحسن فى هذا فقال: لا يلزمه القود ولكنه ضامن له قيمة عبده.

٢٤٧٤٦ :- ولو أن رجلاً اعتق عبد الرجل بغير أمره، فأكراه مالك العبد رجل بالحبس على أن يجيزه ففعل بعد هذا العتق، ولم يضمن المكروه شيئاً.

٢٤٧٤٧ :- م: وإذا أكره الرجل على الزنا بإمرأة فزنى بها، كان أبو حنيفة رحمه الله أولاً يقول: يجب عليه الحد، وفى السغناقى: وإن كان المكروه سلطاناً، م: ثم رجع، وقالوا: لا حد عليه، وفى السغناقى: إذا كان المكروه سلطاناً، وهو قولهما، م: ويجب المهر على الزانى سواء كانت المرأة مكروهة على الزنا، أو كانت طائعة ولا يرجع بما ضمن على المكروه؛ لأن منفعة الوطى حصلت للزانى وكان كماله أكره على أكل طعام نفسه فاكل، إن كان جائعاً لا يرجع على المكروه بشئ، وإن كان شبعان يرجع عليه بقيمة الطعام.

٢٤٧٤٨ :- والمرأة إذا أكرهت على الزنا فلا حد عليها، والرجل آثم فى الاقدام على الزنا؛ لأن الزنا من المظالم، وأما المرأة إذا كانت مكروهة على الزنا هل تأثم؟ ذكر شيخ الإسلام فى شرحه فى باب الإكراه على الزنا والقطع، أنها إن أكرهت على أن تمكن من نفسها فمكنت فإنها تأثم؛ لأن التمكين

٢٤٧٤٨ :- أخرج الترمذى عن عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه قال: استكرهت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدرأ رسول الله عنها الحد، وإقامه على الذى أصابها، ولم يذكر أنه جعل لها مهراً، سنن الترمذى - الحدود - باب ما جاء فى المرأة، إذا استكرهت على الزنا ٢٦٩/١ برقم: ١٤٧٧ - سنن ابن ماجه - الحدود - باب المستكره / ١٨٦ برقم: ٢٥٩٨، مسند احمد بن حنبل ٤/ ٣١٨ برقم: ١٩٠٧٧ -

منها زنا ألا ترى أنها إذا كانت طائعة فى التمكين فمكنت حدث ، وإن لم تمكن هى من نفسها وزنى بها لإثم عليها ، وذكر هو أيضا فى باب الخيار فى الإكراه فرقا بين الرجل والمرأة .

٢٤٧٤٩ :- وإذا أكرهت على الزنا فمكنت نفسها فلا إثم عليها ، وهذا كله إذا كان الإكراه بوعيد تلف ، فإن كان الإكراه بسجن أو قيد ، فعلى الرجل الحد بلا خلاف ، وأما المرأة فلا حد عليها ولكنها تأثم ، ولو امتنع المكروه عن الزنا ، حتى قتل فهو مأجور .

٢٤٧٥٠ :- وفى السغناقى : قال رضى الله عنه : ومن جعل البيع الجائز المعتاد فاسدا أراد به بيع الوفاء ، صورته أن يقول البائع للمشتري : بعث منك هذا العين بمالك على من نصيب الدين ، فهو فى الحقيقة رهن ، والمبيع فى يد المشتري كالرهن فى يد المرتهن ، لا يملكه المرتهن ولا يطلق بالاتفاق إلا باذن مالكة ، وهو ضامن لما أكل من ثمره ، أو استهلك عن عينه ، والدين ساقط بهلاكه فى يده ، إذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه فى الزيادة ، إذا هلك من صنعه ، وللبائع استرداده ، إذا كان قضى دينه ، ولا فرق عندنا بين هذا وبين الرهن فى حق الأحكام .

٢٤٧٥١ :- وسئل القاضى الامام أبو الحسن الماترىدى عمن باع داره من آخر بثمان معلوم ببيع الوفاء وتقابضا ثم استاجرها من المشتري مع شروط صحة الاجارة وقبضها ، ومضت المدة ، هل يلزمه الاجر؟ فقال لا ؛ لأنه عند نار هن ، ثم من جعل بيع الوفاء بمنزلة البيع المكروه كصدر السعيد تاج الاسلام ، والامام ظهير الدين ، والصدر الشهيد حسام الدين رحمهم الله ، فقال استفتى الصدر السعيد تاج الاسلام احمد بن عبد العزيز ، وصدر الائمة والشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى ، والشيخ الامام علاؤ الدين المعروف ببدر سمرقند ، ازدرانكه مردے ملكى خريد ازديگرى شرط آنكه هر وقتى كه ابن بائع بهما بوى

دهد مشتری بيع بازدهد وقبض کرد ند بدین بيع مبلغ ملك مشتری شود کتب برهان الدین صاحب محیط واللہ اعلم: وهکذا أجاب ظهير الدين وما قولهم ، اگر مشتری مبيع را یکسى دیگر فرق شد ببيع صحيح بائع أول رار سد که باز کردد چنانکه در بيع مشتری درست نه جوهر، هکذا اختار شيخ الاسلام برهان الدين ، وأولاده وهکذا اتفق مشائخنا فى زماننا على أن المشتري اشترى شراء جائزا لا يملك البيع من غيره وعليه الفتوى ، وسئل صدر الشهيد رحمه الله عنه ، فقال : الفتوى على أن هذا البيع فاسدٌ ولكن هذا البيع الفاسد بمنزلة بيع المکره فإنه فاسد . ٢٤٧٥٢ :- و فرق أحكام البيع الفاسد ، إذا باع المشتري من المکره من غيره يبقى للبائع الأول حق الاسترداد ، فکذا هذا ، ومنهم من جعله رهنا بقصد المتعاقدين فإنهما قصدا أن يكون المبيع محبو سا إلى وقت أدائه فيكون رهنا معينا ، ومشائخ سمرقند جعلوه بيعا جائزا ، منهم نجم الدين النسفى فقال : اتفق مشائخنا فى هذا الزمان على صحته بيعا على ما كان عليه بعض السلف .

الفصل الثانى

فيما يزيد المكروه على ما أكره عليه أو ينقص عنه أو يأتى بشيء آخر

٢٤٧٥٣ :- قال محمد رحمه الله فى الأصل: لو أن لصاً غالباً أكره رجلاً بوعيد تلف على أن يطلق امرأته واحدة، ولم يدخل بها فطلقها ثلثاً، غرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكروه .

٢٤٧٥٤ :- وكذلك إذا أكرهه على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فأعتق الكل فالعبد حر كله عندهم جميعاً ، ولا يرجع المكروه على المكروه بشيء عند أبى حنيفة رحمه الله ؛ لأنه طائع فى إعتاق الكل عنده لتجزى العتق ، وعند هما يرجع عليه بقيمة العبد موسراً كان أو معسراً ، ولو كان الإكراه على إعتاق الكل فأعتق نصفه ، كان هذا والأول سواء ، فى قياس أبى يوسف ومحمد رحمهما الله يعتق العبد كله ، ويغرم المكروه قيمة العبد لمولاه ، موسراً كان أو معسراً ، أما عند أبى حنيفة رحمه الله يعتق نصف العبد ويبقى النصف رقيقاً ، وإذا أعتق نصف العبد رجع بنصف قيمته ، وهو النصف الذى أعتق من العبد على المكروه ، وأما النصف الذى لم يعتق منه على قول أبى حنيفة رحمه الله هل يضمن المكروه أولاً؟ إن كان المكروه موسراً يضمن ، وإن كان معسراً ، لم يضمن .

٢٤٧٥٥ :- ولو أكره بوعيد تلف على أن يقرله بألف درهم ، فأقرله بخمسمائة فالإقرار باطل ، من مشائخنا من قال : هذا الجواب مستقيم على قولهما ، فإن الشهادة بألف درهم شهادة بخمسة مائة عندهما ، حتى أن أحد الشاهدين ، إذا شهد بألف درهم ، وشهد الآخر بخمسة مائة ، والمدعى

يدعى الألف تقبل الشهادة على خمس مائة عندهما ، فكذا الإكراه على الإقرار بألف يكون إكراها على الإقرار بخمس مائة ، أما على قول أبى حنيفة رحمه الله الشهادة بالف لا تكون شهادة بخمس مائة ، حتى أن فى تلك المسئلة لا يقضى بشئ عنده .

٢٤٧٥٦ :- وكذا الإكراه على الإقرار بألف لا يكون إكراها على الإقرار بخمس مائة ، وفى الذخيرة : وكان الإقرار بخمس مائة إقرار طائع ، م : ومنهم من قال : ما ذكر فى الكتاب قول الكل ، ولو أكره على الإقرار بألف درهم ، فأقر بألفى درهم ، وفى الخانية : لزمه الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها عليه ، م : فمن مشائخنا من قال : ما ذكر من الجواب مستقيم على قولهما ، أما لا يستقيم على قول أبى حنيفة رحمه الله ، ومنهم من قال : ما ذكر فى الكتاب قول الكل وهو الأظهر ، وفرقوا جميعا بين الإقرار والبيع ، فقالوا : لو أكره على إقرار بألف درهم ، فأقر بألفى درهم صح الإقرار فى النصف وبطل فى النصف ، ولو أكره على البيع بألف درهم ، فباع بالفى درهم جاز البيع فى الكل .

٢٤٧٥٧ :- وفى مختصر خواهر زاده : ولو أكره على أن يبيع بألف فباعه بخمس مائة ، أو باعه بدنانيير قيمتها ألف كان البيع باطلا استحسانا ، ولو باع بجنس مثل الحنطة والشعير ، أو عرضه قيمته ألف ، أو أقل منه فالبيع جائز ، ولو أكره على أن يقرله بألف درهم فأقر بمائة دينار فهو جائز ؛ لأنه إقرار طائع ؛ لأنه لم يأت بما أكره عليه ولا ببعضه ، وإنما أتى بجنس آخر ، وفى الذخيرة : فرق بين الإقرار وبين البيع ، فإنه إذا أكره على البيع بألف درهم فباع بمائة دينار قيمتها ألف درهم ، كان البيع فاسدا استحسانا ، م : ولو أكره على البيع فوهب كان جائزا ؛ لأن هذه هبة طائع ، وكذا لو أكره على الإقرار بألف فوهبها له .

٢٤٧٥٨ :- وفى الظهيرية : ولو أكره على هبة الرجال لدار رجل فتصدق

بها عليه ، أو أكره على الصدقة بها عليه، فوهبها وهو ذورحم محرم منه ، أو أجنبى جاز ، ولو أمره بالهبة فنحلها ، أو أمرها كان جائزاً ، ولو أكرهه على الهبة والتسليم، فوهب على عوض وتقابضاً كان باطلاً ، وكذلك لو أكرهه على البيع والتقابض، فوهبه على عوض وتقابضاً ، ولو أكرهه على الهبة والتسليم فعرضه الموهوب له من الهبة من غير إكراه فقبله كان إجازة .

٢٤٧٥٩ :- وفى التجريد: ولو أكرهوه على هبة جارية بعبد الله، فوهبها بعبد الله وزيد، جازت الهبة فى حصة زيد، وبطل فى حصة عبد الله ، ولو كان بها ألفا فهبة كلها باطلة فى قولهم .

٢٤٧٦٠ :- ولو أخذوه بمال يؤديه فأكرهوه على أدائها ، ولم يذكروا له جارية بشيء فباع جاريته ليؤدى المال فالبيع جائز ؛ لأنه طائع فى البيع ؛ لأن أداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والاستيهاب من غير بيع الجارية ، وهذا عادة الظلمة ، إذا أراد وأن يصادروا رجلاً تحكموا عليه بالمال ، ولا يذكرون له بيع شيء من ملكه ، حتى إذا باعه ينفذ بيعه عليه .

٢٤٧٦١ :- والحيلة فيه لمن ابتلى بذلك أن يقول : من أين أؤدى هذا المال ولا مال لى ، فإذا قال له الظالم: بع جاريتهك فالآن يصير مكرها على بيعها ، فلا ينفذ بيعها .

٢٤٧٦١ :- أخرج البيهقي عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يركب البحر إلّا حاج ، أو معتمر ، أو غاز فى سبيل الله ؛ فإن تحت البحر ناراً ، وتحت النار بحراً ، وقال : لا يشتري من ذى ضغطة سلطان شيئاً ، السنن الكبرى للبيهقى ، البيوع - باب ما جاء فى بيع المضطفر وبيع المكروه ٣٢٩/٨ برقم : ١١٢٥١ -

وأخرج أيضاً عن شريح ، قال : لا يجوز على مضطهدٍ نكاحٌ ، ولا بيع ، السنن الكبرى للبيهقى - البيوع ٣٢٩/٨ برقم : ١١٢٥٢ -

٢٤٧٦٢ :- وفى الفتاوى العتابية : ولو أكرهه على الهبة بعوض فباع جاز ، ولو أكرهه على هبة نصف داره مشاعا ولم يسم مقسوما فوهب الكل جاز ، وكذا لو أكرهه على بيع فاسد فباع جائز وبالعكس له أن يضمن المكروه قيمته ويرجع على المشتري ، فأما لو أكرهه على هبة نصف داره مقسوما ، أو على بيت من بيوت فوهب الكل ، أو باع الكل لم يجز .

٢٤٧٦٣ :- وفى الكافى : ولو أكرهه على أن يقطع يدرجل بحديدة فقطع يده ، ثم قطع رجله بغير إكراه فمات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع ، وعند أبى يوسف رحمه الله عليهما الدية فيما لهما .

الفصل الثالث

فيما يخطر على بال المكروه غير ما أكره عليه

٢٤٧٦٤ - إذا أكره بوعيد تلف على أن يكفر الله ، فتكلم بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولم يخطر بباله شيء سوى ما أكره عليه من إن شاء الكفر ، فهذا لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى .

٢٤٧٦٥ - فاعلم بأن هذه المسئلة على ثلاثة أوجه (١) أحدها ما ذكرنا (٢) والثاني أن يخطر بباله الخبر بالكفر عما مضى من الكذب بان لم يكن كفركم فيما مضى ، وقال : أردت به الخبر عما مضى بالكفر كاذبا ، ولم أرد به كفرا مستقبلا ، فهذا يكفر في القضاء ولا يكفر فيما بينه وبين الله تعالى ، (٣) الوجه الثالث : أن يقول خطر ببالى الإبرار عن كفر فى الماضى بالكذب لكنى لم أرد الكذب ، وإنما أردت كفرا مستقبلا جوابا بالكلام فهذا ، كافر فى القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ، وإن ، قال : لم يخطر ببالى شيء ولكن كفرت بالله كفرا مستقبلا ، وما قلبى مطمئن بالإيمان لم تبين امرأته .

٢٤٧٦٦ - وكذلك إذا أكره ليصلى إلى الصليب ، وفى الظهيرية: معناه يسجد ، فصلى إلى الصليب ، فالمسئلة على ثلاثة أوجه (١) الأول ، إذا قال : خطر ببالى أن أصلى لله تعالى وقد صليت لله تعالى للصليب ، وفى هذا الوجه لا يكفر فى القضاء ولا فيما بينه وبين الله ، وفى الظهيرية: مستقبل القبلة ، أو غير

٢٤٧٦٤ - من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ، سورة النحل رقم الآية : ١٠٦ - وأخرج الحاكم من طريق أبى عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن أبيه ، وانظر الحديث كاملاً تحت تخريج رقم المسألة : ٢٤٧٢١ -

مستقبل القبلة، م: (٢) الوجه الثانى : أن يقول خطر ببالى أن أصلى لله تعالى ، ولم أصل لله تعالى وصليت للصليب ، وفى هذا الوجه يكفر فى القضاء، وفيما بينه وبين الله تعالى ، (٣) الوجه الثالث : أن يقول : لم يخطر ببالى شيء، وصليت للصليب مكروها ، فى هذا الوجه لا يكفر ، لافى القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى .

٢٤٧٦٧ :- وكذلك لو أكره على شتم محمد صلى الله عليه وسلم ، فشتم ، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه أيضا (١) الأول أن يقول: لم يخطر ببالى شىء ، وشتمت محمدا مكروها ، فى هذا الوجه لا يكفر فى القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى ، (٢) الثانى : أن يقول خطر ببالى رجل من النصارى يقال له محمدا فشتمته، ولم أشتم محمدا صلى الله عليه وسلم ، فى هذا الوجه الجواب كذلك ، قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله : أطلق محمد فى العبارة ، حيث لم يقل خطر ببالى رجل من المسلمين اسمه محمد ؛ لأن شتم النصارى دون شتم المسلمين ، (٣) الثالث : أن يقول خطر ببالى رجل من النصارى يقال له محمدا فتركت ذلك ، وشتمت محمدا عليه السلام ، وفى هذا الوجه يكفر فى القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى .

٢٤٧٦٨ :- ولو أكره على إعتاق عبده بوعيد تلف فقال له : أنت حر ، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه أيضا ، (١) الأول أن يقول خطر ببالى الإخبار بالحرية

٢٤٧٦٧ :- راجع تخريج رقم المسألة : ٢٤٧٢١ -

وأخرج ابن أبى شيبة عن الحسن : أن عيوناً لمسيلمة أخذوا رجلين من المسلمين فأتوه بهما ، فقال لأحدهما : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، فقال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أنى رسول الله ؟ قال : فأهوى إلى أذنيه فقال : إني أصم ، قال : مالك إذا قلت لك : تشهد أنى رسول الله ؟ قلت : إني أصم ؟ فأمر به فقتل ، وقال للآخر : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، فقال : أتشهد أنى رسول الله ؟ قال : نعم ، فأرسله ، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ! هلكت ، قال : وما شأنك ؟ قال : فأخبره بقصته ، وقصة صاحبه ، فقال : أما صاحبك فمضى على إيمانه ، وأما أنت فأخذت بالرخصة ، مصنف ابن ابى شيبة - السير ٥٣٦/١٧ برقم : ٣٣٧٠٨ -

فيما مضى كاذبا ، وقد أردت ذلك لا إن شاء الحرية ، وفي هذا الوجه عتق العبد في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين ربه ولا يضمن المكره شيئا (٢) الوجه الثاني : أن يقول: خطر ببالي الإخبار كاذبا، وتركت ذلك ، وأردت عتقا مستقبلا كما طلب مني ، وفي هذا الوجه عتق العبد في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ، وهذا ظاهر ، ويكون المكره ضامنا قيمة العبد (٣) الوجه الثالث : أن يقول لم يخطر ببالي شيء وقد أتيت بما طلب مني ، كان الجواب فيه كالجواب في الوجه الثاني ، فإن قال : المكره لصاحب العبد، قد خطر ببالك الإخبار عن العتق فيما مضى كاذبا ، وقد أردت ذلك لا عتقا مستقبلا ، فليس لك أن تضمنني وقال : لابل أردت عتقا مستقبلا، ولي أن أضمنك قيمة العبد ، فالقول قول صاحب العبد، وللمكره أن يستحلف على ما ادعى .

٢٤٧٦٩ :- والجواب فيما إذا أكره على طلاق امرأته ، وقد سمي لها مهر إلا أنه لم يدخل بها ، نظير الجواب في فصل الإعتاق في حق وقوع الطلاق ورجوع الزوج على المكره في الوجوه الثلاث ، وإن اتهم المكره الزوج ، وقال : أردت به الإخبار بالكذب عن الماضي لا إن شاء الطلاق ، وقال : الزوج لابل أردت إن شاء الطلاق فالقول قول : الزوج مع اليمين .

الفصل الرابع فى الخيار فى الإكراه

٢٤٧٧٠ - وإذا أكره الرجل بوعيد تلف على أن يعتق عبده ، أو يطلق امرأته التى لم يدخل بها ، ففعل المكره أحدهما نفذ ذلك عليه ، ويرجع على المكره بالأقل من قيمة العبد ، ومن نصف الصداق ويرجع المأمور بذلك على الأمر ، وإن كان الزوج قد دخل بالمرأة ، وباقي المسألة بحالها لم يرجع على المكره بشئ ، وفى التجريد: ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الإكراه على تلف أو قتل ، ففعل أحدهما لم يغرم الذى أكره شيئاً .

٢٤٧٧١ - وفى الظهيرية: ولو أكره بوعيد القتل على الطلاق أو العتاق فلم يفعل ، حتى قتل لايأثم ، ولو أكره بوعيد تلف ليكفر بالله ، أو يقتل هذا الرجل المسلم ، كان فى سعة أن يكفر بالله ، إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ، ولا يسعه القتل ، وإن صبر على ذلك ، حتى قتل كان أعظم لأجره ، وإن أبى الكفر وقتل هذا الرجل ، فالقياس أن يقتل به وفى الاستحسان لا يقتل به إذا لم يكن عالماً أن الكفر يسعه فى هذا الوجه ، ولكن تجب الدية فى ماله ثلث سنين ، فأما إذا علم أن الكفر يسعه ومع هذا قتل ذلك الرجل ، لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفضل فى الأصل ، وأكثر مشائخنا على أنه يلزمه القود .

٢٤٧٧٢ - ولو قيل: له لتأكلن هذه الميتة ، أو تقتل هذا الرجل المسلم ، فإنه ينبغى أن يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وإن لم يأكلها ، حتى قتل فهذا آثم ، إذا كان يعلم أن أكل الميتة عند الضرورة مباح ، وإن لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ، ولم يذكر محمد رحمه الله فى المسألة الميتة لإيجاب القود أن يعلم أنه يسعه أكل الميتة ، وحكى عن الفقيه أبى بكر محمد بن عبد الله أنه قال : إنما

يجب عليه القود إذا كان يعلم أن أكل الميتة يسعه عند حالة الضرورة ، أما إذا كان لا يعلم لا قود عليه ، وكان يستوى بين الميتة وبين مسألة الكفر ، وعامة مشائخنا قالوا: فى مسألة الميتة يجب القود على المكروه على كل حال ، علم أن أكل الميت يسعه أولم يعلم .

٢٤٧٧٣ - وفى الخانية : ولو أكره على أكل ميتة ، أولحم خنزير أو قتل مسلم ، فقتل المسلم يقتل المأمور قصاصا ، وهذا كله إذا كان الإكراه كله بوعيد تلف ، فأما إذا كان الإكراه بوعيد سجن أو قيد لم يسعه أن يكفر ، إن فعل بانت منه امرأته ، وفى الفتاوى الخلاصة : ولو ، قال : كنت مطمئنا بالإيمان لا يصدق .

٢٤٧٧٤ - م : وكذلك فى مسألة أكل الميتة والخنزير ، إذا كان الإكراه بوعيد حبس ، أو قيد لم يسعه الأكل وإن أكل كان آثما ، وكذلك فى شرب الخمر إذا كان الإكراه بوعيد سجن ، أو قيد لا يحل له أن يشرب ، فإن شرب مع ذلك فالقياس أن يحد وفى الاستحسان لا يحد ، ولو قيل له لتقتلن هذا المسلم ، أوتزنى بهذه المرأة وإلا لنقتلنك لا يسعه أن يفعل واحدا منها ، فإن قتل الرجل لم يكن عليه قود ، وكان القود على المكروه بالقتل .

٢٤٧٧٥ - وفى التجريد: ويؤدب المكروه بالحبس والتعزير وإن زنى ولم يقتل فالقياس أن يحد ، وفى الاستحسان لا يحد ، وفى الظهيرية: وعليه مهرها ، م: ولم يذكر القياس والاستحسان فى فصل القتل ، وإنما ذكر القياس والاستحسان فى فصل الزنا خاصة ، وفى الذخيرة: وقيل هذا قياس واستحسان آخر بناء على قوله الآخر .

٢٤٧٧٦ - ولو كان الإكراه بوعيد حبس أو قيد فزنى حد قياسا واستحسانا ، وكذا إذا قتل ، قتل ، ولو قيل له لتقتلن هذا المسلم ، أو أخذ مال هذا فتستهلكه وإلا لنقتلنك فلا بأس أن يأخذ المال ويستهلكه ، وفى التجريد : سواء

كان أقل من الدية ، أو أكثر ولا ضمان عليه فى ذلك ، إنما الضمان على المكره ، وإن قتل الرجل قتل به وإن أبى عنهما ، حتى قتل فهو أفضل .

٢٤٧٧٧ - وفى التجريد : وكذا لو أكره على أن يتلف مال نفسه ، أو على طلاق امرأته ، أو عتق عبده فامتنع حتى قتل لم يأثم ، وكذلك المضطر إلى طعام الغير ، إذا امتنع من تناول ، حتى مات وقد منعه صاحبه لم يأثم .

٢٤٧٧٨ - ولو أكره بوعيد قتل عبده هذا ، أو بتلف ماله هذا فلم يفعل واحدا منهما ، حتى قتل كان فى سعة من ذلك وإن استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو أحسن ، وكان ضمان المال على المكره ، وإن قتل العبد ولم يستهلك المال فهو آثم ولم يكن على الذى أكرهه قود ولا ضمان .

٢٤٧٧٩ - ولو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا الرجل ، أو مال هذا الرجل الآخر ، فلا بأس أن يأخذ مال أحدهما ، ثم أى المالين أولى بالأخذ ، فهذه المسألة على وجوه (١) الأولى : أن يكون صاحب المال فى الغناء على السواء ، وإنه على وجهين : إن كان المالان فى المقدار على السواء ، فله أن يأخذ ويتلف مال أيهما شاء والضمان على الذى أكرهه ، وإن أتلّف الاكثر ضمنه ، ولارجوع على الذى أكرهه (٢) الوجه الثانى : أن يكون واحد صاحبه المال أغنى من الآخر وإنه على وجهين أيضا ، إن كان المالان فى المقدار على السواء يتلف مال أكثرهما غناء ، وكذلك إذا كان احد المالين أكثر فإنه يتلف مال أكثرهما غناء .

(٣) الوجه الثالث : أن يكونا فقيرين وهما فى الفقر على السواء يتخير فى الأخذ ، وإن كان أحدهما أقل يأخذ الأقل ، وإن كان أحدهما أفقر من الآخر لا يأخذ مال الأفقر وإنما يأخذ مال صاحبه على كل حال .

٢٤٧٨٠ - وفى الظهيرية : ولو أكرهه على أن يقتل أحد هذين الرجلين

عمداً ، كان القود على المكره ، كما لو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده عمداً وقيمته ألف ، أو يستهلك ماله هذا وهو ألف .

٢٤٧٨١ :- ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل أحد عبديه هذين ، وأحدهما أقل قيمة من الآخر فقتل أحدهما ، كان له أن يقتل المكره ، ولو أكرهه بوعيد على أن يضرب أحد عبديه ففعل ذلك بأحد هما فمات غرم المكره أقل القيمتين .

٢٤٧٨٢ :- ولو أكره بوعيد قتل على أن يقطع نفسه ، أو يقتل عبده عمداً ففعل أحدهما ، كان له أن يقبض من المكره .

٢٤٧٨٣ :- ولو أكره على أن يستهلك المال ، أو يضرب العبد مائة سوط ، فلا بأس بأن يستهلك وضمانه على المكره الأمر سواء ، كان العبد والمال للمكره أو للغير ، فإن ضرب عبده فمات ، له على المكره الأمر ضمان ، ولو أكره فقتل ؛ أقتل عبدك هذا ، أو أقتل عبدك الآخر ، أو أقتل أباك لا يسعه أن يقتل عبده الذى أكرهه على قتله .

٢٤٧٨٤ :- وكذلك لو أكرهه على أن يستهلك مال هذا الرجل ضمنه ولم يرجع على المكره ، ولو لم يستهلك حتى قتل الرجل أباه لم يكن عليه إثم إن شاء الله تعالى إلا أن يكون شيئاً يسيراً ، فلا أحب له أن يترك استهلاكه ؛ لأنه يحق عليه إحياء أبيه بالغرم اليسر يعنى بالاتفاق عليه .

٢٤٧٨٥ :- ولو قيل له ، لتشربن هذا الخمر ، أولاً كلن هذه الميتة ، أوليقتلن أباك هذا لم يسعه شرب الخمر ولا أكل الميتة لانعدام الضرورة ، ولو قيل : ليقتلن أباك ، أوليقتلن عبدك هذا بألف فباع جاز البيع قياساً ، ولكن استحسن ، فقال : البيع باطل ، ولو قال له : ليحبس أباك فى هذا السجن ، أولييعن عبدك هذا من هذا الرجل بألف درهم فباع جاز البيع قياساً ، وكذا هذا فى كل ذى رحم ، وفى الاستحسان ذلك كله إكراه لا يصح البيع .

الفصل الخامس فيما يحل للمكره أن يفعل وما لا يحل

ومسائل هذا الفصل على أقسام أربعة .

٢٤٧٨٦ - (١) أحدها أن يكون الإقدام على الفعل أولى من تركه، وبالترك يصير آثما، كمالو أكرهه أهل الحرب، أو اللص الغالب الذي هو غير متأول على أكل ميتة، أو لحم خنزير أو شرب خمر، وقالوا: لنفعلن هذا، أو لأقتلنك أو قطعت يدك، أو أذناك أو اضرب مائة سوط فامتنع عن ذلك ولم يفعل، حتى قتل مع علمه أنه لو امتنع عن ذلك قتل يكون آثما، وإن كان لا يعلم أنه يقتل يسعه أن يفعل، قال: رجوت أن لا يكون آثما .

٢٤٧٨٧ - (٢) والقسم الثاني: ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل مأجورا وبالإقدام عليه لا يكون آثما، فالترك يكون أولى له، وصورة ذلك، إذا أكره بقتل أو تلف عضو على أن يكفر بالله تعالى حتى قتل مع علمه أنه يسعه إجراء كلمة الكفر، إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان ولا يأ، ثم فهو مرخص في ذلك وإن لم يفعل يكون أفضل، ولو كان الإكراه على هذا بقيد، أو حبس لا يسعه كلمة الكفر، وإن كان قلبه مطمئنا بالإيمان .

٢٤٧٨٨ - (٣) وأما القسم الثالث: ما يكون مأجورا بترك الفعل وبالإقدام عليه يصير آثما، وصورة ذلك إذا قال الأمر: لاقتلنك أو لتقتل هذا المسلم، أو تزني بهذه المرأة لا يسعه أن يفعل، فإن فعل يصير آثما، وإن لم يفعل، حتى قتل يكون مأجورا .

٢٤٧٨٦ - وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه، سورة الانعام - رقم الآية: ١١٩ -

٢٤٧٨٩ - (٤) وأما القسم الرابع: أن يكون الإقدام على الفعل والامتناع منه على السواء نحو الإكراه على إتلاف مال الغير، ولوقيل له، إشرب هذا الخمر، أولتاكلن هذه الميتة والا لأقتل اباك، او ابنك لايسعه أن يشرب ولو شرب لا يحد، ولوقيل له، لتكفرن بالله وإلا لأقتلن هذا الرجل لايسعه إجراء الكلمة، وإن خاف القتل على غيره، وإنما يسعه ذلك، إذا خاف القتل على نفسه، أو تلف عضو منه، وفي جميع ما ذكرنا إنما يتحقق الإكراه، إذا كان يعلم يقينا، أو يكون غالب رأيه أنه لو لم يفعل ما أمراً جرى عليه ما هدد به، وإن كان في غالب رايه ان ذلك تخويف وتهديد لا يكون مكرها.

٢٤٧٩٠ - ولوقيل: لتبيعن عبدك هذا من فلان بألف درهم، أو لأقتلن أباك، فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها.

٢٤٧٩١ - وعن الحسن بن مالك رحمه الله إذا قال الحربي لرجل مسلم: لودفعت إلى هذه الجارية لأزنى بها دفعت إليك ألف نفس من المسلمين تخلصهم عن أسرنا، لا يحل لهذا المسلم أن يدفع إليه الجارية.

الفصل السادس

فيما يكره الرجل فيه على أن يفعل بنفسه أو ماله

٢٤٧٩٢ :- إذا أكره السلطان رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه ، وسعه أن يقطع يده إن شاء ، وإنما قيد بالمشيئة ؛ لأن القطع قديسرى ، فيصير قتيلا ولا يحل له قتل نفسه بحال ، ولا يدري فى الحال أنه يسرى ، أو لا يسرى فقيده بالمشيئة لهذا فإن قطع يده ، ثم خاصم المكره فى ذلك ، فعلى المكره القود ويجعل المكره آلة للمكره فى القطع ، فكأن المكره قطع يده بنفسه .

٢٤٧٩٣ :- وهذا ظاهر على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، لأنهما يجعلان المكره آلة للمكره ، وإنما الإشكال على قول أبى يوسف رحمه الله ، وقد اختلف المشائخ فيه على قوله ، بعضهم قالوا: يقضى عليه بالقود ، وقال بعضهم: لا يقضى بالقود وإنما يقضى بنصف الدية فى ماله فى ثلث سنين كما فى فصل القتل .

٢٤٧٩٤ :- ولو أكره بالقتل على أن يقتل نفسه لايسعه أن يقتل نفسه ، لو قتل نفسه لاشيء على المكره .

٢٤٧٩٥ :- ولو أكرهه بالقتل على أن يلقي نفسه فى النار ، ذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله فى شرحه: أنه فى سعة من أن يلقي نفسه فى النار ، سواء كان يرجو النجاة من النار أو لا يرجو ، وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ، إذا كان يرجو الخلاص والحيوة متى ألقى نفسه فى النار ، كان فى سعة من ذلك .

٢٤٧٩٦ :- وإذا طرح نفسه فى النار ومات يجب على المكره القود فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، أما على قول أبى يوسف ماذا يجب على المكره ، وقد اختلف المشائخ فيه ؟ بعضهم قالوا: تجب الدية ، وبعضهم قالوا: يجب القود ، وإن كان لا يرجو الخلاص متى ألقى نفسه فى النار فهو

على وجهين إذا كان لا يرى لنفسه راحة، ولا منفعة، ولا تأخير موت حتى يصلح بعض أموره لا يسعه أن يلقي نفسه فى النار، وإن ألقى لم يجب على المكره شئ، وأما إذا كان يرى لنفسه نوع راحة، أو نوع منفعة من تأخير موته، حتى يصلح بعض أموره، فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة رحمه الله: يسعه أن يلقي نفسه فى النار، وقالوا: لا يسعه ذلك .

٢٤٧٩٧ :- قال شيخ الإسلام: لم يذكر محمد هذا الخلاف فى الإكراه إنما ذكره فى السير الكبير فى جنس هذه المسائل، فقال قوم من المسلمين فى سفينة، فأتاهم العدو فأضرموا فيها النار، والذين فى السفينة يعلمون أنهم إن أقاموا فى السفينة هلكوا، وإن ألقوا أنفسهم فى الماء هلكوا، قالوا: إن كانوا لا يرون لأنفسهم راحة، أو منفعة فى إلقاء أنفسهم فى الماء لا يسعهم إلقاء أنفسهم فى الماء، وإن كانوا يرون لأنفسهم أدنى راحة وسعهم إلقاء أنفسهم فى الماء عند أبى حنيفة رحمه الله، خلافاً لهما، ثم إذا ألقى نفسه فى النار ومات فى هذا الوجه فالجواب فيه والجواب فيما إذا ألقى نفسه فى النار وهو يرجو النجاة سواء .

٢٤٧٩٨ :- ولو أكرهه بالقتل على أن يطرح نفسه من فوق هذا البيت، أو من رأس هذا الجبل، أو على أن يلقي نفسه فى النار، ذكر شيخ الإسلام الجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا، إن كان يرجو النجاة فى الطرح والإلقاء كان فى سعة من ذلك، وإذا طرح نفسه فى هذه الصورة ومات كان على عاقلة المكره الدية، ويجعل المكره آلة للمكره فى ذلك كأن المكره طرحه بنفسه .

٢٤٧٩٩ :- أخرج البخارى عن على قال: بعث النبى صلى الله عليه وسلم سرية فاستعمل رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه فغضب، قال: اليس أمركم النبى صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني قالوا: بلى، قال فأجمعوا إلى حطباً فجمعوا، فقال: أوقدوا ناراً، فاوقدوها، فقال: أدخلوها فهموا، وجعل بعضهم يمسك بعضاً، ويقولون: فررنا إلى النبى صلى الله عليه وسلم من النار، فما زالوا حتى خمدت النار، فسكن غضبه، فبلغ النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا: لو دخلوها ماخرجوا منها إلى يوم القيامة، الطاعة فى المعروف . صحيح البخارى، المغازى، باب سرية عبد الله بن حذافه السهمى الخ ٦٢٢/٢ برقم: ٤١٦٩ ف: ٤٣٤٠

٢٤٧٩٩ :- ومن طرح إنسانا من فوق ومات فإنه لا يجب القود على الطارح ، إذا كان يرجى النجاة فيه غالبا ، أما إذا كان لا يرجى النجاة ويعلم أنه يموت لامحالة، إن كان لا يرى لنفسه راحة فى طرح نفسه والإلقاء ليلقى نفسه بل يصير حتى يقتله المكره ، حتى لا يكون قاتلا نفسه ، وإذا ألقى نفسه فى هذه الصورة ، ومات قدمه هدر بالإجماع ، وإن كان يرى لنفسه راحة ، أو زيادة منفعة من تأخير موته فالمسألة بحالها على الاختلاف، فإن طرح نفسه حتى مات فعلى قول أبى حنيفة يجب الدية على عاقلة المكره، وعلى قول محمد يجب القود، وعلى قول أبى يوسف يجب الدية فى مال المكره .

٢٤٨٠٠ :- ولو قال له: لتقطع يدك ، أو لأقطعها أنا، لا يسعه أن يقطع يد نفسه ، ولو قطع هديرده ، وكذلك لو، قال له: لتقتل نفسك بالسيف ، أو لأقتلك بالسياف ، أو ذكروا له نوعا من القتل هو أشد مما أمروا له أن يفعل بنفسه وسعه أن يقتل نفسه بالسيف ، وإذا قتل نفسه يجب القصاص على المكره، وفى الخانية: هذا الجواب على قول محمد رحمه الله ، قال : شيخ الإسلام، هذا يجب أن يكون على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله قياسا على مسألة السفينة المذكورة فى السير الكبير .

٢٤٨٠١ :- وفى الخانية : ولو قال السلطان لرجل: ألق نفسك فى هذا الماء وإلا لأقتلك إن كان يعلم أنه لا ينجو لا يسعه أن يفعل ، فإن فعل يهدر دمه ، وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه ذلك ، عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما لا يسعه، فإن فعل فهلك كان الدية على عاقلة الأمر، فى قول أبى حنيفة كمالو ألقاه الأمر بنفسه وقال أبو يوسف رحمه الله: فى رواية مثل قول محمد رحمه الله ، ولو أكره ليقطع يده نفسه بوعيد قتل ، أو بما يخالف منه تلف عضو ففعل ، كان للمكره أن يرجع بالدية فيما لا يجب عليه فيه القصاص ، وبالقصاص فيما يجب فيه القصاص .

٢٤٨٠٢ :- وفى الكافى : ولو قال لآخر: أقتلنى فقتله يجب الدية فى الصحيح وهو رواية الأصل ؛ لأن الإباحة لا تجرى فى النفوس ، وكان ينبغى أن يجب القصاص كما قال زفر رحمه الله : وإنما سقط للشبهة باعتبار الإذن فيجب الدية فى مال لإذنه والعاقلة لا يتحمله وفى رواية لا يجب شئ.

الفصل السابع فى الإكراه على التوكيل

٢٤٨٠٣ - السلطان إذا أكره رجلاً على التوكيل بالطلاق ، أو العتاق ، ففعل ذلك ، ثم أن الوكيل أعتق العبد ، أو طلق المرأة عتق العبد وطلقت المرأة ، وضمن المكره للمولى قيمة العبد ، ونصف الصداق للزوج إن كان الزوج لم يدخل بالمرأة ، وفى المسألة قياسان واستحسانان ، القياس أن لا يصح التوكيل فلا يقع طلاق الوكيل وإعتاقه ، وفى الاستحسان يصح التوكيل فيقع الطلاق والعتاق ، وبعد ما صح التوكيل ووقع الطلاق والعتاق ، القياس أن لا يضمن المكره شيئاً ، وفى الاستحسان يضمن .

٢٤٨٠٤ - وفى الخانية: ولو أكره ليجعل لطلاق امرأته ، أو عتق عبده بيد امرأته ، أو بيد عبده ، أو بيد غيرهما فطلق المفوض إليه وأعتق ، يقع الطلاق والعتاق ويرجع المأمور على الأمر فى الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد ، وقال زفر: لا يرجع ، وفى السراجية : إذا أكره على التوكيل فوكل لم يصح .

٢٤٨٠٥ - وفى الظهيرية: ولو أكرهه بالحبس على أن يوكل هذا بالعتق فاعتقه الوكيل ، والوكيل غير مكره ، كان العبد حراً عن مولاه ، ولم يضمن المكره شيئاً ، ولو أكره على ذلك بوعيد تلف ، كان الضمان على المكره دون الذى ولى الإعتاق ، وإن كان الإكراه بوعيد حبس ، أوقيد فلا ضمان على المكره .

٢٤٨٠٦ - ولو أكرهه بوعيد قتل على أن يوكل هذا ببيع عبده بألف درهم ، وأكرهه على دفع العبد إليه لبيعه ففعل ذلك ، ثم أن الوكيل باع العبد وأخذ الثمن ودفع العبد إلى المشتري فهلك العبد فى يد المشتري ، والوكيل والمشتري طائعان ، فمولى العبد بالخيار إن شاء ضمن المكره قيمة العبد ، وإن

شاء ضمن الوكيل ، وإن شاء ضمن المشتري ، فإن ضمن المشتري لا يرجع على أحد بشئ من ضمان القيمة ، أما يرجع بالثمن على الوكيل ، وإن اختار تضمين الوكيل رجوع الوكيل على المشتري بالقيمة ، ولم يرجع على المكره ، وفى الذخيرة : وللمشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن فيتقاصان ويترادان الفضل ، وإن اختار تضمين المكره رجوع المكره بما ضمن إن شاء على المشتري ، وإن شاء على الوكيل .

٢٤٨٠٧ :- ولو كان الاكراه بوعيد حبس أو قيد لم يضمن المكره شيئاً ، وإذا خرج المكره من الوسط ، ذكر بعد هذا أن المولى بالخيار ، إن شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ، ورجع الوكيل بما ضمن على المشتري ، وتقع المقاصة بين الثمن والقيمة ، وإن شاء ضمن المشتري ، ثم لارجوع للمشتري بما ضمن على أحد .

٢٤٨٠٨ :- ولو كان المولى والوكيل مكرهين بوعيد قتل ، وباقي المسألة بحالها ، فليس لمولى العبد تضمين الوكيل لما كان مكرها على القبض والتسليم ، انتقل ذلك كله إلى الموكل فلم يوجد من الوكيل قبض ولا تسليم ، وإذا خرج الوكيل من الوسط ، كان لمولى العبد الخيار إن شاء ضمن العبد المكره ، ورجع المكره بما ضمن على المشتري ، وإن شاء ضمن المشتري ولا رجوع للمشتري بما ضمن على المكره .

٢٤٨٠٩ :- ولو كان القوم جميعاً مكرهين بوعيد قتل ، وباقي المسألة بحالها ، فلا ضمان لمولى العبد لاعلى الوكيل ولا على المشتري ، ولكن يضمن المكره قيمة العبد ، والمكره لا يرجع بما ضمن على أحد .

٢٤٨١٠ :- ولو كانوا جميعاً مكرهين بوعيد حبس ، أو قيد فلا ضمان على المكره ، وللمولى الخيار إن شاء ضمن الوكيل ، ورجع الوكيل بما ضمن على المشتري ، وإن شاء ضمن المشتري ولا رجوع للمشتري بما ضمن على الوكيل ، فى فتاوى العتايية : ولو أكرهه على أن يبيع مال المكره ، أو اشترى بماله فطالبه بالتسليم صحت الوكالة ولزمته العهدة .

الفصل الثامن فى الإكراه على ما يجب به العتق

٢٤٨١١ - إذا أكره بوعيد تلف على شراء عبد قد كان حلف المشتري بعتقه إن ملكه وعلى قبضه، فاشترى وقبضه عتق عليه بحكم شراء فاسد، ولزم المشتري قيمته، ولا رجوع له بما ضمن على المكره، وكذا لو أكره بشراء ذى رحم محرم منه وقبضه، وفى الظهيرية: بأكثر من قيمته، م: فاشتره وقبضه عتق عليه ولزم قيمته، ولا يرجع بما ضمن على المكره، وكذا لو أكرهه بشراء أمة ولدت منه بالنكاح، أو قبضها أو بشراء أمة قد جعلها مدبرة، إن ملكها ويقبضها.

٢٤٨١٢ - وفى الفتاوى العتائية: ولو أكرهه على شراء المحارم والمحلو فبعته لزم المشتري القيمة للبائع ولا يضمن المكره إلا فى رواية.

٢٤٨١٣ - ولو أكرهه بوعيد قتل على أن يجعل كل مملوك يملكه فيما يستقبل حراً ففعل ذلك، ثم اشترى مملوكاً أو وهب له، أو تصدق عليه أو وصى له به عتق ولا يغرم المكره شيئاً من قيمة المملوك للمكره، وإن كان قد ورث عبد أو عتق، فالقياس أن لا يضمن المكره قيمة العبد، وفى الاستحسان يضمن، وإن كان ذلك بحسب فلا ضمان عليه.

٢٤٨١٤ - ولو أكرهه على أن يقول لعبده: إن صليت فأنت حر، إن شربت، أو أكلت فأنت حر ثم صنع شيئاً مما استحلّفه عليه، حتى عتق العبد غرم الذى أكرهه قيمة العبد.

٢٤٨١٥ - وفى الخانية: ولو أكرهه لرجل على أن يقول لعبده، إن شئت فأنت حر، وإن دخلت الدار فأنت حر، ثم شاء العبد أو دخل الدار عتق،

الفتاوى التاتارخانية - ٤٦ كتاب الإكراه ٢٥٣ الفصل ٨: الإكراه على ما يجب به العتق ج: ١٦

ولو أكره على أن يعتق عتق عبده بفعل نفسه ، وذلك الفعل إما لا بدله منه كصلوة
الفرض ونحوها ، أو كان فعلا يخاف بتركه الهلاك على نفسه ، كالأكل والشرب
ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكره .

٢٤٨١٦ :- وإن أكره على أن يعلق عتق عبده بتقاضى دينه ، أو ما أشبه
ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكره ، ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد الحبس ،
والله أعلم .

الفصل التاسع: فى الإكراه على ما يجعله الرجل لله على نفسه وفيما وجب لله عليه

٢٤٨١٧ :- قال محمد رحمه الله : ولو أن سلطانا أكره رجلا ، حتى جعل على نفسه صدقة ، أو صوما أو حجا أو عمرة ، أو غزوة فى سبيل الله تعالى ، أو شيئا يتقرب به إلى الله تعالى ففعل ذلك لزمه ولا ضمان على المكروه لا قبل الأداء ولا بعده .

٢٤٨١٨ :- وفى الظهيرية : وكذلك إن أكرهه على اليمين ، أو على الإيلاء أو على الظهار ، ثم لا ضمان على المكروه فى شيء من ذلك ، وفى الكافى : وكذا الرجعة ، وكذا الفداء فيه والخلع من جانب الزوج طلاق ، أو يمين ولا يؤثر فيه الإكراه ، ولو كان هو مكرها على الخلع ، والمرأة غير مكرهة لزمه البذل .

٢٤٨١٩ :- قال : وإذا وجب على الرجل كفارة ظهار فأكرهه السلطان على أن يعتق عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ، إن أكرهه على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكروه ؛ لأنه أكرهه على إقامة ما هو فرض عليه ، أما لو أكرهه على إعتاق عبد بعينه ، ذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله فى شرحه : مطلقا من غير تفصيل أن على المكروه قيمة العبد ، ولا يجرى المكروه عن الكفارة ؛ لأنه فى معنى عتق بعوض .

٢٤٨٢٠ :- وذكر شيخ الإسلام فى شرحه تفصيلا ، فقال : إن كان العبد الذى أكرهه على تحريره احسن العبيد وأدو نهم قيمة ، بحيث لا يكون عبد آخر أحسن من هذا وأدون منه قيمة فلا ضمان على المكروه ، ولا يجرى المكروه على الكفارة ، فإن قال المكروه : أنا أبرى المكروه عن القيمة ، حتى يجوز العتق عن الظهار لا يخرج عن الظهار ، كمن اعتق عبده على مال عن الكفارة ، ثم أبراه عن

المال فإن قال : المظاهر حين أعتق العبد اعتقته عن الظهار للدفع الإكراه ، أجزاءه عن الكفارة ، ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسع للمرأة أن تمكن نفسها منه .

٢٤٨٢١ :- وإن كان الإكراه على الإعتاق بوعيد قيد ، أو حبس فلا ضمان على المكره ، ويجوز عن الكفارة .

٢٤٨٢٢ :- قال : ولو أكرهه على كفارة يمين قد حنث فيها ومعناه أنه أكرهه على أصل التكفير من غير تعيين نوع من أنواع الكفارة ، فكفر نوعاً من أنواع الكفارة ، التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين فهو جائز ، ولا ضمان على المكره .

٢٤٨٢٣ :- ولو أكرهه على إعتاق عبد بعينه ، أو بغير عينه ، فإن كان قيمة أدنى العبد مثل قيمة أدنى الصدقة والكسوة فهو جائز ، ولا ضمان على المكره ، وإن كان قيمته أدنى العبد يزيد على أدنى الصدقة والكسوة ضمن المكره قيمة العبد ، ولا يجزيه عن كفارة اليمين ، فإن كان الإكراه في هذه الصورة بوعيد حبس ، أو قيد فلا ضمان على المكره ويجزيه عن الكفارة ، وإن أكرهه على الصدقة بوعيد قتل ، فإن كان قيمة الطعام الذي أكرهه على التصديق به أقل من قيمة ما يجزى في الكسوة ، والعتق فإنه يجزى عن الكفارة ولا ضمان على المكره ، وإن كان يزيد على أدنى ما يجزى في الكسوة والعتق ضمن المكره قيمته ، ولا يجزيه عن الكفارة فإن قدره على الذي أخذه منه ، كان له أن يسترده .

٢٤٨٢٤ :- وإن كان الإكراه في هذه الصورة بوعيد حبس ، أو قيد فلا ضمان على المكره ، ولكن يرجع على الذي أخذ منه ويسترد ما أخذ منه ، وإذا أجازته المتصدق بعد ذلك ينظر ، إن كان المال قائماً وقت الإجازة عمل إجازته ، وإن كان هالكاً لا تعمل إجازته .

الفصل العاشر: فى عقود التلجئة

٢٤٨٢٥ :- قال محمد رحمه الله ، إذا قال الرجل لغيره : إني أريد أن أبيعك عبدى هذا تلجئة لامر أخافه وحضر هذه مقاله شهود ، فقال له المشتري : نعم ، ثم خرجا إلى السوق وتبايعا واشهدا على ذلك ، فهذه المسئلة على ثلاثة ، أوجه (١) الأول : إذا تصاد قابعد البيع أنهما بنيا البيع سابقا على تلك المواضعة ، وفى هذه الصورة البيع فاسد بلا خلاف ، (٢) الثانى من هذه الوجوه إذا تصادقا بعد البيع أنهما قد كانا عرضا عن تلك المواضعة قبل هذا البيع وفى هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف ، (٣) الثالث من هذه الوجوه إذا تصادقا على التلجئة قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة ، وادعى الآخر الإعراض عن تلك المواضعة ، قال أبو حنيفة : البيع جائز والقول قول من يدعى الإعراض عن تلك المواضعة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : البيع فاسد ، والقول قول من يدعى البناء على تلك المواضعة .

٢٤٨٢٦ :- وعلى هذا الاختلاف ، إذا اتفقا على المواضعة ، ثم تعا قدا ثم قالوا : لم يخطر ببالنا شيء ، وقت البيع فعلى قول أبى حنيفة البيع جائز ، وعلى قولهما البيع فاسد ، ولو ادعى أحدهما المواضعة على التلجئة وأنكر الآخر المواضعة فالقول قول المنكر للمواضعة ، فإن أقام المدعى للمواضعة البينة على المواضعة ، وقال : بنينا البيع على المواضعة إن صدقه الآخر فى البناء فالبيع فاسد ، وإن قال الآخر : اعرضنا عن تلك المواضعة فالمسئلة على الخلاف ، فى قول أبى حنيفة البيع جائز ، وعلى قولهما البيع فاسد .

٢٤٨٢٧ :- وإن اتفقا على أن البيع بينهما تلجئة ، وقبض المشتري العبد من البائع على ذلك ، وأعتقه كان عتقه باطلا ، وقد ثبت للبائع الخيار فى المسئلتين جميعا .

٢٤٨٢٨ - ولتواضعا على أن يخبر أنهما تباعا هذا العبد امس بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ، ثم أقرأ بذلك فليس هذا بيع ، فإن ادعى أحدهما ، أن هذا الإقرار هزل وتلجنة ، وادعى الآخر أنه جد ، فالقول قول المدعى للجد ، وإن قالوا: اجزنا هذا البيع يعنى هذا البيع الذى اخبرنا به لايجوز .

٢٤٨٢٩ - هذا إذا كان التلجنة فى ذات البيع ، وإن كان التلجنة فى البديل بأن تواضعا فى السر أن الثمن ألف درهم ، الا أنهما باعا فلانا بألفى درهم فى العلانية ليكون أحد الألفين سمعة فإن تصادقا على الأعراض عن تلك المواضعة فالبيع جائز بألفى درهم ، وإن لم يتصادقا على ذلك ، فعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله البيع جائز بالف درهم ، وهو احد الروايتين عن أبى حنيفة ، وفى رواية أخرى عنه أن البيع فاسد ، كذا ذكره شمس الائمة السرخسى رحمه الله فى شرحه .

٢٤٨٣٠ - وإن تصادقا على انهما لم تحضر بينهما نية وقت المعاقدة ، فعلى قول أبى يوسف ، ومحمد رحمهما الله البيع بألف درهم ، قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله وهو احدى الروايتين عنه: البيع بألفى درهم ، وهو الرواية المذكورة فى كتاب الإقرار وهذه الرواية أصح .

٢٤٨٣١ - ولتواضعا فى السر أن يكون الثمن مائة دينار وتعاقدا فى العلانية بعشرة آلاف درهم ، انعقد البيع بعشرة آلاف درهم ، وهذا استحسان ، والقياس أن لايجوز البيع ، فإن عقدا فى السر البيع بثمن ، ثم عقدا فى العلانية مرة أخرى ، فإن عقدا فى العلانية بجنس ما عقدا به فى السر إلا أنه اكثر مما عقدا به فى السر بأن تباعا فى السر بالف درهم ، ثم تباعا فى العلانية بألفى درهم ، إن اشهدا أن ما يعقدان فى العلانية هزل وسمعة ، فالعقد عقد السر ، وإن لم يشهدا أن العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد العلانية .

٢٤٨٣٢ - وكذا إن عقدا فى العلانية بجنس آخر ، فالجواب على

التفصيل الذى قلنا: إن اشهد أن مايعقدان فى العلانية هزل وسمعة فالعقد عقد السر، وإن لم يشهدا على ذلك فالعقد عقد العلانية.

٢٤٨٣٣ - ولو قالوا فى السر: نريد أن نظهر بيعا علانية، وهو بيع تلجئة باطل، أو اجتماعا على ذلك، ثم ان احدهما قال علانية، وصاحبه حاضرنا قد كنا كذا، وكذا فى السر، وقد بدالى إن اجعله بيعا صحيحا، وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا، حتى تبايعا فالبيع جائز، ولولم يسمع صاحبه ذلك وتعاقدا فالبيع فاسد، فإن قبضه المشتري فأعتقه، فإن قال ذلك القول البائع فعتقه جائز وعليه الثمن، وإن قال ذلك المشتري فعتقه باطل.

٢٤٨٣٤ - ولو أن رجلا قال لامراته، اتزوجك تزويجا هزلا وقالت المرأة: نعم، ووافقهما على ذلك الولي، ثم تزوجها، كان النكاح جائزا فى القضاء، وفيما بينه وبين الله تعالى.

٢٤٨٣٥ - ولو قال للمرأة اتزوجك بالف درهم، ونُسِمَّعُ بألفين والمهر الف درهم، فقالت المرأة: نعم فتزوجها علانية على الفى درهم، فالمهر يكون ألف درهم، ولوتواضعا فى السر أن المهر مائة دينار وأظهرها فى العلانية عشرة آلاف درهم رياء وسمعة فإنه يجوز النكاح بمهر المثل، فإن عقدا فى السر النكاح بالف،

٢٤٨٣٤ - أخرج الترمذى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة، سنن الترمذى - الطلاق واللعان - باب ما جاء فى الجد والهزل فى الطلاق ٢٢٥/١ برقم: ١١٩٤ - سنن أبى داود - الطلاق - باب فى الطلاق على الهزل ٢٩٨/١ برقم: ٢١٩٤ -

٢٤٨٣٥ - أخرج ابن أبى شيبه عن الحسن: أنه قال فى صداق السر، إذا أعلن أكثر منه، قال: يؤخذ بالسر، وتبطل العلانية، مصنف ابن أبى شيبه - النكاح ٧٥/٩ برقم: ١٦٣٥٧ - وأخرج أيضاً عن منصور، قال: سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل، اصدق ألفاً فى السر، وأعلن ألفين؟ قال: يؤخذ بالسر؛ لأنه الحق، وتبطل العلانية، مصنف ابن أبى شيبه - النكاح ٧٥/٩ برقم: ١٦٣٦٠ -

ثم تناكحاً فى العلانية بألفى درهم ، إن اشهدا ان ما يظهران فى العلانية سمعة وهزل ، فالمهر مهر السر ، وإن لم يشهدا أن ما يظهران فى العلانية هزل وسمعة فالمهر مهر العلانية ، وكذلك الجواب فيما إذا عقد فى العلانية بجنس آخر .

٢٤٨٣٦ :- وإن ادعى أحدهما العلانية وأقام عليه البينة ، وادعى الآخر السر ، وأقام عليه البينة ، أخذ ببينة العلانية إلا أن يشهد الشهود انهم قالوا فى السر: إذا يشهد بذلك فى العلانية سمعة فحيث أخذ ببينة السر ، وتبطل بينة العلانية .

٢٤٨٣٧ :- وإذا طلق امرأته على مال على وجه الهزل ، أو أعتق عبده على مال على وجه الهزل ، وقبلت المرأة ، أو العبد ، أو كانا تواضعا فى السر أن ما يظهران هزل ، فالطلاق واقع والمال واجب ، هكذا ذكر محمد رحمه الله فى الكتاب ، ولم يذكر فى الكتاب ان الهزل كان فى جانب الزوج والمولى ، أو فى جانب المرأة والعبد ، أو فى الجانبين ، فإن كان الهزل فى جانب الزوج والمولى ، لاشك أن المال يجب على المرأة ، وعلى العبد متى قبلا ذلك ، لان الهزل بمنزلة شرط الخيار فى جانب الزوج والمولى ، فلا خيار فى جانب المرأة والعبد ، فإنه يلزمهما المال ، وإن كان فى جانب المرأة والعبد ، أو من الجانبين يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف ، على قول أبى حنيفة رحمه الله ، لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الإجازة ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله يجب المال ولا يصح الهزل ، هكذا قال أبو جعفر رحمه الله .

٢٤٨٣٨ :- ولو طلقها أو أعتقه أو صالح عن دم العمد على مال فى السر ، ثم طلقها أو أعتقه أو صالحه فى العلانية مرة أخرى ، إن كان الثانى بجنس الأول إلا أنه أكثر إن اشهدا ان ما يسميان فى العلانية سمعة ورياء ، فالبذل المسمى فى السر ، وإن لم يشهدا على ذلك ، فعلى قول أبى يوسف رحمه الله البذل ماسمياً فى السر ، وأما قولهما فقد اختلف المشائخ ، قال بعضهم : البذل ماسمياً فى

العلانية ، ويجعل أحد الألفين زيادة في بدل العقد الأول ، وقال بعضهم: البدل ماسميا في السر .

٢٤٨٣٩ :- وحاصل الخلاف راجع إلى أن زيادة في بدل الطلاق والعقاق والصلح عن دم العمد هل يصح ؟ على قول بعض المشائخ يصح ، وعلى قول بعضهم لا يصح ، وهو الأصح ، وكذلك الجواب إن أشهدا أنهما ماسميا في العلانية سمعة ، فالمهر مهر السر .

٢٤٨٤٠ :- وإذا تواضع الرجل والمرأة أن المهر دنانير ، وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها ، كان مهرها الدنانير التي تواضعا عليه في السر ، وإن تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدنانير مهرًا لها ، أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ينعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا ، وإذا قال لامرأته: اطلقك على الف درهم ، ولكنها تسمع بمائة دينار ، فطلقها بمائة دينا ، فإنه يقع الطلاق بمائة دينار ، وإن تواضعا أنهما يسميان الدنانير سمعة وهزلا .

الفصل الحادى عشر: فى المتفرقات

- ٢٤٨٤١ :- لو أن رجلاً أكرهه أهل الشرك على الكفر وله امرأة مسلمة ، ففعل وخلى سبيله فأتاها فاختلعا فقالت: انك كفرت بالله وقد بنت منك ، وقال الزوج: اظهرت الكفر وقلبي مطمئن بالإيمان ، فالقول قول الزوج استحسانا .
- ٢٤٨٤٢ :- ولو أن نصرانياً أكرهه على الإسلام وأسلم ، فالقياس أن لا يصح إسلامه ، وفى الاستحسان يصح فإن ارتد بعد ذلك ، فالقياس أن يقتل ، وفى الاستحسان يجبر على الإسلام ولا يقتل .
- ٢٤٨٤٣ :- وفى التجريد: وكذا الكافر إذا أسلم وله أولاد صغار حكم

٢٤٨٤٣ :- أخرج أبو داود من طريق عبد الحميد بن جعفر ، أخبرني أبي عن جدى رافع بن سنان : أنه أسلم ، وأبت امرأته أن تسلم ، فأتت النبى صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ابنتى ، وهى فطيم ، أو شبهه ، وقال رافع : ابنتى ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : اقعد ، ناحية ، وقال : لها: اقعدى ناحية ، وأقعد الصبية بينهما ، ثم قال: ادعواها ، فمالت الصبية إلى أمها ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : اللهم اهداها ، فمالت إلى أبيها فاخذها ، سنن أبى داود - الطلاق - باب إذا أسلم أحد الأبوين لمن يكون الولد ٣٠٥/١ برقم : ٢٢٤٤ -

قلت : وذكر فى إعلاء السنن أن "وجه ولالة الحديث على الباب من حيث أنه صلى الله عليه وسلم دعا للولد بالهداية إلى أبيه المسلم ، فدل على أن المطلوب تبعية الولد لخير أبويه ، وإنما خيره تطييباً لقلوبهما ، واعتماداً على استجابة دعائه ، ولا شك أن دعائه مستجاب فعلم أن تخيير الولد مخصوص به صلى الله عليه وسلم ضرورة أن الصغير لا يهتدى بنفسه إلى الصواب ، والهداية من الله تعالى للصواب بغير هذا الولد غير لازمة بخلاف هذا فقد وفق الخير بدعائه صلى الله عليه وسلم . والله أعلم . إعلاء السنن . ١٣١/١١

وأخرج البيهقى عن الحسن ، قال : قال عمر رضى الله عنه : الولد للوالد المسلم ، السنن الكبرى للبيهقى - الدعوى والبيّنات - باب الولد يسلم بإسلام أحد أبويه ٤٢٦/١٥ برقم : ٢١٩٠١ . وأخرج أيضاً عن الشعبى عن شريح : أنه اختصم إليه فى صبي أحد أبويه نصراني ، قال : الوالد المسلم أحق بالولد ، السنن الكبرى للبيهقى - الطلاق ٤٢٦/١٥ برقم : ٢١٩٠٢ -

بإسلامهم تبعاً ، فإذا بلغوا العار اجبروا على الإسلام ولم يقتلوا ، ولو أكره على أن يقر أنه أسلم أمس فأقر لم يحكم بإسلامه .

٢٤٨٤٤ - م : وهو نظير القياس والاستحسان في الولد المولود بين المسلمين ، إذا بلغ مرتداً ، وفي الذمي أسلم في صغره ، إذا بلغ مرتداً فإنهما يجبران على الإسلام ولا يقتلان استحساناً .

٢٤٨٤٥ - ولو أكره على الإقرار بالإسلام في الماضي فإقراره باطل .

٢٤٨٤٦ - ولو أن امرأة أكرهت بوعيد تلف ، أو حبس أو قيد ، حتى تقبل من زوجها بتطليقة على ألف درهم ، فقبلت وقع الطلاق ولا يجب المال على المرأة بسبب الإكراه ويكون الواقع رجعيًا ، إن كان بلفظ الطلاق ، وإن كان بلفظ الخلع يكون بائناً ، وإن قالت المرأة حين علمت أنها رجعية قد رضيت بتلك التطليقة بذلك المال ، فإن كان الإيقاع بلفظ الخلع لا تعمل بإجازتها ، وإن كان الإيقاع بلفظ الطلاق عمل بإجازتها ولزمها المال ، وتبين من زوجها في قياس قول أبي حنيفة ، وفي قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى إجازتها باطل ، والطلاق رجعتى على حاله ولا يلزمها المال ، وفي الخانية : وعن أبي يوسف رحمه الله فيه روايتان ، في رواية كما قال أبو حنيفة رحمه الله .

٢٤٨٤٧ - م : فمن مشائخنا من جعل هذه المسألة فرع مسألة شرط الخيار للمرأة في الخلع ، فإن على قول أبي حنيفة شرط الخيار للمرأة في الخلع صحيح ، والخيار ثابت بحكم الشرط ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله شرط الخيار للمرأة باطل ، فالطلاق واقع والمال واجب ، وإذا جاز ثبوت الخيار للمرأة بسبب الشرط عند أبي حنيفة رحمه الله جاز أن يثبت لها الخيار بسبب الإكراه .

٢٤٨٤٨ - السلطان إذا أكره رجلاً بوعيد تلف ، أو حبس على أن يبيع متاعه من هذا الرجل بألف درهم ، فباع والمشتري غير مكره على الشراء فالبيع

جائز ، والعهد على السلطان لأعلى البائع ، فإن طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك ، رجعت العهدة عليه فلو كان البائع راضيا بالبيع في الابتداء كانت العهدة عليه ، وكذا هنا .

٢٤٨٤٩ :- ولو كان أكرهه أن يشتري له متاع فلان بألف درهم ، فاشترى فالشراء جائز ، والمتاع كله للسلطان ولاعهدة على المشتري ، حتى لا يطالب بتسليم الثمن ، فإن طلب المشتري من البائع تسليم المبيع ، رجعت العهدة إليه وطولب بتسليم الثمن .

٢٤٨٥٠ :- وفي النبايع : قال الفقيه أبو الليث : إن هدد السلطان وصى يتيم بقتل ، أو اتلاف عضو منه ليدفع ماله إليه ، ففعل لم يضمن ، ولو هدد به بحبس ، أو قيد ضمن ، ولو هدد به بأخذ مال نفسه إن لم يسلم إليه مال اليتيم ، إن علم أنه يأخذ بعض ماله وترك البعض ، وفي ذلك مايكفيه لايسهه التسليم ، فإن فعل ذلك ضمن مثله ، وإن خشى أن يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه إن دفع إليه المال ، وإن أخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصى في الوجوه كلها .

٢٤٨٥١ :- وفي الكافي : وإذا أكره الولي المرأة على التزويج بمهر فيه غبن فاحش ، ثم زال الإكراه فرضيت ولم يرض الولي فللولي طلب الفراق عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالوا : ليس له ذلك .

٢٤٨٥٢ :- وفي الخانية : ولو أكرهت المرأة على إرضاعه صغيرا ، وأكره الرجل على أن يرضع من لبن امراته صغيرا ، ففعل يثبت حكم الرضاع .

٢٤٨٥٣ :- وفي السغناقي : إذا أكره رجلا على أن يخالع امرأته فخالعها وقد دخل بها يصح الخلع ، ولا يرجع على المكره بشيء ، وكان مهرها الذي تزوجها عليه من بدل الخلع لما أن ذلك المهر يقر عليه بالدخول .

٢٤٨٥٤ :- وعن هذا قالوا : لو أن رجلا أكره بوعيد تلف خلع امرأته على

الف درهم ، ومهرها الذى تزوجها عليه أربعة آلاف ، وقد دخل بها والمرأة غير مكروه ، فالخلع واقع ، وللزوج على امرأته الف درهم ، فلا شيء على المكروه للزوج .
٢٤٨٥٥ - وفى الينابيع : قال أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه : لو كان فى يدرجل مال لرجل فقال له السلطان : إن لم تعطينى المال حبستك شهرا ، أو ضربتك سوطا ، أو أطوف بك (فى البلاد) لا يجوز له أن يدفع المال إليه ، وإن فعل ذلك ضمن ، وإن قال : اقطع يدك أو اضربك خمسين سوطا ، فدفع لاضمان عليه .

٢٤٨٥٦ - وفى الظهيرية : ولو أعتقت أمة لها زوج لم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف ، أو حبس على أن تختارى نفسها فى مجلسنا ، بطل الصداق كله عن زوجها ، ولا ضمان على المكروه فى ذلك .
٢٤٨٥٧ - وفى السراجية : قيل لمحرّم : لأقتلنك أو تقتلن هذا الصيد ، فابى حتى قتل كان مأجورا ، وفى التهذيب ولو أكره على أكل الطعام ، أو لبس الثوب ففعل ، حتى تحرق الثوب لا يضمن المكروه .
والله أعلم بالصواب
تمّ كتاب الإكراه ويتلوه كتاب الحجر .

٢٤٨٥٥ - قلت : لم أجد قول أبى بكر الصديق فى كتب الأحاديث التى هى بين يدى ولكن وجدت فى الفتاوى الهندية هذه المسألة نفلاً عن الينابيع وفيه قال أبو بكر فقط وليس فيه الصديق ، فيمكن أن يكون هو أبو بكر الخصاص ! أو غيره من الفقهاء وأنظر الهندية ، الإكراه ، المتفرقات ٥٢/٥

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٧ - كتاب الحجر

٢٤٨٥٨ :- وفي السغناقي : الحجر لغة المنع ، مصدر قولك : حجر عليه القاضي يحجره حجراً ، إذا منعه من التصرف في ماله ، وفي الشريعة : عبارة عن منع مخصوص هو المنع من التصرف في حق شخص مخصوص وهو الصغير والرقيق والمجنون .
٢٤٨٥٩ :- وأما أسبابه فمصادر هذه الأسامي وهي الصغير والرق والمجنون .
٢٤٨٦٠ :- وأما أنواعه : فهذه الثلاثة بالاتفاق وهي الصغير والرقيق والمجنون بالاتفاق ، والحقت بهذه الثلاثة ثلاثة أخرى ، وهي المفتى الماجن ، والطيب الجاهل ، والمكاريء المفلس ، وهذا بالاتفاق أيضاً ، وحجر المديون والسفيه ما بلغ رشداً فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .
هذا الكتاب يشتمل على فصلين .

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً وابتلوا اليتيم حتى إذا بلغوا النكاح فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم - الآية سورة النساء . رقم الآية : ٦،٥ -
٢٤٨٥٩ :- أخرج الترمذى في سننه عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم ، حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل ، سنن الترمذى . الحدود ، باب ماجاء فيمن لا يجب عليه الحد ٢٦٣/١ برقم : ١٤٤٣ - سنن أبي داؤد . الحدود ، باب في المجنون يسرق أو يصاب حداً ٦٠٥/٢ برقم : ٤٤٠٣ - وأخرج محمد في المؤطا عن ابن عمر ، قال : المملوك وماله لسيده ، لا يصلح للمملوك أن ينفق من ماله شيئاً بغير إذن سيده إلا أن ياكل أو يكسب أو ينفق بالمعروف مؤطا للإمام محمد / ٤٠٤

الفصل الأول فى بيان مقدمة يحتاج إليها

٢٤٨٦١ :- فنقول: الحجر على الحر المكلف باطل، سواء كان بسبب الدين، أو بسبب السفه عند أبى حنيفة، حتى ينفذ تصرفاته بعد الحجر على حسب ما كان ينفذ تصرفاته قبل الحجر، ويخاطب بعد الحجر بما كان يخاطب قبل الحجر.

٢٤٨٦٢ :- وفى نوادر: أن أبا حنيفة رحمه الله لا يرى الحجر على الحر إلا على ثلاثة (١) المفتى الماجن (٢) والطبيب الجاهل (٣) والمكارى المفلس.

٢٤٨٦٣ :- والمفتى الماجن أن يعلم الناس حياءً، وفى الذخيرة: باطلة، م: بأن يعلم المرأة الإرتداد حتى تبين من زوجها ثم تسلم، ويعلم الرجل أن يرتد فيسقط عنه الزكاة، ثم يسلم ولا يبالى أن يحرم حلالاً، أو يحل حراماً فضرر هذا متعدى إلى العامة.

٢٤٨٦١ :- أخرج أبوداؤد فى سننه عن انس بن مالك أن رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبتاع، وفى عقدته ضعف فأتى أهله نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا نبي الله احجر على فلان فإنه يبتاع وفى عقدته ضعف، فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم، فنهاه عن البيع، فقال يا نبي الله! انى لا أصبر عن البيع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن كنت غير تارك للبيع، فقل هاء وهاء ولا خلافة. سنن أبى داؤد، الاجارة والبيوع، باب فى الرجل يقول فى البيع لا خلافة ٢/٤٩٤ برقم: ٣٥٠١-

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن ابراهيم قال: لا يحجر على حرّ، مصنف ابن أبى شيبه، البيوع، من كره الحجر على الحر من رخص فيه ١١/٨٧ برقم: ٢١٤٦٨ -

٢٤٨٦٤ :- والطبيب الجاهل: أن يسقى الناس في أمراضهم دواءً يهلك، وهو يعلم بذلك أو لا يعلم .

٢٤٨٦٥ :- المكارى المفلس أن يتقبل الكراء، أو يواجر الابل، وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه، ولا مال يشتري به الدواب، والناس يعتمدون عليه، ويدفعون الكراء (إليه) (ويصرف وهو ما أخذ منهم في حاجته، وإذا جاء آوان الخروج يخفى هو نفسه) فيذهب أموال المسلمين، وفي الذخيرة: ربما يصير ذلك سببا لتقاعدهم عن الخروج إلى الحج والغزو، وفساد هذا الشخص متعدد أيضاً، وإلحاق الضرر بالخاص لدفع الضرر عن العام جائز .

٢٤٨٦٤ :- أخرج أبوداؤد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: من تطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن، سنن أبي داؤد، الديات، باب فيمن تطيب بغير علم فاعنت ٢/٦٣٠ برقم: ٤٥٨٦ - سنن ابن ماجه ٢٤٨/ برقم: ٣٤٦٦ -

وأخرج عبد الرزاق عن الضحاك بن مزاحم قال: خطب على الناس فقال: يا معشر الأطباء البيطرة والمتطيبين! من عالج منكم انساناً أو دابة، فليأخذ لنفسه البراءة، فإنه إن عالج شيئاً ولم يأخذ لنفسه البراءة فعطب فهو ضامن، مصنف عبد الرزاق، العقول، باب الطبيب ٩/٤٧١ برقم: ١٨٠٤٧ .

٢٤٨٦٥ :- أخرج ابن ماجه في سننه عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ضرر ولا ضرار، سنن ابن ماجه. الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ١٦٩ برقم: ٢٣٤١ -

الفصل الثانى فى بيان أنواع الحجر على مذهبهما

٢٤٨٦٦ :- فنقول الحجر نوعان : حجر بسبب الدين ، وحجر بسبب السفه والفساد ، فالحجر بسبب الدين : أن يركب الرجل ديونه تستغرق أمواله ، أو يزيد على أمواله ، ويطلب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه ، حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ، ولا يقربه لغريم آخر ، فالقاضى يحجر عليه عندهما ، ويعمل حجره حتى لا يصح هبته ولا صدقته بعد ذلك ، ولا يصح إقراره لغريم آخر فى حق الغرماء الأول .

٢٤٨٦٧ :- وفى الكافى : وأما الكلام فى الحجر بسبب الدين ، ففى موضعين ، (١) أحدهما أن السفه إذا خيف أن يلجى ماله بطريق الإقرار ، ويطلب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه ، فعند أبى حنيفة رحمه الله لا يحجر عليه القاضى ، وعندهما يحجر عليه ، ويمنعه من البيع والتصرف والإقرار ، حتى لا يضر بالغرماء نظراً لهم ، وإنما يمنع من البيع إذا كان بأقل من ثمن المثل ، أما البيع بثلث المثل فلا يبطل حق الغرماء فلا يمنع عليه ، (٢) والثانى : أن لا يباع على المديون ماله فى قول أبى حنيفة ، العروض والعقار فيه سواء .

٢٤٨٦٦ :- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ بن جبل ماله ، وباعه فى دين كان عليه ، السنن الكبرى ، التفليس ، باب الحجر على المفلس ٣٨٩/٨ برقم : ١٤٤١ - سنن الدارقطنى كتاب فى الاقضية والاحكام ١٤٨/٤ برقم : ٤٥٠٥ -

٢٤٨٦٧ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال : بيع المفلس ، وابتاعه جائز ما لم يفلسه السلطان ، فإن أذن المحجور عليه جاز ما أذن وما صنع يقول : لا يحجر على مسلم . مصنف عبد الرزاق ، البيوع ، باب المفلس والمحجور عليه ٢٦٧/٨ برقم : ١٥١٧٥ - مصنف ابن أبى شيبة ، البيوع ، من كره الحجر على الحر ومن رخص فيه ٨٧/١١ برقم : ٢١٤٦٨ -

٢٤٨٦٨ - م: وعند أبي حنيفة رحمه الله القاضي لا يحجر عليه، ولا يعمل حجره، حتى يصح منه هذه التصرفات، وروى ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله قول أبي يوسف في هذا كقول أبي حنيفة رحمه الله إلا أن المشهور من قوله ما ذكرنا.

٢٤٨٦٩ - م: فمن مشائخنا من قال: مسألة الحجر بسبب الدين بناء على مسألة القضاء بالإفلاس، وبيان ذلك أن من شرط صحة الحجر على المديون القضاء بالإفلاس أولاً ثم الحجر بناء عليه، حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى عليه بإفلاسه لا يصح حجره بلا خلاف.

٢٤٨٧٠ - م: والإفلاس عندهما يتحقق في حالة الحياة، فيمكن القضاء للقاضي بالإفلاس أولاً، وبالحجر بناءً عليه، وعند أبي حنيفة رحمه الله الإفلاس في حالة الحياة لا يتحقق، ولا يمكنه القضاء بالإفلاس أولاً، وبالحجر بناءً عليه، فمسألة الحجر بناءً على مسألة القضاء بالإفلاس من هذا الوجه، ومنهم من جعل هذه المسألة مبتدأة، فعلى قول هؤلاء المنع من الحجر عند أبي حنيفة رحمه الله كون الحجر متضمناً إلحاق الضرر بالمحجور، لاتعلق له بالقضاء بالإفلاس.

٢٤٨٧١ - م: وهذه المسألة ذات شعب، فمن حملتها جواز بيع مال المديون عليه، فعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز للقاضي بيع مال المديون عليه إلا برضاه؛ لأن البيع نوع حجر، وأبو حنيفة رحمه الله لا يرى الحجر على المديون

٢٤٨٧١ - م: أخرج أبو داود في سننه عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لئى الواحد يحل عرضه وعقوبته، قال: ابن المبارك: يحل عرضه يغلظ عليه وعقوبته يحبس له، سنن أبي داود، الأفضية باب فى الدين هل يحبس به ٥١١/٢ برقم: ٣٦٢٨ - وأخرج البخارى تعليقا: ويذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: لئى الواحد يحل عرضه وعقوبته، قال سفيان، عرضه يقول مطلتنى وعقوبته الحبس، صحيح البخارى، الإستقراض، باب لصاحب الحق مقال ٣٢٣/١ رقم الباب: ١٣ -

وفى الكافى: لا ينبغي أن يفعله ولكن يحبسه أبداً ، حتى يبيعه فى دينه ، وقال: يبيع ماله وإن امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بالحصص ، وعندهما يجوز.

٢٤٨٧٢ :- ومن جملة ذلك إذا غاب الرجل وطلبت المرأة من القاضى أن يبيع ماله فى نفقتها، فالقاضى لا يبيع عند أبى حنيفة رحمه الله ، وكذلك عندهما على قول بعض المشائخ رحمهم الله ، وإن كان مال الغائب شيئاً يخاف عليه الفساد يباع بالإجماع ، وكذلك إذا كان للغائب عبد وخاف القاضى أن يستغرق قيمته نفقته فالقاضى يبيعه بالإجماع ، ويصح هذا الحجر عندهما ، وإن كان المحجور المديون غائباً ، ولكن يشترط علم المحجور عليه بعد الحجر ، حتى أن كل من تصرف بآخره بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحاً عندهما ، وهو قياس الحجر على العبد المأذون من حيث أنه لا يعمل بدون علم العبد ، وكذلك هذا الحجر قبل الحبس وبعده ، وإذا صح الحجر بسبب الدين عندهم صار حال هذا الحجر كحال مريض عليه ديون الصحة .

٢٤٨٧٣ :- فكل تصرف يودى إلى إبطال حق غرمائه فالحجر يوثر فيه ، وذلك كالهبة والصدقة وما أشبهه كما فى تصرفات المريض فى حق غرماء الصحة ، وكما فى تصرفات الراهن فى المرهون .

٢٤٨٧٤ :- وأما البيع فلا يخلو إما أن يكون بمثل القيمة ، أو بالغبن ، فإن

٢٤٨٧٢ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الشعبي قال : أتت امرأة شريحاً فقالت : إن زوجى غاب وانى استدنت ديناراً فأنفقت على نفسى ، قال : إن كان أمرك بذلك قالت : لا ، قال : فاقضى دينك ، مصنف عبد الرزاق ، العدة والنفقة ، باب الرجل يغيب عن امرأته فلا ينفق عليها ٩٤/٧ برقم : ١٢٣٥١ -

٢٤٨٧٤ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابراهيم النخعى ، قال : بيع المحجور وابتاعه جائز ، كما يقام عليه الحدود ، ويؤخذ به فى الأجرة ، مصنف عبد الرزاق ، البيوع ، باب المفلس والمحجور عليه ٢٦٧/٨ برقم : ١٥١٧٤ -

قلت : ويمكن الاستدلال بقول ابراهيم النخعى بأن يحمل قوله على البيع بمثل القيمة وبغير الغبن -

كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور ، وإن كان بالغبن لا يصح منه ، سواء كان الغبن يسيراً أو فاحشاً ، وإذا لم يصح الغبن يخير المشتري بين إزالة الغبن وبين الفسخ ، كما في بيع المريض مرض الموت ، فإن باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصاً ، إن كان الغريم واحداً (جاز ذلك) ولكن المقاصة لا يصح ، وكذا لو قضى دين بعض الغرماء لا يملك كالمريض مرض الموت .

٢٤٨٧٥ :- ولا يجوز إقراره على نفسه بالدين يعنى فى حق الغرماء الذين لاجلهم وجب الحجر ، كما لا يجوز إقرار المريض بالدين فى غرماء الصحة ، ولو كان سبب وجود الدين ثابتاً عند القاضى بعلمه أو بشهادة الشهود ، بأن شهدوا على الإستقراض أو الشراء بمثل القيمة ، شارك هؤلاء الغرماء غريمة الذى له الدين قبل الحجر ، وصار كالمريض إذا اشترى أو استقرض بمعاينة الشهود .

٢٤٨٧٦ :- وفى الخانية: ولو حجر القاضى على رجل لقوم لهم ديون مختلفة ، فقضى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض ، فسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء .

٢٤٨٧٧ :- م: ولو اشترى طعاماً لنفسه أو لعياله فهو جائز ، فإن كان هذا المحبوس فى الحبس يسرف فى اتخاذ الطعام منعه القاضى عن ذلك ، وأمره أن ينفق بالمعروف وكذلك فى الكسوة ، ولكن لا يمنع عنه قدر حاجة .

٢٤٨٧٦ :- أخرج البيهقى فى سننه عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف عن أبيه أن رجلاً من جهينة كان يشتري الرواحل فيغالى بها ، ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس ، فرفع امره إلى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد أيها الناس فإن الاسيفع اسيفع جهينة رضى من دينه وامانته أن يقال : سبق الحاج إلا أنه قد اذان معرضاً فاصبح وقدرين به ، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة نقسم ماله بين غرمائه وأياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب -

وأخرج أيضاً عن ايوب قال : نبئت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمثل ذلك وقال : نقسم ماله بينهم بالحصص ، السنن الكبرى للبيهقى ، التفليس ٣٩١/٨ برقم : ١١٤٤٦ - ١١٤٤٧ .

٢٤٨٧٨ :- وفى الينايع: ولو استقرض مالا فاستهلكه، فعند أبى حنيفة الجواب ظاهر، وعند أبى يوسف رحمه الله يلزمه ضمانه خلافاً لمحمد رحمه الله، ولو انفق على نفسه من غير إسراف قضى القاضى من ماله، وإن انفق بإسراف فكذلك عند أبى حنيفة رحمه الله وأبى يوسف رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: لا يقضى بما زاد على نفقته، مثله فى الذخيرة، وإن إستهلك مالا لرجل خاص من الغرماء .

٢٤٨٧٩ :- م: وإن اعتق المحجور عليه رقيقاً جاز العتق، وسعى فى القيمة.
٢٤٨٨٠ :- وإذا تزوج امرأة فى الحبس، وزاد على مهر مثلها جاز النكاح؛ لأن النكاح من أصول حوائجه، وحاجته مقدمة على حق الغرماء، فصار كالمأكول والمشروب، ولهذا صح من المريض فى مقدار مهر المثل وحاصت سائر الغرماء.
٢٤٨٨١ :- وأما الزيادة على مهر المثل واجبة بالتزامه وتسميته، وفيه ابطال حق الغرماء، فلم يصح فى حقهم، ثم إذا حجر عليه القاضى بسبب الدين يشهد أنه قد حجر عليه فى ماله، والإستشهاد ليس بشرط لصحة الحجر، وإنما احتيج إليه؛ لأنه يتعلق بهذا الحجر أحكام، وربما يقع التجاحد فيه، فيحتاج إلى إثباته، فيشهد ليقع الأمن عن التجاحد .

٢٤٨٨٢ :- ويبين سبب الحجر، فيقول حجرت (عليه) بسبب الدين الذى لفلان بن فلان عليه؛ لأن الحجر بسبب السفه على من يراه جائز يعم الأموال كلها، والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له فى الحال، وأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه، وينفذ تصرفه فيه.
٢٤٨٨٣ :- وفى الخانية: رجل عليه دين ثبت بإقراره أو بينة قامت عليه

٢٤٨٨٣ :- أخرج أبوداؤد فى سننه عن على رضى الله عنه قال: بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً، فقلت يا رسول الله! ترسلنى وأنا حديث السن ولا علم لى بالقضاء فقال: إن الله سيهدى قلبك ويثبت لسانك، فإذا حبس يدك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء قال: فمأزلت قاضياً أو ماشككت فى قضاء بعد، سنن أبى داؤد، الأقضية، باب كيف القضاء ٢/٥٠٤ برقم: ٣٥٨٢ -

عند القاضي، فغاب المطلوب قبل الحكم، وامتنع عن الحضور، قال أبو يوسف: ينصب القاضي عنه وكيلا، ويحكم عليه بالمال، إذا سأل الخصم ذلك، وإن سأل الخصم أن يحجر عليه عند أبي حنيفة ومحمد لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب، ثم يحكم عليه، ثم يحجر عليه عند محمد رحمه الله؛ لأنه إنما يحجر بعد الحكم لا قبله.

٢٤٨٨٤ - وفي الخانية: وإذا أراد أن يبيع ماله، عند بعض العلماء يبيع عليه مافوق الإزار، وقال شمس الأئمة الحلواني: يترك دستا من الثياب ويبيع ما سوى ذلك، وقال شمس الأئمة السرخسي: يترك دستين من الثياب، ولا يواجر به القاضي عند علمائنا رحمهم الله.

٢٤٨٨٥ - م: قال هشام في نوارذ: سألت محمداً رحمه الله عن رجل ركب دين، فاختفى ويتخوف أن يلجئ ماله، إن قال الغرماء: قد أثبتوا ديونهم عندي حجرت عليه، وإن لم يكونوا أثبتوا ديونهم لم أحجر عليه، وإن كان قد يغيب فباع عليه قاضٍ أجرت بيعه، وقال محمد رحمه الله: أما أنا فلا أبيع عليه، وسألته عمن قال لغيره: بع من هذا المحجور متاعاً وأنا ضامن لثمنه، فباعه متاعاً، قال محمد رحمه الله: ما حال المتاع؟ قلت قبضه المحجور واستهلكه قال لا يضمن الضمين شيئاً، وإن قال مابعتته من دراهم إلى مائة فانا ضامن له فباعه ثوباً يساوي خمسين بمائة وقبضه واستهلكه، قال: يضمن قيمة الثوب.

٢٤٨٨٤ - أخرج البيهقي في سننه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: كان معاذ بن جبل رضي الله عنه شاباً حليماً سمعاً من أفضل شباب قومه، ولم يكن يمسك شيئاً، فلم يزل يدان حتى اغرق ماله كله في الدين، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فكلّم غرماءه، فلو تركوا أحداً من أجل احد، لتركوا معاذاً من أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فباع لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ماله، حتى قام معاذ بغير شيء، السنن الكبرى، التفليس باب الحجر على المفلس وبيع ماله ٧٨٩/٨ برقم: ١١٤٤٢ -

٢٤٨٨٦ :- وقوله أنا ضامن له مخالف لقوله وأنا ضامن لثمنه ، ألا ترى أن رجلاً لو قال لآخر: بايع فلانا لعبده المحجور فإن بعته له من شئ فانا ضامن له فبأيّ بيعه يبيعاً فاسداً وقبضه واستهلكه ، كان الكفيل ضامن الذى لزم المشتري لفساد البيع ، ولو قال أنا ضامن للثمن لم يلزم الكفيل شيئاً .

٢٤٨٨٧ :- وفى الكافى : فإن كان دينه دراهم ، وماله دراهم ، فقضى القاضى بغير أمرأه إجماعاً ، وإن كان دينه دراهم ، وله دنانير أو بعكسه ، باعها القاضى فى دينه إستحساناً عند أبى حنيفة رحمه الله ، والقياس أن ليس للقاضى أن يباشر هذه المصارفة ، ويبدأ القاضى فى الدين بالنقود ، ثم بالعروض ثم بالعقار عندهما .

٢٤٨٨٨ :- وفى السغناقى : إذا كان للمديون دراهم ، ودينه دنانير أو على العكس ، أوله عروض وعقار ، وهولاً يبيع واحداً منهما ليقضى دينه ، فعندهما يبيع القاضى ويقضى دينه ، ولكن يبدأ فى هذه الأشياء ببيع العقود ، ثم بالعروض ثم بالعقار .

٢٤٨٨٩ :- ذكر المسئلة فى الفصل التاسع من أدب القاضى من الذخيرة: فقال: فعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله القاضى يبيع ماله المديون بدينه ، ولكن يبدأ بدنانيره إذا كان الدين دراهم ، فإن فضل الدين عن ذلك يبيع العروض أولاً دون العقار ، فإن لم يف ثمنه بدينه حينئذ يبيع العقار ، وأما بدون ذلك فلا يبيعه ، وهذا الذى ذكره أحد الروايتين عنهما ، وقال بعضهم على قولهما يبدأ القاضى ببيع ما يخشى عليه التوى والتلف من عروضه ثم يبيع العقار ، ثم قال : إذا كان للمديون ثياب يلبسها ، ويمكنه أن يجتزى بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقى ثوباً يلبسه .

٢٤٨٩٠ :- وعلى هذا القياس إذا كان له مسكن ، ويمكنه أن يجتزى بما

دون ذلك ، يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن إلى الغرماء، ويشترى بالباقي مسكناً ليبيت فيه .

٢٤٨٩١ :- وعن هذا قال مشائخنا: أنه يبيع مالا يحتاج إليه فى الحال حتى أنه يبيع البلد فى الصيف والنطع فى الشتاء ، وإذا باع القاضى عندهما مال المديون بقضاء ديونه ، أو أمرأته بالبيع، فإن العهدة على المطلوب (لا على القاضى) وأمينه، (والعهدة) هي أن المبيع لو استحق فإنه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضى وأمينه.

٢٤٨٩٢ :- وفى الخانية: ويمنع المحجور عن التبرعات ، ولو أقر لانسان بدين لا يصح إقراره فى حق الغريم الذى حجر لاجله ، فإذا زال دين الغريم يظهر صحة إقراره السابق، وينفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين الأول .

٢٤٨٩٣ :- ولو تزوج المحجور امرأة، وزاد على مهر مثلها، فمأزاد على مهر المثل لا يظهر فى حق الغريم الذى حجر لاجله، (فيظهر فى المال الذى حدث له بعده ، ولو أقر على نفسه بحد أو قصاص صح إقراره)، وكذلك لو أعتق أو دبر صح إعاقته وتدييره ، والحاصل أن كل ما يستوى فيه الجد والهزل ينفذ من المحجور، وما لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من المحجور إلا بإذن القاضى .

٢٤٨٩٤ :- ولو استهلك مال إنسان بمعاينة الشهود لزمه ضمان ذلك، ومن له الضمان يخاص الغريم الذى حجر لاجله فيما كان فى يده .

٢٤٨٩٥ :- ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود بأكثر من قيمتها، فإن باع الجارية يخاص الغريم الذى حجر لاجله بمقدار قيمتها، وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذى يحدث بعد الحجر .

٢٤٨٩٦ :- ولو باع المحجور من عقاره ، أو عروضة من الغريم الذى حجر لاجله ليصير الثمن قصاصاً بدينه جاز بيعه، هذا إذا كان الغريم واحداً، فإن كان اثنين وحجر لدينهما، فباع الغريم من أحدهما شيئاً بمثل القيمة جاز البيع،

كما لو باع من اجنبى، وإذا جاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل الثمن قصاصا بدين هذا المشتري، ولكن الثمن يكون بين الغرماء بالحصص.

٢٤٨٩٧ - وفي الكافي: وينفق على المديون المحجور وعلى زوجته، ولده الصغار وذوى أرحامه من ماله عندهما.

٢٤٨٩٨ - وأما الحجر بسبب الفساد والسفه فهو نوعان: (١) أحدهما لخفة في عقله، أو كان سليم العقل لايتهدى إلى التصرفات، فيحجر عليه القاضي على قولهما، (٢) والثاني أن يكون سفيها مبذراً مضيعاً لماله، أما في الشرب أن يجتمع أهل الشر والفسقه في داره، ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة، ويفتح باب الجائز والعطاء عليهم، أو في الخير بأن يصرف جميع ماله في بناء المسجد واشباه ذلك، فيحجر عليه القاضي عند صاحبيه صيانة لماله.

٢٤٨٩٩ - ثم لا خلاف عندهما أن الحجر بسبب الدين لا يثبت إلا بقضاء القاضي، واختلفا في الحجر بسبب الفساد والسفه، قال أبو يوسف: أنه لا يثبت إلا بقضاء القاضي أيضاً، وعند محمد رحمه الله يثبت هذا الحجر بنفس السفه، ولا يتوقف على القضاء، وفي التهذيب: والشافعي رحمه الله مع أبي يوسف وفي قول مع محمد رحمهما الله.

٢٤٨٩٨ - أخرج البيهقي في سننه عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر اشترى أيضاً بست مائة الف درهم، قال: فهم على وعثمان أن يحجرا عليه، قال: فلقية الزبير فقال: ما اشترى احد بيعاً أرخص مما اشتريت، قال: فذكر له عبد الله الحجر، قال: لو أن عندي مالاً لشاركتك، قال: فاني اقرضك نصف المال، قال: فاني شريكك، قال: فاقاهما على وعثمان وهما يتراوضان، قال: ماتراوضان فذكر له الحجر على عبد الله بن جعفر، فقال: اتحجران على رجل انا شريكه قال: لا لعمري، قال: فاني شريكه فتركه، السنن الكبرى، الحجر، باب الحجر على البالغين

٢٤٩٠٠ :- م: ثم الحجر بسبب الدين يفارق الحجر بسبب السفه من وجوه ثلاثة (١) أحدها السفه لمعنى فيه وهو سوء اختياره لالحق الغرماء ، وأما الحجر بسبب الدين ليس لمعنى فيه بل لحق الغرماء ، حتى لا يتلف حقهم بتصرفه فيتوقف على قضاء القاضى (٢) والثانية وهو أن المحجور بسبب السفه إذا أعتق عبداً، ووجبت عليه السعاية وأدى، فإنه لا يرجع بما سعى على المولى بعد زوال الحجر، والمقضى عليه بالافلاس إذا أعتق عبداً بما فى يده ووجبت عليه السعاية وأدى، فإنه يرجع بما سعى على المولى بعد زوال الحجر، (٣) والثالثة أن المحجور بالدين يجوز إقراره بعد زوال الحجر ، وكذلك حال قيام الحجر فيما يحدث من المال يريد به أن الإقرار الذي كان فى حالة الحجر ينفذ بعد زوال الحجر ، وينفذ في المال المستحدث في حالة الحجر، والمحجور بالسفه لا يجوز إقراره لافى حالة الحجر ولا بعد زوال الحجر ، لافى المال القديم ولا فى المال المستحدث، يريد به أن الإقرار الذى كان منه فى حالة الحجر لا ينفذ بعد زوال الحجر، وكذا لا ينفذ فى حق المال المستحدث فى حالة الحجر.

٢٤٩٠١ :- وإذا صار السفه مصلحاً لما له بعد ما كان مفسداً لما له هل يزول الحجر من غير قضاء القاضى؟ فالمسئلة على الاختلاف عند أبى يوسف لا يزول إلا بقضاء القاضى، حتى لا ينفذ تصرفاته قبل قضاء القاضى بزوال الحجر، وعند محمد رحمه الله (يزول الحجر من غير قضاء القاضى حتى ينفذ تصرفاته،

٢٤٨٩٩ :- أخرج البيهقى فى سننه عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير بن العوام ، فقال : انى اشتريت كذا وكذا وأن علياً يريد أن يأتى امير المؤمنين عثمان يعنى فيسئله أن يحجر على فيه فقال الزبير انا شريكك فى البيع وأنى على عثمان فذكر ذلك له ، فقال : عثمان رضى الله عنه كيف أحجر على رجل فى بيع شريكه فيه الزبير ، قال الشافعى رحمه الله : فعلى رضى الله عنه لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير رضى الله عنه ، لو كان الحجر باطلاً قال : لا يحجر على بالغ حر، وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر فى حديث صاحبك ، السنن الكبرى، الحجر، باب الحجر على البالغ بالسفه ٤١٨/٨ برقم : ١١٥٢٢ -

ومحمد كان يثبت الحجر من غير قضاء القاضي ، إذا كان مفسداً لما له) فيزول الحجر ، إذا صار مصلحاً من غير قضاء القاضي أيضاً وعند أبي يوسف رحمه الله ، كان لا يثبت الحجر بسبب إفساد المال إلا بقضاء القاضي فلم يرتفع إلا بقضاء القاضي أيضاً وإن صار مصلحاً لما له .

٢٤٩٠٢ :- فإن قيل تصرف المحجور عليه بالسفه يجب أن لا ينفذ على قول أبي حنيفة رحمه الله بعد ما قضى القاضي عليه بالحجر ؛ لأن جواز تصرف السفه المبذر مختلف فيه ، وقضاء القاضي متى حصل في المختلف فيه صار متفقاً عليه ، كمالو قضى بجواز بيع المدبر .

٢٤٩٠٣ :- قلنا هذا إذا وجد القضاء بالمختلف فيه ، وعلى قول محمد رحمه الله هذا فتوى وليس بقضاء ، فإنه لا يثبت بسبب هذا القضاء ما لم يكن ثابتاً بل يثبت ما كان ثابتاً فإنه كان محجوراً عليه قبل القضاء ، حتى كان مبذراً لما له ، وهذا هو حد الفتوى فيكون هذا فتوى عند محمد رحمه الله ، وبالفتوى لا يصير المختلف فيه متفقاً عليه ، وعند أبي يوسف رحمه الله إن كان يحتاج فيه إلى حكم الحاكم ليصير محجوراً عليه فيكون قضاء من هذا الوجه ؛ لأنه يثبت بقضائه ما لم يكن ثابتاً إلا أنه فتوى من وجه آخر لأنه لم يوجد شرط القضاء وهو الدعوى والإنكار .

٢٤٩٠٤ :- ولو وجد الدعوى والإنكار بأن تصرف بعد الحجر ، فرفع الأمر إلي القاضي ، وجرت الخصوم بين المحجور وبين من عاقده ، فقضى القاضي عليه بإبطال التصرف وصحة الحجر فإنه يصير متفقاً عليه ، فكان كالقاضي إذا قضى بجواز بيع المدبر قبل وجود الخصومة في ذلك ، فإنه لا يصير متفقاً عليه ؛ لأنه فتوى وليس بقضاء ، وبعد وجود الخصومة إذا قضى صار متفقاً عليه فكذا ههنا .

٢٤٩٠٥ :- الحجر بسبب السفه عندهما إنما يعمل في حق تصرف يتصل بماله ، (ولا يصح مع الهزل والكره كالبيع والإجارة والاقرار بالمال ، ولا يصح

في حق تصرف يتصل بماله ، ولكن) يصح مع الهزل والكره كالطلاق والعتاق والدعوى ، حتى يصح (منه) هذه التصرفات بعد الحجر ، فكذلك لا يعمل في حق تصرف يتصل بنفسه ولا تعلق له بالمال ، وذلك كالإقرار بالحدود والقصاص ، حتى يصح الإقرار بهذه الأشياء بعد الحجر .

٢٤٩٠٦ :- م : قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا بلغ الصبي مفسداً لما له فإنه لا يدفع إليه ماله ، ويجوز تصرفه ، ويجب أن يعلم بأن العلماء وإن اختلفوا في أن السفية هل يحجر عليه أم لا يحجر عليه ؟ اتفقوا على أنه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ خمسا وعشرين سنة ، وإنما منع عنه ماله نظراً له ، حتى لا يصرفه إلى وجوه الفساد ، كيلا يصير كلاً وبالأعلى الناس .

٢٤٩٠٧ :- ثم إذا بلغ خمسا وعشرين سنة وبقي مفسداً لما له ولم يونس منه رشد لا يدفع إليه ماله عندهما ، وأما على قول أبي حنيفة ، فقد ذكر محمد أنه يدفع المال إليه إذا بلغ خمسا وعشرين سنة وإن لم يونس منه رشد ، قالوا : هذا شيء يربطه محمد رحمه الله وأسنده إليه ، وليس المذهب لأبي حنيفة هذا ، بل عنده لا بد أن يظهر فيه نوع رشد فشرط دفع المال إليه عنده إيناس رشد ما ، وفي الآية إشارة إليه .

٢٤٩٠٨ :- ومن قال لا بد ما ذكر محمد عن أبي حنيفة رحمه الله صحيح ، وكان أبو حنيفة رحمه الله اعتبر الغالب ؛ لأن الغالب من حال من بلغ خمسا وعشرين سنة أن يظهر منه نوع رشد ، وقال أبو يوسف رحمه الله : قال أبو حنيفة رحمه الله : إذ بلغ خمسا وعشرين سنة دفع إليه ماله (إن لم يكن) معتوها .

٢٤٩٠٦ :- أخر البيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله تعالى : وابتلوا اليتيم حتى إذا بلغوا النكاح فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ، قال : يقول الله تبارك وتعالى اختبروا اليتامى عند الحلم ، فإن عرفتم منهم الرشداً في حالهم والاصلاح في أموالهم فادفعوا إليهم أموالهم واشهدوا عليهم ، السنن الكبرى ، الحجر ، باب الرشداً والاصلاح في الدين ٤١٣/٨ برقم : ١١٥٠٩ -

٢٤٩٠٩ :- قال : فإن حاضت الجارية واحتلم الغلام ، أو تأخر ذلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة وأونس منهما الرشد واختبرا بالحفظ لاموالهما والصلاح فى دينهما دفعت إليهما أموالهما ، وإن كان غير مستانيس لم يدفع إليهما منه شئ ، قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: مثل ذلك إلا إذا تأخر الاحتلام والحيض ، فالبلوغ بالسن ، وإنه على قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله: خمس عشر سنة في الغلام والجارية ، وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله اختلف الروايات ، فعلى رواية كتاب الوكالة البلوغ في الغلام أن يستكمل تسع عشرة سنة ، وفي الجارية أن تستكمل سبع عشرة سنة .

٢٤٩١٠ :- وفى الكافي : وإذا راهق الغلام ، أو الجارية الحلم ، واشكل أمره في البلوغ ، فقال : قد بلغت ، فالقول قوله ، واحكامه احكام البالغين .

٢٤٩١١ :- والسن الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية ، إذا انتهيا خمس عشرة سنة عند أبى يوسف ومحمد والشافعى وهور واية عن أبى حنيفة وعليه الفتوى ، وعن أبى حنيفة فى الغلام تسع عشرة سنة ، وقيل المراد أن يطعن فى التاسع

٢٤٩٠٩ :- أخرج أبوداؤد فى سننه عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يقبل الله صلاة حائض الإبخمار ، سنن داؤد ، الصلاة ، باب المرأة تصلى بغير خمار ٩٤/١ برقم : ٦٤١ - وأخرج البيهقى فى سننه عن أم سلمة قالت : إذا حاضت الجارية وجب عليها مايجب على أمها ، تقول من الستر ، السنن الكبرى ، الحجر ، باب بلوغ المرأة بالحيض ٤١٠/٨ برقم : ١١٤٩٨ -

قول المنصف : واحتلم الغلام : أخرج أبوداؤد فى سننه عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحلتم ، وعن المجنون حتى يعقل ، سنن أبى داؤد ، الحدود ، باب فى المجنون يسرق أو يصيب حداً ٦٠٥/٢ برقم : ٤٤٠٣ -

٢٤٩١١ :- أخرج البخارى فى صحيحه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه عرضه يوم أحد وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزنى ، ثم عرضنى يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة فاجازنى ، قال نافع : قدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة ، فحدثته هذا الحديث فقال : إن هذا لحدين الصغير والكبير ، وكتب إلى عماله ان يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة ، صحيح البخارى ، الشهادات ، باب بلوغ الصبيان ٣٦٦/١ برقم : ٢٥٩٠ ف ٢٦٦٤ صحيح مسلم الإمارة ، باب سنن البلوغ ١٣١/٢ برقم : ١٨٦٨ -

عشرة ويتم له ثمانية عشر، ولهذا إذا لم يوجد علامات البلوغ نحو الاحتلام والاحبال والانزال فى الغلام، والاحتلام والحبل فى الجارية.

٢٤٩١٢ :- وأدنى السن يمكن أن يبلغ فيه الغلام اثنا عشرة سنة، وفي حق الجارية تسع سنين.

٢٤٩١٣ :- وفى البناء : إذا جامع امرأة بعد ما بلغ مبلغاً يتصور منه الإحبال، فجاءت بولد فإنه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد منه ، وروى عن أبى يوسف أنه اعتبر نبات العانة ، وأما نهود الثديين فلا عبرة به فى ظاهر الرواية .

٢٤٩١٤ :- فى السراجية : صبى باع أو اشتري وهو ابن اثنتى عشرة سنة وقال : أنا بالغ، ثم قال : لست ببالغ لم يلتفت إلى دعواه ، وقال : ذلك وهو ابن إحدى عشر سنة صدق .

٢٤٩١٢ :- أخرج البخارى فى صحيحه تعليقا : وقال المغيرة : احتلمت وأنا ابن ثنتى عشرة سنة، صحيح البخارى، الشهادات، باب بلوغ الصبيان، رقم الباب : ٣٦٦/١، ١٨.

قول المصنف : وفى حق الجارية تسع سنين . أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها وهى بنت ست سنين، وبني بها وهى بنت تسع سنين، قال هشام : وانبئت انها كانت عنده تسع سنين ، صحيح البخارى، النكاح ، باب تزويج الأب ابنته من الإمام ٧٧١/٢ برقم : ٤٩٤١ ف ٥١٣٤ -

وأخرج الدينورى فى المجالسة عن الحسن بن حى قال : رأيت جدة بنت احدى وعشرين سنة قال : واقل أوقات الحمل تسع سنين وهو أول أوقات الوطئ، ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعائشة رضى الله عنهما وهى بنت تسع سنين . المجالسة وجواهر العلم ٤٣٥/١ برقم : ١١٣٣ -

وأخرج البخارى تعليقا فى كتاب الشهادات : وقال الحسن بن صالح : ادركت جارة لنا جدة بنت احدى وعشرين سنة ، صحيح البخارى ، باب بلوغ الصبيان، رقم الباب : ٣٦٦/١ ، ١٨.

٢٤٩١٥ :- وإذا حكم بالبلوغ عند إدراك هذا السن ، أو بالحيض أو بالاحتلام ، إن كان رشيداً مصلحاً ، دفع إليه المال ، وإن لم يكن بهذه الصفة ، بل كان مسرفاً ، فلوصيه وللقاضي أن يمنع المال عنه بالإجماع ، فأما القاضي إذا أراد أن يحجر عليه فالمسئلة على الاختلاف .

٢٤٩١٦ :- وفي مختصر خواهرزاده: والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل فإن زوجت المحجورة نفسها من رجل كفؤ يجوز نكاحها ، فإن قصرت عن مهر مثلها ، قال أبو حنيفة رحمه الله: يخير الزوج إن شاء كمل مهر مثلها وإن شاء فارقها ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز النكاح بما تزوجت ولا يخير الزوج .

٢٤٩١٧ :- ولو أن المحجورة بعد ما تزوجت نفسها اختلفت من زوجها على وقوع الطلاق لا يلزمها المال ، ثم قال فى الكتاب: ويكون الطلاق رجعياً .

٢٤٩١٨ :- ولو أن سفيهاً محجوراً استقرض مالا ليعطى صداق المرأة صح إستقراضه ، فإن لم يعط المرأة وصرف المال فى بعض حوائجه لا يواخذ به لافى الحال ولا بعد البلوغ ، والعبد المحجور إذا استقرض مالا واستهلكه لا يواخذ به فى الحال ويواخذ بعد العتق ، والمحجور الحر البالغ بمنزلة الصبي المجنون .

٢٤٩١٥ :- أخرج البيهقى فى سننه عن ابن عباس فى قوله تعالى: وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن انستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ، قال: يقول تبارك وتعالى: اخترتوا اليتامى عند الحلم فإن عرفتم منهم الرشداً فى حالهم والاصلاح فى أموالهم فادفعوا إليهم أموالهم واشهدوا عليهم ، السنن الكبرى للبيهقى ، الحجر ، باب الرشداً هو الصلاح فى الدين واصلاح المال ٤١٣/٨ برقم: ١١٥٠٩-١١٥١١

٢٤٩١٨ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن الثورى قال : بيع المفلس وابتياحه جائز ما لم يفلسه السلطان ، فإن اذن المحجور عليه جاز ما اذن وما منع يقول : لا يحجر على مسلم ، مصنف عبد الرزاق ، البيوع ، باب المفلس والمحجور عليه ٢٦٧/٨ برقم: ١٥١٧٥ -

٢٤٩١٩ :- ولو أودع انسان عبداً محجوراً، وأقر المحجور أنه استهلك لا يتصدق، فلو صار مصلحاً بعد ذلك، يسأل عما أقر فإن قال : ما أقررت به كان باطلا لا يواخذ كالعبد المحجور، إذا أقر باستهلاك مال انسان فإنه لا يواخذ به في الحال، فإن أذن له مولاه في التجارة بعد ذلك يسأل عما أقر به، فإن قال: ما أقررت به كان حقا يواخذ به في الحال وإن كان باطلا لا يواخذ به .

٢٤٩٢٠ :- ثم هذا حال الذي بلغ مصلحاً وفسد حاله، وحال الذي بلغ مفسداً سواءً إلفى حق منع المال عند أبي حنيفة رحمه الله، فإن عند أبي حنيفة لا يمنع المال، إذا بلغ مصلحاً ثم فسد، هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسى .

٢٤٩٢١ :- وأما إذا بلغ الصبي مصلحاً حافظاً لماله، إلا أنه فاسق لا تقبل شهادته، ويدفع المال إليه ولا يمنع عنه عند علمائنا، وقال الشافعى رحمه الله: إن كان فاسقاً لا تقبل شهادته، ولا يدفع المال إليه، والصحيح مذهبنا، وفي الكافي وأما الحجر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق، إذا كان مصلحاً لماله، والفسق الأصلى والطارى سواءً، وقال الشافعى رحمه الله: يحجر عليه كما في السفه .

٢٤٩٢٢ :- م: قال محمد رحمه الله: والذى بلغ سفيهاً والصبي الذى لم يبلغ هو ويعقل ما يصنع سواءً عندنا إلفى أربع خصال: (١) أحدها: وهو أنه يجوز للاب ولو وصى الأب أن يتصرف على الصبي فيشتري له مالا ويبيع، ولا يجوز تصرف الأب ولو وصى الأب على البالغ السفيه إلا بأمر الحاكم، (٢) والثانى: أنه يجوز نكاحه ولا يجوز نكاح الصبي العاقل، (٣) والثالث: أنه يجوز إعتاقه ويجوز إعتاق الصبي العاقل، (٤) والرابع: يجوز طلاقه ولا يجوز طلاق الصبي العاقل .

٢٤٩٢٢ :- قول المصنف: الرابع يجوز طلاقه الخ: أخرج البيهقى فى سننه عن أبى الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون: السفه المولى عليه والمملوك طلاقهما جائز، وعتاقهما باطل إلا أن السفه يعتق أم ولده إن شاء، السنن الكبرى حجر باب، الحجر، على البالغين بالسفه ٤٢١/٨ برقم: ١١٥٢٥ -

٢٤٩٢٣ - وإن دبر عبده ذكر أن التدبير جائز ، وإذا جاز تدبيره وانتقص من قيمته مائة لايسعى فيما انتقص لافي حال حياته ولا بعد وفاته ، ولكن يسعى في قيمته مدبراً بعد موت المولى ، تاويله إذا لم يوافق هذه الوصية وصية أهل الصلاح ، بأن كان يعد أهل الصلاح مثل هذه الوصية سرفاً من الموصى ، وأما إذا كان يعدونه سرفاً يكون موافقاً لوصية أهل الصلاح ، فإنه يجوز إستحساناً ، ولايسعى في شئ من قيمته إذا كان يخرج من ثلث ماله .

٢٤٩٢٤ - قال : ولو أن هذا الذي بلغ وهو مفسد غير مصلح جاء ت جاريته بولد ، فادعاه أنه ابنه صحت دعوته ، وثبت نسب الولد منه ، فكان الولد حراً من غير سعاية والجارية تصير أم ولد له ، وتعتق بعد موته من غير سعاية .

٢٤٩٢٥ - هذا إذا كان علوق الولد في ملكه ، وأما إذا لم يكن علوقه في ملكه فادعى نسبه يثبت نسب الولد منه ، ولكن يكون الولد حراً بالسعاية والأم تعتق بموته بالسعاية ؛ لأن علوق الولد متى لم يملك المدعى تكون الدعوة دعوة تحرير ، كان هذا والتحرير سواء .

٢٤٩٢٦ - وإذا وجب إعتبار هذه الدعوة بالتحرير ، صار كان السفية قال للولد : انت حر وللجارية انت حرة بعد موتى ، ولو قال : هذا صح ذلك منه ووجب عليهما السعاية فكذلك هذا .

٢٤٩٢٧ - وأما إذا كان علوق الولد في ملكه والدعوة دعوة إستيلاد ، ولهذا لايصح من البائع ، والاستيلاد من الحوائج الحالية للسفية لا بد له من ذلك كالنفقة .

٢٤٩٢٨ - والدليل على أن الاستيلاد من جملة الحوائج الحالية للإنسان ما قالوا في المريض مرض الموت ، إذا كان عليه دين مستغرق فادعى ولد جاريته كانت له ، إن كان علوق الولد في ملكه صحت دعوته ، ويثبت نسب الولد

منه، وكان الولد حراً من غير سعاية، وبمثله لو لم يكن علوق الولد في ملكه بأن اشترى جارية من السوق، ثم جاءت الجارية بولد، فادعاه المريض، فإنه يثبت نسب الولد منه، ويكون الولد حراً بالسعاية .

٢٤٩٢٩ - قال: ولو كانت الجارية التي له لا يعلم لها ولد، قال: لها هذا السفية كانت هذه أم ولد لي كان بمنزلة أم ولده لا يقدر على بيعها، فإن مات سعت في جميع قيمتها، ألا ترى أن المريض إذا ادعى جارية ليس معها ولد وعليه دين كثير، فإنها تعتق بموته، وكان عليها السعاية واعتبر تحريراً منه.

٢٤٩٣٠ - قال في الذي لم يونس منه رشد لو اشترى أباه وهو معروف وقبضه، كان شراء فاسداً ويعتق عليه فالسفيه أولى .

٢٤٩٣١ - وإذا اعتق عليه ذكر أن المشتري لا يضمن للبائع القيمة، ولكن العبد يسعى في قيمته للبائع .

٢٤٩٣٢ - قال: ولو أن الرجل المحجور حلف بيمين، أو بأيمان كثيرة أو بنذور كثيرة من هدى أو صدقة أو غير ذلك لم ينفذ له القاضي شيئاً من نذوره، وإن حنث في يمينه لم يعتق عليه ولم يطعم ولم يلبس، وقيل له: صم ثلاثة أيام متتابعات .

٢٤٩٣٣ - وكذلك لو ظاهر من إمرأته واعتق فإنه لا يجزيه عن الظهار ويسعى الغلام في قيمته، وكان عليه أن يصوم شهرين متتابعين، واستشهد بهذه المسئلة بالمريض يعتق في مرضه عن الظهار، أو عن اليمين، وعليه دين مستغرق يجب على العبد السعاية، ولا يجزيه عن الظهار، فكذلك هذا .

٢٤٩٣٤ - ولو أن المحجور قتل رجلاً خطأ، كانت ديته على عاقلته،

٢٤٩٣٢ - أخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية كفارة اليمين، قال: هو بالخيار في هولاء الثلاث الأول، فإن لم يجد شيئاً من ذلك فصيام ثلاثة أيام متتابعات، السنن الكبرى الأيمان، باب التخيير بين الاطعام والكسوة والعق ١٤/٥١٥ برقم: ٢٠٥٧٨ -

وكذلك لو قتل رجلاً بعصا، كانت الدية على عاقلته مغلظة، ثم لا يكفر بالعتق، ولكن يصوم شهرين متتابعين، وإن اعتق عبداً عن كفارته وجبت السعاية على العبد، ولم يجز عن الكفارة كما في الظهار.

٢٤٩٣٥ :- وإذا أراد أن يحج حجة الاسلام لم يمنع من ذلك، ولكن لا يدفع النفقة إليه ؛ لأنه متى دفع إليه ماله ربما يفسدها ويذرهما، ويقول ضاع منى فاعطوني مرة أخرى، ثم وثم حتى فنى ماله، ولكن يدفع إلى ثقة يريد الخروج إلى مكة حتى ينفق عليه ما يكفي المحجور في الطريق وهو كما قال في الزكاة إنما تجب على السفية، إلا أن الحاكم لا يعطيه الزكاة، حتى ويديه بنفسه كيلا يفسد ذلك ويقول ضاع منى فيطلب أخرى، ثم وثم حتى يأتي على ماله، ولكن يدفع إلى أمينه، حتى يعطى الفقراء بأمره.

٢٤٩٣٦ :- وكذلك إن أراد عمرة واحدة لم يمنع أيضاً، وإن كنا نرى العمرة تطوعاً، وذلك أن العلماء مختلفون في العمرة، منهم من يقول: بأنها فريضة ومنهم من يقول بأنها تطوع، ونحن نرى كذلك (ولكن) مع هذا لم يمنع إحتياطاً، وإن أراد أن يقرن بحجة وعمرة لم يمنع من ذلك.

٢٤٩٣٧ :- قال: ولا يصدق السفية في إقراره بالنسب، إذا كان رجلاً إلا في أربعة أشياء: في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة، فأما فيما عدا ذلك لا يصدق.

٢٤٩٣٨ :- وإن كانت السفية امرأة فإنه تصدق في ثلاثة أشياء (١) في الولد (٢) والزوج (٣) ومولى العتاقة، ولا تصدق في الولد؛ لأنها تحمل النسب على غيرها، وهى في ذلك والمصلحة سواء، ثم إذا صدق في إقراره في حق هؤلاء أن يثبت غير هؤلاء بالبينة فإنه تجب النفقة في ماله، وإن لم يثبت غيرهم بالبينة، ولكن السفية أقر فإنه لا يجب النفقة.

٢٤٩٣٩ - وكذلك لو أقر للمرأة بنفقة مامضى لم يصدق إلا ببينة .

٢٤٩٤٠ - قال: وإن اختلعت من زوجها بمال جاز الخلع، ولا يجب المال عليها لافي الحال ولا في الثاني ، ثم الطلاق إن وقع بما هو صريح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية بملك الرجعة ، إن كان دخل بها، وإن وقع بلفظ الخلع يكون بائناً، وهذا بخلاف الأمة البالغة المصلحة ، إذا اختلعت من زوجها فإن الطلاق يقع بائناً سواء بلفظ الصريح أو بلفظ الخلع .

٢٤٩٤١ - قال: فإن إشتري هذا المستحق بالحجر شياء ، أو باعه قد ذكرنا أنه لا ينفذ منه ، ثم إذ أرفع الأمر إلى القاضي فهذا لا يخلو إما أن يكون الثمن مقبوضاً أو غير مقبوض ، فإن كان مقبوضاً لا يخلو إما أن يكون الثمن قائماً أو هالكا ولا إن كان بيع رغبة ، أو لم يكن ونعني بقولنا بيع رغبة أن يكون فيه توفير النظر والمنفعة على المحجور ، فإن كان بيع غبة ولم يقبض الثمن فإن القاضي يجيز البيع ، إلا أنه ينبغي للقاضي أن ينهي المشتري عن دفع الثمن إليه فإن أجاز القاضي البيع ونهاه أن يدفع الثمن إليه (فدفعه إليه) فهلك في يده لم يبرأ المشتري من الثمن، ويجبر على أن يدفع الثمن إليه مرة أخرى وليس له أن ينقض البيع ولا خيار له ، وإن أجاز القاضي البيع مطلقاً ولم ينهه عن دفع الثمن إليه فدفع إليه الثمن يجوز ويبرأ عن الثمن .

٢٤٩٤٢ - ولو أن القاضي أجاز البيع مطلقاً ، ثم قال بعد ذلك: نهيت المشتري عن دفع الثمن إليه، فالنهي باطل ، حتى لو دفع الثمن جاز ويبرأ عنه ، فإن بلغ المشتري نهى القاضي الآن لا يجوز له أن يدفع الثمن إليه، ويثبت حكم النهي في حقه باخبار واحد، سواء كان عدلاً أو لم يكن عدلاً عندهما ، وعلى قياس أبي حنيفة لا يثبت حتى يخبره رجلان أو رجل واحد عدل .

٢٤٩٤٣ - وإن كان قد قبض وهو قائم في يده، وكان النظر في

إمضاء العقد فإن القاضي يمضيه ويجيزه، هذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصي ، قال : ثم ينزع الثمن منه يعنى من هذا المستحق للحجر ، حتى يظهر رشده كما في سائر أمواله .

٢٤٩٤٤ :- هذا إذا كان البيع بيع رغبة ، أما إذا لم يكن بيع رغبة بأن كان فيه محاباة، فإن القاضي لا يجيز هذا العقد بل يبطله، فإن لم يكن قبض الثمن فقد برى المشتري عن الثمن واسترد المبيع من يده ، وإن قبض الثمن وكان الثمن قائما بعينه رده عليه .

٢٤٩٤٥ :- هذا كله إذا كان الثمن قائما بعينه ، فأما إذا قبض الثمن وهلك الثمن في يده، فالقاضي يرد عليه هذا العقد ولا يمضيه ، ثم لا يضمن المحجور المشتري شئ .

٢٤٩٤٦ :- وإن كان المحجور إستهلك الثمن، ينظر إن كان في البيع محاباة فإن القاضي لا يجيز هذا العقد ، ثم ينظر إن استهلكه فيما يحتاج إليه بأن أنفقه على نفسه أو حج حجة الاسلام أو أدى زكاة أمواله، فإن القاضي يعطى الدافع مثله من مال المحجور ، ولا فرق بين أن ينفق من مال نفسه ، أو ينفق من مال غيره ، ثم يعطيه المثل من ماله ، وإن كان بيع رغبة فإنه يجيز هذا البيع .

٢٤٩٤٧ :- وإن استهلك الثمن فيما لا يحتاج إليه بأن صرف إلى وجوه الفساد لاشك أن القاضي لا يجيز هذا العقد سواء كان بيع رغبة ، أو كان فيه محاباة ، ثم عند أبى يوسف رحمه الله يضمن المحجور مثله للمشتري ، وعند محمد لا يضمن، والخلاف فيه نظير الخلاف فيما إذا أودع أو أقرض صبيا محجوراً عليه أو عبداً محجوراً عليه مالا فاستهلكه لا يضمنه الصبي ولا العبد في الحال على قول محمد، وعلى قول أبى يوسف يضمن .

٢٤٩٤٨ :- وكذا المحجور بالسفه إلا أن فى تلك المسئلة أبو حنيفة مع

محمد، وهنا أبو حنيفة ليس مع محمد، إلا أن العبد يواخذ به بعد العتق، والسفيه المحجور لا يواخذ به بعد زوال الحجر .

٢٤٩٤٩ :- قال: ولو أن المحجور عليه بسبب السفه أودعه رجل مالا فاقرأنه استهلكه في فساده لم يضمن شيئاً في قياس قول أبي حنيفة، لو كان يرى الحجر على السفيه، وهو قول محمد، وعند أبي يوسف يضمن، وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور، إذا استهلك ما كان وديعة عنده بمحضر من الشهود، وانه لم يضمن عندهما وضمن عند أبي يوسف.

٢٤٩٥٠ :- هذا إذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية، وأما إذا كانت الوديعة غلاماً، أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهم جميعاً.

٢٤٩٥١ :- وكذلك لو قطع يد الغلام، أو الجارية بمحضر من الشهود، فإنه يلزمه ذلك في ماله فالسفيه أولى .

٢٤٩٥٢ :- قال: ولو أن المحجور عليه أقر أنه أخذ مال رجل بغير إذنه فاستهلكه وصدقه رب المال قد مه إلى القاضي، فإن القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك، فإذا صلح بعد ذلك لا يواخذ بما أقرب به إلا أنه يسأل عن إقراره بعد ما صار مصلحاً أن المقر به وهو الإستهلاك كان حقاً، أم باطلاً، فإن أقر أن ما أقرب به من الإستهلاك، كان حقاً يواخذ به ويصير ما أقرب به ديناً في ماله، وإن قال لم يكن المقر به ثابتاً وكان مبطلاً في ذلك فإنه لا يواخذ به، ويجب أن يكون الجواب في الصبي المحجور أنه إذا أقر أنه استهلك مال إنسان بغير إذنه في حالة الصباء، ثم بلغ فقال المقر به كان حقاً يواخذ بذلك .

٢٤٩٥٣ :- وبمثل له لو قال: لم يكن حقاً فإنه لا يؤخذ به، فإن قال رب المال: كنت محقاً في إقرارك، وقال المحجور عليه: كنت مبطلاً في الإقرار، فالقول قول المحجور عليه، وعلى رب المال البينة أنه استهلك ماله في حال السفه

٢٤٩٥٤ :- وفرق بين هذا وبين ما إذا قال بعد ما صلح: أقرضتني ألف درهم في حالة الحجر ، أو أودعتني ، واستهلكك ذلك ولا ضمان علي ، وقال صاحب المال لابل أودعتك في حالة الصلاح والرشد فالقول قول رب المال إلا أنه يقوم المحجور بينته على ذلك ، والجواب في هذا وفي الصبي المحجور كذلك والصبي المحجور ، إذا أقرانه كان مبطلا في إقراره وادعى صاحب المال انه كان محققا فالقول قوله .

٢٤٩٥٥ :- وبمثله لو قال بعد الكبر أقرضتني وأنا صبي محجور أو أودعتني واستهلكك ذلك ، قال : صاحب المال لابل أودعتك أو أقرضتك وأنت مأذون ، أو بالغ ، كان القول قول رب المال ، وعلى الصبي البينة على ما ادعى .

٢٤٩٥٦ :- ولو قال بعد ما صلح انك كنت أقرضتني في حال فسادى ألف درهم أو أودعتني واستهلكك ذلك ، وقال رب المال لابل أقرضتك ، أو أودعتك في حالة الحجر إلا انك استهلكك بعد ما صلح ، ولي عليك الضمان ، والمحجور يقول لابل استهلكك في حالة الفساد ولا ضمان علي لك ، فالقول قول المحجور ، وعلى رب المال البينة أن المال كان قائما في يده بعد ما صلح .

٢٤٩٥٧ :- ونظير هذا ما قالوا في الوكيل بالبيع مع الموكل إذا اختلفا في البيع والسلعة قائمة أو هالكة ، قال الموكل ، بعت بعد العزل وصرت ضامنا ، وقال الوكيل: لابل بعت قبل العزل وضمان لك علي ، والموكل يقول امضيت بعد العزل ولي عليك الضمان ، كان القول قول الوكيل ، وعلى الموكل البينة كذا هنا .

٢٤٩٥٨ :- قال: ولو أن امرأة قد بلغت محجوراً عليها لإفسادها مالها تزوجت رجلاً بمهر مثلها ، أو بأقل من ذلك ، أو بأكثر ولا ولي لها ، ثم رفع ذلك إلى القاضي ، فإن كان الرجل لم يدخل بها وهو كفؤ لها ، وقد تزوجها على مهر مثلها ، أو أكثر أو أقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله فالنكاح جائز .

٢٤٩٥٩ - قالوا: وما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، ولا يجوز على قول محمد رحمه الله إلا أن يجيزه الولي، فيجب أن يكون هذا على هكذا ذلك، ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا وهو الظاهر، فيكون هذا رجوعا عن محمد رحمه الله إلى ما قاله أبو حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن النكاح بغير ولي جائز.

٢٤٩٦٠ - هذا إذا زوجت نفسها بمهر مثلها، أو باكثر أو بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله، فأما إذا زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كفؤ فإنه لا يجوز، ويخير الزوج إن شاء اكمل لها مهر مثلها وإن أبى فرق القاضي بينهما، من أصحابنا من قال: هذا قول أبي حنيفة؛ لأن من أصله أن المرأة إذا حطت عن مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان للأولياء حق الاعتراض، ويخير الزوج بين أن يكمل مهر مثلها وبين أن يفرق القاضي بينهما، وعلى قولهما حطها صحيح، وليس للأولياء حق الاعتراض على قولهما، ومنهم من قال: لا بل هذا قولهما، وفي الذخيرة: حتى اختار الفسح لا يلزمه من المهر قليل ولا كثير.

٢٤٩٦١ - م: ولو أن غلاما أدرك مدرك الرجال وهو مصلح لماله، فدفع وصيه أو القاضي إليه ماله، فباع عبداً من عبيده ولم يدفعه إليه ولم يقبض الثمن، وكان الثمن حالا، أو موجلا حتى صار فاسداً، يستحق الحجر فدفع إليه الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد، ويبرأ في قول أبي يوسف.

٢٤٩٦٢ - ولو أن رجلا وكله ببيع ماله وهو مصلح غير مفسد، فباعه كما أمره، ثم أن البائع صار مفسداً ممن يستحق الحرج، فقبض الثمن بعد ذلك، فإن وصل إلى الأمر برى المشتري من الثمن، وإن لم يصل الثمن إلى الأمر، حتى هلك في يد البائع، فإنه يهلك من مال المشتري، حتى يؤخذ منه الثمن مرة أخرى.

٢٤٩٦٣ - قال: ولو أن الأمر أمره ببيع العبد والمأمور مفسد غير مصلح

ممن يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والآمر يعلم ، أو لا يعلم فساد ، جاز بيعه وقبضه مع فساد وإن لم يعلم .

٢٤٩٦٤ :- قال: ولو أن غلاماً بلغ مفسداً محجوراً عليه باع شيئاً من متاعه أو رقيقه ولم يقبض الثمن ، حتى رفع ذلك إلى القاضي ، فإن القاضي يجيز البيع ، وينهى المشتري عن دفع الثمن إليه .

٢٤٩٦٥ :- وإن دفع المشتري الثمن إلى المحجور فضاغ في يدي المحجور عليه ، لم يبرأ المشتري عن الثمن .

٢٤٩٦٦ :- ولو أن القاضي اجاز بيع المحجور عليه ولم ينهه المشتري عن دفع الثمن إلى المحجور عليه فدفعه إليه جائز برى المشتري عن الثمن إلا أن يقول القاضي أجزت البيع ولا أجزى للمشتري أن يدفع الثمن إليه ، فاذا قال ذلك ثم ان المشتري دفع الثمن إلى المحجور عليه فإنه لا يبرأ عن الثمن علم بما قاله القاضي أو لم يعلم .

٢٤٩٦٧ :- ثم إذا سمع النهي من رجل عدل أو رجلين فاسقين فإنه يثبت النهي في حقه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله : لو كان يرى الحجر حتى لو دفع الثمن إليه بعد ذلك لا يبرأ عن الثمن .

٢٤٩٦٨ :- ولو أخبره بذلك فاسق واحد هل يثبت النهي ؟ إن قال ذلك على وجه الرسالة بأن قال ارسلنى إليك القاضي ، وقال لك لا تدفع الثمن إليه ، فإنه يثبت النهي في قولهما ، وفي قياس أبي حنيفة رحمه الله ، لو كان يرى الحجر ، فأما إذا كان أخبره من تلقاء نفسه بأن قال : سمعت من القاضي أنه نهاك عن دفع الثمن فإنه يثبت النهي عندهما ، وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله : لا يثبت حتى لا يبرأ عن الثمن بالدفع إليه ، وإن كان يرى الحجر .

٢٤٩٦٩ :- وعلى هذا عزل الوكيل وحجر العبد الماذون ، حتى أخبره من تلقاء نفسه ، فإنه يشترط لصحة الحجر عند أبي حنيفة رحمه الله أحد شرطى

الشهادة أما العدالة أو العدد، وعندهما لا يشرط .

٢٤٩٧٠ :- ثم استشهد بهذه المسئلة فقال: لو أن قاضيا قال للمحجور عليه: بع عبدك هذا بألف ولم ينهه عن قبض الثمن، فباعه جاز قبضه، وكذا إذا جاز بيعه مطلقا غير مقرون بالنهي، ولو قال له بع: ولا تقبض الثمن فباع وقبض الثمن فإنه لا يجوز قبضه .

٢٤٩٧١ :- وكذلك إذا جاز البيع بشرط أن لا يقبض الثمن فقد اعتبر الإجازة في الانتهاء بالإذن في الابتداء .

٢٤٩٧٢ :- وفي الظهيرية: وإن حجر القاضي على السفهيه، ثم أذن له فالمسئلة على ثلاثة أوجه (١) أحدها إذا أذن له أن يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان اذن القاضي إخراجا له من الحجر، ولكن إذا وهب أو تصدق لم يجز ذلك (٢) والثاني: لو أمره القاضي يبيع عبده بعينه، أو شراء شيء بعينه لم يكن هذا إخراجه من الحجر (١) والثالث: إذا أذن في شراء البر خاصة كان هذا اطلاقا من الحجر .

٢٤٩٧٣ :- ولو أن وصيا أدرك يتيم في حجره وهو مفسد غير مصلح ممن يستحق الحجر، فحجر القاضي عليه أو لم يحجر القاضي عليه، فسأله وصيه أن يدفع إليه ماله فدفع إليه فضاغ في يده، أو ضيعه فالوصي ضامن؛ لأن دفع المال إلى المفسد تضييع له واستهلاك له فيضمن الوصي كماله ألقى ماله في البحر .

٢٤٩٧٤ :- قال: ألا ترى أن الأب لو أذن له في التجارة في ماله لم يجز إذنه لكونه مفسداً للمال، ولو أذن الصبي العاقل في التجارة في ماله صح إذنه لكونه حافظا لماله .

٢٤٩٧٥ :- قال: ولو أن القاضي أمر غلاما قد بلغ مفسداً غير مصلح، وقد حجر عليه القاضي، أو لم يحجر عليه بأن يبيع ماله ويشترى صح إذنه،

حتى لو باع واشترى وقبض الثمن ، كان ذلك جائز ، بلا خلاف ، بخلاف الأب والوصى فإنه لاصح له إذنه .

٢٤٩٧٦ :- وإذا اثبت القاضى على السفه ولايه كان موليا عليه من جهة القاصي ، وإذا ارى القاضي النظر في أن يأذن له في التجارة بأن يرجى منه زوال الفساد صح إذنه ، وإن وهب أو تصدق به لم يجز ، وأما اذا عتق جاز وسعى الغلام في قيمته كما قبل الإذن .

٢٤٩٧٧ :- وإن باع واشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز ، وإن كان باع واشترى بما لا يتغابن في مثله لا يجوز ، وإن أذن له في عبد بعينه ، أو شراء عبد بعينه جاز ولا يصير مأذونا في الأنواع كلها .

٢٤٩٧٨ :- ولو أذن الأب والوصى للغلام لم يدرك وهو مصلح للمال ففي هذا الوجه يصير مأذونا في الأنواع كلها .

٢٤٩٧٩ :- قال: ولو أن قاضيا حجر على فاسد يستحق الحرج ، ثم رفع ذلك الحجر إلى قاض آخر وأطلق عنه الحجر وأجاز ما كان باع واشترى ولم يرحج الأول شيئا ، فأجاز ما صنع كله ، كان ذلك جائزا ؛ لأن قضاء الأول بالحجر كان فتوى ، وليس قضاء على الحقيقة ؛ لأن القضاء لا بد له من الخصومة فيقضى عليه ، ولم يوجد ذلك حالة الحجر ، فكان فتوى ، وبمجرد الفتوى لا يصير المختلف فيه متفقا عليه ، فكان للثاني أن يقضى بخلافه بعد هذا ورفع إلى قاض ثالث فإنه ينفذ قضاء الثاني ؛ لانه قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ بالإجماع .

٢٤٩٨٠ :- هذا إذا أجاز الثاني تصرفاته فأما إذا أبطلها الثاني ، ثم رفع إلى ثالث ما أجازها ، ثم رفع إلى الرابع فإن الرابع يقضى قضاء الثاني بإبطال التصرفات ، وبالحجر عليه فيبطل قضاء الثالث بالاجازة بعد ذلك .

٢٤٩٨١ :- وفي الخانية : فإن رفع شيء من التبرعات من المحجور إلى القاضي حجر عليه قبل إطلاق القاضي الثاني فيقضيه ، أو أبطلها ثم رفع إلى قاض

آخر، فإن الثاني ينفذ حجر الأول وقضاءه، فلو أن الثاني لم ينفذ حجر الأول وأجاز ماصنع المحجور، ثم رفع إلى قاض ثالث فإن الثالث ينفذ حجر الأول، ويرد ما قضى الثاني بالإبطال .

٢٤٩٨٢ :- وعن أبى بكر البلخى أنه سئل عن محجور عليه وقف ضيعة له قال : وقفه باطل إلا أن يأذن له القاضي وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز وقفه، وإن أذن له القاضي فهما افتيا بصحة الحجر على أى البائع كما هو مذهب أبى يوسف ومحمد رحمهما الله .

٢٤٩٨٣ :- م: وفي المنتقى: قال : وإذا دفع الوصي إلى الوارث ماله حين ادرك وهو فاسد ممن يحجر عليه ، كان دفعه جائزاً وهو يبرأ عن الضمان .

٢٤٩٨٤ :- المعلى عن أبى يوسف رحمه الله فى الذى لا يونس منه الرشد لا يدفع إليه ماله إلى خمس وعشرين سنة مثل قول أبى حنيفة رحمه الله .

٢٤٩٨٥ :- ابن سماعة عن محمد فى نوادره ، إذا حبس الرجل فى الدين، ينبغى للقاضي أن يشهد أنه قد حجر عليه فى ماله ، حتى يقضى دينه الذى حبس به ، إذا طلب ذلك خصمه فلا أجعل له أن يتصدق بماله ، أو يبيعه ولا يقضى دينه فاحول بينه وبين ذلك، ولا يجوز إقراره بشئ من ذلك إلا أن يعاين الشهود البيع والشراء والقبض، ويكون فى ذلك بمنزلة المريض الذى عليه دين الصحة .

٢٤٩٨٦ :- أما أبو حنيفة وأبو يوسف فلا يحجران على الذى حبس فى الدين ، قال : أبو الفضل، قول أبى يوسف هذا خلاف المشهور .

٢٤٩٨٧ :- وعنه فى الأصل ابراهيم عن محمد رحمه الله : إذا باع المفسد ماله بعد الحجر قال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز وإن باع بمثل القيمة .

٢٤٩٨٨ :- وفى قول إذا باع بمثل القيمة ، أو اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه جاز وإن باع باقل مقدار مالا يتغابن الناس فيه رد البيع، وأقول للمشتري: أذا القيمة وحده، وإن لم تفعل نقضت البيع مثل بيع المريض .

٢٤٩٨٩ - وفي السراجية: الصبي الذى لا يعقل البيع ، إذا باع أو اشترى فاجازه الولي لم يصح، ولو أذن القاضي للصبي بالتصرف والأب يابى صح إذا تصرف الأهل العاقل ، ثم أذن له الولي بالتصرف فأجاز ذلك التصرف نفذ .

٢٤٩٩٠ - م: هشام عن محمد رحمه الله فى السفية المحجور إذا زوج إبنته الصغيرة ، أو أخته الصغيرة لم يجز ، قال : سألت محمداً عمن لم يونس منه رشد فلم يحجر عليه وماله فى يده فباعه ، فاخبرنى أن أبا يوسف رحمه الله قال: البيع باطل ، وكذا قول محمد رحمه الله تعالى .

٤٨ - كتاب المأذون

هذا الكتاب يشتمل على خمسة وعشرين فصلاً

٢٤٩٩١ - وفي الكافي: الإذن بالإعلام لغة، وفك الحجر الثابت بالرق شرعاً، ودفع المانع من التصرفات وإثبات اليد للعبد في كسبه، وفي السغناقي: فيصير بالإذن كالأحرار في حق التصرف وهذا عندنا، وأما عند الشافعي رحمه الله تعالى فهو عبارة عن إبانة وتوكيل.

الفصل الأول في بيان شرعية

إذن العبد في التجارة،

وفي بيان شرائط جوازه وحكمه

٢٤٩٩٢ - أما بيان شرعيته (فنقول: شرعيته) استفيدت (من) قوله تعالى: وابتغوا من فضل الله، وإذن العبد في التجارة (طريق) إبتغاء فضله، وفي السغناقي: وأما سببه فما هو سبب في البيوع وسائر المعاملات.

٢٤٩٩٣ - م: وأما بيان شرط جوازه من جهة الإذن أن يكون الإذن ممن له ولاية على المأذون فيما يأذن له، ومن جهة المأذون أن يكون عاقلاً لما يؤذن له، وفي الينا بيع: ويشترط أن يكون المأذون عاقلاً عالماً بالبيع والشراء ويعرف التجارة، سواء كان بالغاً أو صبيّاً، وفي السغناقي: دخل تحت قولنا ممن له ولاية الإذن في التجارة المكاتب والمأذون والمضارب والشريك مفاوضة والأب والجد أب الأب والقاضي والوالى.

٢٤٩٩٤ - م: وأما بيان حكمه شرعاً عندنا فك الحجر الثابت بالرق شرعاً عما يتناوله الإذن (لا) الإنابة (والتوكيل) ، وفي الذخيرة : ثم العبد بعد ذلك يتصرف بحكم المالكية الأصلية ، م : وهذا الذي ذكرنا مذهبنا ، وقال الشافعي رحمه الله تعالى : حكم الإذن الإنابة والتوكيل .

٢٤٩٩٥ - وثمرة الاختلاف تظهر في مسائل ، منها : أن الإذن بالتجارة لا يتخصص بنوع دون نوع (عندنا) بل يثبت في الأنواع كلها ، وكذلك لا يتخصص بمكان دون (مكان) عندنا بل يثبت في الأزمنة كلها بناءً على ما قلنا : إن الإذن فك الحجر عن التجارة وتصرف العبد عندنا بعد ذلك بحكم المالكية الأصلية وإنها عامة لا تختص (بنوع) ومكان ووقت ، وفي الينايع : فإن أذن له يوماً في التجارة ، أو شهراً فهو مأذون أبداً إلا أن بحجر عليه مولاه ، م : وعند الشافعي رحمه الله تعالى تختص بالنوع والمكان والوقت ، وفي الكافي : وعلى هذا الخلاف ، إذا أذن لعبده في شراء البر ، وقال : لا تشتري غيره يكون مأذوناً في جميع التجارات عندنا ، وعند زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لا يكون مأذوناً إلا في ذلك النوع .

٢٤٩٩٦ - م : و (قال) المحققون من مشائخنا رحمهم الله تعالى : إشتراط الإذن (صريحاً) من المولى ما كان شرطاً لجواز الشراء ، فإن الشراء جائز بدونه ؛ لأن العبد مكلف والالتزام منه صحيح وإنما شرط الإذن وقعنا فعلاً في حق المولى ولم يقع ضاراً في حق المولى فينفذ على المولى ، وعن هذا قلنا : إن العبد المحجور ، إذا أجر (نفسه وسلم من العمل) تنفذ الإجارة في حق المولى استحساناً ويجب على المستأجر المسمى .

٢٤٩٩٥ - يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبي شيبة عن حسن بن صالح أنه كان يقول : إذا أذن في نوع واحد فقد أذن له ، مصنف ابن أبي شيبة - البيوع والأفضية ، العبد بإذن له مولاه ٧٠٤ / ١١ برقم : ٢٣٨١٥ -

٢٤٩٩٧ :- والحاصل : أن الحجر: إنما يظهر في حق التصرفات الضارة أو الدائرة بين النفع والضرر لا النافعة المحضة، ففي حق التصرفات النافعة المحجور والمأذون سواء ، قيل : إن اشتراط الإذن من المولى لما قلنا لا يجوز الشراء .

٢٤٩٩٨ :- ثم الإذن بالتصرف إنما لا يتخصص عندنا إذا صادف الإذن عبداً محجوراً ، أما إذا صادف عبداً مأذوناً يتخصص ، حتى إن المولى إذا أذن لعبده في التجارة ، ثم دفع إليه مالاً أو قال: اشتري به الطعام فاشتري العبد الرقيق يصير مشترياً لنفسه نص محمد رحمه الله تعالى في (كتاب) المأذون .

٢٤٩٩٩ :- وفي الذخيرة: وكان الثمن على المأذون ينقد من مال نفسه دون مال مولاه مع هذا لو نقد من مال مولاه ليس للمولى أن يتبعه وإن استهلك مال المولى ؛ لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولكن يتبع البائع ويأخذ به ؛ لأنه أخذ ماله بغير حق .

الفصل الثاني فيما يكون إذننا في التجارة وما لا يكون

٢٥٠٠ - يجب أن يعلم بأن الإذن نوعان : أحدهما : يثبت صريحاً ،
والآخر : دلالة ، فنبدأ ببيان الصريح .

٢٥٠١ - قال محمد رحمه الله تعالى في ” الأصل “ : إذا قال الرجل
لعبده : أذنت لك في التجارة يصير مأذوناً في التجارات كلها ، وفي الينا بيع :
يشترى ويبيع ويتصرف في الجوارى والعبيد والحيوان والحنطة والدقيق والبز ، فأى
أنواع شاء ، م : وهذا بلا خلاف بيننا ، وإنما الخلاف بيننا وبين الشافعى رحمه الله
تعالى ، فيما إذا أذن له في التجارة في نوع .

٢٥٠٢ - ولو قال للعبد : أقعد قصاراً أو خياطاً أو صباغاً صار
مأذوناً في التجارات كلها ، وفي مختصر خواهرزاده رحمه الله تعالى : فهو
إذن في الصناعات والتجارات كلها ، وله أن يقعد صيرفيا وله أن يتصرف فيما
بداله ، وفي الكافي : وله أن يشتري مبادلته من الرقيق وغيره ، م : وكذلك إذا
قال له : أذنت لك بالتجارة في الحر يصير مأذوناً في التجارات كلها ، وهذا
مذهبنا بناءً على ما قلنا .

٢٥٠٣ - وفي مختصر خواهرزاده : ، ولو قال : أذنت لك في شراء
البز فلا تتجر في غيره ، فهذا إذن في التجارات كلها ، وله أن يتصرف فيما نهى عنه ،
وفي المضمرات : سواء سككت عن غيره ، أو نهى بطريق الصريح نحو أن يأذن في
شراء البز ، وقال لا تشتتر غيره .

٢٥٠٤ - وفي السراجية : لو قضى القاضى في هذه المسئلة على
مذهب الشافعى رحمه الله تعالى يكون متفقاً عليه ، ولو قال لعبده : اشتري ثوباً

للكسوة، فالقياس أن يصير مأذونا في التجارة، وفي الاستحسان لا يصير مأذوناً، وكذا إذا أمره أن يشتري له لحماً أو خبزاً للأكل أو بقلًا وما أشبه ذلك، لا يصير مأذوناً في التجارة في الاستحسان، ويعتبر هذا الإذن في الاستحسان استخداماً لا إذننا في التجارة.

٢٥٠٠٥ - والحاصل أن الإذن في بعض الصور يعتبر إذننا في التجارة، وفي بعض الصور لا يعتبر إذننا في التجارة بل يعتبر استخداماً للضرورة.

٢٥٠٠٦ - بيان ذلك الضرورة: أن الإذن بالتصرف لو اعتبر إذننا في التجارة في جميع الصور لضاق الأمر على الناس، فإنهم يمنعون عن استخدام العبيد في شراء الأشياء التي يحتاجون إلى استعمال العبد في شرائها، واستخدام المماليك فيما بين الناس مقصود كاستعمالهم إياهم في التجارة فيقود عليهم مقاصدهم لوجعل الإذن بالتصرف إذننا بالشراء في جميع الصور وفيه من الحرج ما لا يخفى، فلهذه الضرورة جعلنا الإذن بالتصرف في الصور إذننا بالتجارة، وفي بعض الصور جعلناه استخداماً، والفاصل بينهما أنه إذا أذن له بعقود متكررة مرة بعد أخرى، يعلم بأن مراده الربح يجعل ذلك إذننا في التجارة، وإذا أذن له بعقد واحد يعلم أنه ليس مراده الربح (لا يجعل) ذلك إذننا في التجارة بل يعتبر استخداماً عرفاً وعادة.

٢٥٠٠٧ - وإذا ثبت هذا (فنقول إذا أمره أن يشتري له ثوباً للكسوة فقد أمره بعقد واحد فلا يعتبر هذا) إذننا في التجارة بل يعتبر استخداماً، حتى لو قال: اشتر لي ثوباً وبعه يصير مأذونا في التجارة.

٢٥٠٠٧ - يؤيد المسألة ما أخرجه عبد الرزاق عن بكار بن سلام قال: اختصم إليّ علىّ في عبد بعته سيده يبتاع، فقال له: إنه قد بعته يبتاع لحماً بدرهم، فأجاز عليه، قال سفيان: ونحن نقول: إذا بعته بمال كثير يبتاع به قلنا: أذن له في التجارة، وغر الناس منه، وإن كان إنما بعته بالدرهم والدرهمين فليس بشيء، مصنف عبد الرزاق - البيوع - باب العبد المأذون له ما وقت اذنه - ٢٨٤/٨ - برقم: ١٥٢٣٠ -

٢٥٠٠٨ - وعن هذا الأصل قلنا ، إذا قال لعبده : اذهب إلى فلان وأجر نفسك منه في عمل كذا لا يصير مأذونا في التجارة .

٢٥٠٠٩ - وفي النوادر : جعل مسألة الإجارة (على) ثلاثة أوجه (١) أما إن قال : أجر نفسك من فلان لينخذ مه ، وفي هذا الوجه لا يصير مأذونا في التجارة

(٢) وأما أن يقول له : أجر نفسك من فلان ليتجر له ، وفي هذا الوجه يصير مأذونا في التجارة (لأنه فوّض إليه عقوداً مكررة ، (٣) وأما أن يقول له : أجر نفسك من فلان ولم يزد على هذا ، وفي هذا الوجه يصير مأذونا في التجارة ؛ لأنه فوّض إليه عقداً واحداً .

٢٥٠١٠ - وفي الذخيرة : ولم يذكر مسألة الإجارة أنه لو قال له : أجر نفسك في عمل كذا ولم يعين أحداً (و) ينبغي أن يصير مأذونا في التجارة على (قياس) قوله : اقعد قصّاراً أو صباغاً .

٢٥٠١١ - وفي الفتاوى العتائية : ولو آجره المولى لعمل التجارة مدة فهو إذن ويرجع على المستاجر بما لحقه من الديون فيما اشترى للمستاجر .

٢٥٠١٢ - ولو وكله المولى بالخصومة للمستاجر ، أو بقبض الدين أو بقضائه أو بالقيام على الزرع والبناء لم يكن إذناً ، ولو قال : اشترلي القباء ، لو قال لفلان : فهو إذن إلا أن يقول لكسوة أهلي .

٢٥٠١٣ - وفي السراجية : الإذن في التجارة يكون إذناً للتجارة والإذن بالتجارة يكون إذناً في الإجارة ، وفي الظهيرية : وإذا أمر عبده بقبض كل دين على الناس ، أو وكله بالخصومة ، أو بقبض غلة داره لم يكن إذناً في التجارة .

٢٥٠١٤ - وإذا دفع الرجل (إلى) عبده مالاً وأمره أن يشتري له طعاماً فقد ذكر هذه المسألة في المأذون في الموضعين أنه يصير مأذونا ، وذكر في الموضع الآخر أنه لا يصير مأذونا ، وقال مشائخنا رحمهم الله تعالى : تأويل ما ذكر

أنه يصير مأذوناً أن يكون المال كثيراً بحيث لا يتهيأ له الشراء به بمرة واحدة ويحتاج في ذلك إلى مرّات ، حتى يكون المفوض إليه عقوداً متفرقة .

٢٥٠١٥ :- وتأويل ما ذكر أنه لا يصير مأذوناً أن يكون المال قليلاً بحيث يتهيأ له الشراء به بمرة واحدة ، حتى يكون المفوض إليه عقداً واحداً ، وإليه أشار محمدرحمه الله تعالى في الكتاب فإنه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال: يصير مأذوناً في التجارة .

٢٥٠١٦ :- وإذا دفع إلى عبده أرضاً بيضاء وأمره أن يشتري طعاماً ليزرعه فيها ويستاجر الأجراء (فيكرون) الأنهار ويسقون زرعها ويؤدى خراجها فهذا (إذن) له في التجارة ؛ لأنه فوض إليه عقوداً متفرقة .

٢٥٠١٧ :- وقال أبوحنيفة رحمه الله تعالى: إذا قال لعبده : بع ثوبى (هذا) لأجل الربح والنماء ، أوقال : على وجه الربح والنماء فهذا (دليل) الإذن في التجارة ؛ لأنه (فوض إليه) عقوداً معنى ؛ لأن النماء والربح ، إنما يتحقق بيعه ثم بالشراء بثمنه بخلاف ما إذا قال : بع ثوبى من فلان ، ولم يقل : على وجه النماء والزيادة .

٢٥٠١٨ :- وإذا قال له : أدّ إلى غلة كل شهر خمسة دراهم ، فهذا إذن له في التجارة ؛ لأنه أمر بأداء الغلة كل شهر (و) لا يتهيأ له ذلك إلا بالكسب فصار كأنه قال : اكتسب وأدّ إلى غلة كل شهر ، ولو قال : ذلك أليس أنه يصير مأذوناً في التجارة ؛ لأن في التجارة اكتساب المال ، كذا هنا .

٢٥٠١٩ :- وكذلك إذا قال لعبده : إذا أدّيت إليّ (الف) درهم فأنت حر يصير مأذوناً له في التجارة لما قلنا ، وكذا إذا قال : ضربت عليك كل شهر كذا ، أوقال : كل جمعة كذا حتى تؤديها إليّ يصير مأذوناً (له) في التجارة (لما قلنا) .

٢٥٠٢٠ :- وإذا دفع إلى عبده راوية أو حماراً ليسقى له ولعياله ولجيرانه بغير ثمن ، فهذا ليس بإذن في التجارة وكذلك لو أن طحاناً دفع إلى غلامه حماراً لينقل طعاماً إليه ليطحنه ، فهذا ليس بإذن في التجارة .

٢٥٠٢١ :- ولو دفع إليه راوية أو حماراً، أو قال : إسق على هذا الحمار وبعه ، فإنه إذن في التجارة ؛ لأنه لم يامر بالبيع من شخص بعينه فيكون هذا أمراً بالبيع من الناس فيكون أمراً بعقود متفرقة ، وفي السراجية : وكذا إذا أذن له أن يحتطب أو يسقى الماء ويبيعه .

٢٥٠٢٢ :- م : وكذا إذا دفع إليه حماراً وأمره أن يتقبل الطعام من الناس بأجر وينقله إليه كان إذن في التجارة ، وكذلك إذا لم يقل من الناس ولم يعين شخصاً فهو إذن في التجارة .

٢٥٠٢٣ :- جئنا إلى بيان النوع الثاني ، وهو الإذن دلالة ، قال محمد رحمه الله تعالى في ” الأصل “ إذا نظر الرجل (إلى) عبده وهو يبيع ويشترى فلم ينهه عن ذلك يصير العبد مأذوناً له في التجارة عند علمائنا الثلاثة ، خلافاً لزفر والشافعي رحمهم الله تعالى ، ولهذا الطريق إذا رأى أجنبياً يبيع (عيناً) من أعيان ماله فسكت لا يصير مأذوناً ببيع ذلك العين .

٢٥٠٢٤ :- وهو نظير ما قلنا في الشفيع : إذا رأى المشتري يبيع الدار المشفوعة ، وكان ذلك بعد تأكد حقه فسكت جعل ذلك منه رضا ببطالان الشفعة .

٢٥٠٢٥ :- وإذا رأى عبده يبيع عيناً من أعيان ماله فسكت يصير مأذوناً في التجارة ، ولكن لا يجوز بيع مال المولى ، قال محمد رحمه الله تعالى : وهذا بمنزلة مالو رأى المولى عبده المسلم يشتري شيئاً بالخمر والخنزير فسكت يصير مأذوناً في التجارة ، وإن كان لا يجوز هذا الشراء .

٢٥٠٢٦ :- وكذلك إذا دفع الرجل إلى عبد رجل متاعه وأمره أن يبيع فرأى مولى العبد (العبد) يبيع ولم ينهه يصير العبد مأذوناً في التجارة بسكوت المولى ، ويجوز بيع المتاع لا بسكوت المولى بل بأمر صاحب المتاع .

٢٥٠٢٧ :- ثم في هذه الصورة العهدة تكون على العبد ، أو على صاحب المتاع ، اختلف المشائخ فيه ، فبعضهم قالوا : يجب على صاحب المتاع ،

وبعضهم قالوا: (العهد على) العبد ، وإذا رأى يبيع بيعاً فاسداً ولم ينهه فهو إذن ، كما لو رآه يبيع بيعاً صحيحاً فلم ينهه .

٢٥٠٢٨ - وفي الخانية : وإذا رأى الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبيع ، وروى الطحاوى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أن المرتهن إذا سكت كان رضا بالبيع ويظل الرهن ، ولو رأى عبده يبيع متاعه فى حانوته فسكت ، حتى باع متاعاً كثيراً من ذلك كان إذنًا ، ولا ينفذ على المولى بيع العبد ذلك المتاع .

٢٥٠٢٩ - م : وإذا غصب العبد متاعاً من رجل وأمره مولاه ببيعه فباعه ، كان هذا إذنًا له فى التجارة ، وما اشتراه العبد فهو لازم (له) وللمولى أن يسترد ماله ، ثم (إذا) استرد المولى ماله ، إن كان ماله دراهم أو دنائير لا ينقض البيع ، وإن كان ماله عروضاً أو مكيالاً أو موزوناً ينقض البيع .

ومما يتصل بهذا الفصل

٢٥٠٣٠ - ويجوز إضافة الإذن إلى وقت فى المستقبل ، وكذا تعليقه بالشرط والأخطار ، ولا يجوز تعليق الحجر بالشرط والإضافة إلى وقت فى المستقبل .

٢٥٠٣١ - فى شرح الطحاوى : إذا قال لعبده : إذا جاء غد فقد أذنت لك فى التجارة ، صار مأذوناً فى التجارة إذا جاء غد ، وكذلك إذا قال رجل : إذا جاء غد فانت وكيلى صار وكيلاً إذا جاء غد ، ولو قال لو كيلى : إذا جاء غد فقد عزلتك : أوقال لعبده المأذون : إذا جاء غد فقد حجرت عليك ، أوقال للمطلقة طلاقاً رجعيّاً : إذا جاء غد فقد راجعتك فى أنه لا يصح فى هذا كله .

٢٥٠٣٢ - ثم فى مسألتنا هذه لما قال : أذنت لك شهراً كأنه أذن له ، ثم لما قال : إذا جاء رأس الشهر فانت محجور فالإذن صحيح والحجر باطل ، ومن مشائخنا من قال : لا بد بين مسألة المأذون ومسألة الديانات والوكالة فرق ، وهو الظاهر .

٢٥٠٣٣ - ووزان مسألة الصبي من مسألة العبد مالو قال الأب لقوم :

بايعوا ابني الصغير يصير الابن مأذوناً علم الصبي بأمر الاب أم لم يعلم كما في مسألة العبد، ووزان مسألة العبد من مسألة الصبي ما إذا قال المولى لرجل: بع عبدك هذا من عبدى.

٢٥٠٣٤ :- وهناك إن علم العبد بأمر المولى يصير مأذوناً بشراء العبد، وإذا اشتراه يصلح، وإن لم يعلم بإذن المولى يصير مأذوناً بشراء العبد، وإذا اشتراه يصلح، وإن لم يعلم بإذن المولى لا يصير مأذوناً، و (إذا) اشتراه لا يصلح، كما في مسألة الصبي فإذا لافرق بين المسألتين .

٢٥٠٣٥ :- فرع على ما إذا قال المولى لقوم: بايعوا عبدى فلاناً فبايعوا كان للعبد أن يبايع غيرهم؛ لأن العبد صار مأذوناً لما بايع معه القوم الذين أمرهم المولى بالمبايعه معه والإذن لا يتجزى، فإذا ثبت فى حق الكل .

٢٥٠٣٦ :- ولو أن ذلك القوم لم يبايعوا، وإنما بايعه قوم آخرون لا يصح مبايعتهم ولا يصير العبد مأذوناً؛ لأن الإذن ثبت فى ضمن مبايعه القوم الذين أمرهم، فلا يثبت الإذن قبل مبايعه ذلك القوم إياه .

٢٥٠٣٧ :- فى الذخيرة: ولو أرسل المولى إليه رسلاً بالإذن أو كتب إليه كتاباً فبلغه الرسالة، أو بلغه الكتاب يصير مأذوناً كيف ما كان الرسول .

٢٥٠٣٨ :- ولو أخبره الفضولي من تلقاء نفسه فالمذكور فى كتاب الكفالة أن المخبر إذا كان رجلاً عدلاً، أو غير عدل واحد يصير مأذوناً صدق المخبر فى ذلك أو كذب، إذا ظهر صدق المخبر، ومعنى ظهور صدق له بأن يحضر المولى ويقر بالإذن، أما لو أنكر الإذن لا يصير مأذوناً، وإن كان الذى أخبره واحداً، غير عدل إن صدقه العبد فى ذلك يصير مأذوناً، وإن كذبه لا يصير مأذوناً وإن ظهر صدق المخبر عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قولهما يصير مأذوناً، إذا ظهر صدق المخبر .

٢٥٠٣٩ :- وذكر صدر الشهيد فى فتاوى الصغير أن العبد يصير مأذوناً كيف ما كان المخبر، وفى السراجية: إذا أذن لعبد فأخبره عدل، أو اثنان فاسقان، أو رسول غير عدل صار مأذوناً .

الفصل الثالث فى بيان اشتراط الإذن من المولى ما كان لجواز شراء العبد على ما مرّ تقريره فى آخر الفصل

٢٥٠٤٠ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى المأذون الكبير : إذا اشترى العبد المحجور من الرجل عبدا بألف درهم وقيّمته ألف درهم ، وقبض العبد ثم باعه من رجل (بشمنه) فاشترى بالثمن شيئا آخر وربح مالا فصار فى يده ألف درهم ، ثم حضر خصمه الذى باع العبد منه ، وأراد أن يأخذ مما فى يده ثمن عبده ، فهذا على وجوه ثلاثة (١) إن علم أن فى يد المحجور عليه ثمن عبده الذى باعه (فلائ) فله أن يأخذ مما فى يده مقدار ثمن العبد ، والباقي يكون للمولى استحساناً ، والقياس أن ليس له ذلك ، وإذا جاز ثمن العبد والباقي يكون للمولى ؛ لأنه كسب عبده ، (٢) وإن علم أنه ليس فى يده ثمن العبد فليس لصاحب العبد أن يأخذ شيئا مما فى يده ، ويكون جميع ما فى يد المحجور لمولاه ؛ لأنه كسب عبده ، (٣) وإن وقع الاختلاف ، فقال بائع العبد : ثمن عبدى فى يد المحجور (وقال مولى المحجور) : ما فى يده ليس ثمن عبدك بل وهب له أو تصدق به عليه ، أو هو ثمن مال آخر ، فالقول قول (مولى العبد) المحجور عليه ، فإن أقاما البينة (فالبينة) بينة البائع .

٢٥٠٤١ :- وكذلك لو أن عبدا محجورا عليه استقرض من رجل مالا واشترى به وربح كثيرا ، ثم جاء المستقرض وطالبه بدينه فهو على الوجوه الثلاثة ،

٢٥٠٤١ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبه عن الزهري : فى العبد يبيع ويشترى بغير إذن سيده ، قال : ليس على سيده شيء ، هو فى ذمة العبد إذا اعتق فعليه ، مصنف ابن أبى شيبه - البيوع والأقضية - فى العبد يدان بغير إذن سيده ٤١/١١ برقم : ٢١٢٧٦ -

(١) إن علم أن فى يد العبد بدل القرض فالمقر يأخذ من ذلك قدر دينه، وفى الذخيرة: استحساناً، والباقي يكون للمولى، (٢) وإن علم أنه ليس فى يده بدل القرض لجميع مافى يده لمولاه، ويتأخر حق المقرض فى الدين إلى ما بعد العتق (٣) وإن اختلفا فالقول قول (مولى) العبد المحجور، وعلى المقرض البينة، وفى الذخيرة: وإن أقاما البينة للمقرض .

٢٥٠٤٢ :- وكذلك لو أودعه متاعاً أو ثياباً، فباعه واشترى بثمانه وباع وربح مالا كثيراً، ثم حضر المودع فهذه اعلى ثلاثة أوجه (١) إن علم أن بدل الوديعة فى يد العبد (فللمودع أن يأخذ من ذلك قدر وديعته، والباقي لمولى المحجور عليه، (٢) وإن علم أن بدل الوديعة ليس فى يده فالمودع لا يأخذ مما فى يد العبد شيئاً لا يتبع العبد بقيمة متاعه) حتى يعتق عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، (٣) وفى الذخيرة: وإن علم مافى يد العبد بدل متاعه فإنه يأخذ من ذلك قدر قيمة متاعه، والباقي يكون للمولى، وإن كان مافى يده أقل من قيمة المتاع أخذ رب المتاع مافى يده، ولا يبيعه بما بقى من قيمة المتاع، حتى يعتق عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى يبيعه، وهى مسألة إيدان العبد المحجور، وله أن يأذن لعبده فى التجارة، سواء كان عليه دين أو لم يكن .

الفصل الرابع

فى بيان ما (يملكه العبد المأذون له وبيان ما) لا يملكه

٢٥٠٤٣ :- فى الكافي : إذا أذن له عاما ، له أن يبيع ويشترى ما بدا له من أنواع الأعيان بغبنٍ يسيرٍ ، وكذا بالفاحش عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وقالوا : لا يجوز ، وفى السغناقي : سواء كان عليه دين أولم يكن .

٢٥٠٤٤ :- وفى الكافي : وله أن يسلم ويقبل السلم إذ كل ذلك من التجارة ، وله أن يوكل بالبيع والشراء .

٢٥٠٤٥ :- ولو اشترى المأذون عبدا ، وازدادت قيمته بالسمن ، فأقال البيع صلح عنده كالبيع بغبن فاحش خلافا لهما .

٢٥٠٤٦ :- ولو اشترى المأذون عبدا على أنه بالخيار ثلثا ، فأبرأه بايعه عن الثمن فى مدة ، فردّه بالخيار صلح .

٢٥٠٤٧ :- ولو اشترى المأذون أمة بألف ، وقبضها ولم ينقد الثمن ، حتى أبرأه البائع عنه ، ثم تقايلا بطلت الإقالة عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى يصلح .

٢٥٠٤٨ :- م : قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ليس للعبد (المأذون) أن يكاتب عبده سواء كان عليه دين أولم يكن ، فإن كاتب مع أنه ليس له ذلك وأجاز المولى كتابته ، فهذا على وجهين (١) إن لم يكن على المأذون دين (عمل إجازة المولى وإذا أجاز) الكتابة خرج المكاتب من أن يكون كسب المأذون ، حتى لو عجز وردّ فى الرق لا يملك المأذون التصرف فيه ، وقبل أن يعجز فإذا أدى بدل الكتابة إلى المأذون لا يعتق إلا أن

يكون المولى أمره بالقبض (وإذا لحق المأذون دين لا يصرف شيئا من بدل الكتابة إلى دينه) (٢) وإن كان على المأذون دين فإن كان الدين مستغرقا لا يعمل إجازة المولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والكتابة باطلة ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تعمل ؛ لأن دين العبد عندهما لا يمنع الملك للمولى فى كسب العبد فتعمل إجازة المولى عندهما ، حتى لو أدى المكاتب بدل الكتابة إلى المولى أو إلى المأذون بإذن المولى يعتق .

٢٥٠٤٩ :- وإن لم يكن الدين مستغرقا فإجازة المولى تعمل بالإجماع ، ولكن للغرماء حق إبطال الكتابة قبل ثبوت العتق ، وإذا لم يطلوا الكتابة ، حتى عتق بالأداء ضمن المولى قيمته للغرماء ، وليس له أن يعتق عبدا من كسبه على مال ، فإن اعتق على مال مع أنه ليس له ذلك ، وأجاز المولى عتقه إن لم يكن على العبد دين عمل إجازته وقبض البدل إلى المولى .

٢٥٠٥٠ :- ولو لحق العبد دين بعد ذلك لا يصرف من بدل العتق إلى دينه ، وإن كان على العبد دين إن كان مستغرقا (لا تعمل إجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وعنهما تعمل إجازته ، وإن لم يكن الدين مستغرقا) عمل إجازته عند الكل ، وضمن المولى قيمته للغرماء ، ولا سبيل للغرماء على العوض .

٢٥٠٥١ :- وقال (أبو حنيفة) وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى : ليس للمأذون أن يكفل بكفالة نفس أو مال ، سواء كان عليه دين أو لم يكن ، فإن أذن له المولى بالكفالة فكفل إن لم يكن عليه دين جاز ، وإن كان عليه دين لا يجوز .

٢٥٠٥٢ :- وكان شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى يقول : إذا كفل بمال بغير إذن المولى وكان عليه دين لا يؤخذ به فى الحال إنما يؤخذ به بعد العتق .

٢٥٠٥١ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبة عن شريح وعامر قالا : لا كفالة للعبد ، مصنف ابن أبى شيبة - البيوع والاقضية - فى العبد يكفل ٥٧٥/١١ برقم : ٢٣٣٤٠ -

٢٥٠٥٣ - ويجوز للمأذون أن يشارك غيره شركة عنان ، وليس له أن يشارك غيره شركة مفاوضة ، ولو فعل ذلك ينعقد عنانا لامفاوضة .

٢٥٠٥٤ - وفي السغناقى : ثم شركة العنان إنما يصح إذا اشترك الشريكان مطلقا من غير ذكر الشراء بالنقد والنسيئة ، أما لو اشترك العبدان المأذونان لهما فى التجارة شركة عنان على أن يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يحز ذلك بالنسيئة وجاز بالنقد ، ولو أذن لهما المولى فى الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولادين عليهما فهو مأذون ، كمالو أذن لكل واحد منهما مولاه بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة .

٢٥٠٥٥ - م : فإن أذن له المولى بشركة المفاوضة لايحوز المفاوضة منه على سبيل العموم فى التجارات كلها ، وإذا لم يحز المفاوضة على العموم بعد إذن المولى ، هل يجوز على الخصوص مرة واحدة ؟ فإن الإذن بالكفالة مرة واحدة من المولى صحيح ، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة فى الكتاب ، قال شيخ الإسلام فى شرحه : ولقائل أن يقول يجوز ، ولقائل أن يقول لا يجوز .

٢٥٠٥٦ - وفى الذخيرة : وفى العتاق قال إن المولى إذا أذن له أن يشترك مع غيره شركة عنان على أن يبيعا بالنقد والنسيئة يجوز ذلك من العبد مرة واحدة ولايجوز بعد ذلك .

٢٥٠٥٧ - وفى الظهيرية : والمأذون يملك الإذن ، وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان فيما هو من شركتهما ، واختلف مشائخنا رحمهم الله تعالى وهو أن المضارب فى نوع خاص إذا أذن لعبده من المضاربة فى التجارة أن العبد يصير مأذونا فى ذلك كلها ، أم فى ذلك النوع خاصة ، منهم من يقول يصير مأذونا له فى ذلك النوع ؛ لأنه استفاد الإذن من المضارب ، قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى : الأصح عندى أنه يكون مأذونا له فى التجارات كلها ، وفى الخانية : سواء كان البذر منه أو من غيره ، م : وله أن يدفع الأراضى مزارعة .

٢٥٠٥٨ - وفي الصغرى : وله أن يدفع مطلقا سواء كان البذر منه ، أو من الآخر ، وله أن يؤجر وأن يستودع وأن يعير وأن يستعير .

٢٥٠٥٩ - وله أن يتخذ الضيافة اليسيرة استحسانا ، وليس له أن يتخذ الضيافة العظيمة ، ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة واليسيرة ، روى عن محمد بن مسلمة أنه قال : ذلك على مقدار مال التجارة ، إن كان مال التجارة مثلا عشرة آلاف دراهم فاتخذ الضيافة بمقدار عشرة كانت يسيرة ، وإن كان مال التجارة عشرة دراهم مثلا فاتخذ الضيافة بمقدار دنانق فذلك يكون كثيرا عرفا ، وفي الخانية : والمعتبر في هذا العرف .

٢٥٠٦٠ - وأما التصدق بالفلس والرغيف والفضة بما دون الدرهم ، قالوا في عرفنا بعد يسيرة ، والزوجة والأمة إذا تصدقت (يرجع إلى العرف ، إن كان بمقدار) المتعارف تكون مأذونة بذلك ، قال مولانا رضى الله تعالى عنه ، وفي عرفنا المرأة والأمة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد ، وإنما تكون مأذونة بالمأكولات ، هذا هو الكلام في الضيافة .

٢٥٠٦١ - وأما الكلام في الهدية فنقول : العبد المأذن يملك الإهداء بالمأكولات ، ولا يملك الإهداء بما سواها من الدراهم والدنانير ، وقال مشائخنا رحمهم الله تعالى : وإنما يملك الإهداء بالمأكولات بقدر ما يتخذ الدعوة من المأكولات .

٢٥٠٦٠ - أخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، وكان مملوكاً لبني هاشم : أنه سأل عمر أيتصدق ؟ قال : بالدرهم ، والرغيف ، مصنف ابن أبي شيبة - الزكاة - في العبد يتصدق من رخص أن يفعل ٤٨٨/٦ برقم : ١٠٣٧٠ - وأخرج أيضاً عن إبراهيم قال : يتصدق العبد بما دون الدرهم ، مصنف ابن أبي شيبة ٤٨٧/٦ برقم : ١٠٣٦٩ -

٢٥٠٦٢ :- وفى "الأصل" ولو وهب هبة شيئا سوى الطعام، وقد بلغت قيمته درهما فصاعدا فإنه لا يجوز، ثم قال: وإن أجاز المولى هبته، إن لم يكن عليه دين تعمل إجازته، وإن كان عليه دين (هل تعمل إجازته؟ مَرَّ الكلام فيها) ويملك التصديق بالفلس والرغيف والفضة بما دون الدراهم، نص على مادون الدرهم فى كتاب المكاتب .

٢٥٠٦٣ :- والمرأة فى بيت زوجها، والأمة فى بيت مولاهما تطعم وتتصدق بالمطعموم على الرسم والعادة وإن لم يأذن لهما الزوج والمولى بذلك صريحا (اعتباراً للعرف والعادة) وليس للمأذون أن يقرض، وإن أقرض فهو باطل .

٢٥٠٦٤ :- وفى الذخيرة: وله أن يرهن ويرتهن ويملك أن يتقبل الأرض ويستأجر الأرض والبيوت ويأخذ الأرض مزارعة ويشترى طعاما فيزرعه فى أرضه .
٢٥٠٦٥ :- وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى أن المحجور عليه إذا دفع المولى قوت يومه، فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلا بأس به، بخلاف ما إذا دفع المولى قوت شهر، وفى السغناقى: ويملك أن يتقبل الأرض يعنى زمين اريكه كه گیرد أى يستأجر الأرض .

٢٥٠٦٣ :- أخرج أبوداؤد عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجر ما أنفقت، ولزوجها أجر ما اكتسب، ولخازنه مثل ذلك، لا ينقص بعضهم أجر بعض، سنن أبى داؤد، الزكاة، باب المرأة تصدق من بيت زوجها ٢٣٧/١ برقم: ١٦٨٥ -

وأخرج البخارى نحوه، صحيح البخارى، الزكاة، باب من امر خادمه بالصدقة ١٩٢/١ برقم: ١٤٠٧ ف ١٤٢٥، صحيح مسلم، الزكاة، باب اجر الخازن والأمين والمرأة إذا تصدقت الخ، ٣٢٩/١ برقم: ١٠٢٤ -

٢٥٠٦٦ :- فى الابانة : قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا بأس بأن يجيب الرجل دعوة العبد المحجور عليه ، وفى مختصر خواهرزاده : ولا يهب درهما ولا يتصدق به ولا يكسو ثوبا ولا يعتق على مال ويوكل بالبيع والشراء ، ولو أمره واحد بأن يشتري له شيئاً ففعل جاز ، سواء كان مسلماً إليه أو لم يكن .

٢٥٠٦٧ :- وفى الخانية : وللعبد المأذون أن يواجر أمته ظئراً وللأمة المأذونة أن تواجر نفسها ظئراً .

٢٥٠٦٦ :- أخرج الترمذى عن انس بن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض ، ويشهد الجنازة ، ويركب الحمار ، ويجيب دعوة العبد ، وكان يوم بنى قريظة على حمار مخطوم بحبل من ليف ، عليه إكاف ليف ، سنن الترمذى ، الجنائز ، باب آخر ١٩٧/١ برقم : ١٠٢٢ ، سنن ابن ماجه ، الزهد ، باب البراءة من الكبر والتواضع / ٣٠٨ برقم : ٤١٧٨ -

وأخرج الطبرانى عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس على الأرض ، ويأكل على الأرض ، ويعتقل الشاة ، ويجيب دعوة المملوك على خبز الشعير ، المعجم الكبير للطبراني ٥٢/١٢ برقم : ١٢٤٩٤ - شبير أحمد القاسمى بمدرسة شاهى مراد آباد الهند

الفصل الخامس فى العبد المأذون له لحقه دين وطلب الغرماء من القاضى بيعه

٢٥٠٦٨ :- فى الذخيرة: يجب أن يعلم بأن رقبة العبد المأذون تباع فى دين التجارة عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى ، وحاصل الخلاف راجع إلى حرف أن دين التجارة، هل يتعلق برقبة العبد استيفاءً عندنا يتعلق وعند الشافعى لا يتعلق .

٢٥٠٦٩ :- م: قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل لعبده فى التجارة فباع العبد واشترى فله حقه من ذلك ديون كثيرة، فيقدّمه الغرماء إلى القاضى، والمولى حاضر وطلبوا بيعه من المولى ، فإن القاضى ينظر فى ذلك، فإن كان فى يد العبد كسب حاضر يفى ديونه، فإنه يقضى ديونه من كسبه ، ولا يبيع المأذون بدينهم ، وإن لم يكن فى يده مال حاضر إلا أن له مالا غائبا يرجى قدومه ، أو دين حال يرجى خروجه ، فإنه لا يعجل القاضى فى بيعه بل يتلوم ويؤخر البيع ، حتى يقدم المال أو يخرج الدين ، ولم يقدر لمدة التلوم تقديراً .

٢٥٠٧٠ :- من مشائخنا رحمهم الله تعالى من قال : بأن تقدير مدة التلوم (بالاجتهاد) موكل إلى رأي القاضى ، وفى الذخيرة: فإن مضت مدة ووقع فى رأيه أن مدة التلوم إنتهت باع العبد وإن وقع فى رأيه أن مدة التلوم لم تنته بعد ، فإنه لا يبيعه .

٢٥٠٧١ :- وقد حكى عن الفقيه أبى بكر البلخى رحمه الله تعالى أنه كان يقول: مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام، فإن كان المال الغائب بحيث يقدم لثلاثة

أيام فإن القاضى لا يبيع العبد بل يتلوم ، حتى يقدم المال أو يخرج الدين ، ولو كان لا يقدم مال الغائب (ولا يخرج الدين إلا) بعد ثلاثة أيام فانه يبيعه .

٢٥٠٧٢ :- وفى الذخيرة : هذا إذا كان المولى حاضرا ، فأما إذا كان غائبا فإنه لا يبيع العبد ، حتى يحضر المولى ، ثم إذا باع القاضى العبد بحضرة المولى ينقسم ثمنه بين الغرماء ، وفى التحرير : سواء ثبت ديونهم بإقرار العبد أو ببينة قامت عليه .

٢٥٠٧٣ :- م : فبعد ذلك ينظر إن كان بالثمن وفاء بالديون كلها أو فى كل واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل إلى المولى إن كان ثمنه فضل ، وإن لم يكن بالثمن وفاء بالديون كلها يضرب كل غريم فى الثمن بقدر حقه كالتركة (إذا اجتمعت فيها حقوق الغرماء ، وضاعت التركة عن إيفائها يضرب كل غريم فى التركة بقدر حقه) ، فكذاك هذا ولا سبيل لهم على العبد فيما بقى من دينهم حتى يعتق العبد .

٢٥٠٧٤ :- ونظير هذا ما قالوا فى المولى إذا دبر العبد المديون ، واختار الغرماء يقضى المولى قيمة المدبر لا يبقى لهم على سعاية العبد سبيل مالم يعتق ، وإن اشترى (العبد) مولاه الذى باعه القاضى عليه للغرماء لم يتبعه الغرماء بشئ مما بقى من الدين من قليل ولا كثير ، وإن عاد العبد (إلى ملك من وجب الدين على العبد) فى ملكه .

٢٥٠٧٥ :- وفى شرح الطحاوى : ولو قضى المولى الدين من عند نفسه ، فإنه لا يباع ، ثم إذا بيع العبد من الدين ، فإن فضل الثمن على الدين فالفضل للمولى ، فان فضل الدين على الثمن فالمولى لا يطالبه بالفضل ، وأكد ببيع العبد بعد العتاق .

٢٥٠٧٦ :- هذا إذا كان كله حالا ، ولو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا ، فإنه يبيعه ويعطى أصحاب المال قدر حقوقهم منه ، ويمسك حصة

أصحاب الأجل إلى وقت حلول الأجل ، وهذا إذا كان الدين كله ظاهرا ، ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ، ولكن بسبب الوجوب قد ظهر ، كما لو خَطَرَ العبد فى الطريق وعليه دين ، فإن القاضى يبيعه فى الدين ويدفع إلى الغريم قدر دينه من الثمن ، وإن كان الدين مثل الثمن دفع كله بعد ذلك .

٢٥٠٧٧ :- إذا وقع فى البئر دابة فهلكت ، يرجع صاحب الدابة على الغريم ، فيأخذ منه قدر حصته من ذلك ، فيضرب هذا فى قيمة الدابة ، والغريم بقدر دينه ، فيقسمان الثمن بالحصص .

٢٥٠٧٨ :- م : ثم ذكرنا أن القاضى يبيع العبد المأذون المديون مذهبنا ، وقال الشافعى رحمه الله تعالى : لا يبيعه ، ولقب المسألة أن رقبة العبد المأذون تباع فى التجارة عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى ، وأجمعوا على أن رقبته تباع بدين الاستهلاك .

٢٥٠٧٩ :- ثم القاضى إذا باع العبد للغرماء ، أو باع أمين القاضى العبد للغرماء لا تلحقه العهدة ، حتى لو وجد المشتري بالعبد عيبا فالمشتري لا يردده على القاضى ولا على أمينه ، ولكن القاضى ينصب وصيا حتى يردده عليه .

٢٥٠٨٠ :- وكذلك لو قبض القاضى ، أو أمينه الثمن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يدي المشتري ، فالمشتري لا يرجع على القاضى ولا على أمينه وإنما يرجع على الغرماء .

٢٥٠٨١ :- ثم إذا رجع المشتري على الغرماء بالثمن ، فالغرماء لا يرجعون بديونهم (على أحد ، فإن أعتق العبد بعد ذلك ، فالغرماء يرجعون بديونهم) على العبد ، وهذا ظاهر .

٢٥٠٨٢ :- وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثمن ؟ فلا ذكر لهذا الفضل فى شئ من الكتب ، وقد اختلف المشائخ رحمهم الله تعالى ،

والأصح أنهم لا يرجعون ، وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى فى شرح كتاب المأذون (أن) القاضى إذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون (المديون) بطلب الغرماء إن قال جعلتك أمينا فى هذا العبد (لا تلحقه العهدة ، وأما إذا قال له : بع هذا العبد) ولم يزد (عليه) فقد اختلف المشائخ رحمهم الله تعالى فيه ، قال : والصحيح أنه لا تلحقه العهدة .

٢٥٠٨٣ :- ثم فى فصل الرد بالعيب ، إذا نصب القاضى الأمين خصما للمشتري ، ورد المشتري العبد عليه بالعيب ، فالقاضى يأمر الأمين ببيع العبد فإذا باعه الأمين وأخذ الثمن (بدأ) بدين المشتري أولاً فبعد ذلك (ينظر) إن كان الثمن الآخر أقل من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول (الفضل) على الثمن ، ولا يغرم الأمين ذلك ، وإن كان الثمن الثانى أكثر من الاول أعطى المشتري حقه ، ومابقى يكون للغرماء ، ولو كان العبد حين رده على أمين القاضى بالعيب مات فى يده قبل أن يبيعه ثانيا ، والأمين يرجع بالثمن على الغرماء فيأخذ منهم الثمن ويرده على المشتري .

٢٥٠٨٤ :- وفى الفتاوى الخلاصة : إذا باع القاضى بغير إذن الغرماء للغرماء حق الفسخ إلا إذا وصل الثمن إليهم ، وكان فيه وفاء بالدين ، أو قضى قاضى المولى دينهم ، أو أبرأه العبد من الدين يبطل حق الفسخ ، فإن كان الدين مؤجلا ليس لهم حق الفسخ .

٢٥٠٨٥ :- وهذا إذا كان العبد قائما ، فإن كان هالكا بطل حق الفسخ ، ولهم الخيار إن شاءوا ضمنوا المولى فيجوز ذلك العقد ، حتى كان للمشتري أن يرد على المولى بالعيب ، والمولى يرجع على الغرماء ، وإن شاءوا ضمنوا المشتري القيمة ، وإن ضمنوا يفسخ العقد ويسترد الثمن .

٢٥٠٨٦ :- وفى الكافي : ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل

الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة والصدقة قبل لحوق الدين أو بعده ، وقال زفر رحمه الله تعالى : والهبة للمولى لاحق للغرماء فيها ، ولا يتعلق بكسبه الذى انتزعه المولى من يده قبل الدين بل سلمه للمولى ما أخذ منه ، ولو كان المولى أخذ الغلة من العبد كل شهر ، له أن يقبض الغلة مع قيام الدين عليه استحسانا ، والقياس أنه لا يجوز .

٢٥٠٨٧ :- وفى السغناقى : وللمولى أن يأخذ غلة مثله بعد الدين أى الضريبة التى ضرب المولى على عبده كل شهر عشرة دراهم مثلا ، فهذا يأخذها بعد الدين كما كان يأخذها قبل الدين ، وما زاد على العشرة كان للغرماء ، ولا يأخذ المولى بعد الدين أزيد مما كان قبل الدين .

٢٥٠٨٨ :- وهذا الذى ذكره جواب الاستحسان ، وفى القياس لا يجوز له أن يأخذ من الغلة بعد الدين ، لاقليلاً ولا كثيراً .

٢٥٠٨٩ :- م : وكما يباع رقبة العبد فى دين التجارة يباع رقبته فيما كان من جنس التجارة ، بيانه فيما ذكر محمد رحمه الله تعالى فى "الأصل" قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى : إذا أذن الرجل لعبده فى التجارة ، فما لحقه من دين تجارة ، أو غصب أو ودعة جحد ها (أو مضاربة أو بضاعة أو عارية جحد ها أو دابة عقرها) أو ثوب أحرقه أو آجر أجيرا ، أو مهر جارية اشتراها ووطئها ، ثم استحقت ، فذلك كله لازم يؤخذ به فى الحال ويباع رقبته (فيه) وكذلك ضمان الغصب .

٢٥٠٩٠ :- وفى الذخيرة : وكذلك ضمان الودعة المجحودة ، فإنه ضمان عقر الدابة وإحراق الثوب ، فقد قيل ما ذكر من الجواب (محمول) على ما إذا أخذ الثوب أو الدابة أو لا حتى يصير غاصبا بالأخذ ، ثم أحرق الثوب أو عقر الدابة (فاما إذا عقر الدابة) أو أحرق الثوب من الابتداء فينبغى على قول

أبى يوسف رحمه الله تعالى لا يؤخذ به فى الحال ولا يباع رقبته فيه ، (وعلى قول محمد يؤخذ به فى الحال ويباع رقبته فيه ، (وعلى قول محمد يؤخذ به فى الحال ويباع رقبته فيه .

٢٥٠٩١ :- وقاسوا) هذه المسألة على ما ذكرها فى كتاب الصلح، وصورتها الدين إذا كان مشتركين اثنين ، ثم أن أحد الشريكين اغتصب من المديون مالا واستهلكه ، أو اشترى بالدين منه شيئا واستهلكه ، فإن لشريكه أن يرجع عليه بربع الدين ؛ لأنه استوفى نصيبه من الدين .

٢٥٠٩٢ :- ولو تزوج أحد الشريكين أمة المديون بنصيبهم من الدين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بربع الدين .

٢٥٠٩٣ :- ولو أحرق أحدهما ثوب المديون قبل القبض ، وقيمة الثوب بمثل نصيبه ووقعت المقاصة لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بشئ عند أبى يوسف ، وعند محمد رحمه الله تعالى يرجع عليه بربع الدين ، وأما مهر جارية اشتراها ووطئها فاستحقت فلأن هذا المهر وإن وجب بالفعل إلا أنه مستند إلى الشراء السابق ، فإنه لولا ذلك الشراء لكان لا يجب المهر ويجب الحد ، ولما كان مستند إلى الشراء ، كان بمنزلة الثمن .

٢٥٠٩٤ :- م : وكذلك إذا استعار من أحد دابة إلى مكان معلوم فذهب بها إلى مكان آخر ، حتى صار مخالفا ضامنا يباع رقبته .

٢٥٠٩٥ :- وإذا تزوج امرأة ودخل بها ، إن كان النكاح بإذن المولى صح أن يباع بدين المهر، وإن لم يكن هذا من جنس ضمان التجارة ، ثم يشترط لصحة بيع القاضى إذن الغرماء فى البيع وأذن المولى، وقد ذكرنا فى أول هذا الفصل أن العبد المأذون إذا لحقه دين يطلب الغرماء من القاضى بيع العبد وفى يد العبد كسب حاضر أن القاضى يبدأ ببيع الكسب ، ويستوى أن (يكون ذلك

الكسب من أكساب التجارة أولم يكن من أكساب التجارة نحو الصدقة والهبة ، ويستوى أن يكون العبد اكتسب ذلك قبل لحوق الدين (أو بعد الدين) فحق الغرماء يتعلق بجميع ذلك مادام فى يد العبد ، وإن كان المولى أخذ شيئاً من ذلك من العبد فإن لم يكن على العبد دين حال ما أخذ المولى من ذلك ، ثم لحقه دين لا يجب على المولى رد ما أخذ إن كان قائماً بنفسه ، ولا ضمانه إن كان استهلك .

٢٥٠٩٦ :- ولو كان على العبد دين خمس مائة وفى يده ألف درهم فأخذ المولى منه الألف بكما لها واستهلكها ، ثم لحق العبد دين يأتى (ذلك على رقبته ، وعلى جميع ما قبض المولى منه) فالمولى يغرم الألف كلها ، وإن لم يلحق العبد دين آخر فالمولى لا يغرم إلا خمسمائة .

٢٥٠٩٧ :- وإن لحق العبد المأذون دين يأتى على جميع رقبته وما فى يده والمولى يأخذ منه الغلة لكل شهر ، فهذا على وجهين (١) إما أن كان ما أخذ المولى غلة مثله لكل شهر ، (٢) أو كان أكثر من غلة مثله لكل شهر ، ففي الوجه الاول يسلم للمولى ذلك استحساناً ، وفى الوجه الثانى يسلم له مقدار غلة مثله استحساناً ويرد الفضل ، والقياس أن لا يسلم له بشيء من ذلك .

٢٥٠٩٨ :- إذا أذن لأمته فى التجارة (فلزمتها الديون) ثم ولدت ولداً ، هل يسرى (الدين) إلى ولده حتى يباع ولدها بالدين كالأم ؟ فهذا على وجهين ، إما أن ولدت بعد ما لحقها الدين أو ولدت قبل أن يلحقها الدين (ثم لحقها الدين) بعد ذلك فإن ولدت بعد ما لحقها الدين فانه يسرى الدين إلى ولدها ، ويباع الولد معها فى الدين إلا أن يفديها المولى ، وفى التجريد : والأرض بمنزلة الولد .

٢٥٠٩٩ :- م: بخلاف ولد العارية والمستأجرة ، فإنه لا يسرى إليه حكم الإجارة والعارية بخلاف ولد الجانية ، فإنه لا يسرى إليه حكم الأم ، حتى أن المولى إذا اختار دفع الأم (إلى ولى الجانية) لا يلزمه دفع الولد ، وقد قال بعض

مشائنا رحمهم الله تعالى: إن حكم الجناية يسرى إلى الولد .

٢٥١٠٠ :- وحكى عن القاضى الامام جمال الدين خالى أحمد رحمه الله تعالى أنه قال : ذكر الحاكم الشهيد فى " المختصر " أن حكم الجناية يسرى من الأم إلى الولد ، وقال فى الولد إن حدث بعد لحوق الدين يتعلق الدين به (وإن حدث قبل لحقوق الدين) ثم لحقها الدين لا يتعلق الدين به .

٢٥١٠١ :- ولو ولدت ولدين أحدهما قبل الدين والآخر بعد الدين ، فإن الدين يلحق الولد الثانى دون الولد الأول ، وفى شرح الطحاوى : الكسب والهبة والصدقة إذا كانت قبل لحقوق الدين فلم يأخذ المولى به ، حتى لحق الدين فإن ذلك يكون للغرماء .

الفصل السادس فى تصرف المولى فى العبد المأذون من البيع وأشباهه والتدبير والإعتاق وأشباههما

٢٥١٠٢ :- قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجل لعبده فى التجارة فاشترى وباع ولحقه ديون فباعه المولى بغير رضا الغرماء، فالبيع باطل، هكذا ذكر فى "الأصل" ثم إن محمداً رحمه الله تعالى قال فى الكتاب: البيع باطل.

٢٥١٠٣ :- واختلف المشائخ فى تفسير قوله أنه باطل، قال بعضهم: أراد بقوله باطل أنه سيطله، وهذا لأن البيع موقوف على إجازة الغرماء، وللغرماء حق إبطاله صيانة لحقهم، ومنهم من قال: أراد بقوله باطل إنه فاسد إلا أن هذا العقد فى الفساد دون سائر العقود الفاسدة؛ لأنه فساد سائر العقود إما لا دخال شرط فاسد، أو لكون المالك مكرها على البيع، والبيع ههنا خالٍ عن الشرط الفاسد، والمالك غير مكره على البيع، إنما عدم الرضاء من صاحب الحق لاغيره فكان فساد هذا العقد بسبب عدم الرضاء من صاحب الحق فكان فى الفساد دون سائر العقود الفاسدة، ولا بد أن يكون له زيادة مزية على سائر العقود الفاسدة فإظهارنا الزيادة فى إفادته قبل القبض ملكاً موقوفاً، ثم قال إلا أن يقضى المولى الدين من ماله، وفى الذخيرة: أو برئ الغرماء عن ديونهم فحينئذٍ ينفذ البيع.

٢٥١٠٤ :- وهذا الذى ذكرنا إذا لم يكن بثمن العبد وفاء بديون الغرماء،

٢٥١٠٤ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبه عن شريح: فى العبد يباع وعليه دين، قال: دينه على من باعه، واكل ثمنه، مصنف ابن أبى شيبه - البيوع والأقضية - الرجل يبيع العبد وعليه دين ٤٨٨/١١ برقم: ٢٣٠٠١ -

أما إذا كان به وفاء بديون الغرماء باعه المولى من غير رضا الغرماء ولا يكون للغرماء حق نقض البيع ، م : أو يكون فى الثمن وفاء بديون الغرماء فيأخذ المولى الثمن ويدفع إلى الغرماء قضاء لديونهم فحينئذ لا يبقى للغرماء حق الفسخ .

٢٥١٠٥ :- فإذا باع العبد المأذون المديون بغير رضا الغرماء وسلمه إلى المشتري ، ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بديونهم ، فأرادوا أن يفسخوا بيع المولى واحدهما غائب ، أمّا البائع أو المشتري أجمعوا على أن المشتري إذا كان غائبا والبائع حاضر مع العبد أنه ، ليس للغرماء أن يخاصموا البائع ويفسخوا العقد .

٢٥١٠٦ :- وأما إذا كان المشتري حاضرا مع العبد قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : لا خصومة لهم مع المشتري ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : له حق الخصومة مع المشتري فيخاصموه ويفسخوا العقد معه ويبيعوا العبد بديونهم إلا أن يفديه المشتري .

٢٥١٠٧ :- فى الذخيرة : ولو طلب بعض الغرماء من القاضى البيع ، والبعض غائب ، فباعه القاضى للحضور ، فبيعه جائز على الكل ، وإذا جاز هذا البيع بإذن القاضى يدفع القاضى إلى الحضور حصتهم من الثمن ، ويقف حصّة الغيب ، فإن قال العبد قبل أن يباع : إن لفلان علىّ من المال كذا ، وصدقه المولى بذلك أو كذبه ، وفلان غائب ، وقال الغرماء الحضور : ليس لفلان عليه قليل ولا كثير ، فإن العبد يكون مصدقا فى ذلك ، فإن حضر فى ذلك الغائب ، وصدق العبد فى إقرار أخذ حقه ، وإن كذبه قسم ما وقف له بين الحضور بالحصص .

٢٥١٠٨ :- ولو أن العبد لم يقر لفلان بشئ حتى باعه القاضى ، وصار محجورا عليه ، ثم أقر بعد ذلك لفلان الغائب بمال ، وصدقه المولى فى ذلك أو كذبه ، فإن جميع الثمن بين الغرماء الحضور ، ولا يوقف للغائب شئ من الثمن ؛ لأن إقرار العبد للغائب حصل بعد الحجر ، والأصل فى إقرار العبد

بعد الحجر أنه إن لم يكن فى يده شئ من كسب الإذن، وكذبه المولى لا يصح إقراره، وإن صدقه إن لم يكن عليه دين آخر صلح إقراره فى حق المولى، وإن كان عليه دين آخر لا يصلح إقراره .

٢٥١٠٩ :- هذا إذا لم يكن فى يده شئ من كسب التجارة، وإن كان فى يده شئ من كسب التجارة، فاقربدين وكذبه المولى، فعلى قولهما لا يصح إقراره، وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يصح إقراره بقدر الكسب.

٢٥١١٠ :- فى الخانية: وإذا باع المولى العبد المأذون بغير إذن الغرماء، فوجد الغرماء العبد: فارادوا نقض البيع ليس لهم ذلك إلا بحضرة البائع والمشتري.

٢٥١١١ :- م: ولو أن الغرماء لم يقدروا على المشتري وعلى العبد المأذون، وإنما قدروا على البائع وأرادوا أن يضمّنوا البائع قيمة العبد فلهم ذلك، ثم إذا ضمّنوا البائع قيمة العبد اقتسموها بينهم بالحصص، يضرب كل واحد منهم بجميع دينه فى تلك القيمة .

٢٥١١٢ :- قال: وجاز البيع فى العبد وسلم الثمن للمولى، ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كما لو بيع بديونهم، ولو أجاز والبيع كان الثمن لهم، وبرئ البائع من القيمة، فإن هلك الثمن فى يد البائع قبل أن يقبضه الغرماء من البائع هلك من مال الغرماء وبرئ البائع من القيمة، فإذا عتق العبد أتبعوه بجميع دينهم .

٢٥١١٣ :- وإن اختار بعض الغرماء ضمان القيمة، واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك، وتكون فائدة هذا أن تكون القيمة أكثر من الثمن، ويكون للذين اختاروا القيمة حصتهم من القيمة، وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن، حتى لو كانوا أربعة، واختاروا أخذ ضمان القيمة له ربع القيمة لا غيره، وللذين

اختاروا الثمن ثلاثة أرباع الثمن، والباقى للمولى، وينفذ البيع فى جميع العبد.

٢٥١١٤ :- وهذا بخلاف مالو كان المشتري والبائع حاضرين، والعبد قائم فى يد المشتري، فأجاز بعضهم البيع وأبطله بعضهم، كان الإبطال أولى، ولم يجز البيع فى شئ من العبد .

٢٥١١٥ :- ولو أن الغرماء قدروا على البائع، ولم يقدرُوا على العبد فلهم الخيار إن شاءوا ضمنوا البائع قيمة العبد، وإن شاءوا ضمنوا المشتري، وكان الغرماء الخيار، فإن ضمنوا المشتري قيمته رجع المشتري على البائع بالثمن الذى نقده، وإن اختاروا تضمين المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري، ولا يكون لهم على الثمن سبيل، وأيهما اختار الغرماء ضمانه برئ الآخر براءة مؤبدة بحيث لا يعود الضمان إليه أبدا .

٢٥١١٦ :- فإن أخذ الغرماء القيمة من البائع أو من المشتري، ثم ظهر العبد وأرادوا أن يأخذوا (العبد) ويردوا القيمة على من أخذوا منه القيمة ينظر إن أخذ الغرماء القيمة بزعم أنفسهم بأن ادعوا أن قيمة العبد كذا، وأنكر الذى اختار الغرماء تضمينه، فأقاموا البينة على ما ادعوا من القيمة واستحلفوه فنكل فلا سبيل لهم على العبد، وإن أخذوا القيمة بزعم الضامن فإن ادعى الضامن أن قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء، وحلف على ذلك، ولم يكن للغرماء بينة كان لهم أن يأخذوا العبد .

٢٥١١٧ :- ثم إذا اختاروا أخذ القيمة من المولى وأخذوا القيمة منه، ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب، وردّه على المولى بقضاء القاضي، فالمولى هل يرد العبد على الغرماء بهذا العيب فهذا على وجهين، (١) الأول إذالم يكن المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري، وفى هذا الوجه إن كان عيبا لا يحدث مثله وقد ردّ عليه بالبينة أو نكوله أو بإقراره رد على الغرماء وإن رد عليه بحكم إقراره لا يرد على الغرماء إلا أن يقيم البينة أن هذا البيع، كان قبل شراء هذا المشتري، أو يستحلفهم على ذلك فنكلوا .

٢٥١١٨ - (٢) الوجه الثانى : أن يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري ، وهذا الوجه على قسمين ، إن كان القاضى قضى عليه قيمته صحيحا فله أن يرد على الغرماء إذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله ، أو يحدث إلا أنه (رد) عليه بالبينة أو بنكوله .

٢٥١١٩ - معنى هذه المسألة أن الغرماء حين أرادوا أخذ (العبد) من المولى ، قال : إن هذا معيب بعيب كان به وقت بيعى إياه من المشتري ، فصدقه الغرماء فى ذلك ، وضمنوه قيمته (معيبا أو كذبوهم) وقالوا : لا ، بل العبد لم يكن معيبا وقت بيعك إياه من المشتري ، وإنما حدث العيب فى يد المشتري ، وإنما حق تضمينك قيمته صحيحا ، فضمنوه قيمته صحيحا فالحكم ما ذكرنا (وإن كان) الغرماء (حين) أخذوا القيمة من المولى ، وظهر العبد فى يد المشتري ، واطلع على عيب قديم (بالعبد) فلم يرده على المولى ، حتى عاب عنده بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ، ولكن يرجع عليه بنقصان العيب .

٢٥١٢٠ - (وإذا رجع على المولى بنقصان العيب) فليس (للمولى) أن يرجع على الغرماء بنقصان العيب ذكر المسألة فى هذا الكتاب من غير ذكر خلاف ، وبعض مشائخنا قالوا : هذا على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى له أن يرجع على الغرماء بنقصان العيب .

٢٥١٢١ - قالوا : قد نص على هذا الخلاف ، وقاسوا هذه المسألة على مسألة ذكره فى كتاب الصلح ، وصورتها رجل اشترى من آخر عبدا ، وقبضه وباعه من غيره فوجد المشتري الثانى بالعبد عيبا ، فقبل أن يرده مات فى يده ، فالمشتري الثانى يرجع بنقصان العيب على بائعه (بالاجماع) ، وبائعه لا يرجع على بائعه عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وعندهما يرجع ، ومنهم من قال : لا بد ما ذكره هنا قول الكل .

٢٥١٢٢ :- فى الجامع الصغير الحسامى : مأذون عليه دين باعه المولى من رجل وأعلمه بالدين ، وللغرماء أن يردوا البيع ، وتأويله إذا كانوا لا يصلون إليهم الثمن ، أما إذا وصل إليهم الثمن وليس فى البيع محاباة ، ليس لهم أن يردوا البيع ، والصحيح أن لهم أن يردوا البيع ، فإن كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : المشتري خصم ويقضى بدينهم .

٢٥١٢٣ :- م : وإذا باع العبد المأذون المديون مع علمه بالديون لا يصير مختارا للديون ، حتى يلزمه أداء الفداء من ماله ، ويلزمه قضاء ديون المأذون من ماله ، هذا إذا باع المولى العبد بغير إذن الغرماء ، فأما إذا باع بإذن الغرماء نفذ بيعه ، فإن قبض المولى البائع (من) الثمن وضاع فى يده ، ثم وجد المشتري بالعبد عيبا ، فالخصم فى ذلك المولى البائع ، فإن رد المشتري العبد على المولى ، ينظر بعد ذلك ، إن كان عيبا لا يحدث مثله أو يحدث ولكن رده بينة أو نكول فقد انفسخ العقد من كل وجه ، وعاد حقوق سائر الغرماء ، فيبيعه المولى بإذن الغرماء ، فإذا باعه وأخذ الثمن ينظر إن كان الثمن الثانى أكثر من الأول (أعطى المشتري من ذلك حقه ، والفضل يكون للغرماء ، وإن كان الثمن أقل) فالمولى يغرم المشتري دين مال نفسه إلى تمام حقه ، ثم يرجع على الغرماء بما ضمن المشتري .

٢٥١٢٤ :- وإن كان العيب يحدث مثله وقد رد على المولى بحكم إقراره ، وباع المولى العبد ، والثمن الثانى أقل ، وضمن المولى النقصان للمشتري من مال نفسه لا يرجع على الغرماء بذلك إلا أن يقيم المولى بينة أن هذا العيب كان قديما ، أو حلف الغرماء ونكلوا فحينئذ يرجع إليهم بما غرمه للمشتري .

٢٥١٢٥ :- ثم الغرماء إنما يحلفون على علمهم بالله ما يعلمون أن

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٢٩ الفصل ٦: تصرف المولى فى العبد المأذون ج: ١٦

المولى باع هذا العبد وسلم وبه هذا العيب ، ولو كان المشتري (حين) ردّ العبد على المولى البائع مات العبد فى يده قبل أن يبيعه ثانيا للمشتري (فالمولى) يغرم الثمن للمشتري .

٢٥١٢٦ :- وهل يرجع بما غرم على الغرماء ؟ إن كان العبد ردّ على المولى بعيب (لا يحدث مثله أو يعيب) يحدث مثله ولكن بالبينة أو بالنكول رجوع على الغرماء ، وإن كان الرد بعيب يحدث مثله بإقراره لا يرجع على الغرماء ، إلا إذا أقام البينة أنه باع هذا العبد (وبه هذا العيب أو حلف الغرماء بالله ما يعلمون أنه باع هذا العبد) وسلم إلى المشتري (وبه هذا العيب) ونكلوا فحينئذ كان لهم حق الرجوع على الغرماء بالثمن.

٢٥١٢٧ :- وهذا كله إذا كان الرد بقضاء القاضي ، وإن كان الرد عليه بغير قضاء فإن كان عيبا يحدث مثله فلا سبيل للمولى على الغرماء باتفاق الروايات ، وإن كان عيبا لا يحدث مثله فعلى رواية المأذون والرهن لا يرجع على الغرماء ، وعلى رواية كتاب البيوع يرجع على الغرماء .

٢٥١٢٨ :- وفرع على ما إذا كان الردّ على المولى بغير قضاء ، فقال : لو لم يمت العبد فى يد المولى (فالعبد للمولى ولا سبيل) للغرماء على العبد ، ويغرم المولى للمشتري الثمن ، ولو أراد الغرماء بيع العبد وفى ثمنه فضل على الثمن الأول فليس للغرماء ذلك .

٢٥١٢٩ :- هذا إذا كان الدين على العبد حالا ، قال محمد رحمه الله تعالى : إذا أعتق المولى عبد المأذون فعتقه جائز ، وإذا نفذ عتقه ضمن الأقل من

٢٥١٢٩ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبة عن الزهرى : فى الرجل يفلس فيعتقه سيده : إن عتقه جائز ، ويضمن السيد ثمنه ، مصنف ابن أبى شيبة ، البيوع والأقضية ، فى العبد المأذون له فى التجارة ٤٠/١١ برقم : ٢١٢٧٢ -

وأخرج أيضاً عن حماد قال : إن أعتقه سيده فالدين على سيده ، مصنف ابن أبى شيبة ٤٠/١١ برقم : ٢١٢٧٣ -

قيمة العبد ومن الدين، أيهما أقل كان عليه ذلك، وإن كان الدين أكثر لا يضمن إلا قدر القيمة، وإن كان الدين أقل ضمن قدر الدين إلا القيمة، ثم يضمن المولى لأقل من قيمة العبد ومن الدين علم المولى أو لم يعلم، ثم يضمن المولى للغرماء قيمة العبد بالغة ما بلغت.

٢٥١٣٠ - وإن كانت قيمة العبد عشرة آلاف أو أكثر، إذا كان الدين أكثر من قيمة العبد، وكذلك الجواب إن وجب الدين على العبد بسبب غصب، أو جحود وديعة، أو إتلاف مال.

٢٥١٣١ - فى التهذيب: وكذلك لو قتل حرًا أو عبداً، ثم أعتقه المولى ولم يعلم به يضمن الأقل من قيمته ومن قيمة المقتول إلا إذا زادت قيمة المقتول على عشرة آلاف فينقص عشرة دراهم، ولو علم ثم أعتق يضمن تمام دية المقتول أو قيمته إن كان عبداً.

٢٥١٣٢ - ولو كان عليه ديون محيطة وجنایات محيطة فاعتقه المولى، ولم يعلم به غرم الغرماء قيمة كاملة، ولأولياء الجنایات قيمته إلا إذا زاد على عشرة آلاف فنقص عشرة، ولو باعه المولى من غير أمر الغرماء لا يجوز بيعه، ولو أعتقه المشتري فالغرماء إن شاؤوا ضمنوا البائع، وإن شاؤوا ضمنوا المشتري.

٢٥١٣٣ - م: هذا إذا أعتق المأذون وعليه دين فاما إذا أعتق رقيقاً من رقيق المأذون، وعلى المأذون (دين) هل ينفذ عتقه؟ فهو على وجهين، إما أن يكون الدين على المأذون مستغرقاً أو غير مستغرق، فإن كان الدين غير مستغرق كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى (يقول أولاً: بأنه لا ينفذ عتقه، ثم رجع وقال: إنه ينفذ عتقه).

٢٥١٣٤ - وإن كان الدين مستغرقاً لا ينفذ عتق المولى عند أبى حنيفة قولاً واحداً، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ينفذ عتقه على كل حال،

والخلاف بينهم فى هذه المسألة فرع لمسألة أخرى وهو أن دين العبد هل ينفع وقوع الملك للمولى فى اكتسابه؟ فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يمنع إذا كان مستغرقاً قولاً واحداً .

٢٥١٣٥ :- وإذا كان غير مستغرق فله فيه قولان ، على قوله الأول يمنع ، وعلى قوله الآخر لا يمنع ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يمنع إن كان مستغرقاً .

٢٥١٣٦ :- وفى الغياثية : المولى إذا أعتق عبده المأذون الذى لم يكن الدين مستغرقاً لرقبته وكسبه نفذ بالإجماع ، والدين القليل لا يمنع عتق المولى بالإجماع .

٢٥١٣٧ :- وإذا ثبت هذا فنقول : إذا أعتق المولى عبداً من عبيد المأذون ، وعلى المأذون دين مستغرق فإنه لا يضمن المولى شيئاً عند أبى حنيفة ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى يضمن قيمته ، سواء كان موسراً أو معسراً ، إلا أنه إذا كان المولى معسراً ، كان للغريم ابتاع العبد المعتق بالقيمة وذلك ؛ لأن المولى لو كان موسراً كان يضمن قيمة العبد ، فإذا كان معسراً كان على العبد السعاية فى القيمة كما فى الرهن وكعبد بين الشريكين أعتق أحدهما نصيبه ، ثم العبد المعتق يرجع بما أدى على المعتق وهو المولى ، وكل جواب عرفته عندهما متى أعتق المولى رقيقاً من كسب المأذون ، وعليه دين مستغرق فهو الجواب عند الكل متى كان الدين غير مستغرق .

٢٥١٣٨ :- وفى الينابيع : وإن أعتق عبيده لم يعتقوا عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، يريد به أنهم لم يعتقوا فى حق الغرماء ، ولهم أن يبيعوا لهم ليستوفوا ديونهم من ثمنهم ، وأما فى حق المولى فهم أحرار بالإجماع ، حتى أن الغرماء لو أبرؤوهم من الدين ، أو باعوهم من المولى ، أو قضى المولى دينهم فإنهم

أحرار ، وأما عندهما ينفذ عتقه فيهم ، ويضمن قيمتهم للغرماء إن كان موسراً ، ويبيعوا فى قيمتهم إن كان معسراً ، ورجعوا بذلك على المولى .

٢٥١٣٩ :- جامع الفتاوى : عليه أربعة آلاف درهم وله متاع قيمة ثلاثة آلاف فاتذن المأذون عليه ذلك ، وأعتق العبد ، فالغرماء بالخيار إن شاءوا ضمنوا المعتق أربعة آلاف درهم ، ويرجع على المولى بثلاثة آلاف قيمة المتاع ، وإن شاءوا ضمنوا المولى أربعة آلاف درهم ؛ لأن كسب العبد ثلاثة آلاف درهم ، وقيمة العبد ألف درهم وقد أتلف الكل ، وهو لا يرجع على المعتق بشئ .

٢٥١٤٠ :- م : وإن أعتق المأذون المديون مع علمه بالديون لا يصير مختاراً للفداء ، فإن وقع الاختلاف بين المولى والغرماء ، فقال الغرماء للمولى : قد اعتقته فلذا عليك القيمة ، وقال المولى : لم أعتقه ، فالقول قول المولى ، ويباع العبد للغرماء .

٢٥١٤١ :- م : قال محمد رحمه الله تعالى فى ” الاصل ” وإذا دبر المولى عبده المأذون فتدبيره جائز ، وليس للغرماء أن ينقضوا تدبيره ، وفرق بين التدبير والكتابة فإن المولى إذا كاتب عبده المأذون المديون ، كان للغرماء أن ينقضوا الكتابة ، ويستسعوا العبد فى ديونهم ، وإذا لم يكن للغرماء أن ينقضوا تدبير المولى ذكر بعد هذا أن الغرماء بالخيار ، إن شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد ، وإن شاءوا استسعوا العبد فى ديونهم ، أما لهم تضمين المولى قيمة العبد ، وإن شاءوا استسعوا العبد بديونهم ، وأى ذلك ما اختاروا بطل حقهم فى الآخر ، وبقي العبد مأذوناً ؛ لأن التدبير لا يمنع إبتداء الإذن ، فلا يمنع البقاء بالطريق الأولى ، وإن استسعوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكماله .

٢٥١٤٢ :- وإذا بقى المدبر مأذوناً على حاله فإن اشترى بعد ذلك وباع

فلحقه دين كثير كان لأصحاب هذا الدين أن يبيعوا المدبر واستسعونه بدينهم ، ولا سبيل لهم على المولى .

٢٥١٤٣ :- فإذا استسعى الغرماء الآخرون (المدبر) فى ديونهم ، فأدى إليهم من سعايته ، لم يكن للغرماء الأولين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لاقليل ولا كثير .

٢٥١٤٤ :- وفى الجامع الصغير الحسامية : جارية أذن لها مولاها فى التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها ، ثم دبرها المولى ، فهى مأذونة لها على حالها ، والمولى ضامن بقيمتها للغرماء ، ولو وطئها فجئت بولد فادعاه فهذا حجر عليها دلالة يضمن قيمتها للغرماء .

٢٥١٤٥ :- وفى الخلاصة الخانية : وأما الاستيلاد فالقياس أن لاتصير محجورة وهو قول زفر رحمه الله تعالى ، وفى الاستحسان تصير محجورة .

٢٥١٤٦ :- م : هذا الذى ذكرنا تعريفات فصل التدبير ، جئنا إلى تعريفات فصل الكتابة ، فنقول : لو لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون ، حتى أذى المأذون جميع بدل الكتابة عتق بوجود شرطه ، وهو الأداء ، وعلى المولى قيمة العبد كما لو تجر العتق بعد هذا ، الغرماء بالخيار ، إن شأؤوا ضمنوا المولى قيمة العبد وأخذوا منه ما أخذوا من المكاتب يقسمونه بالحصص ، وإن شأؤوا اتبعوا العبد بجميع ديونهم ، فإن فضل شئ من ديونهم اتبعوا العبد بما بقى من دينهم للحال ، ولا يرجع العبد على مولا به شئ من ذلك لا بقليل ولا بكثير .

٢٥١٤٧ :- ولو كان العبد أذى بعض الكتابة وبقي بعضها ، ثم جاء الغرماء فإنهم ييطلون الكتابة إن شأؤوا ، ويباع العبد للغرماء بدينهم ، فكان لهم أن ينقضوا الكتابة كما لو لم يكن أذى شيئا من الكتابة ، فإن لم ييطلوا الكتابة ولكنهم (أجازوها فالكتابة جائزة ، وما قبض المولى من المكاتب قبل الإجازة يكون بينهم) بالحصص ، وما بقى فهو بينهم بالحصص ، فإن كان ما قبض المولى قبل إجازتهم هلك فى يد المولى ، ثم أجاز الغرماء الكتابة ، فالكتابة جائزة ، والمولى لا يضمن ما

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٣٤ الفصل ٦: تصرف المولى فى العبد المأذون ج: ١٦

قبض من المكاتبه ، فإن أجاز الكتابه بعضهم وردھا بعضهم لم یجز الكتابه حتى یجیزوها (الكل) .

٢٥١٤٨ :- ولو أنهم أرادوا رد الكتابه ، فأعطاهم المولى دينهم أو المكاتب لم یکن لهم رد الكتابه بعد ذلك .

ومما يتصل بهذا الفصل من المسائل

٢٥١٤٩ :- العبد المأذون المديون ، إذا باعه المولى بغير إذن الغرماء وأعتقه المشتري قبل أن يقبضه فإنه يقف عتقه ، إن أجاز الغرماء المبيع أو قضى المولى دين الغرماء أو أبرأ الغرماء (العبد) عن الدين ينفذ عتق المشتري ، فإن أبى الغرماء أن یجیزو البیع وأبى المولى أن یقضى دينهم فإنه یبطل عتقه ویباع العبد للغرماء بدینهم ، هكذا ذکر فی ”الأصل“ مطلقا .

٢٥١٥٠ :- وهذا الجواب الذى قال لايشكل على قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى ، وأما على قول محمد رحمه الله فمنهم من قال: لا يقف عتق المشتري على قول محمد رحمه الله تعالى ، ومنهم من قال: ما ذكر قولهم جميعا ، فعلى هذا محمد رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفرق بين هذا وبين المشتري من الغاصب .

٢٥١٥١ :- هذا إذا أعتق المشتري من المولى قبل القبض ، وأما إذا قبض العبد ثم أعتقه ، فإنه ينفذ عتقه ، وإذا نفذ عتق المشتري بعد القبض ، فالغرماء بعد هذا بالخيار ، إن شاءوا أجازوا البیع وأخذوا الثمن ، وإن شاءوا ضمنوا البائع القيمة .

٢٥١٥٢ :- هذا إذا أجازوا بیع المولى ، وإن ضمنوا قيمة العبد فبیع المولى ینفذ ، ویسلم الثمن للمولى ، ولو كان المشتري باع العبد بعد ما قبضه ، أو وهبه وقبضه الموهوب له ، ثم حضر الغرماء وأجازوا بیع المولى نفذ بیع المشتري (وهبته من غيره) .

الفصل السابع

فى العبد بين رجلين فأذن له أحدهما فى التجارة

٢٥١٥٣ :- الأصل أن إذن أحد الموليين صحيح فى نصيبه، غير صحيح فى نصيب صاحبه ، وإذا صح الإذن فى نصيب الآذن دون نصيب الساكت (فأراد الساكت) أن يفسخ الإذن فى نصيبه (ليس له ذلك) ثم قال : ويجوز جميع أشريته وبياعاته .

٢٥١٥٤ :- وإذا جاز أشريته وبياعاته فى الكل فلحقه ديون وفى يده كسب، هل يصرف جميع الكسب إلى دين الغرماء أم لا؟ فالمسألة لا تخلو من ثلاثة أوجه، (١) إما أن يكون الدين واجبا على العبد بسبب الكسب الذى فى يده بأن كان كسبه تجارة وقد لحقه الدين بالتجارة وقد علم ذلك ، (٢) أو كان الدين واجبا عليه لا بسبب الكسب الذى فى يده بأن لحقه الدين بالتجارة ، وكان الكسب الذى فى يده مستفاداً له من الهبة ، أو الاحتطاب وقد علم ذلك (٣) أو كان لا يعلم أن الدين الذى وجب على العبد (وجب بسبب هذا الكسب ، أم لم يجب بسببه ، فإن كان الدين إنما) وجب بسبب كسبه الذى فى يده بأن كان كسب تجارة وقد لحقه الدين بالتجارة ، فإن ما فى يده من الكسب الذى وجب الدين بسببه يصرف إلى دينه استحساناً ، وفى القياس لا يصرف ، ويكون كله للمولى ، ويتأخر حق الغرماء إلى ما بعد العتق .

٢٥١٥٥ :- هذا إذا كان الكسب مستفاداً بالكسب الذى وجب به الدين ، فأما إذا كان الكسب مستفاداً لا بالسبب الذى وجب به الدين يصرف إلى الدين نصيب الآذن ، ولا يصرف نصيب غير الآذن ، وأما إذا لم يعلم حال الكسب الذى حدث بالسبب الذى وجب به الدين أو بسبب آخر غير السبب الذى به وجب الدين ، وقد اختلف الموليان فى ذلك ، فقال الساكت : حصل

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٣٦ الفصل: ٧ عبد الرجلين فأذن له أحدهما... ج: ١٦

الكسب لا بالسبب الذى وجب به الدين بأن قال : استفاده بالهبة لا بالتجارة فإنه بيننا نصفان ، وقال الآذن مع العبد لابل استفاده بالتجارة ، هى سبب وجوب الدين ، والكل مصروف إلى الدين ، فالقول قول المولى قياساً ، وفى الاستحسان القول قول العبد .

٢٥١٥٦ :- م : وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما فى التجارة ، فاشترى وباع ومولاه الذى لم يأذن له يراه ولم ينهه كان هذا إذناً له فى التجارة ، فإن كان الذى لم يأذن له أتى أهل سوق ونهاهم عن مبايعته ، وقال : إن بايعتموه فهو فى نصيب صاحبه ، ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس أن يصير نصيبه مأذوناً ، وفى الاستحسان لا يصير نصيبه مأذوناً .

٢٥١٥٧ :- وهذا بخلاف مالو كان العبد كله محجوراً وقد نهى أهل السوق عن المبايعه معه ، ثم رآه يتجر فسكت ، فإنه يصير مأذوناً ، وهذا بخلاف مالو صرح بالإذن بعد النهى ، فإنه يصير مأذوناً .

٢٥١٥٨ :- وفى الفتاوى العتائية : ولو أذن أحد الشريكين صرف نصيبه إلى الدين والباقي بينهما ، وإن لم يف به بيع نصيب الآذن من العبد ، وهذا فى كسب التجارة ، فأما الهبة فنصفها للآخر والقول للعبد أنه من التجارة ، ولورآه الثانى فسكت ، فهذا إذن منه إلا أن يقول لأهل سوق : إنى لم أذن له فما بايعتموه فهو نصيب شريكى .

٢٥١٥٩ :- ولو قال أحدهما لشريكه : إئذن له فى نصيبك ، أو قال فى نصيبى ففعل فهو إذن فى جميعه ، وما أخذ المولى من كسب عبده ، ثم لحقه دين فله أن يأخذ الغلة كل شهر ، وإن كان مديوناً وأخذ من كسبه وعليه دين فقضى منه دين العبد ، ثم لحقه دين آخر ، ضمن الثانى نصيبه ، وكذا لو قضى المولى الأول من مال نفسه ليسلم له ما أخذ صرفه إلى الثانى ولم يرجع على الأول ولا على العبد .

الفصل الثامن فى إقرار العبد

المأذون له والمحجور، وفى إقرار مولا هما

هذا الفصل يشتمل على أنواع ، النوع الاول فى إقرار المأذون .

٢٥١٦٠ :- شرح الطحاوى : العبد لا يخلوا ، إما أن يكون مأذونا له أو محجورا عليه ، فإن كان محجورا عليه فإنه يؤخذ بأفعاله دون أقوله إلا فيما يرجع نفسه كالقصاص وحد الزنا وحد الشرب وحد القذف فإنه يصح إقراره فيها وحضرة المولى ليس بشرط .

٢٥١٦١ :- هذا إذا اقر فاما إذا أقيم عليه البينة فحضرة المولى شرط عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقال أبو يوسف رحمه الله ليس بشرط ، فأما الإقرار بالجناية التى توجب الدفع أو الفداء لا يصح محجورا كان أو مأذونا .

٢٥١٦٢ :- وأما الإقرار بالغصب أو بعين مال فى المحجور عليه لا يصح ، وفى المأذون يصح وأخذه فى الحال ، م : إذا أقر (العبد المأذون) لعبد فى يديه أنه ابن فلان ابن فلان أو دعه ، أو قال : إنه حر لم يملكه قط فالقول قوله .

٢٥١٦٣ :- الأصل فى جنس هذه المسائل أن المأذون إذا أقر بحرية طارئة لما فى يده لا يصح إقراره ، ومتى أقر بحرية الأصل الثابتة بالظاهر صح إقراره وإنما يكون مضافا إلى الدار أو إلى كونه من بنى آدم وإنما يكون مقرا بحرية طارئة إذا ظهر فى العبد المقربه إمارات الرق وعلاماته ، وذلك بأن أقر المأذون بأن هذا مملوك ورقيق ، وصدقة المملوك فى ذلك إن كان مما يعبر عن نفسه ، فإن كان مما لا يعبر عن نفسه ، حتى كان القول قول المأذون أنه مملوك ، ثم أقر أنه حر الأصل فإن إقراره بهذا إقراره بحرية طارئة فلا يصح .

٢٥١٦٤ :- فاما إذا لم يظهر فى العبد المقر له إمارات الرق وعلاماته ،

فاقر المأذون أنه حر الأصل فهذا الإقرار بحرية الأصل لبحرية طارئة فيصح من المأذون، وفيما إذا قال العبد ابن فلان أو دعه فلان لم يظهر في العبد المقر له امارات الرق ؛ لأنه لم يوجد إلا بمجرد يد المأذون عليه ويد المأذون كما يثبت على الرقيق يثبت على الحرية فإنه قد يودع عنده الحر وقد يستأجر الحر ليعمل له عملاً فيثبت عليه يده، فإذا قال إنه ابن فلان أو قال إنه حر الأصل كان هذا إقراراً بحرية الأصل فيصح منه .

٢٥١٦٥ :- ولو كان المأذون اشترى عبداً من رجل، وقبضه بمحض من العبد والعبد ساكت ، ثم أقر أنه ابن فلان أو أنه حر الأصل لم يملكه قط ؛ لأنه أقر بحرية طارئة ؛ لأنه ظهر في العبد المقر له امارات الرق وعلاماته فإنه يبيع وسلم وهو ساكت، وهذا يكون إقراراً بالرق من الغلام : فقد ذكرنا في كتاب الإقرار أن مجهول النسب إذا يبيع وسلم وهو ساكت ، كان ذلك إقراراً منه بالرق ، حتى لو ادعى بعد ذلك أنه حر الأصل لا يقبل قوله .

٢٥١٦٦ :- ولو أقر العبد المأذون أن هذا العبد الذي اشتراه من فلان كان فلان أعتقه قبل أن يبيعه منه فاشتراه وهو حر، وانكر البائع ذلك ، فإن العبد مملوك له على حاله، ولا يصدق المأذون على ما أقربه على البائع .

٢٥١٦٧ :- وكذلك إذا كان المشتري مأذوناً إلا أن المشتري إذا كان حراً فالعبد يعتق عليه بحكم إقراره : وإذا كان عبداً مأذوناً فالعبد لا يعتق عليه ؛ لأن هذا إقرار بحرية طارئة بعد الرق فإنه صحيح من الحر غير صحيح من العبد المأذون .

٢٥١٦٨ :- ولو كان العبد المأذون لم يقر بشئ من ذلك ولكنه أقر أن البائع باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه منى، وصدقه فلان في ذلك، وكذبه البائع فإن المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع ، حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد إلى فلان ؛ لأن المأذون أقر بعين في

يده انه لأجنبى وإقرار المأذون بذلك عليه صحيح فى حق نفسه .

- ٢٥١٦٩ - ولو أقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن، وكذلك إذا أقام المأذون البينة على ما ادعاه على البائع، أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن .
- ٢٥١٧٠ - فقد جمع محمد رحمه الله بين ثلاثة فصول ، (١) إقرار البائع بما ادعاه المأذون (٢) وإقامة المأذون البينة على البائع (٣) وحلف المأذون البائع على ما ادعاه، وأجاب فى الكل أن المأذون يرجع على البائع بالثمن.

نوع آخر

- ٢٥١٧١ - وإذا أقر العبد بدين فهذا على وجهين ، إن أقر بدين التجارة صح إقراره فى حق المولى ، حتى يؤخذ به للحال وإن أقر بدين ليس هو من دين التجارة ، لا يؤخذ به للحال، وإنما يؤخذ به بعد العتق .
- ٢٥١٧٢ - قال فى الأصل: إذا أقر العبد المأذون بغصب ، أو وديعة جحدها ، أو مضاربة أو بضاعة ، أو عارية جحدها ، أو دابة عقرها ، أو ثوب أحرق ، أو اجر أجيرا ، أو مهر جارية اشتراها ووطئها فاستحقت من يده فذلك كله دين يؤخذ به للحال ، قالوا : ما ذكرنا من الجواب فى الأصل محمول على ما إذا أخذ أولا ، ثم أقر بعقر أو أحرق قبل القبض حتى يصير غاصباً لها بالأخذ فيجب الضمان من وقت الأخذ، وفى تلك الحالة المضمون مال ، فاما إذا أحرق قبل القبض أو عقر الدابة قبل القبض فإنه لا يصح إقراره حتى يؤخذ به للحال فى قول أبى يوسف رحمه الله .

- ٢٥١٧١ - يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبة عن الشعبى قال : لا يجوز إقرار مملوك بدين إلا أن يكون مأذوناً له فى التجارة ، مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والاقضية، فى العبد يفلس فيقر بالدين ٥٩٢/١١ برقم: ٢٣٤٠٩ -

٢٥١٧٣ - قال: وإذا أقر العبد المأذون بديون كثيرة فإن الغرماء يشتركون فيما كان في يده من الكسب وفي ثمن رقبته إذا بيع، ولا يكون المتقدم من الغرماء مقدماً على المتأخر، بخلاف مالو أقر المريض بالدين وعليه دين الصحة فإن دين المرض يكون مؤخراً عن دين الصحة .

٢٥١٧٤ - قال: ولو أقر العبد بمال في يده بعينه أنه لفلان غصبه منه ، أو أودعه إياه وعليه دين كثير يحيط برقبته وبجميع ما في يده فإن إقراره جائز، يبدأ بالذي أقر بعينه فيعطى له ما أقربه وإن أتى على جميع ماله بخلاف المريض إذا أقر بعين في يده ودیعة أو غصبا وعليه دين الصحة فإنه لا يصح إقراره بالعين، ويكون المقرله أسوة الغرماء إن كان عليه دين المرض .

٢٥١٧٥ - في الكافي: ويطلق إقراره للزوج والولد والوالدين عند أبي حنيفة رحمه الله، خلافاً لهما وهو كالإختلاف في بيع الوكيل من هؤلاء ويصح إقراره بالغصب والودیعة، والفرق بين ما إذا كان عليه دين أو لم يكن إذا كان الإقرار في صحته ، فإن كان في مرضه يقدم دين الصحة كما في الحر بخلاف مالو أقر بجناية على عبد ، أو حر أو مهر وجب عليه بنكاح جائز ، أو فاسد أو شبهة فإن إقراره باطل لا يؤخذ به حتى يعتق .

نوع آخر

٢٥١٧٦ - وإذا حجر الرجل على عبده المأذون له في التجارة ، ثم أن العبد أقر على نفسه فهذا على وجهين (١) إن لم يكن في يده كسب الإذن فإنه لا يصح إقراره للحال حتى لا يؤخذ به للحال، سواء كان عليه دين الاذن أو لم يكن عندهم جميعاً (٢) أو كان في يده كسب الاذن ، فأما إذا لم يكن في يده كسب الاذن فإنه لا يصح إقراره لزوال الاذن والأثر جميعاً ، ولا بد لصحة إقرار العبد من أحدهما .

٢٥١٧٧ - وأما إذا كان فى يده كسب الاذن فهذا لا يخلوا من ثلاثة أوجه، (١) إما أن يكون كله فارغا عن دين الاذن (٢) أو كان كله مشغولا بدين الاذن (٣) أو كان بعضه فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا ، وإن كان كله مشغولا بدين الاذن فإنه لا يصح إقراره فى حق الكسب الذى فى يده ، حتى لا يشارك المقر له بعد الحجر غرماء الاذن فى كسب الاذن، بل يكون جميع ما فى يده من الكسب لغرماء الاذن ، وإن كان بعض ما فى يده العبد من الكسب بعد الحجر فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا صح إقراره عند أبى حنيفة رحمه الله ، بقدر الفارغ عن دين الاذن .

٢٥١٧٨ - وهذا كله إذا كان العبد باقيا فى ملك الاذن ، فأما إذا خرج عن ملكه بسبب من أسباب الملك كالبيع أو الهبة ونحو ذلك ثم أقر، فإنه لا يصح إقراره عندهم جميعا، سواء كان فى يده كسب أولم يكن .

٢٥١٧٩ - فى السغناقى: ثم اعلم أن فى هذه المسئلة من مسائل اجماعية، فلا بد من ذكرها ليكشف المراد وهى (١) أن إقرار هذا العبد الذى حجر بعد الاذن لا يصح فى استهلاك رقبته بالاتفاق ، حتى أنه إذا لم يف ما فى يده بما عليه من الاقرار لا يباع رقبة فيه إجماعا (٢) وكذلك لو كان الدين الذى وجب عليه وقت الاذن مستغرقا لما فى يده فأقر بعد الحجر بدين عليه سواء لا يصدق العبد فيه اتفاقا (٣) وكذلك لو كان الحجر ثابتا عليه بسبب أن المولى باعه من آخر ، ثم أقر فى يد المشتري بدين عليه لا يصدق فيه بالاتفاق .

٢٥١٨٠ - (٤) وكذلك لو كان الحجر ثابتا وفى يده ما حصل له بالإحتكار ونحوه فأقر به لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق، وهذه المسائل الأربع كلها يصلح مقيسا عليه لها، والقياس أن لا يصدق بعد الحجر فى شئ مما فى يده ولكن استحسن أبو حنيفة رحمه الله ، فاقام أثر الاذن مقام الاذن فى

تصحیح إقراره، وهذا الاثر فى المال الذى بقى فى يده من الكسب الذى اكتسب وقت الاذن لافى رقبته.

٢٥١٨١ - وفى الكافى : وإذا حجر على المأذون فإقراره جائز فيما فى يده من المال عند أبى حنيفة رحمه الله ، ومعناه أن يقر بما فى يده أنه أمانة لغيره أو اكتسب منه ، أو يقر بديون على نفسه فيقضى بما فى يده وقالوا : لا يصح إقراره ويؤخذ بعد العتق وما فى يده لمولاه وعلى هذا إذا حجر المأذون وفى يده ألف فأقر بعد مأذنه له ثانياً بألف هذا الإقرار فهو من المولى بقضاء الدين يباع فيه.

نوع آخر

٢٥١٨٢ - وإذا أقر العبد المأذون لمولاه ، إن أقر بالدين لا يصح إقراره سواء كان عليه دين أولم يكن ، وإن أقر له بعين فى يده فإن كان عليه دين لا يصح إقراره وإن لم يكن عليه دين يصح إقراره ، لا يتعلق الدين بالعين الذى أقر به للمولى ، وفى الخانية : وإن لم يكن عليه دين يصح إقراره .

٢٥١٨٣ - وفى الذخيرة : ”نوع آخر“ العبد المأذون إذا أقر لفظاً ولا يعرف ذلك إلا بقوله ، فقال المولى ، كذبت بل هو عبدى فالقول للمولى ؛ لأن للمأذون يد نفسه ألا ترى أنه لو أقر بعين فى يده بغير المولى صح إقراره وإن كذبه المولى .

نوع آخر

٢٥١٨٤ - وإذا أقر العبد المأذون فى مرض موت المولى بدين من غصب أو بيع أو قرض أو ودیعة قائمة بعينها ، أو مستهلكة أو مضاربة قائمة بعينها ، أو مستهلكة أو غير ذلك من التجارات ، فهذا على وجهين (١) إن كان على المولى دين وجب فى صحته يحيط بماله وبرقبة العبد وبما فى يده فإقراره باطل (٢) وإن لم يكن عليه دين فإقراره جائز .

٢٥١٨٥ :- يجب أن يعلم بأن إقرار العبد فى مرض موت المولى بالدين على نفسه ، وعلى المولى دين الصحة لا يصح ، إذا لم تكن فى مال المولى وفى رقبة العبد وفيما فى يده فضل على دين المولى ، وإن كان على المولى دين قد أقربه فى مرضه فإقرار العبد على نفسه بالدين فى مرض المولى صحيح ، وإن كان فى مال المولى وفى العبد وفيما فى يده فضل على دين المولى صح إقرار العبد ، وبدئ بدين المولى فيقضى من العبد ومما فى يده دين الصحة المولى ، والفضل لغرماء العبد ، وإن كان مال المولى غائبا وبيع العبد وما فى يده ويقضى به دين المولى ، ثم حضر مال المولى ، وقد بقى من دين المولى شئ فإن القاضى يقضى المال الذى حضر ما بقى من دين المولى فإن فضل شئ من ذلك نظر القاضى فيما بقى فيأخذ منه مقدار ثمن العبد و ثمن كسبه وقضى من ذلك دين العبد .

٢٥١٨٦ :- هذا كله إذا كان على المولى دين الصحة ، ولم يكن على العبد حتى أقر فى مرض المولى بدين على نفسه ، فأما إذا كان على واحد منهما دين وجب فى صحة المولى فأقر العبد على نفسه بدين فى مرض موت المولى ، فهذه المسئلة على جوه أحدها أن يكون فى رقبة العبد وفى ما فى يده فضل على دين العبد الذى وجب عليه فى صحة المولى ، ولا يفضل عن دين المولى ، وفى هذا الوجه لا يصح إقرار العبد ويبدئ من كسب العبد مالية رقبته بدين العبد الذى كان فى صحة المولى .

٢٥١٨٧ :- الوجه الثانى أن يكون فى رقبة العبد وفيما فى يده فضل عن دين المولى ، والدين الذى وجب عليهما فى صحة المولى ، وفى هذا الوجه يصح إقرار العبد بقدر الفاضل عن دينهما فيبدأ بدين المولى ، ثم يقضى دين العبد الذى وجب فى حالة صحة المولى ، ثم يصرف الفاضل أى الذى أقرله العبد فى مرض المولى .

٢٥١٨٨ :- الوجه الثالث أن لا يكون فى رقبة العبد وفيما فى يده فضل

عن دين العبد ، وفي هذا الوجه لا يصح إقرار العبد ، هكذا ذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الكتاب .

٢٥١٨٩ :- ولو لم يكن على المولى دين صحة وعلى العبد دين وجب في صحة المولى يحيط برقبته وبما فى يده ، فأقر العبد فى مرض مولاه بدين مرض ، أو بيع أو غير ذلك من أنواع التجارة ، ثم أن المولى مات من ذلك المرض ، فإن إقرار العبد صحيح ويبيع القاضى رقبة العبد وما فى فى يده ، ويقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالحصص لا يقدم البعض على البعض .

٢٥١٩٠ :- وكذلك لو أقر بشئ فى يده بعينه لإنسان فى مرض موت المولى ، ولادين على المولى صح إقراره ويبدأ بالمقرله بالعين ، والعبد بمرض المولى ، انما يصير محجورا عن الاقرار بالدين أو بالعين ، إذا كان على المولى دين الصحة ، أما إذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا بمرض عن ذلك ، وإذا كان على المولى دين الصحة يحيط بماله وبرقبة العبد وما فى يده فاستقرض العبد فى مرض المولى من رجل ألف درهم وقبضهما بمعاينة الشهود ، ثم مات المولى فإن القاضى يبيع العبد وما فى يده ويبدأ بدين العبد ، فإن فضل من ذلك شئ يقضى به دين المولى .

٢٥١٩١ :- وإذا أذن لعبده فى التجارة وقيمتة ألف درهم ، ولا مال له غير العبد فمرض المولى وأقر على نفسه بدين ألف درهم ، ثم أقر العبد على نفسه أيضا بدين ألف درهم ، ثم مات المولى فإن القاضى يبيع العبد ، ويقسم ثمنه بين المقرلها نصفان .

٢٥١٩٢ :- ولو كان العبد أقر فى مرض المولى بدين ألف درهم ، ثم أقر المولى على نفسه بدين ألف درهم ، ثم مات المولى فإن القاضى يبدأ بدين العبد فيقتضيه فإن فضل شئ يكون لغريم المولى ، فإن كان المولى أقر بالف درهم ، ثم أقر بالف درهم ، وكان الأقارير كلها من المولى فى مرضه ، ثم

أقر العبد بالف درهم، فالقاضي يبيع العبد ويقسم الثمن بين غرماء المولى،
وغريم العبد على أربعة أسهم.

٢٥١٩٣ - ولو كان المولى أقر بالف درهم في مرضه، ثم أقر العبد على
نفسه بألف درهم، ثم مات المولى فإن القاضي يقسم ثمن العبد بين غريمى العبد
بالحصص أثلاثا، ولو كانت قيمة العبد ألفى درهم فإقر العبد بدين ألف درهم في
مرض المولى ثم أقر المولى بدين ألف درهم على نفسه، ثم مات المولى فالقاضي
يبيع العبد ويعطى غريم العبد ألف درهم، ثم يعطى عن غريم المولى الألف الباقية.
٢٥١٩٤ - فإن تراجع سعر العبد إلى ألف وخمسة مائة وباع القاضي العبد
ويعطى غريم العبد ألف درهم والباقي لغريم المولى، وإن تراجع سعره إلى ألف
درهم فثمن العبد كله لغريم المولى.

٢٥١٩٥ - ولو كان العبد أقر بدين ألف درهم، ثم أقر المولى بدين ألف
درهم على العبد وقيمة العبد ألف درهم وقت الإقرارين، ثم تراجع سعره ثم يبيع
العبد فيقسم الثمن بين غريمين.

نوع آخر

٢٥١٩٦ - العبد المأذون إذا باع شيئا بما في يده في مرض موت
المولى، ولادين على المولى في صحته ولاعلى العبد وأقر العبد بقبض الثمن
ولايعلم ذلك، إلا بقوله صح إقراره، وكذلك إذا كان على العبد دين مستغرق أو غير
مستغرق، وإن كان على المولى دين يحيط برقبة العبد وبما في يده فإنه لا يصدق
العبد في إقراره باستيفاء الثمن أصلا لا ببينة، إذا كان دين المولى دين الصحة.

٢٥١٩٧ - وإن كان دين المولى دين المرض فإقرار العبد بالإستيفاء في
حق براءة المشتري عن الثمن لا يصح، أما يصح في حق الإقرار له، حتى يكون
المشتري أسوة لغرماءه فيما عليه كما لو أقر المولى بذلك، إلا أن تقوم البينة على
الإستيفاء كما في حق المولى، ولو كان المشتري من العبد في هذه الصورة بعض

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٤٦ الفصل: ٨ إقرار العبد المأذون له والمحجور ج: ١٦

ورثة المولى وعلى العبد دين كثير يحيط برقبته وبجميع مافى يده، ولادين على المولى فاقرار العبد يقبض الثمن لم يجز، وكذا إذا كان على المولى دين أيضاً مع دين العبد لا يصح إقرار العبد باستيفاء الثمن من طريق الأولى .

نوع آخر

٢٥١٩٨ :- إذا أقر المأذون فى مرض موته بدين أو وديعة بعينها ، أوعارية أو مضاربة أو إجارة بعينها أو غصب بعينه ، أو غير ذلك من التجارات ، ثم مات من مرضه ذلك ، فإن اقراره بجميع ذلك صحيح جائز إذا لم يكن عليه دين الصحة ، وإن كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره إلا فيما فضل عن دين الصحة فيباع فيما فى يده ، ويبدأ بدين الصحة .

٢٥١٩٩ :- ولو كان الغصب الذي أقرب به فى المرض قد عاينه الشهود ، وكذلك العارية والوديعة وأشباههما فإن عرف الشهود عين الغصب وعين الوديعة والعارية كان المقر له أحق بالعين ، وإن كانوا لا يعرفون عين المغصوب وعين الوديعة ، وإنما عاينوا الغصب والاعارة والإيداع ، كان المقر له أسوة لغرماء الصحة ألا ترى أن الحر لو أقر فى مرضه بغصب ، أو عارية أو وديعة وقد عاين الشهود الغصب والاعارة إن عرف الشهود المغصوب والعارية بعينها ، كان المقر له أحق بذلك العين وإن لم يعرفوا ذلك بعينها وإنما عرفوا الغصب من الاعارة ، كان المقر له أسوة لغرماء الصحة كذا فى حق العبد ، وكذلك كل دين لزمه فى حالة المرض بمعاينة الشهود ، كان صاحب المرض أسوة لغرماء الصحة كذا فى الحر .

٢٥٢٠٠ :- وإذا أقر المأذون فى مرضه بدين ألف درهم ، ثم وديعة ألف درهم لرجل آخر ثم مات وليس فى يده إلا الألف التى أقر بعينها وديعة فإن الألف الوديعة يقسم بين صاحب الوديعة وبين الغريم نصفان كما فى الحر .

٢٥٢٠١ :- وإذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على

رجل اخر وجب فى حالة الصحة فافر باستيفاء ذلك الدين صح إقراره ، حتى برئ من عليه الدين ألا ترى أنه ، لو كان مكان العبد المأذون حراً صح إقراره بالاستيفاء وكذلك إذا أقر باستيفاء دين وجب له فى حالة الصحة .

٢٥٢٠٢ - فاما إذا أقر باستيفاء دين وجب له فى حالة المرض ، إن كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره بالإستيفاء لافى حق براءة غريمه عن الدين ولا فى حق الاقرار له بالدين ، حتى لا يصير أسوة لغرماء الصحة وإن كان على المأذون دين المرض لا يصح إقراره بالاستيفاء فى حق براءة غريمه ، حتى لا يبرأ غريمه عن الدين ولكن يصح فى حق الاقرار له بالدين ، حتى يصح المقرله بالإستيفاء أسوة لغرمائه فيما عليه فيسقط عنه من الدين الذى عليه مقدار ما يخصه ويؤدى الباقي إلى غرمائه ألا يرى أنه لو كان مكان المأذون حراً ، كان الجواب فى حق الغريم على نحو ما قلنا فكذا فى حق المأذون .

نوع آخر

٢٥٢٠٣ - وإذا أقر العبد المأذون بديون كثيرة كانت عليه فى حالة الحجر من قرض أو غصب أو ودیعة استهلكها ، أو عارية أو مضاربة استهلكها ، هل يواخذ به للحال؟ ففيما إذا أقر بغصب يؤاخذ به فى الحال صدقه المقرله فى إضافة الغصب إلى حالة الحجر ، أو كذبه فى الاضافة إلى حالة الحجر ، وقال : لابل غصبت وأنت مأذون فإنه يؤاخذ به فى الحال ويبيع فيه إلا أن يفديه المولى .

٢٥٢٠٤ - وفيما إذا أقر بالقرض أو باستهلاك الودیعة ، أو العارية أو البضاعة فإن كان المقرله صدقه فى إضافة الاستهلاك إلى حالة الحجر وكونه مودعا مستعيرا فى تلك الحالة لا يؤاخذ به للحال ، وإنما يؤاخذ بعد العتق فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وإن كذبه المقرله فى إضافة الاستهلاك إلى حالة الحجر فإنه يؤاخذ به فى الحال لأنه أقر بالدين ، وادعى الاجل فإن كذبه صاحب الحال فى الاجل لم يثبت الاجل ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله يؤاخذ العبد به

للحال صدقه صاحب المال فى دعوى الإضافة أو كذبه .

٢٥٢٠٥ :- وهذا بخلاف الصبى المأذون ، إذا أقر فى حالة الاذن أنى اقررت لفلان بالف درهم فى حالة الحجر فإنه لا يؤخذ به وكان مصدقا فى هذه الإضافة، صدقه المقرله فى الإضافة أو كذبه، وفى مسئلة العبد قال فى فصل القرض واستهلاك الوديعة ، قال : إن صدقه المقرله فى الاضافة لا يؤخذ به فى الحال .

نوع آخر

٢٥٢٠٦ :- إذا أذن لعبده فى التجارة ، ثم حجر عليه ثم أذن له فافر بعد ذلك انه كان استقرض من هذا الف درهم ، فى حال اذنه الاول وقبضها منه أو أقر أن هذا الرجل كان استودعه فى حال اذنه الاول وديعة واستهلكها ، أو صدقه بذلك رب المال فإنه يؤخذ به للحال .

٢٥٢٠٧ :- وهذا بخلاف مالو أقر فى حالة الاذن بالقرض أو باستهلاك الوديعة فى حالة الحجر، وصدقه رب المال ، حيث لا يؤخذ به للحال وقد صدقه صاحب المال فى دعواه فيثبت الأجل فأما ههنا بخلافه.

٢٥٢٠٨ :- وإذا حجر على عبده المأذون فافر بعد الحجر أنه كان قد غصب من هذا فى حال اذنه كذا فاستهلكه ، أو أقر أنه استقرض منه كذا فاستهلكه أو أقر أنه كان لهذا عنده وديعة كذا واستهلكها وكذبه المولى فى ذلك ، وليس فى يد العبد مال فإنه لا يؤخذ به بما أقر به فى الحال قد ذكرنا قبل هذا إن اقر بالعبد بعد الحجر إذا لم يكن فى يده شئ من كسب الإذن لا يصح فى حق المولى بلاخلافٍ حتى لا يؤخذ به العبد فى الحال .

٢٥٢٠٩ :- وإنما أوردنا المسئلة ههنا لتفريع يليق بهذا النوع أن المولى لو أذن له مرة أخرى فى التجارة فإن القاضى يسأله عما أقر به ، فإن قال كنت محقا فيما أقررت فالقاضى يجعل ذلك منه بمنزلة إقرار مبتدأ، فيكون الجواب فيه

كالجواب فيما إذا أنشأ الإقرار بعد الاذن وهى المسئلة الأولى ، وإن قال: كنت مبطلا فى ذلك لا يلزمه شئ بما أقربه حتى يعتق .

٢٥٢١٠ :- قالوا ما ذكر محمد رحمه الله فى الكتاب ان القاضى يسال العبد محمول على ما إذا طلب المقر له من القاضى أن يسأله ، قالوا: وقد نص محمد رحمه الله على هذا فى موضع اخر .

٢٥٢١١ :- وإذا حجر على عبده المأذون ، ثم أذن له مرة أخرى فافر فى حال إذنه الثانى أنه قد أقر بعد الحجر انه اغتصب من هذا الرجل ألف درهم فى حال إذنه الأول أو استقرض منه ألف درهم فإن صدقه المقر له فى ذلك فإن العبد لا يؤخذ به للحال وإنما يؤخذ به بعد العتق وإن كذبه المقر له قال إنما أقررت به بعد الاذن فالقول قول المقر له ويؤخذ به العبد للحال .

٢٥٢١٢ :- وهذا بخلاف ما لو أقر المأذون أنه كان غصب منه ألف درهم فى حالة الحجر فإنه يؤخذ به فى الحال صدقه المقر له فى ذلك أو كذبه .

٢٥٢١٣ :- قال وإذا أذن الرجل لعبده فى التجارة ، ثم حجر عليه ثم أذن له وفى يده ألف درهم يعلم أنها كسب العبد فى الاذن الأول فأقر أنها كانت وديعة لفلان أو اغتصبها من فلان وكذبه المولى فى ذلك فإنه يصح إقراره عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصح إقراره .

٢٥٢١٤ :- وأما إذا بيع وفى يده كسب فافر قلنا قضية القياس أن يجوز إقراره أيضا ثمة إلا أنا تركنا القياس لنوع ضرورة ، فإن العبد قد تبدل من حيث الحكم ؛ لأن تجدد سبب الملك فى العين ينزل منزلة تبدل العين من حيث الحكم ، ولهذا قالوا: بان إقراره بعد البيع باستيفاء للديون التى وجبت له المبيعات وبقبض الودائع لا يصح لتبدل العين من حيث الحكم فى الابانة .

٢٥٢١٥ :- وفى المنتقى: قال أبو يوسف رحمه الله: إقرار العبد بعد ما حجر عليه المولى لا يجوز ، قال : ذلك فى الثانى فى يديه أولا وهو قول زفر

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٥٠ الفصل ٨: إقرار العبد المأذون له والمحجور ج: ١٦

رحمه الله وقال أبو حنيفة رحمه الله يجوز إلفيما إذا أخذ من المولى من المال منه، وإقراره باستهلاك المال جائز وبالجنایات لا يجوز، وإقراره بغصب عبد فى يده جائز .

نوع آخر

فى إقرار المولى على عبد المأذون له بالدين

٢٥٢١٦ :- قال محمد رحمه الله: وأذن الرجل لعبد فى التجارة ، ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته، ولم يكن على العبد دين وكذبه العبد فى ذلك، لزمه ذلك، كله وإذا صح إقرار المولى عليه بالدين ، كان للغرماء الخيار إن شاءوا باعوا العبد بدينهم، فإن شاءوا استسعوا، وكذا لو أقر عليه بكفالة مال، فقال : كفلت لفلان عنى بكذا، وأنكر العبد ذلك يلزمه كله .

٢٥٢١٧ :- وإن أقر عليه بعشرة الاف درهم، وقيمة العبد الف درهم، وكذبه العبد ، ثم أن مولاه اعتقه فالمولى ضامن للغرماء ، ثم يضمن المولى بالاعتاق قدر قيمة العبد ألف درهم ولا يضمن أكثر من الف درهم ، وإن كان ما أقر به على العبد من الدين أكثر من قيمته .

٢٥٢١٨ :- وفى الخانية : وإن أقر المولى على عبده بالدين ، وليس على العبد دين ظاهر، صح إقراره صدقه العبد فى ذلك ، أم كذبه كان للمقر له استيفاء ذلك من العبد ، وإن كان ذلك أكثر من قيمته، فإن عتق العبد قبل الإستيفاء لا يضمن الأقل من قيمته من الدين .

الفصل التاسع فى بيع العبد المأذون شيئاً من أكسابه من المولى أو من الأجنبى بمثل القيمة أو بالمحاباة

٢٥٢١٩ :- وإذا باع العبد المأذون شيئاً من اكسابه من المولى بمثل قيمته جاز ، إن كان مديونا، وإن لم يكن مديونا لم يحز، فإن اسلم العبد المبيع إلى المولى قبل أن يأخذ الثمن من المولى لا يسقط الثمن عن المولى .

٢٥٢٢٠ :- ولو باع العبد عينا من اعيان كسبه من أجنبى ، وسلم المبيع من الأجنبى قبل أن ينقد الثمن، فإن الثمن لا يسقط عن المشتري، كذا ههنا .

٢٥٢٢١ :- بخلاف مالمو باع المولى من عبده شيئاً ، وعليه دين بمثل قيمته ، ثم أن المولى سلم المبيع إلى العبد سقط الثمن عن العبد .

٢٥٢٢٢ :- هذا إذا باع العبد شيئا من اعيان كسبه من المولى ، بمثل قيمته، فأما إذا باع شيئاً من اعيان كسبه من المولى بأقل من قيمته بحيث يتغابن الناس فى مثله ، أو لا يتغابن الناس فى مثله، فالبيع جائز، ويقال للمولى إن شئت بلغ الثمن إلى تمام قيمة العبد، وإن شئت فانقض البيع، هكذا ذكر محمد رحمه الله المسئلة فى الأصل، ولم يحك فيه خلافاً .

٢٥٢٢٣ :- قالوا: ما ذكر فى الأصل قولهما ، أما عند أبى حنيفة رحمه الله لا يجوز البيع، وإن بلغ المولى الثمن إلى تمام القيمة، وعلى هذا الخلاف إذا اشترى العبد المديون من مولاه شيئاً باكثر من قيمته بحيث يتغابن الناس فى مثله ، أو لا يتغابن فالبيع جائز عندهم، ويقال للوارث: بلغ الثمن إلى تمام قيمة المبيع وإلا فانقض البيع، كذا ههنا، وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله بيع المورث عينا من اعيان الشركة من ماله فى مرض موته من الوارث لا يجوز، وإن بلغ الوارث الثمن إلى تمام القيمة كذا ههنا .

٢٥٢٢٤ :- هذا إذا باع عينا من اعيان كسبه من المولى وإن باع من اجنبى وعليه دين فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله يجوز، سواء باعه بمثل القيمة أو بأقل، بحيث يتغابن الناس فى مثله أو لا يتغابن الناس فى مثله، ولا يؤمر الاجنبى أن يبلغ الثمن الى تمام القيمة، فالأصل عند أبى حنيفة رحمه الله ان فى تصرف العبد مع الأجنبى يتحمل الغبن اليسير والفاحش، وعلى قولهما رحمهما الله ان باعه من أجنبى بمثل القيمة ، أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز، فإنه يؤمر المشتري ان يبلغ الثمن لتمام القيمة عندهما .

٢٥٢٢٥ :- وإن باعه من الأجنبى بأقل من القيمة مقدار ما يتغابن الناس لايجوز البيع، وإن بلغ الأجنبى الثمن إلى تمام القيمة.

٢٥٢٢٦ :- وفى كتاب الصرف : المولى إذا باع ماله من عبده المأذون المديون صح بيعه، وله أن يحبس المبيع لإستيفاء الثمن، فلو سلم المبيع إليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه .

٢٥٢٢٧ :- وفى الإبانة: ولهذه المسئلة فرع ذكرها فى المنتقى، فقال: عبد مأذون له عليه دين باع المولى ثوبا فى يد المولى ، كان الثمن دينا للمولى على العبد فى الثوب يباع الثوب يستوفى دينه من ثمنه والفضل للغرماء ، وإن كان فيه نقصان بطل ذلك القدر .

٢٥٢٢٨ :- وفى الكافى : وإن باعه من المولى جاز البيع فاحشا كان الغبن أو يسيرا، ولكن يخير المولى بين أن يزيد الغبن وبين أن ينقص البيع، وهذا الذى ذكرنا قول بعض المشائخ، وقبل: الصحيح ان قوله كقولهما، وبعبكسه صح مطلقا، أى باع المولى من العبد متاعا بمثل قيمته ، أو أقل جاز البيع ويدخل فى كسب العبد مالم يكن تعلق به حق الغرماء ، فإن سلم المبيع إليه قبل قبض الثمن، بطل الثمن بخلاف ما إذا كان الثمن عرضا فإن المولى أحق بذلك الثمن من الغرماء ، وإن حبسه فى يده حتى يستوفى الثمن جاز كما لو باع من مكاتبه.

٢٥٢٢٩ :- ولو باع المولى متاعه من عبده من الغرماء باكثر من قيمته بقليل أو كثير، فالزيادة لايسلم للمولى، ويكون المولى بالخيار إن شاء

نقض البيع وإن شاء حط الفضل على القيمة ويحتمل أن يكون البيع فاسدا عند أبى حنيفة رحمه الله على قول بعض المشائخ كما فى الفصل الأول.

ومما يتصل بهذا الفصل.

٢٥٢٣٠ :- إذا باع العبد المأذون بعض مافى يده من تجارة ، أو اشترى شيئا ببعض المال الذى من تجارته وحابى فى ذلك ، وكان ذلك فى مرض موت المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك ، فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله البيع جائز حابه العبد بما يتغابن الناس فى مثله أو لا يتغابن الناس فى مثله مالم يجاوز المحاباة ثلث مال المولى ، فإذا جاوز ثلث مال المولى فإنه يخير المشتري فإن شاء أدى ما زاد على الثلث وإن شاء نقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث ، بخلاف مالم كان المولى صحيحا وحابى العبد بما يتغابن الناس فى مثله أو لا يتغابن الناس فى مثله فإنه يجوز عند أبى حنيفة رحمه الله كيف ما كان جاوزت المحاباة ثلث المال أو لم يجاوز .

٢٥٢٣١ :- وهذا بخلاف المكاتب إذا باع واشترى وحابى فى مرض موت المولى فإنه يجوز إذا لم يجاوز ثلث ماله ، وإذا جاوز ثلث ماله حتى المشتري فكذا العبد ، وهذا الذى ذكرنا كله قول أبى حنيفة رحمه الله ، وأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله ، ان باع واشترى بما يتغابن الناس فى مثله فإنه يجوز ويسلم للمشتري إذا لم يجاوز ثلث ماله ، وإن جاوز ثلث ماله يخير المشتري كما لو باع المولى واشترى بنفسه وحابى محاباة يسيرة .

٢٥٢٣٢ :- وإن باع واشترى وحابى بما لا يتغابن الناس فيه فإنه لا يجوز البيع عندهما ، حتى إذا قال المشتري أنا أودى قدر المحاباة ولا انتقض البيع لا يكون له ذلك على قولهما .

٢٥٢٣٣ :- هذا الذى ذكرنا كله إذا لم يكن على العبد دين ، فأما إذا كان على العبد دين يحيط برقبته أو بما فى يده أو لا يحيط فباع واشترى وحابى محاباة يسيرة أو فاحشة ، فالجواب فيه عندهم جميعا كالجواب فيما إذا لم يكن على العبد دين .

٢٥٢٣٤ :- قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله ولا يوجد عن أصحابنا رواية فى كتبهم أن المحاباة اليسيرة من المريض ، إذا لم يكن عليه دين يعتبر من ثلث ماله إلا فى هذا الكتاب خاصة، فهذه المسئلة من خصائص هذا الكتاب .

٢٥٢٣٥ :- ولو كان الدين على المولى ولا دين على العبد، فهذا على وجهين (١) إما أن يكون الدين محيطا بجميع مال المولى (٢) أو لا يكون محيطا بجميع ماله، فإن كان محيطا بجميع مال المولى، فباع العبد واشترى وحابى محاباة لا تسلم للمشتري، فإن كانت المحاباة فاحشة، فالمسئلة على الخلاف يخير عند أبى حنيفة رحمه الله، وعندهما لا يخير المشتري ، وإن كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله فالبيع من المأذون جائز بالمحاباة اليسيرة والفاحشة، ويسلم ذلك للمشتري إن لم يجاوز المحاباة ثلث ماله بعد الدين ، وإن جاوز ثلث ماله بعد الدين يخير المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى ، وهذا عند أبى حنيفة رحمه الله .

٢٥٢٣٦ :- وعندهما إن كانت المحاباة يسيرة يجوز البيع والشراء، ويسلم للمشتري المحاباة إن لم يجاوز ثلث ماله بعد الدين ، وإن جاوز لم يسلم له ويخير إن كانت المحاباة فاحشة، لا يخير المشتري عندهما .

٢٥٢٣٧ :- ولو كان على المولى دين محيط برقبة العبد، وبما فى يده، وعلى العبد دين كثير محيط برقبة العبد وبما فى يده، فالمحاباة لا يسلم للمشتري ، يسيرة كانت أو فاحشة، ويخير المشتري إن كانت المحاباة يسيرة عندهم جميعا، وإن كانت المحاباة فاحشة فكذلك الجواب عند أبى حنيفة رحمه الله يخير المشتري، وعندهما لا يخير .

٢٥٢٣٨ :- هذا الذى ذكرنا إذا حابى العبد المأذون الأجنبى ، فأما إذا حابى لبعض ورثة المولى بأن باع من بعض ورثة الولي وحابى وقد مات المولى من مرضه ذلك، كان البيع باطلا عند أبى حنيفة رحمه الله لا يخير الوارث، وعندهما البيع جائز ويخير الوارث، فيقال: إن شئت نقضت البيع ، وإن شئت بلغت الثمن إلى تمام قيمته لا يسلم لك شئ بالمحاباة ، وإن كان

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٥٥ الفصل: ٩ بيع العبد المأذون شيئا من اكسابه ج: ١٦

يخرج من ثلث مال المولى إلا أن يجيزه بقية الورثة، ويستوى بين أن يكون على العبد دين أولاد دين على العبد .

٢٥٢٣٩ :- وفي السغناقى : وإن كان على المولى دين يحيط برقبة العبد وبما فى يده، ولا مال له غيره، فحابى فى مرض المولى لم يجز محاباة العبد بشئ ، وقيل للمشتري: إن شئت انقض البيع وإن شئت زد المحاباة كلها ، وإن لم يكن على المولى دين، وكان على العبد دين يحيط برقبته وبجميع ما فى يده لمحاباة العبد جائزة عن ثلث مال المولى .

٢٥٢٤٠ :- وإذا باع العبد المأذون المديون شيئا ، من مال مولاه بنقصان قيمته، أى نقصان كان من اليسير والفاحش يجوز عندهما، ولكن يخير المولى وعلى مذهب أبى حنيفة رحمه الله ، إذا باع العبد المأذون المديون من مولاه وحابى يسيرا أو فاحشا لا يجوز أصلا .

الفصل العاشر

في شراء العبد المحجور وبيعه وإجازة المولى وتصرفه وإذن المولى له فى التجارة بعد ذلك

٢٥٢٤١ :- وإذا اشترى العبد المحجور عليه عبداً بالف درهم بغير إذن المولى، ثم أذن له المولى فى التجارة بعد ذلك، فإنه إذنه لا يكون إجازة لما اشتراه العبد قبل الإذن، وإن أجاز بالاذن شراءه وبياعته، وإذا كان الإذن إجازة شراءه وبياعته فى المستقبل لا فيما مضى يجعل هذا كالمنصوص عليه فى الإذن.

٢٥٢٤٢ :- ولو نص الولى على هذا فقال له أجزت شراءك وبياعاتك فى المستقبل لا يكون هذا إجازة من الولى لبياعاته وشراءه فيما وجد قبل الإذن، وإذا لم ينفذ ما اشتراه بهذا الإذن بقى موقوفاً على إجازة المولى، فإن أجاز المولى بعد ذلك جاز قياساً واستحساناً، وكانت العهدة على العبد، فأما إذا أجاز العبد بعد الإذن فالقياس أن لا يصح إجازة العبد، وفي الاستحسان يصح، ولم يذكر محمد رحمه الله القياس والاستحسان ههنا، وإنما ذكرها فى الجامع الكبير فى نظير هذه المسئلة .

٢٥٢٤٣ :- وفي الخانية: العبد المحجور إذا اشترى بغير أمر مولاه، فشرائه موقوف، وكذا إذا باع شيئاً من مال المولى، أو مما وهب له أو أقر أنه رهن أو ارتهن أو أقرض أو استقرض فجميع ذلك موقوفاً، وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء، إذا فعل شيئاً من ذلك يتوقف على إجازة الوالد وفى العبد على إجازة مولاه، إن أجاز المولى ينفذ وإن لم يجز حتى أذن له الولى فى التجارة فأجاز العبد ما باش قبل الإذن صحت إجازته .

٢٥٢٤٤ - والعبد المحجور إذا اشترى شيئاً بغير إذن المولى ، حتى تتوقف على إجازة المولى ، ثم أن المولى باع عبداً من رجل فاجاز مشترى العبد ذلك الشراء لم يجز ، وكذا لو اجازه بائع العبد ، وكذا لو بايع المولى العبد ، ولكنه أعتقه فاجاز المعتق أو الولي لا يصح الاجازة لانه تعذر تنفيذ العقد على وجهه لكون الملك للمولى والعبد على العبد المحجور اشترى شيئاً ، حتى يتوقف على إجازة المولى ، فمادام العين في يده كان البائع أولى به .

٢٥٢٤٥ - وإن هلك في يده أو استهلكه إن كان البائع كبيراً أو صغيراً مأذوناً أو عبداً مأذوناً أو مكاتباً لا يضمن المشتري للحال حتى يعتق ، وإذا اعتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت .

٢٥٢٤٦ - وإن كان المشتري صبياً محجوراً لا يضمن أصلاً لافي الحال ولا بعد البلوغ ، وإن كان البائع عبداً محجوراً أو صبياً محجوراً والمشتري كذلك ضمن المشتري للحال في الصغير العبد المحجور لا يؤخذ بالضمان الواجب بسبب القول في الحال ، وبعد البلوغ والعق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد .

٢٥٢٤٧ - وفي الخانية: والعبد المحجور إذا تزوج امرأة فاعتق بعد ذلك النكاح ، نفذ نكاحه من غير إجازة ، وكذا الأمة المحجورة إذا تزوجت نفسها ، ثم اعتقت نفذ نكاحها ، ويكون المهر لها .

الفصل الحادى عشر فى الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما فى يد العبد وغيره

٢٥٢٤٨ :- إذا كان فى يد العبد المأذون له مال فقال المولى هو مالى، وقال العبد: هو مالى فإن كان على العبد دين فالقول قول العبد ، وإن لم يكن على العبد دين فالقول قول المولى ، فإن كان هذا المال فى يد العبد وفى يد المولى إن كان على العبد دين، فهو فى أيديهما فيقضى بينهما ، وإن لم يكن على العبد، دين فهو فى يد المولى فيقضى له ، وإن كان هذا المال فى يد العبد وفى يد المولى وفى يد الأجنبى وكل واحد منهم يدعيه نفسه ، إن لم يكن على العبد دين فهو بين المولى والأجنبى نصفان ، وإن كان على العبد دين فالمال بينهما أثلاثا.

٢٥٢٤٩ :- وفى الخانية : العبد المأذون المديون إذا خاصم مولاه فى مال فى يد العبد، فقال العبد: هو مالى، وقال مولاه: هو مالى كان القول قول العبد، ولا يصدق المولى حتى يقضى دين العبد ، وإن كان العبد المأذون فى منزل مولاه، فإن المال الذى اختصما فيه من تجارة العبد فهو للعبد ، وإن لم يكن من تجارته يكون للمولى، وفى مختصر خواهرزاده: ولا يصدق المولى عليه حتى يقضى الدين.

٢٥٢٥٠ :- م: ولو أن عبداً مأذوناً أو مكاتباً أو حرّاً آجر نفسه من خياط ليخيط معه ، أو لبيع له ويشترى ولو كان فى يد الأجير ثوب فقال الاجير: لى وقال المستاجر: لى ، إن كان الأجير فى حانوت المستأجر أو فى منزله، فالقول قول

المستأجر حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه كان يقول: إذا كان المتنازع فيه شياً هو من آلة العمل فالقول قول الأجير، وفي الذخيرة: وإن كان الأجير فى السكة أو فى منزله فالقول قول الأجير .

٢٥٢٥١ :- م: ولو كان الأجير لابسا للثوب وباقي المسئلة بحالها فالقول قوله، سواء كان فى منزل المستأجر أو فى السكة، ولو كان عبداً محجوراً أجره مولاه لعمل من الاعمال، وفى يده ثوب فقال المستأجر: هولى وقال مولاه هولى، فالقول قول المستأجر، سواء كان الاجير فى منزل المستأجر أو فى السكة، ومعنى المسئلة إن أجره المولى لعمل من الأعمال سوى البيع والشراء، حتى يبقى محجوراً، أما إذا أجره للبيع والشراء يصير مأذوناً فى التجارة، هكذا ذكر شيخ الاسلام .

٢٥٢٥٢ :- م: هذا بخلاف ما لو كان العبد المحجور راكباً على الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى فى الدابة، حيث كان القول قول المستأجر، ولو كان العبد مأذوناً فى التجارة، وفى يد العبد متاع وهو فى منزل مولاه، فقال المولى: هولى، وقال العبد: هولى، فإن كان ذلك المتاع من تجارة العبد فهو للعبد، وإن لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى .

٢٥٢٥٣ :- ولم يذكر محمد رحمه الله فى الأصل، إذا كان المتاع من تجارتهما وحكى عن الفقيه أبى بكر البلخي رحمه الله أنه ينبغى أن يقضى للمولى، ولو كان المأذون لابسا للثوب أو راكباً على الدابة، ووقع الاختلاف بين المولى والعبد فى ذلك فقضى به للعبد، سواء كان من تجارته أو لم يكن .

الفصل الثانى عشر فى الرجل الذى يدفع إلى عبده مالا ليشتري ويبيع ويأذن له فى التجارة

٢٥٢٥٤ :- إذا دفع الرجل إلى عبده مالا ليعمل به وأذن له فى التجارة ، فباع واشترى ولحقه دين ، ثم مات العبد وفى يده مال لا يعرف أنه مال المولى بعينه ، فإن جميع ما فى يده للغرماء لاشيء للمولى منه .

٢٥٢٥٥ :- هذا إذا لم يعرف مال المولى بعينه فى يده فأما إذا عرف ذلك بأن علمه القاضي ، أو الشهود شهدوا أن هذا عين مال المولى ، كان للمولى أن يأخذ ذلك وكان الحر إذا مات وقد عرف عين الأمانة فى يده فإن صاحب الأمانة يأخذها .

٢٥٢٥٦ :- وكذلك لو كان فى يد العبد شيء قد عرف بعينه أنه اشتراه العبد من مال المولى ، أو ثمن شيء باعه العبد للمولى ، كان المولى أحق به .
٢٥٢٥٧ :- وإن أقر العبد فى حياته وصحته بعد مال حقه الدين ، أن هذا المال الذى فى يده مال المولى الذى دفعه إليه لم يكن إقراره صحيحا ، ولو كان أقرب ذلك لأجنبى صح إقراره .

٢٥٢٥٨ :- وفى الذخيرة: ولو أقر العبد فى حياته وصحته بعد ما لحقه الدين أن هذا المال الذى فى يده هو مال المولى الذى أودعه ، وقد عرف دفع المال إلى العبد بمعاينة الشهود إلا أنهم لا يعرفون مال المولى بعينه ، فإنه لا يصح إقرار العبد ، أن هذا المال مال المولى بعينه ، وإقرار العبد للمولى بالدين ، أو بالعين وعلى العبد دين باطل ، وعلى هذا ، الصبي المأذون له فى التجارة من جهة الأب إذا أقر لآبيه بمال فى يده أو بدين لم يصح إقراره .

م: الفصل الثالث عشر في الخصومات التى تقع بعد ما حجر المولى على المأذون

٢٥٢٥٩ :- إذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع ، أو إجارة
أقر قرضٍ أو استهلاك ، إن كان أودع عند رجل وديعة ، ثم حجر عليه المولى
فالخصم في ذلك كله العبد، وتأثير الحجر في منع لزوم العهدة إياه بسبب باشره
إبتداء بعد الحجر، لافي إبطال ما ثبت له من الحق قبل الحجر .

٢٥٢٦٠ :- وإن دفع الغريم الدين إلى العبد برى، سواء كان على العبد
دين أولم يكن، وإن دفع إلى المولى ، إن لم يكن على العبد دين برى عن الثمن
استحسانا ، وإن كان على العبد دين لا يبرأ عن الثمن .

٢٥٢٦١ :- وإن مات العبد بعد ما حجر عليه ، كان للمولى أن يخاصم
في ديونه، سواء كان على العبد دين أولم يكن، وهذا بأن يقبض ديونه إن لم يكن
على العبد دين له أن يقبض ، وإن كان عليه دين ليس له أن يقبض، كذا ذكر
المسئلة في مأذون الأصل، وذكر فى وكالة الأصل ان له القبض، بعض مشائخنا
قالوا: ليس فى المسئلة اختلاف الروايتين، فما ذكر فى المأذون محمول على ما إذا
لم يكن موثوقاً به لكن يقدر على التقاضى ، وما ذكر فى الوكالة محمول على ما إذا
كان موثوقاً به ، وإن لم يمت العبد بعد ما حجر عليه المولى لكن أخرجه المولى عن
ملكه فالخصم فى ذلك، وهل له أن يقبض؟ فالمسئلة على التفصيل الذى ذكرنا.

٢٥٢٦٢ :- فإن اعتق المشتري العبد فالخصم فيه هو العبد ، وإذا أذن
لعبده فى التجارة فباع من رجل عبداً وقبض الرجل منه العبد ودفع إليه الثمن ، ثم أن
المولى حجره على عبده فوجد المشتري بالعبد عيباً، فالخصم فى ذلك العبد

المحجور، فإن أقام المشتري البيئة على العبد رد عليه، وللمشتري أن يحبس المشتري إلى أن يستوفى الثمن .

٢٥٢٦٣ :- وإن لم يكن في يد العبد المحجور عليه مال وعليه دين بدئ بالعبد المردود فيباع ويعطى ثمنه للمشتري (فإن فضل) من ثمن العبد المردود فهو للغرماء المحجور، وإن نقض شارك المشتري غرماء المحجور في رقبته فيباع لهم جميعا، ولو أن المشتري لم يحبس العبد المشتري بالثمن بل دفعه إلى المحجور، ثم جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو أسوة لغرماء المحجور، حلف القاضي المحجور على البتات بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب .

٢٥٢٦٤ :- ولو أن العبد المحجور لم ينكر العيب بل أقربه بين يدي القاضي، فإن كان عيبا لا يحدث مثله رده القاضي على المحجور لابقاره، ولكن بعمله بوجود هذا العيب عند البيع، وإن كان عيبا يحدث مثله، فالقاضي لا يرده عليه بإقراره إلا العبد بعد ما أقر بالعيب لا يبقى خصما للمشتري؛ لأنه وافقه لما أقر بالعيب فيخاصم المشتري المولى، و يقيم البيئة عليه بالعيب ويرد العبد عليه، وإن لم يكن للمشتري بيئة وأراد أن يحلف المولى حلفه على العلم فإن نكل، أو أقر بالعيب يرد العبد على المولى .

٢٥٢٦٥ :- فبعد ذلك ينظر إن كان العيب عيبا لا يحدث مثله يصح الرد فى حق غرماء المحجور، وإن كان عيبا يحدث مثله، وكذب غرماء المحجور المشتري والمولى فيما أقربه من العيب يصلح الرد فى حقهما دون الغرماء .

٢٥٢٦٦ :- ويبيع العبد المردود في دينه وأعطى ثمنه للمشتري، فإن فضل من ثمن الآخر شئ على ثمن الاول كان لغرماء المحجور وإن فضل من ثمن المحجور شئ بعد قضاء دينه، كان الفاضل للمشتري، وإن لم يفضل شئ فلا شئ للمشتري، وإن لم يكن على العبد دين، كان ثمن المردود في رقبة المحجور والمردود يباعان فيه وإن حلف المولى على العيب لم يرد العبد، فإن اعتق المحجور الآن رد العبد عليه لإقراره بالعيب .

الفصل الرابع عشر

فى هبة المأذون له الثمن فى البيع قبل القبض وبعده وحطه وتأخير تأخير الثمن أو دين آخر

٢٥٢٦٧ :- قال : العبد المأذون إذا وهب بعض الثمن ، أو وهب جميع الثمن ، أو حط الكل قبل القبض ، أو بعد القبض من غير عيب فإنه لا يجوز ، وفى الغياثية : بالإجماع .

٢٥٢٦٨ :- فأما إذا طعن المشتري فيما اشترى من المأذون بعيب ، فوهب المأذون بعض الثمن أو حط بعض الثمن هل يجوز ؟ إن كان المحطوط مقدار ما يخص العيب من الثمن لاشك أنه يجوز ، وفى الجامع الصغير الحسامى : إن كان يحط من عيب وقد يحط ما يحط التجار مثله فى العيب فهو جائز .

٢٥٢٦٩ :- وأما إذا كان مقدار المحطوط أكثر مما يخص العيب من الثمن بحيث لا يتغابن الناس فى مثله ، هل يجوز ذلك ؟ لم يذكر فى الكتاب ، وقد اختلف المشائخ منهم من قال : يجب أن يكون المسئلة على الخلاف على قول أبى حنيفة يجوز ، وعلى قولهما (لا يجوز) ، كما لو باع أو اشترى بمحابة فاحشة ، ومنهم من قال : بان هذا لا يجوز على قولهم جميعا .

٢٥٢٧٠ :- هذا إذا وهب بعض الثمن لمكان العيب ، أو حط الكل لمكان العيب وأنه لا يجوز على قولهم جميعا .

٢٥٢٧١ :- قال وإذا أذن الرجل لعبده فى التجارة فوجب له على حر أو عبد أو مكاتب ثمن بيع أو غصب ، أو أجرة العبد فإنه يصح تأخير .

٢٥٢٧٢ :- قال : ولو كان العبد صالحه على أن أخر عنه ثلثاً سنة وقبض ثلثاً وحط ثلثاً كان التأخير جائزاً والحط باطل .

٢٥٢٧٣ :- قال ولو كان المال الذي وجب له قرض اقرضه فأخره عن صاحبه كان له أن يرجع عليه حالا ، وإن رضى بذلك كان أحسن .

٢٥٢٧٤ :- قال: وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة ، فوجب له ، ولرجل آخر على آخر ألف درهم دين هما فيه شريكان فأخر العبد نصيبه سنة وقد كان المال حالا فإن التأخير باطل في قول أبى حنيفة، والمال حال على حاله ما يقبضه أحدهما أيهما كان يكون مشتركاً بينه وبين صاحبه وعلى قولهما التأخير جائز ، وأما أخذ الساكت يكون له خاصة لا يشارك العبد في ذلك حتى يحل الأجل .

الفصل الخامس عشر

في المأذون له يشتري ويجد بالمشتري عيباً وقد وهب البائع الثمن من المأذون أو مولاه

٢٥٢٧٥ :- قال محمد رحمه الله في الأصل : وإذا اشترى المأذون جارية بألف درهم وقبضها ، ثم إن البائع وهب الثمن من العبد وقبل العبد ذلك ، فهبته جائزة ، وأراد بقوله قبل العبد الهبة لم يردّها ، فإن القبول في هبة الدين ممن عليه الدين ليس بشرط لصحة الهبة ، فإنها تصح من غير قبول إلا أنها يرد بالرد .

٢٥٢٧٦ :- وكذلك لو وهبه من المولى وقبل المولى كانت الهبة جائزة ، وهذا كما قالوا في غريم الميت : إذا وهب الدين من الوارث ، فإنه يصح الهبة قال : وإن لم يقبلها المولى كانت الهبة باطلة ، يريد بقوله لم يقبلها ردها .

٢٥٢٧٧ :- وأما إذا كان الثمن عرضاً بعينه ، وقد وهب ذلك من المأذون بعد القبض بأن باع العبد المأذون عبداً لجارية ، وقبض بائع الجارية العبد من المأذون ، ثم وهب من المأذون ، ثم وجد المأذون بالجارية عيباً ، وأراد أن يردّها بالعيب فليس له ذلك عند علمائنا الثلاثة استحساناً .

٢٥٢٧٨ :- قال : وإذا باع العبد المأذون رجلاً جارية مما في يده بغير غلام ، ثم إن المأذون وهب الغلام من بائه قبل أن يقبضه المأذون وقبله البائع فهو جائز وكان إقالة للبيع ، هكذا ذكر في الكتاب ولم يحك فيه خلافاً .

٢٥٢٧٩ :- وحكى عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه كان يقول : ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وأما على قول أبي يوسف : يجب أن لا يجعل إقالة ؛ لأن العبرة عنده للفظ لا للمعنى ، فإنه قال : العبد المأذون إذا

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٦٦ الفصل: ١٥ المأذون يشتري ويجد بالمشتري ج: ١٦

وهب شيئاً من كسبه بشرط العوض والعوض مثل قيمة الهبة أنه لا يجوز واعتبر اللفظ ولم يعتبر المعنى، وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز ذلك واعتبر المعنى لا اللفظ، ويجب أن تكون هذه المسئلة على ذلك الخلاف؛ لأن المعنى وإن كان معنى الإقالة فاللفظ لفظ هبة.

٢٥٢٨٠ - قال: وإن لم يقبل المشتري الهبة، فهبة العبد باطلة.

٢٥٢٨١ - ولو كان مشتري الجارية هو الذى وهب الجارية من المأذون قبل أن يقبضها وقبله المأذون فالهبة جائزة، سواء كان على العبد دين أولادين عليه.

٢٥٢٨٢ - هذا إذا وهب مشتري الجارية الجارية من المأذون قبل القبض، فأما إذا كان وهب الجارية من مولى المأذون قبل القبض وأمره بالقبض فقبض هل يصح الهبة؟ فهذا على وجهين (١) إما أن يكون على العبد دين (٢) أولادين عليه، فإن لم يكن على العبد دين فالهبة جائزة وتكون إقالة للبيع.

٢٥٢٨٣ - وأما إذا كان على العبد دين فإنه يجوز الهبة إذا أمر المولى بالقبض ولا يكون إقالة، حتى كان للعبد أن يأخذ الغلام من مشتري الجارية.

٢٥٢٨٤ - قال: ولو كان المشتري قبض الجارية وقبض المأذون الغلام، ثم أن العبد وهب الغلام للمشتري، وقبل ذلك المشتري فهبته باطلة.

٢٥٢٨٥ - قال: ولو كان مشتري الجارية هو الذى وهب الجارية للعبد المأذون له أولمولاها كانت هبته جائزة إلا أنه ان وهب للعبد يصير كسبا من اكساب العبد، حتى يتعلق به حق غرماء العبد، فإن وجد المأذون بالجارية عيباً فاراد ردها، إن كان وهب الجارة من المأذون لا يكون له الرد، سواء كان على المأذون دين أولادين عليه، وإن كان وهب الجارية من المولى فهذا على وجهين

(١) إن لم يكن على المأذون دين فإنه لا يرد الغلام بالعيب (٢) أو كان على المأذون دين رد الغلام بالعيب .

٢٥٢٨٦ :- قال: وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد المأذون جارية مما في يده لغلام وتقابضا ، ثم حدث بالجارية عيب عند مشتري الجارية بآفة سماوية ، أو بفعل المشتري أو بفعل الأجنبي أو كانت ولدت ولداً ، أو وطئها المشتري هي ثيب أو بكر ، أو وطئها رجل اجنبي ، ثم إن (مشتري الجارية) وهب الجارية من المأذون لمولاه ، أو من مولاه وعلى المأذون دين أولاديين عليه ، ثم إن المأذون وجد بالغلام عيباً فأراد أن يرده كان له ذلك .

٢٥٢٨٧ :- قال: وإذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل لغلام مما في يده قيمته ألف درهم ، بألف درهم وتقابضا ، ثم إن البائع وهب الألف التي قبض ، والغلام من العبد المأذون في التجارة ، وقبضها العبد المأذون ، ثم إن العبد المأذون أراد أن يردها بعيب وجد فيها فليس له أن يردها .

٢٥٢٨٨ :- ولو رضى البائع بهذا الضرر ، كان له أن يرد حصة الألف من الجارية ، ويرجع على البائع بالألف ، فإن كان وهب للمولى ثم وجد العبد المأذون بالجارية عيباً ، فأراد ردها إن كان لادين على المأذون فليس للمأذون أن يرد الجارية بالعيب ، فأما إذا كان على المأذون دين كان له الرد بعيب ، فإن رد القاضي بالعيب ، ثم وقعت البرأة عن الديون ، فإن قضاء القاضي بالرد ما ض على حاله لا ينقض ، وإن زال المانع من الرد .

الفصل السادس عشر فى التوكيل يكون بين المأذون له والأجنبى والمولى، ويدخل فيه وكالة العبد المحجور

هذا الفصل يشتمل على أنواع

الاول

فى توكيل الأجنبى مولى المأذون

بقبض دين له من عبد المأذون

٢٥٢٨٩ - قال: يجب أن يعلم بأن المولى لا يصلح وكيلا عن الأجنبى بقبض الدين له عن عبده المأذون ، حتى لو أقر المولى أنه قبض الدين من عبده لا يصح إقراره ولا يبرأ العبد ، وكذلك لو قبض المولى الدين من المأذون بمعاينة الشهود لا يصح قبضه ، حتى لا يبرأ العبد ، وهذا بخلاف العبد إذا توكل عن أجنبى بقبض دين له من مولى العبد صح التوكيل .

٢٥٢٩٠ - وإذا لم يصلح المولى وكيلاً للأجنبى بقبض الدين من عبده ، إذا أقر المولى بعد ذلك ، أنه قبض الدين من العبد لا يصح إقراره .

٢٥٢٩١ - وإذا دفع العبد الدين إليه بمعاينة الشهود لا يصلح دفعه ، حتى لا يبرأ العبد عن الدين فى الصورتين جميعا .

٢٥٢٩٢ - وإذا صلح العبد وكيلا عن الأجنبى بقبض دينه من مولاه ، لو دفع المولى إلى العبد بعد ذلك دين الأجنبى إلى العبد بمعاينة الشهود برئ عن الدين ، وكذلك لو أقر العبد بعد ذلك ، أنه قبض الدين من الأجنبى وهلك في يده صح إقراره

وبرى المولى ، عن دين الأجنبي الا أن العبد يستحلف على ما ذكر من القبض والهلاك ، فإن حلف العبد برى، وإن نكل لزمه المال في عنقه ويبيع به إلا أن يفديه المولى .

نوع آخر

٢٥٢٩٣ :- المأذون إذا توكل عن غيره بشراء شيء ، إن توكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل قياساً واستحساناً ، وإذا توكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياساً واستحساناً ، حصل التوكيل بالنقد أو بالنسيئة .

٢٥٢٩٤ :- في الذخيرة : العبد المأذون إذا توكل عن غيره بشراء شيء إن توكل بشراء شيء نسيئة فإنه لا يلزمه العهدة قياساً واستحساناً ، وإن توكل بشراء شيء بالنقد لا يلزمه العهدة استحساناً ، وإن توكل ببيع شيء بالنسيئة لا يلزمه العهدة قياساً واستحساناً ، وإن توكل ببيع شيء بالنقد يلزمه العهدة استحساناً .

٢٥٢٩٥ :- ثم إذا صح الوكيل بالبيع ، وباع المأذون ما وكل ببيعه ، فقبل أن يقبض المشتري المبيع قبله الموكل ، انتقض البيع ولا سبيل للمشتري على أحد ، هكذا ذكر في الأصل .

٢٥٢٩٦ :- م : وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله : أن الوكيل بالبيع إذا أتلّف المبيع قبل القبض ينتقض البيع ، وإذا أتلّفه الموكل لا ينتقض البيع ، ثم على رواية الأصل إذا لم ينتقض البيع باتلاف المأذون المبيع قبل القبض يقال لمولى المأذون : ادفع المأذون بالجناية ، أو افده بقيمة المقتول وأى ذلك ما اختار يتخير المشتري .

٢٥٢٩٧ :- ولو كان المأذون باع جارية ، أو غلاماً من كسبه ، وقتله قبل أن يقبض المشتري المبيع فإن البيع ينتقض ، سواء كان على العبد دين أو لم يكن .

٢٥٢٩٨ :- وإذا توكل العبد المأذون عن غيره ببيع عين فباع ، ثم إن المولى حجر عليه ، ثم وجد المشتري بالمشتري عيباً فالخصم هو العبد ، فإن

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٧٠ الفصل: ١٦ التوكيل يكون بين المأذون ... ج: ١٦

رد عليه العبد بينة أو بإباء يمين أو باقراره بالعيب والعيب لا يحدث مثله رجع الماذون في الثمن، هكذا ذكر في الكتاب ، وقال: فيما إذا رد عليه وهو مأذون أن الطالب يطالب المأذون بإيفاء الثمن ثم الماذون يرد العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن .

٢٥٢٩٩ :- وكذلك قال في الوكيل بالبيع: إذا كان حراً ورد المشتري العبد عليه بهذه الأسباب فإن المشتري يطالب الوكيل بإيفاء الثمن ، ثم يرد الوكيل العبد على موكله ويرجع عليه بالثمن، وفي المحجور قال يباع العبد المردود ولم يقل يطالب المحجور بالثمن ، ثم المحجور يرجع على الموكل .

٢٥٣٠٠ :- ولو علم أن المأذون أو الحر مفلس ليس في يده شيء لا يطالب بأداء الثمن بل يطالب ببيع العبد المردود ، ثم إذا بيع العبد المردود يقضى عن ثمنه من المشتري فإن نقص ثمنه الثاني عن الثمن الأول هل يباع بذلك رقبة المحجور؟ ينظر إن كان المؤكل موسراً لا يباع ولكن يقال للمحجور: راجع بما بقى على الموكل وادفعه إلى المشتري ، وإن كان الموكل معسراً يباع رقبة المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمائه بالحصص ، فإن بقى شيء من حق المشتري فإنه يرجع بما بقى على موكل العبد ، وكذلك يرجع غرماء المحجور على الموكل بما أخذ المشتري من ثمن المحجور .

نوع آخر

٢٥٣٠١ :- العبد المحجور إذا توكل عن غيره ببيع عين من أعيان ماله فذلك جائز، وإذا باع جاز بيعه ، وكان الثمن للآمر إلا أن العهدة لا تلزم العبد ، فإن عتق العبد رجعت العهدة إليه ، وكان الوكيل بالبيع إذا أعاد من المغيبة ، أو أفاق فإنه يلزمه العهدة .

٢٥٣٠٢ :- ولو أن العبد لم يعتق حتى وجد المشتري بالمتاع عيباً فالخصم في ذلك مولى المتاع لا العبد، فإن أقام المشتري البينة على العيب رده

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٧١ الفصل: ١٦ التوكيل يكون بين المأذون ... ج: ١٦

على الأمر وأخذ الثمن من الأمر وإن لم يكن له بينة ليستحلف الأمر على علمه بالله ما يعلم أن عبده الفلان الفلاني باعه وما به هذا العيب، فإن حلف برى عن الدعوى، وإن نكل رد عليه العبد وأخذ منه الثمن .

٢٥٣٠٣ :- ولو طعن المشتري بعيب بالمتاع ولكن لم يقيم البينة على العيب ، حتى عتق العبد فالخصم هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد، ويحلف العبد إن لم يكن له بينة ، وإن كان المشتري أقام البينة على الأمر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي ، حتى عتق العبد فالخصم هو العبد وقضى القاضي على العبد بتلك البينة ولا يكلف المشتري إعادة البينة على العبد بعد العتق .

٢٥٣٠٤ :- وكذلك إذا أقام المشتري شاهداً واحداً على الأمر قبل عتق العبد ، ثم عتق العبد يقيم المشتري شاهداً آخر على العبد، ولا يكلف إعادة الشاهد الأول على العبد ، ثم إذا أنقض القاضي العقد بالعيب، ينظر إن كان الأمر هو الذى قبض الثمن من المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الأمر ولا يطالب العبد بشيء ، وإن كان هو الذى أخذ الثمن من الأمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد، فإن كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع عليه بالثمن، رجع العبد به على الأمر .

نوع آخر

٢٥٣٠٥ :- قال: المأذون إذا وكل المولى بالخصومة مع الأجنبي جاز، سواء كان العبد مدعياً أو مدعاً عليه، فرق بين هذا وبين ما إذا وكل الأجنبي مولى المأذون ، حتى يخاصم مع المأذون فإنه لا يصلح ، حتى لو أقر الوكيل على موكله لا يصح إقراره سواء ، كان العبد مدعياً أو مدعياً عليه، فالمولى يصلح وكيلاً عن عبده، ولا يصلح وكيلاً عن الأجنبي على عبده .

٢٥٣٠٦ :- في الخانية : ولو وكل المأذون رجلاً ببيع أو شراء بنقد ، أو نسيئة جاز ؛ لأن المأذون قد يحتاج إلى أن يوكل غيره بالتجارة .

الفصل السابع عشر فى الرد بالعيب على المأذون والخصومة معه فى ذلك

٢٥٣٠٧ :- م: قال محمد رحمه الله: إذا باع العبد المأذون عينا من كسبه، فطعن المشتري بعيبه بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله، أو لا يحدث مثله، وخاصم المأذون فى ذلك، فقبله بغير قضاء بلايمين ولا بينة على العيب، فقبله جائز، والبيع ينتقض، وإن لم يقبل حتى رد عليه بقضاء قاض إما بينة، أو بإباء يمين أو إقرار منه بالعيب كان جائزاً.

٢٥٣٠٨ :- قال: ولو أن عبداً مأذوناً له باع من رجل جارية، وقبضها منه المشتري، فوجد بها عيباً فخاصم العبد فيه إلى القاضى، وأقام البينة أن العيب كان عند المأذون، فرد القاضى الجارية على المأذون وأخذ منه الثمن إلا حصة مقدار العيب الذى كان عند المأذون ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم القاضى بذلك، فالمأذون بالخيار إن شاء نقض البيع ورد الجارية على المشتري، وأخذ منه الثمن إلا حصة مقدار العيب الذى كان عند المأذون، وإن شاء أجاز البيع وأمسك الجارية، ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذى كان عند المأذون بقليل ولا كثير.

٢٥٣٠٩ :- والمشتري لو اشترى شيئاً شراءً جائزاً، فوجد به عيباً كان عند البائع، كان المشتري بالخيار إن شاء أجاز الشراء وأخذ المشتري، ولم يرجع على البائع بنقصان العيب، وإن شاء فسخ الشراء واسترد جميع الثمن من البائع، إن

كان نقد الثمن وكذا البائع في الفسخ الجائز متى وجد بالجارية عيبا كان حدث عند المشتري ولم يكن عنده يتخير فإن شاء أجاز الفسخ وأمسك الجارية ولم يرجع عن المشتري شيء من نقصان العيب الذي حدث عند المشتري ، وإن شاء نقض الفسخ ورد الجارية وأخذ الثمن من البائع إلا مقدار العيب في الإباحة .

٢٥٣١٠ :- وفي المنتقى: باع العبد المأذون عبداً في تجارته حجر عليه المولى ، ثم وجد المشتري بالعبد عيباً ، فالخصم في الرد بالعيب هو العبد المأذون ، فإن أقر العبد بالعيب لم يلزمه ، وإن نكل عن اليمين فقضى عليه بالرد جاز .

الفصل الثامن عشر فى الشهادة على العبد المأذون له والمحجور عليه والصبي والمعتوه

٢٥٣١١ - إذا شهد شاهدان على عبد مأذون بغصب إغتصبه أو بوديعة استهلكها أو جحدها، أو شهدوا عليه بإقراره بملك، أو شهدوا عليه ببيع أو شراء، أو إجارة، وانكر العبد ذلك، ومولاه غائب، قبلت الشهادة على العبد، وقضى القاضى عليه بذلك، ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه، وشهد شاهدان باستهلاك مال، أو بغصب إغتصبه حال غيبة المولى، لا يقبل شهادتهما، ولا يقضى على العبد بشيء.

٢٥٣١٢ - قالوا: معنى المسئلة إن الشهادة لا يقبل فى حكم يرجع إلى المولى، وهو بيع رقبة العبد، أما أن تقبل فى حق حكم يرجع إلى العبد حتى يواخذ به بعد العتق، وكما يشترط حضرة المولى يشترط حضرة العبد، فأما الوديعة وما أشبهها، فلا يقضى عليه بها، حتى يعتق عند أبى حنيفة.

٢٥٣١٣ - وإن كان الشاهدان شهدا على المحجور بإقراره بذلك، والمولى حاضر أو غائب، لم يقض عليه بشيء من ذلك، حتى يعتق، فإذا عتق لزمه ماشهدوا.

٢٥٣١٤ - ولو شهدوا عليه بقتل رجل عمداً، أو قذف أو زنى أو شرب خمر، والعبد جاحد لم تقبل هذه الشهادة عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله حال غيبة المولى، فيما يعمل فيه الرجوع عن الإقرار لا تقبل هذه الشهادة، وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الإقرار كالقصاص وحد القذف يقبل.

٢٥٣١٥ - وفى الخانية: العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة

تقبل الشهادة عليه، ولا يعتبر حضرة المولى، ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب، أو إتلاف أو ودیعة، إن شهدوا بمعاينة ذلك، لا بالإقرار تقبل الشهادة عليه، ويقضى بالغصب إذا حضر المولى، وفي ضمان إتلاف الودیعة، والمضاربة لا يقضى، حتى يعتق فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو شهد الشهود على إقرار العبد بذلك، لا تقبل، وإن كان مولاه حاضراً.

٢٥٣١٦ :- ولو شهدوا على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم، فإن كان مولاه حاضراً، تقبل شهادتهم فى القطع، ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم حاضراً مولاه أو غائباً.

٢٥٣١٧ :- م: والصبى الذى أذن له أبوه فى التجارة، أو وصى أبيه بمنزلة العبد المأذون تسمع عليه البيعة فيما كان من ضمان التجارة، وإن كان الآذن غائباً، وكذلك الجواب فى المعتوه المأذون.

٢٥٣١٨ :- ولو شهدوا على صبى مأذون، أو معتوه مأذون بقتل عمد أو قذف أو شرب خمر، أو زنى، ففى القذف، وشرب الخمر والزنا لا تقبل شهادتهم، ويقضى بالدية على العاقلة، وإن كان غائباً لا تقبل، وإن كان الآذن حاضراً فى القتل تقبل شهادتهم.

٢٥٣١٩ :- وإن كان الشهود شهدوا على إقرار الصبى، أو المعتوه ببعض الأشياء التى ذكرنا لا تقبل الشهادة، سواء كان الآذن حاضراً أو غائباً.

٢٥٣٢٠ :- ولو شهدوا على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم، أو أكثر والمولى غائب لا تقبل الشهادة ولا يقضى عليه، لا بالقطع ولا بالمال عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، ولو شهدوا على إقراره بذلك، فالقاضي لا تقبل هذه البيعة ولا يقضى عليه بالقطع ولا بالمال، وإن كان المولى حاضراً يريد بقوله لا يقضى عليه بالمال فى حق المولى، حتى لا تباع رقبته فيه، وإنما يؤخذ العبد به بعد العتق.

٢٥٣٢١ :- وفى الخانية: ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة

دراهم ، وهو يحدد لا يقضى ، حتى يحضر مولاه ، فيقضى بالقطع ورد العين إن كانت قائمة ، ولا يقضى بالضمان ؛ لأن المحجور لا يملك الخصومة فى المال ، ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ، ولو شهدوا على إقراره لا تقبل أصلاً وإن كان مولاه حاضراً ؛ لأنه لا يقضى بالقطع بهذه البينة ، فكذلك المال والشهادة على الإقرار بالسرقة مع جحود السارق لا تسمع ، وتقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون بسرقة عشرة دراهم ، وإن كان الآذن غائباً ، ولا تقبل الشهادة على إقرارهما بالسرقة أصلاً ، والله اعلم .

الفصل التاسع عشر فى البيع الفاسد من العبد المأذون له

٢٥٣٢٢ :- قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله : إذا أذن الرجل لعبده فى التجارة فباع جارية أو غلاماً أو متاعاً أو غير ذلك بيعاً فاسداً ، وقبض المشتري ، فأعتق الجارية أو الغلام ، أو باع ذلك كله ، فذلك جائز منه يعنى من المشتري ، وعليه القيمة فى ذلك كله .

٢٥٣٢٣ :- وكذلك ما إذا اشترى العبد من جارية أو غلام أو متاع شراء فاسداً ، فقبضه فباعه من غيره جاز .

٢٥٣٢٤ :- قال : وإذا اشترى العبد المأذون جارية أو غلاماً بيعاً فاسداً ، فأغل الغلام أو الجارية عند المأذون غلة بأن اجر العبد نفسه ، أو وهب له هبة ، فقبلها ، هل يسلم الغلة للمأذون ؟ قال : إن تقرر ملك المأذون فى العبد والجارية بأن باع من غيره أو هلك عنده ، حتى ضمن القيمة للبائع ، فإن الغلة تسلم للمأذون ، وإن لم يتقرر ملك الغلام والجارية عنده فإن رد العبد والجارية على البائع ذكر أنه يرد الغلة على البائع -

٢٥٣٢٥ :- من مشائخنا من قال : ما ذكر فى الكتاب أنه إن رد المأذون الجارية أو الغلام على البائع يرد الغلة على البائع على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله ، وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله يسلم الغلة للمأذون ولا يردّها على البائع .

٢٥٣٢٦ :- وجعلوا هذه المسألة فرعاً لمسألتين اختلفوا فيهما ، إحداهما أن رجلاً لو اشترى عبداً أو جارية شراء صحيحاً ، فقبل أن يقبضه أغل عند البائع غلة ، ثم مات العبد أو الجارية فى يد البائع ، حتى انفسخ البيع ، أو وجد المشتري به عيباً قبل القبض ، فردّه على البائع ذكر أن على قول أبى حنيفة رحمه

الله يسلم الكسب للمشتري ، وعلى قولهما: يكون الكسب للبائع .

٢٥٣٢٧ :- والمسألة الثانية: وهو أنه إذا تزوج امرأة على خادماً ، فقبل أن تقبضه المرأة أغل عند الزوج غلة ، ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله : لا يتنصف الكسب ، ويكون الكسب كله للمرأة ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، يتنصف الكسب مع الخادم .

٢٥٣٢٨ :- ثم هذا الذي ذكرنا إذا أجر العبد المشتري نفسه ، أو وهب له هبة ، حتى كان من كسبه ، فأما إذا أجره المأذون فإن الكسب يسلم للمأذون على كل حال .

٢٥٣٢٩ :- قال: وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة ، فباع العبد جارية بـجارية بيعاً فاسداً من رجل ، وقبضها الرجل ، ثم إن المشتري باعها من غيره ، ودفعها إليه ، فهذه المسألة لا تخلوا من أربعة أوجه (١) إما أن باعها المشتري من الأجنبي ، (٢) أو باعها من المولى ودفعها إليه ، (٣) أو من عبد آخر مأذون للمولى وعلى العبد دين (٤) أو لادين عليه ، فإن باعها من الأجنبي ودفعها إليه فإن البيع الثانى يكون جائزاً ولا يكون نقضاً للبيع الأول ، حتى يجب للمشتري المأذون الثمن على الأجنبي ، وعلى المشتري من المأذون قيمة الجارية للمأذون ، سواء كان على العبد دين أو لادين عليه .

٢٥٣٣٠ :- وأما إذا باعها من العبد المأذون الذى اشترى منه ودفعها إليه ، كان هذا نقضاً للبيع الأول ، حتى لا يجب للمشتري على المأذون شيء ويبرأ من الضمان ، سواء كان على العبد دين أو لادين عليه .

٢٥٣٣١ :- فأما إذا باعها المأذون من المولى ، ودفعها إلى المولى ، فهذا على وجهين (١) إما أن كان على العبد المأذون دين (٢) أو لادين عليه ، فإن لم يكن على المأذون دين كان نقضاً للبيع الأول ، حتى لا يجب للمشتري على المولى الثمن ، ويبرأ المشتري عن الضمان .

٢٥٣٣٢ :- وأما إذا كان على المأذون دين ، فإن البيع الثانى يكون

جائزاً، حتى يجب الثمن للمشتري على المولى، ويضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية للمأذون .

٢٥٣٣٣ - وأما إذا باع من عبد آخر للمولى مأذون، ودفعها إليه، هل يكون نقضا للبيع الأول؟ فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه، (١) إما أن يكون عليهما دين، (٢) أولادين عليهما، لأعلى الأول ولأعلى الثانى، (٣) أو كان على أحدهما دين، إما على الأول وأما على الثانى، فإن كان عليهما دين، كان البيع جائزاً، ولا يكون نقضا للبيع الأول .

٢٥٣٣٤ - وإن كان على أحدهما دين، إما على الأول، وإما على الثانى لا يكون نقضا أيضاً، وإن لم يكن عليهما دين كان نقضا للبيع الأول، متى دفعه إلى العبد الثانى، لا يبرأ المشتري من المأذون من الضمان ما لم يكن يدفعه إلى المأذون الأول أو إلى المولى الثانى، فإن لم يدفعه العبد الآخر الجارية إلى المأذون ولا إلى المولى، بقى المشتري ضامناً، حتى لو هلكت الجارية فى يد العبد الثانى، ضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية، وإن باعها من المأذون بيعاً صحيحاً، ولم يدفعها إليه بقى ضامناً.

الفصل العشرون

في الغرور في العبد المأذون له

٢٥٣٣٥ - قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: إذا جاء الرجل بعبد إلى السوق، وقال: هذا عبدى فبايعوه، فقد أذنت له في التجارة، فبايعه أهل السوق، ولحقه دين، ثم ظهر بعد ذلك أنه كان حراً، أو استحقه رجل، كان على الذى أمره بالمبايعة الأقل من قيمة العبد ومن الدين.

٢٥٣٣٦ - وفي شرح الطحاوي: فإن أقر المستحق أنه كان أذن له في التجارة، فإن العبد يبقى مأذوناً، ويباع في الدين، وإن أنكر الإذن لا يلحق العبد في الدين شيئاً في الحال إلا أنه المستحق عليه يغرم الأقل من قيمته ومن الدين للغرماء.

٢٥٣٣٧ - هذا بخلاف ما لو قال: هذا عبدى، وقال: قد أذنت له في التجارة، ولم يقل بايعوه فبايعه أهل السوق، ثم ظهر أنه كان حراً أو عبداً للغير، حتى تعذر عليهم البيع بالدين، فإنهم لا يرجعون على الأمر بشيء، وبخلاف ما إذا قال بايعوه هذا أذنت له في التجارة، ولم يقل هذا عبدى فبايعوه، ولحقه دين، ثم استحق، أو وجد حراً فإنه لا يكون لهم حق الرجوع على الأمر بشيء.

٢٥٣٣٨ - وفي مختصر خواهرزاده: وإن كان الذى ولى العقد عبداً مستحقاً، أو مدبراً، أو مكاتباً، لم يرجعوا عليه حتى يعتق، ولهم أن يأخذوا الأمر به في الجارية في الحال، م: والذى ذكر من الجواب فيما إذا ظهر أن المأذون حراً أو مستحقاً، وكذا الجواب فيما إذا كان ظهر أنه مكاتب أو مدبر.

٢٥٣٣٩ - وفي الفتاوى العتائية: ومن قال لاهل السوق: هذا عبدى بايعوه، ثم استحق أو ظهر حراً، رجعوا عليه بالأقل من قيمته ومن الدين، وكذا من لم يسمع، وكذا لو قال: فبايعوه فى البر أو اقرضوه أو أمر بذلك، ففعل غيره رجعوا عليه ولونهى واحداً عمل نهيه.

٢٥٣٤٠ :- ولو كان المستحق أذن له فلا شيء على الغار بعد اذنه فيما لحقه دين بعد الإذن، ويقبل بيينة على المستحق بالإذن، وكذا إن استحق أو ظهر حراً، أو أقر الأمر رجوع عليه الوكيل بما ضمن، وكذا لو قال: هذا عبدى الصغير فبايعوه، ثم استحق ضمن جميع الدين، وكذا الوصي، بخلاف قوله هذا مدبرى فبايعوه، ثم ظهر مدبر الغير ضمن ولا رجوع، ولو قال: هذه أمتى فبايعوها فلحقها دين، ثم ولدت فاستحقت، ضمن الأمر الأقل من الدين، وقيمتها وقيمة العبد يوم الاستحقاق .

٢٥٣٤١ :- م: ثم فى حق حكم الغرور لافرق بين من سمع هذه المقالة وعلم بها، وبين من لم يسمع ولم يعلم، إذا كان قال ذلك في عامة أهل السوق، ألا ترى أن الأمير إذا قال في عامة أهل العسكر: من قتل قتيلاً فله سلبه، كان استحقاق السلب ثابتاً فى حق كل من سمع هذه المقالة ومن لم يسمعها، وكذا الحجر على العبد المأذون إذا انتشر فيما بين أهل السوق يثبت حكم الحجر فى حق من سمع الحجر، وفى حق من لم يسمع وكذا ههنا .

٢٥٣٤٢ :- ولو أن هذا الرجل حين جاء إلى أهل السوق، قال: هذا عبدى فبايعوه في البر، فقد أذنت له في ذلك، فبايعه أهل السوق في غير البر، ثم ظهر أنه حر أو مستحق، كان للذى بايعه في غير البر أن يضمّن المولى الأقل من قيمته ومن الدين، وكان قوله في البر لغوا من الكلام .

٢٥٣٤٣ :- وإذا قال لاهل السوق، هذا عبدى فبايعوه، فقد أذنت له في التجارة، فبايعوه، ثم لحقه دين، ثم استحق العبد الرجل، وقد كان المستحق أذن لهذا العبد في التجارة قبل أن يأتى الذى كان العبد في يديه أهل السوق، فإن العبد يباع إلا أن يفديه المولى ولا ضمان على الأمر بالمبايعه .

٢٥٣٤٤ :- وإن ظهر أنه كان مدبراً للمستحق، مأذوناً له في التجارة، فللغرماء أن يضمّنوا الأمر بالأقل من قيمته قنا ومن الدين، وكذلك إذا ظهر أنه كان عبداً محجوراً عليه للمستحق، فللغرماء أن يضمّنوا الأمر .

٢٥٣٤٥ :- وإذا أتى الرجل بصبي إلى السوق، وقال: هذا ابني فبايعوه فقد اذنت له في التجارة والصبي يعقل البيع والشراء، فبايعوه، ولحقه من ذلك دين، ثم إن رجلاً أقام بينة أن هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق إذن له في التجارة، فإنه لا يلزم الصبي شيء لافى الحال ولا بعد البلوغ، بخلاف العبد المحجور، حيث يؤخذ بضمان القول بعد العتق، إلا أن للغرماء يرجعون على الأمر بالمبايعه بديونهم لانهم صار مغرورين من جهة الأمر فانهم اطعمهم أن يجب ديونهم من ذمة الصبي، ويستوفى من ماله للحال بسبب إذنه للصغير جائزاً، ألا ترى انه لو كان صادقاً فيما قال وجب الدين في ذمة الصغير ويستوفى من ماله في الحال، فإذا ظهر الأمر بخلافه، بأن ظهر أن الصبي ابن الغير كانوا مغرورين من جهته فيصير ضامناً لهم كما في عبده إلا أن في العبد يرجعون على الأمر باقل من الدين ومن قيمة العبد، وهنا يرجعون على الأمر بجميع الدين .

٢٥٣٤٦ :- في الفتاوى العتائية: ولو قال لعشرة مجتمعين: بايعوا عبدي ما بينكم وبين الناس، أنا لها ضامن فليس بشيء إلا أن يقولوا رضينا، وإن قال أحدهم: نعم لم يعتبر، حتى يقول: رضيت، فيجوز لهذا الواحد إذا لم يكن وكله الآخرون به .

الفصل الحادى والعشرون في جناية العبد المأذون أو جناية عبده والجناية عليه

٢٥٣٤٧ :- قال محمد رحمه الله: إذا جنى العبد المأذون له، فقتل رجلاً حراً أو عبداً خطأً، وعليه ديون، فإنه يخاطب مولى المأذون بالدفع أو الفداء، ولا يخاطب المأذون بشيء، وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله .

٢٥٣٤٨ :- ولو جنى عبد من عبيد المأذون له، فقتل رجلاً حراً أو عبداً خطأً، فإنه يخاطب العبد المأذون بالدفع أو بالفداء، وإذا وجب القصاص على العبد المأذون، فصالح عن نفسه مع المولى، لم يجز سواء كان عليه دين أو لادين عليه، وإذا وجب القصاص على عبد من كسبه، وصالح عنه جاز، وإذا أبطل القاضي صلحه عن نفسه ليس لولى القتل أن يقتل العبد، لا يرجع عليه بشيء مما صالحه حتى يعتق ذلك .

٢٥٣٤٩ :- قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله: إذا كان على العبد المأذون له دين، فجنى جناية، فباعه مولاه من أصحاب الدين بدينهم،

٢٥٣٤٧ :- أخرج ابن أبى شيبة عن على قال: ما جنى العبد ففى رقبته، ويخير مولاه، إن شاء فداء، وإن شاء دفعه، مصنف ابن أبى شيبة، الديات، العبد يجنى الجناية ١٤ / ١٢٧ برقم: ٢٧٧٤٣ -

وأخرج أيضاً عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول فى العبد يجنى الجناية، قال: مولاه بالخيار، إن شاء أن يدفع العبد بالجناية، وإن شاء أعطى الجناية، وأمسك العبد، مصنف ابن أبى شيبة، الديات، العبد يجنى الجناية ١٢٨/١٤ برقم: ٢٧٧٥٠ -

إن كان يعلم بالجناية فإنه يصير مختاراً للأرث، فإن كان لا يعلم بالجناية فعليه قيمة العبد إلا أن يكون الأرث أقل من قيمة العبد، فإن لم يبع المولى العبد من الغرماء حتى جاء أصحاب الجناية فدفعه المولى إلى أصحاب الجناية بغير قضاء قاضٍ، فالقياس أن يضمن قيمته للغرماء، وفي الاستحسان لا يضمن للغرماء شيئاً، وإذا جاز الدفع، ولم يضمن استحساناً، كان للغرماء أن يبيعوه بدينهم، إلا أن يفديه أصحاب الجناية بالدين .

٢٥٣٥٠ :- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله: إن حضر الغرماء، وطلبوا ديونهم، وهو عند مولاه لم يدفعه بالجناية، وأخبر بها القاضي لم يبع القاضي العبد لأصحاب الدين حتى يحضر أصحاب الجناية، فيدفعه إليهم المولى، أو يفديه ثم يباع للغرماء بعد ذلك، حتى يستوفو ديونهم .

٢٥٣٥١ :- وإن رأى القاضي أن يبيع العبد للغرماء، وأصحاب الجناية غائب، فالبيع جائز، ولا شيء لأصحاب الجناية على المولى ولا على العبد، قال: وإن باعه القاضي من أصحاب الدين أو من غيرهم بأكثر من الدين أعطى أصحاب الدين دينهم، فإن بقي من دينهم أعطى من ذلك أصحاب الجناية قدر أرش الجناية إن كان أرش الجناية أكثر من قيمة العبد، وإن فضل من أرش الجناية يصرف إلى المولى، بخلاف ما إذا باع المولى بغير أمر القاضي بأكثر من قيمة العبد، وهو لا يعلم بالجناية، بأن باع العبد بخمسة آلاف درهم، وقيمة العبد ألف درهم، والدين ألف درهم، فإذا قضى دينه ألف درهم، وبقي في يد المولى أربعة آلاف، فإنه يعطى لأصحاب الجناية قدر قيمة العبد ألف درهم، وإن كان أرش الجناية أكثر من ألف درهم فالباقي وذلك ثلاثة آلاف درهم يكون للمولى .

٢٥٣٥٢ :- وبخلاف ما لو كان صاحب الجناية حاضراً، ودفع العبد إلى ولي الجناية، ثم باع القاضي العبد بعد الدفع إلى صاحب الجناية بدين الغرماء، وكان الثمن أكثر من دين العبد، وقضى من ذلك دين العبد، فإن الباقي من الثمن لأصحاب الجناية، وإن كان الباقي أكثر من أرش الجناية فلا يكون للمولى من

ذلك شيء، بخلاف ماله دفع العبد إلى أولياء الجناية، ثم باع القاضى العبد بدين الغرماء بأكثر من الدين، وقضى من ذلك دين الغرماء، فإن الباقي يكون لأصحاب الجناية وإن كان أكثر من أرش الجناية، ولا يكون للمولى من ذلك شيء .

٢٥٣٥٣ :- وبخلاف ماله باعه المولى ؛ لأن بيع المولى لا يمكن أن يجعل بمنزلة بيع ولى الجناية بوجه ما ؛ لأنه لا ولاية له على ولى ، الجناية بخلاف القاضى، إذا لم يكن بيع المولى كبيع ولى الجناية بوجه ما، كان جميع الثمن بعد قضاء الدين سالماً للمولى، ويضمن لأصحاب الجناية قيمة العبد إذا لم يعلم بالجناية. ٢٥٣٥٤ :- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله: إذا كان العبد مأذوناً له في التجارة، فقتله رجل عمداً، فعلى قاتله القصاص للمولى، ولا شيء للغرماء، سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه، فإن صالح القاتل من الدم على دراهم، أودنانير، أو شيء من العروض قليلاً أو كثيراً، فصلحه جائز، فإذا جاز الصلح وانقلب القصاص مالا تعلق حق الغرماء بالمال، فإن كان بدل الصلح دراهم أودنانير قبضوه من دينهم، وإن كان عرضاً أو عبداً، بيع لهم فى دينهم إلا أن يفديه المولى بجميع الدين .

٢٥٣٥٥ :- هذا إذا قتل العبد المأذون عمداً، وعليه دين أو لادين عليه، فأما إذا لم يقتل العبد المأذون، ولكن قتل العبد من كسب المأذون، فإن لم يكن على المأذون دين، فللمولى أن يستوفى القصاص، ولا يكون للعبد أن يستوفى القصاص، فإن صالح العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل، هل يجوز الصلح؟ لم يذكر محمد هذا فى ظاهر الرواية، وحكى عن الفقيه أبى بكر البلخى أنه كان يقول: بأن يجب أن تكون المسئلة على روايتين على قياس الوصى، فإن الوصى إذا صالح عن قصاص، وجب لليتيم فى النفس، فيه روايتان، فى رواية لا يكون له ذلك ؛ لأنه ليس له إستيفاء القصاص فى النفس فلا يكون له الصلح عن القصاص ، فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون ؛ لأنه لا يملك إستيفاء القصاص، فلا يملك الصلح، وفى رواية أخرى قال فى الوصى له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب أن يجوز الصلح من المأذون،

الفتاوى التاتارخانية - ٤٨ كتاب المأذون ٣٨٦ الفصل: ٢١ جناية العبد المأذون وعليه ج: ١٦

٢٥٣٥٦ :- فأمّا إذا كان على المأذون دين قل الدين أو أكثر، فإنه لا يكون للمولى ولا للغرماء ولا للعبد القصاص ؛ لأنه ليس للغرماء ولا للمولى استيفاء بدل المالية، وهى القيمة من الغاصب قل الدين على المأذون أو أكثر، ولا يكون للعبد أيضاً استيفاء القصاص .

٢٥٣٥٧ :- قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إذا جنى عبد رجل جناية، فقتل رجلاً خطأ، وأذن له المولى بعد ذلك فى التجارة، وهو يعلم الجناية، أو لا يعلم بالجناية، فاشترى العبد بعد ذلك وباع، فلحقه دين، فانه لا يكون هذا من المولى إختياراً للفداء .

٢٥٣٥٨ :- وإن أحدث المولى فى العبد تصرفاً قد يزيل العبد عن ملكه وهو عالم بالجناية، إنما يصير مختاراً للفداء إذا كان ما أحدث من التصرف فى العبد تصرفاً يعجزه عن الدفع، بأن كان تصرفاً يزيل العبد عن ملكه لا محالة فأمّا إذا كان أحدث تصرفاً لا تعجزه ذلك عن الدفع لا محالة، فإنه لا يصير مختاراً، ألا ترى أنه لو وطى بالجارية أو آجر أورهن، وهو عالم بالجناية، فإنه لا يصير مختاراً للفداء ؛ لأن هذا التصرف مما لا يعجزه عن الدفع، فكذا الإذن فى التجارة لا يعجزه عن الدفع ؛ لأنه لا يمكنه الدفع بعد الإذن، لحقه الدين أولم يلحقه ؛ لأن العبد باق على ملكه قبل لحوق الدين، وبعد لحوق الدين .

٢٥٣٥٩ :- وهكذا كما قالوا: فى عبد لرجل جنى جناية، ثم إن المولى حفر بئراً على قارعة الطريق، وهو عالم بالجناية، فوقع فيها الجانى، فمات، فإنه لا يصير

٢٥٣٥٨ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبة عن ابراهيم قال : إذا جنى جناية فعلم بجنانيته فأعتقه فهو ضامن لجنانيته ، مصنف ابن أبى شيبة ، الديات ، العبد يجنى الجناية فيعتقه مولاه ١٢٨/١٤ برقم : ٢٧٧٥١ -

وأخرج أيضاً عن سفيان يقول : إن كان مولاه أعتقه، وقد علم بالجناية، فهو ضامن للجناية ، وإن لم يكن علم بالجناية فعليه قيمة العبد ، مصنف ابن أبى شيبة ١٢٩ / ١٤ برقم : ٢٧٧٥٨ -

مختاراً للفداء بالحفر، وإن حفر وهو عالم بجناية العبد، وإذا لم يصبر مختاراً، يقال للمولى بعد هذا إما أن تدفع أو تفدى، فإن فدى بالأرش لأصحاب الجناية بيع العبد بين الغرماء، ولم يكن لأحد على المولى سبيل، وإن لم يفد، ودفع العبد إلى أصحاب الجناية، كان للغرماء أن يبيعوا العبد فيبيعونه بدينهم، إلا أن يقضى أصحاب الجناية دين الغرماء، فإن قضوا دين العبد، أو لم يقضوا، وبيع العبد، كان لهم أن يرجعوا على المولى بالأقل من قيمة العبد ومن الدين، بخلاف مالو استخذمه المولى، وهلك من الاستخدام، فإن للمولى لا يضمن لأولياء الجناية شيئاً.

٢٥٣٦٠ - وهذا بخلاف مالو أذن له في التجارة، فلحقه دين، ثم جنى بعد لحق الدين، ودفع المولى العبد إلى أصحاب الجناية، ثم بيع العبد بعد الدفع بدين الغرماء، لا يكون لأصحاب الجناية أن يرجعوا على المولى بشئ، وكل جواب عرفته، فيما إذا جنى، ثم أذن المولى له في التجارة بعد الجناية، فهو الجواب إذا جنى، وهو مأذون وليس عليه دين، فلم يحجره المولى حتى لحقه الدين، ودفع بالجناية، ثم بيع العبد بدين الغرماء، كان لأصحاب الجناية الرجوع على المولى بقيمة العبد كمالو أذن له في التجارة بعد الجناية، ولحقه دين، وبيع بالدين لما عرف غير مرة أنّ لبقاء الإذن حكم الابتداء، وإذا كان لبقاءه حكم ابتداء الإذن كان الجواب فيما إذا أقره على الإذن بعد الجناية، ولادين عليه كالجواب فيما لو أذن له إذا ابتداءً بعد الجناية، ولحقه دين سواء .

٢٥٣٦١ - قال: وإن كان المولى أذن له في التجارة، وقيمه ألف درهم ولحقه دين ألف درهم، ثم جنى جناية، فإن المولى يدفع عبده بالجناية، فإذا دفع وبيع بدين الغرماء لا يكون لأصحاب الجناية أن يرجعوا على المولى بقيمة العبد.

٢٥٣٦٢ - قال: ولو كان العبد لحقه دين ألف درهم قبل الجناية، وألف درهم بعد الجناية، ثم دفع العبد بالجناية، يبيع بالدينين جميعاً، فإن أصحاب الجناية يرجعون على المولى بنصف قيمة العبد حصة أصحاب الدين الآخر، وذلك لأن الدينين جميعاً لو وجبا قبل الجناية، ثم جنى، ودفع بالجناية، ثم يبيع بالدين كان لا يرجع أصحاب الجناية على المولى بشيء.

٢٥٣٦٣ - ولو وجب الدينان بعد الجناية، ودفع بالجناية، ثم يبيع العبد بالدينين جميعاً، فإن أولياء الجناية يرجعون على المولى بجميع قيمة العبد، فإذا وجب أحد الدينين قبل الجناية، والآخر بعدها، ويبيع العبد بالدينين، كان لكل دين حكم نفسه.

٢٥٣٦٤ - وكذلك الجواب فيما إذا جنى العبد جناية خطأ ثم رآه المولى بعد ذلك يبيع ويشترى، فسكت ولم يمنعه، كان الجواب فيه كالجواب فيما لو أذن له المولى؛ لأن سكوت المولى حال ما يرى عبده يبيع ويشترى إذن للعبد في التجارة حكماً، فيعتبر بما لو أذن له صريحاً.

٢٥٣٦٥ - فإن قيل: ليس في حق الحنث لم يجعل السكوت بمنزلة صريح الإذن في حق الحنث، فكذا في حق إيجاب الضمان على المولى بحيث أن لا يجعل السكوت بمنزلة صريح الإذن، قلنا حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه سئل عن هذه المسألة، فقال: القياس أن يحنث، وفي الاستحسان لا يحنث؛ لأن الإذن إن وجد حكماً لا يوجد حقيقة، وشرط الحنث الإذن حقيقة وحكماً، فأما الضمان على المولى بصريح الإذن بعله أن الرقبة استحققت بسبب وجد من المولى بعد ثبوت حقهم على وجه لم يصبر مختاراً للفداء، وهذا المعنى موجود بعينه متى رآه يبيع ويشترى فيسكت.

٢٥٣٦٦ - وذكر القدوري مسألة الحنث في شرحه، وذكر فيها خلافاً

بين أبى يوسف ومحمد رحمهما الله، فقال على قول محمد يحنث في يمينه، وعن أبى يوسف أنه لا يحنث .

٢٥٣٦٧ :- فإذا قتل العبد المأذون أو المحجور رجلاً خطأ، ثم أقر المولى عليه بدين، فهذا لا يكون منه اختياراً للفداء، وإذا لم يصر مختاراً للفداء يقال للمالك، إما أن تدفع أو تفدى، فإن فدى لأصحاب الجناية بيع بالدين للغرماء، ولا يبقى لواحد منها على المولى سبيل، وإن لم يفده دفع إلى أصحاب الجناية؛ لأن أولياء الجناية قاموا مقام المولى، وكان العبد يباع على المولى بدين الغرماء، إلا أن يقضى المولى دينهم، فكذا يباع على أصحاب الجناية .

٢٥٣٦٨ :- ولو كان المولى أقر بقتل رجل خطأ، ثم أقر بقتل رجل آخر خطأ، وكذب أولياء الجناية الأولى فى إقراره بالجناية الثانية، فإنه يقال للمولى: ادفع العبد إلى أولياء الجنايتين، أو أفده، ولو ملك المولى العبد بعد ما أقر بالجناية الأولى من غيره بهبة أو بيع جاز، ولا يكون لأولياء الجناية الأولى نقض ذلك .

٢٥٣٦٩ :- وكذا إذا أقر بما يوجب تملكه من غيره إلا أنه إذا باع، أو وهب من غيره بعد الإقرار بالجناية الأولى يصير مختاراً للفداء لأولياء الجناية الأولى، وههنا لا يصير مختاراً للفداء لأولياء الجناية الأولى .

٢٥٣٧٠ :- وكل تصرف يحدثه المولى فى العبد لا يعجزه عن الدفع لا يصير مختاراً للفداء وإن أحدثه مع العلم بالجناية، وكل تصرف يحدثه المولى فى العبد يعجزه عن الدفع مع علمه بالجناية يصير به مختاراً للفداء .

٢٥٣٧١ :- وإذا صح الإقرار الثانى من المولى صار كأن المولى أقر بالجنايتين، فيقال للمولى: ادفع العبد إلى أولياء الجنايتين، أو ادفعه بدينهما، فإن دفع العبد إليهما رجع أولياء الجناية الأولى على المولى بنصف قيمة العبد .

٢٥٣٧٢ :- فرق بين هذا، أو بين ما إذا كان على العبد دين معروف، أو ثبت بإقرار المولى محيط برقبته، فأقر المولى بالجناية على العبد، أو دين آخر فإنه لا يصح إقراره، وقد قال: فيما إذا كان على العبد جناية معروفة أو جناية ثبت بإقرار المولى فأقر عليه بجناية أخرى: إنه يصح إقراره .

٢٥٣٧٣ :- ولو كان العبد قتل رجلاً عمداً، وعليه دين، فصالح المولى أصحاب الجناية على أن يجعل لهم العبد بحقه، كان هذا الصلح باطلاً في حق الغرماء، حتى لا يسلم رقبته لولى القصاص إلا برضا الغرماء، إما أن يكون جائزاً في حق ولى القصاص حتى يسقط القصاص .

الفصل الثانى والعشرون

فى بيان ما يبطل به الإذن

٢٥٣٧٤ :- قال: يجب أن يعلم بأن الإذن يبطل بالحجر، ولكن يشترط أن يكون الحجر مثل الإذن حتى انه إذا كان الإذن عاما بأن علم الإذن أهل سوقه، وإنما يعمل الحجر إذا كان عاما بأن علم بالحجر أكثر أهل السوق ولا يعمل إذا كان دونه بأن حجره فى بيته، أو عند رجل واحد أو رجلين أو ثلاثة، علم العبد بذلك أو لم يعلم -

٢٥٣٧٥ :- وإن كان الإذن خاصا غير منتشر فيما بين أهل سوقه بأن أذن للعبد لمحضّر من رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة، فإن حجره بمحضّر من هؤلاء وعلم العبد عمل حجره -

٢٥٣٧٦ :- وفي الذخيرة: وإن كان الإذن بحضرة العبد لاغير، فحجره بحضرة منه يعمل حجره، م: وإن حجره من غير علمه لا يعمل حجره نفيا للغرور والضرر عنه.

٢٥٣٧٧ :- وإذا أذن لعبد، وعلم العبد به، ثم حجر عليه، ولم يعلم به العبد، لا يعمل حجره -

٢٥٣٧٨ :- وفي الصغرى: وإذا حجر على عبده المأذون فى سوقه، وهو غائب، لم يحجر، فإن علم بعد ذلك صار محجوراً -

٢٥٣٧٩ :- فى الفتاوى الغياثية: وتصرفه فى رده كتصرف الحر فى رده .

٢٥٣٨٠ :- م: إذا باع المولى العبد المأذون وقد لحقه دين، أولم يلحقه دين، وقبضه المشتري، صار العبد محجوراً، وقد باعه المولى بغير إذن الغرماء لا يصير العبد محجوراً بنفس البيع، حتى يقضيه المشتري، فهذه المسألة

إشارة إلى أن بيع العبد المأذون المديون بغير إذن الغرماء فاسد، ثم العبد يصير محجوراً ببيع المولى وإن لم يعلم به أهل سوقه -

٢٥٣٨١ :- وكذلك لو وهب المولى العبد المأذون من رجل، وقبضه الموهوب له يصير محجوراً، فلو أنه رجع في الهبة لا يعود الإذن، فكذلك في فصل البيع.

٢٥٣٨٢ :- ولو أن المشتري وجد بالعبد عيباً، ورده بقضاء قاض، لا يعود الإذن إليه، وإن عاد إليه قديم ملكه، والموكل ببيع عين من أعيان ماله إذا باع ذلك العين بنفسه قبل بيع الوكيل، ثم إن المشتري وجد بالعبد عيباً ورده على المولى بقضاء القاضي عادت الوكالة -

٢٥٣٨٣ :- والفرق أن يعود العبد إلى قديم ملكه إنما يعود ما كان من حق المالك، وأما ما كان من حق غيره فلا، ألا ترى أن من أعار من غيره عبداً ليرهنه وسلمه إليه، فقبل أن يرهن المستعير باع صاحب العبد من غيره، أو وهبه منه، ثم عاد إليه قديم ملكه لا تعود العارية -

٢٥٣٨٤ :- وهو نظير ماله وكل رجلاً بأن يكاتب عبداً له، فكاتبه الوكيل، ثم عجز العبد فرد رقيقاً، فإن الوكالة بالكتابة لا يعود وإن عاد قديم الملك إلى المولى -

٢٥٣٨٥ :- م: وإذا حجر المولى على عبده بمحضر من أهل سوقه، والعبد غائب، فأرسل المولى إليه رسولا يخبره بالحجر، فأخبره بذلك، صار العبد محجوراً، سواء كان الرسول حراً وعبداً، رجلاً كان أو امرأة، عدلاً أو فاسقاً، وكذلك لو كتب إليه كتاباً، ووصل إليه الكتاب، صار محجوراً، سواء وصل إليه الكتاب على يدى حراً وعبداً رجلاً أو امرأة، عدلاً أو فاسقاً -

٢٥٣٨٦ :- هذا هو الكلام في الرسول والفسخ، فإن أخبره رجل من تلقاء نفسه، فإن في قياس قول أبي حنيفة لا يثبت الحجر حتى يخبره بذلك رجلان، أو رجل عدل (يعرف العبد عدالته، وفي قياس قول أبي يوسف ومحمد يصير

محجوراً، أخبر بذلك رجلان أو رجل حر أو عبد أو صبي أو امرأة بعد أن يكون الخبر حقاً، ومعنى قوله بعد أن يكون الخبر حقاً، أن يجيء المولى بعد ذلك ويقر بالحجر، أما لو أنكر الحجر لا يصير محجوراً، فالحاصل أن أبا حنيفة يشترط أحد وصفى الشهادة، إما العد، وإما العدالة، وهما لا يشترطان شيئاً من ذلك، وقوله بأن الإذن يثبت بخبر الواحد، وإن كان فاسقاً، قلنا: حكى عن الفقيه أبى بكر البلخى أن الإذن والحجر عند أبى حنيفة رحمه الله واحد -

٢٥٣٨٧ :- وفي الزيادات في أبواب البيوع: أن في الخبر بالإذن والتوكيل لا يشترط عدد المخبر ولا عدالته، ذكر المسألة مطلقاً من غير ذكر الخلاف، فإن كان ما ذكر في الزيادات قول محمد وهو الظاهر ثبت رجوع محمد في مسألة الحجر والعزل -

٢٥٣٨٨ :- وفي الخانية: فرق أبو حنيفة بين الحجر والإذن، وعندهما يثبت الحجر بخبر الواحد إلا أن يكون المخبر عدلاً أو أخبره اثنان، ويثبت الإذن بقول الفضولي الواحد على كل حال .

٢٥٣٨٩ :- وذكر الشيخ خواهر زاده عن الفقيه أبى بكر البلخى أنه لافرق بين الإذن والحجر، إنما يصير مأذوناً إذا كان المخبر صادقاً عند العبد، والفتوى على هذا القول .

٢٥٣٩٠ :- فى الفتاوى الغيائية: ولو حجر عليه في السوق أو دعا جماعة من السوق إلى بيته، فحجر عليه بحضرته وحضرتهم جاز فى حق من لم يسمع أيضاً، ولو حجره بحضرتهم ولم يسمع العبد لم يصح، ولو علم القول بالحجر الخاص فهو كالعام.

٢٥٣٩١ :- فى الظهيرية: وإذا أذن مكاتب لعبده، ثم عجز وعليه دين، أو ليس عليه دين، فهو حجر على العبد .

٢٥٣٩٢ :- والمكاتب إذا مات عن ولد مولود فى الكتابة، ثم إن هذا الولد

إذن لعبد من مكاتب المكاتب في التجارة لم يجز؛ لأنه لا ملك له فيه، ولو كان المولى حجر على عبده المأذون لا يجوز، سواء كان على الأول دين أو لم يكن .

٢٥٣٩٣ - وفيه: رجل غصب عبداً ولم يكن للمغصوب بينة والغاصب يجحد ذلك، فأذن له الغاصب في التجارة، فباع واشترى والمغصوب منه يراه يبيع ويشترى فلم ينهه، ثم أقام رب العبد بينة أن العبد عبده، فقضى صاحبه دينه، ففى القياس سكوت المولى عن النهى إذن كالصريح بالإذن، لكنه ترك هذا القياس؛ لأن السكوت على النهى مع الملك دليل الرضاء، فأما بدون التمكن من النهى فلا يكون دليلاً .

٢٥٣٩٤ - وفي الفتاوى الغياثية: وكذا لو قال: أنا حر الأصل فرآه يتجر، ثم استحق بينة، واستيلاد الأمة لا يبطل الإذن، ونكاح العبد وإقراره جائز حتى ينكر المولى الإذن .

٢٥٣٩٥ - م: وأما الغصب هل يمنع ابتداء الإذن، فالجواب فيه على التفصيل، إن بقى للمالك فيه إمكان الأخذ بأن كان الغاصب مقيماً، أو كان للمالك بينة حاضرة عادلة لا يمنع ابتداء الإذن، وإن لم يبق للمالك إمكان الأخذ بأن كان الغاصب جاحداً، أو لم يكن له على ذلك بينة يمنع ابتداء الإذن لزوال ولاية المبيع فى كسبه ورقبته فيمنع بقاء الإذن أيضا .

٢٥٣٩٦ - وفي الخانية: والعبد المأذون إذا غصب غاصب لم يذكر في الكتاب، قالوا: الصحيح أنه لا يصير محجوراً .

٢٥٣٩٧ - فى الفتاوى العتائية: ولو أذن الأب لعبد ابنه، ثم اشتراه الأب أو ورثه، بطل الإذن، ولا يبطل إذن عبد الصبي بادراكه، وكذا بموت الأب بعد إدراكه، وسكوت الأب إذا رآه يتصرف إذن، ويبيع الصبي من أبيه جائز، وبيعه من الوصي لم يجز، وعندهما يجوز إذا كان يبيع بنفع ظاهر، ويجوز بيعه من الأجنبي بغبن فاحش عنده خلافا لهما، ويجوز إقراره للأجنبي .

٢٥٣٩٨ - لو أقر لابنه أو لو صيه فلا يجوز، وكذا إذا أقر بقبض ثمن إلا بمعاينة الشهود وهو الصحيح .

٢٥٣٩٩ - ولو أذن الأب عبده جاز إقرار أحدهما للآخر، بخلاف الوصي الواحد أذن لليتيمين، ولو أذن لعبده ولابنه جاز إقرار العبد بالابن دون عكسه.

٢٥٤٠٠ - في الخانية: المدبر إذا كان مأذونا فابق لا يصير محجوراً، والعبد المأذون إذا أسره العدو لا يصير محجوراً قبل الإحراز بدار الحرب وبعد الإحراز يصير مأذونا محجوراً، وإن وصل العبد إلى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا.

٢٥٤٠١ - م: وإذا أبق العبد المأذون صار محجوراً عليه عند علمائنا الثلاثة وإن عاد العبد من الإباق، هل يعود الإذن؟ لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب، وقد اختلف المشايخ فيه، والصحيح أنه لا يعود، فإن كان العبد باع واشترى في حال إباقته لم يلزمه شيء من ذلك .

٢٥٤٠٢ - فإن قال الذى بايع العبد: أن العبد لم يكن آبقاً، وقال المولى كان آبقاً، فالقول قول الذى بايع العبد، وعلى المولى البينة أن عبده كان آبقاً، وأنه باع واشترى منه فى حال إباقه، وإن أقاما البينة، فالبينة بينة الذى بايعه أيضاً، وإن اتفق المولى والذى بايع العبد على الإباق إلا أن الذى بايع، قال بعث منه قبل الإباق وقال المولى بعث منه بعد الإباق، فالقول قول البائع أيضاً، وإن أقاما البينة فالبينة بينة البائع أيضاً، فإن أقام المولى بينة أنه أبق منه إلى موضع كذا، وأقام الذى بايع العبد بينة أن المولى أرسله إلى ذلك الموضع ليشتري فيه، ويبيع فالبينة بينة البائع أيضاً .

٢٥٤٠٣ - الجارية المأذونة دبرها مولاهما تصير محجورة، إلا أن الجارية إذا لحقها الدين ودبرها يغرم قيمتها للغرماء، ولو لم يدبرها ولكنه استولدها، فالقياس أن لا تصير محجورة، ويغرم قيمتها للغرماء أيضاً كما فى التدبير.

٢٥٤٠٤ - في الظهيرية: المولى إذا رأى عبده يبيع ويشترى بعد الحجر

عليه قبل علم العبد به فلم ينهه، ثم علم العبد بالحجر فباع واشترى، فالقياس أن لا يكون العبد محجوراً، وفي الاستحسان أن يكون محجوراً.

٢٥٤٠٥ :- في الينايع: وإن ولدت المأذون من مولاهما فذلك حجر عليها، وإن ولدت من غير المولى لاتصير محجوراً عليها، وإن ولدت ثم تنظر إن انفصل من الأم وليس عليها دين، فالولد للمولى، وإن لحقها بعد ذلك ديون فلاحق للغرماء فيه، وإن انفصل بعد مالحقها دين يباع الولد مع الأم، بخلاف ولد الجناية فإنه لا يبيع أمه وإن انفصل حيا بعد الجناية، فيكون للمولى، ويخاطب في الأمرين الدفع أو الفداء.

ومما يتصل بهذا الفصل

٢٥٤٠٦ :- العبد المأذون إذا اشترى عبداً وأذن له في التجارة حتى صح الإذن، ثم ان المولى حجر على أحدهما إن حجر على الثاني لا يصح حجره، سواء كان على الأول دين أولم يكن، وإن حجر المولى على العبد الأول لاشك أن الأول يصير محجوراً، وهل يصير الثاني محجوراً؟ إن كان على الأول دين يصير محجوراً وإن لم يكن على الأول دين لا يصير محجوراً، ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن مات العبد الأول فالجواب فيه كالجواب فيما إذا حجر المولى على العبد الأول، ولو لم يمت الأول، ولكن مات المولى كان ذلك حجراً على العبدين سواء كان على الأول دين أولم يكن.

م : ومما يتصل بهذا الفصل

٢٥٤٠٧ :- وإذا أذن لعبده في التجارة، ثم جن المولى، إن كان الجنون مطبقاً، ينحجر العبد، وإن لم يكن مطبقاً بأن كان يجن ويفيق لا ينحجر، ثم اختلفوا في تحديد الجنون المطبق، قال محمد: إذا كان الجنون دون الشهر فليس بمطبق، وإن كان شهراً فصاعداً، فهو مطبق ثم رجع.

٢٥٤٠٨ :- قال وعن أبى يوسف إن كان أكثر السنة فصاعداً مطبق، وما دونه فليس بمطبق .

٢٥٤٠٩ :- وفي السراجية: العبد المأذون إذا جن جنونا مطبقاً يعنى -شهرًا- محجوراً، ولا يعود الإذن بإفاقته، ولو أغمى عليه لم يصير محجوراً .

٢٥٤١٠ :- في الفتاوى الغياثية: وإن مات المولى، أوزال ملكه بأى وجه زال بطل الإذن وإن لم يعلم العبد .

٢٥٤١١ :- في الينايع: وإن ارتد المأذون، ولحق بدار الحرب صار محجوراً عليه عند الارتداد في قول أبى حنيفة، وقالوا: صار محجوراً بالحق بدار الحرب، فإن أسر بعد ما لحق بدار الحرب، وأخذه المشركون والمولى أحق من الدين الذى كان عليه، فهو بحاله عند أبى حنيفة رحمه الله، وقالوا: بطلت .

الفصل الثالث والعشرون

فى العبد يبيع ويشترى، ولا يقول وقت المبايعة: إنه مأذون له أو محجور عليه، ثم يقول: أنا محجور عليه

٢٥٤١٢ :- قال محمد رحمه الله: العبد إذا باع واشترى، ولم يقل وقت المبايعة إنني مأذون أو محجور، فالحقه ديون، ثم قال: أنا محجور، وقال الغرماء: لا بل أنت مأذون، فالقول قول الغرماء استحساناً، ولا يمين على الغرماء، وإذا جعلنا القول قول الغرماء، وجعلناه مأذوناً، أو كان العبد أقر بالاذن صريحاً، فالقياس أن لا يباع مافي يده من كسبه بدينه مالم يحضر المولى، وفى الاستحسان يباع كسبه بدينه فإن فضل شيء من دينه بعد ما يبيع كسبه، لا يباع رقبته بذلك قياساً واستحساناً مالم يحضر المولى، وقد مرت المسألة من قبل .

٢٥٤١٣ :- ولو أن الغرماء أقاموا البينة، أن العبد مأذون له في التجارة، والعبد يجحده، والمولى غائب، فإنه لا تقبل بينتهم حتى لا تباع رقبة العبد بالدين، ولو أقر العبد بالاذن، وباع القاضي كسبه، وقضى دين الغرماء، ثم جاء المولى فأنكر الإذن، فإن القاضي يسأل الغرماء والبينة على الإذن، فإن أقاموا بينة على ذلك وإلاردوا على المولى بجميع ما قبضوا من ثمن اكسابه، ولا ينقض البيوع التى جرى من القاضي، ويرد ما أخذ الغرماء من بدل الكسب .

٢٥٤١٤ :- هذا إذا ادعى العبد أنه محجور، فإن ادعى المشتري أن العبد محجور عليه، وقال: لا، أدفع المبيع إليه؛ لأنه يتأخر حتى إلى ما بعد العتق، وقال العبد: أنا مأذون، فالقول فى ذلك قول العبد، ولا يمين عليه، ويأخذ الثمن من العبد.

٢٥٤١٥ :- وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئاً، ثم إن المشتري قال: إن العبد كان محجوراً، وقال العبد: أنا مأذون، فالقول قول العبد، ولا يمين عليه، فإن قال المشتري، أنا أقيم البينة أنه محجور عليه، لا تقبل بينة، وكذلك لو أقام المشتري البينة على إقرار العبد أنه محجور عليه لا تقبل، هكذا ذكر في الأصل.

٢٥٤١٦ :- قالوا: وهذه المسألة، على روايتين على القياس أو الاستحسان على نحو ما ذكره فيما إذا اشترى المأذون من رجل عبداً، ثم قال إن البائع قد كان باعه من فلان قبل أن يبيعه منى، وقد أقام البينة على ذلك .

٢٥٤١٧ :- وقد قال في الجامع: رجل وهب لعبد إنسان هبة، وسلم العبد، ثم أراد الواهب الرجوع فيه، فقال العبد: أنا محجور، وليس لك الرجوع على ما لم يحضر مولاي، وقال الواهب: لا، بل أنت مأذون، وأقام العبد بينة على إقرار الواهب أنه محجور عليه، تقبل هذه البينة على إقرار العبد أنه محجور عليه .

٢٥٤١٨ :- وفي هذه المسألة قال: لو أقام المشتري البينة على إقرار العبد أنه محجور لا تقبل بينة، فإن أقر العبد بين يدي القاضي أنه كان محجوراً عليه وقت البيع، فإن القاضي يرد البيع، فإن حضر المولى بعد ذلك، وكذب العبد فيما قال، وقال: كنت أذنت العبد في البيع والشراء، جاز النقض الذي جرى بين العبد وبين المشتري، فإن أجاز المولى ذلك بعد بيع العبد كانت إجازته باطلة، ولو كان القاضي لم ينقض البيع، حتى أقر العبد بكونه محجوراً عليه حتى حضر المولى وأجاز البيع جاز.

٢٥٤١٩ :- وإذا كان الرجل يبيع ويشترى، فلحقه دين، ولا يدري حاله أنه عبد أو حر، ثم قال بعد ذلك: أنا عبد فلان، وصدقه فلان في ذلك، وقال: هو عبدى وإنه محجور عليه وقال الغرماء: هو حر، فإن هذا الرجل يصدق في حق

نفسه حتى يصير عبداً الفلان، ولا يصدق في حق الغرماء، حتى لا يتأخر ديونهم إلى ما بعد العتق، ثم قال: ويبيع هذا العبد ويأخذ الغرماء ديونهم من ثمنه .

٢٥٤٢٠ - وهو نظير مجهولة النسب إذا أقرت بالرق بعد ما طلقها

زوجها، ومضت من عدتها حيضتان، فإنه لا يعتبر الرق ثابتاً في حق الزوج كيلا يتضرر به الزوج، فإنه يبطل حقه في المراجعة، ولو كان مضى من عدتها حيضة ولا يعتبر الرق ثابتاً في حق الزوج، لأنه لا ضرر على الزوج، فإنه يمكنه مراجعتها في الحيضة الثالثة .

الفصل الرابع والعشرون في الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارة أو يأذنون لعبدهما وفي تصرفاتهما قبل الاذن

٢٥٤٢١ - قال محمد رحمه الله في الأصل: إذا أذن الرجل لابنه في التجارة، وكذا الوصي إذا أذن للصغير في التجارة، وهو يعقل البيع والشراء، فإنه يجوز ويصير مأذوناً له في التجارة.

٢٥٤٢٢ - وفي الكافي: وولي الصبي أبوه، ثم وصى الأب، ثم الجد أب الأب، ثم وصيه ثم الوالى أو القاضي أو وصى القاضي، فأما الأم أو وصى الامام، فلا يصح منهما الإذن في التجارة، وكذا الإذن من أمير الشرط مما يقول القاضي له في ذلك باطل .

٢٥٤٢٣ - م: وإذا باع الصبي شيئاً من ماله أو اشترى لنفسه قبل الإذن، وهو يعقل البيع والشراء ينعقد تصرفه عندنا، وينفذ بإجازة المولى، وعند الشافعى لا ينعقد تصرفه ولا ينفذ بإجازة المولى، وكذلك الصبي الذى يعقل البيع والشراء إذا توكل عن غيره بالبيع والشراء، فباع واشترى جاز عند علمائنا خلافاً للشافعى والمذهب عند الشافعى أن الصبي العاقل الفاسد لعبارة فيما صار مولياً عليه بمنزلة الطفل الذي لا عقل له، سواء كان مما ينفعه من كل وجه كقبول الهبة والإسلام، أو يتردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء وأشباه ذلك، حتى لا يصح قبوله الهدية، ولا يصح إسلامه ولا بيعه ولا شرائه، وفيما لا يصير مولياً عليه فهو صحيح العبارة فيما ينفعه نحو الشغل بالعبادات، أو يتردد بين النفع والضرر نحو اختيار الأبوين

بعد الفرقة، وفيما يضره من كل وجه فهو فاسد العبارة كالطلاق والعناق .

٢٥٤٢٤ :- والمذهب عندنا أن الصبي العاقل صحيح العبارة فيما ينفعه من التصرفات، سواء كان موليا عليه أو لم يكن كقبول الهبة والإسلام، وفيما يتردد بين النفع والضرر كالتيجارة، فهو صحيح العبارة انعقاداً لا نفاذاً، وفيما يضره من كل وجه كالطلاق والعناق، وفي الكافي: والهبة والصدقة فهو فاسد العبارة انعقاداً ونفاذاً، والصحيح مذهبنا .

٢٥٤٢٥ :- ومعنى قول محمد في الكتاب إذا كان الصبي يعقل البيع والشراء بأن كان يعرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب، ويعرف الغبن اليسير من الغبن الفاحش، هكذا ذكر الشيخ الإمام في شرحه في المأذون.

٢٥٤٢٦ :- وإذا صح الإذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الإذن، ويجوز له أن يواجر نفسه، وأن يستاجر لنفسه أجيراً وأن يبيع مما ورث عقاراً كان أو منقولاً، كما يجوز ذلك للحر البالغ، وليس له أن يكتسب مملوكاً له ولا أن يعتقه على مال، وكذلك ليس له أن يزوجه أخته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف له ذلك .

٢٥٤٢٧ :- وفي السغناقي: وذكر في المغنى الأب والوصي يملكان في مال الصغير بما يملك العبد المأذون من اتخاذ الضيافة اليسيرة والصدقة .

٢٥٤٢٨ :- وفي الكافي: والتشبيه بالعبد المأذون يفيد أن ما ثبت في العبد من الأحكام ثبت في حقه فلا ينفذ تصرف الصبي بنوع دون نوع، ويصير مأذوناً بالسكوت، وله أن يأخذ عبده في التجارة كالعبد غير الأب والجد لا يتولى طرف عقد المعاوضة، وكذا الأب والجد قياساً، وهو قول زفر، ويجوز استحساناً ثم عمل في الحقوق لحق لا يحكم العقد نيابة عنه حتى إذا بلغ الصغير كانت العهدة على الأب، فإذا كانت العهدة بطريق التحمل لا يحكم العقد لا يؤدي إلى الاستحالة اشترى مال طفله أو باع ماله منه بغبن يسير صح، وكففيه أن يقول: بعت منه أو اشتريت له .

٢٥٤٢٩ - في الفتاوى الغياثية: ولو أذن له الوصى فأقر بدين على أبيه، أو أقر بغصب قبل الإذن جاز، وكذا لو تصرف في تركة أبيه يجوز إلا رواية .

٢٥٤٣٠ - وإذا أذن لابنه الكبير المعتوه في التجارة فالجواب فيه كالجواب في الصبي إذا كان ممن يعقل البيع والشراء يصح الإذن، وإن كان ممن لا يعقل بالبيع والشراء لا يصح الإذن .

٢٥٤٣١ - وفي الكافي: والمعتوه الذى يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي، يصير مأذونا بإذن الأب والوصي والجد دون الأخ، وحكمه حكم الصبي، ولو اشترى أب أو وصى أمة الصغير أو للمعتوه لا ينفذ عليها، وإنما ينفذ على الأب والوصى.

٢٥٤٣٢ - م: هذا إذا بلغ معتوها، فأما إذا بلغ عا قلائم عته فأذن له الأب في التجارة، هل يصح إذنه؟ كان الفقيه أبو بكر البلخي يقول: لا يصح إذنه قياسا وهو قول أبي يوسف، ويصح استحسانا، وهو قول محمد، فكان الفقيه أبو بكر بن محمد ابراهيم الميداني رحمه الله يقول: لا يصح إذنه قياسا وهو قول زفر رحمه الله، ويصح استحسانا وهو قول علمائنا الثلاثة، وعلى هذا إذا بلغ عاقلا، ثم جن، حاصل الخلاف راجع إلى أنه متى عته أو جن بعد ما بلغ عاقلا، هل يعود ولاية الأب عليه ثانيا؟ فعلى قول علمائنا الثلاثة على ما يقوله الفقيه محمد بن ابراهيم يعود، وعلى قول زفر لا يعود، وعلى ما يقوله أبو بكر البلخي لا يعود في قول أبي يوسف، وإنما يعود الولاية إلى القاضي أو السلطان، وعلى قول محمد يعود الولاية إلى الأب .

٢٥٤٣٣ - والأب إذا أذن لعبد ابنه الصغير في التجارة فهو جائز، وكذلك وصى الأب بعد موت الأب، والجد بعد موت الأب إذا أذن ولم يكن له وصى من جهة الأب يصح إذنه، وأما إذا كان حيا فإنه لا يصح إذن الجد، وكذلك إن كان له وصي الأب لا يصح إذن الجد، هذا عندنا، وعند الشافعي الجد أولى من وصي الأب، وعندنا وصى الأب أولى .

٢٥٤٣٤ - وفي الذخيرة: وإذا أذن القاضي لعبد اليتيم في التجارة، وليس لليتيم وصى الأب والجد أب الأب جاز إذن القاضي .

٢٥٤٣٥ - م: ومتى صح إذن الأب أو الوصي أو القاضي ولحق العبد دين يباع رقبة في دين التجارة عندنا، والكلام فيه نظير الكلام فيما أذن الرجل لعبد في التجارة ولحقه ديون .

٢٥٤٣٦ - ولو أن امرأة ماتت وأوصت إلى رجل، وتركت ابناً صغيراً ليس له أب ولا وصى الأب ولا جد، وتركت أموالاً ميراثاً لهذا الصغير فأذن الوصي لعبد من عبيده الذين ورثهم من الأم لا يصح .

٢٥٤٣٧ - وإذا قال القاضي لعبد اليتيم: اتجر في الطعام خاصة أو اتجر في البر خاصة فإنه يصير العبد مأذوناً في التجارات كلها، كما لو قال المولى ذلك لعبد، ولا يكون هذا من القاضي قضاء في فصل مختلف فيه، وإن كانت هذه المسئلة مختلفاً فيها أن الإذن هل يقبل التخصيص، وأن المأذون في نوع لا يكون مأذوناً في الأنواع كلها .

٢٥٤٣٨ - ولو أن العبد تصرف فلحقه بذلك ديون من التجارة التي أذن له القاضي في ذلك، ومن التجارة التي لم يأذن القاضي في ذلك، وخاصم أرباب الديون إلى القاضي، فأبطل ديون الغرماء والتي لحقته من تجارة لم يأذن له القاضي في ذلك، فإنه ينفذ تصرفاته بعد هذا في التجارة التي لم يأذن له القاضي فيه .

٢٥٤٣٩ - ولو رفع قضاءه بعد ذلك إلى قاض آخر لا يكون لذلك القاضي أن يبطل قضاءه كما في سائر المجتهديات، وكذلك لو قضى القاضي لجواز تصرفاته في الأنواع كلها، وأثبت ديون جميع الغرماء وينفذ قضاءه، ولا يكون لقاض آخر بعد ذلك أن يبطله .

٢٥٤٤٠ - وإذا كان للصغير أو المعتوه أب أو وصي أو جد أب الأب، فرأى القاضي أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة، وأذن له وأبى أبوه فإنه جائز وإن كان ولاية القاضي مؤخراً عن ولاية الأب والوصي .

٢٥٤٤١ :- وفى مأذون شيخ الاسلام: القاضي إذا رأى الصغير أو المعتوه أو عبد الصغير يبيع ويشترى وسكت لا يكون إذناله فى التجارة .

٢٥٤٤٢ :- قال: والصبي المحجور الذى يعقل البيع والشراء إذا باع أو اشترى أو آجرأ واستاجر يوقفه ذلك على إجازة الولي إن رأى النفع فى الإجازة اجازته، وإن رأى النفع فى النقص نقضه فيتوقف تصرفات الصبي المحجور من هذا الوجه .

٢٥٤٤٣ :- وإذا أذن الرجل لابنه فى التجارة وهو صغير ومعتوه إلا أنه يعقل البيع والشراء، وأذن له وصيه، ثم أن الأب أو الوصى أقر على أحدهما بدين أو بيع أو شراء أو إجارة أو ودیعة أو مضاربة فى يده أو رهن أو غير ذلك مما فى يده أو جناية فإن الأب أو الوصى لا يصدقان على شيء من ذلك إذا كذبها الصبي أو المعتوه .

٢٥٤٤٤ :- وكذلك لو أقر الأب أو الوصى على عبد مأذون لهذا الصغير فى التجارة، إما بالدين أو بالجناية كان إقراره باطلا، وإن أقر الصبي المأذون أو المعتوه على عبد مأذون له فى التجارة بالدين أو بالجناية أو بعين فى يده كان إقراره جائزاً .

٢٥٤٤٥ :- وإذا باع عبداً من أبيه فهو على وجوه (١) إما إن باعه بمثل قيمة (٢) أو بأكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الناس فى مثله أو لا يتغابن الناس (٣) أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن الناس فى مثله، وفى هذا الوجه اختلاف الروايات عن أبى حنيفة، وذكر فى بعض نسخ المأذون أنه لا يجوز فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف، فصار عن أبى حنيفة فى المسألة روايتان .

٢٥٤٤٦ :- وإذا باع من الأجنبي بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند أبى حنيفة باتفاق الروايات، وعندهما لا يجوز .

٢٥٤٤٧ :- هذا إذا باع من الأب، وأما إذا باع من وصيه ذكر أنه لو باع بمثل القيمة أو بأكثر أو بأقل مقدار ما يتغابن فيه أنه يجوز، قالوا: ويجب أن يكون

الفتاوى التاتارخانية ٤٨ - كتاب المأذون ٤٠٦ الفصل: ٢٤ تصرف الصبي أو المعتوه قبل.. ج: ١٦

الجواب على التفصيل وعلى الخلاف إن كان للصغير فيه منفعة ظاهرة إن باع منه بأكثر من القيمة مقدار ما يتغابن الناس في مثله يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله، ولا يجوز في قول محمد رحمه الله نص على الخلاف في هذه الصورة في الجامع الكبير: وإن باع بمثل قيمته أو بأقل من قيمته يتغابن الناس في مثله، فعلى قول أبي يوسف ومحمد لا يجوز، كما لو باع الوصى مال الصغير من نفسه، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله يجب أن تكون المسألة على روايتين، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه، فإن أقر الصبي قبض الثمن الذي وجب له على أبيه أو على وصيه اختلف الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها أنه يجوز، وذكر في بعضها أنه لا يجوز.

٢٥٤٤٨ - قال شيخ الإسلام في شرحه: ويجب أن يكون اختلاف الرواية في الإقرار على الإقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله، وأما على قولهما فالإقرار للأب أو الوصى لا يجوز.

٢٥٤٤٩ - في الخانية: العبد المأذون أو الصبي المأذون أو المعتوه المأذون إذا باعوا بغبن فاحش يجوز بيعهم في قول أبي حنيفة رحمه الله. ٢٥٤٥٠ - وفي الفتاوى: الأب إذا أذن لابنيه، فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز وفي الوصى لا يجوز.

٢٥٤٥١ - ابن سماعه: إذا أذن الرجل لابنيه في التجارة وهما صغيران، ثم أمر رجلاً بأن يشتري من أحدهما شيئاً للآخر لا يصح إذا كان هو المعبر عنهما، وإذا عبر عن أحدهما والآخر بنفسه جاز.

٢٥٤٥٢ - في الخانية: وليس للصبي المأذون أن يزوج أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، ولا يزوج أمته من عبده عند الكل.

م : ومما يتصل بهذا الفصل الحجر على الصبي المعتوه

٢٥٤٥٣ - وإذا أذن الرجل لابنه في التجارة، ثم حجر عليه صح حجره، إذا كان الحجر مثل الإذن على ما مر في فصل العبد، وكذلك الوصى إذا أذن

للصغير أو للمعتوه أو لعبده في التجارة ثم حجر عليه صح حجره إذا كان الحجر مثل الإذن، وفي الذخيرة: وكذلك القاضي إذا أذن للصغير أو للمعتوه أو لعبده في التجارة، ثم حجر عليه صح حجره إذا كان الحجر مثل الإذن .

٢٥٤٥٤ :- وإذا أذن الرجل لابنه الصغير في التجارة، ثم مات الأب والإبن صغير كان موته حجراً له، ولو كان الإذن من القاضي لا يكون موت القاضي حجراً له .

٢٥٤٥٥ :- وإذا أذن الرجل لعبد ابنه، الصغير في التجارة، ثم أدرك الصبي فالعبد يبقى مأذوناً على حاله، وفرق بين هذا وبين ما إذا مات الأب أو جن والصبي صغير بحاله، فإن عبده ينحجر، وفرقوا أيضاً بين الوكالة وبين الإذن، فإن الأب إذا وكل رجلاً لبيع مال ابنه الصغير أو يشتري لابنه الصغير، ثم مات الأب أو أدرك الصبي، فإن الوكيل ينزل، وفي الإذن قالوا إذا أدرك الصبي لا ينحجر عبده. ٢٥٤٥٦ :- وإذا مات الأب ينحجر عبده، والذي ذكرنا من الجواب

في الأب فكذا في الوصي حتى أن الوصي إذا أذن للصبي أو للمعتوه في التجارة، ثم مات الوصي أو جن انحجر الصبي والمعتوه، وإذا أذن لعبد ابنه في التجارة، ثم مات الابن وورثه الأب، فقد انحجر العبد، وكذلك إذا اشتراه الأب من الصغير كان هذا حجراً على العبد.

الفصل الخامس والعشرون

فى المتفرقات

٢٥٤٥٧ :- ما يجب اعتباره فى مسائل أول هذا الفصل من استأجر عبدا لعمل التجارة، ويعتبر العبد فى حق المستأجر كالوكيل حتى يراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر، ولا يراعى أحكام الاذن بالتجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر، وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو إلى غير ذلك من الأحكام .

٢٥٤٥٨ :- قال محمد رحمه الله: رجل استأجر من رجل عبداً مشاهرة كل شهر بأجر معلوم لبيع له ويشترى ما بداله من التجارات جازت الإجارة لاستجماع شرائط الجواز، وهو كون البدل معلوماً، وكون المعقود عليه معلوماً مقدور التحصيل من جهة الأجر .

٢٥٤٥٩ :- فإن اشترى العبد المستأجر، وباع كما أمره فلحقه ديون كثيرة، فالغرماء لا يطالبون المستأجر بديونهم فإنما يطالبون العبد، ويرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الأداء بنفسه وبعده .

٢٥٤٦٠ :- فإن كان المستأجر معسراً لا يقدر على شئ، وليس فى يد العبد كسب، فالعبد يباع بديون الغرماء إلا أن يفديه المولى، فإن فداه المولى رجع بما فدى على المستأجر، وإن أبى المولى الفداء وبيع العبد بألف درهم، ودين الغرماء مثلاً عشرة آلاف درهم، قسم الألف بين الغرماء بالحصص، ولا سبيل لهم على العبد ببقية دينهم بعد ما بيع العبد لهم حتى يعتق العبد .

٢٥٤٦١ :- قال: وللمولى أن يرجع على المستأجر بثمن العبد وذلك ألف درهم، قال: ويسلم ذلك للمولى، ولا يكون للغرماء عليه سبيل، قال: وينصب

القاضي وكيلا للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية دينهم، ويسلم إلى الغرماء مراعاة لحق الغرماء، هكذا ذكر ههنا .

٢٥٤٦٢ :- وذكر فى كتاب المأذون أن المولى يخاصم المستأجر ويقبض ذلك منه، ويسلم إلى الغرماء، قال الحاكم عبد الرحمن: هذا ليس باختلاف فى الرواية، والمولى هو الذى يخاصم كما ذكر فى المأذون، فإذا امتنع عن الخصومة فالقاضي ينصب وكيلا، فإن مات المستأجر قبل أن يقضى شياً، وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة أسهم، سهم للمولى، وتسعة أسهم للغرماء .

٢٥٤٦٣ :- قال: ولو أن العبد لم يبيع بالدين حتى وهب له عبد قيمته ألف درهم، وأبى المولى الفداء يباع العبدان بالدين، ثم إذا وجب بيع الموهوب مع المأذون ويبيع بألفى درهم مثلاً يقسم ذلك بين الغرماء بالحصص، ويرجع المولى على المستأجر بثمان العبد المأذون، ولا يرجع بثمان العبد الموهوب .

٢٥٤٦٤ :- قال: وينصب القاضي وكيلا ليطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم ثمانية آلاف درهم ببقية ديون الغرماء، وألف درهم ثمن العبد الموهوب، ويسلم ذلك للمولى .

٢٥٤٦٥ :- ولو أن المستأجر لم يرد شيئاً يعنى من ثمن المأذون وثمان الموهوب، ومابقى من دين الغرماء، حتى لومات وترك خمسة آلاف درهم، قسم ذلك على عشرة أسهم؛ لأن الدين على المستأجر عشرة آلاف درهم، ألف درهم ثمن العبد المأذون، وألف درهم ثمن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم للغرماء، فيجعل كل ألف سهماً، فتصير الجملة عشرة أسهم، فيقسم المتروك على عشرة أسهم لهذا، فما أصاب ثمن العبد المأذون فهو للمولى وما أصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء، وكذلك ما أصاب ثمن الموهوب فهو للغرماء، ولا يكون للمولى عليه سبيل .

٢٥٤٦٦ :- ولو أن الغرماء لم يقبضوا شيئاً من ديونهم حتى وهبوا ذلك للعبد، أو أبرؤوه عنه بعد ما بيع أو قبل أن يباع بعد ما مات المستأجر، أو قبل أن يموت لا يسقط شيء ما كان على المستأجر، ويرجع العبد على المستأجر بذلك إن لم يبيع وإن يبيع فالمولى يرجع على المستأجر بذلك، ولو كان المستأجر حين استأجره ليشتري له البرخاصة، ويبيع فاشترى وباع فمأربح فهو للمستأجر، وما كان من ضيعة، فهو على المستأجر .

٢٥٤٦٧ :- ولو اشترى الخبز، وباع وربح فيه فهو للمولى، ولا يكون للمستأجر من ذلك شيء .

٢٥٤٦٨ :- رجل أذن لمديره فى التجارة، فأمر رجل المدير أن يشتري له جارية بخمسة آلاف درهم، فاشترها قد ذكرنا قبل هذا أن المأذون إذا توكل عن غيره بشراء شيء نسيئة لا يجوز قياساً واستحساناً، وإذا توكل عن غيره بشراء شيء نقداً يجوز استحساناً، وإذا جاز التوكيل استحساناً فاشترى جارية كما أمره ودفعها إلى الأمر فماتت عنده أو اعتقها أو استولدها، أو ماتت فى يد المدير قبل أن يدفعها إلى الأمر فذلك سواء يهلك على الأمر، وكان البائع أن يبيع المدير بالثمن، ولو أراد البائع أن يتبع الأمر ليس له ذلك .

٢٥٤٦٩ :- وإذا بيع المدير كان له أن يستعاه فى الثمن وللمدير أن يرجع على الأمر بعد أن يودى بنفسه وقبلة، وإن لم يكن عند المدير، ولا عند الأمر شيء فجاء عبد وقطع يد المدير ودفع العبد بالجناية، أو اكتسب المدير جارية بتجارة، أو هبة فإن العبد المدفوع بالجناية والجارية المكسوبة يباعان بدين المدير إلا أن يفديهما المولى، فإن فداهما المولى رجع بجميع الفداء على الأمر والذى يلى الرجوع هو المولى دون المدير، وإن أبى المولى الفداء يباع بألفى درهم، كل واحد منهما بألف درهم، وأخذ البائع جميع ذلك بدينه، ويرجع العبد بثمان العبد المرجوع على الأمر، ولا يرجع بثمان الجارية المكتسبة، فإن لم يقبض المدير

ولا المولى شيئاً من الأمر حتى مات الأمر، وترك الفى درهم يقسم ذلك على خمسة أسهم، سهم يصرف إلى المولى، وأربعة أسهم تصرف إلى المدبر، حتى يدفع ذلك إلى البائع إلا أن حق الرجوع به للمدبر لكونه واجبا بعقد، ولو لم يقطع يد المدبر ولكنه قتل خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك إلى البائع، ويرجع المولى بقيمة المدبر على الأمر .

٢٥٤٧٠ :- فى الخانية: رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فأذن له فى التجارة، أوره يبيع ويشترى، فسكت كان ذلك إجازةً للبيع يطل خياره، ويصير العبد ماذونا .

٢٥٤٧١ :- ولو باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم أذن البائع العبد فى مدة الخيار لم يكن ذلك فسخاً للبيع إلا أن يلحق العبد دين بذلك .

٢٥٤٧٢ :- عبد اشترى من رجل شيئاً، فقال البائع: لا يسلم إليك المبيع لأنك محجور، وقال العبد: أنا ماذون كان القول قول العبد، فإن اقام المشتري البينة على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم إلى القاضي بعد الشراء لم تقبل بينته، وهذا بخلاف ما ذكر فى الزيادات ، رجل اشترى عبدا فجاء به رجل وادعى العبد واستحلف المشتري فنكل أو أقر أنه للمستحق، فإنه يقضى بالعبد للمستحق، ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع، وفرق أيضا بين هذا وبين ما ذكرها فى الجامع .

٢٥٤٧٣ :- رجل وهب لعبد إنسان هبة، ثم اراد الرجوع فى الهبة ، فقال العبد أنا محجور، وليس لك أن ترجع فى الهبة، قال الواهب: بل أنت مأذون، فاقام العبد البينة على إقرار الواهب أنه محجور تقبل بينته .

٢٥٤٧٤ :- عبد باع من رجل شيئاً، ثم قال هذا الذى بعثك لمولاى، وأنا محجور، وقال المشتري: بل أنت مأذون كان القول قول المشتري، فلا يقبل قول العبد .

٢٥٤٧٥ :- رجل استاجر رجلا مدة معلومة ليبيع له ويشترى ما بداله من

التجارة فاشترى وباع ولحقه ديون كثيرة، فقتل خطأ وترك ألف درهم فغرماءه أحق بدينه وبالألف المتروك من وارثه، فيصرف الألف المتروك والدية إلى الغرماء، فبعد ذلك ينظر إن لم يبق من دين الغرماء شئ، فالوارث يرجع على المستأجر بما وجب لمورثه عليه، وإن بقى شئ من ديونهم، فالقاضى ينصب وكيلا حتى يرجع على المستأجر بذلك، فإذا اخذ الوكيل ذلك عن المستأجر صرف إلى الغرماء بقية حقوقهم، فإن فضل شئ من حقوقهم صرف إلى الوارث، فإن مات المستأجر قبل أن يودى شياً وترك من المال ما لا يفى بالديون يصرف ذلك إلى الغرماء، فإن قال الوارث أنا أصرف بدية المقتول وبالألف المتروكة لا يلتفت إلى قوله .

٢٥٤٧٦ :- مدبر عليه دين قطع عبد يده فدفع العبد إليه، ثم وهب للمدبر جارية ثم أن المولى اعتق المدبر لاشئ للغرماء على المولى، فإن أدى المدبر دين الغرماء من كسب اكتسبه بعد العتق يرجع فى الجارية الموهوبة فيما أدى من الدين من كسبه، ولا يرجع فى العبد المدفوع.

٢٥٤٧٧ :- وذكر فى المنتقى: العبد المحجور إذا اكتسب عشرة دراهم بغير إذن مولاه، بأن آجر نفسه بغير إذن مولاه من رجل بعشرة دراهم، وعمل له عملاً، ثم اشترى بها ثوباً والمولى ينظر إليه ويسكت فالعبد يصير مأذوناً فى التجارة بسكوته عنه حين رآه يشتري، وللسيد أن يرجع بالدراهم على العبد ويرجع البائع بالعشرة الدراهم ديناً على العبد.

٢٥٤٧٨ :- وفيه أيضاً: العبد المأذون إذا لحقه دين يحيط بقيمته فباعه المولى بغير إذن الغرماء واعتقه المشتري فعتقه موقوف، إن أجاز الغرماء البيع، نفذ وعتقه موقوف أيضاً إن أمضى الغرماء البيع بطل عتقه وإن ردوه نفذ عتقه وهذا قول محمد رحمهم الله، وأما أبو حنيفة رحمه الله، فإنه لا يجيز عتق المولى إذا كان على العبد دين يحيط بقيمته إلا أن يقضى دين العبد وجعله بمنزل الوارث، قال الحاكم أبو الفضل هذا خلاف رواية الأصل .

٢٥٤٧٩ - وفيه أيضا: عبد مأذون عليه دين باع المولى منه ثوبا فى يد المولى كان الثمن ديناً للمولى على العبد فى الثوب يباع الثوب، ويستوفى المولى دينه من ثمنه، والفضل للغرماء، وإن كان فيه نقصان بطل ذلك القدر .

٢٥٤٨٠ - وفيه أيضا: عبد محجور عليه اشترى ثوبا، ولم يعلم المولى بذلك حتى باع العبد، ثم اجاز شراءه لم يجز .

٢٥٤٨١ - ولو كان العبد باع ثوبا من رجل، ولم يعلم المولى به، فباع العبد، ثم اجاز البيع جاز .

٢٥٤٨٢ - وفيه أيضا: العبد المأذون إذا أذن لعبده فى التجارة، ثم إن المولى نهى العبد الأسفل عن بيع شيء من تجارة العبد الاعلى، أو من تجارة نفسه، ولادين على واحد منهما، فنهيه ليس بشيء، وكذلك إن حجر عليه فى سوقه .

٢٥٤٨٣ - رجل أذن لأمته فى التجارة، فلحقها ديون ثم أن المولى وطبها إن لم ينقصها الوطى لاسبيل للغرماء على المولى، وإن نقصها الوطى فعليه العقر للغرماء .

٢٥٤٨٤ - فى المنتقى: إذا حجر عليه المولى، وعليه دين مؤجل فهو مؤجل، وفى المنتقى: عبد مأذون حجر عليه المولى، وينهى غرماءه أن يعطوه من دينه شيئا، قال إن أعطاه الغرماء برئوا، وفى الذخيرة: وكذلك إذا كان المولى باع عبده وأعطاه الغرماء بعد ما باعه .

٢٥٤٨٥ - وفيه أيضا: عبد محجور عليه أذان ديناً، فنهى مولاه الذى عليه الدين أن يدفعه إلى العبد فقضاه الغريم، فإن رد على العبد الدراهم التى اخذها منه بأعيانها فهو برئ، وإن قضى غيرها لم يبرأه، وهذا قول أبى يوسف رحمه الله، وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله يبرأ فى الوجهين جميعا .

٢٥٤٨٦ - ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله رجل ادعى ديناً على صبي مأذون له فى التجارة، فإنه يحلف عليه، وهو بمنزلة الكبير فى ذلك،

وفى الخانية: إلا أن يرفع الأمر إلى قاض آخر، حتى يحجر عليه، وإن كان الأب أو الوصى أذن للصبي فى التجارة، ثم ماتا فهو حجر عليه .

٢٥٤٨٧ :- وذكر المعلى فى نوادره: عن أبى يوسف رحمه الله رجل اقرض صبيًا مالا، فاستهلك فلا ضمان عليه، يريد به صبيًا محجورًا، قال: وليس هذا كالوديعة.

٢٥٤٨٨ :- فى الخانية: رجل ادعى على صبي مأذون شيئاً، فانكر اختلافوا فى تحليفه، وذكر فى كتاب الإقرار أنه يحلف، وعليه الفتوى.

٢٥٤٨٩ :- فى الظهيرية: ولو أذن الأب لعبد ابنه فى التجارة، فادرك الابن فهو على أذنه، وكذلك المعتوه إذا افاق.

٢٥٤٩٠ :- الأب إذا ارتد والعياذ بالله ثم أذن لابنه فى التجارة، فباع واشترى ولحقه دين، فذلك باطل بالاجماع، ولو كان الدين على العبد المأذون ألفي درهم، ألف حال، وألف إلى أجل، فباعه المولى أو وهبه وسلم، فلصاحب الدين الحال أن ينقضيه إلا أن يقضى المولى دينه، فإذا قضى جاز جميع ما صنع، ولا سبيل لصاحب الدين المؤجل على العبد، فإذا حل الدين الآخر لم يشارك الأول فيما أخذ من المولى، ولكن يبيع المولى بالأقل من دينه، ومن جميع قيمته، ولو لم يقض المولى من صاحب الدين الحال حقه، ونقض صاحب الدين البيع، وطلب من القاضى بيعه، فإن القاضى يبيعه، ويدفع إليه النصف الآخر إلى المولى إلى أن يحل الدين الآخر.

٢٥٤٩١ :- م: الحسن بن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله للصبي المأذون أن ياذن لعبده فى التجارة، وإقرار الصبي المأذون باستهلاك مال جائز، ولا يجوز إقراره بقبض ماله من الوصى، ودفع الوصى ماله إليه بعد الأذن جائز .

٢٥٤٩٢ :- وإذا أذن الرجل لعبده فى التجارة، ولحقه دين كثير، ثم إن العبد أراد أن يرهن عبداً من عبيده بعض غرمائه، وأبى بقيتهم، فللغرماء أن يمنعه من ذلك، وكان كالمريض إذا أثر بعض غرمائه على البعض بالرهن أو القضاء، فإنه لا يقدر عليه .

٢٥٤٩٣ :- ثم قال وهذا إذا كان الدين بإقرار من العبد هذا إذا كان لجماعة عليه دين، فأما إذا كان الدين عليه لواحد من الناس فرهن منه شيئاً صح رهنه، وإذا صح الرهن، فإن تراضيا على أن يضعوا الرهن فى يد المولى، فإن المولى لا يصلح عد لا حتى لو هلك الرهن فى يد المولى كان الدين على العبد على حاله .

٢٥٤٩٤ :- قال : ولو كان الذى وضع الرهن على يده عبداً آخر للمولى أو مكاتباً للمولى صح التوكيل وصار عدلاً إن هلك الرهن فى يده هلك بما فيه، قال ولو كان العبد الذى وضع الرهن على يده عبداً مأذوناً له فى التجارة صلح عد لا حتى لو ضاع الرهن فى يده ضاع بما فيه .

٢٥٤٩٥ :- قال : ولو كان المال للأجنى على المولى، فرهنه به رهناً، ووضعته على يد العبد المأذون له، فضايع وذهب بما فيه برئ المولى من الدين، قال: وكذلك لو قال العبد قد هلك الرهن، ولا يعرف إلا بقوله كان القول قوله، وبرأ المولى من الدين كمالو كان العدل أجنيا .

٢٥٤٩٦ :- وإذا أذن الرجل لعبده فى التجارة، فلحقه دين كثير باقرار منه، فأحال العبد أحد الغرماء بدينه على رجل حر، فهل يصح الحوالة أم لا؟ فهذا على وجهين (١) إما أن تكون الحوالة مقيدة (٢) أو مطلقة مرسله، فإن كانت الحوالة مقيدة بأن قال المأذون لصاحب الدين: أحلتك على فلان بالدين الذى لى على فلان، فالحوالة لا تصح، فأما إذا كانت الحوالة مرسله بأن قال: أحلتك على فلان بألف درهم ولم يقل بالدين الذى لى على فلان، أولم يكن له على فلان دين فالحوالة جائزة، وإذا صحت الحوالة المرسله من العبد كان المحتال عليه ضامناً للمال، وبرئ العبد من الدين .

٢٥٤٩٧ :- ولو أن المحتال له وكل العبد المحيل بقبض ماله على المحتال عليه من الدين فإنه لا يصلح التوكيل، حتى لو دفع المحتال عليه الدين إلى

العبد بمعاينة الشهود أو إقرار العبد أنه قبض منه فإنه لا يبرأ المحتال، وإذا كانت الألف فى يد القابض ردها على صاحبها، وإن ضاعت فى يده لم يكن عليه ضمان. ٢٥٤٩٨ - قال: ولو كان الوكيل بقبض الدين من المحتال عليه عبداً آخر للمولى، أو مكاتباً للمولى، أو أباً للمولى، أو ابنه جاز .

٢٥٤٩٩ - ذكر فى المأذون الصغير إذا اشترى العبد متاعاً، وقال البائع: أنا أريد أن افسد البيع لأنك عبد محجور عليك، فقال: لا، بل أنا مأذون له كان القول قول العبد، قال: فإن كان المولى غائباً، فقال البائع للعبد: أنت محجور عليك، قال العبد: كذبت بل أنا مأذون لى اتجيز البيع قال: نعم اجيزه حتى اعلم أنه محجور عليه .

٢٥٥٠٠ - وفيه أيضاً: العبد المأذون له فى التجارة إذا اشترى أباه أو أمه أو ذارحم محرم منه لا يعتق عليه وله أن يبيعه .

٢٥٥٠١ - وفيه: العبد المأذون المديون إذا رهنه المولى، فللغرماء أن يطلبوا الرهن .

٢٥٥٠٢ - وفيه أيضاً: عبدان تاجران كل واحد منهما لرجل اشترى كل واحد منهما صاحبه من مولاه إن علم أيهما الأول، وليس عليه دين فشراء الأول صاحبه جائز، وشراء الثانى باطل .

٢٥٥٠٣ - وتفسير هذه المسئلة وهو أن يكون لزيد عبد يسمى مبارك، وهو مأذون له فى التجارة، ولعمرو عبد مأذون له فى التجارة يسمى سالماً، فاشترى سالم مباركاً من زيد، وقد علم شراءه أولاً كان شراء سالم للمبارك جائزاً، فإن اشترى مبارك بعد هذا سالماً من مولاه كان شراءه باطلاً، هذا إذا علم أى الشرائين أول، فأما إذا لم يعلم فالبيع مردود كله .

٢٥٥٠٤ - قال فإن كان على كل واحد منهما دين يجوز الشراء الأول قال: لا، إلا أن يجيز ذلك الغرماء .

٢٥٥٠٥ :- وفى الخلاصة الخانية: رجل قدم مصرا، فقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شئ من التجارة إلا أنه لا يباع فى الدين حتى يحضر المولى، هذه المسئلة على وجهين (١) إما أن يدعى أنه مأذون له فى التجارة (٢) أولم يدع ذلك ولكن اشترى وباع ففى الوجه الأول قبل قوله استحسانا، والقياس أن لا يقبل، وفى الكافى: والقياس أن يشترط عدالة المخبر، وفى الاستحسان أن لا يشترط .

٢٥٥٠٦ :- م: وكذا لو باع واشترى ولم يخبر أنه مأذون له فى التجارة جازت المبايعة معه، وإذا حكم بكونه مأذونا وقبلنا قوله يقضى دينه من كسبه، ولا يباع رقبته فى دينه، فإذا حضر المولى إن أقر أنه كان مأذونا له فى التجارة يباع رقبته فى دينه، وإن لم يقض المولى دينه، وإن أنكر المولى الإذن كان القول قوله وعلى الغرماء البينة، فإن أقاموا البينة أنه كان أذن له فى التجارة فحينئذ يباع .

٢٥٥٠٧ :- فى الغياثية: ويجوز إقراره بوطئ البكر بالشراء لأنه من توابع التجارة بخلاف الوطئ بالنكاح ويجوز تأخير دينه، ولو ذهب البائع المبيع من قبل القبض وقيل: فهذا إقالة .

٢٥٥٠٨ :- ولا يجوز إقراره لمن لا تقبل شهادته للمولى، وإن كان قبل الدين أو لحقه بعد ذلك إلا أن يكون الإقرار بعين قبل الدين فيجوز إقراره لمكاتب المولى ولعبد المأذون المديون ولولد نفسه على الخلاف، وإقراره فى مرض المولى كإقرار المولى فى مرضه، وصحته فى البيع والشراء فى مرض المولى يعتبر من الثلث وإن قلت، ولو باع فى مرضه المولى، ولادين على المولى، جاز إقراره بقبض الثمن والمبيع، إلا أن يكون المشتري وارثا للمولى، وعلى العبد دين مستغرق، والعبد فى مرضه كالحر فى تقديم ديون الصحة، والإقرار باستيفاء ما وجب له فى المرض فى تخصيص الغرماء بالقضاء فى المهر فى محاصة الغرماء، إلا أن تخصيص بعض الغرماء بالقضاء فى صحته كذلك بخلاف الحر .

٢٥٥٠٩ - ولو اشترى المأذون شيئاً واشترى نقداً ونسيئة لم يجوز النسئية، ولو اعتقه وعليه دين، أو أقر المولى عليه بدين ضمن الأقل من قيمته ومن الدين، ولو كان عليه جناية أيضاً فيتميز إن لم يعلم بالجناية، ولا يضمن باستيفاء المدبر المديون، ولو اعتق من كسب عبده وعليه دين لا مستغرق ضمن قيمته للغرماء فإن كان معسراً ينبغي أن يرجع عليه، ولو أوصى برقبته، فليس للغرماء، فسخها، ويملك الموصى له إن خرج من الثلث، فالدين فى رقبته لأنه كالدار، ولو باعه المولى أوباع من كسبه والدين مؤجل جاز، ويضمن إذا حل، ولو أجره المولى فيما فى يده للمستأجر إلا قيمصه وقباؤه ونحوه.

٢٥٥١٠ - ولو كان فى منزل المولى فما فى يده للمولى إلا أن يكون من تجارته، وعليه دين لو باعه المولى ثم رد عليه تقديم ملكه ارتفع الضمان .

٢٥٥١١ - فى الخانية: العبد إذا أودع عند إنسان شيئاً لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذوناً أو محجوراً، فلو أن المودع دفع الوديعة إلى مولاه إن لم يكن على العبد دين جاز، المولى إذا زوج عبده المأذون جاز، لأن فيه تحصين العبد .

٢٥٥١٢ - فى السراجيه: المأذون فى الشفعة بينه، وبين مولاه أو غيره بمنزلة الحر، المولى لا يملك اكساب عبده المأذون المديون المستغرق دينه بما فى يده عند أبى حنيفة خلافاً لهما .

٢٥٥١٣ - فى الينا بيع: ولو باع المولى داراً من عبده المأذون إن لم يكن على العبد دين لا يكون بيعاً، وإن كان عليه دين فالبيع جائز، فإن كان الثمن مثل قيمتها أو أقل فللشفيع الشفعة وإن أكثر من قيمتها فالبيع باطل عند أبى حنيفة رحمه الله، ولا شفعة فيها، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يبطل الزيادة، ويأخذ الشفيع بالشفعة إن رضى به المولى .

٢٥٥١٤ - وفى شرح الطحاوى: المولى إذا باع داراً بجانب دار العبد، إن لم يكن على العبد دين فلا شفعة له، وإن كان عليه دين فإنه يأخذ الدار بالشفعة

وكذا لوباع العبد دارا والمولى شفيعها إن كان العبد لادين عليه فلاشفعة للمولى لأنه بيع له، وإن كان عليه دين فللمولى الشفعة .

٢٥٥١٥ :- ولو أن المولى اشترى دارا والعبد شفيعها، فإن لم يكن على العبد دين فالدار للمولى، ولا حاجة إلى الأخذ بالشفعة، وإن كان عليه دين يأخذها بالشفعة.

٢٥٥١٦ :- (الخزانة) سبعة أشياء يباع رقبته فيه (١) إذا استهلك مال انسان (٢) أو غصب (٣) أو وديعة جحدها (٤) أو تزوج باذن مولاه يباع فى مهر ها، (٥) أو استعار دابة فجحدها (٦) أو عقرها أو فى عقرها أو فى عقر جارية اشتراها ووطيها ثم استحقت، (٧) أو ثبت الدين باقراره بالغصب والاستهلاك يباع العبد فيه إلا أن يفديه المولى فيقضى دينه، فإن فضل من ديونه شيء طولب بعد الحرية .

٢٥٥١٧ :- خمسة أشياء يصرف إلى دينه (١) إذا وهب له شيء، (٢) أو اكتسب ما لا قبل لحق الدين، (٣) وإن كانت جارية لها فإن بيع ولدها معها فى دين ينهى، (٤) أو جنى عليها فأخذت الأرش، (٥) أو وطيت بالشبهة فأخذت العقر، وإن لحقها دين بعد الولادة والجناية والوطئ لاسبيل للغرماء على ولدها وعقرها، وإن كان عليه دين محيط برقبته لا ينفذ فيه شيء من تصرفات المولى، ولا يملك ما فى يده حتى لو باعه أو وهبه أو كاتبه، فللغرماء حق فسخ العقد إلا أن يقضيه المولى دينه وإن اعتقه كان لهم أن يضمنوا المولى الأقل من قيمته ومن الدين إن شاءوا، وإن شاءوا رجعوا على العبد بدينهم، وإن دبره كان للغرماء أن يضمنوا المولى القيمة، ولا يتبعون العبد بشيء حتى يعتق، ولو اعتق ما فى يده لا يعتق هذا كله عند أبى حنيفة رحمه الله، وعندهما يعتق ما فى يده وينفذ تصرفاته.

٢٥٥١٨ :- وفى التهذيب: ولو أجل دينا مشتركا بينه وبين غيره لا يجوز، خلافا لهما، وإن أمره واحد بأن يشتري له بالنقد جاز، وإن لم يسلم الثمن إليه، ولو أمره بالنسيئة واشترك العبد دون الأمر لا يجوز إلا أن يأذن له المولى ولادين عليه .

٢٥٥١٩ - وفى الكافى: عليه ألف دين مات وترك عبداً يساوى ألفا ولا مال غيره وابنين، ولاحد الابنين على العبد خمسمائة دين يباع العبد ويقضى من ثمنه دين العبد، ولايسقط من دين الابن فيمنع الإرث، ثم الباقي يصرف إلى دين الميت، ولو كان على الميت خمس مائة والمسئلة بحالها صار ميراثا وسقط نصف دينه، ويبيع العبد ويقضى مابقى من دين الابن أولا، فذلك مأتان وخمسون، فيقسم بين الابنين اثلاثا، ثلثاه لرب الدين إرثا، وثلثه لآخر، وإن لم يكن للابن دين على العبد، ولكن الميت أوصى لرجل برقة العبد، وللموصى له على العبد دين خمسمائة، ودين الميت خمسمائة نفذت الوصية، فملك الموصى له ثلث العبد، فسقط ثلث دينه وبدى بدينه من ثمنه، ومافضل عن دين سيده يقسم سيده بين الموصى له والورثة نصفين، ولو كان دين سيده ألفا لايسقط شيء من دين الموصى له، فيباع العبد ويقضى دين الموصى له أولا، ثم دين الميت صحيح .

٢٥٥٢٠ - وهب عبده لرجل له على العبد دين وسلم سقط دينه، ثم للواهب أن يرجع فى هبة فى ظاهر الرواية، وروى عن أبى حنيفة رحمه الله والمعلى عن أبى يوسف رحمه الله، وهشام عن محمد رحمه الله أنه لايرجع وهو القياس، فإذا رجع الواهب عاد الدين عند أبى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله، كمالو صالح عن دين على عرض وسقط الدين، ثم هلك العرض قبل القبض يبطل الصلح، وعاد الدين، وكذا لو باع العبد الجانى، وهو لايعلم بالجنانية، وصار ضامنا قيمته، ثم انفسخ البيع يعود الجنانية، ويبطل الضمان.

٢٥٥٢١ - مريض وهب عبده الغريم وسلمه إليه وسقط دينه، فإذا مات ولم يجز الورثة ينقض الهبة فى الثلثين، ويعود ثلثا الدين عند أبى يوسف، ولو أوصى لعبده الغريم العبد، وقبل الموصى له بعد الموت سقط ثلث دينه ويبيع نصيب الورثة، وهو ثلث العبد بثلثي دينه، وسلم ثلث العبد للموصى له، ولايرجع عليه الورثة، وفى الهبة لايسلم للموهوب له ثلث إلا أن يسقط دينه، وإذا رجعوا فى ثلثي

الثلث عاد الدين بقدره فلو يسلم لهم ذلك، ثم رجعوا بثلثى مابقى من الثلث هكذا إلى أن ينقص الوصية فيقال للموهوب له: إن شئت أن يسلم لك ثلث العبد بالهبة، فاسقط دينك، ولا ينقص الهبة فى الكل .

٢٥٥٢٢ - رجل آجر عبده شهراً للتجارة، فاتجر ولحقه دين طولب العبد بحقوقه لأنه عاقد، ويرجع على المستأجر بما أدى، وكذا يرجع قبل الأداء، فإن لم يكن للعبد كسب المأذون، والمستأجر فقيراً يباع العبد بدين الغرماء؛ لأن الدين ظهر فى حق المولى، وللمولى أن يقر به استخلاصاً لملكه، ويرجع بما فدى على المستأجر، وما فضل من دين الغريم على المستأجر ويقبضه منسوب القاضى لا العبد ولا الغريم، فإن مات المستأجر، ولم ترد الفضل، ولم يؤد الثمن العبد إلى المولى ضرب سيده فى تركته بثمانه، والغريم بفاضل دينه .

٢٥٥٢٣ - ولو أمره أن يتجر فى الخز فأتجر فى غيره نفذ على سيده، ولا ينفذ عليه فينفع المولى، ويبيع به، ويأخذ سيده بالفضل معه عتقه .

٢٥٥٢٤ - ولو أمره سيده بشراء شئ بعينه فاشترى ولحقه دين يباع به إلا أن يفديه سيده، ويرجع بقيمة العبد إذا بيع وبالفداء إذا فدى على المكفول عنه .

٢٥٥٢٥ - مدبر مديون قطع يده عبداً، ودفع به أو وهب له عبداً، ثم أن المولى أعتق المدبر لا يضمن شيئاً، فلو أراد المدبر أن يبيع العبد الموهوب لدينه له ذلك، وليس له أن يبيع العبد المدفوع بقضاء دينه، والغرماء أحق بالصدقة، والولد من المولى خلافاً للزفر، ولو كان على المأذون ألف حال والى مؤجل، فباعه القاضى بألفين دفع الألف إلى صاحب الدين بحال، ودفع الألف إلى المولى فإذا حل الدين الآخر أعطاه المولى ذلك وهذا عندنا، وقال الزفر يدفع أنهما فى الحال .

٢٥٥٢٦ - فى التجريد: ولو وطئ المولى جارية عبده المأذون، وعليه دين محيط، فجاءت بولدٍ، فادعاه ثبت نسبه، وغرم قيمة الجارية وصارت أم ولد له، ولم يغرم عن عقرها شيئاً، ولو اعتق المولى رقبته، وعليه دين محيط، ثم أن المولى

قضى الدين أو أمره الغرماء نفذ اعتاق المولى، وعلى هذا إذا اعتق الوارث عبدا من التركة المستغرق بالدين، ثم قضى الدين أو أبرأ نفذ الاعتاق، وقال الحسن بن زياد رحمه الله لا ينفذ .

٢٥٥٢٧ :- ولو أن المولى اعتق عبد مكاتبه، ثم عجز المكاتب لم ينفذ الإعتاق .

٢٥٥٢٨ :- ولو أن المولى أعتق جارية عبده المأذون، وعليه دين محيط، ثم وطئها المولى، فجاءت بولد فادعاه فدعوته جائزة والولد حر، فالمولى ضامن بقيمة الجارية للغرماء، فالجارية حرة للعتق السابق، وعلى المولى العقر للجارية .

٢٥٥٢٩ :- شرح الطحاوى: وإذا قتل العبد المأذون له فى التجارة رجلا، وكان عليه دين فإن حضر الغرماء وأصحاب الجناية، فإن القاضى يدفعه إلى أصحاب الجناية، ثم يبيعه أصحاب الدين فى يد أصحاب الجناية، هذا إذا حضروا جميعا، فإن حضر أصحاب الجناية أولا، كذلك يدفع إليهم، ولا ينتظر حضور صحابه، ولو حضر أصحاب الدين أولا، فإن علم القاضى بالجناية، فلا يبيعه فى دينهم، وإن لم يعلم فباعه بطل حق أصحاب الجناية، ولا ضمان على المولى، ولو كان يباع بغير إذن القاضى إن كان يعلم بالجناية صار مختارا للأرش، وإن لم يكن علم يغرم الأقل من قيمته ومن الأرش .

٢٥٥٣٠ :- فى السغناقى: ولو أقر العبد أنه وطئ جارية بهذا الرجل بنكاح اذن مولاهما فاقبضها لم يصدق، فلو أقر العبد بجناية على عبد أو حر أو مهر وجب عليه بنكاح جائز أو فاسد أو شبهة، فاقراره باطل، ولا يؤخذ به حتى يعتق، فإن صدقه المولى جاز ذلك عليه، ولم يجز على الغرماء، فإن قامت بينة بأن المولى أذن له فى النكاح، وقد تزوج فعليه المهر تحاص المرأة فى ذلك الغرماء .

٢٥٥٣١ - ولو أذن لعبده فى التجارة مع قوم بأعيانهم ونهاه عن آخر، فباع العبد واشترى من القوم الذين نهاه عنهم كان جائزا.

٢٥٥٣٢ - المولى إذا باع عبده المأذون الذى ليس عليه دين يصير محجور أو إن لم يعلم به أهل سوقه .

٢٥٥٣٣ - وفى الفتاوى العتائية: وإن مات المحجور وله على الناس ديونهم فالخصم هذا المولى، فإن كان عليه دين ينصب القاضى عنه وكيلا فقبضه وتصرفه إلى غرمائه، ولو أخرجه المولى عن ملكه قبض دينه غرماؤه أو وكيل القاضى، فإن لم يكن عليه دين جاز قبضه فإن نهى المولى عن الدفع إليه فلو رد المبيع عليه بعد حجر بعيب بنكوله ولادين عليه جاز، ولا يصح نكوله على الغرماء إن كان عليه دين، ولا يردى عليه باقرار بعيب يحدث مثله، ويكون الخصم مولاه، ويحلف على العلم فإن حلف يلزم العبد اقراره إذا أعتق، ولو كان فى يد المحجور مال جاز إقراره بالدين خلافا لهما، ولا يبيع بعد الحجر ما فى يده من المتاع فى الدين، ولا يبيعه المولى إذا كان عليه دين إنما ذلك إلى الحاكم، وما باع للمولى أو لغيره بوكالة، ثم حجر فالعهددة عليه، فإن رد عليه المبيع ببينة أو يكون فى عيب لا يحدث مثله، فيبيع المبيع فلم يف ثمنه بالثمن الأول، كان الباقي فى عتق المحجور، ويرجع به على الأمر، فإن كان الأمر معسرا بيع المحجور، وكان المشتري أسوة للغرماء، ثم يرجع على الأمر بما بقى له من الثمن، ويرجع عليه الغرماء أيضا بما أخذ منهم، فإن أقر بما يحدث، فالخصم هو الأمر، فإن حلف، ثم عتق العبد لزم اقراره .

٢٥٥٣٤ - ولو باع المحجور من مال فى يده أو من مال المولى ثم أذن المولى، فأجازه هو أو المولى جاز ذلك للمولى عند البعض، ويكون عند البعض كسباله، وكذا لو اشترى، وباع وربح قبل الإذن، فللبايع أن يأخذ الثمن مما يجده فى يده إذا عرف أن أصله مما باع منه، وإلا تأخر إلى العتق، ويصدق المولى ان ليس له من ذلك، وبينة البايع أولى .

٢٥٥٣٥ :- وكذا لو كان فى يده قرض أو وديعة فاشترى بها وما كان فى يده ثم حجر عليه، ثم أذن له فلحقه دين بإقرار لم يتعلق به عندهما، إلا أن يكون ديناً فى الإذن فدفع المديون إليه برى، وإن نهى المولى عن الدفع إليه عند أبى حنيفة رحمه الله، ولو عجز عليه وانتزع الكسب من يده، ثم أقر بدين تأخر إلى العتق، ولو أقر بعد الحجر بوديعة قائمة أو بدين، وعليه دين لم يصدق حتى يقضى الدين الأول، ويضمن إذا اعتق، ولا يصدق أن ما أخذه المولى من كسب كانت وديعة عنده، ولا يضمن إذا اعتق بخلاف ما إذا قال: كان ذلك غصباً فى يده ضمنه إذا عتق، ولو أقر بعد الحجر بدين ألف، ثم أقر بالف فى يده أنها وديعة تحاصاً، ولو بدأ بالوديعة، ثم بالدين ووصل، فالوديعة أولى، وإن فضل فالذى بدأ به أولى فى الوجهين، ولا يتعلق دين المحجور بالاستهلاك بكسبه فى يده إلا دين لحقه قبل الحجر .

٢٥٥٣٦ :- ومن اشترى عبداً فافر عليه بدين قبل الشراء لم يجز .

٢٥٥٣٧ :- م: وفى المأذون الصغير العبد التاجر إذا اشترى أمة فوطيها، فولدت فادعى الولد وانكر مولاه يجوز إدعاءه، وثبت نسبه منه .

٢٥٥٣٨ :- وفيه أيضاً: إذا أقر أنه وطئ جارية من كسبه ولم تلد، ثم استحقها رجل لا يكون على العبد مهرها، وهذا من خصائص هذا الكتاب لم يذكرها فى المأذون الكبير، إنما المذكور فى المأذون الكبير أن المأذون إذا اشترى جارية ووطيها، ثم استحققت، قال: وعليه المهر فهنا قال: لا مهر عليه .

٢٥٥٣٩ :- وفيه أيضاً: إذا دفع الرجل عبده مالا ليتجربه، فمات العبد وعليه دين، ولا يعلم أن المال الذى ترك مال المولى بعينه، قال: يقسم بين الغرماء، وليس للمولى فيه شيء .

٢٥٥٤٠ :- وفيه أيضاً: العبد الرهن يأمره مولاه ببيع، ويشتري، ففعل فيلزمه فى ذلك دين، قال الرهن على حاله .

٢٥٥٤١ :- وفيه أيضا: إن وطئ المولى أمة للعبد، فجاءت بولد فادعاه وعلى العبد دين، قال: ادع القياس فى هذه المسألة، واستحسن فاضمنه قيمة الجارية واجعلها أم ولد له، وكذلك لو وطئها بعد موت العبد، فقد ذكر الوطئ بعد موت العبد، وعليه دين فى هذا الكتاب، ولم يذكره فى مأذون الكبير، والجواب فيه كالجواب فيما إذا استولدها حال حياة العبد، وفى ذلك قياس واستحسان على رواية هذا الكتاب فكذلك هذا .

٢٥٥٤٢ :- وفيه أيضا: العبد إذا اشترى شيئاً وحابى فيه محاباة فاحشة، أو يكون له دين على رجل فصالحه على أن يحط بعضاً، ويأخذ بعضاً أو باع ييعة بالنقد، فأخره عنه ستة أشهر هل يجوز هذا عليه؟ قال: نعم غير الحط، وهذا عند أبى حنيفة رحمه الله، أما عند هما البيع بمحاباة فاحشة لايجوز على ما مر قبل هذا، والتأخير جائز عندهم جميعاً، لأنه من ضيع التجارة ولا بد للتجار منه.

٢٥٥٤٣ :- ثم قال: ألا ترى لو أن عبداً باع عشرة مخاتيم حنطة بدينار، فقال المشتري بعد ما اطلع على العيب: زدنى لأجل العيب فزاده اجزت ذلك فقد جوز الزيادة فى المبيع لمكان العيب .

٢٥٥٤٤ :- وفيه أيضا: المولى إذا مرض، فأغمى عليه لا يكون هذا حجراً على عبده .

٢٥٥٤٥ :- وفيه أيضا: العبد المأذون إذا كان له على رجل حر دين ألف درهم، فوهب مولى العبد العبد من ذلك الرجل، وقبضه جازت الهبة، والدين الذى على ذلك الرجل على حاله .

٢٥٥٤٦ :- وفيه أيضا: عبد مأذون عليه دين خمسمائة، باعه المولى من غريمه بألف درهم، فالبيع جائز، ويكون له خمسمائة دينه، ويؤدى خمسمائة أخرى إلى المولى، فلم يحكم بسقوط دين الغرماء ههنا، حتى قال له خمسمائة دينه مع أنه ملك العبد . والله أعلم بالصواب

٤٩ - كتاب الغضب

هذا الكتاب يشتمل على خمسة عشر فصلاً

الفصل الأول فى بيان نفس الغضب

٢٥٥٤٧ :- فنقول : الغضب شرعاً أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك (على وجه يزيل يد المالك) إن كان فى يده، أو يقصر يده إن لم يكن فى يده، وفى الهداية : حتى كان استخدام العبد وحمل الدابة غصباً دون الجلوس على البساط ، وفى المنافع : فى العلة أخذ الشئ من الغير على سبيل التغلب، سواء كان الماخوذ مالاً أو غير مال ، وفى السغناقى : قوله : ”لم يزل يد المالك“ هذا على أصل علمائنا، وأما على قول الشافعى رحمه الله: إزالة يد المال عن المغصوب ليس بشرط بل إثبات يد العدوان عليه كافٍ لتحقيق الغضب ، وتظهر ثمرة الاختلاف فى زوائد المغصوب مثل ولد المغصوبة، وثمره البستان فإنها ليست بمضمونة عندنا لانعدام حد الغضب ، وعند الشافعى رحمه الله مضمونة لوجود حد الغضب، وفى تجنيس خواهرزاده: وإن كان يلزمه فى ردّه مؤنة فهو على الغاصب .

٢٥٥٤٨ :- م: وإنه نوعان : نوع يتعلق بالماثم وهو ما وقع عن علم ، وفى تجنيس خواهرزاده: من غصب من آخر مالاً فنقله من يده إلى يد نفسه فقد أثم ، م : ونوع لا يتعلق به الماثم وهو ما وقع عن جهل ، وفى التجريد : كمن أتلف مال غيره وهو يظن أنه له، أو اشترى متاعاً وهو يرى أنه لصاحب اليد فقبضه

بسم الله الرحمن الرحيم

يايها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم -

سورة النساء رقم الآية : ٢٩ ←

وتصرف فيه، أو ملكه بوجه آخر ببدل أو بغير بدل ثم ظهر أنه مستحق فالإثم مرفوع منه، م: والضمان يتعلق بهما جميعاً .

٢٥٥٤٩ :- وشرطه عند أبي حنيفة رحمه الله كون المأخوذ منقولاً، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الآخر، حتى إن غصب العقار عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا ينعقد موجبا للضمان ، وفي الكافي: فلو غصب عقاراً وهلك في يده بأن غلب السيل عليه فبقيت تحت الماء، أو غصب داراً فهدمت بأفة سماوية ، أو جاء مسيل فذهب البناء لم يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله وهو قول أبي يوسف أولاً يضمن ، وفي الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله .

٢٥٥٥٠ :- في الينا بيع: فإن حدثت هذه الأشياء بفعل أحد من الناس، فضمانه على المتلف عندهما ، وقال محمد رحمه الله: هو يخير من تضمين الغاصب والمتلف ، فإن ضمن الغاصب يرجع عليه بما ضمن على المتلف ، وإن حدثت هذه الأشياء بفعل الغاصب وسكناه فالضمان عليه بالإجماع .

← ٢٥٥٤٨ :- أخرج الترمذى فى سننه عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يأخذ أحدكم عصا أخيه لاعباً جاداً، فمن أخذ عصا أخيه فليردها إليه ، سنن الترمذى، الفتن، باب ما جاء لا يحل لمسلم أن يروى مسلماً ٣٩/٢ برقم: ٢٢٤٩ - سنن أبي داود الأدب، باب من يأخذ الشيء على المزاح ٦٨٣/٢ برقم: ٥٠٠٣ - ٢٥٥٤٩ :- أخرج الترمذى فى سننه عن سعيد بن زيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من أحمى أرضاً ميتة فهى له وليس لعرق ظالم حق -

وأخرج أيضاً عن محمد بن المثنى قال سألت أبا الوليد الطيالسى عن قوله: وليس لعرق ظالم حق، فقال العرق الظالم الغاصب الذى يأخذ مالىس له قلت: هو الرجل الذى يغرس فى أرض غيره قال هو ذاك ، سنن الترمذى، الأحكام، باب ما ذكر فى احياء ارض الموات ٢٥٦/١ برقم: ١٣٩٤ - ١٣٩٦ .

٢٥٥٥١ :- وفي الكافي : وعلى هذا أى على أن غصب العقار لا ينعقد موجبا للضمان ، إذا باع دارا للرجل وادخلها المشتري فى بنائه لم يضمن البائع عند أبى حنيفة رحمه الله ، وهو قول أبى يوسف رحمه الله اخرا ، وعند محمد رحمه الله يضمن قيمتها .

٢٥٥٥٢ :- ومبنى المسئلة إذا باعها ثم اعترف بالغصب وكذبه المشتري ، كذا ذكره فخر الإسلام ، وذكر شمس الائمة السرخسى فى المبسوط فإن كان غاصب الدار باعها وسلمها ثم أقر بذلك وليس لرب الدار بينة ، فأقراره فى حق المشتري باطل ؛ لأن المشتري صار مالكا بالدار من حيث الظاهر فلا يقبل قول البائع بعد ذلك فى إبطاله ، ثم لا ضمان على الغاصب للمالك فى قول أبى حنيفة رحمه الله وأبى يوسف رحمه لأنه مقر على نفسه بالغصب فإن البيع والتسليم غصب .

٢٥٥٥٣ :- والغصب الموجب للضمان عندهما لا يتحقق فى العقار .

٢٥٥٥٤ :- م : استعمال عبد الغير غصب له حتى لو هلك من ذلك العمل ضمن المستعمل قيمته ، علم المستعمل أنه عبد الغير أولم يعلم بأن جاء إليه

٢٥٥٥١ :- أخرج البيهقى فى سننه عن يحيى بن عروة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من احبب ارضا ميتة فهى له ، وليس لعرق ظالم حق قال : فاختصم رجلان من بياضة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس احدهما نخلا فى أرض الآخر ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب الأرض بأرضه ، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال : قال عروة ، فلقد أخبرنى الذى حدثنى قال : رأيتها وإنه ليضرب فى أصولها بالفؤس وإنه لنخل عم حتى أخرجت ، السنن الكبرى ، الغصب ، باب ليس لعرق ظالم حق ٨ / ٥٠٣ برقم : ١١٧٣٤ -

٢٥٥٥٤ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابراهيم قال : من استعان مملوكا بغير إذن مواليه ضمن ، مصنف عبد الرزاق ، العقول ، من استعان عبداً أو حراً ٩ / ٤٢٩ برقم : ١٧٩٠٠ -

الفتاوى التاتارخانية ٤٩ - كتاب الغصب ٤٢٩ الفصل ١: نفس الغصب ج: ١٦

وقال : أنا حرٌ فاستعمله في أمر من أمور نفسه أمّا إذا استعمله لا في أمر نفسه فإنه يصير غاصباً.

٢٥٥٥٥ :- فقد ذكر في فتاوى أهل سمرقند: أن من قال لعبد الغير: ارتق

هذه الشجرة فانثر الثمر لتأكله أنت، فوقع من الشجرة ومات لم يضمن الأمر، وفي الفتاوى السراجية: وقيل: يضمن، م: ولو قال لأكل أنا وباقي المسئلة بحالها ضمن .

٢٥٥٥٦ :- وفي الخانية: رجل بعث غلاماً صغيراً في حاجة بغير إذن

أهله فرأى الغلام غلاماً يلعبون فانتهى إليهم وارتقى بسطح بيت فوقع ومات ضمن الذي بعثه في حاجته ؛ لأنه صار غاصباً بالإستعمال .

٢٥٥٥٧ :- وفي الينا بيع: ولو استخدم عبد غيره بغير أمر صاحبه أو قاد

دابته أو ساقها أو ركبها أو حمل عليها شيئاً بغير أمر المالك ضمن، سواء عطب في تلك الخدمة أو غيرها .

٢٥٥٥٨ :- م: وسئل شمس الإسلام عمن استعمل عبد الغير

أو جارية الغير، وأبق في حال الاستعمال ، قال : فهو ضامن بمنزلة المغصوب إذا أبق من يد الغاصب .

٢٥٥٥٥ :- أخرج ابن أبي شيبة عن الحكم قال: قال علي : من استعمل مملوك قوم

صغيراً أو كبيراً فهو ضامن ، مصنف ابن أبي شيبة، الديات، باب الرجل يستعين العبد بغير إذن سيده ١٦٩ / ١٤ برقم: ٢٧٩٧٢ - ٢٧٩٧٤ -

٢٥٥٥٦ :- أخرج ابن أبي شيبة عن عمرو عن الحسن في الرجل يأمر الصبي بالشئ يعلمه

بغير إذن أهله فيهلك الصبي، قال: عليه الضمان، فإن كان استأمر أهله فلا ضمان عليه وفي العبد مثل ذلك ، مصنف ابن أبي شيبة، الديات الرجل يستعين العبد بغير إذن سيده، ١٧٠ / ١٤ برقم: ٢٧٩٧٥ -

٢٥٥٥٧ :- راجع إلى تخريج رقم المسئلة : ٢٥٥٥٥ -

٢٥٥٥٨ :- أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابراهيم من استعان مملوكاً بغير إذن أهله

ضمن قال والصبي بتلك المنزلة ، مصنف عبد الرزاق، العقول، باب من استعان عبداً أو حراً ٩ / ٢٩٤ برقم: ١٧٩٠١ -

٢٥٥٥٩ :- وفى تجنيس خواهر زاده: والأجر على الغاصب فى سكنى الدار واستخدام العبد المغصوب .

٢٥٥٦٠ :- م: ومن استعمل عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه ، وفى أجناس الناطقى: أن فى استعمال العبد المشترك بغير إذن شريكه روايتين عن محمد رحمه الله ، وروى هشام عنه : أنه يصير غاصبا نصيب صاحبه ، وروى ابن رستم عنه : أنه لا يصير غاصبا، وفى الدابة (يصير غاصبا) نصيب صاحبه فى الروايتين ركوباً وحملًا .

٢٥٥٦١ :- وورد فى زماننا من هذا الجنس فتوى من بعض البلدان ، وصورته : رجل كان يكسر الحطب فجاء غلام رجل وقال : أعطنى القدوم والحطب ، حتى اكسر أنا فأبى صاحب الحطب ذلك ، فأخذ الغلام القدوم منه وأخذ الحطب وكسر بعضه وقال : ائت بأخر حتى أكسر ، فاتى صاحب الحطب بحطب آخر فكسر الغلام وضرب بعض المكسور من الحطب على عين الغلام وذهب عينه ، فاتفق مشائخ زماننا أنه لا يكون على صاحب الحطب شيء .

٢٥٥٦٢ :- وسئل أبوبكر عمن وجه جاريته إلى النخاس فبعثتها امرأة النخاس فى حاجة فهربت ، فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله الضمان على امرأة النخاس لا غير ، وعلى قولهما ، وإن شاء ضمن النخاس أيضا ، كما عرف فى الآجير المشترك، وفى الكبرى: وكذلك فى دلال الثياب .

٢٥٥٦٣ :- م: فى فتاوى أبى الليث: جارية جاءت إلى النخاس بغير إذن مولاهما وطلبت البيع ، ثم ذهبت ولا يدرى أين ذهبت ، وقال النخاس رددتها على المولى فالقول قول النخاس ولا ضمان عليه ، ومعنى ذلك أن النخاس لم يأخذ الجارية ، ومعنى الرد أمره بإياها بالذهاب إلى منزل المولى ، وكان النخاس منكرا للغصب ، أمّا إذا أخذ النخاس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاهما بغير أمره فلا يصدق .

٢٥٥٦٤ :- وإن كان ركب دابة رجل حال غيبته بغير أمره ، ثم نزل عنها وتركها فى مكانها ، ذكر فى آخر كتاب اللقطة أن عليه الضمان ، وذكر الناطفى فى واقعاته اختلاف الروايات ، ثم قال : والصحيح أنه لا يضمن على قول أبى حنيفة رحمه الله ، وفى الظهيرية : حتى يحولها عن مكانها ، وفى الغياثية : هو المختار ، م : وعن أبى يوسف رحمه الله فى المنتقى أنه لا ضمان .

٢٥٥٦٥ :- وصورة ما ذكر فى المنتقى : رجل قعد على ظهر دابة رجل ولم يحولها عن موضعها ، وجاء رجل آخر وعقرها ، فالضمان على الذى عقرها دون الذى ركب ، إذا لم تعطب من ركوبه ، وإن كان قد جحدها من قبل أن يعقرها ومنعها من صاحبها ولم يخرجها من موضعها ، ثم عقرها هذا الآخر فلصاحبها الخيار يضمن أيهما شاء .

٢٥٥٦٦ :- قال : وكذلك من أخذ متاع إنسان فى دار صاحب المتاع ، ثم جحده فهو ضامن وإن لم يخرج من الدار ، فإن لم يجحد فلا ضمان عليه إلا إذا هلك من فعله ، أو أخرجه من الدار وهذا استحسان ، وفى الذخيرة : وفى اختلاف زفر ويعقوب من أبى حنيفة رحمهم الله فى مسألة الدابة ، بخلاف ما ذكر فى المنتقى فقال ثمة : إذا ركب دابة غيره ، ثم نزل وتركها فى مكانه فهو ضامن .

٢٥٥٦٧ :- م : وفيه أيضاً عن أبى يوسف : رجل دخل منزل رجل ، وحول من بيت منه إلى بيت آخر من ذلك المنزل ، أو إلى صحن ذلك المنزل متاعاً ، وإنما يسكن المنزل الرجل وغلمانه ، فضايع ففى القياس هو ضامن ، وفى الاستحسان لا ضمان إذا كان هذا الموضع فى الحرز مثله ، وفى الكبرى : فإن كان بين المنزلتين فى الحرز تفاوتاً ضمن .

٢٥٥٦٨ :- وفى السراجيه : رجل قتل رجلاً فى مفازة ومعه مال فضايع

المال ضمن المال كذا ذكر في العيون : وأفتى ظهير الدين المرغيناني أنه لا يضمن، وهذا بقول أبي حنيفة رحمه الله أليق .

٢٥٥٦٩ - م : وسئل قاضى القضاة شمس الاسلام محمود الأوزجندى عن اصطلب مشترك بين رجلين، لكل واحد منهما فيه بقر، دخل أحدهما الأصطلب ليشد بقر صاحبه ، حتى لا يضرب بقره، فتحرك البقرة وتخنق بالحبل ومات قال : لا ضمان عليه ، إذا لم ينقله عن مكانه .

٢٥٥٧٠ - السلطان إذا أخذ عينا من أعيان رجل، ورهن عند رجل آخر، فهلك عند المرتهن ، إن كان المرتهن طائعا يضمن، ويكون للمالك خيار من تضمين السلطان والمرتهن، ويبتنى على هذا الجانى الذى يقال له : بابكار ، إذا أخذ شيئاً رهناً وهو طائع يضمن ، وكذا الصراف إذا كان طائعا يضمن، وصار الصراف والجانى مجروحين فى الشهادة .

٢٥٥٧١ - وفى الغياثية : وعلى هذا مهتز نخلة إذا أخذ شيئاً وهو طائع فيه، ضمنه، فإن درفع ورهن عند الآخر والمرتهن طائع، فالجواب كما ذكرنا أن المالك بالخيار .

٢٥٥٧٢ - م : وقعت قلنسوة من رأس المصلّى فنحاه رجل فإن وضعها حيث تناولها فسرقت، لا يضمن، وإن نحاه أكثر من ذلك يضمن ، وفى الكبرى : وإن نحاه أكثر من ذلك فضاعت إن كانت القلنسوة بدار صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا خلاف على الطائع ولا يضمن .

٢٥٥٧٣ - رجل دخل منزل رجل بإذنه، وأخذ إناء من بيته بغير إذنه لينظر إليه، فوقع من يده وأنكسر فلا ضمان (عليه)، إلا إذا كان نهاه صاحب البيت عن الأخذ قبل ذلك ، ألا ترى أنه لو أخذ كوز ماء وشرب منه فسقط من يده وأنكسر فلا ضمان عليه .

٢٥٥٧٤ - ولو أن سوقيا يبيع أواني من زجاج، أو غيره فأخذ انية بغير إذنه لينظر إليها، فسقطت من يده وانكسرت ضمن .

٢٥٥٧٥ - (فى فتاوى أهل سمرقند) تقدم إلى بيع الخزف وأخذ منه عصارة بإذنه لينظر فيها، ف وقعت العصارة من يده على عصارات آخر وانكسرت العصارات، فلا ضمان فى المأخوذ؛ لأنها مأخوذة بإذنه فيجب ضمان الباقيات .

٢٥٥٧٦ - م: شرع فى الحمام وأخذ طاسا وأعطاهما غيره، ف وقعت من يد الثانى وانكسرت، فلا ضمان على الأول؛ لأن الأول إما أن يكون مستأجرا، أو مستعيرا، وللمستأجر أن يعير، وكذا المستعير أن يعير فيما لا يتفاوت الناس فيه .

٢٥٥٧٧ - فى الكبرى: دخل رجل على صاحب الدكان بإذنه، فتعلق بثوبه شيء مما فى دكانه فسقط، لا يضمن كذا ذكره هنا، ولكن تأويله إذا لم يكن السقوط بفعله .

٢٥٥٧٨ - م: فى المنتقى: رجل عنده ودیعة لرجل، وهى ثياب، فجعل المودع فيها ثوبا، ثم طلبها صاحب الودیعة، فدفع كلها إليه فضا ع ثوب المودع، فصاحب الودیعة ضامن له، قال ثمة: كل من أخذ شيئا على أنه له فهو ضامن .

٢٥٥٧٤ - أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن سيرين قال: اختصم إلى شريح فى رجل ساوم بقوس على أن ينزع فنزع بها فانكسرت فقال شريح: من كسر عوداً فهو له وعليه مثله قال: إن صاحبها قد أذن فقال شريح: إلا أن يأذن، مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشتري الشيء على أن يجربه فيهلك، ٢٢٣/٨ برقم: ١٤٩٧٨

٢٥٥٧٥ - راجع إلى تخريج رقم المسئلة: ٢٥٥٧٤

٢٥٥٧٨ - أخرج البيهقي فى سننه عن انس بن مالك قال: استودعت مالا فوضعتة مع مالى، فهلك من بين مالى، فرفعت إلى عمر فقال: انك لامين فى نفسى، ولكن هلكت من بين مالك فضمنته، السنن الكبرى، الودیعة، باب لا ضمان على مؤتمن ٩/٤١٤ برقم: ١٢٩٧٤ -

٢٥٥٧٩ :- رجل أضاف رجلاً فنسى الضيف عنده ثوباً، فاتبعه المضيف بالثوب، فغصب الثوب غاصب في الطريق قال : إن غصب في المدينة، فلا ضمان على المضيف، وإن غصب خارج المدينة فهو ضامن .

٢٥٥٨٠ :- في نوادر ابن رستم ضرب رجلاً حتى سقط ومات، ومع المضروب مال فتوى، قال محمد رحمه الله تعالى: الضارب ضامن للمال الذي مع المضروب ، وكذلك يضمن ثيابه التي عليه إذا ضاعت .

٢٥٥٨١ :- رجل تعلق برجل وخاصمه، فسقط من المتعلق به شيء وضاع ضمنه المتعلق ، وفي الخانية : قال رحمه الله تعالى: وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن سقط بقرب من صاحب المال، وصاحب المال يراه ويملكه أن يأخذ لا يكون ضامناً.

٢٥٥٨٢ :- وفي الإبانة : إذا أمر إنساناً بأخذ مال الغير، فالضمان على الآخذ، ؛ لأن الأمر لم يصح، وفي كل موضع لم يصح الأمر لا يجب الضمان على الأمر.

٢٥٥٨٣ :- م: في فتاوى أهل سمرقند : بعث الرجل رجلاً إلى القصار ليأخذ ثوباً له، فدفع القصار إلى الرسول ثوباً له، فضاغ الثوب من يد الرسول، فظهر أن الثوب لم يكن للمرسل، وإنما كان لغيره ، قال : ينظر إن كان الثوب للقصار، فلا ضمان على الرسول ، وإن كان لغير القصار، فرب الثوب بالخيار إن شاء ضمن القصار، وإن شاء ضمن الرسول .

٢٥٥٨٤ :- بعث رجل غيره إلى ماشيته، وأخذ المبعوث دابة الأمر وركبها، فهلك الدابة في الطريق ، إن كان بين الأمر والمبعوث انبساط في أن يفعل مثل ذلك فلا ضمان ، وإلا فهو ضامن .

٢٥٥٨٥ :- من ارتهن خاتما وجعله فى خنصره فضاغ فهو ضامن ،
والخنصر اليمنى واليسرى سواء هو الصحيح ، فإن جعله فى البنصر فقد ذكر
شمس الأئمة السرخسى رحمه الله: لاضمان ، وذكر شيخ الإسلام: أنه ضامن ،
وسوى بين الخنصر والبنصر، والأول أصح .

٢٥٥٨٦ :- وفى تجنيس الناصرى : ولورهن خاتما فقال : تختم به
ففعل فهلك فالدين على حاله ، أما لو أخرجه من الاصبع ثم هلك، هلك بالدين .

٢٥٥٨٧ :- ولو أمر أن يختم فى اصبع غير الخنصر لا يكون عارية، م: وإن
جعله فى خنصره فوق خاتم آخر، فالمروى عن محمد رحمه الله فى بعض
الروايات: أنه لاضمان عليه ، فذكر له عن بعض السلاطين أنه يلبس الخاتم فوق
الخاتم ، فقال محمد رحمه الله: يلبسه للتختم إشارة إلى أن هذا اللبس ليس
للتزين، فلا يكون مستعملا فلا يكون غصبا ، وفى آخر كتاب اللقطة : إن الرجل إذا
كان معروفا بلبس خاتمين للتزين فهو ضامن وإلا فلا تضمين .

٢٥٥٨٨ :- وفى الذخيرة: وإن جعل الخاتم فى الخنصر فجعل
الفص من جانب الكف، هل يكون استعمالا وتزينا، فقد اختلف المشائخ فيها
، وفى الصغرى: ذكر خواهر زاده: أنه يكون وعليه الفتوى .

٢٥٥٨٩ :- م: وإن كان سيفاً فتقلد فإنه يكون ضامنا ، وكذلك إذا كان
مقلدا سيفاً يتقلد بهذا، فإن كان متقلدا سيفين فيتقلد بهذا لا يضمن اجماعاً .

٢٥٥٩٠ :- فى فتاوى أهل سمرقند : إذا أخذ القلنسوة من راس رجل
ووضعها على راس رجل آخر، فطرحها الآخر من رأسه فضاغت ، فإن كانت
القلنسوة بمرأى عين من صاحبها، وأمكنه رفعها وأخذها، فلا ضمان على واحد
منهما ، وإن كان بخلاف ذلك، فصاحب القلنسوة بالخيار إن شاء (ضمن الأخذ،
وإن شاء) ضمن الطارح .

٢٥٥٩١ :- زق انفتح فمرّ به رجل فإن لم يأخذه ، ولم يدن منه ، فلا ضمان عليه ، وإن أخذه ثم تركه ، إن كان المالك غائبا فهو ضامن ، وإن كان حاضرا فلا ضمان عليه ، وعلى هذا إذا رأى إنسان ما وقع من كمّ غيره .

٢٥٥٩٢ :- وفى فتاوى أبى الليث : عن خلف بن أيوب عن محمد بن الحسن، رجل أدخل دابته فى دار رجل (فأخرجها صاحب الدار فضاعت فلا ضمان عليه ، ولو وضع رجل ثوبا فى دار رجل) فرمى به صاحب الدار ، وفى الحاوي: والمالك غائب فضاع فهو ضامن ، (لأن كون الدابة فى الدار ، ضرر لصاحب الدار فهو بالإخراج يدفع الضرر عن نفسه) ، ولا كذلك كون الثوب فى الدار.

الفصل الثاني في حكم الغضب

٢٥٥٩٣ :- فنقول : للغضب حكمان : أحدهما : وجوب رد العين مادام على حاله لم يتغير ، والتغير نوعان : قد يكون من حيث الزيادة ، وقد يكون من حيث النقصان ، وقد يكون بفعل الغاصب ، وقد يكون بغير فعله .

٢٥٥٩٤ :- قال محمد رحمه الله في الأصل : إذا غصب من آخر ثوباً فصبغه أحمر أو أصفر ، فصاحب الثوب بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمة ثوبه

٢٥٥٩٣ :- أخرج البيهقي في سننه عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه ، السنن الكبرى ، الغضب ، باب رد المغصوب إذا كان باقياً ٤٩٥/٨ برقم : ١١٧١٣ -

وأخرج الترمذى في سننه عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يأخذ أحدكم عصا أخيه لاعباً جاداً ، فمن أخذ عصا أخيه فليردّها إليه ، سنن الترمذى ، الفتن ، باب ما جاء لا يحل لمسلم أن يروّع مسلماً ٣٩/٢ برقم : ٢٢٤٩ - سنن أبى داؤد ، الأدب ، باب من يأخذ الشيء على المزاح ٦٨٣/٢ برقم : ٥٠٠٣ -

٢٥٥٩٤ :- أخرج البخارى في صحيحه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أعتق شقيصاً من مملوكه ، فعليه خلاصه فى ماله ، فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ، ثم استسعى غير مشقوق عليه ، صحيح البخارى ، الشراكة ، باب تقديم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل ٣٣٩/١ برقم : ٢٤٢٨ ف ٢٤٩٢ -

وأخرج الترمذى عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من زرع فى أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته ، سنن الترمذى ، الأحكام ، باب من زرع فى أرض قوم بغير إذنهم ٢٥٣/١ برقم : ١٣٧٨ - سنن أبى داؤد ، البيوع ، باب فى زرع الأرض بغير إذن صاحبها ٤٨٣/٢ برقم : ٣٤٠٣ -

أبيض، وكان الثوب للغاصب، وإن شاء أخذ الثوب وضمن الغاصب ما زاد الصبغ في ثوبه، وفيه خيار آخر وهو أن يترك الثوب على حاله والصبغ على حاله ويبيع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدر حقهما، وفي النابيع: فما أصاب الثوب الأبيض فهو لصاحب الثوب، وما أصاب الصبغ فهو للغاصب.

٢٥٥٩٥ - م: وإن صبغه أسود، ثم جاء رب الثوب، كان له أن يضمن الغاصب قيمة الثوب الأبيض، وإن شاء أخذ الثوب مصبوغاً، ولا شيء للغاصب، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: السواد بمنزلة العصفرة، وهذا اختلاف عصر وزمان، وفي السغناقي: فأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجاب على ما شهد في عصره من عادة بني أمية، وقد كانوا يمنعون عن لبس السواد، وهما أجابا على ما شهدا في عصرهما من عادة بني العباس يلبس السواد، وقد كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً بقول أبي حنيفة رحمه الله: فلما قلد القضاء، وأمر بلبس السواد، واحتاج إلى الزام مؤنة في ذلك، فرجع وقال: السواد زيادة، م: وقيل: السواد يزيد في قيمة بعض الثياب، وفي السغناقي: كالغصب وينقص من قيمة البعض، فإن كان المصنوع شيئاً ينقص بالسواد، فالجواب ما قال أبو حنيفة: وإن كان يزيد، فالجواب ما قالوا: ولم يذكر في الكتاب ما إذا كان نقص العصفرة الثوب بأن كانت قيمة الثوب ثلاثين، فعادت قيمته إلى عشرين، وقد يكون لون العصفرة نقصاناً في الثوب.

٢٥٥٩٦ - م: وروى هشام عن محمد رحمه الله: أنه ينظر إلى قيمة الصبغ في ثوب يزيد فيه، فإن كان قيمته خمسة، فلصاحب الثوب أن يأخذ ثوبه ويأخذ خمسة دراهم، وكذلك السواد على هذا.

٢٥٥٩٧ - م: وفي العيون: غصب ثوباً قيمته ثلاثون لصبغه أحمر، فنقصه الصبغ حتى صار خمسة وعشرين، فرب الثوب بالخيار إن شاء ترك الثوب في يد

الغاصب وضمنه ثلاثين ؛ لأنه غصب ثوبا قيمته ثلاثون ، وإن شاء أخذ الثوب وخمسة دراهم ، ويصير الخمسة الباقية قصاصا بما فيه من الصبغ .

٢٥٥٩٨ :- وفي التجريد: ولو أن صاحب الثوب غصب العصفرو صبغ به ثوبه ، فهو ضامن بمثل ما أخذ فيضمن المثل إن قدر عليه ، أولم يقدر عليه ، فإن لم يقدر فهو على الاختلاف الذي ذكرنا ، فلما ينقطع من أيدي الناس ، فليس لصاحب العصفرو أن يحبس الثوب في شيء من ذلك .

٢٥٥٩٩ :- ولو غصب إنسان ثوبا من رجل ، وصبغه بعصفرو الآخر ، ثم ذهب الفاعل ولا يعرف ، فالقول فيه كمالو اختلط بغير فعل استحسانا ، والقياس أن لا يكون لصاحب الصبغ وصاحب الثوب سبيل .

٢٥٦٠٠ :- م: ولو غصب من آخر ثوبا وقصره ، كان لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب ولا يضمن الغاصب شيئا ، وفي السراجية : ولو غصب ثوبا فغسله فلصاحب الثوب أخذه ولا شيء عليه ، وفي التجريد : ولو أن صاحب الثوب غصب العصفرو صبغه وباعه ، فلاحق لصاحب العصفرو (على المشتري ، وإنما حقه على الغاصب ، ولو) غصب وصبغه (بعصفرو لنفسه) ثم باعه وغاب ، وحضر صاحب الثوب ، قضى له بالثوب ويستوثق منه بكفيل (لصاحب العصفرو) ، ولو غصب ثوبا وعصفرو الرجل واحد وصبغه ، كان للمالك أن يأخذه ويرى الغاصب من الضمان في العصفرو والثوب استحسانا ، والقياس أن لا يضمن الغاصب معصفرو مثله ، ثم يصير كأنه صبغ ثوبه بعصفرو نفسه .

٢٥٦٠١ :- م: وإذا غصب سويقا ولته بسمن ، ثم حضر المالك فله الخيار

٢٥٦٠١ :- يمكن أن يستدل على هذه المسألة ، بحديث أبي داود ، فانظر ، أنه أخرج أبو داود في سننه عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على القبر يوصي الحافر : أو سع من قبل رجله أو سع من قبل رأسه ، فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ، ثم وضع القوم فأكلوا ، فنظر آباؤنا ←

إن شاء ترك السويق وضمنه قيمة سويقه ، ذكر القيمة فى السويق مع أن السويق من ذوات الأمثال ، بعض مشايخنا قالوا : المراد من القيمة المذكورة فى الكتاب المثلى ، وإن كان المراد حقيقة القيمة فهو محمول على (ما إذا انقطع السويق ، وبعضهم قالوا : إن كان المراد حقيقة القيمة فهو محمول على) الرواية التى لايجوز بيع السويق بمثله ، فإن فى بيع السويق بمثله روايتين ، وإن شاء أخذ السويق وضمن سمناً مثل سمن الغاصب .

٢٥٦٠٢ :- وإذا غصب ثوبا وقطعه قميصا ولم يخطئه، فله أن يأخذ ثوبه وضمنه ما نقضه القطع ، وإن شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمته ، هذه المسألة تبتنى على مسألة أخرى أن من خرق ثوبا لغيره ، إن كان الخرق فاحشا، فصاحب الثوب بالخيار ، إن شاء ترك الثوب عليه وضمنه جميع قيمة الثوب ، وإن شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان ، وإن كان الخرق يسيرا، كان للمالك أن يضمن النقصان لاغير .

٢٥٦٠٣ :- واختلف المتأخرون فى الحد الفاصل بين الخرق اليسير وبين الخرق الفاحش، بعضهم قالوا : إن ما أوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش، وإن كان دون ذلك فهو يسير ، وقال بعضهم إن أوجب نقصان نصف القيمة فهو فاحش، ومادونه يسير ، وبعضهم قالوا : الفاحش ما لا يصلح الثوب، واليسير ما يصلح ، قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده: قالوا : ماذكروا من التحديد من هذه الوجوه الثلاث لا يصح بدليل مسألة قطع القميص ، فإن محمدا

← رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة ثم قال : أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها فأرسلت المرأة قالت : يا رسول الله! إنى أرسلت إلى البقيع يشتري لى شاة فلم أجد فأرسلت إلى جارلى قد اشتري شاة ان أرسل إلى بها بثمانها فلم يوجد فأرسلت إلى امرأته فأرسلت إلى بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اطعميه الأسارى ، سنن أبى داؤد، البيوع، باب فى اجتناب الشبهات ٤٧٣/٢ برقم: ٣٣٣٢ -

رحمه الله تعالى أثبت لمالك الثوب الخيار بعد قطع القميص على الوجه الذى قلنا، والثوب بعد ما قطع قميصا يصلح للقميص إن كان لا يصلح للقباء وأمثاله، والساقط من القيمة أقل من النصف ومن الربع، مع هذا اعتبره محمد رحمه الله تعالى فاحشا، والصحيح من الحد على ما قاله محمد رحمه الله: إن الخرق الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة بأن فات جنس منفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة، واليسير من الخرق ما لا يفوت به شيء من المنفعة، وإنما يفوت الجودة، ويدخل بسببه نقصان فى المالية، قال شيخ الإسلام شمس الأئمة الحلوائى: وقد قيل: يرجع فى ذلك إلى الخياطين وأهل الصناعة، إن عدوا ذلك نقصانا فاحشا فهو فاحش، وإن عدوا ذلك نقصانا يسيرا فهو يسير، وقال بعضهم: إن كان طولا فهو فاحش، وإن كان عرضا فهو يسير قال: محمد رحمه الله والقول الأول أصح.

جئنا إلى مسألة قطع القميص

٢٥٦٠٤ :- فنقول: قطع القميص خرق فاحش، وفى الخرق الفاحش صاحب الثوب بالخيار، فإن شاء مال إلى جهة الاستهلاك وضمنه القيمة، وإن شاء مال إلى جهة القيمة وضمنه النقصان.

٢٥٦٠٥ :- قال شيخ الإمام شمس الأئمة الحلوائى رحمه الله: القطع ثلاثة أنواع (١) قطع فاحش غير مستأصل الثوب، وهو ما بينا (والحكم فيه ما ذكرنا) (٢) وقطع يسير وهو أن يقطع طرفا من أطراف الثوب، ولا يثبت فيه الخيار للمالك، ولكن يضمنه النقصان، (٣) وقطع فاحش مستأصل الثوب، وهو أن يجعل الثوب قطعاً لا يصلح إلا للخرقة، ولا يرغب فى شرائه، وروى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى هذا الفصل: أن للمالك الخيار إن شاء ترك المقطوع

عليه وضمنه القيمة ، وإن شاء أخذ المقطوع ولا شيء له ، وعندهما له أن يأخذ الثوب ويضمنه النقصان، وهذه المسألة فرع مسألة الديات .

٢٥٦٠٦ :- إذا قطع يدى عبد إنسان، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله : والحكم الذى ذكرنا فى الخرق فى الثوب من تخيير المالك إذا كان الخرق فاحشا ، وإمساك الثوب وأخذ النقصان إذا كان الخرق يسيرا ، فهو الحكم فى كل عين من الأعيان، إلّا فى الأموال الربوية، فإن التعيب هناك فاحشا كان، أو يسيرا، كان لصاحبها الخيار بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء، وبين أن يسلم العين له ويضمنه مثله أو قيمته .

٢٥٦٠٤٧ :- هذا إذا قطع الثوب قميصا، ولم يخطه فإن خاطه ينقطع حق المالك عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى .

٢٥٦٠٨ :- إذا غصب دابة وقطع يدها ، أو رجلها، فلا خيار للمالك فيها، بل يضمنه القيمة ويترك الدابة عليه ، وكذلك لو كانت شاة أو بقرة أو جزورا فذبحها أو قطع يدها أو رجلها، كان الجواب كذلك، قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله: ويستوى أن تكون الشاة للغاصب، أو لغيره وهو الصحيح ، وقد روي فى رواية أخرى أنّ فى ما كول اللحم للمالك الخيار، ولم يذكر محمد رحمه الله فى مسألة الشاة ما إذا أراد المالك أن يأخذ الشاة بعد الذبح ولا يضمنه النقصان هل له ذلك ؟ وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنّ له ذلك .

٢٥٦٠٨ :- اخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الشعبى أنه سئل عن الدابة يقطع ذنبها أو أذنها قال : مانقصها ، فإذا قطعت يدها أو رجلها فالقيمة - وأخرج أيضا عن قتادة فى رجل قطع ذنب دابة قال : عليه ثمنها، وتدفع إليه الدابة. مصنف ابن أبى شيبة ، الديات، فى الدابة يقطع ذنبها ، ١٦٩/١٤ برقم : ٢٧٩٧٠-٢٧٩٧١ -

٢٥٦٠٩ :- قال شيخ الإسلام : وقد ذكر محمد رحمه الله في كتاب الغضب: ما يدل على هذا وأنه قال : فيمن غصب عصيراً، فصار خلا عنده ، ثم جاء المالك كان بالخيار إن شاء ضمن عصيراً مثل عصيره، وإن شاء أخذ الخل، وبعد ماصار خلا لم يبق فيه شيء من منافع العصير كالشاة بعد الذبح ، ثم أثبت للمالك حق الأخذ إن شاء، (فهذا يدل على أن في الشاة المذبوحة له ذلك ؛ لأن الذبح والسلخ زيادة ، قال شمس الائمة الحلواني:) والصحيح أنه ليس له ذلك -

٢٥٦١٠ :- وفي الخانية: رجل ذبح شاة إنسان ظلماً، فصاحبها بالخيار إن شاء ترك المذبوح عليه وضمنه قيمتها ، وإن شاء أخذ المذبوح وضمنه النقصان، وكذا إذا سلخها وجعلها عضواً عضواً، وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله: أنه إذا أخذها ليس له أن يضمنه النقصان، والفتوى على ظاهر الرواية .

٢٥٦١١ :- وفي الظهيرية: رجل غصب شاة، فسمنت في يده ، ثم ذبحها، يضمن قيمة الشاة يوم الغضب لا يوم الذبح .

٢٥٦١٢ :- وفي المنتقى: هشام عن محمد رحمه الله رجل قطع يد حمار ، أو رجل حمار وكان لما بقي قيمته، فله أن يمسكه ويأخذ النقصان، وإن ذبح حمار إنسان فقال صاحبه: إنني أضمنه النقصان ولا أسلم إليه الحمار ، فإن كان لجلد الحمار ثمن، فله ذلك، وإن كان قتله، فليس له ذلك ، قال هشام: لأن ذبحه بمنزلة الدباغ .

٢٥٦٠٩ :- قلت : يمكن الاستدلال لهذه المسألة بحديث القصعة ، كما أخرج البخاري من طريق حميد عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نساءه، فأرسلت إحدى امهات المؤمنين مع خادماً بقصعة فيها طعام، فضربت بيدها فكسرت القصعة، فضمها وجعل فيها الطعام، وقال كلوا وحبس الرسول والقصعة ، حتى فرغوا فدفع القصعة الصحيحة وحبس المكسورة . صحيح البخاري، المظالم، باب إذا كسر القصعة أو شيئاً لغيره ٣٣٧/١ برقم: ٢٤١٧ ف ٢٤٨١ - سنن الترمذي، الأحكام، باب ما جاء فيمن يكسر له شيء ما يحكم له من مال الكاسر، ٢٥٢/١ برقم: ١٣٧٠ - ١٣٧١ -

٢٥٦١٣ :- وفى الخانية : ولو قطع يد حمار، أو بغل، أو قطع رجله، فصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه القيمة ودفع إليه الدابة ، وإن شاء أمسكها فلا يرجع على الغاصب بشيء، بخلاف مالهو كان المغصوب عبداً، أو جارية فقطع يدها، أو رجلها، كان لصاحبها أن يضمن الغاصب قيمتها ويدفع إليه المغصوب، وإن شاء ضمنه النقصان ، ويأخذ المقطوع .

٢٥٦١٤ :- هذا إذا كانت الدابة مما لا توكل كالحمار والبغل، وإن كانت مما توكل كالشاة والجزور فى ظاهر الرواية، هذا والأول سواء، للمالك أن يضمنه جميع القيمة، وليس له أن يضمنه النقصان ويمسك الدابة، وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى .

٢٥٦١٥ :- ولو ذبح حمار غيره، ليس له أن يضمنه النقصان (فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى، ولكن يضمنه جميع القيمة، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى فللمالك أن يمسك الحمار ويضمنه النقصان)، وإن شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح ، وإن قتله فليس له أن يضمنه (النقصان) وقال محمد رحمه الله : إن كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل، فإن شاء ضمنه جميع القيمة، وإن شاء أمسك الدابة وضمنه النقصان والاعتماد على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى .

٢٥٦١٦ :- ولو فقأ عينى حمار قال أبو حنيفة رحمه الله: إن شاء سلم الجثة وضمنه جميع القيمة، وليس له أن يمسك الجثة ويضمنه النقصان ، وهى مسألة الجثة العمياء، وفى عين واحد من الفصيل أو الجحش، وما يعمل به كالثيران ربع القيمة، فالبقرة إن كان يعمل بها فكذلك .

٢٥٦١٤ :- أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه عن الشعبى : أنه سئل عن الدابة يقطع ذنبها أو أذننها قال: مانقصها، فإذا قطعت يدها أو رجلها فالقيمة -

وأخرج ايضا عن قتادة فى رجل قطع ذنب دابة قال : عليه ثمنها وتدفع إليه الدابة. مصنف ابن أبى شيبة، الديات، فى الدابة يقطع ذنبها ١٦٩/١٤ برقم: ٢٧٩٧٠ - ٢٧٩٧١ . ←

٢٥٦١٧ - م: وفى النوادر: إذا قطع أذن الدابة ، أو بعضه، يضمن النقصان وجعل قطع الأذن من الدابة نقصانا يسيرا، وكذلك لو قطع ذنبا يضمن النقصان، وعن شريح رحمه الله إن قطع ذنب حمار، القاضى يضمن جميع القيمة، وإن كان لغيره يضمن النقصان لاغير .

٢٥٦١٨ - استهلك قلب فضة إنسان وأحرقه، يضمن قيمته مصوغا من الذهب، وإن وجدته صاحبه مكسورا، فهو بالخيار ، فإن رضى به لم يكن له فضل ما بين المكسور والصحيح ، وإن أراد أن يضمن الغاصب قيمته مصوغا من الذهب .

٢٥٦١٩ - وكذلك كل إناء مصوغ كسره رجل إن كان من فضة، فعليه الذهب ، وإن كسر درهما، أو ديناراً، فعليه مثله، والمكسور للكاسر، قال شيخ الإسلام: قال مشايخنا: هذا إذا كان الكسر ينقص من ضربه ، فأما إذا كان الكسر لا ينقص من ضربه، فليس له إلا ذلك المكسور ، وهذا كما قلنا فيمن كسر رغيف إنسان، ليس لصاحبه إلا المكسور .

٢٥٦٢٠ - وفى شرح الطحاوى : وإذا كسر رجل لرجل دينارا، أو دراهم، فإنه ينظر إن كان مكسورهما وصحيحهما لا يتفاوت، فلا ضمان على الكاسر، وإن كان يتفاوت فالمالك بالخيار إن شاء حبس المكسور لنفسه ولا شيء

٢٥٦١٦ - أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن حماد فى الرجل يفتأ عين الدابة العوراء قال : يؤدى قيمتها عوراء ويأخذ الدابة ، مصنف ابن أبى شيبه، الديات، فى عين الدابة ١٦٨/١٤ برقم: ٢٧٩٦٧-

قول المصنف: وفى عين واحد من الفصيل أو الجحش ربع القيمة-

أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن عمر قال: فى عين الدابة، ربع ثمنها ، مصنف ابن أبى شيبه، الديات، فى عين الدابة ١٦٨/١٤ برقم: ٢٧٩٦٢-

٢٥٦١٧ - أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن الشعبى أنه سئل عن الدابة يقطع ذنبها أو أذنها قال: مانقصها، فإذا قطعت يدها أو رجلها فالقيمة مصنف ابن أبى شيبه، الديات، الدابة يقطع ذنبها ١٦٩/١٤ برقم: ٢٧٩٧٠-

٢٥٦٢٠ - راجع إلى تخريج المسألة برقم: ٢٥٦٠٩

له غيره، وإن شاء سلمه إلى الكاسر وضمنه مثله غير مكسور، م: قال شمس الائمة السرخسى: عليه مثله، وإن شا صاحبه أخذه ولم يرجع عليه بشيء سواء انتقصت ماليته بالكسر أو لم ينتقص.

٢٥٦٢١ - ولو كسر درهم الرجل، وبين أنه كان ستوقاً، أو رصاصاً، وقبل الكسر كان يروج، فلا ضمان على الكاسر، وفي التجريد: وإن كان إناء فضة أو ذهب فتهشم، فهو بالخيار إن شاء أخذه ولا شيء له غير ذلك، وإن شاء ضمنه قيمته من خلاف الجنس، وكذلك آنية الصفر، والنحاس، والشبه، والرصاص إذا كانت يباع وزناً فهي وآنية الذهب والفضة سواء.

٢٥٦٢٢ - م: غصب من آخر جارية شابة وكانت عنده، حتى صارت عجوزة، فإن لصاحبها أن يأخذها ومانقصها، وكذلك لو غصب غلاماً شاباً وكان عنده حتى هرم، أخذه صاحبه ومانقصه.

٢٥٦٢٣ - وهذا إذا كان النقصان يسيراً، (فإن كان) فاحشاً، يخير المالك بين الأخذ والترك، عليه أكثر المشايخ رحمهم الله، ولو غصب صبياً فشب عنده، أو نبت شعر وجهه عنده، فصار ملتحمياً، أخذه صاحبه ولا يضمنه شيئاً، ولو غصب جارية ناهدة الشدين، فانكسر ثديها عنده ضمن النقصان.

٢٥٦٢٤ - ولو غصب عبداً محترفاً، فنسى ذلك عند الغاصب، كان ضامناً للنقصان، وفي الذخيرة: وكذلك لو كان قارئاً فنسى القرآن، وفي تجنيس خواهر زاده: أو كان خبازاً فنسى الخبز.

٢٥٦٢٥ - وفي الخانية: رجل غصب عبداً حسن الصوت، فتغير صوته عند الغاصب، كان له النقصان، ولو كان العبد مغنياً، فنسى ذلك عند الغاصب، لا يضمن الغاصب.

٢٥٦٢٦ - م: ولو غصب ثوباً، فعفن عنده أو اصفر أخذه المالك ومانقصه، هذا إذا كان النقصان يسيراً، فأما إذا كان كثيراً، يخير بين الأخذ والترك،

وإن كان المغصوب مكيلاً ، أو موزوناً ، فعفن عند الغاصب ، فعليه مثله ، وهذا الفاسد للغاصب ، وإن شاء أخذ الطعام العفن ولا شيء له .

٢٥٦٢٧ :- غصب فضة فضربها دراهم ، أو صاغها إناءً ، أو غصب ذهباً فضربه دنانير ، أو صاغه إناءً قال أبو حنيفة رحمه الله : لا ينقطع حق المالك ، بل يأخذ الذهب والفضة ، ولا أجر للغاصب ، وفي جامع الجوامع : كمالو جعله مطولاً ، أو مربعاً أو مدوراً ، م : وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : ينقطع حق المالك ، ويعطيه مثل ذهبه وفضته .

٢٥٦٢٨ :- وفي شرح الطحاوى : ولو غصب فضة فصاغها حلياً ، أو ذهباً فصاغه كذلك ، فإن له أن يستردّه ولا يضمن للغاصب شيئاً لأجل الصياغة ؛ لأنه لم يوجد إلا مجرد العمل إلا إذا جعل الفضة ، أو الذهب وصفاً من أوصاف ماله من حيث يكون فى نزعه ضرر ، كمالو جعله عروة مزادة ، أو صفائح فى سقف ، أو ما أشبه ذلك ، فقد انقطع لصاحب اليد عنه بالصياغة ، ويضمن لصاحبه مثله بالصناعة أيضاً ، ويضمن لصاحبه مثل وقت الغصب ، م : وإن غصب دراهم وسبكها ولم يضرب منه شيئاً ، فإنه لا ينقطع حق المالك بلا خلاف .

٢٥٦٢٩ :- ولو غصب صفراً وجعله كوزاً ، (ينقطع حق المالك ، وكان الكرخى يقول : هذا إذا كان بعد الصنعة لا يباع وزناً ، أما إذا كان يباع وزناً ، ينبغى أن لا ينقطع حق المالك عند أبى حنيفة رحمه الله كما فى النقرة ، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله : والصحيح أن الجواب مطلق بخلاف النقرة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وإن كسر لصاحب الصفر الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صفره أو قبل أن يقضى له بالقيمة ، فإن عليه قيمة الكوز صحيحاً ويأخذ الكوز ، قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : ولا تقع المقاصة بين الضمانين ، قال فى الكتاب : إلا أنه يحاسبه بما عليه ، بعض مشائخنا

رحمهم الله قالوا: مراده من هذا إذا اصطالحا على ذلك فيكون استبدالاً، فيجوز، أما بدون ذلك فلا يجوز لما بينا إذا ما وجب (لصاحب الصفر على الغاصب ضمان المثل إذ ما وجب) للغاصب على صاحب الصفر ضمان القيمة، وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا: تأويله إذا كان المغصوب صفرًا ليس له مثل، حتى وجب قيمة الصفر فتقع المقاصة.

٢٥٦٣٠ - وفي التجريد: ولو غصب حيواناً فكبر، وازدادت قيمته كان للمالك أن يأخذه ولا شيء للغاصب.

٢٥٦٣١ - وكذلك لو غصب جريحاً، أو مريضاً فداواه، حتى برئ وضح.
٢٥٦٣٢ - وكذا لو غصب أرضاً فيها زرع، أو نخل، أو شجر فسقاه الغاصب، أو كان نخلاً فأبرأه ولقحه وقام عليه، فهو (له ولا شيء) للغاصب فيما أنفق، ولو حصد الزرع، أو جذ الثمر واستهلك كان ضامناً لذلك.

٢٥٦٣٣ - وعن محمد: فمن غصب خوصاً، فجعله زنبيلًا، فلا سبيل للمغصوب منه عليه، ولو غصب نخلاً فشقه جزوعاً، كان لصاحبه أن يأخذ الجزوع.
٢٥٦٣٤ - م: غصب من آخر مصحفاً، ونقطه فهو زيادة، وصاحبه بالخيار إن شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه، وإن شاء ضمنه قيمته غير منقوطة، وهذا قول محمد، وروى المعلى رحمه الله عن أبي يوسف أنه يأخذه بغير شيء، كرجل غصب غلاماً وعلمه الكتابة.

٢٥٦٣٥ - في غصب المنتقى: غصب من آخر كاغدة، وكتب عليها، ذكر شيخ الإسلام: أنه ينقطع حق المالك، وذكر القاضى الإمام ركن الإسلام علي السغدري: فيه اختلاف المشايخ قال رحمه الله: والصحيح أنه لا ينقطع حق المالك.
٢٥٦٣٦ - ولو غصب من آخر قطناً، وغزله، ونسجه، أو غصب غزلاً،

فنسجه ينقطع حق المالك ، وفى التهذيب : وعند الشافعى ينقطع .

٢٥٦٣٧ :- م : ولو غصب حنطة وطحنها ، فقول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله فيها معروف ، وفى التجريد : كان الدقيق للغاصب ، ولا سبيل لرب الحنطة عليه ، ويضمن حنطة مثل حنطته ، م : وعن أبى يوسف رحمه الله ثلاث روايات : فى رواية مثل ما قالوا ، وفى رواية قال : يزول ملكه ولكن لا يسقط حقه عنه ، وفى التجريد : حتى يصل ضمانه إليه ، م : ويبيع العين فى دينه وهو احق بذلك من جميع الغرماء إذا مات ، وفى رواية قال : أن يأخذ الدقيق ويرأ الغاصب عن الضمان ، وفى الهداية : وعند الشافعى يضمه ، وفى التجريد : وقال الشافعى رحمه الله : الدقيق ملك المغصوب .

٢٥٦٣٨ :- م : غصب دقيقاً فخبزه ، أو لحماً فشواه ، أو سمساً فعصره ، ينقطع حق المالك فى ظاهر رواية أصحابنا ، وفى الذخيرة : وعن أبى يوسف رحمه الله أنه لا ينقطع قال : وله أن يأخذ اللحم المشوى ويعطى ما زاد التبديل والطبخ فيه .

٢٥٦٣٩ :- م : وكذلك إذا غصب ساجدة وجعلها باباً ، أو حديدة ، وجعلها سيفاً ينقطع حق المالك ، ويضمن قيمة الحديدة ، والساجدة ، وجميع ذلك للغاصب ، وكذلك لو غصب ساجدة ، أو خشبة ، وأدخلها فى بناء ، وغصب أجراً ، وأدخل فى بناء أو حصاً وبنى فيه ، فعليه فى ذلك كله القيمة ، وليس للمغصوب منه أن ينقض البناء ، ويأخذ الساجدة ، والخشبة والآجر والحص ، ولو غصب ساجدة وبنى فيها لا ينقطع حق المالك ، وكان له أن يأخذها .

٢٥٦٣٧ :- أخرج ابن أبى شيبة عن الشعبى فى رجل أخذ طعاماً لرجل يعنى غصبه قال عليه مثله ، مصنف ابن أبى شيبة ، البيوع ، فى رجل غصب من رجل طعاماً ٦٤٨/١١ برقم :

٢٥٦٤٠ :- وفي الهداية: ومن غصب ساجة فبنى عليها زال ملك مالكتها عنها، ولزم الغاصب قيمتها، وقال الشافعي رحمه الله: للمالك أخذها، ثم قال الكرخي والفقير أبو جعفر: إنما لا ينقض إذا بنى في حوالى الساجة، أما إذا بنى على نفس الساجة ينقض، وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الأصح، م: وكان القاضي الامام أبو على النسفي يحكى عن الكرخي أنه ذكر فى بعض كتبه تفصيلاً فقال: إن كانت قيمة الساجة اقل من قيمة البناء، ليس له أن يأخذها، وإن كانت قيمة الساجة أكثر من قيمة البناء فله أن يأخذ الساجة، وقال: المراد ما ذكر فى الكتاب ما قلنا وزعم أن هذا هو المذهب.

٢٥٦٤١ :- قال مشائخنا رحمهم الله تعالى وهذا قريب من مسائل حفظت عن محمد رحمه الله من كان فى يده لؤلؤة فسقطت اللؤلؤة فابتلعها دجاجة إنسان، ينظر: إلى قيمة الدجاجة واللؤلؤة، إن كانت قيمة الدجاجة أقل يخير صاحب اللؤلؤة، إن شاء أخذ الدجاجة وضمن كل قيمتها للمالك، وإن شاء ترك اللؤلؤة وضمن صاحب الدجاجة قيمة اللؤلؤة.

٢٥٦٤٢ :- وكذا لو أودع الرجل رجلاً فصيلاً، وكبر الفصيل، حتى لم يمكن إخراجها من البيت إلا بنقض الجدار، ينظر إلى أكثرها قيمة، ويخير صاحب الأكثر، وستأتى مسألة الدجاجة واللؤلؤة، ومسألة الفصيل فى الفصل الخامس بعد هذا مع أجنا سها.

٢٥٦٤٣ :- ولم يذكر فى الأصل ما إذا أراد الغاصب أن ينقض البناء ويرد الساجة (هل له ذلك؟ وهذا على وجهين: إن كان القاضي قضى عليه بالقيمة، لا يحل له نقض البناء، وإذا نقض لم يستطع رد الساجة، وإن كان القاضي لم يقض عليه بالقيمة، اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا: يحل وبعضهم قالوا: لا يحل لما فيه من تضييع المال من غير فائدة.

٢٥٦٤٤ :- وفي الفتاوى النسفية: وسئل عن غصب ساجة، فأدخلها فى

بنائه أو تالة فغر سها فى أرضه أو غصنا فوصله بشجرة (فوهبها الغاصب من المغصوب، يرى عن الضمان بهذه الهبة، قال: نعم، قيل: ولو) قال المغصوب منه للغاصب وهبت لك الساجة أو التاله أو الغصن؟ قال: نعم قيل: (كيف) وقد وهب المغصوب منه من الغاصب مالا يملكه الواهب؛ لأن حقه قد انقطع ووجب الضمان على الغاصب قال: بلى، ولكن هذا فى المعنى إبراء له عن الضمان الواجب عليه بسبب هذا العين وهو كاعتاق الورثة مكاتب الوارث، يكون إبراء له عن بدل الكتابة، ولا يكون اعتاقا حقيقة؛ لأنه لم يملكوه كذا هنا.

٢٥٦٤٥ :- وفى الخانية: رجل كسر عصاً لرجل ضمن النقصان، ولو كان الكسر فاحشا بأن صار خطباً، أو تداً لا ينفع منفعة العصا، له أن يضمه القيمة، وفى اليتيمة: وروي الحسن أنه لاشيء له مع الإمساك، قال رحمه الله: وهذه مسئلة واقعة فى بلدنا، وهو ما يأخذه الأتراك من الجزوع والعوارض وسائر الخشب، ثم يكسر بها كسرا فاحشا إنهم لا يملكونها ولا ينقطع حق المالك، ولم يتعرض أنه إذا كان المغصوب تزداد قيمة بالكسر، وينبغى أنه لا ينقطع أيضا، فإن السرخسى ذكر فى كتاب الهبة، وإن وهب له جزوعا فكسرها وجعلها خطبا، فله أن يرجع فيها.

٢٥٦٤٦ :- م: غصب من آخر دارا، ونقشها بهذه الأصباغ عشرة آلاف، ثم جاء صاحب الدار أقول له إن شئت فخذ الدار واعط الغاصب مازاد الأصباغ، فإن أبى جعلت (الدار للغاصب بقيمتها إذا كانت الأصباغ تبلغ شيئا كثيرا ولو بوقت، هكذا روى هشام) عن محمد رحمه الله فاستشهد عليه بدجاجة ابتعلت لؤلؤة قال هشام: سمعت أبا يوسف يقول فى هذه المسألة: يقال لصاحب الدار: أعط الغاصب مازاد النقش فى دارك، فإن أبى أمره بقلعه، وضمنه مانقصه القلع، وفى الذخيرة: مشترى الدار من الغاصب إذا هدمها وأدخلها فى بنيانه، ثم حضر المالك، فإن كان البناء قليلا تيسر دفعه ويدفعه على المالك وإن كان كثيرا وتعذر دفعه ويمتد الزمان

فى دفعه فللمالك الخيار إن شاء لا يدفعه بل تركه ويضمن المشتري قيمة الأرض مع البناء الأول، قال الفقيه أبو جعفر: هذا قولهم، وقال غيره من المشايخ فعلى قول محمد رحمه الله خاصة .

٢٥٦٤٧ :- م : وفى القدورى: غصب من آخر دارا وجصصها، ثم ردها قيل لصاحبها: أعطه مازاد التخصيص فيها إلا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ ما جصصه .

٢٥٦٤٨ :- قال هشام: قلت لمحمد رحمه الله تعالى فى رجل وثب على باب مقلوع ونقشه بالأصباغ قال: (سبيله) سبيل الدار قلت: إن كان نقشه بالنقر وليس بالأصباغ، قال: فهذا مستهلك بالباب وعليه قيمته والباب له، قال: وكذلك لو نقش إناء فضة بالنقر .

٢٥٦٤٩ :- قال هشام: وسالت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل غصب أرضاً وغرس فيها أشجارا فقلعت وتلفت قال: إن كان قلع الأشجار يفسد الأرض، فصاحب الأرض بالخيار إن شاء أعطاه مازاد الأشجار فى أرضه بالغة ما بلغت، وإن شاء أخذه بقلعها وضمنه النقصان، (وإن كان قلع الأشجار لا يفسد الأرض، ولكن ينقصها شيئاً، فإنه يأخذ الأرض ويقلع الأشجار ويضمن النقصان)، وليس لصاحب الأرض أن يقول: أنا اخذ الأشجار ولا أقلعها وأعطيها قيمتها، إنما له أن يعطيها قيمتها إذا كان القلع يفسد الأرض .

٢٥٦٥٠ :- مسلم غصب خمر مسلم وخللها، قال فى الكتاب: لرب الخمر أن يأخذه، واختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: تأويل المسألة ما إذا خللها بشئ لاقيمة له، بأن نقل من الشمس إلى الظل، أو من الظل إلى الشمس، أو ألقى فيها شيئاً يسيراً من الملح، أو الخل بحيث لاقيمة له، إلا إذا ألقى فيها ملحاً أو خلا له قيمة، فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى: يصير الخل ملكاً للغاصب ولا شيء له، وأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، فإن كان ألقى فيه الملح أخذه المالك، وأعطاه مازاد الملح فيه، وإن كان ألقى فيه الخل فهو بينهما على مقدار كيلهما، كما لو كان المغصوب خلا وخلطه بخل آخر، وفى الحاوى: وبه نأخذ، م: ويستوى أن

صبت من ساعتها (أو بعد حين، وبعض مشايخنا قالوا: إن كان الخل الذى صب فيها خل كثير، حتى صار خلا من ساعته) فهو كله للغاصب، وإن كان قليلاً، وصارت خلا بعد حين فهو بينهما على مقدار كليهما، وبعض مشايخنا قالوا: إن خللها بما ليس له قيمة، أخذ مجاناً، وإن خللها بماله قيمة أخذ وأعطى مازاد الملح والخل فيه، وفى الهداية: وإن استهلكها ضمن الخل.

٢٥٦٥١ - م: وإذا غصب عصيراً فصار عنده خمراً، فله أن يضمه مثله إن كان فى جنسه، وقيمته إن كان فى غير جنسه، ولو أراد رب العصير أن يأخذ الخمر، ولا يضمه هل له ذلك اختلف المشايخ فيه، قال شمس الأئمة الحلوانى: والصحيح أنه ليس له ذلك، وذكر القدورى عن أبى يوسف: أن من غصب عصيراً فصار عنده خلاً، أولبناً حلبها فصار عنده مخيضاً، أو عنبا فصار زبيباً فالمغصوب منه بالخيار إن شاء أخذ ذلك بعينه ولا شئ له غير ذلك، وإن شاء ضمنه مثله وسلم ذلك إليه.

٢٥٦٥٢ - وفى الحاوى: سئل أبو بكر عن خمر مغصوب، فخلل فى يد الغاصب، قال: الخل للمغصوب منه بخلاف من ألقى نواة رجل فى أرضه، حتى ينبت شجرة؛ لأن النواة مما لا يجوز ملكها بالدفع، والخمر مما يجوز فلم يملكها بالتخلل.

٢٥٦٥٣ - م: وإذا غصب جلد ميتة ودبغه بما لا قيمة له، فإنه يأخذ مجاناً، وفى الكافى: وإن استهلكه يضمه قيمته ظاهراً غير مدبوغ، والجمهور على أنه يضمن قيمته مدبوغاً، وإن دبغه بماله قيمة أخذه وأعطاه مازال الدباغ فيه.

٢٥٦٥٤ - وفى الهداية: بيانه ينظر إلى قيمته ذكياً غير مدبوغ، وإلى قيمته مدبوغاً فيضمن فضل ما بينهما، ولو استهلكها الغاصب يضمن قيمته مدبوغاً، وقيل: طاهراً غير مدبوغ، وفى السراجية: وإن هلك إذا استهلك لم يضمن.

٢٥٦٥٥ - م: قال القدورى فى كتابه: هذا إذا أخذ الجلد من منزله ودبغه، أما إذا ألقى صاحب الميتة الميتة فى الطريق، وأخذ رجل جلدها، ودبغها

بما لا قيمة له، فليس للمالك أن يأخذه الجلد، **فى الذخيرة**: وعن أبى يوسف رحمه الله أن له أن يأخذ الجلد، وإن كان ألقى صاحب الميتة فى الطريق، م: وللغاصب أن يحبس الجلد حتى يصل إليه قيمة ماله، ولو أراد صاحب الجلد أن يترك الجلد على الغاصب، ويضمنه قيمة الجلد ليس له ذلك، ولو كان المغصوب جلدًا مذكيًا كان له ذلك، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: هذا الفرق بين الجلد الميتة وبين الجلد المزكى شيء ذهب إليه الحاكم الشهيد، والجواب فى الميتة والمزكى واحد، للمالك أن يترك الجلد عليه ويضمنه قيمة جلده، **وفى التجريد**: أو مرارة أوفروا .

٢٥٦٥٦ :- م: **(وفى القدورى**: لو أن الغاصب جعل هذا الجلد أديما، أودفترًا، أوجرابًا)، **وفى التجريد**: أو مرارة أوفروا لم يكن للمغصوب منه على ذلك سبيل، فإن كان الجلد جلد مزكى فله قيمته يوم الغصب، وإن كان جلد ميتة فلا شيء له .

٢٥٦٥٧ :- **وفى الذخيرة**: هذا إذا كان الجلد قائما فى يد الغاصب، فأما إذا هلك الجلد فى يد الغاصب من غير صنع أحد، فلا ضمان على الغاصب سواء دبغه بشيء له قيمة أو لا قيمة له، وأما إذا استهلكه الغاصب فإن دبغه بشيء فلا قيمة له ضمنه بقولهم جميعا، وأما إذا دبغه بشيء له قيمة، فاستهلكه، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يضمن الغاصب شيئا، وقالوا: يضمن قيمة الجلد مدبوغا، ويعطيه مازاد الدباغ فيه .

٢٥٦٥٨ :- ومن أخذ جلود دابة لرجل، وجعلها فروا ينقطع حق المالك عن الجلود، والفرو للعامل وعدم قيمة الجلود لمالكها .

٢٥٦٥٩ :- لو أخذ جلود ميتة وجعلها فروا، ثم دبغها لا ينقطع حق المالك عن العين، ويقوم الفرو جلدا غير معمول، ويقوم معمولًا، فإن شاء العامل أعطاه قيمة جلده زكيا غير معمول، وإن شاء باع الفرو وقسم ثمنه على قيمة

الجلد زكيا غير معمول وعلى قيمته فرو معمولاً فما أصاب الجلد كان لصاحبه، وما أصاب العمل كان لصاحبه .

٢٥٦٦٠ :- **وفى الكافى** : ولو كان الجلد قائماً، فأراد المالك أن يتركه على الغاصب، ويضمنه قيمته، ليس له ذلك عند أبى حنيفة ، وعندهما له ذلك ، ثم يضمن قيمة جلد مدبوغ، ويعطى ما زاد الدباغ فيه ، وقيل : قيمة جلد مذكى غير مدبوغ .

٢٥٦٦١ :- **م** : لو غصب خمراً وخللها ، ثم استهلكه، فعليه حل مثله، وإذا غصب تراباً ولبنه أو جعله آنية وإن كان له قيمة فهو مثل الحنطة ، إذا طحنها، وإن لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان، **وفى القدورى** : أن المعضوب منه يكون أسوة للغرماء فى الثمن، ولا يكون اخصّ بشيء من ذلك .

٢٥٦٦٢ :- **وفى الذخيرة** : وكذلك إذا اتخذ كوزاً من طين غيره كان الكوز له، فإن قال رب الطين أنا أمرته بذلك فهو لرب الطين، وفى كل موضع ينقطع حق المالك، فالمعضوب منه أحق بذلك الشئ من بين سائر الغرماء ، حتى يستوفى حقه، فإن ضاع ذلك ضاع من مال المغاصب .

٢٥٦٦٣ :- **م** : **فى المنتقى** : ابن سماعة رحمه الله فى نوادره: عن محمد رحمه الله: رجل هشم طشتاً لرجل، وهو مما يباع وزناً، فرب الطشت بالخيار إن شاء أمسك الطشت ولا شيء له وإن شاء دفعه وأخذ قيمته، وكذلك كل إناء مصنوع، وإن كان ممالاً يباع وزناً كالسيف، فكسره رجل كان عليه ما نقصه، فإن جاء آخر واستهلك السيف المكسور، كان عليه حديد مثله قال: من قبل أنه يجوز للرجل أن يبيع سيفاً بدراهم وحديد مثل السيف، ولا يجوز أن يباع طشت وزناً بدراهم، وصفر مثل وزن الطشت .

٢٥٦٦٤ :- **قال فى المنتقى أيضاً** : إذا باع الرجل شيئاً لغيره ، ثم إن البائع فعل بعض ما وصفنا وكل شيء كان الغاصب فيه مستهلكاً، ولم يكن للمغضوب منه

أن يأخذه، فكذا ليس للمشتري أن يأخذه، وكل شيء لم يكن الغاصب فيه مستهلكا، وكان للمغصوب منه أن يأخذه فكذا للمشتري أن يأخذه .

٢٥٦٦٥ :- وفي العيون : غصب من اخر عبدا قيمته خمس مائة، فخصاه فصار يساوى ألف درهم نص عن محمد رحمه الله أن صاحب الغلام بالخيار إن شاء ضمنه قيمة يوم الخصاء خمسمائة ولا شيء له وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ، وقال بعض المشايخ : يقوم الغلام بكم يشتري للعمل قبل الخصاء، ويقوم بعد الخصاء ليرجع بفضل ما بينهما، قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله وهذان الجوابان خلاف ما حفظنا في المسائل المختلف فيها، فالمحفوظ فيها أن صاحب الغلام بالخيار إن شاء ترك الغلام على الغاصب وضمنه قيمته خمسمائة ، وإن أراد أخذ العبد يقوم العبد قبل الخصاء للعمل، ويقوم بعد الخصاء للعمل فيرجع بنقصان ما بينهما .

جئنا إلى بيان الحكم الآخر

٢٥٦٦٦ :- وهو وجوب الضمان حال عجز الغاصب عن رد العين، فنقول: المغصوب نوعان : مثلي : كالكيلى والوزنى الذى ليس فى تبعيه ضرر ، والعددى المتقارب كالجوز والبيض والفلوس الرائجة، وما أشبه ذلك من العدديات التى لا يتفاوت أحاده، وغير مثلى : كالزراعات والحيوانات، والعدديات المتفاوتة، والوزنى الذى يضر تبعيه .

٢٥٦٦٦ :- أخرج البخارى فى صحيحه عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نساءه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضمَّها وجعل فيها الطعام، وقال : كلوا، وحبس الرسول والقصعة، حتى فرغوا فدفع القصعة الصحيحة وحبس المكسورة، صحيح البخارى، المظالم ، باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره ، ٣٣٧/١ برقم : ٢٤١٧ ف ٢٤٨١ .

٢٥٦٦٧ :- فإن كان غير مثلى، فهلك فى يد الغاصب بأفة سماوية أو بفعل الغاصب أو بفعل غيره وجب عليه قيمته يوم الغصب، وإن كان مثليا وجب عليه مثله، إلا إذا وقع العجز عن رد المثل وذلك بالانقطاع عن أيدي الناس فحينئذ يصار إلى القيمة .

٢٥٦٦٨ :- ثم عند أبى حنيفة تعتبر القيمة يوم القضاء والخصومة، (وعند أبى يوسف رحمه الله تعتبر قيمته يوم الغصب، وعند محمد تعتبر قيمته من آخر يوم كان موجودا وانقطع ، وفى السغناقى : وحد الانقطاع قال الفقيه أبو بكر البخلى : أن لا يوجد فى السوق الذى يباع فيه وإن كان يوجد فى البيوت .

٢٥٦٦٩ :- م : ثم إن مشايخنا استثنوا من الموزونات الناطق البذر والدهن المربى، فقالوا بضمان القيمة فيهما، وكذلك الدهن المربى، وفى الذخيرة: والغزل من ذوات الأمثال، قال الطحاوى فى كتابه: وكل مايوزن فهو ليس من ذوات الأمثال .

٢٥٦٧٠ :- وفى السير الكبير: ومن أتلّف على آخرجنه، فعليه قيمة الجبن، فلم يجعل الجبن مثلها مع أنه موزون ، وفى الإسيجايى : ولو كان الشيء مما يكال، ولا يوزن، قيمته فعليه، يوم الغصب بالإجماع .

٢٥٦٧١ :- وفى التجريد: ولو غصب دراهم فى بلد أودنانير، فطالبه فى بلدة أخرى، فعليه تسليمها، وليس له أن يطالب بالقيمة، وإن اختلف السعر وإن كان المغصوب مثليا، ولقيه فى بلد آخر والمغصوب قائم فى يده، والقيمة فى هذا البلد مثل القيمة فى بلد الغاصب ، أو أكثر منها فالمغصوب منه يأخذ المغصوب وليس له أن يطالبه القيمة، وإن كان سعره فى هذا البلد أقل من سعر فى بلد المغصوب، فالمغصوب منه بالخيار إن شاء أخذه فى هذا البلد بقيمته فى بلد الغصب، وإن شاء انتظر ، حتى يأخذ الغاصب فى بلد الغاصب بخلاف ما إذا

وجده فى البلد الذي غصب فيه ، وقد انتقص السعر حيث لا يكون الخيار فإنه يأخذ العين وليس له أن يطالبه بقيمته يوم الغصب .

٢٥٦٧٢ :- وفى شرح الطحاوى : ولو زاد المغصوب فى يد الغاصب فللمالك أن يسترده مع الزيادة، م: ومن هذا النوع مذكور فى المنتقى، وصورته: غصب من آخر دواب بالكوفة، وردها عليه بخراسان، فإن كانت قيمتها بخراسان مثل قيمتها بالكوفة ، أمر المغصوب منه بأخذها، وإن كانت قيمتها بخراسان أقل من قيمتها بالكوفة فالمغصوب منه بالخيار إن شاء أخذها، وإن شاء أخذه بقيمة الكوفة ، قال : وكذلك الخادم وكل ماله حمل ومؤنة إلى ذلك الموضع ، قال : وكذلك مايكال ويوزن إلا الدراهم والدنانير فإنه يأخذها حين وجدها وليس له أن يطالبه بالقيمة ، وإن شاء آخر المطالبة ؛ لأنها حقه .

٢٥٦٧٣ :- وإن كان المغصوب مثليا ، وقد هلك فى يد الغاصب فإن كان السعر فى المكان الذى التقيا مثل السعر فى مكان الغصب ، أو أكثر برئ برد المثل، وإن كان السعر فى المكان الذى التقيا أقل فهو بالخيار إن شاء أخذ قيمة العين حيث غصب وإن شاء انتظر ، وإن كانت القيمة فى مكان الخصومة أكثر فالغاصب بالخيار إن شاء أعطى مثله ، وفى التجريد : حيث خاصم ، م: وإن شاء أعطى قيمته حيث غصب ، وفى الخانية : إلا أن يرضى المغصوب منه بالتأخير ، وإن كانت قيمته فى المكانين سواء ، كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل .

٢٥٦٧٤ :- وفى العتائية : ولو زاد المغصوب، فباعه وسلم ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب عنده ، وعندهما يوم التسليم ، وعنه: فى زيادة السعر مثل قولهما، ويضمن المشتري قيمته يوم التسليم إجماعاً .

٢٥٦٧٥ :- وفى الخانية : وعن أبى يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة، وحملها إلى بغداد، قال : عليه قيمتها بمكة ، ولو غصب غلاما

بمكة فجاء به إلى بغداد، قال : إن كان صاحبه من أهل مكة، عليه قيمته، وإن كان من غير أهل مكة أخذ غلامه .

٢٥٦٧٦ :- وفي الينايع: قال ابن سماعة: سمعت أبايوسف يقول في رجل غصب عبدا فذهب به إلى قرية، فلقية المغصوب منه، فخاصمه، فهو بالخيار إن شاء اخذ عبده بعينه، وإن شاء أخذ قيمته في الموضع الذي غصبه إياه .

٢٥٦٧٧ :- م: وفي المنتقى: غصب من آخر كر طعام يساوي مائة، ثم صار يساوي مائة وخمسين، ثم انقطع عن أيدي الناس، وعز، وارتفع، وصار لا يقدر على مثله، وصار يساوي مائتين، ثم استهلكه الغاصب، فللمغصوب منه أن يضمه قيمة مائتي درهم قيمة يوم استهلكه الغاصب .

٢٥٦٧٨ :- ولو غصب الكرو هو يساوي مائتين، ثم صارت قيمته مائة وخمسين، ثم انقطع عن أيدي الناس، ثم صارت قيمته مائة، ثم استهلكه الغاصب، فللمغصوب منه أن يضمه قيمته مائة وخمسين آخر ما كان موجوداً في أيدي الناس، وليس له أن يضمه أكثر من ذلك .

٢٥٦٧٩ :- ذكر ابن رستم عن محمد في نوادره: إذا أحرق كدس رجل إن كان البر في السنبل أقل قيمته منه، إذا كان خارجا فعليه القيمة وإن كان خارجا أكثر قيمةً فعليه بر مثله وعليه في الخل القيمة .

٢٥٦٨٠ :- وفي شرح الطحاوي: ولو غصب من رجل غلاما أو جارية قيمتها ألف درهم، فازدادت قيمته أو نقصت، ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب بالإجماع، ولو لم يهلك ورده على صاحبه، فإنه ينظر إن كان النقصان في القدر ضمن قيمة النقصان، وإن كان النقصان في السعر لا يضمن، لو استهلكه بعد الزيادة نحو أن يبيعه ويسلمه إلى المشتري فهلك في يد المشتري فالمغصوب منه بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمته من وقت الغصب وجاز البيع، والضمن للغاصب، وإن شاء ضمن المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع، ويرجع

المشتري على الغاصب بالثمن ، وليس له أن يضمن الغاصب قيمته وقت التسليم في قول أبى حنيفة رحمه الله ، وفي قولهما : له أن يضمنه قيمته وقت التسليم إن شاء .

٢٥٦٨١ :- ولو قتله الغاصب خطأ بعد ما ازدادت قيمته ، فالمغصوب منه بالخيار بالإجماع إن شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب حالاً ، وإن شاء ضمن عاقلة الغاصب قيمته يوم القتل زائدة في ثلاث سنين .

٢٥٦٨٢ :- ولو كان المغصوب حيوانا سوى بنى آدم فقتله الغاصب بعد الزيادة فعند أبى حنيفة رحمه الله لا يضمن إلا قيمة وقت الغصب ، وعندهما المغصوب منه بالخيار .

٢٥٦٨٣ :- وفي الفتاوى العتائية: ولو زاد العبد ، ثم قتل نفسه لم يضمن الغاصب الزيادة وجحود الغاصب كالاستهلاك ولو غصب عوراء وذهب البياض ، ثم ضربها ، فعاد فهو كالولد استهلك .

٢٥٦٨٤ :- م : لو باع الغاصب ولد المغصوبة ، وسلم ضمن كل واحد قيمته يوم التسليم ، ولو كان المغصوب غير الآدمي ، فالصحيح أنه على هذا الخلاف فيما إذا استهلكه ، ولو استهلك الغاصب الولد ضمن قيمته يوم الاستهلاك .

٢٥٦٨٥ :- م : رجل غصب كدسا فداسه ، ثم أقام المغصوب منه بينه على الغصب ، قال يقضى له بالبر كله وبقيمة الجل .

٢٥٦٨٦ :- وفي الخانية: رجل أحرق كدسا لرجل قال محمد رحمه الله: إن كانت قيمة البر في السنبل أقل من قيمتها أو كان خارجا عن السنبل كان عليه قيمة الكدس ، وإن كانت قيمة البر في السنبل أكثر كان عليه مثل البر وعليه قيمة الجل .

٢٥٦٨٧ :- وعن محمد رحمه الله رجل غصب من آخر حبة حنطة فلاشيء على الغاصب ؛ لانه لا قيمة لها فليل لو أن رجلا غصبوا حبة حبة فبلغ

ذلك فقيز حنطة قال أبو يوسف رحمه الله: إذا غصب قوم من رجل ماله قيمة ضمنهم قيمته فإذا جاء برجل منهم بعد رجل لم أضمنه شيئا .

٢٥٦٨٨ :- لو كان فى حبة حنطة قيمة ما حل لأحد أن يلتقط النوى وكان عليه أن يعرفها .

٢٥٦٨٩ :- وإذا استهلك المغصوب، وهو من ذوات القيم، وضمنه القاضى القيمة، نظر إن كان ذلك الشيء مما يباع فى السوق بالدرهم يقوم بالدرهم، وإن كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير، وإن كان يباع بهما فالقاضى يتخير، وفى الخانية: قضى عليه بما كان أنظر للمغصوب .

٢٥٦٩٠ :- م: رجل غصب بيضة، وأتلفها، فعليه مثلها وهذا آخر قوله، وكان قوله الأول: القيمة .

٢٥٦٩١ :- وفى المنتقى: بشر عن أبى يوسف رحمه الله رجل غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها، وإن غصب جارية وأرضعت ولدا له لا يضمن قيمة اللبن، وحكاها فى موضع آخر من هذا الكتاب عن أبى حنيفة رحمه الله .

٢٥٦٩٢ :- وفيه أيضا: هشام عن محمد قال أبو حنيفة: رجل غصب من آخر لحما واستهلكه فعليه قيمته، استهلك سارقين إنسان يجب عليه القيمة .

٢٥٦٩٣ :- وفى فتاوى الخلاصة: فى نظم الذندويستى: يضمن المسلم للمسلم فى ستة أشياء: (١) منها إذا غصب شيئا فنقص فى يده (٢) ومنها الزيت والسمن إذا وقعت فيها هرة فارة أراقها مسلم يضمن له قيمتها، (٣) ومنها الكلب المعلم (٤) أو البازى المعلم (٥) أو الفهد المعلم إذا أتلفها متلف يضمن عندنا،

٢٥٦٩٣ :- قول المصنف: ومنها الكلب المعلم أو البازى الخ: أخرج البيهقى فى سننه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قضى فى كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما، وقضى فى كلب ماشية بكبش، السنن الكبرى، البيوع، باب النهى عن ثمن الكلب ٣٠٦/٨ برقم: ١١١٨٠ - ←

(٦) ومنها السرقيين إذا أحرقه أو ألقاه فى أرضه .

٢٥٦٩٤ :- م : وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى : (إن رد مثل المغصوب ومثل المستهلك فى الموضع الذى وجب المثل يجب فى) موضع الغصب والاستهلاك، وذكر شيخ الإسلام أن ضمان الجناية انما يجب فى موضع الخصومة .

٢٥٦٩٥ :- وفى التجريد: لو دخل دارا بغير إذنه وليس فى الدار أحد لم يكن غاصبا فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله ، وعند محمد رحمه الله يصير غاصبا .

٢٥٦٩٦ :- م : استهلك ثوبا لرجل وجاء بقيمته، فقال رب الثوب: لا أريدها ولا أجعلك فى حل، فللغاصب أن يرفع الأمر إلى القاضى ، حتى يجبره على القبول، وإن لم يرفع (الأمر إلى) الحاكم ووضع القيمة فى حجره، وفى الظهيرية: أويده، م : يبرأ، وإن وضع بين يديه لا يبرأ .

← وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن عبد الله بن عمرو بن العاص يقول : فى الكلب الصائد إذا قتل أربعون درهما، وفى الكلب الذى يمنع الزرع والدار إذا قتل شاة، وفى الكلب الذى ينبح ولا يمنع زرعاً ولا داراً، إن طلبه صاحبه ففرق من تراب، والله إنا لنجد هذا فى كتاب الله، مصنف عبد الرزاق، العقول، باب عقل الكلب ، ١٠/٧٥ برقم : ١٨٤١٣ .

الفصل الثالث

فيما لا يجب الضمان بالاستهلاك

٢٥٦٩٧ :- كسر بيضة أو جوزة لغيره ، فوجد داخلها فاسداً ، فلا ضمان عليه ، إذا أفسد تاليف حصير إنسان فإن أمكن إعادته كما كان أمره بالإعادة فصار كمن غصب سلم إنسان فرق ساقها (ازبابها جدا كرد) يؤمر بإعادة التركيب ، وإن لم يمكنه الإعادة كما كان ، سلم له المنقوض وضمن قيمة الحصير صحيحاً .

٢٥٦٩٨ :- وفي الخانية : وكذلك في النعل وكل ما كان يمكن إعادته على ما كان ، م : وإذا حل شراك نعل غيره ، فإن كان النعل من النعال التي يستعملها العامة لاشيء عليه ، وإن كان النعل غريبة ، فإن كان لا ينقص سترها ، ولا يدخلها عيب ، لو أعيد يؤمر بالإعادة ولا يضمن شيئاً ، وإن كان ينقص سترها ويدخلها عيب لو أعيد يضمن النقصان .

٢٥٦٩٩ :- وفي الخانية : ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة ، وكذا الرجل إذا شد أسنان عبده بذهب فرمى بها رجل ، لو حل سدى حائك ، ونشره ينظر إلى قيمته سدى ، وإلى قيمته غير سدى ، فيضمن الفضل ، وكذا إذا أخذ نعل رجل من نعال العرب فحل شراكه يقوم النعل مشرقة وغير مشرقة فيضمن الفضل .

٢٥٧٠٠ :- م : وفي واقعات الناطقى : نزع باب دار إنسان عن موضعه ، أو حل سرج إنسان أو جاء إلى ثوب أسداه الحائك لينسحه فنشره حتى أعاده إلى الحالة الأولى ، وكل ما كان مؤلفاً فنقض تاليغه ، فالجواب فيه على نحو ما ذكرنا في النعلين والحصير .

٢٥٧٠١ :- في النوازل : هدم جدار رجل ، ثم بناه الهادم قبل أن يضمن

القيمة إن بناه كما كان، فلا ضمان عليه ؛ لأنه أعاده (إلى حاله الأولى حكماً)، فصار كمن فتح محيط إنسان، ثم خاطه ، وفي الذخيرة : وذكر في موضع آخر إذا هدم جدار غيره، ثم بناه إن كان الجدار من التراب، فبناه ثانياً من التراب على نحو ما كان، فقد برئ من الضمان، وكذا إذا كان الجدار من خشب على نحو ما كان، فقد برئ من الضمان، وإن بناه من خشب آخر لا يبرأ ؛ لأن الخشب في نفسها متفاوتة، حتى لو علم أن الخشب الآخر أجود يبرأ عن الضمان .

٢٥٧٠٢ :- إذا هدم الرجل حائط جاره ، للجار الخيار إن شاء ضمنه قيمة الحائط ، والنقض للضامن، وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان ، وذكر الخصاص في أدب القاضى أن مذهب بعض العلماء أن الحائط إذا كان جديداً يؤمر الهادم بالإعادة، وإن كان عتيقاً لا يؤمر، ثم طريق معرفة قيمة الحائط أن يقوم الدار وحيطاً نها محيط بها، ويقوم بدون الحيطان يفضل ما بينهما قيمة الحائط .

٢٥٧٠٣ :- وهذا كمن قال فى المنتقى: إذا أرسل دابته فى زرع غيره، وأفسده ضمن صاحب الدابة قيمة الزرع، فيقوم الأرض مع الزرع، ويقوم بدون الزرع .

٢٥٧٠٣ :- أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : الحرث تصيبه الماشية ليلاً أو نهاراً قال : يغرم، قلت: فعليه حظر أوليس عليه حظر قال : أرى أن يغرم قال: قلت: كان فيه من يبصره، قال : فيغرم فيما أرى -

وأخرج أيضاً عن ابن شبرمة فى الزرع إذا أصيب فإنه يقوم على حالة التى أصيب عليها يقوم دراهم ، مصنف عبد الرزاق، العقول ، باب الزرع تصيبه الماشية ، ٨٠ / ١٠ برقم

٢٥٧٠٤ - م: دفع إلى خياط كرباسا ليخيطه له قميصا، فخاط قميصا فاسداً، وعلم صاحب الثوب بالفساد، فلبسه مع ذلك، فلا ضمان، ويعلم من هذه المسألة كثير من المسائل .

٢٥٧٠٥ - إذا رفع التراب من أرض الغير إذا لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع إن انتقص الأرض برفعه ضمن النقصان، وإن لم ينتقص فلا شيء عليه ولا يؤمر بالكبس وإن قال: بعض العلماء، وإن كان للتراب قيمة في ذلك الموضع، ضمن قيمته تمكن النقصان في الأرض أولم يتمكن .

٢٥٧٠٦ - وفي الذخيره: ومن حفر حفرة في أرض غيره إن أضر ذلك بارضه، يلزمه النقصان، وقوله إن أضر ذلك: يشير إلى أنه لو لم يضر ذلك بأرضه لا شيء عليه .

٢٥٧٠٧ - م: وفي أدب القاضى للخصاف في آخر باب اليمين: إذا غمز الدراهم وكسرها ضمن إلا إذا قال له المالك: اغمز، في غصب العيون: وكذلك إذا دفع إليه قوساً وقال: ارم فمدها وانكسرت يضمن، إلا إذا قال له: مدها في هذه المواضع أيضاً .

٢٥٧٠٨ - وفي صرف المنتقى عن أبى يوسف: فى الصير فى إذا نقد الدراهم بإذن صاحبها، فغمز درهما فانكسرت، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا ضمان،

٢٥٧٠٦ - أخرج عبد الزراق فى مصنفه عن إبراهيم قال: من حفر فى غير بناءه، أو بنى فى سمائه فقد ضمن. مصنف عبد الرزاق، العقول، باب الجدر المائل والطريق ١٠/٧٤ برقم: ١٨٤٠٩

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن شريح قال: من أخرج من داره شيئاً إلى طريق، فأصاب شيئاً، فهو له ضامن من حجر، أو عود، أو حفر بئر فى طريق المسلمين تؤخذ ديتة ولا يقاد منه، مصنف ابن أبى شيبه، الديات، الرجل يخرج من حده شيئاً، فيصيب إنساناً ١٥٩/١٤ برقم: ٢٧٩٢٥.

وقال أبو يوسف: إن كان الناس إنما يعرفون الدراهم بالغمز فلا ضمان، والمختار للفتوى أن صاحب المال إن أمره بالغمز فلا ضمان، وإن لم يأمره بالغمز، فإن كان الناس إنما يعرفون الدراهم بالغمز فلا ضمان أيضاً، وثبت الإذن بالغمز دلالة إذا كانت الحالة هذه، وفي الحاوى: كسر درهم رجل فوجد داخله فاسداً لم يضمن.

٢٥٧٠٩ - م: إذا طبخ لحم غيره بغير أمره ضمن، ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر، ووضع القدر على الكانون، ووضع تحتها الحطب، فجاء آخر وأوقد النار فطبخ لا يضمن استحساناً.

٢٥٧١٠ - ومن هذا الجنس خمس مسائل: (١) أحداها: هذه (٢) المسئلة، الثانية: إذا طحن حنطة غيره بغير أمره ضمن، ولو أن صاحب الحنطة جعل الحنطة في الزروق، وربط عليه الحمار، فجاء آخر وساق الحمار وطلحن لا يضمن (٣) المسئلة الثالثة: إذا رفع جرة غيره بغير أمره، فانكسرت يضمن ولو أن صاحب الجرة رفع الجرة وأما لها إلى نفسه، فجاء إنسان وأعانه على الرفع فانكسرت فيما بين ذلك لا يضمن، (٤) المسئلة الرابعة: من حمل على دابة غيره بغير أمره حتى هلك الدابة يضمن، ولو حمل المالك على دابته شيئاً، ثم سقط في الطريق، فجاء إنسان وحمل بغير إذنه فهلك الدابة لا يضمن، (٥) المسئلة الخامسة: إذا ذبح أضحية غيره بغير إذنه إن ذبح في غير أيام الأضحية، لا يجوز (ويضمن الذابح، وإن كان الذبح في أيام الأضحية، يجوز) ولا يضمن.

٢٥٧١١ - ومن جنس هذه المسائل ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في شرح المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيها المعاملة: أن من أحضر عملة لهدم دار، فجاء آخر وهدم بغير إذنه، لا يضمن استحساناً، وصار الأصل في جنس هذه المسائل: أن كل عمل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل

واحد من آحاد الناس (دلالة، فأما إذا كان عملاً يتفاوت فيه الناس، لا تثبت الاستعانة لكل واحد من آحاد الناس) كمالو علق الشاة بعد الذبح للسلخ، فجاء إنسان و سلخ بغير إذنه يضمن.

٢٥٧١٢ - القصاب إذا اشترى شاة، فجاء إنسان وذبحها، فهذا على وجهين: إما إذا ذبحها بعد ما أخذها القصاب وشد رجلها، أو قبل ذلك، ففي الوجه الأول: لا يضمن، وفي الوجه الثاني يضمن.

٢٥٧١٣ - م: نزع رجل غريم رجل من يده يعزر، لكن لا ضمان عليه.

٢٥٧١٤ - في فتاوى أبى الليث: دابة لرجل دخلت زرع إنسان، فأخرجها صاحب الزرع، فجاء ذئب وأكلها، إن أخرجها صاحب الزرع ولم يسقها بعد ذلك، فلا ضمان عليه عند أكثر المشائخ، وهو المختار للفتوى، وإن ساقها بعد ما أخرجها، أكثر مشايخنا على أنه يضمن، سواء ساقها إلى مكان يأمنها فيه على زرعه، أو أكثر من ذلك، وعليه الفتوى، في الحاوى: وإن ساقها بعد إخراجها، أو بقرها بإشارة عليها بيده أو حشرها ف وقعت في بئر، فعطبت يضمن قيمتها في قولهم.

٢٥٧١٥ - م: وكذلك الراعى إذا وجد فى باروكة بقرة لغيره، فطردها قدر ما تخرج من باروكة لا يضمن، وإن ساقها بعد ذلك يضمن، فإذا وجد بقرة فى زرعه، فأخبر صاحبها فأخرجها صاحبها فافسدت الدابة الزرع، إن أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالإخراج، لا يضمن صاحب الدابة شيئاً، وإن لم يأمره يضمن.

٢٥٧١٦ - وفي الظهيرية: وإن ساقها وأراد ردها على صاحبها، فعطبت فى الطريق، أو انكسرت رجلها، يضمن أيضاً، قال الفقيه أبو الليث: ولسنا نأخذ بهذا، وإنما نأخذ بما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله أنه قال: لا يضمن.

٢٥٧١٧ :- وفى الخانية : رجل وجد فى زرع ثورين فساقهما إلى مربطه، وظن أنهما لأهل قريته، فإذا هما لغير أهل قريته، فاراد أن يربطهما، فدخل أحدهما المربط وهرب الآخر فتبعه ولم يظفر به، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن لم يقدر على أن يشهد على نفسه أنه أخذهما ليردهما على صاحبها، لا يضمن إلا أن يكون نيته عند الأخذ أنه يمنع عن صاحبه فيضمن .

٢٥٧١٨ :- هذا إذا كان فى الليل، فإن كان فى النهار، إن كان الثور لغير أهل قريته، كان حكمه حكم اللقطة، إن ترك الإشهاد مع القدرة على أنه يأخذه ليرده على صاحبه ضمن، وإن عجز عن الإشهاد كان معذورا .

٢٥٧١٩ :- وإن كان الثور لأهل قريته، فاخرجه من زرع وساقه ضمن (لأن ما يكون لأهل القرية لا يكون له حكم اللقطة فى النهار، وإنما يكون له حكم اللقطة فى الليل، أما فى النهار فحكمه حكم الغصب فيضمن) أشهد أولم يشهد، قال: ومقدار ما يخرجه عن ملكه، لا يكون مضمونا عليه، وإن ساقه ما وراء ذلك بنفس السوق يصير غاصبا، ويصير مضمونا عليه، إلا إذا ساقها إلى موضع يأمن فيه.

٢٥٧٢٠ :- م : المزارع إذا دفع البقر الذى دفعه إليه رب الأرض مع البذر، والأرض مزارعة إلى الراعي، فضا ع لاضمان على أحد ، فى غصب فتاوى أهل سمرقند: إذا امتنع صاحب الزرع عن السقي، حتى فسد الزرع، لم يكن عليه ضمان الزرع .

٢٥٧٢١ :- وفى الظهيرية : قال أبو نصر الدبوسى : من وجد فى ضيعته دابة، وأخرجها منها لا يضمن ، ولو أخرجها وساقها إلى ضيعة أخرى فعطبت ضمن .

٢٥٧٢٢ :- وفى الحاوى : غصب مربطا (وشد فيه دوابه) فجاء مالكة فأخرج دابة الغاصب من المربط ضمن .

٢٥٧٢٣ :- وروي عن سفيان وأصحابنا في مديون دفع الدراهم إلى الطالب وأمره أن ينتقد فهلكت في يده ، هلكت من مال المديون ، والدين على حاله ، ولو دفع إلى الطالب ولم يقل شيئاً ، (فأخذ منه) الطالب ، (ثم دفع) إلى المديون لينتقدها ، فهلكت في يده ، هلكت من مال الطالب ، كمالو دفع إلى أجنبي لينتقدها .

٢٥٧٢٤ :- وفي الفتاوى العتائية : ولو وطئ أمة غيره ، فماتت من الجماع ضمن قيمتها ، وفي واقعات الناطفي : سنور قتل حمامة انسان ، لا يجب على صاحب السنور ضمان ، والله اعلم .

٢٥٧٢٤ :- قول المصنف: سنور قتل حمامة انسان الخ : أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس ، صحيح البخاري ، الزكوة ، باب في الركاز الخمس ٢٠٣/١ برقم : ١٤٧٧ ف: ١٤٩٩ -

الفصل الرابع فى كيفية الضمان

٢٥٧٢٥ :- فى المنتقى : بشر بن الوليد عن أبى يوسف فى رجل حرق طيلسان رجل ، ثم رفاه ، قال أقومه صحيحاً ، وأقومه مرفوءاً ، فأضمنه فضل ما بينهما .

٢٥٧٢٦ :- رجل حفر بئراً فى ملكه ، وطمها رجل بترابها قال : أقومها محفورة وغير محفورة ، فأضمنه فضل ما بينهما ، وإن طرح فيها تراباً ، أجبرته على أن يخرج ، وإن كان فى الصحراء ، فإن لم يخرج الماء ، فليس عليه دونها شئ ، وإن أخرج الماء فقد استحقها ؛ لأنه بئر عطن فهو ضامن لفضل ما بينهما .

٢٥٧٢٧ :- إذا مزق دفاتر حساب إنسان ، واستهلكها ولم يدر المالك ما أخذ وما أعطى ، يضمن للمالك قيمة دفاتر الحساب ، وهو أن ينظر بكم يشتري ذلك .

٢٥٧٢٨ :- وهو نظير ما ذكر فى فتاوى أبى الليث : أن من حرق صك إنسان ، يضمن قيمة الصك مكتوباً على قول أكثر المشائخ ، ولا ينظر إلى المال ، وقال بعضهم : يضمن على قدر ما ينتفع به صاحبه ، هشام عن محمد سد المعتق باطل ، وفى الكبرى : والمختار ما قاله أكثر المشائخ .

٢٥٧٢٩ :- م : إذا كسر بربط إنسان ، أو طنبور إنسان ، أو دفه ، أو ما أشبه

٢٥٧٢٩ :- أخرج البيهقى فى سننه عن أبى حصين أن رجلاً كسر طنبوراً للرجل ، فرفعه إلى شريح ، فلم يضمنه ، السنن الكبرى للبيهقى ، الغصب ، باب من قتل خنزيراً أو كسر صليماً أو طنبوراً ٥٠٨/٨ برقم : ١١٧٤٨ ، مصنف ابن أبى شيبة ، البيوع ، فى الرجل يكسر الطنبور ١١/٦٧٦ برقم : ٢٣٦٨٥

ذلك من الآت الملاهي، وفي الهداية: أو اهراق له سكرًا، أو منصفًا، فعلى قولهما: لاضمان، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يجب الضمان، وذكر في الجامع الصغير: أن على قول أبي حنيفة يضمن، إلا إذا فعل بإذن الإمام، قال صدر الإسلام: والفتوى على قولهما، وذكر الشيخ فخر الإسلام على البزدوى في الجامع الصغير أيضًا، أن قول أبي حنيفة قياس، وقولهما استحسان.

٢٥٧٣٠ -: وفي الهداية: وقيل: الاختلاف في الدف والطبل الذي يضرب للهو وأما طبل الغزاة، والدف الذي يباح ضربه في العرس، وفي الفتاوى الخلاصة: والطبل الذي يضرب الصبيان، يضمن با لإتلاف من غير خلاف.

٢٥٧٣١ -: م: قال صدر الإسلام: ثم عند أبي حنيفة إذا وجب الضمان على وجه الصلاحية لغير التلاهي على أدنى وجه يمكن الانتفاع بذلك، وفي الكبرى: ينظر بكم يشتري لذلك العمل، فيضمن ذلك، حتى لو لم يصلح إلا لعمل اللهو لا يضمن.

٢٥٧٣٢ -: وفي التجريد: ضمن قيمته خشباً منحوتاً، وذكر في المنتقى: خشباً الواحاً، وعلى هذا الاختلاف، الرد والشرنج؛ لأنه يمكن أن يجعل هذه الأشياء سنجات الميزان، وفي القدوري: في مسألة الطنبور والبربط أنه يضمن قيمته خشباً منحوتاً، وفي المنتقى: يضمن قيمته خشباً ألواحاً.

٢٥٧٣٣ -: هشام عن محمد إذا أحرق صليبا لدمى ضمنه قيمته صليبا قال هشام: (١) قلت لمحمد: إذا أحرق باباً منحوتاً عليه تماثيل ومنقوشة، قال في قولي يضمن قيمته غير منقوش بتمثيل، فإن كان صاحبه قطع رأس التماثيل ضمن قيمته منقوشاً بمنزلة منقوش شجر، (٢) قلت: لو أحرق بساطاً فيه صورة رجل، قال ضمن قيمته مصوراً، (٣) قلت: إذا هدم بيتاً مصوراً بهذه الأصباغ تماثيل الرجال والطيور؟ قال: أضمنه قيمة البيت والأصباغ غير مصور.

٢٥٧٣٤ -: وإن قتل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية إلا أن يكون الغناء ينقص القيمة فأقومها على ذلك، وإن كانت الجارية حسنة الصوت إلا أنها لا تغنى فهو على حسن الصوت.

٢٥٧٣٥: - والحمام إذا كان يقرر، والفاخته إذا كانت تقرقر يعتبر قيمتها مقرررة، والحمامة إذا كانت طائرة يعتبر قيمتها غير طائرة .

٢٥٧٣٦: - وفي السراجية: وكذا لو أتلّف كبشا نطوحا أو ديكا مقاتلا، م: وكذلك كل شئ يكون بغير تعليم .

٢٥٧٣٧: - غصب من آخر أرضا، وزرعها، وانتقصت الأرض بسبب الزراعة، فعلى الغاصب نقصان الأرض، واختلف المشائخ فى طريق معرفة النقصان قال بعضهم: ينظر بكم يواجر هذه الأرض قبل الزراعة، وبكم يؤاجر بعد الزراعة فمقدار التفاوت نقصان الأرض، (وقال بعضهم ينظر بكم تشتري هذه الأرض قبل الزراعة وبكم تشتري بعد الزراعة، فمقدار التفاوت نقصان الأرض، قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله: والقول الأول أقرب إلى الصواب .

٢٥٧٣٨: - العتايية والخانية: رجل له شجرة (الجوز)، فأخرجت جوزا صغارا رطبة، فأتلّف انسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجر، فينظر أن هذه الشجرة دون تلك الجوزات بما ذا تشتري، ومع تلك الجوزات بما تشتري، فيضمن فضل ما بينهما .

٢٥٧٣٩: - وكذلك رجل كسر غصنا من أغصان الشجرة القائمة، يقوم الشجرة مع الغصن فيضمن ما بينهما .

٢٥٧٤٠: - رجل قطع أشجار كرم إنسان كان عليه قيمتها، وطريق معرفة القيمة أن يقوم الكرم مع الأشجار القائمة، ويقوم مقلوع الأشجار، فما بينهما يكون قيمة الأشجار، فإذا عرفت قيمة الأشجار بعد ذلك يخير صاحب الكرم، إن شاء دفع الأشجار المقلوعة إلى الغارس وضمنه تلك القيمة، وإن شاء أمسك المقلوعة، ويدفع من قيمة الأشجار المقلوعة، ويضمنه الثانى .

٢٥٧٤١: - م: قطع شجرة من دار رجل بغير أمره، فرب الدار بالخيار إن شاء ترك الشجرة على القاطع، وضمنه قيمة الشجرة قائمة، وطريق معرفة ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة، ويقوم بدون الشجرة فيضمن ما بينهما .

٢٥٧٤٢ :- وإن شاء امسك الشجرة، ويضمن قيمة النقصان قائمة، وطريق معرفة ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة وبغير الشجرة أصلاً، فتفاوت ما بينهما قيمة الشجرة، ثم ينظر إلى ذلك وإلى قيمة الشجرة مقطوعة بفضل ما بينهما قيمة النقصان، حتى لو كان قيمة الشجرة مقطوعة وغير مقطوعة على السواء لاشئ عليه .

٢٥٧٤٣ :- وفي فتاوى أبى الليث : وفي مجموع النوازل : من قطع شجرة من بستان رجل، أو من داره، فاستهلكها فعليه نقصان الدار أو البستان، ومن قطع شجرة من أرض رجل فعليه قيمة الحطب .

٢٥٧٤٤ :- وفي السراجية : رجل كسر غصن شجرة، قيمة الغصن قليلة، فصاحبها بالخيار، إن شاء ضمنه نقصان الشجر والغصن للكاسر، وإن شاء ضمنه نقصان الشجرة إلا قدر الغصن، والغصن لرب الشجرة .

٢٥٧٤٥ :- م : جاء إلى تنور وقد اسجرت بقصب، فصب الماء فيها ينظر إلى قيمة التنور كذلك وإلى قيمته غير مسجور، فيضمن فضل ما بينهما، وكذلك بئر الماء إذا بال فيها إنسان على هذا ، وفي واقعات الناطفي : فى جنابات فتاوى أهل سمرقند: فتح رأس تنور إنسان حتى برد، فعليه قيمة الحطب مقدار ما يسجر به التنور، ويمكن أن يقال: ينظر بكم يستأجر التنور المسجور لينتفع به من غير أن يسجر ثانياً، فيضمن ذلك القدر، أو ينظر إلى أجرته مسجوراً وغير مسجور، فيضمن تفاوت ما بينهما .

٢٥٧٤٦ :- وفي الخانية : وكذا الرجل إذا فتق قميص إنسان، ينظر إلى قيمته مخيطاً وغير مخيط، فيضمن الفضل .

٢٥٧٤٧ :- وفي الحاوى : سئل ابن مقاتل فيمن هدم حائط رجل فقال : يقوم الحائط مبنيًا إن كانت قيمتها مائة درهم، وقيمة ترابه عشرة (يضمن الهادم تسعين درهماً، والتراب لصاحب الحائط، ولو قال صاحب الحائط : لا أريد أخذ تراب الحائط وأدفعه إلى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم .

الفصل الخامس

في خلط الغاصب مال رجلين أو مال غيره بماله واختلاط أحد المالين بالآخر من غير خلط

٢٥٧٤٨ :- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : غصب من آخر حنطة، وغصب من آخر شعيراً، وخلطهما ضمن لكل واحد منهما مثل ما غصب منه، ولم يذكر في الكتاب أن المخلوط لمن يكون .

٢٥٧٤٩ :- واعلم أن المخلوط يكون على نوعين : (١) خلط لا يتأتى معه التمييز كخلط اللبن باللبن والحنطة بالحنطة، ففي هذه الصورة يكون المخلوط ملكاً للخالط، ويتقرر حق المالك في المثل عند أبي حنيفة، ولكن لا يحل للخالط الانتفاع بالمخلوط قبل أداء البدل، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: للمالك الخيار إن شاء ضمنه مثل حقه، وإن شاء شاركه في المخلوط، وفي الذخيرة: فعند الاختلاف في ثبوت الملك للخالط إنما حق المالك لا ينقطع عن المخلوط بالاتفاق، حتى لا يباح للخالط أن ينتفع بالمخلوط قبل أداء الضمان، م: واجمعوا على أنه لو غصب دهن جوز، وخلطه بدهن برز أن المخلوط يصير ملكاً للخالط .

٢٥٧٤٨ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبي شيبة عن الشعبي في رجل أخذ طعاماً لرجل يعنى: غصبه، قال: عليه مثله، مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والاقضية، في رجل غصب رجلاً طعاماً، ٦٤٨/١١ برقم: ٢٣٥٨٤ -

وأخرج البيهقي عن الشعبي أنه قال في الرجل تستهلك له الحنطة: إن على صاحبه له طعاماً مثل طعامه، وكيلاً مثل كيله، السنن الكبرى للبيهقي، الغصب، ٤٩٧/٨ برقم: ١١٧١٨ -

٢٥٧٥٠ - (٢) خلط يتأتى معه التمييز فهو على نوعين: (١) نوع يحتاج فيه إلى كلفة ومشقة للتمييز كخلط الحنطة بالشعير . والجواب فى هذا النوع عندهما كالجواب فى النوع الأول فى ظاهر الرواية، وبه أخذ بعض المشائخ، وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله أن قوله فى هذا النوع كقولهما، وبه أخذ بعض المشائخ، وإليه أشار فى كتاب الغصب وفى أول كتاب الودعة، فانه قال: إذا كان الخالط أجنبيا، ولا يظفر به فلهما أن يبيعه، وإنما يكون لهما حق البيع إذا كان مشتركا بينهما .

٢٥٧٥١ - أما إذا كان ملك الخالط فلا يمكنها البيع ، من المشايخ من قال: ذكر من الجواب فى تلك المسئلة قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى، أما على قول ظاهر رواية عن أبى حنيفة رحمه الله: فلا يكون لهما حق البيع، ومنهم من قال: ما ذكر ثمة قول الكل: وهو الأصح، ومن المشايخ من قال عند أبى حنيفة فى هذا الخلط قياس واستحسان، القياس أن يصير المخلوط ملكا للخالط، وفى الاستحسان لا يصير.

٢٥٧٥٢ - وفى الينابيع: فإن غصب عن كل واحد منهما ألفا فخلطهما لم يسعه أن يشتري بها شيئا ما كولا فيا كله، ولا يحل له لكل ما اشترى بها حتى يؤدى عوضه، قال الشيخ أبو الحسن القدورى: يريد به أن لا يحل له التصرف فيما يؤكل، أما إذا أكل ما اشترى بها فهو حلال؛ لأنهم قالوا فيمن غصب ألفا فاشترى بها ثوبا وسعه أن يلبسه؛ لأن الشراء لم يقع بينهما وإنما يقع بعينها فى الذمة، جامع الجوامع: غصب كرا فخلط بكرة، ثم باع نصفه مشاعاً جاز .

٢٥٧٥٣ - م: (٢) ونوع لا يحتاج فيه للتمييز إلى كلفة ومشقة كخلط البيض بالسود، والدراهم بالدنانير، وفى هذا النوع لا يجب الضمان على الخالط، وفى الذخيرة: بالإتفاق، م: ولا يصير المخلوط ملكا للخالط بالاجماع .

٢٥٧٥٤ - وفى المنتقى: قال هشام سألت محمدا عن رجل غصب

من رجل ألف درهم، وخلط بها درهما من ماله، قال مذهب أبى يوسف فى هذا الباب أن دراهم الخالط إذا كانت أكثر فهو مستهلك ضامن الدراهم المغصوبة، وإن كانت دراهم الخالط أقل فالمغصوب منه بالخيار إن شاء ضمنه دراهم، وإن شاء شاركه فى المخلوط بقدر دراهمه، قلت: وإن كانا سواء فما مذهب أبى يوسف؟ قال: لا أدري، وأما فى قولهما: فالمغصوب منه بالخيار على كل حال إن شاء ضمن الغاصب دراهمه، وإن شاء شارك فيها.

٢٥٧٥٥ :- وفيه أيضاً: هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا كان مع رجل سويق ومع رجل آخر سمن، أوزيت، فاصطدما، فانصبَّ زيت هذا أو سمنه (فى سويق هذا فإن صاحب السويق يضمن لصاحب السمن أو الزيت مثل ثمنه) أوزيته؛ لأن (صاحب السويق استهلك سمن هذا ولم يستهلك) صاحب السمن سويق هذا، ولأنها زيادة فى السويق، وإن كان مع أحدهما سويق ومع الآخر نورة، فاصطدما، فانصب سويق هذا فى نورة هذا، فإن شاء صاحب السويق أخذ سويقه ناقضاً وأعطى الآخر مثل نورته، وإن شاء ضمن صاحب النورة مثل كيل سويقه ويسلم له سويقه، وضمن صاحب السويق لصاحب النورة مثل كيل نورته، وفى الذخيرة: وإن فعل ذلك غريب وذهب، فليس لصاحب النورة على صاحب السويق شيء والسويق لصاحب السويق.

٢٥٧٥٦ :- وفى الخانية: ولو خلط نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد، يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته مختلطة؛ لأن هذا نقصان حصل لا بفعل أحد، فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه أولى من الآخر، وفى التجريد: وعن أبى يوسف ثم صب طعاماً على طعامه إن كان طعامه أكثر كان ضامناً، وإن كان طعامه أقل لم يصبر ضامناً ولم يصبر مستهلكاً.

٢٥٧٥٧ :- فى الخانية: رجل جاء إلى خمر إنسان، وصب فيها خلا، فصار الخمر خلا وهما نصفان، قال لصاحب الخمر: أن يأخذ نصف الخل، وعن أبى القاسم رحمه الله: رجل غصب خمرًا وجعلها فى حبه وصب فيها خلا من

عنده حتى صار الخمر خلا ، قال : يكون الخل للغاصب قياساً ، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله قيل : بأن الخل يكون بينهما على قدر خللها ؛ لأنه صار كأنهما خلطاً خللها ، قال : وبه نأخذ .

٢٥٧٥٨ - م : وفي القدوري : صب ماء في طعام فأفسده ، فزاد في كيـله ، فلصاحب الطعام أن يضمـنه قيمته قبل أن يصب فيه الماء ، وليس له أن يضمـنه طعاماً مثله ، وكذلك لو صب ماء في دهن أو زيت ، ولا يجوز أن يغرم مثل كيـله قبل صب الماء ؛ لأنه لم يكن منه غصب متقدم ، حتى لو غصب ثم صب عليه الماء فعليه مثله .

٢٥٧٥٩ - وفي المنتقى : عن محمد رحمه الله : رجل معه دراهم ينظر إليها ، فوقع بعضها في دراهم رجل فاختلط ، كان ضامناً لها .

نوع آخر منه

٢٥٧٦٠ - دجاجة ابتلعت لؤلؤة رجل ينظر إلى قيمة اللؤلؤة وإلى قيمة الدجاجة أيهما أكثر ، يقال لصاحبها : إن شئت فاعطه قيمة الدجاجة وأذبحها ، وإن شئت فتربص إلى أن يخرج اللؤلؤة منها ، وإن كانت قيمة الدجاجة أكثر ، يقال لصاحبها إن شئت فاعطه قيمة اللؤلؤة وإلا فاذبح الدجاجة ، وهكذا الجواب في الأترجة إذا دخلت في قارورة إنسان وكثرت ، ولو أدخل رجل أترجة رجل في قارورة رجل ، فكثرت الأترجة ، فلا خيار لأحد ، وضمن الفاعل لصاحب الأترجة قيمة الأترجة ، ولصاحب القارورة قيمة القارورة ، وتكون القارورة ، والأترجة له بالضمان .

٢٥٧٦١ - وفيه أيضاً : شجرة قرع نبتت في أرض رجل ، فصارت في حب رجل ، وانعقدت فيه حتى عظمت ، ولم يمكن إخراجها إلا بكسر الحب أو القرع ، ينظر أكثرهما قيمة ، فيقال لصاحبه : أد قيمة الآخر وتملكه ، وإن باع الحب والقرع جاز ، ويضرب كل واحد منهما في الثمن بقدر سلعته .

٢٥٧٦٢ :- دخل قرن الشاة فى قدر الباقلا، وتعذر إخراجها ينظر أيهما كان أكثر قيمة من الآخر فيؤمر صاحب أكثرهما قيمة بدفع قيمة الآخر إلى صاحبه، ويتملك مال صاحبه ويكون مخير بعد ذلك يتلف أيهما شاء .

٢٥٧٦٣ :- وكذلك إذا كان للمستأجر حب فى دار مستأجرة لا يمكن إخراجها إلا بهدم شئ من الحائط ينظر أيهما أكثر قيمة ماينهدم من الحائط بإخراج الحب أو الحب .

٢٥٧٦٤ :- هشام فى نوادره عن محمد رحمه الله تعالى دجاجة لرجل ابتلعت لؤلؤة رجل آخر، يقال لصاحب الدجاجة : إن شئت فأعط قيمة اللؤلؤة، فإن أبى صاحب الدجاجة إعطاء قيمة اللؤلؤة أعطى الدجاجة بقيمتها، وكذلك إن ابتلعها بغير، وقيمة اللؤلؤة كثيرة، وإن كانت قيمة اللؤلؤة شيئاً يسيراً، فلا شئ على صاحب البعير .

٢٥٧٦٥ :- وفيه أيضاً: بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالى فى طائر ابتلع لؤلؤة، فأراد صاحب اللؤلؤة أن يأخذ الطائر، قال : أجبر صاحب الطائر أن يعطيه الطائر، ويأخذ قيمة الطائر، وكذلك كل شئ ابتلع اللؤلؤة، وقيمة اللؤلؤة خير منه .

٢٥٧٦٦ :- وفى الخانية: وكذلك لو أدخلت دابة رجل رأسها فى قدر رجل، ولا يمكن الإخراج إلا بالكسر كان لصاحب الدابة أن يتملك القدر بقيمته، ونظائرها كثيرة، لصاحب أكثر المالكين أن يتملك الآخر بقيمة، فإن كانت قيمتها على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن .

٢٥٧٦٧ :- وعن أبى يوسف رحمه الله: لؤلؤة وقعت فى دقيق رجل إن كان فى قلبه دقيق ضرر لا أقلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الأول، فالأول، وإن لم يكن فى قلبه ضرر أمرته بقلبه، وقال بشر: يقلبه الذى يطلب اللؤلؤة .

٢٥٧٦٨ :- رجل ابتلع درة رجل ومات، فإن ترك مالا يعطى الضمان من تركه، وإن لم يدع مالا لا يشق بطنه بخلاف ما إذا ماتت الحامل وفى بطنها ولد

حتى يضطرب فانه يشق بطنها، ولو ابتلع درة غيره وبقي حياً يضمن قيمتها ولا ينتظر إلى أن تخرج منه .

٢٥٧٦٩ - م: (وفي العيون : رجل أودع فصيلاً فأدخله المودع في بيته حتى عظم ، فلم يقدر على إخراجهِ إلا بقلع بابهِ ، فله أن يعطى قيمة الفصيل يوم صار الفصيل في حد لا يستطيع الخروج من الباب ، ويتملك الفصيل دفعاً للضرر عن نفسه ، وإن شاء قلع بابهِ ورد الفصيل ، قال الصدر الشهيد في واقعاته : يجب أن يكون تأويل المسألة إذا كان قيمة ما ينهدم من البيت بإخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل ، وأما إذا كان قيمة الفصيل أكثر من قيمة ما ينهدم من البيت بإخراج الفصيل) ، وفي الخانية : فأبى المودع قلع الباب يؤمر صاحب الفصيل بدفع قيمة ما ينهدم إليه وإخراج الفصيل ، يكون هذا الجواب مطابقاً لما ذكر في النوازل ، وفي كتاب الحيطان : وهذا إذا أدخل المودع الفصيل في بيته .

٢٥٧٧٠ - ولو استعار المودع بيتاً ، وأدخل الفصيل فيه ، وعظم الفصيل ، وباقي المسألة بحالها ، يقال لرب الفصيل إن أمكنك إخراج الفصيل فأخرجهِ ، وإلا فأنحره وأجعله قطعاً قطعاً ، وإن كان حماراً ، أو بغلاً ، إذا كان ضرر الباب فاحشاً فالجواب كذلك أيضاً ، وإن كان يسيراً له أن يقلع الباب ، ويغرم مقدار ما أفسدت الباب وهذا نوع استحسان .

٢٥٧٧١ - وفي واقعات الناطقى : رجلان لكل واحد منهما مثلجة ، فأخذ أحدهما من مثلجة صاحبه ثلجاً ، وجعله في مثلجة نفسه وهذا على وجهين ، (١) إما أن اتخذ المأخوذ منه موضعاً يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى أن يجمع فيه (٢) أو كان موضعاً يجتمع فيه الثلج ، ففي الوجه الأول له أن يأخذه من مثلجته إن كان متميزاً ، أو يأخذه قيمته يوم خلط إن خلطه بغيره ، وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين إما أن أخذ من الحيز الذي في حد صاحبه لا من المثلجة ، أو أخذ من المثلجة ، ففي القسم الأول هو الذي أخذه ، وفي القسم الثاني الجواب كالجواب في الوجه الأول .

٢٥٧٧٢ :- م: قصار بسط ثوبا على جبل فجاءت الريح وحملته واقتته
 فى صبغ إنسان حتى انصبغ، فليس على القصار ولا على رب الثوب شئ من قيمة
 الصبغ ، وفى الخانية: لكن يباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب
 الثوب بقيمة ثوبه، وفى الكافى: وهذا حسن؛ لأنه طريق إيصال حق كل واحد
 منهما إلى صاحبه معنى ، م: قال الصدر الشهيد: وهذا بخلاف ما حفظنا فى
 المسائل الخلافية، والمحفوظ فى الخلافة أن صاحب الثوب يأخذ ثوبه ويضمن
 مازاد الصبغ فيه إلا إذا أبى صاحب الثوب أن يأخذ الثوب فحينئذ كان الجواب
 كما ذكر الناطقى، وذكر القدورى فى باب الثوب يصيغه الغاصب على نحو
 ما ذكره الصدر الشهيد .

٢٥٧٧٣ :- وفى التجريد: ولو وقع ثوب رجل فى صبغ أحد فانصبغ
 ولم يصبغه أحد، فإن كان سواد فهو لرب الثوب، ولا شئ عليه من قيمة الصبغ فى
 قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وإن كان عصفوا، أو زعفرانا قرب الثوب بالخيار
 إن شاء أعطاه مازاد الصبغ فيه ، وإن شاء امتنع، فباع الثوب، ويضرب فيه صاحب
 الثوب بقيمته أبيض، ويضرب صاحب الصبغ بقيمة الصبغ فى الثوب ، وعندهما
 السواد والعصفر سواء .

الفصل السادس

فى استرداد المغضوب منه

فى الغضب من الغاصب وما يمنع من ذلك
وفى ما يبرأ الغاصب به من الضمان وما لا يبرأ

٢٥٧٧٤ :- قال الكرخى رحمه الله تعالى: إذا أحدث المغضوب منه فى الغضب حدثاً يصير به غاصباً إذ لو وقع فى ملك الغير صار مسترداً للغاصب، ويبرأ الغاصب به عن ضمان المغضوب، وذلك نحو أن يستخدم المغضوب أو يلبس المغضوب، وفى التجريد: سواء عرف ذلك أولم يعرف، ولا يكون الغاصب غاصباً بالغضب الأول إلا أن يحدث غصبا مستقبلاً.

٢٥٧٧٥ :- م: وكذا لو أن الغاصب كسا الثوب رب الثوب فلبسه، حتى تحرق وعرفه أولم يعرفه، وكذلك إذا باعه صاحبه، أو وهبه له ولم يعرفه حتى لبسه وتحرق، وكذلك إذا غصب طعاماً ثم أطعمه وعرفه أولم يعرفه، وفى التجريد: وقال الشافعى رحمه الله: لا يسقط.

٢٥٧٧٦ :- م: وكذلك إذا جاء المغضوب منه إلى بيت الغاصب، وأكل ذلك الطعام بعينه وقد عرفه أولم يعرفه برئ الغاصب من الضمان، وإن كان الغاصب خبزها الدقيق أو شوى اللحم، ثم أطعمه لم يبرأ عن الضمان.

٢٥٧٧٥ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبه من طريق سليمان ابى عبد الله قال: قال الحسن: من احتاز من رجل مالاً، أو سرق من رجل مالاً، وأراد أن يردّه إليه من وجه لا يعلم، فأوصله إليه، فلا بأس، مصنف ابن أبى شيبه، البيوع والأفضية، فى الرجل يصيب المال الحرام، ثم يندم ١١ / ٦٥١ برقم: ٢٣٥٩٦ -

٢٥٧٧٧ :- وفى الذخيرة : وإذا أعورت المغصوبة أو سقطت سنّها فى يد الغاصب، ثم ردها على المالك، ثم زال العور، ونبت السن فى يد المالك برئ الغاصب عن الضمان ذلك .

٢٥٧٧٨ :- م : ولو زوج الجارية المغصوبة الغاصب لم يبرأ من الضمان فى قياس قول أبى حنيفة خلافاً لأبى يوسف، وهو فرع اختلافهم فى المشترى إذا زوج الجارية المشترية قبل القبض، فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله لا يصير قابضاً لها، وعلى قول أبى يوسف يصير قابضاً لها .

٢٥٧٧٩ :- ولو كان المغصوب منه استأجر الغاصب ليعمل المغصوب عملاً من الأعمال، فذلك جائز، وهو فى يد الغاصب على ضمانه إن هلك قبل أن يأخذ فى ذلك العمل أو بعده ضمن، وكذلك لو استأجره لغسل الثوب المغصوب .

٢٥٧٨٠ :- وفى المنتقى : رجل خان رجلاً حنطه، ثم دفعها بعينها إليه وقال : اطحنها لى فطحنها، ثم علم أنها كانت حنطته برئ من الضمان .

٢٥٧٨١ :- وكذلك لو خان غزلاً ثم دفع ذلك الغزل بعينه إلى صاحب الغزل، ثم قال : انسجه لى فنسجه ثم علم به .

٢٥٧٨٢ :- وكذلك إذا غصب من رجل دابة، ومات صاحب الدابة، ثم أن ابنه استعار منه دابة فأعارها إياه وعطبت تحته برئ الغاصب من الضمان .

٢٥٧٨٣ :- المعلى فى نوادره : عن أبى يوسف رحمه الله : قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : رجل غصب من رجل ثوباً فأحرقه رجل فى يده ثم أعطى المحرق الغاصب قيمة الثوب برئ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : ليس على المحرق أن يعطى الغاصب قيمته، وإذا أعطى لا يبرأ إلا إذا كان الإعطاء بقضاء القاضى، ولا ينبغى للقاضى أن يجبر على إعطاءه القيمة إذا علم أن الطالب غاصب لكن يضعها على يد رجل عدل، حتى يحضر رب الثوب فيختار ضمان أيهما شاء، قال أبو الفضل رحمه الله : هذا الجواب خلاف ما قال فى الأصل .

٢٥٧٨٤ :- غصب من آخر داراً، ثم أن الغاصب استأجرها من

المغصوب منه، والدار ليست بحضرتها حتى استأجرها ينظر إن كان هو ساكنها، أو لم يكن هو ساكنها إلا أنه قادر على سكناها برئ من ضمانها .

٢٥٧٨٥ :- وفي الذخيرة : الغاصب إذا باع المغصوب بأمر القاضى برئ عن الضمان .

٢٥٧٨٦ :- العقار لا يضمن بالغصب عند أبى حنيفة رحمه الله: وهل يضمن بالبيع والتسليم؟ ففيه روايتان: ولا يضمن بالجحود عندهما كما لا يضمن بالغصب عند بعض المشايخ .

٢٥٧٨٧ :- م : إذا أمر المالك الغاصب ببيع المغصوب، فقبل البيع لا يخرج عن ضمان الغاصب، (و كذا بعد البيع قبل التسليم لا يخرج عن ضمان الغاصب) حتى لو هلك قبل البيع أو بعد البيع قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمته ، وكذا المغصوب منه إذا أمر الغاصب (أن يضحى بالشاة، فقبل) أن يضحى بها لا يخرج عن ضمانه، نص عليه شمس الأئمة السرخسى إذا رد الغاصب المغصوب على المغصوب منه، فجواب الكتاب أنه يبرأ مطلقا .

٢٥٧٨٨ :- قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده فى كتاب الإقرار: والمسألة فى الحاصل على وجوه (إن كان المأخوذ منه كبيراً بالغاً، فالجواب ما قال فى الكتاب، وإن كان صغيراً) إن كان مأذوناً فى التجارة فكذلك، وإن كان محجوراً إن كان صبياً لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الضمان إذا رده عليه بعد ما أخذه منه ، وإن رده عليه قبل أن يتحول عن مكان الأخذ يبرأ استحساناً، وكان

٢٥٧٨٦ :- أخرج أبوداؤد عن سعيد بن زيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من احيى أرضاً ميتة فهى له ، وليس لعرق ظالم حق ، سنن أبى داؤد ، الخراج والقبض والإمارة، باب احياء الموات ٤٣٧/٢ برقم : ٣٠٧٣ ، سنن الترمذى ، الأحكام ، باب ما ذكر فى احياء ارض الموات ٢٥٦/١ برقم : ١٣٩٤ -

الجواب فيه كما إذا أخذ لقطة وردها إلى مكانها إن رد بعد ما تحول لا يبرأ، وإن رد قبل التحول برئ استحساناً، وإن كان صبياً يعقل القبض والحفظ، ففيه اختلاف المشائخ، وفي فتاوى الفضلى: أنه يبرأ عن الضمان إذا كان الصبي يعقل الأخذ، والإعطاء من غير ذكر الخلاف، وإن كان لا يعقل الأخذ والإعطاء لا يبرأ من غير تفصيل.

٢٥٧٨٩ - وفيه أيضاً: إذا كان المغصوب دراهم، وقد استهلكها الغاصب، ثم رد مثل ذلك على الصبي وهو يعقل، يبرأ إذا كان مأذوناً، وإن كان محجوراً عليه لا يبرأ.

٢٥٧٩٠ - وفي فتاوى آهو: غصب حطباً واستأجر المغصوب منه بأن يطبخ قدرًا، فأوقد الحطب ولم يعلم، قال مشايخنا رحمهم الله: لا رواية لهذا، والصحيح أنه يبرأ قياساً على مسألة ذكرها في الأصل، غصب طعاماً واطعم المالك أنه يبرأ، سواء علم المغصوب منه أو لم يعلم.

٢٥٧٩١ - سئل القاضي بديع الدين دفع الدلال قطناً لبيعه فباعه، ثم جاء رجل يدعى على الدلال أن المبيع كان ملكي كانت ودیعة عنده، وقد حالفه وانك أنت غاصب الغاصب، فواجب عليك رد مثله إلى هل يسمع؟ قال: نعم، ولو كان القطن قائماً فلا.

٢٥٧٩٢ - وفي الخانية: فصل في براءة الغاصب والمديون رجل باع اثواباً ومات قبل استيفاء الديون، ولم يدع وارثاً ظاهراً، فأخذ السلطان ديونه من الغرماء، ثم ظهر له وارث، كان على الغرماء أداء الديون إلى الوارث ثانياً.

٢٥٧٩٣ - رجل مات وعليه دين، وله دين على رجل آخر، فأخذ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه، اختلف المشائخ فيه: قال أبو نصر رحمه الله تعالى: صاحب دين الميت يكون غاصباً، ويصير ما أخذ قصاصاً بدينه، وقال

بعضهم: لا يكون غاصبا وهو الصحيح .

٢٥٧٩٤ :- م: ذكر فى اخر كتاب اللقطة: إذا نزع الخاتم من إصبع نائم، ثم أعاده إلى إصبعه قبل أن ينتبه من تلك النوم برئ، وإن أعاد إلى إصبعه بعد ما انتبه ثم نام لا يبرأ، وفى الخانية: فى قول أبى يوسف، ويبرأ فى قول زفر رحمه الله .

٢٥٧٩٥ :- م: وذكر الحسن بن زياد فى كتاب الاختلاف: أخذ من نائم نعله أو خاتما كان فى إصبعه، ثم أعاد إلى مكانه وهو نائم، قال أبو يوسف: إن لم يستيقظ حتى رده برئ، وإن استيقظ ثم نام، ثم رده، ثم ضاع ضمن إذا لم ينتبه بعد ذلك، وقال محمد إن أعاد فى مجلسه ذلك استحسّن أن يبرأ عن الضمان، سواء كان رده فى تلك النوم أو نومة أخرى وإلا ضمنه، وكذا إذا رده إلى إصبع أخرى .

٢٥٧٩٦ :- وفى الخانية: وعن محمد رحمه الله تعالى فى المنتقى، إذا أخذ رجل خاتما من إصبع نائم، أو دراهم من كيسه، أو خفّا من رجله، ثم أعاده إلى مكانه وهو نائم، أو لم يعد حتى انتبه من نومه، ثم نام نومة أخرى، فأعاده إلى موضعه، إن أعاده فى مجلسه ذلك استحسّن أن لا أضمنه وإلا ضمنته، وكذا لو أعاد الخاتم إلى إصبع أخرى، ولم يذكر فى هذه المسائل قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى: قالوا: الصحيح من مذهبه أنه لا يضمن إلا بالتحويل .

٢٥٧٩٧ :- م: إذا لبس ثوب غيره بغير أمره حال غيبته، ثم نزعه وأعاده إلى مكانه لا يبرأ عن الضمان، قال مشائخنا: وهذا إذا لبس كما يلبس ذلك الثوب عادة، وأما إذا كان قميصا فوضعه على عاتقه، ثم أعاده إلى مكانه فلا ضمان، وفى الخانية: فى قولهم .

٢٥٧٩٨ :- وفى المنتقى: ابن سماعة عن محمد رحمهما الله: فى رجل أخذ ثوب رجل من بيته بغير أمره، ثم رده إلى موضعه فذهب فلا ضمان استحساناً، وإن أخذ الدابة من يد المالك غصبا، ثم ردها فلم يجد صاحبها ولا

خادمه فربطها فى دار صاحبها على معلفها، فهو ضامن نص عليه شمس الأئمة فى شرح كتاب العارية .

٢٥٧٩٩ :- وفى المنتقى الحسن بن زياد عن أبى يوسف رحمه الله تعالى: رجل أخذ شيئاً من دار رجل بغير أمره وعلمه، ثم رده بعد أيام إلى ذلك الموضع لا يبرأ عن الضمان ما لم يرده على صاحبه ، وفى فتاوى آهو: فى أخذ ثوب إنسان من داره فرده بعد مدة، فهلك لم يضمن استحسانا .

٢٥٨٠٠ :- م: ابن سماعة عن محمد رحمه الله، فى رجل أخذ من كيس رجل خمس مائة درهم، وقد كان فى الكيس ألف درهم، فذهب، ثم ردها بعد أيام ووضعها فى الكيس الذى أخذ منه، فانه يضمن الخمسمائة التى كان أخذها ولا يبرأ منها بردها إلى الكيس .

٢٥٨٠١ :- وفى فتاوى أبى الليث: غصب من رجل ثوبا وجاء به إلى المغصوب منه (ووضعه فى حجره والمغصوب منه) يعلم بالوضع إلا أنه لا يعلم أنه ثوبه، فجاء إنسان وحمله من حجر المغصوب منه ، قال: أخاف أن لا يبرأ عن الضمان، وفى الظهيرية: والمختار للفتوى أنه يبرأ . وفى السراجية: وكذا لو وضعه بين يديه فانه يبرأ ، وكذا لو رد العبد المغصوب إلى أحد من ورثة المغصوب منه لم يبرأ عن نصيب الآخرين إذا كان الرد بغير قضاء .

٢٥٨٠٢ :- وفى اليتيمة: سئل أبو عصمة عن رجل غصب من كيس رجل دراهم فانفقها، ثم أعاد فى كيسه مثل ما كان أخذ من غير أن يعلم صاحبه وخلطها بدراهم، فقال: الأمر موقوف حتى يعلم أن صاحب الكيس انفق جميع ما فى كيسه، أو حمل الكيس من موضعه فحينئذ يسقط عنه الضمان .

٢٥٨٠٣ :- فى الفتاوى العتابية: ولو أخذ المودع من الكيس بعض الدراهم، ثم ردها فيه فقد روي أنه لا يبرأ ، ولو أنفقها ورد مثلها لا يبرأ اتفاقا .

٢٥٨٠٤ :- وعن نصير رحمه الله تعالى إذا رأى دابة واقفة فى الطريق

ففتحها، ضمن، وعن ابن سلمة إذا وقفت، ثم سارت بعد ذلك، لم يضمن.

٢٥٨٠٥ - م: غصب من آخر سفينة، فلما ركبها وبلغ وسط البحر لحقه صاحبها، فليس له أن يستردها من الغاصب، لكن يؤجرها إياه من ذلك الموضع إلى الشط مراعاة للجانبين.

٢٥٨٠٦ - وكذا لو غصب دابة ولحقها صاحبها في المفازة في موضع المهلكة لا يستردها، ولكن يؤجرها إياه لما قلنا.

٢٥٨٠٧ - وإن كفن الميت في ثوب غصب ودفن وأهيل التراب عليه، وفي الكبرى: ومضى ثلاثة أيام أو لم يمض، م: فإن كان للميت تركة أخذ القيمة من تركته ولا ينبش الميت، وكذا إذا لم يكن للميت تركة لكن تبرع إنسان بأداء القيمة أخذ المالك القيمة من المتبرع، ولا ينبش القبر، وإن لم يكن شيء من ذلك فصاحب الكفن بالخيار، إن شاء تركه لآخرته وهو أفضل، وإن شاء ينبش القبر وأخذ الكفن، وفي الظهيرية: قال بعض مشائخنا: هذا إذا كفن من غير خياطة، فأما إذا خاطه فليس لصاحب الثوب أن ينبش ويأخذ ثوبه.

٢٥٨٠٨ - م: غصب من آخر دابة أو ثوبا أو دراهم، وهي قائمة بعينها، فأبراه المغصوب منه منها صح الإبراء، ويكون إبراء عن ضمانها، وفي الخانية: ويصير الغصب أمانة في يده، وكذا إذا حلله من ذلك برئ الغاصب عن الضمان، سواء كان قائما أو مستهلكا (إن كان مستهلكا) فهو إبراء عن الدين، وإن كان قائما فهو إبراء عن ضمان الغصب، فيصح ويصير العين أمانة عند الغاصب.

٢٥٨٠٩ - في فتاوى النسفي: غصب من آخر ساجدة وأدخلها في بنائه، أو غصب من آخر تالة، وغرسها في أرضه، وكبرت حتى انقطع حق المالك، ثم أن المالك قال للغاصب: وهبت لك الساجدة والتالة صح، وهذا إبراء عن الضمان في الحاصل.

٢٥٨١٠ - إذا هشم إبريق فضة إنسان، فجاء آخر وهشم هشماً برئ الأول عن ضمانه، والثاني ضامن.

٢٥٨١١ - قال الفقيه أبو الليث: وكذا روي عن محمد بن الحسن رحمه الله في رجل صب ماء على حنطة رجل، فجاء رجل آخر، وصب ماء آخر، وزاده نقصانا فالأول يبرأ عن الضمان، وعلى الثاني قيمتها يوم صب عليها الثاني، إذا كسر إناء فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل أن يعطيه إياه فلا شيء على الكاسر.

٢٥٨١٢ - في الفتاوى العتائية: ولو غصب ثوبا، واستحقه انسان بطل الضمان على الغاصب بحاله، ولو قال كان قبل أن يخيط الغاصب.

٢٥٨١٣ - وكذا إذا طحن الحنطة، أو طبخ اللحم، فإذا ذبح الشاة فإن استحق جلدها ولحمها واطرافها اخر لم يبرأ الغاصب، ولو اتلف انسان المغصوب في يد الغاصب، وأدى ضمانه إلى الغاصب برئ.

الفصل السابع

فى التسبب فى الإتلاف

٢٥٨١٤ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى كتاب اللقطة : إذا حل دابة مربوطة لرجل، ولم يذهب بها فذهبت الدابة، فلا ضمان على الذى حلها عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله ، سواء ذهبت الدابة على الفور، أو بعد ذلك بزمان، وعلى قول محمد رحمه الله يجب الضمان، وكذلك إذا فتح باب دار إنسان، وفى الدار دواب فذهبت الدواب .

٢٥٨١٥ :- وكذلك إذا فتح باب قفص إنسان، وطار الطير الذى فيه ، وروى عن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه إذا ذهبت الدابة على الفور، أو طار الطير على الفور (أنه ضامن، وإن ذهبت الدابة وطار الطير بعد زمان لا على الفور) فلا ضمان، كما لو حل قيد عبد إنسان حتى ذهب العبد، فلا ضمان بالإجماع، ومحمد رحمه الله تعالى يقول فى فصل العبد : للعبد اختيار معتبر شرعاً، حتى لو لم يكن كذلك بأن كان العبد مجنوناً ذاهب العقل، فهو والدابة سواء .

٢٥٨١٦ :- وعن محمد أيضاً: لو كان العبد المجنون مقيداً فى بيت مغلق فحل إنسان قيده، وفتح الآخر الباب، فالضمان على الفاتح لا على الحال ، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: وقد ذكر محمد رحمه الله فى المبسوط: لأنه لا ضمان فى ذلك كله، ولم يذكر فيه اختلافاً .

٢٥٨١٧ :- ولو حل رباط الزيت فسال الزيت، إن كان الزيت سائلاً فهو ضامن ، ولو كان جامداً وذاب بالشمس وسال لم يضمن .

٢٥٨١٨ :- وذكر فى واقعات الناطفى : فىمن جاء إلى سفينة

(مشدودة، فحلها، وذلك يوم ريح شديد، فغرقت السفينة) فهذا على وجهين : إما أن تثبت بعد الحل ساعة، أو أقل قليل الأوقات ثم سارت وغرقت ، أو كما انحلت لم تقف وسارت وغرقت ، ففي الوجه الأول لم يضمن، وفي الوجه الثاني ضمن .

٢٥٨١٩ :- وفي المنتقى : إذا كانت الدابة فى مربوط، جاء إنسان وفتح الباب وذهبت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى : هو ضامن لها ، فإن كانت مشدودة، والباب مغلق، فجاء إنسان وحلها، وجاء آخر وفتح الباب وذهبت، فالضمان على الذى فتح الباب، وكذلك الغنم .

٢٥٨٢٠ :- وفي الخانية : ولو أن رجلاً أخذ مملوكه الأبق، وقيده واغلق عليه الباب، فحل رجل قيده وفتح الباب فذهب المملوك قال : لاضمان على الذى فتح وحل القيد، فلو كان المملوك ذاهب العقل لايؤمن أن يلقي نفسه فى البئر ونحو ذلك قال : هو ضامن له، وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : لا يضمن فى البهائم أيضاً .

٢٥٨٢١ :- وفي الحاوى : ولو شد غاصب العبد يد العبد، فحله العبد وقتل نفسه يضمن الغاصب قيمة العبد، وكذا لومات من غير الضرب عنده .

٢٥٨٢٢ :- م : نقب حائط إنسان بغير إذن صاحب الحائط، ثم غاب الناقب فدخل سارق من ذلك وسرق شيئاً، يجب أن لا يضمن الناقب، ويجوز أن يكون بين المسئلتين فرق، والفتوى فى الناقب أنه لا يضمن .

٢٥٨٢٣ :- نظر فى دن دهن مائع لغيره، فوقع قطرة الدم من أنفه فى الدن، وتنجس الدن، صار ضامناً إذا كان النظر بغير إذن المالك ، ثم ماذا يضمن ؟ إن كان الدهن مأكولاً يضمن مثل ذلك قدرأ أو وزناً، ألا ترى أن من قطع يد دابة هى مأكول اللحم، أو رجلها، ضمن قيمتها لفوات المنفعة المطلوبة منها من حيث الركوب واللحم ، وإن كان الدهن غير مأكول يضمن النقصان .

٢٥٨٢٤ :- إذا وقف دابة فى سوق الدواب فاتلفت، فلاضمان على صاحبها، وكذلك لو كانت سفن واقفة على الشط، جاءت سفينة وأصابت هذه الواقفة (فانكسرت الواقفة)، كان الضمان على الجائية، وإن انكسرت الجائية فلاضمان على الواقفة .

٢٥٨٢٥ :- وفى فتاوى النسفية : طحان خرج بالليل من الطاحونة، ينظر إلى مسيل الماء حين قل الماء فدخل السارق وسرق أحمال الناس، فالطحان ضامن إن بعد عن الباب بعداً يعدبه مضيعاً، وفى الكبرى : كذا اختار المشائخ المتأخرون، منهم القاضى الإمام أبوعلى السغدري، والحاكم الإمام عبد الرحمن وغيره، وجعله بمنزلة المودع إذا دل السارق على السرقة .

٢٥٨٢٦ :- م : وذكر القاضى صدر الإسلام فى آخر شرح اللقطة : أن السعاية على ثلاثة أوجه (١) أحدها : أن يكون بحق بأن يكون يؤذيه، ولا يمكنه دفعه عن نفسه إلا بالرفع إلى السلطان، وفى هذا الوجه لا ضمان .

٢٥٨٢٧ :- وحكى عن القاضى شمس الإسلام محمود الأوز جندى : أن المضروب إذا اشتكى إلى السلطان، حتى أخذ السلطان مالأمن الضارب أنه لا ضمان عليه، وكذا إذا كان يفسق ولا يمتنع عنه بالأمر بالمعروف، فرفع إلى السلطان فأخذ السلطان منه مالا فلا ضمان عليه .

٢٥٨٢٨ :- (٢) الوجه الثانى : أن يقول للسلطان : إن فلانا وجد كنزاً فى داره، أو قدر غطارف، فإن كان السلطان يغرم الناس جزافاً لامحالة فهو ضامن .
٢٥٨٢٩ :- (٣) الوجه الثالث : أن يكون السعاية بغير حق، وفى هذا الوجه

٢٥٨٢٤ :- أخرج البخارى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
العجماء عقلها جبار، والمعدن جبار، والبئر جبار، وفى الركاز الخمس، صحيح البخارى،
الديات، باب العجماء جبار ١٠٢١/٢ برقم : ٦٦٤٦، ف ٦٩١٣، صحيح مسلم، الحدود، باب
جرح العجماء، والمعدن، والبئر جبار ٧٣/٢ برقم : ١٧١٠ -

لا ضمان على الساعى فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى: خلافا لمحمد، وجعل هذه المسئلة فرع مسئلة فتح باب القفص، قال رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله فى زماننا لكثرة السعاية زجراً لهم وصيانة لأموال الناس. وذكر فى فتاوى النسفى: أنه سئل عن السعاية بغير ذنب؟ قال: روي عن زفر أنه ضامن، قال: وبه أخذ كثير من مشائخنا.

٢٥٨٣٠ - وفى الخانية: ولو سعى رجل إلى سلطان ظالم، وقال له: إن لفلان مالا كثيرا، أو أنه وجد مالا، أو أصاب ميراثا، أو قال: عنده مال فلان الغائب، أو أنه يريد الفجور بأهلي، فإن كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الأسباب يكون ذلك سعياموجبا للضمان إذا كان كاذبا فيما قال: وإن كان صادقا فيما قال: إلا أنه لا يكون متظلما ولا محتسبا فى ذلك فكذلك، وإن قال: إنه ضربنى أو ظلمنى وهو كاذب فى ذلك كان ضامنا.

٢٥٨٣١ - وفى البرهانية: الظالم إذا أخذ من غرماء الميت من مال الميت عندهم، فديون الميت عندهم باقية.

٢٥٨٣٢ - فى الحاوى: سئل أبو جعفر عن هدم بيوته وألقى ترابا كثيرا إلى جانب الحائط حتى مال الحائط، أو وضع اللبن تحت الحائط، وقد أوصل ثقل ذلك إلى الحائط حتى أورث فيه وهنا يضمن.

٢٥٨٣٣ - العبد إذا سعى على غيره بغير ذنب إلى سلطان، حتى أخذ منه مالا، أن العبد ضامن، ولكن لا يؤخذ به إلا بعد العتق.

٢٥٨٣٤ - إذا رش الماء فى الطريق، فجاء حمار وزلق به وعطب، ذكر

٢٥٨٣٤ - يؤيد المسألة ما أخرجه ابن ابى شيبة عن شعبة قال: سألت الحكم، وحماداً عن رجل توضع، فصب ماء فى الطريق؟ قال حماد: يضمن الخ. مصنف ابن ابى شيبة، البيوع والأفضية، الرجل يصب الماء فى الطريق، ٣٠٣/١٤ برقم: ٢٨٥٠١ - وأخرج أيضا عن عامر فى القصاب، والقصار ينضح بابه، قال: يضمن، مصنف ابن أبى شيبة ٣٠٣/١٤ برقم: ٢٨٥٠٢ -

فى فتاوى أبى الليث: أن عليه الضمان ، ولم يذكر ما إذا زلق به إنسان وعطب ، وذكر محمد رحمه الله فى ديات الأصل أن على عاقلته الضمان من غير تفصيل ، وذكر شيخ الإسلام تأويل المشائخ ، وأحسن التأويل إذا رش كل الطريق بحيث لا يجد المار موضعاً يابساً يمر عليه ، وفى هذا الوجه الراش ضامن .

٢٥٨٣٥ :- وكذلك الجواب فى الخشبة الموضوعة فى الطريق ، إن أخذت الطريق كلها فمر عليها وعثروا مات فالواضع ضامن ، وأما إذا رش بعض الطريق فمر إنسان على الموضع الذي رش ، إن لم يعلم بذلك بأن كان ليلاً وعثروا مات من ذلك ، وجب الضمان على الراش ، وإن علم بذلك ومع ذلك مر على موضع الرش فلا ضمان على الراش ، وكذلك الجواب فى الخشبة الموضوعة فى الطريق إذا أخذت بعض الطريق فمر عليها إنسان متعمداً .

٢٥٨٣٦ :- وإلى هذا أشار محمد رحمه الله تعالى فى مسألة حفر البئر وصورتها : إذا حفر بئراً على قارعة الطريق ، فجاء إنسان ووثب من إحدى جانبيه البئر إلى الآخر خاطر بذلك فوقع فى البئر ومات ، فلا ضمان على الحافر .

٢٥٨٣٧ :- وفى الحاوى : سئل أبو القاسم عمن طرح على باب داره خشبة فى إحدى جانبي السكة ، فساق صبي الحمار فى جانب الخشبة ، فبقى رجل الحمار فى الخشبة فانكسرت قال : إن لم يضر الخشبة بالمارة وضيق عليهم طريقهم ، فتعمد الصبي يسوق حماره فى ذلك الموضع على استعياء عنه ، رجوت أن لا يضمن واضع الخشبة .

٢٥٨٣٨ :- م : وإذا أمر غيره بالرش إن أمره بالرش على فناء الدكان ، يعنى دكان الآخر ، فالأمر ضامن ولا ضمان على الراش وإن كان بخلافه فالراش ضامن ، والحارس (إذا رش هو يضمن كيف ما كان) .

٢٥٨٣٩ :- وإذا رش الماء فى الطريق ، وجاء رجل بحمارين فتقدم صاحب الحمار إلى أحدهما يقوده ، فتبعه الحمار الآخر فزلق فانكسر رجله ، فإن

كان صاحب الحمار سائقا لهما، فلا ضمان على الراش، وإن لم يكن سائقا لهما فالراش ضامن.

٢٥٨٤٠ - وفي الكبرى: رجل رش الماء في الأسواق هل يرخّص؟ المختار أنه لا بأس به لتسكين الغبار، فأما الزيادة على ذلك لا يحل.

٢٥٨٤١ - م: إذا ربط حمارا على موضع، فجاء آخر وربط حماره على ذلك الموضع أيضا، فعرض أحد الحمارين الآخر، فإن ربطا في موضع كان لهما ولاية الربط بأن لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكاً لأحد فلا ضمان.

٢٥٨٤٢ - وإن ربطا في موضع ليس لهما ولاية الربط، يجب الضمان على صاحب الحمار العاض وفي الكبرى: كمن أوقف الدابة في السوق، وأصابته الدابة انسانا، م: في غصب فتاوى أبي الليث: زعم بعض مشائخنا أن هذه المسألة مؤولة في طريق الضمان، وتأويلها إذا عض حمار الرجل الثانى حمار الرجل الأول، أما إذا عض حمار الأول حمار الثانى فلا ضمان على الاول، وفي الذخيرة: وليس الأمر كما ظنوا، بل المسألة مجرأة على إطلاقها، والضمان على صاحب الحمار العاض أيهما كان.

٢٥٨٤٣ - م: إذا شق راوية رجل فهو ضامن لما شق من الراوية، ولما سال منها، ولما عطب بما سال منها ما لم يسقها صاحبها، فإن ساق صاحبها وهو يعلم بذلك، ضمن صاحبها ما عطب بما سال منها بعد سوقه إياها، ولا يضمن الشاق ذلك، وكذلك لا يضمن الشاق ما سال منها بعد سوقه إذا كان الشق بحال يمكن لصاحبها دفع ذلك، فأما إذا كان بحال لا يمكنه دفع ذلك، فإن الضمان على الشاق.

٢٥٨٤٤ - وكذلك إذا شق راوية رجل وسال مافيها، حتى مال الجانب الآخر، ووقع وتخرق، وسال مافي الزق الآخر، كان ضمان ذلك على الشاق، إلا إذا ساقها رب الدابة مع العلم بالشق، فحينئذ لا ضمان على الشاق.

٢٥٨٤٥ - وفي الإبانة: وكذلك لو شق مما حملة الحمال قال: يضمن فإن ذهب الحمال وهو يعلم بذلك، لا يضمن الشاق ما سال بعد ذلك،

وفى الغياثية: ولو حل الحبل حتى تلف القنديل يضمن .

٢٥٨٤٦ :- وفى اليتيمة: وسألت والدى عن رجل شق زق اخر، والدهن فيه جامد، ثم سال بعد أيام فقال: لا يضمن الدهن، ويضمن الزق، وسألته عن رجل وضع زقا فى الطريق، فعثر به انسان فشقه فقال: ينظر إن وضعه بعد ربان كان لا يطيقه يضمن الشاق، وإن كان بغير عذر لا يطيق .

٢٥٨٤٧ :- م: وإذا ساق حماراً عليه وقر حطب، وكان ثمة رجل واقف فى الطريق أو يسير، فقال السائق بالفارسية ”برت برت“ أو قال: ”كوش كوش“ ولم يسمع الواقف حتى أصابه الحطب، وخرق ثوبه أو سمع إلا أنه لم يتهيأ له أن يتنحى عن الطريق لضيق المدة ضمن السائق ثوبه، وإن سمع وتهيأ له التنحى عن الطريق فلم يتنح، فلا ضمان على السائق ثوبه وإن سمع .

٢٥٨٤٨ :- وفى النوازل: قصار أقام حماراً على الطريق، وعليه ثياب فجاء راكب ومزق الثياب التى عليه يريد به ”كوش زدش“ قال: إن كان الراكب يبصر الحمار والثوب يضمن، وإن كان لا يبصر لا يضمن، قال: ثمة فعلى هذا لو وضع الثوب على الطريق، فجعل الناس يمرون عليه تخرق وهم لا يبصرون فلا ضمان عليهم .

٢٥٨٤٩ :- وكذلك رجل جلس على الطريق، فوقع عليه إنسان فلم يره، فمات الجالس فلا ضمان عليه، قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد روى عن أصحابنا خلاف ذلك، ولكن لو أفتى مفتى بما ذكرنا أولاً لا بأس به، قال الصدر الشهيد فى واقعاته: فإذا يفتى المفتى فى هذه المواضع أن رأى للقاضى، قال: هكذا نفتى، وعلى قياس مسألة وقر الحطب ينبغى أن يقال فى هذه المسألة: إذا كان الراكب يبصر الحمار والقصار إن لم يقل: ”برت كوش“ أو قال: ولم يسمع القصار قوله، أو سمع ولكن لم يتهيأ له أن يتنحى، ينبغى أن يصير الراكب ضامناً إلى اخر ما ذكرنا .

٢٥٨٥٠ :- وفى اليتيمة : سئل أبو عصمة عن رجل سقى أرضه، فانهدم بيت جاره ، قال : إن انهدم من الندادة من غير أن يتصل به الماء لا يضمن ، وإن اتصل به الماء فانهدم يضمن .

٢٥٨٥١ :- وفى الغيائية : سكة رمى فيها الثلج فزلق أحد، فلا ضمان أصلا لما تلف، سواء كانت نافذة أو لم يكن لعموم البلوى والضرورة .

٢٥٨٥٢ :- واستفتى قاضى القضاة شمس الأئمة الأوزجندى عن أصطبل بين رجلين لكل واحد منهما بقرة، فدخل أحدهما الأصطبل، وشد بقر صاحبه كيلا يضرب بقره فاضطرب البقر تخنق بالربط ، فافتى أنه لا ضمان عليه إذا لم تحوله عن مكانه .

الفصل الثامن فى الدعوى الواقعة فى الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة فى ذلك

٢٥٨٥٣ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل: إذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه جارية له، وأقام على ذلك بينة يحبس المدعى عليه حتى يجيء بها، ويردها على صاحبها، قال شمس الأئمة الحلوانى: ينبغى أن يحفظ هذه المسألة؛ لأنه قال: أقام بينة أنه غصب جارية له، ولم يبينوا جنسها وصفتها، فمن المشائخ من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة، وأول ما ذكر فى الكتاب على هذا.

٢٥٨٥٤ :- وحكى عن أبى بكر الأعمش تأويل المسألة أن الشهود شهدوا على إقرار الغاصب أنه غصب منه جارية، فثبت غصب الجارية بإقراره فى حق الحبس والقضاء جميعاً، والصحيح أن هذه البينة تقبل فى حق الحبس من غير بيان الجنس والصفة والقيمة، فاذا حبسه القاضى، وأحضر المحبوس جارية، فإن اتفق الغاصب والمغصوب منه أن هذه الجارية جارية المدعى يقضى بها للمغصوب منه، وإن أنكر الغاصب أن يكون هذه الجارية جارية المدعى وادعاه المالك لا يقضى بها للمغصوب منه مالم يعد البينة أنها هى الجارية التى غصبها منه، وإن قال الغاصب: قدمات الجارية أوبعتها ولا أقدر عليها إن صدقه المغصوب منه فى ذلك خلى سبيله، وقضى عليه بالقيمة إن أراد المغصوب منه، وإن كذبه يحبس، وينتظر ويتلوم، فإذا مضى مدة يقع فى غالب رأى القاضى أنه

لو كان قادراً لما تحمل مرارة الحبس إلى مثل هذه المدة ، فالقاضى يخلى سبيله -
 ٢٥٨٥٥ :- قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : وهذا التلوم إذا لم
 يرض المغصوب منه بالقيمة ، فإن لم يعرف منه الرضاء ، ومضت هذه المدة ،
 فالقاضى يخلى سبيل المدعى عليه ، بعد هذا القاضى يقول للمغصوب منه : ماذا
 تريد ضمان القيمة (أو التلوم إلى أن تظهر الجارية إن قال : ضمان القيمة إن اتفقا
 على القيمة قضى القاضى بتلك القيمة) وإن اختلفا إن كان للمدعى بينة على ما
 ادعى قضى بتلك البينة ، وإن لم يكن فالقول قول الغاصب مع يمينه ، ويحلف بالله
 ما قيمته إلا عشرين درهما ، ذكر هذه الكيفية فى غصب الأصل قبل مسألة الخلط .
 ٢٥٨٥٦ :- فإذا حلف وادعى القيمة ، ثم ظهرت الجارية كان للمالك
 الخيار ، إن شاء رضى بالقيمة التى أخذها ، وإن شاء ردها وأخذ الجارية ، قال شيخ
 الإسلام ، قال بعض مشائخنا : إذا كان المأخوذ مثل قيمة الجارية أو أكثر ، لا يكون
 للمالك الخيار فى استرداد الجارية ، وذكر شمس الأئمة السرخسى أن هذا القائل
 هو الكرخى ، قال شمس الأئمة : هذا والصحيح أن للمالك الخيار على كل حال ،
 وإليه أشار فى الكتاب حيث أطلق الجواب إطلاقاً ، وذكر شمس الأئمة الحلوانى
 رحمه الله أنه إذا ظهر أن قيمتها مثل ما قال الغاصب شوش الجواب فيه ، قال فى
 موضع : لا خيار للمولى ولا سبيل له عليها ، وقال فى موضع آخر : له الخيار وإن
 كان ما أخذ أضعاف قيمتها ، قال شمس الأئمة هذا والقول الأول أشبه .
 ٢٥٨٥٧ :- جامع الجوامع : أقام بينة أنه غصب ، وهو يقول : ودبعة
 لفلان ، أو عارية ، أو رهن ، أو إجارة ، أو بضاعة ، لا يندفع ، وإن أقام البينة يتوقف ،
 قال أبو يوسف : إن اتهمه القاضى فقضى ، وقال محمد : إن كان الغاصب معروفاً
 يتوقف وإلا فلا .

٢٥٨٥٨ :- م : ولو ادعى الغصب ، وجاء بشاهدين شهد أحدهما على
 الغصب وشهد الآخر على اقرار الغاصب بالغصب ، لا تقبل الشهادة ، وهذا بخلاف
 ما لو شهد أحدهما بالبيع ، وشهد الآخر على الاقرار بالبيع حيث تقبل الشهادة ، ولو

الفتاوى التاتارخانية - ٤٩ كتاب الغصب ٤٩٩ الفصل: ٨ الدعوى فى الغصب ووقوع... ج: ١٦

شهد أحد الشاهدين له بالملك، وشهد الآخر على إقرار الغاصب له بالملك لا تقبل الشهادة ، وفى تجنيس خواهرزاده : ولو شهد شاهد أنه لهذا المدعى ، وشهد الآخر أنها كانت له قبلت شهادتهما .

٢٥٨٥٩ :- م : وإذا ادعى جارية فى يد رجل أنها جاريته غصبها هذا منه ، وشهد احد الشاهدين بذلك ، وشهد الآخر أنها جاريته ولم يقل : غصبها هذا منه تقبل الشهادة .

٢٥٨٦٠ :- وفى الخانية : ولو أن رجلين اختصما رجلاً فى جارية ، وأقام أحد المدعين البينة أن ذا اليد غصب منى هذه الجارية فى وقت كذا ، وأقام المدعى الآخر البينة أن ذا اليد غصب منى هذه الجارية ، ووقت لذلك وقتاً بعد الأول ، قال : هى لثانى فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله ، وعلى الغاصب قيمتها للاول ، وفى قياس قول أبى يوسف الجارية للاول ، ولا يضمن الغاصب للثانى شيئاً .

٢٥٨٦١ :- م : وإذا ادعى جارية فى يدى رجل أنها له غصبها صاحب اليد منه ولم يشهد شهود المدعى بالغصب وإنما شهدوا له بالملك ، فأراد القاضى أن يقضى بالجارية للذى أقام البينة هل يحلفه بالله ما بيعت ولا اذنت له فيه ؟ قال : لا ، إلا أن يدعى صاحب اليد شيئاً من ذلك ، وعن أبى يوسف رحمه الله أنه يحلفه وإن لم يطلب الخصم ليكون أحكم للقضاء وأبرم .

٢٥٨٦٢ :- وأجمعوا أن من ادعى ديناً فى التركة ، فالقاضى يحلفه مع إقامة البينة أنك ما استوفيت الدين ولا أبرأته ، وإن لم يدع الخصم ذلك ، وهذه المسألة تشهد لأبى يوسف رحمه الله تعالى .

٢٥٨٦٣ :- وفى التجريد : ولو أقر الغاصب بما ادعى المغصوب منه ، ثم قال : رددت عليه ، أو قال : هو الذى احدث العيب به لم يصدق إلا ببينته .

٢٥٨٦٤ :- وإذا ماتت الدابة المغصوبة ، ووقع الاختلاف بين الغاصب والمغصوب منه ، فقال الغاصب : رددت الدابة عليك ونفقت عندك ،

وقال رب الدابة : لابل نفقت عندك من ركوبك، ولم يكن لواحد منهما بينة، فالقول قول رب الدابة، كما لو قال : أكلت مالك بإذنك ، أو أخذت مالك بإذنك ، وأنكر صاحب المال، كان القول قوله ، فإن أقاما جميعا البينة، أقام رب الدابة البينة أنها نفقت عند الغاصب من ركوبه، وأقام الغاصب البينة أنه قد ردها عليه ، ثم ماتت فى يده فان الغاصب يضمن قيمتها، وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله فى شرحه مسألة الفرق أن ما ذكر أنه لاضمان على الغاصب قول محمد رحمه الله، أما على قول أبى يوسف فهو ضامن.

٢٥٨٦٥ :- وإذا اختلف رب الثوب والغاصب فى قيمة الثوب ، وقد استهلكه الغاصب، فالقول قول الغاصب مع يمين الغاصب والبينة بينة رب الثوب، وإن لم يكن لرب الثوب بينة، وجاء الغاصب ببينة أن قيمة الثوب كذا، وكذبه رب الثوب ، وسأل القاضى يمين الغاصب) فإنه يحلف على دعواه ، ولا تقبل بينته ، قال مشائخنا : ينبغى أن تقبل بينة الغاصب لإسقاط اليمين عن نفسه ، وقد تقبل البينة لإسقاط اليمين ، ألا ترى أن المودع إذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ، ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته، وطريقه ما قلنا، وبعض مشايخنا قالوا : ينبغى أن يكون فى كل فصل روايتان، وكان القاضى الإمام أبو على النسفى يقول : هذه المسألة عدت مشكلة ، ومن المشايخ من فرق بين مسألة الوديعة وبين هذه المسألة ، وهو الصحيح .

٢٥٨٦٦ :- ولو شهد لرب الثوب أحد الشاهدين أن قيمة ثوبه كذا (وشهد الآخر على إقرار الغاصب أن قيمة ثوبه كذا) لا تقبل هذه الشهادة ، وإن جاء الغاصب بثوب زطى، فقال : هذا الذى غصبتك ، وقال رب الثوب : كذبت ، بل هو ثوب هروى ، فالقول قول الغاصب مع يمينه ، ويحلف بالله أن هذا الثوب ثوبه الذى غصبه إياه وما غصبه ثوبا هرويا، قال مشايخنا : والصواب ما ذكر فى كتاب الاستحلاف : أنه يكفيه أن يقول : بالله ما غصبت هرويا كما يدعيه المالك ، وإن

جاء بثوب هروى ، وقال : هذا الذى غصبتك وهو على حاله ، وقال رب الثوب : بل كان ثوبى جديداً حين غصبت ، فالقول قول الغاصب مع يمينه ، وإن أقام البينة ، فالبينة بينة رب الثوب ، فإن لم يقم واحد منهما بينة وحلف الغاصب وأخذ رب الثوب الثوب ، ثم أقام بينة أنه غصبه إياه ، وهو جديد ضمن الغاصب فضل ما بينهما هكذا ذكر فى الأصل .

٢٥٨٦٧ :- قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : هذا إذا كان النقصان يسيراً ، فإن كان فاحشاً قرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وضمن النقصان ، وإن شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه .

٢٥٨٦٨ :- رجل ادعى ثوباً فى يد رجل أنه له ، وإن صاحب اليد غصبه منه وأقام على ذلك بينة ، فاقام صاحب اليد بينة أنه وهبه له ، أو باعه إياه ، أو أقربه له ، فإنه يقضى به لذى اليد ويجعل كأن صاحب اليد غصب أولاً ثم وهبه المدعى ، أو باعه إياه .

٢٥٨٦٩ :- ولو ادعى رجل أن الثوب له ، وأن صاحب اليد غصبه منه ، وأقام على ذلك بينة ، وأقام رجل آخر بينة أن صاحب اليد أقرله بهذا الثوب ، فإنه يقضى به للذى أقام البينة أن الثوب له ، ويجعل كأن صاحب اليد غصبه أولاً حتى يصير الثوب فى يده ، فيصح الإقرار ، وإذا جعل كأن صاحب اليد غصب أولاً جعل مقراً بملك الغير ، والإقرار بملك الغير لا يعتبر .

٢٥٨٧٠ :- إذا قال : غصبتك هذه الحبة ، ثم قال : البطانة لي ، أو قال : الحشولي ، لم يصدق ، ولو قال غصبتك هذا الخاتم ، أو هذه الدار ، أو هذه الأرض ، ثم قال بعد ذلك : فص الخاتم لي ، أو قال بناء الدار لى ، أو شجرة الأرض لي ، فكذلك الجواب لا يصدق .

٢٥٨٧١ :- ولو قال : غصبت هذه البقرة من فلان ، ثم قال : ولدها لي ، قبل قوله ، فرق بين الإقرار والشهادة ، فانه إذا شهد شاهدان لرجل أن هذه بقرته ولها ولد ، فإن المشهود له يستحق البقرة مع الولد .

٢٥٨٧٢ :- وفى التهذيب : قال الغاصب : غصبت منك هذا العبد ، وقال المغصوب منه : بل عبداً آخر أو جارية ، فالقول للغاصب ، ولو قال : غصبت ولو ادعى الغاصب الرد ، وانكر المالك فالقول للغاصب ، ولو قال غصبت أعور ، وقال المالك : بل أعور عندك ، فالقول للغاصب ، ولو ادعى الغاصب الرد ، وانكر المالك ، فالقول قوله .

٢٥٨٧٣ :- وفى جامع الجوامع : مات ذواليد ، وأقام رجل أنه غصب منه وآخر أنه أودعه ، قضى بينهما وكان أحق من الغرماء كذا فى الدراهم المعينة .
٢٥٨٧٤ :- أقام رجل البينة أنه غصب منى الجارية اليوم ، وقال الآخر : إنه غصبها منذ شهر ، فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله هى للآخر ، ويضمن القيمة للأول ، قال أبو يوسف : هى للأول ولا شيء للآخر .

٢٥٨٧٥ :- أبق المغصوب من يد غاصب آخر فاختلفا فى قيمته ، قال المولى : كان قيمته يوم الغصب ألفاً ، قال الغاصب : خمسمائة ، وزاد الباقي فى يدي ، فالقول للمولى ، ولو قال : فى يد الثانى ، فالقول للغاصب أخذ من الأول بقوله خمسمائة ثم ظهر فى يد الثانى وقيمتة ألفان ، فالمولى إن شاء رده وأخذه وله الحبس ، أو رضى ولو قبله فالمولى بالخيار إن شاء أخذ من الأول تمام الألف أو رد واتبع عاقلة الثانى .

٢٥٨٧٦ :- جارية فى يد الغاصب ظهر الغصب ببينة أو إقرار فأقامت أنها كان للغاصب قبل الغصب واستولدها ، صح وضمن قيمتها فى الإقرار ، وإن أقامت أنها بنته ولدت فى ملكه من حرة أو أمة لا يضمن قيمتها .

٢٥٨٧٧ :- وفى الخانية : وإن كان المغصوب داراً فأقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار ، وأقام الغاصب بينة أنه ردها على صاحبها ، كانت بينة صاحبها أولى ، وكذا لو شهد شهود صاحبها أن الغاصب قبلها .

٢٥٨٧٨ :- م : فى القدوري : وإذا شهد شهود المدعى بغصب العبد

وموته عند الغاصب ، وشهد شهود الغاصب أن العبد مات فى يد مولاه قبل الغصب ، لم ينتفع بهذه البينة ، يعنى الغاصب .

٢٥٨٧٩ :- ولو أقام المدعى بينة أن الغاصب غصبه يوم النحر بالكوفة ، وأقام الغاصب البينة أنه كان يوم النحر بمكة ، أو العبد فالضمان واجب على الغاصب .

٢٥٨٨٠ :- قال محمد رحمه الله تعالى فى ”الإملاء“ إذا شهد شهود الغاصب أنه مات فى يد المغضوب منه ، وشهد شهود المغضوب منه أنه مات فى يد الغاصب فالبينة بينة الغاصب ، وفى الخانية : وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : بينة صاحبه أولى .

٢٥٨٨١ :- م : فى المنتقى : ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله : فى رجل غصب من آخر عبداً ، فوجد المغضوب منه عبده ، فأخذه وفى يده مال ، فقال الغاصب : هو مالى ، وقال المغضوب منه : هو مالى ، قال : إن كان العبد فى منزل الغاصب ، والمال فى يده فهو للغاصب ، وإن لم يكن فى منزل الغاصب فهو للمغضوب منه .

٢٥٨٨٢ :- بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالى : غاصب الثوب إذا قال صبغت الثوب أنا ، وقال المغضوب منه : غصبته مصبوغاً ، فالقول قول المغضوب منه ، وكذلك إذا اختلفا فى بناء الدار وحلية السيف فهو مثل اختلافهما فى الصبغ .

٢٥٨٨٣ :- وعن محمد : إذا وقع الاختلاف فى بناء الدار فالقول قول رب الدار ، كما قاله أبو يوسف ، وإن أقاما البينة ، فالبينة بينة الغاصب ، قال : وكذلك النخيل والشجر فى الأرض .

٢٥٨٨٤ :- ولو اختلفا فى متاع موضوع فى الدار المغصوبة ، أو فى اجر موضوع ، أو فى باب موضوع ، فالقول قول الغاصب ، والبينة بينة المغضوب منه .

٢٥٨٨٥ :- رجل غصب عبد رجل ، وباعه ، وسلم العبد وقبض الثمن ،

ومات العبد فى يد المشتري ، فقال : أنا أمرته بالبيع ، فالقول قوله ، ولو قال : لم امره ، ولكنى أجزت البيع حين بلغنى لم يلتفت إلى قوله ، ولا سبيل له على الثمن ، إلا أن يقيم البينة أنه أجاز البيع قبل موت العبد .

٢٥٨٨٦ :- هشام فى نوادره : سألت محمدا عن رجل أتى سوقا ، وصب لإنسان زيتا أو سمناء ، أو شيئا من الأدهان والخل ، وعينت البينة ذلك ، وشهدوا عليه ، فقال الجانى : صببت وهو نجس قدمات فيه فارة ، فالقول قوله : قلت له : فإن أتى إلى سوق القصايين ، فعمد إلى طراس اللحم ، فرمى بها ، واستهلكها ، والشهود عاينوا ذلك ، فشهدوا عليه ، فقال الجانى : هى ميتة ، قال : لا أصدقه على ذلك ، ويسع للشهود أن يشهدوا أنها ذكية .

٢٥٨٨٧ :- إبراهيم عن محمد : رجل اتخذ من طين رجل لبناء ، أو جدارا ، فهو له ، وعليه قيمة الطين ، وإن قال رب الطين : أنا أمرته أن يتخذه ، قال : هو لرب الطين .

٢٥٨٨٨ :- بشر عن أبى يوسف : إذا شهد شهود الغاصب أن رب العبد قبضه منه ، فمات عنده ، وشهد شهود المغصوب منه أن العبد قد مات عند الغاصب ، فالغاصب ضامن لقيمته ، قال أبو الفضل : هذا خلاف جواب الأصل .

٢٥٨٨٩ :- وفى السراجية : لو اختلفا فى عين المغصوب ، أو صفته ، أو قيمته ، فالقول قول الغاصب مع يمينه ، لو أقام الغاصب البينة أنه رد المغصوب إلى المالك ، وأقام المالك البينة أنه هلك عند الغاصب ، فالبينة بينة المالك ، ولو أقام الغاصب البينة أنه رد على المالك ، وهلك عنده فلا ضمان عليه .

٢٥٨٩٠ :- رجل قال : اغتصبنا من فلان ألف درهم ، وكنا عشرة قضي عليه بجميع الألف المضمون يملك عند أداء الضمان مستنداً إلى وقت الغصب ، ويكون الإكساب للغاصب من ذلك الوقت دون الأولاد ، وإن أخذ الضمان بقول الغاصب دون البينة ، ثم عاد الألف فللمالك أن يأخذه ويرد القيمة .

الفصل التاسع

في تملك الغاصب المغصوب والإنتفاع به

٢٥٨٩١ :- ذكر فى فتاوى أبى الليث عن الفقيه أبى بكر الإسكاف رحمه الله فيمن غصب من آخر لحماً وطبخه ، أو غصب حنطة وطحنها ، وصار المال له ، ووجب عليه القيمة ، فأكله حلال في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى : وفى الخانية : وهو قول زفر رحمه الله ، م : وفى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى أكله حرام قبل أن يرضى صاحبه ، وفى الكبرى : وقال محمد رحمه الله : لا يحل له حتى يرضى المالك ، وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى .

٢٥٨٩١ :- أخرج أبو داؤد عن رجل من الأنصار قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو على القبر يوصى الحافر : أوسع من قبل رجله ، أوسع من قبل رأسه ، فلما رجع استقبله داعى امرأة ، فجاء فجئى بالطعام ، فوضع يده ، ثم وضع القوم فاكلوا ، فنظر آباءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة ، ثم قال : اجد لحم شاة أخذت لغير إذن اهلها ، فارسلت المرأة قالت : يا رسول الله ! انى أرسلت إلى نقيع يشتري لى شاة فلم اجد ، فارسلت إلى جارلى قد اشترى شاة ان ارسل إلى بها بثمانها فلم يوجد ، فأرسلت إلى امرأته ، فارسلت إلى بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أطعميه الأسارى ، سنن أبى داؤد - البيوع - باب فى اجتناب الشبهات ، ٤٧٣/٢ برقم : ٣٣٣٢ -

وأخرج أبو يعلى عن أبى حرة الرقاشى عن عمه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ، مسند ابو يعلى الموصلى ٩١/٢ برقم : ١٥٦٧ -

٢٥٨٩٢ :- وفى الخانية: رجل غصب حنطة وطحنها ، فالدقيق يكون للغاصب، وعليه حنطة لصاحبها ، ثم فى القياس للغاصب أن يأكل هذا الدقيق ، وهو قول زفر رحمه الله ، وفى الاستحسان، وهو قولنا ليس له أن ينتفع بالدقيق مالم يؤد الضمان بالتراضى ، أو بقضاء القاضى ، وقيل : هذا قول محمد رحمه الله تعالى ، أما عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى: يحل له أن يأكل الدقيق وينتفع به .

٢٥٨٩٣ :- وفى الخانية: وعن أبى بكر الإسكاف قال : إذا أكل عين الغصب ، عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يأكل حلالاً ؛ لأنه استهلكه بالمضغ ، فيصير ملكاً قبل الإبتلاع ، قال رضى الله عنه ، وينبغى أن لا يؤخذ بهذا كيلاً يتحاسر الظلمة على أخذ أموال الناس ، وهذا مخالف ظاهر مذهب أبى حنيفة ، فإن عنده المستهلك على ملك المالك ، حتى لو صالح من المغصوب على أضعاف قيمته بعد الإستهلاك جاز عنده .

٢٥٨٩٤ :- وفى التفريد: الغاصب إذا أدى قيمة المغصوب بعد ما أبق أو هلك ، ملك المغصوب مستنداً إلى وقت الغصب ، حتى أن الأبق يعود على ملكه وفى الميت يجب الكفن عليه ، وعند الشافعى رحمه الله لا يملكه أصلاً .

٢٥٨٩٥ :- وفى الجامع الصغير الحسامى : رجل غصب عبداً فشعبه ، فأقام المغصوب منه بينة بقيمة العبد ، فأخذها ، ثم ظهر العبد فهو للغاصب ، وإن لم يقيم البينة على القيمة ، وحلف عليها الغاصب ، وضمنه المولى بقوله ، ثم ظهر العبد إن شاء المولى رد القيمة وأخذ العبد ، وإن شاء سلم له القيمة ، وفى الذخيرة : قال الكرخى : إنما يكون له الخيار إذا ظهر أن المغصوب أكثر مما قاله الغاصب ، أما إذا كان مثله أو دونه فلامعنى للخيار ، وغيره من المشايخ قالوا : له الخيار على كل حال ، وإطلاق محمد رحمه الله فى الكتاب يدل على هذا القول .

٢٥٨٩٦ :- م: وفى فتاوى أهل سمرقند : من غصب من آخر طعاماً

فمضغه حتى صار بالمضغ مستهلكا ، فلما ابتلعه كان حلالاً فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، خلافا لأبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بناء على أن شرط الطيب الملك بالبدل عند أبى حنيفة ، وعندهما أداء البدل ، وفى الخانية : وقولهما أقرب إلى الاحتياط .

٢٥٨٩٧ :- م : حكى عن الشيخ نجم الدين عمر النسفى رحمه الله تعالى : أنه كان لا يصح ما ذكر عن أبى حنيفة رحمه الله فى هاتين المسئلتين ، وكان ينكر أن يكون ذلك قول أبى حنيفة ، وكان يقول : الصحيح عند المحققين ، من مشائخنا على قضية مذهب أصحابنا أن الغاصب لا يملك المغصوب إلا عند أداء الضمان ، أو قضاء القاضى بالضمان أو تراضى الخصمين على الضمان ، فإذا وجد شيء من هذه الأشياء الثلاثة يثبت الملك ، وما لا فلا ، وبعد وجود شيء من هذه الأشياء الثلاثة ، إذا ثبت الملك لا يحل للغاصب تناوله ؛ لأنه استفادته بفعل لا يحل ، فصار كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض ، إلا أن يجعله صاحبه فى حل فحينئذ يباح تناوله لإنقطاع ذلك السبب .

٢٥٨٩٨ :- وفى القدورى : غصب حنطة وزرعها فعليه مثلها ، ويتصدق بالفضل ، ويكره الإنتفاع بها حتى يرضى صاحبها ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وعلى قول أبى يوسف لا يتصدق بالفضل على ماروي عنه بشر ، لا يكره الإنتفاع قبل أداء الضمان ، وفى التجريد : قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يتصدق بالفضل ولا يكره الإنتفاع به قبل أداء الضمان .

٢٥٨٩٩ :- م : وعلى ماروي عنه هشام ، يكره الإنتفاع ، فرق أبو يوسف بين هذه المسئلة وبينما إذا غصب من آخر حنطة وطحنها على رواية بشر فإن فى تلك المسئلة يكره له الإنتفاع قبل أداء الضمان عنده بإتفاق الروايات ، والفرق أن الطحن ليس باتلاف حقيقة ، وإنما هو تغير لصفة العين فجاز أن يبقى حق المالك لقيام عين الحنطة ، فأما الحنطة إذا زرعت ، فنبتت هلكت ولم يبق لها عين ، فتعلق به حق المغصوب منه ، فلم يكره الإنتفاع به قبل أداء الضمان لهذا .

٢٥٩٠٠ :- وعلى هذا الأصل قال أبو يوسف رحمه الله: إذا غصب من آخر نوى، وغرسه، وأتخذ منه نخلا، فلا بأس بالانتفاع به قبل أن يرضى صاحبه، ولو غصب تالة وغرسها حتى صار نخلا كره الانتفاع قبل (أن يرضى صاحبه ، وأبو حنيفة ، ومحمد ، وأبو يوسف رحمهم الله على رواية هشام إنما كرهوا الانتفاع قبل) أداء الضمان ، حتى لا يصير سببا لفتح تناول أموال الناس بالباطل .

٢٥٩٠١ :- وروي عن أبي حنيفة رحمه الله في الشاة المغصوبة إذا ذبحها وشواها: لم يسعه أن يأكلها ، ولا يطعمه أحدا حتى يضمن ، وإن كان صاحبها غائبا أو حاضرا لا يرضى بالضمان لا يسعه الأكل ، وإذا دفع الغاصب قيمتها حل له الأكل ، وكذلك إذا أبرأه ، وكذلك إذا ضمنه المالك القيمة ، أو ضمنه الحاكم ، وقال زفر رحمه الله: بعد ما طحن الحنطة وشوى اللحم ، فله أن يأكل ، وأن يطعم من شاء ، ولا يعتبر رضا المغصوب منه ، وفي السغناقي : ولو أراد المالك أخذ اللحم المشوى ، لم يكن له ذلك .

٢٥٩٠٢ :- م : ولو غصب بيضة فحضرها ، فخرج منها فوار يخ فلا بأس بأن ينتفع بها قبل أن يؤدي ضمان البيض ، وفي التجريد: وكذلك لو غصب زيتا فجعله في بذر كثير حتى غلب عليه البذر .

٢٥٩٠٣ :- ولو غصب من آخر عصفرا وصبغ به ثوبا ، أو غصب سمنا ، ولت به سويقا ، لم يسعه أن ينتفع به حتى يرضى صاحبه .

٢٥٩٠٤ :- فى المنتقى : وفيه أيضا : وكل ما غاب عنه صاحبه من ذلك ويخاف عليه الفساد فلا بأس بأن ينتفع به بعد ما يشهد على نفسه بضمانه ، وليس يخرج ذلك من إثم الغصب .

٢٥٩٠٥ :- وفى جامع الجوامع : اشترى الزوج طعاما أو كسوة من مال خبيث جاز للمرأة أكلها ولبسها ، والإثم على الزوج .

٢٥٩٠٦ :- وعن محمد رحمه الله تعالى غصب عشرة دنانير، فألقى فيها ديناراً، ثم أعطى منه رجلاً ديناراً جاز، ثم ديناراً آخر لا .

٢٥٩٠٧ :- رجل غصب من آخر جارية فعيبها، فقال رب الجارية، قيمة جاريتي ألفان، وقال الغاصب : لا، بل ألف، وحلف على ذلك، وقضى القاضي على الغاصب بالف لرب الجارية، لم يحل للغاصب أن يستخدمها، ولا يطأها، ولا يبيعها، وليس يحلها إلا أن يعطيه قيمتها تامة، وإن اعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة جاز عتقه، وعليه تمام القيمة، كالعتق في الشراء الفاسد.

٢٥٩٠٨ :- إذا ملك الغاصب المغصوب بالضمان، ثم نظر إليه فوجده معيباً، فله أن يرده بالعيب، ولكن بعد أن يحلف بالله لقد ضمنه القيمة ولم يعلم بالعيب، وكذلك له أن يرده بخيار الرؤية .

٢٥٩٠٩ :- وعن أبي يوسف في السيل يذهب بحنطة رجل فتقع في أرض رجل فنبتت، قال : إن كان للحنطة ثمن، فإن جميع ما يخرج منها لصاحب الحنطة، ويتصدق بالفضل، ولا شيء عليه من نقصان الأرض .

٢٥٩١٠ :- اشترى جارية بثوب مغصوب، لا يحل له وطئها قبل أداء الضمان، وفي الذخيرة : وكذلك إذا اشترى طعاماً بثوب مغصوب، لا يحل له أكله قبل أداء الضمان .

٢٥٩١١ :- م : ولتزوج امرأة بثوب مغصوب، يحل له وطئها قبل أداء الضمان .

٢٥٩١٢ :- وفي المنتقى : ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله في رجل اغتصب من آخر ألف درهم، وتزوج بها امرأة، أو اشترى بها ثوباً يسعه وطئ المرأة ولبس الثوب .

٢٥٩١٣ :- وفيه أيضاً: لو اشترى بالألف المغصوبة جارية، أو ثوباً، ودفع الألف في الثمن إلى البائع، ثم باع الأمة أو الثوب، وربح، وتصدق بالربح،

وإن دفع الألف إلى ربها ثم باع الأمة ، أو الثوب بفضل ، طاب له الفضل .

٢٥٩١٤ :- وفيه أيضا : إبراهيم عن محمد رحمه الله غصب من آخر دراهم ، واشترى بها دنانير ، قال : لا يسعه أن ينفق الدنانير ، فإن قضى على غاصب الدراهم بمثلها ، حلت له الدنانير .

٢٥٩١٥ :- وفي الجامع الصغير الحسامي : رجل غصب عبدا ، واشترى به جارية ، وباعها بألفين ، ثم اشترى بالألفين غلاما ، وباعه بثلاث آلاف درهم ، وضمن للمالك ألف درهم ، فإنه يأخذ منه ألفا ، هي رأس المال ، ويتصدق بجميع الربح ، وعند أبي يوسف رحمه الله : يطيب له جميع الربح .

٢٥٩١٦ :- ولو اشترى بالألف المغصوبة جارية يساوي ألفين ، فوهبها ، أو يشتري طعاما يساوي ألفين فأكله ، لم يجب عليه التصديق بشيء .

٢٥٩١٧ :- وفي جامع الجوامع : غصب عبدا ، وباع بعبد ، ثم الثاني بعرض ، ثم العرض بدراهم ، يتصدق بكل ما فضل عما ضمن ، كذا دراهم فاشترى عبدا ، ثم عروضا ، قال أبو يوسف : يطيب فيهما .

٢٥٩١٨ :- م : اشترى بدراهم مغصوبة ، أو بدراهم اكتسبها من الحرام شيئا ، فهذا على وجوه : (١) إما إن دفع إلى البائع تلك الدراهم أولا ، ثم اشترى منه بتلك الدراهم ، (٢) أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ، ودفعها ، (٣) أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ، ودفع غير تلك الدراهم ، (٤) أو اشترى مطلقا ، ودفع تلك الدراهم ، (٥) أو اشترى بدراهم آخر ، ودفع تلك الدراهم ، ففي الوجوه كلها لا يطيب له التناول قبل الضمان يعني قبل ضمان الدراهم ، وبعد الضمان يطيب له الربح ، هكذا ذكره في ” الجامع الصغير “ قال أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى : هذا الجواب صحيح في الوجه الأول والثاني ، أما في الوجه الثالث والرابع والخامس يطيب له ، واليوم قالوا : الفتوى على قول أبي الحسن الكرخي رحمه الله ، لكثرة الحرام دفعا للخرج عن الناس ، وعلى هذا تقرر رأي الصدر الشهيد رحمه الله تعالى .

٢٥٩١٩ :- وفى الصغرى : إذا اشترى الطعام بدراهم مغصوبة، حل له الأكل؛ لأنه إذا استحق الدراهم لا يبطل الشراء، كمالو تزوج امرأة بثوب مغصوب يحل له الوطى؛ لأنه لو استحق الثوب لا يبطل النكاح.

٢٥٩٢٠ :- ولو اشترى طعاما أو جارية بثوب مغصوب لا يحل له الأكل والوطى قبل اداء الضمان؛ لأنه لو استحق الثوب لزم رد الجارية.

٢٥٩٢١ :- وفى الذخيرة: قال شمس الأئمة: هذه المسئلة ذكر هشام بتمامها فى نوادره عن محمد رحمه الله (١) أحد وجوهها أن يشتري شيئا بعين الدراهم فيها خبث، ويضيف العقد إليها وينقد منها، وفى هذا الوجه المشتري لا يحل له (٢) والوجه الثانى أن يضيف العقد إلى تلك الدراهم التى فيها خبث إلا أنه لم ينقد من ذلك الدراهم وإنما نقده من مال لا خبث فيه، وفى هذا الوجه أمر المشتري يكون أهون من الأول، ولا يكون خبثا شديدا على الوجه الذى نقد من ذلك، بل يكون فيه نوع خبث لأجل الإضافة إلى تلك الدراهم، (٣) والوجه الثالث أن يشتري شيئا ولا يعين من تلك الدراهم، ولا يضيف العقد إليها، ولكن ينوى لقلبه أن ينقد من تلك الدراهم، وإنه على وجهين: (١) إن حقق نيته بأن ينقد من تلك الدراهم كمانوى، وفى هذا الوجه اختلاف المشائخ، قال بعضهم: المشتري يطيب له، وقال بعضهم: لا يطيب له، قال شمس الأئمة الحلوانى: وهو الأصح، (٢) وإن لم يحقق نيته فإن لم ينقد من تلك الدراهم يطيب له المشتري؛ لأنه لو لم يطب إنما لم يطب بمجرد الغرم، ومجرد الغرم لا أثر له، (٤) والوجه الرابع: أن يشتري ولا يعين تلك الدراهم، ولا يضيف العقد إليها، ولا ينوى لقلبه أن ينقد منها، ثم نقد، وفى هذا الوجه المشتري له حلال طيب، روى شمس الأئمة الحلوانى ولو لم يعين تلك الدراهم، ولم يضيف العقد إليها، إلا أنه يعلم أنه ينقد منها، فنوى أن لا ينقد بعد العلم أنه ينقد لا يطيب له المشتري، وإنما يطيب له إذا نوى أن لا ينقد منها، وسكن قلبه على مانوى واستقر، ثم بداله بعد ذلك أن ينقد

منها، فنقد أما إذا نوى أن ينقد منها مع علمه أن لا يطيب له ، وقد قال فى الكتاب :
إذا أعطاه بعد ذلك لم يفسد ذلك عليه ربح متاعه ، ولم يحرم عليه ، وهذا يشير إلى
أنه لو أعطاه قبل الشراء أنه لا يحل له المشتري .

٢٥٩٢٢ :- قال شمس الأئمة : ههنا فصل آخر لا بد من معرفته أن من
اشترى طعاما بثمن فيه خبث ، هل يكون عين ذلك الطعام حراما ، أو يكون تناول
منه حراما ، والعين لا يكون الشئ حراما ، وقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم :
عينه حرام ، وبعضهم قالوا : تناول منه حرام ، وقد لا يكون الشئ حراماً ، والفعل فيه
يكون حراما ، ألا ترى أن الحائض ليس عينها حراما حتى لا يسقط الإحصان
بوطئ الحائض ، ووطئها حرام ، فإذا اكتسب المغصوب ، ثم اشتراه المالك مع
الكسب لا يتصدق بالكسب .

٢٥٩٢٣ :- ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك ، أو الإباق ، حتى
صار الكسب له يتصدق .

٢٥٩٢٤ :- وفى النوازل : سئل أبو القاسم عن رجل غرس شجرة على
ضفة نهر ماذيان ، فجاء رجل ليس له شركة فى النهر ، ويريد أخذه بقلعها ، قال : إن
كان يضر بأحد من الناس فله ذلك ، وفى الوقعات : فإن كان يضر بأكثر الناس فله
ذلك ، وينبغى أن يرفع إلى الحاكم حتى يأمره بالقلع .

٢٥٩٢٥ :- م : نهر مغصوب ، جاء إنسان وأراد الوضوء أو الشرب
منه ، إن حول الغاصب النهر عن موضعه يكره ، وإن لم يحول لا يكره ؛ لأن
الناس شركاء فى الماء .

٢٥٩٢٦ :- رجل غصب طاحونة وأجرى ماءها فى أرض غيره من غير
طيب من نفس صاحب الأرض لا يحل للمسلمين الإنتفاع بهذه الطاحونة إن
علموا بذلك ، لا شراء ، ولا إجارة ، ولا طحن بأجر ، ولا عارية .

٢٥٩٢٧ :- في الكبرى : نهر العامة بحجب أرض ، فحفر الماء حريم النهر حتى صار النهر فى أرض الرجل ، فأراد الرجل أن ينصب فى أرضه رحى ، له ذلك ، ولو أراد أن ينصب فى نهر العامة ، ليس له ذلك .

٢٥٩٢٨ :- فى النوازل : سئل أبوبكر عن رجل هدم دار رجل ، ثم بناه الهادم قبل أن يضمن له القيمة ، قال : إذا بناه الهادم كما كان ، فلا ضمان عليه .

٢٥٩٢٩ :- م : الأكل من أرض الجور يريد به أرض المملكة وهى ميان دهى ، وفى الخانية : أرض الجور أرض لا يقدر صاحبها على زراعتها ، وأداء خراجها ، فيدفعها إلى الامام ليكون منتفعا للمسلمين مقام الخراج ، ويكون الأرض ملكا لصاحبها ، م : ففى الأرض نصيب الأكرة يطيب لهم إذا أخذوا مزارعة أو إجارة إن كان يعرف أربابها لا يطيب للأكرة ، ولا يفيدهم لأنه ملك الغير ، وإن لم يعرفوا طاب للأكرة نصيبهم ؛ لأن التدبير فى معاملتها إلى السلطان ، وصار بمنزلة أرض بيت المال .

٢٥٩٣٠ :- وأما نصيب بيت المال فينبغى للسلطان أن يتصدق به ، وإن لم يفعل فلا إثم عليه ، هذا الذى هو طريق الحكم ، أما طريق الإحتياط فما روى عن خلف بن أيوب أنه كان لا يأكل من نبلح إلا فى وقت يباح له الميتة ، وكان لا يأكل قدر الشبع ؛ لأن السلطان أخذ ضياع على ابن عيسى لنفسه ، لكن فى هذا الزمان الإجتناى عن هذه الشبهات قلما يمكن .

٢٥٩٣١ :- حتى روى عن على ابن إبراهيم فى موضع آخر أنه سئل عن هذه الشبهات ، فقال : ليس هذا زمان اجتناب الشبهات ، اتق الحرام عيانا يعنى إن اجتنبت عن الحرام كفاك ، وذكر بعد هذا أن الشبهة إلى الحرام أقرب ، قيل : هكذا قال : أبو يوسف .

٢٥٩٣٢ :- وأما المكروه فتكلموا فيه ، والمختار ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف أنه إلى الحرام أقرب .

٢٥٩٣٣ :- وفى الخانية : امرأة زوجها فى أرض الجور ، أوله مال يأخذه من قبل السلطان ، وهى تقول : لاأكل معك فى أرض الجور ، قال الفقيه أبوبكر البلخى : إن أكلت من طعام ، ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا ، فهى من أكله فى السعة .

٢٥٩٣٤ :- وكذا لو اشترى لها طعاما ، أو كسوة من مال أصله ليس يطيب أكله ، فهى فى سعة من تناول ذلك الطعام والثياب ، ويكون الإثم على الزوج .

٢٥٩٣٥ :- م : وقد روى عن محمد نصاً أن كل مكروه حرام ما لم يقيم الدليل بخلافه .

٢٥٩٣٦ :- فى فتاوى أهل سمرقند : غصب حانوتا وعمل فيه ، وربح طاب له الربح .

٢٥٩٣٧ :- فى فتاوى أبى الليث : لو أعلف دودالقر من أوراق اتخذها بغير إذن مالکها ، قال أبو القاسم : عليه أن يتصدق بالفضل على قيمة دوده يوم يبيع الفيلج .

٢٥٩٣٨ :- فى المنتقى : قال أبو يوسف إذا غصب رجل أرضا ، وبنها حوانيت ، وحماما ومسجدا ، فلا بأس بالصلاة فى ذلك المسجد ، وأما الحمام فلا يدخل ولا يستأجر الحوانيت قال : ولا بأس بأن يدخل الحوانيت لشراء متاع ، قال هشام : وأنا أكره الصلاة فيه حتى يطيب ذلك أربابه .

٢٥٩٣٩ :- وأكره شراء المتاع من أرض الغصب ، أو حوانيت غصب ، ولا أرى أن تقبل شهادة الذي يبيع فى حوانيت الغصب إذا علم أن ذلك غصب .

٢٥٩٤٠ :- وإذا أراد أن يمر فى أرض الغير إن كان له طريق اخر ليس له أن يمر فى أرض الغير ، وإن لم يكن له طريق اخر ، له أن يمر فى أرض الغير ما لم

الفتاوى التاتارخانية - ٤٩ كتاب الغصب ٥١٥ الفصل: ٩ تملك الغاصب المغصوب .. ج: ١٦

يمنعه عن ذلك صريحاً ، وهذا فى حق الواحد ، أما فى حق الجماعة فليس لهم أن يملكون فى أرض الغير إلا برضاه صريحاً .

٢٥٩٤١ :- وإذا أراد المرور فى الطريق المحدث ، إن علم أن صاحب الملك هو الذى جعل ملكه طريقاً حل له المرور فيه ، وإن لم يعلم ذلك ولكن لا يعلم أيضاً أنه غصب ، فكذلك الجواب ، هكذا نقل عن جماعة من مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى ، والله تعالى أعلم .

الفصل العاشر

في الأمر بالإتلاف ومايتصل به

٢٥٩٤٢ :- إذا أمر غيره بأخذ مال الغير، فالضمان على الأخذ، ولا رجوع له على الأمر، وأما الجاني إذا أمر العوان بالأخذ، قال الصدر الشهيد رحمه الله: فيه نظر باعتبار الظاهر، لاضمان على الجاني وإنما الضمان على الأخذ، وباعتبار السعاية يجب الضمان على الجاني، فيتأمل عند الفتوى، والمختار أنه لا يجب الضمان على الجاني.

٢٥٩٤٣ :- وأما الجاني إذا أرى العوان بيت صاحب الملك، ولم يأمره بشئ، أو الشريك إذا أرى العوان بيت الشريك، حتى أخذ المال، أو أخذ من بيته رهنا بالمال الذى طولب به لأجل ملكه، وضاع الرهن، فالشريك والجاني لا يضمنان بلاشبهة.

٢٥٩٤٤ :- وإذا أمر الرجل غيره بأن يذبح له هذه الشاة، وكانت الشاة لحاره ضمن الذابح، علم أن الشاة لغير الأمر أولم يعلم، وهل يرجع بالضمان على الأمر؟ إن علم أن الشاة لغير الأمر حتى علم أن الأمر لم يصح لا يكون له حق الرجوع، وإن لم يعلم حتى ظن صحة الأمر رجع.

٢٥٩٤٥ :- وفى الظهيرية: رجل أمر رجلا بذبح شاة مملوكة له، ثم أن الأمر باعها قبل أن يذبحها المامور ضمن قيمتها للمشتري، سواء علم بذلك أولم يعلم، وليس له أن يرجع على الأمر بشئ على المامور؛ لأن الأمر لم يغيره فى ذلك.

٢٥٩٤٦ :- م: سئل أبو بكر عن رجل جاء بدابة إلى شط النهر ليغسلها، وهناك رجل واقف، فقال الذى جاء بالدابة للرجل الواقف: أدخل هذه الدابة النهر، فأدخلها، وغرقت الدابة، وماتت الدابة، والأمر سائس الدابة إن كان الماء بحال

يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقى، لاضمان على أحد، وإن لم يكن الماء بحال يدخل الناس دوابهم فيه، فلصاحب الدابة الخيار، إن شاء ضمن السائس، وإن شاء ضمن المأمور، هكذا ذكر ههنا، وفيه نظر، ينبغي أن لا يجب الضمان على الأمر وهو السائس، فإن ضمن السائس لا يرجع السائس على المأمور، وإن ضمن المأمور، إن كان المأمور لم يعلم أن الأمر سائس الدابة حتى ظن صحة الأمر رجوع على السائس.

٢٥٩٤٧ :- رجل قال لغيره: خرق ثوبى هذا، وألقه فى الماء، ففعل المأمور ذلك، فلاضمان عليه؛ لأنه فعل بأمره، لكنه يأثم؛ لأنه إضاعة المال بلا فائدة.

٢٥٩٤٨ :- قال لآخر: احفر لى بابا فى هذا الحائط ففعل، فإذا الحائط لغيره، ضمن الحافر؛ لأنه اتلف ملك الغير ويرجع على الأمر؛ لأن الأمر قد صح بزعمه، فإنه قال: احفره لى، وإنه يدل على كونه مالكا، وكذلك إذا قال: احفره فى حائطى، أو لم يقل ذلك، ولكن كان ساكنا فى تلك الدار؛ لأنه من علامات الملك أيضا.

٢٥٩٤٩ :- وفى الواقعات: وكذلك إذا استأجره على ذلك؛ لأنه أيضا من علامات الملك، ولولم يقل: فى حائطى، ولم يكن ساكنا فى تلك الدار، ولم يستأجره على ذلك، فلارجوع له على الأمر؛ لأن الأمر لم يصح بزعمه.

٢٥٩٤٧ :- قلت: يمكن الاستدلال فى هذه المسألة بحديث إضاعة المال كما أخرج البخارى عن الشعبى قال: حدثنى كاتب المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة: أن أكتب إلى بشي سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم، فكتب إليه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال، صحيح البخارى - الزكاة - باب قول الله لا يستلون الناس إلحافاً، ٢٠٠/١ برقم: ١٤٥٥ ف ١٤٧٧، صحيح مسلم، الاقضية - باب النهى عن كثرة المسائل من غير حاجة، ٧٥/٢ برقم: ١٧١٥ -

الفصل الحادى عشر

في زراعة الأرض المغصوبة والبناء فيها

٢٥٩٥٠ :- فى فتاوى أبى الليث : من غصب أرضاً، وزرعها، ونبتت، فلصاحبها أن يأخذ الأرض، ويأمر الغاصب بقلع الزرع تفريغاً لملكه، فإن أبى أن يفعل، فللمغصوب منه أن يفعل، وفى الذخيرة: فإن لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف، وللمالك أن يرجع على الغاصب بنقصان الأرض إن انتقصت الأرض بسبب الزراعة، وإن حضر المالك، والزرع لم ينبت بعد، فإن شاء صاحب الأرض تركها حتى ينبت الزرع، ثم يأمره بقلع الزرع، وإن شاء أعطاه قيمة بذره لكن مبذوراً فى أرض غيره، وهو أن تقوم الأرض غير مبذورة ومبذورة، فيضمن فضل ما بينهما.

٢٥٩٥١ :- فى العيون: غصب من آخر أرضاً وزرعها حنطة، ثم اختصما، وهى بذر لم ينبت بعد، فصاحب الأرض بالخيار، إن شاء تركها حتى ينبت،

٢٥٩٥٠ :- أخرج أبوداؤد عن يحيى بن عروة عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أحبب أرضاً فهى له، وذكر مثله، قال: فلقد أخبرنى الذى حدثنى هذا الحديث: أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، غرس أحدهما نخلاً فى أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر لصاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رايتها، وانها لتضرب أصولها بالفؤس، وإنها لنخل عمّ حتى أخرجت منها، سنن أبى داؤد - الخراج والفيء والامارة - باب إحياء الموات ٤٣٧/٢ برقم: ٣٠٧٤.

وأخرج أيضاً عن رافع بن خريج قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من زرع فى أرض قوم بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء، وله نفقته، سنن أبى داؤد - البيوع - باب فى زرع الأرض بغير إذن صاحبها ٤٨٣/٢ برقم: ٣٤٠٣ -

ثم يقول له، اقلع زرعك وإن شاء أعطاه مازاد البذر فيه .

٢٥٩٥٢ :- وطريق معرفة ذلك ماروى هشام عن محمد رحمه الله:
أنه تقوم الأرض، وليس فيها بذر، وتقوم وفيها بذر، فيضمن فضل ما بينهما،
وفي الحاوى: وروى عن أبى يوسف فى الإملاء: لاشيء على صاحب الأرض
مالم يثبت، م: وروى المعلى عن أبى يوسف: أنه يعطيه مثل بذره، والمختار
أنه تقوم الأرض غير مبذور فيها، ويقوم وهى مبذور فيها بذر لغيره حق القلع،
ففضل ما بينهما قيمة بذر مبذور فى أرض الغير لذلك الغير، وفي الكبرى:
ماروى عن محمد ها هنا، فكذلك قيمة بذر مبذور أرض نفسه .

٢٥٩٥٣ :- وفي فتاوى اهو: غصب حنطة وزرعها تصدق بالفضل إلا
على قول أبى يوسف، وسئل القاضى بديع الدين عمن غصب أرضا وبذر القطن،
فجاء صاحب الأرض بندوا كره دانيد درين وقت دوبرك شده است، هل يضمن
صاحب الأرض قال: بأرا، لازم شود .

٢٥٩٥٤ :- وفي المنتقى، المعلى فى نوادره: وعن أبى يوسف: أرض
بين رجلين زرعها أحدهما بغير إذن شريكه فتراضيا على أن يعطى غير الزارع نصف
البذر، ويكون الزرع بينهما نصفين، قال: إن كان ذلك منهما بعد ما نبت الزرع،
فهو جائز، وإن كان قبل أن ينبت لا يجوز، وإن كان الزرع قد نبت فأراد الذى لم
يزرع أن يقلع الزرع، فإن الأرض تقسم بينهما نصفين، فما أصاب الذى لم يزرع
من الأرض قلع ما فيها من الزرع، ويضمن له الزارع ما دخل أرضه من نقصان القلع .
٢٥٩٥٥ :- وفي الإسيىجايى: رجل غصب أرضا فأجرها وأخذ غلته،
أوزرع الأرض كرا، فخرج منه ثلاثة أكرار، قال: يأخذ رأس مال الكرا، ويتصدق
بالغلة، ويضمن النقصان، وهذا فى قولهم جميعاً، وفي الكافى: ويأخذ الغاصب
رأس ماله أى البذر، وما أنفق، وما غرم من النقصان، ويتصدق بالفضل، وهذا عند
أبى حنيفة، وأبى يوسف رحمهما الله، وعند محمد رحمه الله لا يتصدق .

٢٥٩٥٦ :- م: غصب تالة من أرض إنسان، وزرعها فى ناحية

أخرى من تلك الأرض فكبرت التالة ، وصارت شجرة ، فالشجرة للغارس ، وعليه قيمة التالة لصاحبها يوم غصبها ، ويؤمر الغارس بقلع الشجرة ، وكذلك لو غرس رجل تالة نفسه فى أرض غيره ، فلصاحب الأرض أن يأخذه بقلعها ، فإن كان القلع يضر بالأرض ، أعطاه صاحب الأرض قيمة شجرته ، ولكنه تقوم مقلوعة كذا قيل : **وفى اليتيمة** : يوم يختصمان ، وعلى الغاصب قيمة التالة ، م : وعلى قياس مسألة الزرع التى تقدم ذكرها يمكن أن يقال : أعطاه صاحب الأرض قيمة شجرة لغيرها حق القلع .

٢٥٩٥٧ :- **وفى اليتيمة** : سألته عن غرس فى أرض الغير غرساً ، فكبر هل لصاحب الأرض أن يقول : أدفع لك قيمته ولا تقلع ؟ فقال : لا ، إنما هو للغارس أن يقلعه ويدفع نقصان الأرض ، إن ظهر فيها نقصان الأرض إنما لصاحب الأرض الأمر بالقلع فحسب .

٢٥٩٥٨ :- وسئل عنها على ابن أحمد ، فقال : للغارس قيمة الأغصان حين غرسها إذا كان فى قلعها ضرر الأرض ، وإن لم يتعرض بقيمة وقت القلع أو وقت الغرس ، وسئل الخجندى عن غرس فى أرض غيره فنبت هل للغارس أن يقلعها ؟ فقال : له أن يقلعها إذا لم ينقص الأرض .

٢٥٩٥٩ :- م : **فى فتاوى الفضلى** : رجل زرع أرض نفسه ، فجاء آخر وألقى بذره فى تلك الأرض ، وقلب الأرض قبل أن ينبت بذر صاحب الأرض ، أولم يقلب ، وسقى الأرض حتى نبت البذران ، فالنابت يكون للثانى عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وللأول على الثانى قيمة بذره ، ولكن مبذوراً فى أرض نفسه فيقوم الأرض ولا بذريها ، ويقوم وفيها بذر ، فيرجع بفضل ما بينهما ، فإن جاء الزارع الأول وهو صاحب الأرض ، وألقى فيها بذر نفسه مرة أخرى ، وقلب الأرض قبل أن ينبت البذران أولم يقلب ، وسقى الأرض فنبتت الأرض البذور كلها ، فجميع ما نبت لصاحب الأرض ، وعليه للغاصب مثل بذره ، ولكن مبذوراً فى أرض

غيره، هكذا ذكر في فتاوى الفضلى ، ولم يشبع الجواب ، والجواب المشبع أن الغاصب يضمن لصاحب الأرض قيمة بذره مبذوراً في أرض نفسه ، ثم يضمن صاحب الأرض للغاصب قيمة البذرين لكن مبذوراً في أرض الغير .

٢٥٩٦٠ :- وهذا كله إذا لم يكن الزرع نابتاً ، فأما إذا نبت زرع المالك، فجاء رجل وألقى بذره وسقى، فإن لم يقلب حتى نبت الثانى، فالجواب كما قلنا ، وإن قلب فإن كان الزرع النابت إذا قلب نبت مرة أخرى، فالجواب كما قلنا ، وإن كان لا ينبت مرة أخرى فمانبت فهو للغاصب ، ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرعه نابتاً .

٢٥٩٦١ :- وفي الظهيرية : سئل نصير رحمه الله تعالى عن زرع أرض نفسه برا، فجاء رجل فزرعها شعيراً، قال : على صاحب الشعير قيمة بره مبذوراً، روي ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن .

٢٥٩٦٢ :- قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا إذا رضى صاحب البر بقيمة بره مبذوراً، فأما إذا لم يرض بذلك ، فهو بالخيار إن شاء تركه حتى ينبت، فإذا نبت يأخذه بالقلع ، وإن شاء أبرأه عن الضمان، وإذا استحصد الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما .

٢٥٩٦٣ :- وسئل أبو جعفر عن دفع كرمًا معاملة، فأثمر الكرم، وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم، ويأكلون، ويحملون منه، والعامل لا يدخل إلا قليلاً ، هل على الدافع ضمان؟ قال : إن أكلوا، وحملوا بغير إذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين أكلوا، وحملوا، وإن كانوا أكلوا بإذنه ، فإن كانوا ممن تحب نفقتهم عليه فهو ضامن من نصيب العامل ، فصار كأنه هو الذى أكل ، وإن كانوا أخذوا بإذنه وهم ممن لا تلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه، وصار كأنه دل على استهلاك مال الغير .

٢٥٩٦٤ :- وسئل الشيخ عطاء بن حمزة رحمه الله: عن زرع أرض الإنسان ببذر نفسه بغير إذن صاحب الأرض، هل لصاحب الأرض أن يطالبه

بحصة الأرض؟ قال: نعم إن جرى العرف فى تلك القرية أنهم يزرعون الأرض بثلث الخارج، أو ربعه، أو نصفه، أو شئ مقدّر شائع، يجب ذلك القدر الذى جرى به العرف، قيل له: هل فيه رواية؟ قال: نعم.

٢٥٩٦٥ - م: وفى النوازل: غصب أرضاً، وبني فيها حائطاً، فجاء صاحب الأرض، وأخذ الأرض، فأراد الغاصب أن يأخذ الحائط، فإن كان الغاصب بنى الحائط من تراب هذه الأرض ليس له النقض، ويكون الحائط لصاحب الأرض، وإن بنى الحائط، لا من تراب هذه الأرض فله النقض.

٢٥٩٦٦ - وفى فتاوى أهل سمرقند: بنى رجل حائطاً فى كرم رجل بغير أمره، فإن لم يكن للتراب قيمة، فالحائط لصاحب الكرم، والبانى معين، وإن كان للتراب قيمة، فالحائط للبانى، وعليه قيمة التراب.

٢٥٩٦٧ - المضمّرات: ولو غصب أرضاً فبنى فيها، وقيمة البناء أكثر من قيمة الأرض، لاسبيل للمغصوب منه على الأرض، ويضمن الغاصب قيمة أرضه، وهكذا روى عن أبى طاهر الدباس.

٢٥٩٦٨ - وفى الحاوى: من غصب من آخر داراً، وأرضاً، فبنى فيها بناءً، أو زرع فيها زرعاً، فقلع صاحبها الزرع، وهدم البناء، لا يضمن بشرط أن لا يكسر خشب الغاصب ولا آجره ونحو ذلك.

٢٥٩٦٨ - أخرج البيهقى فى سننه عن يحيى بن عروة عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أحبب أرضاً ميتة فهى له، وليس لعرق ظالم حق، قال: فاختصم رجلان من بياضة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلاً فى أرض الآخر، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: قال عروة، فلقد أخبرنى الذى حدثنى قال: رأيتها وانه ليضرب فى أصولها بالفؤس، وأنه لنخل عمّ حتى أخرجت، السنن الكبرى، الغصب، باب ليس لعرق ظالم حق، ٥٠٣/٨، برقم: ١١٧٣٤ -

الفصل الثانى عشر فيما يلحق العبد الغصب فيجب على الغاصب ضمانه

٢٥٩٦٩ :- قال القدورى فى كتابه : غصب من اخر عبدا أو جارية فأبق فى يد الغاصب ، ولم يكن أبق قبل ذلك ، أوزنت أو سرقت ، ولم تكن فعلت ذلك قبل ذلك ، فعلى الغاصب مانقصت بسبب السرقة ، والإباق ، وعيب الزنا ، وكذلك ما حدث فى يد الغاصب مما ينقص القيمة من عور أو شلل ، أو ما أشبه ذلك ، كان مضمونا عليه ، فيقوم العبد صحيحاً ، ويقوم وبه العيب ، فيأخذه ، ويرجع بفضل ما بينهما .

٢٥٩٧٠ :- وإن أصابته حمى فى يد الغاصب ، أو أصابه بياض فى عينه ، ثم رده على المولى ، ورد معه الأرش ، ثم ذهب الحمى ، وزال البياض ، فللغاصب أن يرجع على المولى بالأرش .

٢٥٩٧١ :- وفى شرح الطحاوى : وإذا ولدت الجارية المغصوبة ولدا ، فالولد أمانة عندنا ، وعند الشافعى مضمون ، ولو استهلكه الغاصب ضمن قيمته بالإجماع ، ويخير بنقصان الولادة عندنا ، وعند زفر لاخير .

٢٥٩٧٢ :- م : وإن حبلى عند الغاصب من الزنا ، فردها على المولى كذلك ، فإنه يرد معها النقصان ، فينظر إلى أرش عيب الزنا ، وإلى مانقصها الحبل ، فيضمن الأكثر من ذلك ، ويدخل الأقل فى الأكثر ، وهذا استحسان أخذه أبو يوسف رحمه الله ، والقياس أن يضمن الأمرين جميعاً ، وهو قول محمد رحمه الله ، فإن ولدت فى يد المالك ، وسلمت من الولادة ، فالمروى عن أبى يوسف

رحمه الله أنه ينظر إلى أرش الحبل وإلى أرش عيب الزنا، فإن كان أرش عيب الزنا أكثر لا يرد شيئاً، وإن كان أرش الحبل أكثر رد الفضل عن أرش عيب الزنا .

٢٥٩٧٣ :- وفى الينايع والحاوى: فإن حبلت من الزنا، فولدت زال عيب الحبل بالولادة، ويبقى عيب الزنا، فإن كان عيب الزنا أكثر من عيب الحبل وقد غرم الغاصب عيب الحبل، يجب عليه أن يتم ضمان عيب الزنا، وإن كان عيب الحبل أكثر فمقدار عيب الزنا مستحق، وما زاد عليه زال بزوال الحبل، فوجب رده على الغاصب .

٢٥٩٧٤ :- م: وإن ماتت من الولادة وبقي ولدها، فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله ضمن الغاصب جميع قيمتها، وعلى قولهما ضمن نقصان الحبل خاصة، هكذا ذكر القدورى .

٢٥٩٧٥ :- وفى المنتقى: عن محمد ان الجارية تقوم غير حامل ولا زانية، وتقوم وهى حامل زانية، فيرجع بفضل ما بينهما، وفى الخانية: ولومات فى نفاسها، ومات الولد أيضاً، كان على الغاصب قيمتها فى قول أبى حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: ليس عليه إلا نقصان الحبل، وفى الينايع: وكذا لو قطعت يدها فى سرقة عند الغاصب، أو ضربت فى زناً زنت عنده، فإن عند أبى حنيفة رحمه الله يضمن ما نقصها الزنا، والضرب فيه، فيدخل الأقل فى الأكثر، وفى السرقة يضمن نصف قيمتها، وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنا ولا يضمن ما نقصها القطع والضرب .

٢٥٩٧٦ :- ولومات فى الولادة، وبقي ولدها، ضمن جميع قيمتها عند أبى حنيفة رحمه الله يوم الغصب، ويجبر النقصان بالولد عنده، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يضمن إلا ما نقصها الحبل، وهو قول محمد، ولومات الولد ردها ورد معها ما نقصها الولادة، ولا شيء عليه بموت الولد .

٢٥٩٧٧ :- وفى الذخيره: فإن كان فى قيمة الولد وفاء جبر النقصان

بالولد يعنى لولم يمت الولد، ولكن نقصت قيمة الجارية، وقيمة الولد صلح أن يكون جابرة لذلك النقصان لم يضمن الغاصب شيئا، وفي الينايع: ولومات الأم، وولدها فى يد الغاصب، قال أبو يوسف رحمه الله: يضمن قيمة الأم يوم قبضها، ولا يضمن قيمة الولد ويجبر النقصان، وفي التجريد: ولو كان الغاصب قيد الولد، وباعه ضمن قيمته ومع قيمة الأم، فإن نقصها الولادة مائة، والولد يساوى مأتين، ضمن قيمة الأم يوم الغصب، ونصف قيمة الولد.

٢٥٩٧٨ - م: ولو حبلى عند الغاصب من زوج قد كان لها فى يد المولى فلا ضمان على الغاصب فى ذلك بحال، ولو أحبلها المولى بنفسه فى يد الغاصب لا ضمان على الغاصب فى ذلك كذا ههنا.

٢٥٩٧٩ - وفي الكافى: ومن غصب أمة غيره فقربها، فحبلى عند الغاصب، فردها، فهلك بالولادة، ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب، ولا ضمان عليه فى الحر، وهذا عند أبى حنيفة رحمه الله: وقالوا: لا يضمن فى الأمة أيضا إلا نقصان الحبل.

٢٥٩٨٠ - وفي السغناقى: إذا غصب جارية وزنى بها، ثم ماتت يضمن قيمتها ولاحد عليه عندهم جميعا؛ لأن ضمان الغصب يفيد الملك فى المغصوب من وقت الغصب، أما لو زنى بها، ثم غصبها، وماتت، وضمن قيمتها، فعلى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يسقط الحد، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى: يسقط.

٢٥٩٨١ - م: ولو حمت فى يد الغاصب، ثم ردها على المولى، فماتت فى يد المولى بالحُمى التى كانت فى يد الغاصب، لم يضمن الغاصب إلا مانقصها الحمى، وفي الخانية: فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف.

٢٥٩٨٢ - م: ولو غصب جارية محمولة، أو حبلى، أو بها جراحة، أو مرض، فماتت من ذلك فى يد الغاصب، فهو ضامن قيمتها، وبها ذلك الممرض.

٢٥٩٨٣ :- **وفى الكافى** : زوائد الغصب أمانة متصلة كانت منفصلة، كولد المغصوب، ونماؤها، وثمره البستان المغصوب، فإن هلك فى يد الغاصب إلا أن يتعدى فيها، أو يطلبها مالكا فمنعها إياه، ولو باع الغاصب الأصل، والزيادة، وسلم، والزيادة متصلة فإن كان قائما أخذه صاحبه، وإن كان هالكا، فهو بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب، وإن شاء ضمن المشتري قيمة يوم القبض، وليس له أن يضمن البائع، والمنافع لا يضمن بالغصب عندنا، إلا أن ينقص باستعماله فيغرم النقصان، وصورة غصب المنافع أن يغصب عبدا، ويملكه شهرا، ولا يستعمله، لم يردده على سيده، **وفى المنافع** : صورته أن يستعمل العبد أياما، ثم يردده على مولاه، وعند الشافعى رحمه الله يضمنها، فيجب المثل، سواء عطلها أو استعملها، وقال مالك : إن استعملها يجب أجر مثلها، وإن عطلها لاشيء عليه .

٢٥٩٨٤ :- **وفى السغناقى** : ذكر فى المبسوط: إن كان غاصب الدار باعها، وسلمها، ثم أقر بذلك، وليس لرب الدار بينة، فأقراره فى حق المشتري باطل، ثم لاضمان للغاصب على المالك فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف الآخر .

٢٥٩٨٥ :- **وفى التهذيب** : ولو قتل العبد قتيلا، أو استهلك مالا فى يد الغاصب، فرده فيدفعه المولى، أو فداه، أو باعه فى الضمان، يرجع المولى على الغاصب بأقل من قيمته، ومما أدى عنه من الفداء .

٢٥٩٨٦ :- **شرح الطحاوى** : وإذا أبق العبد المغصوب من يد الغاصب، فالمالك بالخيار إن شاء انتظر إلى ظهور عبده فيأخذه، وإن شاء لم يتربص، وضمن الغاصب قيمته، ثم إذا ظهر العبد بعد ذلك، فإنه ينظر إن أخذ صاحبه القيمة التى سمّاها، ورضى بها إما بتصادقهما عليها، وإما بقيام البينة، أو بنكول الغاصب عن اليمين، فلا سبيل له على العبد عندنا، وعند الشافعى : له أن يأخذ عبده بعينه، ولو أخذ القيمة بقول الغاصب وييمينه على ما يدعيه المغصوب منه من الزيادة، فإن المغصوب منه بالخيار، إن شاء حبس القيمة ورضى بها وسلم

العبد إلى الغاصب ، وإن شاء رد القيمة التي أخذها واسترد العبد ، وللغاصب أن يحبس العبد حتى يأخذ القيمة .

٢٥٩٨٧ :- وفي الفتاوى العتائية : ولو كفل إنسان عن الغاصب بغير أمره وأدى الضمان فالعبد له ، ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه ، فلا يرد القيمة ، ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة ، وإن كان في قيمة العبد فضل على ما أخذ ، وإن لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة ، وروى عن أبى يوسف أنه قال : إذا ظهر العبد وقيمته مثل ما قال الغاصب ، فلا خيار للمغضوب منه ، ولا سبيل على العبد ، وفي ظاهر الرواية : له الخيار من غير تفصيل .

٢٥٩٨٨ :- م : ولو قتل العبد المغضوب في يد الغاصب قتيلاً حراً أو عبداً ، أو جنى جنائياً فيما دون النفس ، يخير المولى بين الدفع ، والفداء ، ويرجع على الغاصب بالأقل من قيمته ، ومن أرش الجنائى ، وإن استهلك العبد المغضوب مالاً ، وخوطب المولى بالبيع والفداء ، رجع بالأقل من قيمته ، ومما أدى عنه من الدين ، وإن غصبه وقيمته ألف درهم ، فصار قيمته بعد ذلك ألفي درهم ، ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار ، إن شاء ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب ألف درهم ، ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بألفي درهم ، ويتصدق بالألف الزائدة ، وإن شاء ضمن القاتل قيمته يوم القتل ألفي درهم ، ولا يرجع القاتل على الغاصب بشيء .

٢٥٩٨٩ :- ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ، ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ، ولا يضمن قيمته يوم القتل .

٢٥٩٩٠ :- وفي الينابيع : ولو أبق العبد من يد الغاصب ، فالجعل على المولى عند أبى يوسف رحمه الله تعالى ، ولا يرجع به على الغاصب ، ويرجع عليه بما نقصه الإباق إذا لم يكن أبق قبل ذلك ، وقال محمد رحمه الله تعالى : يرجع على المولى بالجعل على الغاصب .

الفصل الثالث عشر

في غصب الغاصب، ومودع الغاصب

٢٥٩٩١ :- يخير المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين غاصب الغاصب ، وكذلك يخير بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه ، وفي جامع الجوامع : والأول يضمن الثانى مالم يخير المالك تضمينه ، م : فإن أراد المالك أن يضمن كل واحد منهما نصف قيمة المغصوب فله ذلك .

٢٥٩٩٢ :- ذكر شيخ الإسلام فى باب الرهن : يوضع على يدى عدل ، وإذا ضمن المالك أحدهما ، إما الغاصب وإما غاصب الغاصب أو مودعه برئ الآخر عن الضمان ، وفي الخانية : غاصب الغاصب إذا استهلك الغصب ، فأدى القيمة إلى الأول برئ عن الضمان ، وعن أبى يوسف أنه لا يبرأ ، ولو رد عين المغصوب على الأول برئ عند الكل .

٢٥٩٩٣ :- م : وأما إذا اختار تضمين أحدهما ولم يضمه بعد ، فهل يبرأ الآخر عن الضمان ؟ ففيه روايتان : فإن ضمن الغاصب الأول رجع على الغاصب الثانى ، وإن ضمن الغاصب الثانى : فالغاصب الثانى لا يرجع على الغاصب الأول ، وإن ضمن مودع الغاصب إن لم يعلم المودع يكون المال غصباً ، رجع بما ضمن على الغاصب المودع وإن علم ذكر شيخ الإسلام أنه لا يرجع ، وذكر شمس الائمة الحلوانى : أن فيه شبهة اختلاف الرواية .

٢٥٩٩٤ :- وفي المنتقى : ابن سماعة عن محمد رحمه الله إذا اختار المغصوب منه تضمين الغاصب الأول ، ورضى به الغاصب الأول ، أو لم يرض إلا أن القاضى قضى له بالقيمة على الأول ، فليس له أن يرجع عن ذلك ، ويضمن به

الثانى ، وإن لم يرض به الأول ، ولم يقض القاضى بالقيمة للمغصوب منه على الأول ، كان له أن يرجع عن ذلك ، ويضمن به الثانى ، وإن لم يرض به الأول ، فإن اختار تضمين الأول ، فلم يعطه الأول شيئاً وهو معدوم ، فالقاضى يأمر الأول بقبض ماله على الثانى ، ويدفع ذلك إلى المغصوب منه ، فإن أبى الأول ذلك ، فمولى العبد إذا أحضرهما ، قبلت منه البينة على الغاصب الثانى للغاصب الأول ، حتى يؤخذ ذلك من الثانى فيقبضه المغصوب منه .

٢٥٩٩٥ :- قال : وهذا بمنزلة رجل له على رجل دين ، وللمغصوب على رجل آخر دين ، وأراد المالك أن يضمن أحدهما بعض القيمة النصف ، أو الثلث أو الربع ، كان له أن يضمن الآخر الباقي .

٢٥٩٩٦ :- فى الذخيرة: وذكر الصدر الشهيد فى شرح كتاب الرجوع: أن من غصب من آخر جارية ، وغصبها رجل آخر من الغاصب ، وهلك ، أو أبقى من يد الثانى ، والمالك لم يعلم بالغاصب الثانى ، فضمن الغاصب الأول ، ثم علم الغاصب الثانى ، فله أن يضمن الثانى .

٢٥٩٩٧ :- وفى الفتاوى العتائية: ولو ولدت المغصوبة فى يد الغاصب ، فغصبها آخر ، وضمن الأول قيمة الأم ، رجع الأول على الثانى ، بقيمتها ويتصدق بقيمة الولد ، وهذا رواية تملك الولد وضمان الأم ، ولو صالح المغصوب منه الغاصب بأقل من المغصوب ، رجع الأول على الثانى بتمام القيمة ويتصدق بالفضل ٢٥٩٩٨ :- وفى الخانية : ولو أقر الغاصب الأول أنه أخذ القيمة من

الثانى لم يصح إقراره على المغصوب منه ، وكان للمغصوب منه أن يضمن الثانى إلا أن يقيم الثانى البينة على ما ادعى ، وكذا لو كان مكان الثانى غاصب المودع .

٢٥٩٩٩ :- م : ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله فى رجل غصب من آخر عبداً ، فقتله قاتل فى يد الغاصب ، فاختار المالك تضمين أحدهما لاسبيل له على الآخر ، وقال أبو يوسف رحمه الله: له أن يضمن الآخر مالم يقبض القيمة

من الذى اختار تضمينه، قال : فإن أبرأ الغاصب فهو برئ ولا يرجع عليه بعد الإبراء بشئ، فإن أبرأ القاتل، فله أن يعود فيما أبرأه منه ، ويأخذ منه قيمة عبده ، ولو أبرأ الغاصب على أنه إن لم يأخذ القيمة من القاتل رجع على الغاصب ، فله أن يعود فيما أبرأه منه ويأخذ منه قيمة عبده ، ويضمنه .

٢٦٠٠٠ :- عن ابن سماعة: أنه كتب إلى محمد ابن الحسن فى رجل غصب من آخر عبداً، وقتله فى يده قاتل خطأ، واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالا ، واتباع عاقلة القاتل بنصف القيمة مؤجلاً، فأجاب أن له ذلك .

٢٦٠٠١ :- غاصب الغاصب ومودع الغاصب يبران بالرد على المالك، وكذا يبران بالرد على الغاصب ومودع الغاصب، إلا رواية عن أبى يوسف رحمه الله تعالى، وكذلك إن كان المودع صبياً محجوراً، وكذلك إن كان رب الوديعة صبياً أو عبداً، وفى الذخيرة: قال الفقيه أبو القاسم الصفار كان خلف بن أيوب وأبو مطيع البلخى يقول: إن غاصب الغاصب لا يبران بالرد على الغاصب .

٢٦٠٠٢ :- قال صاحب الجامع الصغير: إن كان الغاصب الأول يريد رده على صاحبه رجوت أن يبران، وفى مودع الغاصب إذا رده على الغاصب اختلاف المشائخ أيضاً، وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يفتى ببراءته .

٢٦٠٠٣ :- م: وإن كان المستودع دفعها إلى إنسان بأمر الغاصب، كان للمغضوب منه أن يضمنه .

٢٦٠٠٤ :- وفى فتاوى أبى الليث: غصب رجل من رجل مالا، فغصب ذلك المال غريم المغضوب منه، قال أبو نصر: كان نصير يقول: يبران الغاصب الأول، وكان محمد بن سلمه يقول: المغضوب منه بالخيار، قال الصدر الشهيد: هو المختار على ما يأتى بيانه فى المسألة التى تلى هذه المسألة الثانية، فإن ضمن الثانى صار قصاصاً بدينه، وبرئ الأول، وإن ضمن الأول لا يبران الثانى .

٢٦٠٠٥ :- جامع الجوامع: غصب محجور ألفاً، فأودع محجوراً، فهلك أيهما إختار تضمينه برئ، وقيل لمن إختاره إدفع أو افد .

٢٦٠٠٦ :- م: وفي فتاوى أهل سمرقند: رجل له على آخر دين، فأخذه من ماله مثل حقه، قال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله: يصير غاصبا ويصير ما أخذ قصاصا بما عليه، قال الصدر الشهيد: والمختار أنه لا يصير غاصبا، فلو أخذ ذلك غير صاحب الدين، فدفعه الى صاحب الدين، قال محمد بن سلمه رحمه الله: المغصوب منه بالخيار، إن شاء ضمن الآخر، وإن شاء ضمن صاحب الدين، فإن اختار تضمين الآخر لم يصير قصاصا بدينه، وإن اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا بدينه، وقال نصير بن يحيى: لا خيار ويصير قصاصا بدينه، وفي الكبرى: وعليه الفتوى.

٢٦٠٠٧ :- رجل غصب مالا، فغصب منه ذلك المال غريم المغصوب منه، فالمختار أن المغصوب منه بالخيار إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني، فإن ضمن الأول لم يبرأ، وإن ضمن الثاني يبرأ الأول.

٢٦٠٠٨ :- وفي الكافي: غصب عبدا، وغصبه آخر منه فأبق، وقال المالك الأول: كانت قيمته ألفاً منذ غصبته، ثم غصبه الثاني وقيمه ألفان، وقال الغاصب الأول: لا، بل غصبته وقيمه خمسمائة، وزاد ألفاً ونصفه عندي، فالقول للمالك في حقها، ولو لم يقل الغاصب الأول: زاد عندي فالقول له، وإن ظهر العبد وقيمه زائدة فللمالك أن يرد ما أخذ، وأخذ عبده وإذا اختار أخذ العبد هنا الغاصب الثاني يخير إن شاء أمضى الفسخ واتبع العاقلة، وإن شاء نقضه واتبع الأول بقيمته منذ غصبه.

٢٦٠٠٩ :- وفي الفتاوى العتائية: ولو غصب من الغاصب وأبق فالمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء، وأيهما اختار برئ الآخر، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: له أن يضمّن الآخر ويرجع على الأول قبل القضاء والرضاء، وللمالك أن يضمّن نصفه للأول، ونصفه للثاني، ولو ضمن الأول الثاني، أو أبرأه لم يكن للمالك تضمين إلى الثاني.

٢٦٠١٠ :- ولو عاد العبد من الإباق قبل تضمين الأول الثانى، فهو للأول إن ضمنه المالك، فإن أخذ الأول قيمة زائدة من الثانى، فهلك ضمنه المالك للقيمة الأولى دون الزيادة، وإن أقر بحد وثها، فالقول للمالك إن الزيادة كانت من قبل إلا أن يقول الأول : حدث فى يد الثانى ، فإن كانت القيمة الزيادة قائمة فى يد الأول، فظهر العبد إلا أنه ليس بحاضر، فالمالك إن شاء أخذ القيمة القائمة، وإن شاء اختار العبد، وإن شاء ضمن الأول القيمة الأولى، والصحيح أن له ذلك أيضاً، وإن كان حاضراً على ما ذكر فى الجامع ، فإن أخذ العبد رد الأول على الثانى ما أخذ، ويضمنها إن هلك فى يده، سواء كان أخذها من الثانى بقضاء أو بغير قضاء، ولا يقبل إقراره بالقبض من الثانى فى منع المولى عن تضمين الثانى، إلا أن يقيم بينة ويبرأ الثانى عن تضمين الأول بإقراره إذا اختار المالك تضمين الأول، وكذا لو أقر بقبض العبد، ويرجع عليه الثانى إن ضمن، وكذا لو كان مكان الغاصب الثانى مودعاً إلا أن هنا إذا ظهر العبد، واختاره المولى رجع المودع على الغاصب، ويقبل إقراره فى إبراءه، وليس للغاصب أن يطاء، أو يستخدم، أو يملك من غيره حتى يختار المولى، فإن اختار أخذ القيمة استأنف الاستبراء، وإن اختار أحدهما بطل ما فعل من التصرف إلا إذا استولدها يثبت النسب استحساناً، والولد رقيق .

الفصل الرابع عشر

فى غصب الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد

٢٦٠١١ :- فى المنتقى : ابن سماعة عن محمد فى رجل خدع امرأة رجل، أو ابنته، وهى صغيرة، وأخرجها من منزل أبيها، أو زوجها، قال: احبسه حتى يأتى بها أو يعلم حالها .

٢٦٠١٢ :- وفيه أيضا: عن أبى يوسف رحمه الله رجل سرق صبيا فسرق من يده ولم يستتب له موت ولاقتل، لم يضمن ولكن يحبس حتى يأتى به أو يعلم بحاله .

٢٦٠١٣ :- وفى القدورى: لو غصب صبيا حرا من أهله، فمرض، ومات فى يده، فلا ضمان عليه، ولو عقره سبع فى يده، أو نهشه حية، فمات فعلى عاقلة الغاصب الدية (و كذلك لو وقع عليه حائط، أو وقع فى بئر كان على عاقلة الغاصب الدية)، وفى التجريد: ورجع الغاصب على صاحب الحائط إذا كان أشهد عليه، والمراد من هذا رجوع عاقلته .

٢٦٠١٤ :- ولو قتل هذا الصبى رجل خطأ فى يد الغاصب، فلا ولياء الصبى أن يتبعوا عاقلته أيهما شأوا، فإن ضمنوا عاقلته رجعوا على عاقلة القاتل، وإن قتل الصبى نفسه فديته على عاقلة الغاصب، ولا يرجعوا بها على عاقلة الصبى، وكذلك لو أتى على شيء، من نفسه من اليد والرجل وما أشبه ذلك، وكذلك إذا أركبه دابة فألقى نفسه منها، وهذا كله قول أبى يوسف رحمه الله، وقال محمد: لا ضمان على الغاصب بجناية الصبى على نفسه .

٢٦٠١٥ :- ولو قتل رجل هذا الصبى عمداً فى يد الغاصب، فلأولياء أن يتبعوا القاتل فيقتلوه، وعند ذلك يبرأ الغاصب، وإن شأؤ واتبعوا عاقلة الغاصب بالدية، ورجع عاقلة الغاصب فى مال القاتل عمداً .

٢٦٠١٦ :- ولو قتل هذا الصبى إنساناً فى يد الغاصب فرده على الولي، وضمن عاقلة الصبى الدية، لم يكن لهم أن يرجعوا على الغاصب بشيء.

٢٦٠١٧ :- وفى السراجية: ولو غصب عبداً صغيراً، أو حيواناً صغيراً، فكبر فى يده، وهلك ضمن قيمة يوم الغصب .

٢٦٠١٨ :- وإذا غصب أم ولدٍ، فعقرها أسدً فى يده، أو نهشها حية غرم ثلث قيمتها لو كانت قنة، قاله القاضى الامام على السعدى .

٢٦٠١٩ :- ولو غصب مدبراً فمات فى يده ضمن نصف قيمة القن هكذا اختار حسام الدين رحمه الله، وإذا غصب مدبراً فأبق من يده فيقضى عليه بالضمان، ثم عاد فإنه يعود على ملك المالك .

٢٦٠٢٠ :- وفى الكافى: رجل غصب مدبراً قيمته ألف فزادت قيمته فى يده فصارت ألفين، فغصب عنه آخر فأبق من يد الثانى أو مات فالمالك يضمن أيهما شاء منذ غصب أى له أن يضمن الأول ألفاً وغاصب الغاصب ألفين، فإن ضمن الأول الفارجع الأول على الثانى بألفين، وطاب له الأول ؛ لأنه عوضه ووقف الألف الآخر .

٢٦٠٢١ :- ثم المالك إذا ضمن الأول وعاد المدبر إلى الثانى بعد اتباع المولى الأول قبل الاستيفاء، فمات فى يده لا يضمن الثانى ؛ لأنه برئ عن ضمان غصبه، حيث اختار تضمين الأول قبل الاستيفاء، ولم يحدث منه بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن، وكذا إذا قتله الثانى خطأ فللمولى أن يرد الألف إلى الأول، ويتبع عاقلة الثانى بألفى درهم، ولو لم يضمن الأول شيئاً

الفتاوى التاتارخانية - ٤٩ كتاب الغصب ٥٣٥ الفصل: ١٤ فى غصب الحرو المدبر وغيره ج: ١٦

حتى قتله الثانى ثم ضمن الأول وهو يعلم بقتل الثانى قام الأول مقام المالك فى تضمين الثانى فإن شاء ضمن الغاصب، وإن شاء ضمن عاقلته ضمان الجناية .

٢٦٠٢٢ :- وفى التهذيب : ولو غصب أم ولد فماتت، فعليه الضمان عنده، وعندهما لا يضمن، وفى المدبر يضمن اجماعا. وفى شرح الطحاوى : ولو جنى على كل واحد منهما يجب أرش الجناية فيهما على الجاني بالإجماع .

الفصل الخامس عشر

في المتفرقات

٢٦٠٢٣ - وإذا باع الغاصب المغصوب من رجل، وأجاز المالك بيعه صحت الإجازة إذا استجمعت الإجازة شرائطها، وهى قيام البائع والمشتري والمعقود عليه، وأن تكون الإجازة قبل الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله، ولا يشترط قيام الثمن فى ظاهر الرواية إذا كان البيع بالدراهم أو بالدنانير .

٢٦٠٢٤ - وإن كان المالك قد خاصم الغاصب فى المغصوب، وطلب من القاضى أن يقضى له بالملك، ثم أجاز البيع، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا تصح إجازته، هكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني، وشيخ الاسلام خواهر زاده رحمهما الله، وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرحه: أن الإجازة صحيحة فى ظاهر الرواية، وذكر فى النوادر: أنها لا تصح، فإن كان لا يعلم قيام البيع وقت الاجازة، بأن كان قد أبق من يد المشتري، ذكر فى ظاهر الرواية: أن الإجازة صحيحة، وروى عن أبى يوسف رحمه الله أنها لا تصح، وإن كان الغاصب قد قبض الثمن، وهلك فى يده، ثم أجاز المالك البيع، هلك الثمن على ملك المغصوب منه اعتبارا للإجازة فى الانتهاء بالاذن فى الابتداء .

٢٦٠٢٥ - وفى التهذيب: ولو أعتقه المشتري، ثم أجاز المالك، جاز استحسانا، خلافا لمحمد رحمه الله، ولو باع المشتري لا ينعقد البيع اجماعاً .

٢٦٠٢٦ - وفى الجامع الصغير الحسامى: رجل غصب عبدا، فباعه ثم ضمنه، نفذ بيعه، ولو كان أعتقه ثم ضمنه، لم ينفذ عتقه .

٢٦٠٢٧ - م: ذكر شيخ الإسلام فى أول صلح الجامع: إذا قال الرجل

لغيره: اسلك هذا الطريق، فانه آمن، فسلك وأخذ اللصوص لا يضمن، ولو قال: إن كان مخوفاً وأخذ مالك فأنا ضامن، وباقي المسئلة بحالها يضمن، وصار الأصل فى جنس هذه المسائل أن الغرور إنما يثبت حق الرجوع للمغرور على الغار إذا حصل ذلك فى ضمن عقد معاوضة، أو ضمن الغار المغرور صفة السلامة نصاً، وكذلك إذا قال: كل هذا الطعام فإنه طيب فإذا هو مسموم فهو على ما قلنا.

٢٦٠٢٨ - نخلة لرجل فى ملكه خرج سعتها إلى جاره فأراد جاره أن يقطع ذلك ليفرغ هواءه كان له ذلك، هكذا ذكر محمد رحمه الله، قال الناطقى فى واقعاته: ظاهر لفظ محمد رحمه الله يفيد ولاية القطع بغير إذن القاضى.

٢٦٠٢٩ - وقيل: هذا على وجهين (١) إن كان يمكن تفريغ الهواء بمد السعف إلى النخلة والشد عليها، ليس له أن يقطع، ولو قطع يضمن، ولكن يطلب من صاحبه أن يمد السعف إلى النخلة ويشد عليها بالحبل، ويلزمه القاضى ذلك إن لج، وكذلك إذا أمكنه مد بعض السعف إلى النخلة والشد عليها، ليس له أن يقطع ذلك البعض، (٢) فأما إذا لا يمكن تفريغ الهواء إلا بالقطع، فالأولى أن يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه أو يأذن له بالقطع، فان استأذن وأبى يرفع الأمر إلى القاضى حتى يجبره على القطع، فإن لم يفعل الجار شيئاً من ذلك، ولكن قطع بنفسه ابتداءً، فان قطع من موضع، لا يكون القطع من موضع آخر على منه أو أسفل أنفع للمالك، لا يضمن، هكذا ذكر شيخ الاسلام فى شرح كتاب الصلح. ٢٦٠٣٠ - وذكر شمس الاثمة الحلوانى فى شرح كتاب الصلح أيضاً،

أنه إذا أراد القطع وإنما يقطع فى ملك نفسه، ولا يكون له أن يدخل فى بستان جاره حتى يقطع، قال رحمه الله، وقد قال بعض مشائخنا: إنما يكون له أن يقطع من جانب نفسه إذا كان قطع من جانب نفسه مثل قطعه من جانب صاحبه فى الضرر، أما إذا كان قطعه من جانب صاحبه أقل ضرراً ليس له أن يقطع، ولكن يرفع الأمر إلى القاضى ليأمره بالقطع، فان لج وأبى بعث القاضى نائباً حتى يقطعه من جانب

صاحب النخلة ، ثم فى الموضع الذى لا يضمن إذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما أنفق من مؤنة القطع .

٢٦٠٣١ :- وفى الحاوى : سئل أبو القاسم عن أطراف جذوع شاخصة عن جدار داره ، وهى بحال لا يحمل على مثله ، فقطعها صاحب الدار ، قال : إن أمكنه الإخراج من غير قطع ، ضمن ، قال الفقيه : إذا قال له إما أن يرفعه وإما أن يقطعه ، كان رضا منه بقطعه ، ولو قطع بأمر القاضى كان أحسن .

٢٦٠٣٢ :- وسئل ابن مقاتل عمن فى يده مال لغيره ، فهذه السلطان بحبس أو بضرب سوط ليدفع إليه هذا المال ، قال : لا يجوز له أن يدفع ، ومتى دفع ضمن ، وإن قال : اقطع تلك أو أضرب لك خمسين سوطاً ، فدفع ، قال : لا يضمن .

٢٦٠٣٣ :- م : اخرج شجرة الجوز جوزات صغاراً رطبة ، فأتلف إنسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجرة ، فينظر إلى هذه الشجرة بغير تلك الجوزات بكم تشتري ؟ ومع تلك الجوزات بكم تشتري ؟ فيضمن فضل ما بينهما .

٢٦٠٣٤ :- وفى الظهيرية : رجل أراد بأن يمر بأرض إنسان أو أراد بأن ينزل بها ، هل له ذلك ، فهو على وجهين (١) إن كان له بها حائط ، أو حائل ، ليس له ذلك ؛ لأن الحائل دليل على أنه لم يرض به (٢) فإن لم يكن حائط ولا حائل ، فلا بأس به ، وفى الكبرى : والمعتبر فى هذا الباب عادات الناس .

٢٦٠٣٥ :- م : رجل غصب من آخر ثوباً فقطعه قميصاً وخاطه ، فاستحق رجل القميص رجوع المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب ، وكذلك لو غصب حنطة ، فطحنها فاستحق دقيقها رجوع المغصوب منه على الغاصب بحنطة مثلها .

٢٦٠٣٦ :- وكذلك غصب لحماً فشواه فاستحق الشوى ، فللمغصوب منه أن يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ، ولو كان المستحق أقام البينة

أن اللحم كان له قبل أن يشويه، أو كان الثوب له قبل أن يخيطه، أو كانت الحنطة له قبل الطحن، لم يرجع المغصوب منه على الغاصب بشيء.

٢٦٠٣٧ :- وفي الظهيرية: غصب حانوتاً، فعمل، وربح، طاب له الربح؛ لأنه حصل بالتجارة، اتخذ كوزاً من تراب غيره فالكوز له؛ لأنه صير مالا مالميس بمال، كمن اتخذ عند النار أجرة فإن الأجرة يكون له؛ لأنه صير مالميس بمال مالا.

٢٦٠٣٨ :- م: حمل على حمار غيره شيئاً بغير أمره فتورم ظهر الحمار، فشق رب الحمار الورم، فانتقص قيمة الحمار، فإنه يتلوم بالحمار إن اندمل من غير النقصان، فلا ضمان على الذى حمل، وإن اندمل مع النقصان ينظر إن كان النقصان من الورم فضمن ذلك على الغاصب وإن انتقص من الشق، فلا ضمان على الغاصب، وكذلك إذا مات كان الجواب كما قلنا، وإن اختلفا فقال صاحب الحمار: الموت كان من الورم، وقال الغاصب: كان من الشق فالقول قول الغاصب مع يمينه. وفي الخانية: إن حلف برئ عن ضمان الدابة، ولا يبرأ عن ضمان النقصان.

٢٦٠٣٩ :- م: وفي غصب فتاوى أبى الليث: إذا استهلك رجل أحد مصراعى باب غيره، أو أحد زوجى خف غيره، أو ما أشبه ذلك، كان للمالك أن يسلم الباقي ويأخذ قيمتهما منه، وعن الفقيه أبى جعفر: من غصب من آخر أحد خفيه أو أحد مصراعى الباب وضاع عنده ضمن قيمتهما جميعاً.

٢٦٠٤٠ :- وفي المنتقى عن أبى يوسف: رجل استهلك فرد نعل لرجل لم يضمن لإقامة ما استهلك ولا يدفع إليه الأخرى، ويضمنهما جميعاً، وكذلك لو أخذ مصراعاً لرجل، أو أحد خفيه، قال: أرايت لو كسر حلقة خاتم فيها فص قيمته مائة اكنت أضمن الفص والخاتم؟ بل لا أضمن إلا ما استهلك، قال ثمة: ولو كسر احناء سرج ضمنه ولم يضمن السرج، قال: وكل شيئين

منفردين أو شيء واحد يخلص بعضه عن بعض بلا ضرر، مثل أحناء السرج ودفتيه، فإنه يضمن ما جنى عليه من ذلك، ولا يضمن غيره .

٢٦٠٤١ :- إذا جاء الرجل بالحنطة إلى الطحان، ووضعها في صحن الطاحونة، وأمر صاحب الطاحونة أن يدخلها بالليل في بيت الطاحونة، فلم يدخلها حتى نقب الحائط بالليل، وسرقت الحنطة، فإن كان صحن الطاحونة محوطاً بحائط مرتفع مقدار ما لا يرتقى إلا بسلم، فلا ضمان، وإن كان بخلافه وجب الضمان .

٢٦٠٤٢ :- وفي الكبرى: دفع إلى إسكاف خفا ليخرزه، فوضعه الإسكاف في حانوته الخارج، وذهب إلى الصلوة، وترك باب حانوته مفتوحاً من غير حافظ، فسرق الخف، ضمن الإسكاف .

٢٦٠٤٣ :- وفي واقعات الناطفي: رجل غصب طاحونة، وأجرى مائها في غير أرضه بغير طيب من نفس صاحب الأرض، لا يحل للمسلمين الانتفاع بهذه الطاحونة إذا علموا بذلك لا إجارة ولا عارية .

٢٦٠٤٤ :- م: وفي فتاوى أبى الليث رحمه الله: هدم بيت نفسه، وانهدم من ذلك بيت جاره فلا ضمان .

٢٦٠٤٥ :- في فتاوى أهل سمرقند: إذا دفع إلى القصار ثوباً ليقصره، فلف القصار في الثوب الخبز وذهب به حيث يقصر الثياب، فسرق الثوب منه، فإن لف الثوب على الخبز كما يلف المنديل على ما يجعل فيه وعقده فهو ضامن؛ لأنه استعمله استعمالاً معتاداً فصارغاً صبا، وإن جعل الثوب تحت إبطه، ودس فيه الخبز، فلا ضمان في هذه المواضع أيضاً .

٢٦٠٤٥ :- أخرج البيهقي في سننه عن أنس بن مالك: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غرمه بضاعة كانت معه فسرق أو ضاعت فغرمها إياه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، السنن الكبرى، الوديعه، باب لاضمان على مؤتمن، ٩/٤١٤ برقم ١٢٩٧٣ - ١٢٩٧٤ -

٢٦٠٤٦ :- وفيه أيضا: الحمال إذا نزل في مفازة، وتهيأ له الانتقال، فلم يفعل حتى فسد المتاع بمطر، أو سرق، فهو ضامن، هكذا ذكر، قيل: هذا إذا كانت السرقة والمطر غالبا؛ لأنه حينئذ يكون مضيعا، وقيل أيضا، ويشترط مع ذلك أن لا يكون المالك معه، أما إذا كان المالك معه فلا ضمان .

٢٦٠٤٧ :- وفيه أيضا: إذا دفع حمولة إلى حمال ليحملها إلى بلدة، فجاء الحمال إلى نهر عظيم، وفي النهر جمد كثير يجرى كما يكون في الشتاء، فركب الحمال حملا من الأحمال، والحمال الآخر يدخل الماء على إثر هذا الحمل، فنفر حمل من الأحمال في الماء من جريان الجمد، وسقط الحمل في الماء، قال: إن كان الناس يسلكون في مثل هذا، ولا ينكرون جدا فلا ضمان.

٢٦٠٤٨ :- جاء إلى قطار إبل، وحل بعضها فلا ضمان.

٢٦٠٤٩ :- واقعات الناطقى: رجل غصب أرضا، وبنى فيها حائطا، فجاء صاحبها، وأخذ الأرض، فأراد الغاصب أن يأخذ الحائط، فهذا على وجهين (١) إما أنه بنى من تراب هذه الأرض (٢) أو لامن تراب هذه الأرض، ففي الوجه الأول ليس له النقض، ويكون لصاحب الأرض؛ لأنه لو انتقض لصار ترابا كما كان، وكان عليه تركه فلا يفيد، وفي الوجه الثاني له ذلك .

٢٦٠٥٠ :- م: غصب بيضتين فحضن إحداهما تحت دجاجة له وحضن دجاجة أخرى له على البيضة الأخرى، فالفرختان له، وعليه بيضتان ولو كان الغصب وديعة فالتى حضنت الدجاجة لصاحب البيضة .

٢٦٠٥١ :- وفي الخانية: رجل غصب من رجل بيضة، وأودعه المغصوب منه بيضة، فحضنت دجاجة عليها، فخرجت فرخان فرخ الوديعة لصاحب الوديعة، وفرخ الغاصب للغاصب، وعليه ضمان البيضة التى غصب .

٢٦٠٥٢ :- م: رجل غصب من رجل بقرة، وغصبها آخر من الغاصب، ثم سرقها المالك من الغاصب الثانى لعجزه عن استردادها منه مجاهرة، ثم إن

الغاصب الثانى غلب على المالك، وغصب البقرة منه، فلا خصومة لصاحب البقرة مع الغاصب الأول .

٢٦٠٥٣ :- سئل شمس الإسلام محمود الأوزجندى، عن رجل دفع إلى آخر غلامه مقيداً بالسلسلة، وقال: اذهب به إلى بيتك مع السلسلة، فذهب به بدون السلسلة، فأبقى العبد، قال لاضمان .

٢٦٠٥٤ :- جز غنما بغير إذن صاحبها، وجعل صوفها لبوداً فاللبود له، فبعد ذلك ينظر إن كان جز الصوف لا ينقص من قيمة الغنم شيئاً، فعليه مثل ذلك الصوف، وإن كان نقص منه فهو بالخيار، إن شاء ضمنه مثل ذلك الصوف وإن شاء ضمنه ما دخل النقصان فى الغنم .

٢٦٠٥٥ :- وفى فتاوى آهو: غصب جارية، وزوجها، ودخل بها، ثم ان المالك لم يجزه، حتى وجب على الزوج العقر، قال قاضى بديع الدين: العقر للمالك بخلاف الإجارة، فإن الأجرة ثمة يكون للغاصب .

٢٦٠٥٦ :- م: فى فتاوى أبى الليث: رجل غصب من آخر عبداً أوجارية، وغاب المغصوب منه، فجاء الغاصب إلى القاضى، وطلب من القاضى أن يأخذ المغصوب منه، أو يفرض له النفقة فحاصل الجواب فى هذه المسألة أن القاضى يفعل ما هو الأصلح فى حق الغائب، فإن كان الأصلح أن يأخذ منه بأن كان الغاصب مخوفاً يأخذ ويبيعه إن رأى المصلحة فى البيع، وإن كان الأصلح أن يتركه فى يد الغاصب تركه .

٢٦٠٥٧ :- وفى الخانية: رجل غصب من رجل عبداً أو دابة، وغاب المغصوب منه، فطلب الغاصب من القاضى أن يقبل منه المغصوب، أو يأذن له بالإنفاق ليرجع بذلك على المالك، لا يجبه القاضى إلى ذلك، ويتركه عنه الغاصب، ونفقته يكون على الغاصب، ولو قضى القاضى بالإنفاق على المغصوب

منه لا يجب على المغصوب منه شيء، وإن رأى القاضى فى أن يبيع العبد أو الدابة بأن كان الغاصب مخوفاً، ويمسك الثمن لصاحبه فعل ذلك .

٢٦٠٥٨ :- فى الكبرى: مر رجل بوقرٍ من قصب فى قرية، وأوقد الصبيان ناراً فى السكة، فألقوا منها شيئاً فى القصب، فأخذته النار فدخل الحمار تحت سطح كان فوقه حطب، فارتفعت النار من القصب إلى الحطب، فأخذته فألقوا ذلك الحطب على الحمار، فاحترق الحمار، فإن كان الحطب الذى ألقى على الحمار يوقد مع القصب فملقى النار وملقى الحطب يضمنان جميعاً .

٢٦٠٥٩ :- حريق وقع فى محلة، فهدم إنسان دار رجل بغير إذن صاحبها، حتى انقطع الحريق من داره، فهو ضامن إذا لم يفعل بإذن السلطان، ولكن لا إثم عليه، وفى الظهيرية: وهو بمنزلة جائع فى مفازة، ومع صاحبه طعام، فله أن يأخذ طعامه على كره منه، ثم يغرم قيمته، ولا إثم عليه .

٢٦٠٦٠ :- رجل أوقد فى تنوره ناراً، فألقى فيها من الحطب ما لا يحتمله التنور فأحرق بيته وتعدت النار إلى دار جاره فأحرقته، يضمن صاحب التنور.

٢٦٠٦١ :- رجل مربي نار فى ملكه، أوفى ملك غيره، ف وقعت شرار من ناره على ثوب إنسان، قال الشيخ محمد بن الفضل: يضمن، ولو أطارى الرىح بشرى النار، فألقته على ثوب إنسان لا يضمن، هكذا ذكر فى النوادر عن أبى يوسف، وقال بعض العلماء: إن مر بالنار فى موضع له حق المرور، ف وقعت شرارة فى ملك إنسان أو ألقته الرىح لا يضمن، وإن لم يكن له حق المرور فى ذلك الموضع، فالجواب فيها على التفصيل إن وقعت منه شرارة يضمن وإن هبت به الرىح لا يضمن، وهذا ظاهر وعليه الفتوى .

٢٦٠٦١ :- أخرج أبوداؤد فى سننه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: النار جبار، سنن أبى داؤد، الديات، باب فى النار تعدى، ٢/٦٣١ برقم: ٤٥٩٤ .

٢٦٠٦٢ :- رجل له هدف فى داره فرمى إلى الهدف فجاوز سهمه داره فأفسدت شيئاً فى دار رجل آخر أو قتل نفساً كان ضامناً، ويكون ضمان المال فى مال الرامى، ودية القتل على عاقلة الرامى .

٢٦٠٦٣ :- م: سفينة حمل عليها حمولات لأقوام، بعض أرباب الحمولات معها، فاستقرت السفينة فى جزيرة، فأخرج بعض الحمولات لتخف السفينة، ووضعته فى الجزيرة، فضاعت الحمولات، فإن كان لا يخاف الغرق فالذى أخرج الحمولات ضامن، وإن كان يخاف الغرق فإن ضاعت الحمولات قبل أن يقع الأمن عن الغرق، فلا ضمان، وإن ضاعت بعد ما وقع الأمن عن الغرق فهو ضامن .

٢٦٠٦٤ :- وفي فتاوى أهل سمرقند: إذا سقى أرض نفسه، وتعدى إلى أرض جاره فلا ضمان على الساقى، وفي اليتيمة: ضمن ما تلف بسبب الماء .

٢٦٠٦٥ :- م: وكذا إذا أحرق كلاً فى أرضه، وذهبت النار يميناً وشمالاً، فأحرق شيئاً لغيره، فلا ضمان على الموقد، هذا هو جواب الكتاب .

٢٦٠٦٦ :- ومن المشايخ من فرق بين إرسال الماء وبين إيقاد النار، فقال من طبع النار الخمود، والتعدى بفعل الريح ونحوه فلا يضاف إلى فعل الموقد، ومن طبع الماء السيالان، فأضيف السيالان والإتلاف إلى المرسل، وفي المسألة كلمات يأتى فى كتاب الشرب إن شاء الله تعالى .

٢٦٠٦٥ :- أخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه عن يحيى بن يحيى الغسانى، قال: أحرق رجل تبناً فى قراح له، فخرجت شرارة من نار، حتى أحرقت شيئاً لجاره قال: فكتبت فيه إلى عمر ابن عبد العزيز، فكتب إلى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: العجماء جبار وأرى أنّ النار جبار، مصنف ابن أبى شيبه، الديات، رجل رمى بنار فأحرق دار قوم، ٢٨١/١٤ برقم: ٢٨٤٤٦ .

٢٦٠٦٧ :- وفي الحاوي: وأبو القاسم كان يقول في النار والماء ونحوه: إن أرسل أو أوقد قدر ما يحتمل ملكه لم يضمن، وإن كان الأمر بخلافه ضمن، ومن مشايخنا من قال: إن أوقد النار قدر ما يحتمل ملكه لم يضمن، وإن كان الأمر بخلافه ضمن، ومن مشايخنا من قال: إن أوقد النار يوم ريح، وهو يعلم أن الريح يهب بها إلى مال غيره فتلفه ضمن، ولو أسال الماء في أرضه، وهو يعلم أن أرضه يحتمله، لا يضمن .

٢٦٠٦٨ :- وفي الظهيرية: أرسل دابة في المرعى المباح، ثم جاء آخر، وأرسل دابته، فعصّ دابة الثاني دابة الأول، إن عصّ على الفور ضمن، وإلا فلا، وإن كان ذلك في مربوط لأحدهما، لاضمان على صاحب المربوط، ويضمن الآخر. ٢٦٠٦٩ :- ولو أدخل في دار رجل بغيراً مغتلباً، وفي الدار بغير صاحب الدار، فوقع عليه المغتلب، اختلفوا فيه، قال بعضهم: لا يضمن صاحب المغتلب، قال الفقيه أبو الليث: إذا أدخله بإذن صاحب الدار لا يضمن، وإن أدخله بغير إذنه يضمن وعليه الفتوى .

٢٦٠٧٠ :- وفي الحاوي في فتاوى النسفي: سئل عمن حفر في صحراء القرية التي هي مبيت دوابهم حفيرة، يخبأ فيها الغلة بغير إذن أحد، وأوقد فيها النار رجل لبييتها، فوقع فيها حمار، قال هذا على قياس ما قاله أصحابنا: إن من حفر بئراً على قارعة الطريق، فألقى فيها رجل حجراً، فوقع في البئر رجل، وأصابه الحجر الذي في البئر، فمات أن الدية على الحافر، وبمثله لو وضع الحجر على الأرض على رأس البئر فتعقل به إنسان، ووقع في الثير، فالدية على واضع الحجر، في مسألتنا متى احترق الحمار، فالضمان على الحافر .

٢٦٠٧٠ :- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن شريح قال: من أخرج من داره شيئاً إلى طريق، فأصاب شيئاً فهو له ضامن من حجراً أو حفر بئر في طريق المسلمين، تؤخذ ديته ولا يقاد منه، مصنف ابن أبي شيبة، الديات، الرجل يخرج من حده شيئاً فيصيب إنساناً، ١٤/١٥٩ برقم: ٢٧٩٢٥ -

٢٦٠٧١ :- وفي اليتيمة: وذكر البقالى فى آخر كتاب الغصب من فتواه، وإذا هدم بيتا مصوراً بالأصباغ تماثيل ضمن قيمة البيت، والأصباغ غير مصور .

٢٦٠٧٢ :- وكذا ذكره محمد إذا أحرق بابا منقوشا بالنقش، ضمنه غير منقوش، وإن كان مقطوع الرأس ضمنه منقوشا، وإن أحرق بساطا فيه صور الرجال ضمنه مصوراً .

٢٦٠٧٣ :- وسئل والدى عن الأرض إذا غرقت، فصارت بحرا، ثم نضب الماء عنها، أو خربت بوجه آخر وجعلها الوادى، وهو ما لأربوة، ثم جاء انسان وعمرها، قال: فيه اختلاف للمتقدمين، قال بعضهم: مملوكة للمالك القديم، وقال بعضهم: هى لمن أحيها، قال رضى الله عنه: وذكر فى كتاب الروضة للناطفى أن عند أبى يوسف يثبت الملك لمن أحيها، وعند محمد لا يثبت الملك .

٢٦٠٧٤ :- وسئل الوبرى عمن سقى أرضه، فلم يستوثق فى سد الثقب، حتى أفسد الماء وأضر بجاره، فهل عليه ضمان؟ فقال: إن كان النهر مشتركا بينهم فهو ضامن إذا قصر فى سد ثقبه .

٢٦٠٧٥ :- م: العبد المغصوب إذا مات فى يد الغاصب، وأقر الغاصب أنه كان غصبه من فلان يؤمر بتسليم القيمة إلى المقرله، فإن جاء رجل آخر، وأقام البينة أنه عبده غصبه منه، فالقاضى يقضى بالقيمة لصاحب البينة، فإذا قضى القاضى بالقيمة لصاحب البينة، وأخذها لاشيء للمقر على الغاصب، فإن وصلت تلك القيمة بعينها إلى الغاصب من جهة المقضى له بالهبة أو بالإرث أو بالمبايعه أو بالوصية، يؤمر بردها إلى المقرله، (ولو وصل إلى الغاصب ألف آخر من المقضى له سوى المأخوذ منه فإن وصل بالهبة أو بالمبايعه لا يؤمر بالرد على المقرله) وإن وصل بالإرث أو بالوصية يؤمر، المغصوب إذا اكتسب اكتساباً، ثم استرده المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب والغاصب إذا ضمن القيمة عند الهلاك، أو بالإباق حتى صار الكسب له تصدق بالكسب .

٢٦٠٧٦ :- وفى الهداية: فلو هلك العبد في يد الغاصب حتى ضمنه، له أن يستعين بالغلة فى أداء الضمان، وفى السراجية: ويتصدق بالفضل ؛ لأنه كسب خبيث .

٢٦٠٧٧ :- وفى الهداية : بخلاف ما إذا باعه، ثم هلك فى يد المشتري، ثم استحققت، وغرمه ليس له أن يستعين بالغلة فى أداء الثمن إليه ؛ لأن الخبث ما كان لحق المشتري، إلا إذا كان لا يجد غيره ؛ لأنه محتاج إليه فله أن يصرفه إلى حاجة نفسه، فلو أصاب ما لا يتصدق بمثله إن كان غنياً وقت الاستعمال، وإن كان فقيراً فلا شيء عليه .

٢٦٠٧٨ :- وفى السغناقى : فان كان الغاصب باع الدابة، وأخذ ثمنها فاستهلكه، وماتت الدابة عند المشتري، فضمن رب الدابة المشتري قيمتها رجع المشتري على الغاصب بالثمن، ثم لا يستعين الغاصب بالغلة فى أداء الثمن .

٢٦٠٧٩ :- وفى الهداية: ومن غصب ألفاً فاشتري بها جارية، فباعها بألفين، ثم اشترى بالألفين، جارية فباعها بثلاث آلاف، فإنه يتصدق بجميع الربح، وهذا عندهما خلافاً لأبى يوسف، فقوله: اشترى بها، إشارة إلى أن التصدق إنما يجب إذا اشترى بها، ونقد منها الثمن، أما إذا اثار إليها، ونقد من غيرها، أو نقد منها، وأشار إلى غيرها، أو أطلق إطلاقاً، ونقد منها يطيب له، وإن اشترى بالألف جارية تساوى ألفين فوهبها، أو طعاماً فأكله لم يتصدق بشيء، وهذا قولهم جميعاً.

٢٦٠٨٠ :- م : إذا أقر أنه غصب من فلان شيئاً، ولم يبين، فالقول قوله ولا بد له من أن يفسر بشيء يتما نعه الناس، ويقصد بالغصب حتى لو لم يكن كذلك بأن بين بالتراب ونحوه لا يصدق، ولو بين بشيء يقصده الناس، ولا قيمة له نحو أن يقر أنه غصب حراً، أو جلد ميتة قبل قوله، وهو إختيار مشائخ عراق، وإختيار مشائخ ماوراء النهر أنه لا بد من أن يفسر بشيء له قيمة .

٢٦٠٨١ :- وفى غصب القدورى: فى أوله ذكر فى أدب القاضى للخصاف ورد عن عمر رضى الله عنه إحراق البيت الذى فيه الخمر، لم يرو ذلك عن أصحابنا إنما روى عنهم هدم البيت عن أصحاب الخمر، فانهم قالوا: يهدم عليه بيته وكأنهم أخذوا ذلك من هذا الحديث، فأما كسر الدنان ذكر فى السير الكبير أنه إن فعل ذلك بإذن الإمام، أو فعل الإمام بنفسه فلا ضمان، وإن فعل غير الإمام بغير إذن الإمام، فعليه الضمان .

٢٦٠٨٢ :- وفى سير العيون: مسلم شق زق خمر لمسلم، لا يضمن الخمر ويضمن الزق، إلا أن يكون إماماً يرى ذلك فحينئذ لا يضمن ؛ لأنه مختلف فيه، وفى الفتاوى الخلاصة: ذكر الاختلاف، قال أبو يوسف: لا يجوز إذا أمكن

٢٦٠٨١ :- حديث عمر أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه من طريق صفية ابنة أبي عبيد فانظروا! قالت : وجد عمر بن الخطاب فى بيت رويشد الثقفى خمرًا، وقد كان جلد فى الخمر فحرق بيته وقال : ما اسمه ؟ قال رويشد، قال : بل فويسق . مصنف عبد الرزاق، العقول، باب الربح، ٢٢٩/٩ برقم: ١٧٠٣٥

وأخرج مثله من طريق نافع ايضاً، ٢٣٠/٩ برقم: ١٧٠٣٩ - وأخرج ابن سعد فى طبقاته من طريق سعد بن ابراهيم عن أبيه ايضاً ، الطبقات الكبرى لابن سعد، ٤٢/٥ - تحت رقم ٦٢٣ -

٢٦٠٨٢ :- أخرج أحمد فى مسنده عن ضمرة بن حبيب قال : قال عبد الله بن عمر: أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اتيه بمدية، وهى الشفرة فأتيته بها فأرسل بها، فأرهفت، ثم أعطانيها وقال : اغد على بها ففعلت فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة، وفيها زقاق خمر قد جلبت من الشام، فأخذ المدية منى فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته، ثم أعطانيها وأمر أصحابه الذين كانوا معه أن يمشوا معى وأن يعاونونى وأمرنى أن اتى الأسواق كلها فلا اجد فيها زق خمر إلا شققته ففعلت فلم أترك فى أسواقها زقا إلا شققته ، مسند أحمد قديم ١٣٢/٢ - ١٣٣ جديد برقم: ٦١٦٤ -

الانتفاع به من غير وجه محظور، في المنتقى: قال هشام سالت محمداً عمن شق الزق، فأخبر أن ابا يوسف قال: لا يضمن وقال محمد يضمن، قلت فإن كسر حباً فيه خمر لمسلم يريد أن يتخذها خلا، قال: في هذا يضمن الحب عند أبي يوسف رحمه الله: وإن كان لا يريد اتخاذها خلا لا يضمن عند أبي يوسف، وفي أدب القاضي للخصاف، قال إن كان بإذن الإمام لا يضمن الزق، وبغير إذن يضمن.

٢٦٠٨٣ - م: والذمي إذا أظهر بيع الخمر في المصر يمنع عنه، فإن أتلّف ذلك إنسان يضمن، إلا أن يكون إماماً يرى ذلك؛ لأنه مختلف فيه.

٢٦٠٨٤ - وفي الفتاوى الخلاصة: من أراق خمر أهل الذمة، وكسر دنانها، وشق زقاقها، إذا أظهرها فيما بين المسلمين امرأ بالمعروف، لا ضمان عليه.

٢٦٠٨٥ - وفي السراجية: ذمي أتلّف خمر ذمي، ضمن مثلها، ولو أتلّف خنزيره ضمن القيمة، وفي الكافي: إن أتلّف ذمي خمر ذمي، ثم أسلم المتلف، فعند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة يبرأ عن الضمان، وعند محمد، وهو رواية عن أبي حنيفة عليه قيمة الخمر.

٢٦٠٨٦ - وفي الخنزير يبقى الضمان بإسلامها، أو إسلام أحدهما؛ لأن الواجب فيه القيمة، والإسلام لا ينافيها.

٢٦٠٨٤ - نقل ابن القيم من طريق ربيعة ابن بكار، قال: نظر عليّ إلى زرارة، فقال: ما هذه القرية، قالوا قرية تدعى زرارة يلحم فيها ويبيع الخمر، فقال: أين الطريق إليها، قالوا باب الجسر، قال قائل يا امير المؤمنين، خذلك سفينة تجوز فيها قال: تلك سخرة ولا حاجة لنا في السخرة، وانطلقوا بنا إلى باب الجسر، فقام يمشي حتى أتاها فقال: عليّ بالنيران اضر موا فيها فإن الخبيث يأكل بعضه بعضاً، فأضرمت في عرشها قال: وقد قضى ابن عباس: أيما مصر مضّر المسلمون فلا يباع فيه خمر، قال أبو عبيد: وإنما معنى هذه الأحاديث أن يكون في أهل الذمة، لأنهم كانوا أهل السواد حينئذ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن لا تحمل الخمر من رستاق إلى رستاق، أحكام أهل الذمة (دار الكتب العلمية بيروت) فصل قولهم ولا يبيع الخمر ١٦٠/٢ -

٢٦٠٨٧ :- وفى شرح الطحاوى: الخمر والخنزير، لا يخلو إما أن يكون لمسلم أو لدمى، فإن كان للمسلم فلا ضمان على متلفها، سواء كان المتلف ذمياً، أو مسلماً، وفى السغناقى: بالإجماع، وإن كان لدمى يجب الضمان على متلفها، سواء كان المتلف ذمياً، أو مسلماً، غير أن المتلف إن كان ذمياً، فإنه يجب عليه مثل الخمر فى الخنزير، وإن كان المتلف مسلماً يجب عليه قيمة الخمر، وفى الخنزير يجب القيمة عليهما؛ لأن الحيوان لا مثل له من جنسه، هذا عندنا، وقال الشافعى رحمه الله: لا ضمان على متلف الخمر والخنزير بحال.

٢٦٠٨٨ :- ولو استهلك مسلم، أو ذمى لدمى خنزيراً، ثم أسلم الطالب، أو المطلوب، أو أسلما جميعاً، فلا يبرأ المستهلك عن الضمان الذى لزمه، ولو استهلك ذمى خمرأً، وجب عليه مثلها، ثم أسلم الطالب أو أسلما جميعاً سقطت الخمر عن ذمته وبرى بالإجماع، ولو أسلم المطلوب أولاً ثم الطالب بعده، أو لم يسلم فعلى قول أبى يوسف وهو رواية عن أبى حنيفة يبرأ من الخمر، ولا يتحول إلى القيمة، كما لو أسلم الطالب، وعند محمد وزفر وهو رواية عن أبى حنيفة أن المطلوب لا يبرأ ويتحول عليه من الخمر إلى القيمة كما لو كان الاستهلاك بعد الإسلام، فإنه يضمن قيمتها للدمى كذلك إذا أسلم بعد الاستهلاك.

٢٦٠٨٩ :- ولو كان الخمر اغتصبها منه ذمى أو مسلم، فتخللت عنده، أو خللها الغاصب، كان للمغصوب منه أن يستردها، ولو هلك عند الغاصب بعد ماصارت خلا، فلا ضمان عليه، وإن استهلكه الغاصب بعد ماصارت خلا، يضمن لصاحبه مثله خلا، وفى السغناقى: وموقوذة المجوسى والصحيح أن المسلم لم يضمنها بالغصب والإتلاف، وهو قول أبى يوسف، وقد روى عن محمد أنه لا يضمنها كالميتة والدم، ومن أتلف الشاة المذبوحة بترك التسمية عامداً لا يضمن.

٢٦٠٩٠ :- م: فى المنتقى قال هشام: قلت لمحمد، رجل فى يده ثوب

فتشبت رجل بالثوب فجذب صاحب الثوب الثوب من يد المتشبت، فانخرق الثوب، قال: يضمن المتمسك نصف الثوب .

٢٦٠٩١ :- قال هشام: قلت: جلس رجل إلى جنب رجل، فجلس على ثوبه وهو لا يعلم فقام صاحب الثوب، فانشق ثوبه من جلوسه عليه، قال: يضمن نصف الشق .

٢٦٠٩٢ :- وروى ابراهيم بن رستم عن محمد فى رجل قعد على رداء رجل، وهو لا يعلم، فنهض الرجل، فتخرق رداءه، قال يضمن الذى قعد على الثوب أوجب الضمان مطلقا غير مقدر بالنصف، وإنه يخالف رواية هشام عنه، وعلى هذا المكعب إذا تخرق من وضع رجل غير صاحبه عليه، وصاحبه لم يعلم به، فعلى قياس رواية هشام يضمن الواضع نصف النقصان على نحو ما بينا في مسألة الثوب.

٢٦٠٩٣ :- وفي نوادر ابن رستم: إن الحائك إذا حاك للرجل، فجاء الطالب ليأخذ الثوب وأبى الحائك أن يدفع، حتى يأخذ الأجر، فمد صاحب الثوب الثوب، فتخرق إن تخرق من يد صاحبه لا يضمن الحائك شيئا، وإن تخرق من مدهما ضمن الحائك نصف قيمة الخرق، يعنى نصف قيمة النقصان المتمكن بالخرق .

٢٦٠٩٤ :- وفي العتائية: دلال دفع ثوب أحد إلى غيره على سوم الشراء، ثم نسيه لا يضمنه، وهذا إذا كان مأذوناً من المالك بالدفع على سوم الشراء، فإن لم يأذن به ضمنه قيمتها، وفيها: غصب المشاع هل يتحقق؟ ذكر أبو الفضل الكرمانى أنه لا يتحقق، وقال القاضى الامام: المختار أنه يتحقق .

٢٦٠٩٥ :- جامع الجوامع: عن محمد رحمه الله جلس على وسادة رجل بأمره، وتحتة قارورة دهن لا يعلم فكسر، يضمن الدهن وما تخرق من الوسادة، وما فسد تحت ملاءة، لا، وقيل: كذا فى الوسادة وبه نأخذ .

٢٦٠٩٦ :- أمر بالجلوس على السطح، فانحد روسقط على مملوكه ضمن.

٢٦٠٩٧ :- غصب دجاجة وعشرين بيضة، وباضت عنده عشرا، وأحضنها الغاصب، وأخرجت، ردها مع عشرين، ولو حضنت بلا إحضانه ضمن عشر بيضات، ورد مع الدجاجة عشر فرخات .

٢٦٠٩٨ :- وفي الواقعات للناطفى: رجل له على آخر دين، فأخذ من ماله حقه، قال ابو نصر محمد بن سلام: يصير غاصبا، ويصير ما أخذ قصاصا بما عليه، والمختار: أنه لا يصير غاصبا، ولكن يصير مضموناً عليه؛ لأنه ترك طريق قضاء الدين، فلو أخذ من الغريم غير صاحب الدين، ودفع إلى صاحب الدين، اختلف المشائخ، قال محمد بن سلام: الغريم بالخيار إن شاء ضمن الأخذ، وإن شاء ضمن صاحب الدين فإن اختار تضمين الأخذ لم يصر قصاصا بدينه، وإن اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا، وقال نصير بن يحيى: لا خيار له وصار قصاصا، وعليه الفتوى، الكبرى: سنور قتلت و(أكلت) حمامة للإنسان، لا ضمان على صاحب السنور.

٢٦٠٩٩ :- دفع عينا إلى دلال لبيعه، فعرض الدلال على صاحب الدكان وترك عنده، فهرب صاحب الدكان، وذهب بالمتاع يضمن الدلال؛ لأن الدلال أمين، وليس للأمين أن يودع، وذكر النسفى فى فتاواه عن شيخ الاسلام أبى الحسن: أنه لا يضمن وهو الصحيح، وإذا كان فى يد الدلال ثوب يبيعه، فظهر أنه مسروق، وقد كان رده إلى من دفع إليه، وطلب منه المسروق منه الثوب، فقال الدلال: رددته إلى من كان دفع إلى برئ .

٢٦١٠٠ :- فى الذخيرة: غصب من آخر ثوبا، فقطعه ولم يخطه، حتى استحقه رجل بالبينة، لا يرجع المغصوب منه على الغاصب بشيء، ولو خاطه وباقي المسألة بحالها، رجع المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب .

٢٦١٠١ :- العبد المغصوب إذا مات فى يد الغاصب، وأقر الغاصب أنه كان غصبه من فلان، يؤمر بتسليم القيمة إلى المقر له، فإن جاء رجل آخر، وأقام البينة أنه عبده غصبه منه، فالقاضى يقضى بالقيمة لصاحب البينة، فإذا قضى بالقيمة

لصاحب البينة وأخذها لاشيء للمقرله على الغاصب، وإن وصلت تلك القيمة بعينها إلى الغاصب من جهة المقضى له بالهبة، أو بالإرث، أو بالوصية، أو بالمبايعة يؤمر بردها إلى المقرله، ولو وصل إلى الغاصب ألف أخرى من المقضى له سوى المأخوذ منه، فإن وصل بالهبة، أو بالمبايعة، لا يؤمر بالرد على المقرله، وإن وصل بالميراث، أو بالوصية يؤمر بالرد .

٢٦١٠٢ :- وفي الظهيرة: سئل نجم الدين رحمه الله عن قوم يتخذون دبساً في كرم، فجاءت امرأة لتعينهم، فأخذت فنجاناً من غير أمر منهم، فتأخذ بها شيئاً من العصير، وكانت في غاية الحرارة، فضرب الفنجان على الأرض، فانكسرت هل يضمن قال: نعم، لأنها ألقتها، ولو سقطت لم يضمن أيضاً .

٢٦١٠٣ :- وسئل أيضاً عن مات، وانهدم بعد موته جدار داره، فظهرت نقود، فعلم القاضي بذلك، فقال: احضروها، حتى أقسم بين الورثة، فجاءوا بها إليه، وكانت عنده أياماً، حتى بعث أمير الولاية إليه، فقال: ابعثها إليّ حتى أقسمها بين الورثة، فبعث بها إليه، فلم يدفعها الأمير إلى الورثة هل للورثة أن يضمنوا القاضي ذلك؟ فقال نعم .

٢٦١٠٤ :- في مجموع النوازل: جارية دفعت جارية أخرى، فذهب عذرتها، قال محمد بن الحسن: عليه صداق مثلها، قال: بلغنا ذلك عن عمر رضى الله عنه .

٢٦١٠٢ :- أخرج أبوداؤد عن جسة بنت دجاجة قالت: قالت عائشة: ما رأيت صانعاً طعاماً مثل صفية، صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً، فبعثت به، فأخذني إفكلاً فكسرت الإناء، فقلت: يا رسول الله! ما كفارة ما صنعت؟ قال: إناء مثل إناء، وطعام مثل طعام، سنن أبى داؤد، البيوع، باب فيمن أفسد شيئاً يغرم مثله ٥٠٢/٢ برقم: ٣٥٦٨ -

٢٦١٠٤ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبه عن بكر: أن جارتين كانتا بالحمام، فدفعت إحداهما الأخرى، فانتقضت عذرتها، فقضى لها شريح: عليها بمثل صداقها، مصنف ابن أبى شيبه، النكاح، ما قالوا في المرأة تفسد المرأة بيدها ما عليها في ذلك ٤٢٨/٩ برقم: ١٧٧٦٢

٢٦١٠٥ - وفيه أيضا: عن أبى يوسف فى رجل قتل ذئبا مملوكا أو اسداً مملوكاً لرجل قال: لاضمان عليه .

٢٦١٠٦ - وإن قتل قرداً ضمن فيه، قال الفقيه أبو الليث: القرد يخدم فى البيت، ويكنس البيت، فيكون له قيمة بخلاف الذئب والأسد .

٢٦١٠٧ - سئل نجم الدين عن أهل مكتب من الصبيان مع المعلم أصابهم برد وعلى الجدار كوة مفتوحة، قال المعلم لواحد من الصبيان: خذ فوطة هذا الصبى، وسد بها الكوة، ليندفع البرد عنها، ففعل وضاعت الفوطة فلاضمان على المعلم، ولاعلى الصبى الذى أخذ الفوطة وسدّ بها الكوة .

٢٦١٠٨ - وفى الحاوى: سئل أبو القاسم عمن تعلق ثوبه بقفل أقفله رجل وتخرق، قال: إن مد صاحب الثوب حتى تخرق، لم يضمن صاحب القفل، وإن تخرق من غير المد إن قفل المالك فى موضع مأذون لا يضمن، وإلا يضمن .

٢٦١٠٩ - فى المنتقى: ابن سماعة عن محمد: رجل غصب عبداً، وضمن رجل للمغصوب منه العبد أن يدفعه إليه غداً، فإن لم يفعل، فعليه ألف درهم، وقيمة العبد خمسون درهماً، فلم يدفع إليه العبد غداً، قال: إذا ثبت العبد للمغصوب منه لزم الضمان من قيمته خمسون درهماً، وبطل الفضل، فإن اختلفا فى قيمته فالقول قول المغصوب منه مع يمينه فيما بينه وبين ألف درهم، والقول قول الكفيل فيما زاد فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وأما فى قوله: فالقول قول الغاصب فى القيمة وضمان الالف باطل، فان ضمن القيمة، وسماها، فينظر فى ذلك، فإذا هى أكثر من قيمة العبد بما يتغابن الناس فيه، ملك قيمة العبد فيلزمه ذلك، وإن كان أكثر من قيمة العبد بما لا يتغابن الناس فيه، بطل الفضل على ما يتغابن الناس فيه .

٢٦١١٠ - وفى الكافى: ولو غصب عبداً ودیعة، فأبق من يده فاختار المالك تضمين المودع، ملكه غاصبه ورجع المودع على الغاصب قبل أداء

الضمان بنفسه، ولو عاد العبد من الإباق إلى يدا المودع، فللمودع أن يحبسه لاستيفاء الضمان فلو هلك في يده قبل منعه يهلك أمانة، وإن هلك بعده يهلك بالقيمة، والمرتهن والمستأجر في هذا كالمودع .

٢٦١١١ - ادعى أمة وأنكر ذواليد، فضمنهما رجل، صح الضمان؛ لأنها إن كانت غصبا فهو كفالة بالمضمون، وإن كانت وديعة فقد صارت مضمونة بالحدود، فيصح الكفالة بها بكل حال، فلو أقام البينة، وقد ماتت، أو أبطت ضمن أيهما شاء، والأمة ليس عليه قرار الضمان، ويرجع الكفيل على الاصيل إن كانت الكفالة بأمره وإن أبرأ الكفيل لا يرجع على الأصيل، ولو عادت بعد ما قضى للمدعى على المرعى عليه بقيمتها لا يحبسها عن الأصيل إن ضمن الكفيل بأمره فلو جوز الاصيل، أو الكفيل أو باعها أحدهما بعد ما عادت من الإباق، وقضى على المدعى بقيمتها، نفذ بيعه، وعتقه إن ادعى الضمان، وإن حررا أو باعاً نفذ عليهما لثبوت الملك بأداء الضمان مستنداً، وإن حررا فأدعى أحدهما نصف قيمتها عتق نصفها عليه فإن ادعى له الآخر نصفها عتق، والولاء لهما، وهذا عنده، والا لاولاء ولاسعاية .

٢٦١١٢ - جامع الجوامع: غصب ودفع إلى غريمه، ثم رهنه بدين عليه، فمات والمالك ضمن المرتهن بالقيمة يرجع على الغاصب، وبطل الدين ولو كان وديعة رجع بدينه، كذا لو غصب فزاد قيمته، ثم رهن بالأقل ودفع .

٢٦١١٣ - وفي السراجية: ولد المغصوبة ونماءه، وثمره البستان لو هلك، قبل المنع بعد طلب المالك لم يضمن، إذا غصب دابة أو عبداً، فاستغله لم يضمن قيمة المنافع .

٢٦١١٤ - م: رجل أرسل دابته، وكان سائقاً لها، فأصابته شئاً لم يضمن السابق، ولو أرسلها إلى جهة، ولم يكن سائقاً لها، فأصابته في وجهها ذلك، يضمن صاحبها بخلاف مالو أرسل كلباً، أو بازياً على صيد، فأتلف شيئاً في فوره ذلك حيث لا ضمان على صاحبه إذا لم يكن سائقاً للكلب، وأرسال الكلب

إلى الصيد يخالف إرساله إلى إنسان فإن من أرسل كلبه إلى إنسان، فإصابه ضمن المرسل فإن لم يكن سائقاً للكلب .

٢٦١١٥ :- وفي الخانية: وذكر الناطقى إذا أرسل كلبه على رجل لا يضمن في قول أبى حنيفة رحمه الله، ويضمن في قول أبى يوسف ، ولو القى بعض الهوام على رجل يكون ضامناً، وذكر في الأصل لو أرسل كلباً ولم يكن سائقاً له، فإصاب انساناً لا يضمن، وقيل: ينبغي أن يكون ضامناً .

٢٦١١٦ :- وفي السراجية: إذا أشلى كلباً على إنسان، فحرق ثيابه وإن كان هو خلفه ضمن، وإن لم يكن خلفه فكذلك عند أبى يوسف وعليه الفتوى .

٢٦١١٧ :- قال: ولو أن الدابة لم تذهب في جهتها، بل انعطف يمينا وشمالاً فأصاب شيئاً فلا ضمان على صاحبها إن كان لها طريق في وجهها ذلك، وإن لم يكن لها طريق في وجهها ذلك، وإنما الطريق له يمينا وشمالاً لا غير فانعطفت، فأصابت شيئاً ضمن صاحبها، وإن وقفت، ثم سارت، فما أصاب بعد ذلك، فلا ضمان على صاحبها بخلاف الكلب إذا أرسل على صيد فوقف ساعة، فإن الإرسال لا ينقطع حتى لو أخذ الصيد بعد ذلك حل له، وفي الخانية: وإن أشلى كلبه على شاة إن وقف الكلب، ثم سار فأتلفها لا يضمن .

٢٦١١٨ :- وفي اليتيمة: سئل الحسن بن على عن صبي عاقل أشلى كلباً على غنم آخر فنفرت، وذهب لا يدري أين ذهب هل يجب على الصبي الضمان؟ فقال: لا، وكذا إذا أرسل حماره، فدخل زرع إنسان، فأفسد إن ساقه إلى الزرع ضمن، وإن لم يسق بأن لم يكن خلفه، إن لم ينعطف يمينا وشمالاً، بل ذهب إلى الوجه الذى أرسله صاحبه، فأصاب الزرع، ضمن صاحبه، فإن انعطف يمينا وشمالاً فهو على التفصيل الذى قلنا .

٢٦١١٩ :- وإن وجد الرجل دابة في مربطه، فأخرجها، ولم يسقها بعد

الإخراج، فأكلها الذئب ضمن قيمتها، وإن وجد دابة فى كرمه أو زرعها، فحبسها فى منزله، فهلكت ضمن قيمتها لصاحبها .

٢٦١٢٠ :- وفى الخانية: رجل أوقف فى غير ملكه، وربطها فجالت فى رباطها، فأتلف إنساناً أو شيئاً ضمن فى أيّ موضع كان مادامت فى رباطها إلى منتهى حبسها .

٢٦١٢١ :- م: من أخذ جلود مذكاة لرجل، فدبغها، وجعلها فرواً، ينقطع حق المالك عن الجلود، والفرو للعامل، وغرم قيمة الجلود بمالكها، ولو أخذ جلود ميتة وجعلها فرواً، ثم دبغها لا ينقطع حق المالك عن العين، ويقوم الفرو جلداً غير معمول، ويقوم معمولاً، فإن شاء العامل أعطاه قيمة جلدة مذكى غير معمول، وإن شاء باع الفرو، فقسم ثمنه على قيمة الجلد مذكى غير معمول، وعلى قيمة الفرو معمولاً، فما أصاب الجلد كان لصاحبه، وما أصاب العمل كان لصاحب العمل .

٢٦١٢٢ :- قال محمد فى كتاب العلل: إذا غصب الرجل ثوباً من غيره ولبسه، ثم جاء صاحب الثوب مد الثوب، والغاصب لم يعلم بذلك، ولم يطلب صاحب الثوب الثوب منه، وتخرق من ذلك، فلا شيء على الغاصب .

٢٦١٢٣ :- وفى الذخيرة: ولو طلب المغصوب منه الثوب من الغاصب، فمنعه الغاصب عنه، ثم إن المغصوب منه مده مدّاً شديداً لا يمد مثله، فتخرق الثوب لاضمان على الغاصب، ونظير هذا الممسك للثوب إذا كان صاحب الثوب جاء آخر ومد الثوب مد مثله، أو مدّاً لا يمد مثله، كان الضمان على الماد وأضيف الخرق إلى المدة دون الإمساك .

٢٦١٢٤ :- فى جامع الجوامع: ولدت المغصوبة وكسبت ووهب لها، وقطعت يدها ووطئت بشبهة، فماتت وقضى بالقيمة يوم الغصب، فالولد والهبة والكسب للمولى، والعقر والأرش للغاصب، ولو صالح على قيمتها بلا قضاء، فالكل للمولى وكذا مدبرة .

٢٦١٢٥ - وفي الذخيرة: إذا غصب من آخر عبداً، أو دابة فآجر وأصاب من الغلة، فالغلة للغاصب ويؤمر بأن يتصدق بها، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يتصدق، وإن مات العبد أو الدابة من عمل الغاصب هل للغاصب أن يستعين بتلك الغلة في ضمان القيمة؟ عندهما ذكر في الكتاب أن له ذلك، ولم يفصل بينهما إذا كان غنياً أو فقيراً، واختلف المشائخ فيه منهم من قال: المسألة على التفصيل بين الغنى، والفقير، كما ذكر محمد في الغاصب إذا باع الدابة، وأخذ ثمنها واستهلكها، وماتت الدابة عند المشتري وضمن رب الدابة المشتري قيمة الدابة، رجع المشتري على الغاصب بالثمن، ولا يستعين الغاصب بالغلة في أداء الثمن إلا إذا كان الغاصب فقيراً.

٢٦١٢٦ - ومنهم من فرق بين المسألتين، فقال في مسألة الشراء الجواب على التفصيل، وفي مسئلتنا يستعين غنياً كان أو فقيراً.

٢٦١٢٧ - واقعات الناطقى: رجل غصب من رجل شيئاً، ثم إن المغصوب حله من ذلك، وهذا على وجهين (١) إما إن كان المغصوب مستهلكاً، (٢) أوقائماً، ففي الوجه الأول يبرأ عن الضمان، وفي الوجه الثاني أيضاً يبرأ، وهو عنده أمانة.

٢٦١٢٨ - وفي شرح الطحاوى: ولا أجر على الغاصب في استخدامه عبداً غصبه، ولا سكنى دار غصبها وهذا عندنا، وقال الشافعى: عليه أجر مثله.

٢٦١٢٩ - وفي تجنيس المنتخب: رجل مرض في أرض مغصوبة، فليس لصديقه أن يعود فيها، ولا يحل الدخول فيها.

٢٦١٣٠ - وفي النوازل: سئل أبو بكر الإسكاف عن خشاب يدخل الخشبة في منزله في سكة غير نافذة، هل لأهل السكة أن يمنعوه من ذلك؟ قال: إن كان يضعها عن ظهر الدواب وضعا، ليس لهم أن يمنعوه من ذلك.

٢٦١٣١ :- قال مشائخنا رحمهم الله: الغاصب إذا ندم على ما صنع، ولم يظفر بالمغصوب منه، يمسك المغصوب إلى أن يرجو مجيء صاحبه، فإذا انقطع رجاءه بمجيء صاحبه، تصدق به إن شاء بشرط أن يضمن، إن لم يجز صاحبه صدقته قال: والأحسن أن يرفع ذلك إلى الامام؛ لأن للامام تدبيراً ورأياً في مال الغيب، فالأحسن أن لا يقطع عليه رأيه.

٢٦١٣٢ :- قال محمد رحمه الله: رجل غضب عبداً، وأجر العبد نفسه وسلم عن العمل صحت الإجارة على ما عرف، فإن أخذ العبد الأجر، وأخذ الغاصب الآخر منه، وأتلفه لاضمان عليه عند أبي حنيفة، وقالوا: يجب عليه الضمان، وإن كان الأجر قائماً، كان للمالك أخذه بالإجماع.

٢٦١٣٣ :- وفي الجامع الصغير الحسامي: رجل غضب عبداً واستعمله، فنقصته الغلة، فعليه قيمة النقصان.

٢٦١٣٤ :- رجل غضب من آخر جارية، قيمتها ألف درهم، فغصب من الغاصب رجل، وقيمتها يوم الغصب الثاني أيضاً ألف درهم، فأبقت من الغاصب الثاني، فلأول أن يضمن الثاني قيمتها، وإن لم يضمن المالك الأول، ولو كانت الجارية حاضرة كان للغاصب الأول أن يسترد الجارية، فإذا أخذ الغاصب الأول القيمة، برئ الثاني عن الضمان، ويكون القيمة المأخوذة من الثاني مضمونة على الغاصب الأول، حتى لو هلك في يد الغاصب الأول، كان للمغصوب منه أن

٢٦١٣١ :- أخرج ابن أبي شيبة عن أبي وائل قال: اشترى عبد الله جارية بسبعمائة درهم، فغاب صاحبها، فأنشده حولاً، أو قال: سنة، ثم خرج إلى المسجد، فجعل يتصدق ويقول: اللهم فله، فإن ابنى فعلي، ثم قال: هكذا افعلوا باللقطة، أو بالضالة، مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في اللقطة ما يصنع بها، ٢١٨/١١ برقم: ٢٢٠٥٠ -

وأخرج أيضاً من طريق مالك بن دينار قال: قال رجل لعطاء بن أبي رباح: رجل أصاب مالاً من حرام؟ قال: ليرده على أهله، فإن لم يعرف أهله فليصدق به، ولا ادري ينجي ذلك من أثمه؟ مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يصيب المال الحرام ثم يندم ٦٥٠/١١ برقم: ٢٣٥٩٣ -

يضمنه قيمتها بالغصب، فإذا حضر المالك كان له الخيار إن شاء أخذ من الغاصب الأول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني، وتصير الجارية مملوكة للغاصب الثاني من جهة المالك، وإن شاء ضمن الأول ابتداء بالغصب، وتصير الجارية مملوكة للغاصب الأول من جهة المالك، ثم تصير للغاصب الثاني من جهة الغاصب الأول، فإن كانت قيمة الجارية يوم الغصب الأول ألف درهم، ويوم الغصب الثاني ألفي درهم، ثم أبقت من يد الثاني، وأخذ الأول من الثاني ألفي درهم، وهلك في يد الأول، لم يكن للمالك أن يضمن الأول ألفي درهم، وإنما يضمن قيمتها يوم الغصب ألف درهم .

٢٦١٣٥ :- ولو أن المولى حضر، والقيمة في يد الغاصب الأول قائمة على حالها، وقد ظهرت الجارية، فالمالك بالخيار إن شاء أخذ جارية حيث ما وجدت، وإن شاء أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني، فإن شاء ضمن الغاصب الأول قيمتها يوم الغصب، فإن اختار المولى أخذ الجارية، رجع الغاصب الثاني على الغاصب الأول بالقيمة التي أخذها، وإن كانت القيمة قد هلك في يد الأول ضمن الغاصب الأول ذلك للغاصب الثاني، ولا يرجع الغاصب الأول بذلك على المغصوب منه، وإن كان أخذ المولى من الغاصب الأول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني سلمت الجارية للغاصب الثاني، وإن ضمن المولى الغاصب الأول قيمة الجارية يوم الغصب، سلمت القيمة التي أخذها الغاصب الأول، وكان الضمان للأول، إلا أن الأول يتصدق بأحد الألفين وهو الفضل على القيمة التي أداها إلى المالك، وهذا قول أبي حنيفة، ومحمد، أما على قول أبي يوسف فلا يتصدق بشيء بل يطيب له .

٢٦١٣٦ :- وأصل المسألة: المودع إذا باع الوديعة وبيع، ثم ضمن هل يطيب له الربح؟ فهو على هذا الاختلاف قال: وليس للغاصب الثاني أن يطأ الجارية، حتى يختار المولى أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الأول، أو يختار

ضمان الغاصب الأول ، فإن كانت الجارية حاضت حيضة بعد ما أخذ الأول القيمة من الثانى قبل أن يختار المولى شيئاً من ذلك، ثم اختار شيئاً من ذلك، لا يجرى تلك الحيضة، ولو كان الغاصب الأول أقر بقبض القيمة من الغاصب الثانى، فهذا ومالو ثبت أخذ القيمة بإقامة البينة سواء ، وكذلك الجواب فيما إذا قضى القاضى بالقيمة، ثم أقر الغاصب بقبض القيمة، وكذلك لو أقر الأول بقبض الجارية من الثانى، وأقر أنها ماتت عنده، لم يقبل قوله، حتى كان للمالك أن يضمن الغاصب الثانى فى هذه الوجوه كلها، ويرجع الغاصب الثانى على الغاصب الأول بالقيمة .

٢٦١٣٧ :- فى جامع الجوامع: رجل قطع يد عبد خطأ، وغصبه آخر، ومات منه، إن شاء ضمن القاطع قيمته فى ماله ثلاث سنين، فرجع بقيمته أو نصف قيمة، والغاصب بقيمته فى ماله حالا، وإن غصب القاطع واختار التضمين بالخيانة على العاقلة، ورجعوا على الغاصب بقيمة أو قطع .

٢٦١٣٨ :- وفى النسفية: سئل عمن له على الآخر دين، فتقاضاه فلم يقضه، ورفع العمامة من رأسه رهناً بدينه، وأعطاه منديلاً صغيراً، يلفه على رأسه، فقال: اقض دينى، حتى أردّها عليك، فذهب الرجل وجاء بدينه بعد أيام، وهلكت العمامة أنه هلك هلاك المغصوب أم الوديعة أو هلك هلاك المرهون؟ فقال: هلك هلاك المرهون، هلك الدين بقدره ؛ لأنه أمسكها رهناً بدينه، والغريم يتركها عنده رهناً به، وصار راضيين بأن تكون رهناً .

٢٦١٣٨ :- أخرج البيهقى عن على رضى الله عنه قال : إذا كان الرهن أقلّ، رد الفضل ، وإن كان أكثر فهو بما فيه ، السنن الكبرى للبيهقى، الرهن، باب من قال: الرهن مضمون ٣٨١/٨ برقم: ١١٤١٥ -

وأخرج ابن أبى شيبة عن على قال : إذا كان الرهن أكثر مما رهن به، فهلك، فهو بما فيه ؛ لأنه أمين فى الفضل ، وإذا كان أقل مما رهن به فهلك، رد الراهن الفضل ، مصنف ابن أبى شيبة ، البيوع والأفضية ، فى الرجل يرهن الرهن فيهلك ٥٥٤/١١ برقم: ٢٣٢٤٥ -

٢٦١٣٩ - وفي الحاوى: ماتت دابة فى دار رجل آخر، إن كان

لجلدها قيمة، يخرجها المالك، وإن لم يكن لها قيمة، يخرجها صاحب الدار .

٢٦١٤٠ - وكيل قبض الدراهم من غريم الموكل، وجعلها في مخلاة،

وعلقها على الحمار وهلك الدراهم ؛ لأنه صنع بها كما يصنع بماله .

٢٦١٤١ - وفي العتاييه: طائر الرجل مات فى بئر غيره، فأخراجه على

صاحبه، وليس عليه نزع الماء لتطهير البئر .

٢٦١٤٢ - فى السراجية: خان فيه بيوت، وأموال، خرج إنسان ليلاً،

وألقي الباب مفتوحاً، فجاء سارق، وسرق منه شيئاً لم يضمن الرجل، إذا نقب

حائط إنسان بغير إذن المالك، فدخل فيه سارق، فسرق أشياء لم يضمن الناقب .

٢٦١٤٣ - وفى التفريد: فى كتاب العضب: اشترى جارية فاستولدها، ثم

استحقت، فالولد حر الأصل، وعليه للمولى قيمة الولد، هكذا قضى على بحضرة

الصحابه، ويعتبر قيمة الولد يوم الخصومة، ولومات الولد، وترك ميراثاً، فيمراهه

لابيه، ولا يجب عليه للمولى شئ .

٢٦١٤٤ - وفى الذخيرة: غصب من آخر جارية، وباعها من غيره،

والمشتري لا يعلم بكونها مغصوبة، فوطيها المشتري، وولدت ولداً وماتت في

يده، ثم أقام المعضوب منه البينة على أن الجارية جاريته، فللمالك أن يأخذ

المشتري بالعقر، سواء اختار تضمين البائع، أو تضمين المشتري .

٢٦١٤٥ - وفى المبيعة بيعاً فاسداً إذا وجب العقر، ثم هلكت الجارية،

أو تعذر ردها بوجه من الوجوه، هل يملك العقر فيه روايتان: والغصب نظير البيع

الفاسد، فيكون فى الغصب فى العقر روايتان، وأما إذا اختار تضمين البائع، فكذلك

للمالك أن يأخذ المشتري بالعقر .

٢٦١٤٦ - م: قال محمد فى الجامع: رجل غصب من آخر عبداً، ثم

استأجره من المغصوب منه صح، ويصير المستأجر قابضاً بحكم الإجارة، فإن

مات العبد فى مدة الإجارة، مات أمانة، ويجب على الغاصب الأجر بقدر ما مضى من مدة الإجارة، ويسقط الباقي، فإن مضت مدة الإجارة، والعبد حتى لم يعد مضموناً، ولو أن المغصوب منه أعار العبد من الغاصب صح، ولا يصير قابضاً له بحكم العارية، ولو أمر المالك الغاصب أن يبيع العبد المغصوب صح، ويصير وكيلاً، ولا يخرج العبد عن ضمانه فإن باعه وهلك قبل التسليم انتقض البيع ولزمته قيمة العبد المغصوب، ولو هلك قبل القبض فهو ضامن من الغاصب على حاله، وإن كان الرد بعد القبض لم يعد مضموناً.

٢٦١٤٧ :- قال محمد رحمه الله في الجامع: رجل غصب من رجل جارية، وغصب آخر من رب الجارية عبداً، وتبايعا العبد بالجارية، وتقابضا، ثم بلغ المالك فأجازه كان باطلاً، ولو كان مالكهما رجلين، فبلغهما فأجازا، كان جائزاً، وصارت الجارية لغاصب الغلام، والغلام لغاصب الجارية، وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه، وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه؛ لأن الإجارة فى الإنتهاء بمنزلة الإذن فى الابتداء، ولو أذن كل واحد من المالكين فى الابتداء بأن قال صاحب الغلام للذى غصبه: اشتر جارية فلان بغلامى هذا، وقال صاحب الجارية لغاصبها: اشتر غلام فلان بجاريتى هذه، كان الجواب كذلك .

٢٦١٤٨ :- رجل غصب من آخر مائة دينار، وغصب آخر من ذلك الرجل ألف درهم، ثم تبايع الغاصبان الدراهم بالدنانير، وتقابضا ثم تفرقا، ثم حضر المالك، فأجازه جاز .

٢٦١٤٩ :- رجل غصب من آخر جارية، وغصب رجل آخر من المغصوب مائة دينار، فباع صاحب الجارية غاصب الدنانير الجارية بتلك الدنانير فبلغ المالك، فأجازه صح، وأما نقد الدنانير فلا يخلو: إما أن يكون النقد قبل الإجارة أو كان بعد الإجارة فإن كان قبل الإجارة، عملت الإجارة فيه إذا علم المغصوب منه بأنه نقد من ماله، ويصير هو مقرضاً الدنانير لمشتري الجارية، فإن

كان النقود قائما في يد غاصب الجارية فهو للمجيز، وهو المغصوب منه، وإن هلك في يد غاصب الجارية لاضمان عليه، وإن كان النقد بعد الإجازة، فإن جاء صاحب المال يأخذ ماله إن وجدته، فيبطل النقد، ويلزم المشتري ثمن آخر، وإن وجدها هالكة، فله الخيار إن شاء ضمن بايع الجارية لكونه غاصب الغاصب، وإن شاء ضمن المشتري الجارية لكونه غاصبا، فإن ضمن المشتري ظهر أنه ملك الدنانير من وقت الغصب السابق، وأنه ملك نفسه، فيصح التسليم إلى بائع الجارية، وصار بائع الجارية أمينا في قبض الدراهم، وإن اختار تضمين البائع رجوع البائع على المشتري .

٢٦١٥٠ - وفي الذخيرة: رجل أودع رجلا مال الغير، فأجاز المالك ذلك برئ عن الضمان، وكذلك من غصب عينا لإنسان، فأجاز المالك قبضه يصح، حتى يبرأ الغاصب .

٢٦١٥١ - وفي الخانية: رجل استأجر فأسا، ودفع إلى أجيره ليعمل به فذهب به الأجير قال بعضهم: يضمن المستأجر قيمة الفأس، وقال بعضهم: ينظر إن استأجر الأجير أولاً، لا يضمن، قال رحمه الله: وينبغي أن لا يضمن على كل حال .

٢٦١٥٢ - رجل وضع شيئاً في الطريق فنفرت عنه دابة رجل، فاتلفت شيئاً لا يضمن الواضع إذا لم يصبها الموضوع في الطريق، وكذلك رجل أشهد على حائط مائل إلى طريق المسلمين، فسقط الحائط، فنفرت عنه دابة رجل، وقتلت رجلاً، لا يضمن صاحب الحائط المائل، إنما يضمن صاحب الحائط المائل إذا سقط الحائط على إنسان أو دابة فقتله .

٢٦١٥٣ - رجل دق في داره شيئاً، فسقط من ذلك في دار جاره شيء وتلف، كان ضمان ذلك على من دق في داره .

٢٦١٥٤ - م: رجل غصب عبداً، فباعه من أحد بخمسائة إلى سنة، والعبد معروف للمغصوب منه، فقال المغصوب منه للغاصب: إنك قد اشتريت مني هذا العبد بألف درهم حالة، فقبضته حتى ثم بعته هذا الرجل بخمسائة دراهم

إلى سنة، وقال الغاصب: ما اشتريته منك قط، ولكنك أمرتني، فبعته بخمسمائة درهم إلى سنة بأمرك، والعبد قائم عند المشتري، فالعبد سالم للمشتري، ويستحلف الغاصب بالله: ما اشتريته، فإن حلف لا شيء عليه، وإن نكل كان عليه الثمن الذي ادعاه المغصوب منه، وإن كان العبد قد مات عند المشتري، وباقي المسألة بحالها، فهنا يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، وإن كان الغاصب وهب هذا العبد من رجل وسلمه إليه، ثم ادعى أنه فعل ذلك بأمر المغصوب منه، وقال المغصوب منه: بعته منك بالف، ثم وهبته فهو على التفصيل الذى قلنا في البيع.

٢٦١٥٥ :- ولو كان الغاصب ضرب العبد، فقتله ثم قال الغاصب: ضربت بأمر المالك، وقال صاحب العبد: لا، بل بعته منك فضربت ملك نفسك، يحلف الغاصب أولاً، فإن نكل لزمه الثمن، وإن حلف ضمن القيمة لتعذر الرد لمعنى من جهة الغاصب، ثم يحلف المالك، وإن نكل بطلت القيمة، فإن حلف فله قيمته على الغاصب، وهو نظير الهلاك فيما تقدم .

٢٦١٥٦ :- فى الذخيرة: رجل هدم بيته، وألقى تراباً كثيراً، على الجدار الذى بينه وبين جاره، ووضع فوقها لبناً كثيراً، فانهدم الحائط، فإن كان اللبن مرجاً على الحائط متصلاً به بحيث دخل الوهن فى الحائط من ثقله، فهو ضامن؛ لأن التلف حصل لفعله .

٢٦١٥٧ :- رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ، وكذبه عاقلته فى ذلك، يعنى به أن عاقله المقر كذب المقر فى إقراره، ثم غصبه رجل من مولاه، فمات عنده، فالمولى بالخيار إن شاء ضمن الجانى قيمته فى ماله ثلث سنين، وإن شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع فى ماله حالا، وضمن الجانى أرش يده، وهو نصف قيمته فى ماله، فإن ضمن الجانى قيمته بإقراره، فإنه يرجع الجانى على الغاصب بقيمة العبد أقطع فى ماله .

٢٦١٥٨ - في الخانية: رجل نام على فراش إنسان، أو جلس على بساط إنسان لا يكون غاصبا، وكذلك رجل استأجر أرض إنسان بحنطة، فزرع المستأجر الأرض حنطة، وحصدها، وداسها فمنعها الأجير أن يرفعها، حتى يعطيه الأجر، فهلك الحنطة في مواضعها لا يضمن الأجر .

٢٦١٥٩ - رجل أقام بينة على رجل أنه غصب منى هذه الجارية اليوم، وأقام رجل آخر البينة أنه اغتصبها منى منذ شهر، قال محمد رحمه الله في قياس قول أبي حنيفة: هي للذى أقام البينة على الوقت الآخر، يضمن المدعى عليه قيمتها للأول، وفي قياس قول أبي يوسف: هي للذى أقام البينة على الوقت الأول، ولا يضمن للآخر شيئا .

٢٦١٦٠ - ولو أن رجلا فى داره كلب عقور، أو دابة موزية، فدخل إنسان داره بإذنه، أو بغير إذنه، فعقره الكلب، أو أتلف مال إنسان، لا يضمن صاحب الدار .

٢٦١٦١ - وكذلك إذا أكلت هرة رجل دجاجة غيره، ولو أخذ هرة وألقاها على حمامة، أو جاجة، فأكلتها قالوا: إن أخذت برميها ضمن، وإن أخذت بعد الرمي، والإلقاء لا يضمن .

٢٦١٦٢ - رجل ألقى شيئا من الهوام في طريق المسلمين، فاصابت إنسانا في ذلك الموضع الذى طرحها مالم يبرح عن ذلك المكان، فإذا برحت ثم أصابت لا يضمن الذى طرحها .

٢٦١٦٣ - ولو ربط دابة فى الطريق، ثم باعها، فقال للمشتري: خليتك وإياها، فاقبضها كان ذلك قبضا، فإن جنت الدابة فى رباطها، فالضمان على البائع، وإن جالت فى رباطها عن موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها مالم يحل الرباط، وينتقل عن مكانها، فقبل ذلك كل ماتلف بها كان ضمان ذلك على البائع .

٢٦١٦٤ :- إذا سقط ميزاب رجل عن سطحه، وأصاب إنساناً، فقتله قالوا: إن أصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب، وإن أصابه بطرفه الذي كان في الحائط لا يضمن، وإن كان لا يدري بأى الطرفين أصابه في القياس لا يضمن، وفي الاستحسان يضمن النصف .

٢٦١٦٥ :- سكة غير نافذة ألقي واحد من أهلها في فناء داره تراباً، أو أوقف دابته على بابه، أو وضع حجراً ليضع قدمه عليه في الخروج والدخول، أو ما شبهه ذلك، فما كان من باب السكنى، أو فعل ذلك في فناء داره لا يضمن، وإن فعل ذلك في طريق المسلمين ضمن .

٢٦١٦٦ :- رجل أذن غيره أن يدخل داره وهو راكب، فدخل فوطئت دابته شيئاً، ضمن الداخل، فإن كان الداخل سائقاً، أو قائداً لا يضمن .

٢٦١٦٧ :- في اليتيمة: وسئل الخجندی عن غصب داراً، فسكنها وانهدمت الدار في يد الغاصب، هل يضمن، فقال: لا ضمان عليه، قال: وفي الجواب تفصيل إن هلكت يسكنها يجب عليه الضمان، وإن هلكت لا يسكنها لا ضمان عليه .

٢٦١٦٨ :- وفي الخجندی: سئل والدى عمن أدخل أجناساً له في المسجد بغير إذن خدام المسجد، وأغلق الباب، وأخذ المفتاح وأتى السيل فهلكت بسط المسجد، هل يجب عليه الضمان، فقال: نعم .

٢٦١٦٩ :- وسئل الوبرى عن رجال حملوا قطناً إلى البلدان، وكانوا

٢٦١٦٤ :- يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبة عن إبراهيم: فى الجرة توضع على الجدار، فتصيب إنساناً، قال: إن كان أصل الجدار لصاحب الجرة لم يضمن ما أصابت، وفى الشيء يوضع عليه الشيء من ملكه، مصنف ابن أبى شيبة، الديات، الشيء يسقط فيقع على إنسان، ٣٤٩/١٤ برقم: ٢٨٦٣٤ -

٢٦١٦٩ :- أخرج أبو داود من طريق همام بن منبه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: النار جبار، سنن أبى داود، الديات، باب فى النار تعدى ٢/٦٣١ برقم: ٤٥٩٤ -

وأخرج ابن ماجه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: النار جبار، والبر جبار، سنن ابن ماجه، الديات، باب الجبار، ١٩٢/ برقم: ٢٦٧٦ -

يمرون في السكة، إذ امرأة تحمل قبسا من النار وأصاب النار القطن واحترقت، هل على المرأة ضمان القطن؟ فقال: إن كان ذلك من حركة الريح بأن حركتها الريح، فلا ضمان، والآنظر له إن كانت المرأة هي تمشي إلى القطن، فعليها الضمان، وإن كان صاحب القطن هو الذي يمشي إلى النار فلا ضمان .

٢٦١٧٠ :- وسئل الوبرى عن رجلين كانا يدبغان جلوداً في حانوت واحد، فأذاب أحدهما شحما في مرجل نحاس فصب فيه لئسكنه فالتهب الشحم فاصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وسائر ما كان بجانب الحانوت من أمتعة الجيران، هل عليه الضمان؟ فقال: لا .

٢٦١٧١ :- سئل أبو الفضل عن دود القز إذا غصبها، فرماها حتى صارت فيلق لمن الفيلق للغاصب ام للمغصوب منه، فقال للغاصب قبل له، ولو كان للغاصب مثل الفيلق ماذا يجب عليه أيرد مثله أم قيمتها أم لا يجب شيء؟ فقال: عند أبى حنيفة هو غير متقوم، وعند محمد يقوم على حسب ما يقوم المقومون .

٢٦١٧٢ :- وسئل والدى عن قيم اشترى من دهان دهنا للمسجد، ودفع الثمن من الوقف، ثم إن الدهان أفلس، هل يضمن القيمة، فقال: لا .

٢٦١٧٣ :- وسئل أبو حامد عن رجل في يده دار مرهونة غصبها منه غاصب، هل له أن يطالب المديون بالدين؟ فقال: ينظر له إن أباح له الانتفاع، فغصب في حالة الانتفاع، فله أن يطالبه، وإن غصب في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك، وسئل عنها على بن أحمد، فقال له: أن يطالبه بالدين .

٢٦١٧٤ :- وسئل على بن أحمد عن زعيم القوم إذا أخذهم ليأخذ منهم الأشياء ظلما، فاختفى القوم غير واحد، فأخذ منه ذلك الزعيم تلك الجبائية، ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان أخذ منه قبل ذلك، وأخذ منهم ما أخذ منه على وجه الظلم، ثم ندم هل عليه رد ما أخذ من القوم؟ فقال: نعم .

٢٦١٧٥ :- وسئل أبو حامد عن مسافر حل أمتعته على سفينة، ليذهب إلى بلدة، ثم مات ومعه ابنه، فأخرج الابن ذلك الأمتعة من تلك السفينة إلى أخرى ليذهب يسلمها إلى سائر الورثة، وأخذ طريقا يسلكه الناس غير الطريق الذى كان الميت على عزم أن يذهب فيه، ثم غرقت السفينة، ومات الابن، وضاعت الأمتعة، هل يضمن الابن نصيب سائر الورثة؟ فقال: لا، وسئل عنها مرة أخرى، فقال: إن كان أخرجها إلى سفينة أخرى ومضى بها إلى مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن.

٢٦١٧٦ :- وسئل يوسف بن محمد عن غاصب ندم على ما فعل، وأراد أن يرد المال إلى صاحبه، ووقع له اليأس عن وجود صاحبه، فتصدق بهذا العين على فقير، هل يجوز للفقير أن ينتفع بهذا العين، فقال: لا يجوز أن يقبله ولا يجوز له البيع، وإنما يجب عليه رده إلى من دفع إليه، قال رضى الله عنه: إنما أجاب بهذا الجواب زجراً لهم كيلا يتساهلوا فى أموال الناس أموالو سلك الطريق فى معرفة المالك، فلم يجده، فحكمه حكم اللقطة، قيل له إذا لم يجز الانتفاع به، وأراد أن يرده إلى الغاصب، فلم يجد الغاصب، وهذا العين يهلك فى الصيف، ولا يبقى إلى أن يجد الغاصب، أو يرجع إلى الغاصب، كيف يفعل؟ فقال: يمسكه حتى يمكنه، حتى إذا خاف هلاكه باعه، وأمسك ثمنه حتى يرده إلى من دفع إليه العين .

٢٦١٧٧ :- ونظيره ما ذكر أبو الليث فى البيوع من فتاواه عن نصير قال: سألت الحسن بن زياد عن رجل اشترى لحماً أو سمكاً، فذهب بجيء بالثمن، فابطأه، فخشى البائع أنه يفسد، قال: يبيعه من غيره، قيل: إذا علم المشتري بالقصة أيسعه أن يشتري، قال: إذا حل للبائع البيع حل للمشتري الشراء، قلت: فإن باع بزيادة أو نقصان؟ قال: الزيادة يتصدق بها، والنقصان موضوع عن المشتري، وذكر السرخسى أنه إن كان فى مصر يتمكن من استطلاع رأى القاضى، فباعها

بغير أمر القاضى فهو، وإن باعها بأمر القاضى لا يضمن، وإن كان فى موضع لا يتوصل إلى القاضى قبل أن يفسد ذلك الشيء لم يضمن استحساناً .

٢٦١٧٨ :- فى الخانية: ولو وضع جرة على حائط، فسقطت على رجل وأتلف، لا يضمن الواضع إذا كان له حق الوضع على الحائط؛ لأنه لا يكون متعدياً، ولو وضع جرة فى طريق المسلمين، ورجل آخر وضع جرة فى ذلك الطريق تدحرجت أحدهما، فانكسرت الأخرى، ذكر فى الأمالى أنه لا ضمان على الذى تدحرجت جرتة، وإن انكسرت التى تدحرجت كان ضمانها على صاحب الجرة القائمة .

٢٦١٧٩ :- قال الشيخ الامام أبوبكر البلخى فى مسألة الجرتين: إن كانت الجرتان على جادة الطريق، ضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه، إذا تدحرجت أحدهما، وأصاب الأخرى وانكسرتا .

٢٦١٨٠ :- ولو أن رجلاً اغترف من الحوض الكبير بجرة، فوضعها على الشط، ثم جاء آخر، وفعل مثل ذلك وتدحرجت الأخيرة، وصدمت الأولى، فانكسرت، قال بعضهم: يضمن صاحب الجرة الأخيرة قيمة الجرة الأولى لصاحبها، وقال بعضهم: يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه .

٢٦١٨١ :- والأصل فى هذه المسائل: فى كل موضع كان للواضع حق الوضع فى ذلك المكان لا يضمن على كل حال، وإذا تلف بذلك الموضع شيء سواء تلف به وهو فى مكانه أو بعد ما زال عن مكانه، وفى كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع إذا عطبت بالوضع شيء، إن عطبت والموضوع فى مكانه لم يزل يضمن الواضع، وإن عطبت به بعد ما زال الموضوع عن مكانه إن زال يريد نحو أن يضع جرة فى الطريق، فهبت بها الريح، وأزالتها عن مكانها، فأحرقت شيئاً لا يضمن الواضع، وكذا لو وضع حجراً فى الطريق، وجاء السيل، ودحرجه، فكسرت شيئاً لا يضمن الواضع، وإن كان الزوال عن الموضع الذى كان فيه لا يريد

٢٦١٧٨ :- أخرج ابن أبى شيبه قول ابراهيم، فانظره كاملاً تحت تخريج رقم المسألة: ٢٦١٦٤ .

بأن وضع جرة فى الطريق ثم جاء آخر، ووضع جرة أخرى فى الطريق فتد حرجت أحدهما على الأخرى فانكسرتا، قال أبو يوسف: يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه، وعنه فى رواية يضمن صاحب الجرة القائمة فى موضعها قيمة الجرة التى زالت عن موضعها، وإن دحرجتها الريح، ونحتها عن موضعها، فعطب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التى دحرجتها الريح .

٢٦١٨٢ :- ولو وضع رجل فى الطريق جرة مملوءة من الزيت أو غيره، ثم جاء آخر ووضع بجانب هذه الجرة جرة أخرى، فسال من الأولى شيء، وابتل المكان، فوقع على الآخر، فكسرت الأخرى، قال محمد أولاً: لأدرى هذا، ثم قال: لا، يضمن صاحب الأولى .

٢٦١٨٣ :- وذكر ابن رستم: رجل وضع فى الطريق جرة فيها زيت، أوليس فيها شيء، فوضع رجل آخر فى الطريق جرة أخرى، فتد حرجت أحدهما فأصابت الأخرى، فانكسرتا، قال: يضمن صاحب القائمة التى لم تتد حرج قيمة الجرة التى تد حرجت، ويضمن ما فيها من الزيت أيضا .

٢٦١٨٤ :- وعن أبى يوسف: رجلان وضع كل واحد منهما جرة فى الطريق، فتد حرجت أحدهما على الأخرى، فانكسرتا جميعا، قال: يغرم كل واحد منهما جرة صاحبه .

٢٦١٨٥ :- وعن محمد: رجل وضع فى الطريق جرة فيها زيت، أوليس فيها شيء، ورجل آخر وضع جرة أخرى فى الطريق فتد حرجت أحدهما، فأصابت الأخرى فانكسرتا جميعا، قال: يضمن لصاحب الجرة القائمة التى لم تتد حرج قيمة الجرة التى تد حرجت، ومثل ما كان فيها من الزيت ؛ لأنها بمنزلة حجر وضع فى الطريق، فما عطب به يضمن، فأما التى تد حرجت فإنها حين زالت عن موضعها، فقد خرج صاحبها عن الضمان .

٢٦١٨٦ :- رجل غصب عبداً، وابتضت عينه عند الغاصب، فاسترده المالك، وضمن الغاصب أرش العين ثم انجلى البياض عند المالك كان للغاصب أن يسترد من المالك ما ضمن من أرش العين.

٢٦١٨٧ :- رجل عليه دين لرجل، فلم يؤد حتى مات الطالب إن أدى على الورثة برئ، وإن لم يؤد كان للميت في الدار الآخرة .

٢٦١٨٨ :- رجل خدع صبية، وذهب بها إلى موضع لا يعرف، قال محمد: يحبس الرجل حتى يأتي بها، أو يعلم أنها قد ماتت.

٢٦١٨٩ :- مديون دفع الدراهم إلى صاحب دينه، وأمره بأن ينقدها، فهلك في يده هلكت من مال المديون، ويكون الدين على حاله ، ولو دفع الدراهم إلى صاحب الدين ، فلم يقل شيئاً، ثم ان الطالب دفع الدراهم إلى المديون لينفدها، فهلك في يده هلكت من مال الطالب، كما لو دفع الطالب إلى الأجنبي لينفدها عليه .

٢٦١٩٠ :- رجل عليه درهم لرجل، فدفع المديون إلى الطالب درهمين أو درهماً درهماً، فقال: خذ درهمك منها، فضا ع الدرهمان قبل أن يعين درهما قالوا: يهلك من مال المديون .

٢٦١٩١ :- رجل غصب من رجل دراهم أو دنانير في بلدة، فطالبه في بلدة أخرى، كان عليه تسليمها، وليس للمالك أن يطالبه بالقيمة، وإن اختلف السعر .

٢٦١٨٧ :- أخرج الطبراني في الكبير عن أبي أمامة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ادان ديناً ، وهو ينوي أن يؤديه أدّى الله عنه يوم القيامة : ومن استدان ديناً ، وهو لا ينوي أن يؤديه ، فمات ، قال الله عز وجل يوم القيامة : ظننت أني لا اخذ لعبدى بحقه ، فيؤخذ من حسناته ، فيجعل في حسنات الآخر ، فان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات الآخر ، فجعلت عليه ، المعجم الكبير للطبراني ، ٢٤٣/٨ برقم : ٧٩٤٩ -

٢٦١٩٢ - م: رجل غصب من آخر شيئاً، وغيبه، وطلب المعضوب منه من القاضى تضمينه، ذكر فى بعض الكتب أن القاضى يتلوم فى ذلك يومين أو ثلاثة، رجاء أن يظهر ولا يقضى بالقيمة فى الحال، وذكر فى السير الكبير: فى باب ما يبطل به سهم الفارس أن القاضى يقضى بالقيمة قبل التلوم، قال شيخ الاسلام فى شرح السير: ما ذكر جواب الجواز، يعنى لو قضى بالقيمة قبل التلوم يجوز، وما ذكر فى بعض الكتب جواب الأولوية، يعنى الأولى أن يتلوم القاضى، ثم يقضى بالقيمة.

والله تعالى اعلم

تم ترتيب المجلد السادس عشر يوم الأحد فى شهر المحرم، من شهر الله الحرام، سنة تسع وعشرين وأربع مائة وألف من الهجرة، وسيأتى المجلد السابع عشر وأوله كتاب الشفعة.

٢٦١٩١ - يؤيد المسألة ما أخرجه ابن أبى شيبة من طريق حفص بن أبى المعتمر عن أبيه أن علياً قال: لا بأس أن يعطى المال بالمدينة، ويأخذه بأفريقية، مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، فى الرجل يعطى الرجل الدراهم بالأرض ويأخذ بغيرها، ٧٧/١١ برقم: ٢١٤١٨ - وأخرج أيضاً عن ابن عباس، وابن الزبير: أنهما كانا لا يريان بأساً أن يؤخذ المال بأرض الحجاز ويعطى بأرض العراق، ويؤخذ بأرض العراق ويعطى بأرض الحجاز، مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، فى الرجل يعطى الرجل الدراهم بالأرض ويأخذ بغيرها ٧٧/١١ برقم: ٢١٤٢٠ -

شبير أحمد قاسمى خادماً الافتاء والحديث بالجامعة
القاسمية الشهيرة "بمدرسة شاهى" مراد آباد يوفى، الهند

المجلد السادس عشر ٢٣٩٦٧ - ٢٦١٩٢ الصفحة

٤٢ / كتاب الوديعة ٢٣٩٦٧ - ٢٤٢٢٣ ٣

هذا الكتاب يشتمل على عشرة فصول:

٤	في بيان ذكر الإيداع وشرطه وما يكون إيداعاً بدون اللفظ	الفصل الأول
٦	في حفظ الوديعة بيد الغير.....	الفصل الثاني
١١	في الشروط في الوديعة ما يجب اعتبارها وما لا يجب	الفصل الثالث
	فيما يكون تضييعاً للوديعة وما لا يكون وفيما يضمن به	الفصل الرابع
١٥	المودع وما لا يضمن.....	
٣٠	في تجهيل الوديعة.....	الفصل الخامس
٣٨	في طلب الوديعة والأمر بالدفع إلى الغير.....	الفصل السادس
٤٣	في رد الوديعة.....	الفصل السابع
٤٥	فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد	الفصل الثامن
٤٨	في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها.....	الفصل التاسع
٥٣	في متفرقات.....	الفصل العاشر

٤٣ / كتاب العارية ٢٤٢٢٤ - ٢٤٣٤١ ٦٧

هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول:

٦٨	في بيان شرط جواز الاعارة وبيان نوعها وصفتها..	الفصل الأول
٧٠	في الألفاظ التي تنعقد بها العارية.....	الفصل الثاني
	في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار	الفصل الثالث
٧٢	والتي لا يملك.....	
٧٦	في خلاف المستعير.....	الفصل الرابع
٨٠	في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن	الفصل الخامس
٨٩	في رد العارية.....	الفصل السادس
٩١	في استرداد العارية وما يمنع من استردادها.....	الفصل السابع
٩٤	في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيها..	الفصل الثامن
٩٥	في المتفرقات.....	الفصل التاسع

٤٤ / كتاب المكاتب ٢٤٣٤٢ - ٢٤٥٦٨ ١٠٠

هذا الكتاب يشتمل على ثمانية عشر فصلاً:

١٠٠	في تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها.....	الفصل الأول
١٠٧	في بيان ما يصح الكتابة وما لا يصح.....	الفصل الثاني
١١٦	في الشروط والخيار في الكتابة.....	الفصل الثالث
١١٩	في عجز المكاتب وفسخ الكتابة بسبب عجزه....	الفصل الرابع
١٢٣	فيما يملكه المكاتب وما لا يملكه.....	الفصل الخامس

١٢٩	في كتابة الحر على عبده وكتابة العبد على نفسه...	الفصل السادس
١٣٤	في ملك المكاتب ولده أو بعض ذى رحم محرم.....	الفصل السابع
	في دعوة المولى ولدأمة المكاتبه وفي دعوة ولد	الفصل الثامن
١٤٣	مكاتبه المكاتب.....	
١٤٦	في دعوة المكاتب الولد.....	الفصل التاسع
١٤٩	في حكم المكاتبين.....	الفصل العاشر
١٥٤	في العبد يكون بين رجلين يكاتبانه أو يكاتبه أحدهما....	الفصل الحادى عشر
١٥٩	في الرجل يكاتب شقص مملوكه.....	الفصل الثانى عشر
١٦١	في الاختلاف الواقع بين المولى والمكاتب.....	الفصل الثالث عشر
١٦٤	في مكاتبه المريض وإقراره بقبض بدل الكتابة.....	الفصل الرابع عشر
١٧٠	في الكتابة الموقوفة.....	الفصل الخامس عشر
١٧٢	في مكاتبه الصغير.....	الفصل السادس عشر
١٧٣	في غرور المكاتب وما يلزم من العقرب.....	الفصل السابع عشر
١٧٤	في المتفرقات.....	الفصل الثامن عشر

٤٥ / كتاب الولاء ٢٤٥٦٩ - ٢٤٦٦٦ ١٨١

هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول:

١٨١	في ولاء العتاقة.....	الفصل الأول
١٩٧	في ولاء الموالاة.....	الفصل الثانى
٢٠٢	في الإقرار بالولاء.....	الفصل الثالث
٢٠٥	في دعوى الولاء والخصومة واليمين فيه.....	الفصل الرابع
٢٠٨	في المتفرقات.....	الفصل الخامس

٤٦ / كتاب الإكراه ٢٤٦٦٧ - ٢٤٨٥٧ ٢١٠

هذا الكتاب يشتمل على أحد عشر فصلاً:

٢١٠	في تفسير الإكراه وشرائط صحته وبيان حكمه...	الفصل الأول
	فيما يزيد المكروه على ما أكره عليه أو ينقص عنه أويأتي	الفصل الثاني
٢٣٤	بشيء آخر.....	
٢٣٨	فيما يخطر على بال المكروه على ما أكره عليه.....	الفصل الثالث
٢٤١	في الخيار في الإكراه.....	الفصل الرابع
٢٤٥	فيما يحل للمكروه أن يفعل وما لا يحل.....	الفصل الخامس
٢٤٧	فيما يكره للرجل فيه على أن يفعل بنفسه أو ماله...	الفصل السادس
٢٥٠	في الإكراه على التوكيل.....	الفصل السابع
٢٥٢	في الإكراه على ما يجب به العتق.....	الفصل الثامن
	في الإكراه على ما يجعله الرجل لله على نفسه وفيما يجب	الفصل التاسع
٢٥٤	لله عليه.....	
٢٥٦	في عقود التلجئة.....	الفصل العاشر
٢٦١	في المتفرقات.....	الفصل الحادي عشر

٤٧ / كتاب الحجر ٢٤٨٥٨ - ٢٤٩٩٠ ٢٦٥

هذا الكتاب يشتمل على فصلين:

٢٦٦	في بيان مقدمة يحتاج إليها.....	الفصل الأول
٢٦٨	في بيان أنواع الحجر على مذهبهما.....	الفصل الثاني

٤٨ / كتاب المأذون ٢٤٩٩١ - ٢٥٥٤٦ ٢٩٧

هذا الكتاب يشتمل على خمسة وعشرين فصلاً:

٢٩٧	جوازه، وحكمه	الفصل الأول
٣٠٠	في ما يكون إذناً في التجارة، وما لا يكون	الفصل الثاني
٣٠٧	في بيان اشتراط الإذن من المولى ما كان لجواز شراء العبد	الفصل الثالث
٣٠٩	في بيان ما ملكه العبد المأذون له، وما لا يملكه	الفصل الرابع
٣١٥	في العبد المأذون له لحقه دين، وطلب الغرماء من القاضى بيعه	الفصل الخامس
٣٢٣	في تصرف المولى في العبد المأذون	الفصل السادس
٣٣٥	في العبد بين رجلين فأذن له أحدهما في التجارة	الفصل السابع
٣٣٧	في إقرار العبد المأذون له والمحجور وفي إقرار مولاهما	الفصل الثامن
٣٥١	في بيع العبد المأذون شيئاً من اكسابه من المولى أو الاجنبى بمثل القيمة أو بالمحاباة...	الفصل التاسع
٣٥٦	في شراء العبد المحجور، وبيعه، وإجارة المولى وتصرفه وإذن المولى بعد ذلك	الفصل العاشر
٣٥٨	في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولا	الفصل الحادى عشر
٣٦٠	في الرجل الذي يدفع إلى عبده مالاً ليشتري، وبيع، ويأذن له في التجارة	الفصل الثانى عشر

٣٦١	المأذون.....	في الخصومات التي تقع بعد ما حجر المولى على	الفصل الثالث عشر
٣٦٣	وبعده وحطه وتأخير.....	في هبة المأذون له الثمن في البيع قبل القبض	الفصل الرابع عشر
٣٦٥	وهب البائع الثمن من المأذون.....	في المأذون له يشتري، ويجد بالمشتري عيباً وقد	الفصل الخامس عشر
٣٦٨	والمولى.....	في التوكيل يكون بين المأذون له والأجنبي	الفصل السادس عشر
٣٧٢	ذلك.....	في الرد بالعيب على المأذون والخصومة معه في	الفصل السابع عشر
٣٧٤	والصبي والمعتوه.....	في الشهادة على العبد المأذون له والمحجور عليه	الفصل الثامن عشر
٣٧٧	في البيع الفاسد من العبد المأذون له.....	في الغرور في العبد المأذون له.....	الفصل التاسع عشر
٣٨٠	في جنابة العبد المأذون أو جنابة عبده والجنابة عليه.....	في بيان ما يبطل به الإذن.....	الفصل العشرون
٣٨٣	في العبد يبيع ويشترى ولا يقول وقت المبايعه أنه	مأذون له أو محجور عليه ثم يقول.....	الفصل الحادى والعشرون
٣٩٨	في الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضى	في التجارة وفي تصرفاتهما قبل الإذن	الفصل الثاني والعشرون
٤٠٨	في المتفرقات.....		الفصل الثالث والعشرون

٤٩ / كتاب الغصب ٢٥٥٤٧ - ٢٦١٩٢ ٤٢٦

هذا الكتاب يشتمل على خمسة عشر فصلاً:

٤٢٦ في بيان نفس الغصب	الفصل الأول
٤٣٧ في حكم الغصب	الفصل الثاني
٤٦٣ فيما لا يجب الضمان بالاستهلاك	الفصل الثالث
٤٧٠ في كيفية الضمان	الفصل الرابع
٤٧٤ في خلط الغاصب مال رجلين أو مال غيره بماله واختلاط أحد المالكين بالآخر	الفصل الخامس
٤٨١ في الاسترداد من الغاصب وما يمنع من ذلك، وفيما يبرأ به من الضمان وما لا يبرأ	الفصل السادس
٤٨٩ في التسبب في الاتلاف	الفصل السابع
٤٩٧ في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة فيه	الفصل الثامن
٥٠٥ في تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به...	الفصل التاسع
٥١٦ في الأمر بالإتلاف	الفصل العاشر
٥١٨ في زراعة الأرض المغصوبة والبناء فيها	الفصل الحادى عشر
٥٢٣ فيما يلحق العبد الغصب فيجب على الغاصب ضمانه	الفصل الثانى عشر
٥٢٨ في غصب الغاصب ومودع الغاصب	الفصل الثالث عشر
٥٣٣ في غصب الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد	الفصل الرابع عشر
٥٣٦ في المتفرقات	الفصل الخامس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم المسألة: فهرس المجلد السادس عشر من الفتاوى التاتارخانية الصفحة:

٣	٤٢ / كتاب الوديعة
٣	٢٣٩٦٧ تفسير الوديعة والأمانة
٣	٢٣٩٦٨ حكم الوديعة
	الفصل الأول: في بيان ذكر الإيداع وشرطه
٤	وما يكون إيداعاً بدون اللفظ
	٢٣٩٦٩ ذكر الإيداع في حق صيرورة العين أمانة عند الغير قول
٤	المالك: أو دعتك هذا العين
٤	٢٣٩٧٠ كون المودع مكلفاً شرط لوجوب الحفظ عليه
٤	٢٣٩٧١ وضع متاعه عند الآخر وقال: أو دعتك وأبى الآخر
٤	٢٣٩٧٢ قال رجل لصاحب اليد: اعطني هذا الثوب فأعطاه
٤	٢٣٩٧٣ وضع ثوبا بين يدي رجل وقال: هذا الثوب وديعة عندك وسكت الآخر
٥	٢٣٩٧٤ قال صاحب الدابة لصاحب الخان: أين أربطها فقال: هناك
	٢٣٩٧٥ قام رجل من أهل المجلس وترك كتابه ثم فذهبوا
٥	جملة فضاع الكتاب
٥	٢٣٩٧٦ رد المودع الوديعة إلى عيال المالك
٥	٢٣٩٧٧ خالف المودع في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق
٦	الفصل الثاني: في حفظ الوديعة في يد الغير
٦	٢٣٩٧٨ للمودع حفظ الوديعة على حسب ما يحفظ مال نفسه
٦	٢٣٩٧٩ دفع الوديعة إلى بعض من في عياله
٦	٢٣٩٨٠ دفع إلى رجل دراهم لينفقه على نفسه فإنه ليس في عياله
٦	٢٣٩٨١ نهاه عن الدفع لامرأته

٢٣٩٨٢	دفع المرأة الوديعة إلى زوجها	٧
٢٣٩٨٣	دفع الوديعة إلى وكيله	٧
٢٣٩٨٤	دفع الوديعة إلى من ليس في عياله بضرورة	٧
٢٣٩٨٥	إن كان الدفع بغير ضرورة فما هو الحكم؟	٨
٢٣٩٨٦	استهلك المودع الثانى الوديعة	٨
٢٣٩٨٧	دعوى المودع الضرورة	٨
٢٣٩٨٨	كانت الوديعة فى بيت المودع واستحفظ فى بيته بغيره	٩
٢٣٩٨٩	حفظ الوديعة فى حرز ليس فيه ماله	٩
٢٣٩٩٠	كانت الوديعة دابة فركبها ثم أعارها إلى يده وردها إلى الحالة الأولى	٩
٢٣٩٩١	تعدى المستأجر أو المستعير ثم زال التعدى	٩
٢٣٩٩٢	أعطى الخف إلى الخفاف فوضعه مع رحله فى دار	
	ودخل البلد فسرق الخف	٩
٢٣٩٩٣	أجر المودع بيتاً من داره ودفع الوديعة إلى هذا المستأجر	١٠
٢٣٩٩٤	غاب رجل وخلف امرأته فى منزل فيه ودائع الناس ثم رجع فلم يجدها	١٠
٢٣٩٩٥	حبى الوالى نفقة لحفر النهر ووضعه عند صير فى فضاء	١٠
	الفصل الثالث: فى الشروط فى الوديعة ما يجب اعتبارها وما لا يجب	١١
٢٣٩٩٦	أودع رجلاً ألف درهم وقال له: اخبأها فى بيتك هذا	
	فخبأها فى بيت آخر	١١
٢٣٩٩٧	قال: ضع فى كيسك فوضع فى صندوق	١١
٢٣٩٩٨	كانت الدار التى خبأها فيها والدار الأخرى على السواء	١١
٢٣٩٩٩	شرط على المودع شرطاً فترك	١١
٢٤٠٠٠	كل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو	١٢
٢٤٠٠١	لم يعين مكان الحفظ ولم ينهه عن الإخراج عن المصر فسافر بها	١٢
٢٤٠٠٢	كانت الوديعة طعاماً كثيراً فسافر بها فهلك	١٢
٢٤٠٠٣	قال للمودع: لا تدفعها إلى امرأتك فدفع إليها	١٣

- ٢٤٠٠٤ وضع الوديعة فى حانوته فقال له صاحبها: لاتضع فى الحانوت فإنه مخوف..... ١٣
- ٢٤٠٠٥ دفع إلى اخر مرًا وقال: اسق به أرضى ولا تسق أرض غيرى فسقى أرض الامر ثم أرض غيره فضاع المر فالمسألة على وجهين..... ١٣
- ٢٤٠٠٦ قال المستبضع للتاجر: ضعها فى هذا العدل وأشار إليها فوضعها فى الحقيقة ١٣
- ٢٤٠٠٧ أودع ثلاثة نفر مالا وقالوا: لاتدفع إلى واحد منا حتى نجتمع فدفع نصيب واحد منهم إليه..... ١٤
- ٢٤٠٠٨ أودعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة الزوج وأمرته بتسليم الكتاب بعد وفاتها فبرئت وأرادت استرداد الكتاب الفصل الرابع: فيها يكون تضييعاً للوديعة وما لا يكون ١٤
- وما يضمن به المودع وما لا يضمن..... ١٥
- ٢٤٠٠٩ قال المودع: سقطت الوديعة منى ١٥
- ٢٤٠١٠ قال الرجل للقوم: اشهدو أن فلانا أودعنى كذا وكذا فإنى بعته وقبضت الثمن ١٥
- ٢٤٠١١ قال الفقيه أبوبكر: لافرق بين قوله "يبلغكدم" وبين قول "يغتاد از من" ١٦
- ٢٤٠١٢ دفع ثوبا إلى دلال للبيع ثم قال الدلال: وقع الثوب من يدى وضاع منى ١٦
- ٢٤٠١٣ دفع جواهر إلى رجل للبيع فقال القابض: أريها تاجراً لمعرفة القيمة فضاعت قبل أن يريه..... ١٦
- ٢٤٠١٤ قام السوقى من حانوته إلى الصلوة، وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها ١٦
- ٢٤٠١٥ قال المودع: وضعتها بين يدي فقامت ونسيتها فضاعت ١٦
- ٢٤٠١٦ قال المودع: وضعت بين يدي فى دارى والمسألة بحالها.. ١٦
- ٢٤٠١٧ قال المودع: دفنت فى دارى ونسيت موضعها..... ١٦
- ٢٤٠١٨ وضع الوديعة فى مكان حصين فنسى ١٧
- ٢٤٠١٩ وضع الوديعة فى الجبانة فسرقت ١٧
- ٢٤٠٢٠ دفع الوديعة فى الأرض..... ١٧

٢٤٠٢١	كان المودع وحده فتوجهت السرّاق وذهبوا أوّلاً
١٧	وتمكن المودع من رفع الوديعة فلم يرفع.....
٢٤٠٢٢	أودع قمقمه ثم طلبها فقال: لا أدري كيف ضاعت.....
١٨	دفع قمقمه ليدفعها الآخر إلى الصفار ليصلحها فدفعتها ونسى أين وضع
٢٤٠٢٣	لرجل على آخر درهم فدفع المطلوب إلى الطالب درهما
١٨	وقال: خذ درهمك فضاء الدرهمان قبل تعيينه درهما
٢٤٠٢٤	أفسدت الفارة الوديعة.....
١٨	كانت الحنطة وديعة فأكلتها الفارة.....
١٨	استودع مايقع فيه السوس.....
١٨	دفع خفا إلى خفاف ليصلحه فتركه في حانوته فسرق ليلاً
١٩	وضع الوديعة في الدار وخرج الباب مفتوح فجاء سارق وسرق
٢٤٠٢٩	سرق الوديعة من دار المودع الغائب وباب الدار مفتوح..
١٩	ربط دابة الوديعة على باب داره ودخل الدار فضاء.....
٢٤٠٣١	جعل حمار الوديعة في الكرم.....
٢٠	قال للمودع: ادفع هذه الألف إلى فلان بالرى، ثم مات
٢٤٠٣٣	فدفع المودع إلى رجل ليدفعها إلى فلان بالرى.....
٢٠	أودع سكيناً فجعلها في ساق خفه فهلك.....
٢٠	جعل دراهم الوديعة في خفه فسقطت.....
٢٠	جعل دراهم الوديعة في جيبه فسكر فسرق منه.....
٢٤٠٣٦	جعل ذهب الوديعة في الكم فضاعت.....
٢١	تختم بخاتم الوديعة، فضاء الخاتم.....
٢٤٠٣٨	جعل الخاتم في الخنصر أو البنصر يضمن.....
٢١	قال المودع: لا أدري أضاعت الوديعة أم لا؟.....
٢٤٠٣٩	امرأة أودعت صبية من بنات سنة، فاشتغلت بشيء، فوقع الصبية الماء...
٢١	أُتلف الصبي الذي يعقل الوديعة.....
٢٤٠٤٠	
٢٤٠٤١	
٢٤٠٤٢	

٢٢	٢٤٠٤٣	وضع الثياب تحت جنبه، ونام عليه، فسُرقت
٢٢	٢٤٠٤٤	يخاف على الوديعة الفساد وصاحب الوديعة غائب
٢٢	٢٤٠٤٥	احترق بيت المودع، ولم ينقل الوديعة إلى مكان آخر
٢٢	٢٤٠٤٦	سُرقت الوديعة، ولم يسرق معه مال آخر
٢٣	٢٤٠٤٧	رفع الوديعة رجل فلم يمنعه المودع
٢٣	٢٤٠٤٨	دل المودع إنسانا على أخذ الوديعة
٢٣	٢٤٠٤٩	خيف على صوف الوديعة الفساد والمودع غائب
	٢٤٠٥٠	ربط المودع سلسلة باب خزانة فى الخان بحبل، ولم
٢٣		يقفله وخرج فسُرقت الوديعة
	٢٤٠٥١	أجلس على باب الدكان ابنا صغيرا له، وخرج إلى
٢٣		الجمعة وسُرقت الودائع من الحانوت
٢٣	٢٤٠٥٢	قال أجنبى للمودع الغائب عن البيت: لى فى بيتك شيء، وأخذ منه المفتاح
	٢٤٠٥٣	فى حانوت الفامى وديعة أخذ سلطانى الوديعة من
٢٣		حانوته ورهنها وهلك
	٢٤٠٥٤	وضع ثيابا ملفوفة فى لفاف للوديعة تحت رأس ضيف
٢٤		له، فقال صاحبها: كانت كذا وكذا ثوبا وذهب بعضها
	٢٤٠٥٥	أودع زميلا فيه آلات النجار، ثم جاء واسترد، وادعى أنه
٢٤		كان فيه قدوم، فذهب منه
٢٤	٢٤٠٥٦	كانت المرأة تغسل ثياب الناس، فطار ثوب من سطح بيتها
٢٥	٢٤٠٥٧	غسلت ثوب الصغير ووضعت على الحائط، فضاع
٢٥	٢٤٠٥٨	قال السلطان الجائر لصاحب اليد: إن لم تدفع إلى هذا المال حبستك شهرا
٢٥	٢٤٠٥٩	قرأ المودع من مصحف الوديعة، فهلك
٢٥	٢٤٠٦٠	جحد الوديعة فى وجه عدو يخاف عليها التلف إن أقربها، ثم هلك
٢٥	٢٤٠٦١	جحد الوديعة فى وجه المالك

٢٤٠٦٢	أودع شيئاً قيمته عشرة فصارت عشرين، ثم جحد الوديعة، فهلكت بعده	٢٦
٢٤٠٦٣	أقام البيئة على الهلاك قبل الجحود	٢٦
٢٤٠٦٤	جحد الوديعة، ثم أقر بها صارت مضمونة عليه	٢٦
٢٤٠٦٥	غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعة فجحد الوديعة، ثم أقر بها	٢٦
٢٤٠٦٦	أودع رجلاً عبداً وجحد المودع ومات فى يده	٢٦
٢٤٠٦٧	قال المودع: عندى له وديعة، فضاعت	٢٧
٢٤٠٦٨	جحد الوديعة فى العقار	٢٧
٢٤٠٦٩	استودع رجلاً وديعة فجحد إياه، ثم أخرجها بعينها وأقر بها	٢٧
٢٤٠٧٠	دعوى المودع بهبة الوديعة وإنكار صاحب الوديعة	٢٨
٢٤٠٧١	وضع المودع طست الوديعة على رأس التنور فى بيته فوقع عليه شيء فانكسر	٢٨
٢٤٠٧٢	وضع المودع طبق الوديعة على رأس الجب فضاع	٢٨
٢٤٠٧٣	أخذت المرأة ثوب الوديعة وسترت العجين	٢٨
٢٤٠٧٤	بعث الأمانة على يد أمين، وهلك فى يده	٢٨
٢٤٠٧٥	خرج الطحان لينظر إلى الماء فسرقت الحنطة	٢٨
٢٤٠٧٦	قال المعلم لصبى: خذ هذا الثوب وهو ثوب غيره، واجعله فى ثقب الجدار ففعل، فضاع	٢٩
٢٤٠٧٧	أصاب دابة الوديعة شيء، فأمر المودع بعلاجها فعطبت من ذلك	٢٩
٢٤٠٧٨	ضمن صاحب الدابة الذى عالجها هل يرجع هو على المستودع؟	٢٩
٢٤٠٧٩	جز المودع الثمار من نخيل الوديعة	٢٩
٣٠	الفصل الخامس: فى تجهيل الوديعة	٣٠
٢٤٠٨٠	مات المودع مجهلاً للوديعة	٣٠
٢٤٠٨١	قول كل واحد من الرجلين: أودعتك هذه الوديعة، فقال المودع: لأدرى أيكما استودعنى، ولكنى أعلم أنها لأحدكما	٣٠

٢٤٠٨٢	مات متولى العقار ولا يعرف حال غلتها التى أخذها المتولى، ولم يبينها	٣٠
٢٤٠٨٣	أودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين، ومات ولم يبين عند من أودع	٣٠
٢٤٠٨٤	مات أحد المتفاوضين، وفى يده مال الشريك، ولم يبين	٣١
٢٤٠٨٥	قبض القاضى أموال اليتامى فمات، ولم يبين	٣١
٢٤٠٨٦	دفع المستودع الوديعة إلى امرأته، ثم مات المستودع	٣١
٢٤٠٨٧	قال المضارب قبل الموت: أودعت مال المضاربة فلانا الصيرفى، ثم مات	٣١
٢٤٠٨٨	من كان فى يده ألف، فادعاهما رجلان كل واحد أنها له أودعها إياه	٣٢
٢٤٠٨٩	لو تشاجا أقرع بينهما تطيبيا لقلوبهما	٣٢
٢٤٠٩٠	دعوى كل واحد من الرجلين أنه أودعها، وقال المودع:	
٢٤٠٩١	أودع أحدكما، ثم المدعيان يصطلحا فى ما بينهما	٣٢
٢٤٠٩٢	لم يصطحا، ولكن كل منهما يدعى أن الألف له خاصة	
٢٤٠٩٣	وأراد أخذها من المودع	٣٢
٢٤٠٩٤	أودعه كل واحد ألفا، فهلك ألف ولا يدرى مال من هلك ؟	٣٣
٢٤٠٩٥	ضمن المودع بالتجهيل إذا لم يعرف الوارث	٣٣
٢٤٠٩٦	قال القاضى: ضاع المال عندى	٣٣
٢٤٠٩٧	مات المودع، ولم يعرف الوديعة	٣٤
٢٤٠٩٨	دفع إلى رجل ألفا ليشتري له ويبيع كل شهر بأحد عشر،	
٢٤٠٩٩	فمات ولا يدرى ما فعل وترك رقيقا	٣٤
٢٤٠٩٩	مات المستودع، فقال الورثة: رد الوديعة فى حياته	٣٤
٢٤٠٩٩	مات المودع، فقال الورثة: رد عليك الوديعة فى حياته	٣٤
٢٤١٠٠	اختلاف الطالب ورثة المودع فى الوديعة	٣٤
٢٤١٠١	وجوب الضمان فى مال الميت	٣٥
٢٤١٠١	قال وارث المستودع: قبضت بعض الوديعة، وقال	
٢٤١٠٢	صاحب المال: لم أقبض شيئا	٣٥
٢٤١٠٢	اختلاف صاحب الوديعة والورثة فى مقدار الباقي من الوديعة	٣٥

٣٥	٢٤١٠٣	قال المستودع: ضاع بعض الوديعة
	٢٤١٠٤	شريكان شركة مفاوضة أودع إنسانا أحدهما، ثم مات
٣٥	٢٤١٠٥	المودع من غير بيان أودع الرجلان، فمات المستودع، فادعى أحدهما أن
٣٦	٢٤١٠٦	الابن استهلكها بعد موت أبيه أودع رجل صبيًا محجورًا ألفًا، فأدرك، ومات ولم
٣٦	٢٤١٠٧	يدر ما حال الوديعة أفاق المعتوه، ثم مات ولم يدر ما حال الوديعة؟
٣٦	٢٤١٠٨	مات المودع وهو عبد أودع رجل بطيخًا وغاب، ثم مات المستودع، ثم قدم المودع بعد مدة
٣٧	٢٤١٠٩	الفصل السادس: فى طلب الوديعة والأمر بالدفع إلى الغير
٣٨	٢٤١١٠	طلب صاحب الوديعة فقال: اطلبها غدا
٣٨	٢٤١١١	طلب صاحب الوديعة، فقال المودع: لا يمكننى
٣٨	٢٤١١٢	إحضارها هذه الساعة فتركها ورجع
٣٨	٢٤١١٣	قال رب الوديعة: احمل إلى الوديعة، فلم يحمل، حتى مضى اليوم وهلك
	٢٤١١٤	قال للمودع: إذا جاءك أخى، فادفع وديعتى، فطلب
٣٨	٢٤١١٥	الأخ، فقال: عد إلى بعد ساعة
٣٨	٢٤١١٦	قال للمودع فى السر: من أخبرك بعلامة كذا، فادفعها إليه
٣٨	٢٤١١٧	رسول المودع جاء إلى المودع، وطلب الوديعة
	٢٤١١٨	بعث ثوبا له إلى القصار على يد التلميذ، ثم بعثه إليه أن لا
٣٩		تدفع الثوب إلى من جاء به
	٢٤١١٩	أمر المودع بدفع الوديعة إلى رجل بعينه فقال
٣٩		المودع: دفعتها إليه
	٢٤١٢٠	قال رجل: أرسلنى إليك صاحب الوديعة لتدفعها إلى،
٣٩		فدفعها إليه، فهلك عندده

- ٢٤١١٩ قال: إُدفع إلى ابني ياتيني بها وجاء، ففعل، فضا ع ٤٠
- ٢٤١٢٠ أرسل رب المال رجلا إلى المديون لقبض دينه، فقال المديون: دفعت إلى الرسول ٤٠
- ٢٤١٢١ بلدى خرج إلى قرية والطريق مخوف، فترك عمامته عند قروى فرجع ٤٠
- ٢٤١٢٢ أنكر القروى وقال: لست برسوله ٤٠
- ٢٤١٢٣ جاء رجل إلى رجل برسالة عن الآخر أن ادفع إلى هذا خمسمائة درهم ٤٠
- ٢٤١٢٤ وكل رجلا بقبض وديعته بمحضر من المودع ٤١
- ٢٤١٢٥ أودع رجلا ألفا، ثم قال: أمرت فلانا يقبضها منك، ثم نهيته عن ذلك ٤١
- ٢٤١٢٦ طلب المودع الوديعة من المستودع، وقد هاجت الفتنة ٤١
- ٢٤١٢٧ أتى عبد رجل بوقر من الحنطة إلى بيت رجل وهو غائب وسلمها إلى امرأته ٤١
- ٢٤١٢٨ خاصم آخر بألف درهم وأنكر الآخر ٤٢
- ٤٣ الفصل السابع فى رد الوديعة ٤٣
- ٢٤١٢٩ رد المودع الوديعة إلى منزل المودع ٤٣
- ٢٤١٣٠ رد المودع الوديعة إلى من فى عياله ٤٣
- ٢٤١٣١ أتى المودع بالوديعة ووضعها فى منزل المودع، فضاعت ٤٣
- ٢٤١٣٢ قال المستودع لصاحب الوديعة: بعثت بها إليك مع رسولى ٤٣
- ٢٤١٣٣ أودع رجلا ألفا، فاشتري بها ودفعها، ثم استردها منه ٤٤
- ٢٤١٣٤ قضاها غريمه بأمره، ثم ردها، ثم وجدها زيوفاً، فهلكت ٤٤
- ٢٤١٣٥ جعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعة ٤٤
- ٤٥ الفصل الثامن: فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد ٤٥
- ٢٤١٣٦ أودع الرجلان دراهم، فجاء أحدهما وطلب حصته والآخر غائب ٤٥
- ٢٤١٣٧ إن دفع إليه نصيبه، فهلك فى يده بحضرة الآخر ٤٥
- ٢٤١٣٨ دفع المودع إلى الحاضر نصفها، ثم هلك مابقى فحضر الغائب ٤٦
- ٢٤١٣٩ أراد أحد الرجلين إقامة البينة على إقرار صاحبه وقت الإيداع أنها كلها له ٤٦

- ٢٤١٤٠ أودع ثلاثة رجلا مالا وقالوا: لاتدفع إلى رجل منا حتى يجتمع كلنا ٤٦
- ٢٤١٤١ أودع الرجلان رجلا ثوبا وقال: لاتدفع إلينا جميعا، فدفعت إلى أحدهما ٤٦
- ٢٤١٤٢ كانت الوديعة عند رجلين، فاقسماها، فهلك أحد النصفين أو كلاهما ٤٧
- ٢٤١٤٣ كانت الوديعة شيئا يحتمل القسمة ورضيا أن يكون المال عند أحدهما إلى حضور صاحبه ٤٧
- ٢٤١٤٤ كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة، فهل لهما أن يقسماها للحفظ ٤٧
- ٢٤١٤٥ أودع الرجلان عند رجل ألفا، فقال أحدهما: إدفعت إلى شريكى مائة، فدفعتها وضاعت البقية ٤٧
- ٢٤١٤٦ رجلان بينهما ألف وضعها عند أحدهما ٤٧
- ٤٨ الفصل التاسع: فى الاختلاف الواقع فى الوديعة والشهادة فيها
- ٢٤١٤٧ ادعى رجل قبل رجل وديعة وجحدها ٤٨
- ٢٤١٤٨ قال لفلان: عندى ألف وديعة، ثم قال: ضاعت قبل إقرارى ٤٨
- ٢٤١٤٩ قال المودع: ذهبت الوديعة من منزلى، ولم يذهب من مالى شيء ٤٨
- ٢٤١٥٠ دفع قوم إلى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم، فذهبت الدراهم منه ٤٨
- ٢٤١٥١ أقام رب الوديعة بينة على الإيداع بعد جحود المودع، وأقام المودع بينة على الضياع، فالمسألة على وجهين ٤٩
- ٢٤١٥٢ قال المودع للقاضى: حلف المودع ما هلك قبل جحودى ٤٩
- ٢٤١٥٣ قال المودع: قد أعطيتكها، ثم قال: لم أعطكها، ولكنها ضاعت ٤٩
- ٢٤١٥٤ قال المودع: ضاعت منذ عشرة أيام وأثبت صاحب الوديعة أنها كانت فى يده منذ يومين ٥٠
- ٢٤١٥٥ قال لغيره: استودعتنى ألفا، فضاقت، وقال ذلك الغير: كذبت غصبتها ٥٠
- ٢٤١٥٦ قال رب المال: أخذت الوديعة ودينى عليك على حاله وقال المودع: أعطيتك القرض وضاعت الوديعة ٥٠

٢٤١٥٧	غصب منه المودع وهلك	٥٠
٢٤١٥٨	غاب رب الوديعة، ثم جاء يطلب الوديعة، فقال المودع:	
٢٤١٥٩	أمرتني أن أنفقها على أهلك	٥٠
٢٤١٦٠	قال المستودع: دفعت الوديعة إلى فلان بأمرك وكذبه المودع	٥١
٢٤١٦١	قال للمودع: ادفع الوديعة إلى فلان فقال: دفعت وكذبه فلان	٥١
٢٤١٦٢	أقام رجل بينة أن صاحب الوديعة وكله بقبضها، وأقام	
٢٤١٦٣	المودع بينة أن صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة	٥١
٢٤١٦٤	مات صاحب الوديعة والورثة خصماء المودع في دعوى الوديعة	٥١
٢٤١٦٥	أودعه رجل أمة وآخر عبدا، ثم ادعاه الواحد أن الأمة له والعبد الآخر	٥١
٢٤١٦٦	أودع أحدهما غلاما والآخر جارية، ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه	٥٢
٢٤١٦٧	الفصل العاشر في المتفرقات	٥٣
٢٤١٦٨	هالك الوديعة في يد المودع	٥٣
٢٤١٦٩	أودع رجلا صك ضيعة، ثم جاء من كان الصك باسمه،	
٢٤١٧٠	وادعى ملك الضيعة	٥٣
٢٤١٧١	حمل الفحل على شاطئ الوديعة ونتجت، ثم هلكت ...	٥٤
٢٤١٧٢	أودع رجلين فباع أحدهما نصفه	٥٤
٢٤١٧٣	عبد وديعة ورثه اثنان، فباع أحدهما نصيبه من المودع	٥٤
٢٤١٧٤	عبد أو أمة فقتل المودع يقتص في العمد، وفي الخطأ يدفع أو يفدى	٥٤
٢٤١٧٥	أودعه ألفا، ثم أودعه هو وآخر ألفا بينهما فخلطهما	٥٤
٢٤١٧٦	خلط المودع الوديعة بماله، أو بوديعة أخرى	٥٤
٢٤١٧٧	الخلط على أربعة أوجه	٥٥
٢٤١٧٨	خلط الدراهم بإذنه فما هو الحكم؟	٥٥
٢٤١٧٩	اختلطاً من غير فعل أحد	٥٥
٢٤١٨٠	أنفق بعضها فضمن ما أنفق منها	٥٦
٢٤١٨١	عند رجل ألف وديعة لرجل، فأقرضه إياها	٥٦

٢٤١٧٨	قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان	٥٦
٢٤١٧٩	أجلس عبده فى حانوته وفى حانوته ودائع، فسرت	٥٦
٢٤١٨٠	استودع رجلا ألفا، ثم غاب رب الوديعة ولا يدرى أحي هو أم ميت؟	٥٦
٢٤١٨١	كانت الوديعة إبلا وصاحبها غائب، فأنفق عليها المودع	٥٦
٢٤١٨٢	استقرض من رجلين خمسين درهما، فأعطاه غلطا	
٥٧	ستين، فأخذ العشرة لردّها، فهلك فى الطريق	٥٧
٢٤١٨٣	استقرض من رجل عشرين فأعطاه مائة، وقال: خذ	
٥٧	عشرين قرضا والباقي وديعة	٥٧
٢٤١٨٤	أعطاه عشرة وقال: خمسة قرض وخمسة وديعة	٥٧
٢٤١٨٥	دفع إلى آخر عشرة وقال: خمسة هبة لك، وخمسة وديعة	٥٨
٢٤١٨٦	أودع عند إنسان ألفا، ثم صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذى فى يده	٥٨
٢٤١٨٧	شرط المودع الأجر على حفظ الوديعة للمودع	٥٨
٢٤١٨٨	أودع ألفا عند رجل، فأنكر، ثم أودع ألفا عند المودع	٥٨
٢٤١٨٩	لرجل على رجل دين مائة، وعنده وديعة مائة، فقال:	
٥٨	جعلتها قصاصا بدينى	٥٨
٢٤١٩٠	بعث إلى رجل ألفا بضاعة اشترى بها متاعا، ثم بعث إلى	
٥٩	صاحبه فأصيب المتاع فى الطريق	٥٩
٢٤١٩١	أودع رجلا عبدا فبعثه المودع فى حاجته	٥٩
٢٤١٩٢	مملوك بين أخوين ورثاه وديعة عند رجل، فباع أحدهما نصيبه من المستودع	٥٩
٢٤١٩٣	شاة لرجل أكلت غزلا لحائك	٥٩
٢٤١٩٤	أودع عند إنسان خمسمائة درهم، فأنفق المودع منها ثلاث مائة	٥٩
٢٤١٩٥	رجل غاب فجاءت امرأته إلى القاضى وادعت أن	
٦٠	للغائب وديعة فى يد أبيه تطلب النفقة من ذلك المال ...	٦٠
٢٤١٩٦	للغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح	٦٠
٢٤١٩٧	تناول مال إنسان بغير أمره فى حياته، ثم رد المال إلى ورثته بعد موته	٦٠

٦٠	ليس ثوب الوديعة ودخل المشروعة فلما انغمص سرق الثوب	٢٤١٩٨
	كانت الوديعة قراما، فأخذها المودع وصعد به السطح	٢٤١٩٩
٦١	وتستّر بها فهبت به الريح	
	أودع رجلا ألفا فاشترى بها ودفعها، ثم استردها وردها	٢٤٢٠٠
٦١	إلى موضعها فضاعت	
٦١	أودع الرجلان شيئا فأخذه السلطان من المودع ظلما ..	٢٤٢٠١
٦١	أودع المودع عند غيره وفارق الأول والثاني، ثم تلفت	٢٤٢٠٢
٦١	قال صاحب اليد: هذه الجارية لفلان عندي، ثم قال: لا، بل هي لي	٢٤٢٠٣
٦١	اشتريت أمة سوارين فأودعتهما امرأة، فقضبت تلك المرأة	٢٤٢٠٤
٦٢	أودع الرجلان مالا وأغناما، فأخذها السلطان من المودع كرها	٢٤٢٠٥
٦٢	أودع أواني الصفر، ثم استردها فرد إليه ستة، فقال المالك: كانت سبعة	٢٤٢٠٦
٦٢	أودع عند رجل خط قبالة، فمات المودع	٢٤٢٠٧
٦٢	استودع العبد رجلا وديعة، ثم غاب	٢٤٢٠٨
٦٣	رد المودع الوديعة، ثم استحقها وهلك	٢٤٢٠٩
	زرع بين ثلاثة، فوضعه عند أحدهم، ثم قال المدفوع	٢٤٢١٠
٦٣	إليه: الكل دفعت نصيبكما	
٦٣	قال المدفوع: إليه دفعت نصيبه وأنكر الآخر	٢٤٢١١
٦٤	هل يكون لشريك المدفوع إليه البعض أن يرجع على الدافع؟	٢٤٢١٢
٦٤	كلام الدافع في هذه المسألة متضمنا أربعة أشياء	٢٤٢١٣
٦٤	أودع عبدا عند رجل، ثم المودع وهب العبد من المستودع	٢٤٢١٤
٦٥	قال المودع لرب الوديعة: دفعت الوديعة إليك بمكة يوم كذا	٢٤٢١٥
٦٥	أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل، فأبقت من يد الغاصب	٢٤٢١٦
	مودع مالك را كفت من بياغ في روم وديعت ترا بخانه	٢٤٢١٧
٦٥	همسايه خویش فلان نهم مالك كفت بنه	
٦٥	أودع العبد المحجور شيئا، فجاء مولاه وطلبه	٢٤٢١٨

٢٤٢١٩	أودع عبداً محجوراً وديعة، فدفع العبد إلى عبد محجور
٦٥	آخر، فهلك في يد الثاني
٢٤٢٢٠	لرجل على رجل مائة، فدفع المطلوب إلى الطالب مائتي
٦٦	درهم، وقال: هذا مالك فخذها، فأخذها فضاعت
٦٦	لرجل على رجل ألف دين أعطاه ألفين، وقال: ألف منها قضاء وألف وديعة
٦٦	قال رب المال: ابعث مع فلان، فضاعت من يد الرسول
٦٦	اشترت أمة من مال اكتسبت في بيت المولى وأودعته، فهلك
٦٧	٤٣ / كتاب العارية
٦٧	٢٤٢٢٤ تفسير العارية
٦٧	٢٤٢٢٥ ركن العارية، وشرطه وحكمه
٦٨	الفصل الأول: في بيان شرط جواز الإعارة وبيان نوعها وصفتها
٦٨	٢٤٢٢٦ بيان شرط جواز الإعارة
٦٨	٢٤٢٢٧ عين الدراهم والدنانير في الإعارة انتفاعاً
٦٨	٢٤٢٢٨ قال لآخر: أعرتك هذه القصعة من الثريد، فأخذها وأكلها
٦٨	٢٤٢٢٩ استعار رقعة يرقع بها قميصه
٦٩	٢٤٢٣٠ الإعارة نوعان مطلقة، ومؤقتة
٦٩	٢٤٢٣١ بيان صفة الإعارة
٧٠	الفصل الثاني: في الألفاظ التي تنعقد بها العارية
٧٠	٢٤٢٣٢ انعقاد العارية بلفظ التملك
٧٠	٢٤٢٣٣ قال لغيره: أجرتك هذه الدار شهراً بغير شيء
٧٠	٢٤٢٣٤ قال لغيره: حملتك هذه الدابة
٧٠	٢٤٢٣٥ قال لغيره: هذه الدار لك منحة
٧٠	٢٤٢٣٦ ألفاظ الإعارة
٧١	٢٤٢٣٧ هل تثبت الإعارة بالسكوت؟

	الفصل الثالث: فى التصرفات التى يملكها المستعير
٧٢	فى المستعار والتى لا يملك
٧٢	هل للمستعير إجارة المستعار؟
٧٢	استعار ثوبا ليلبسه المستعير بنفسه فهل له أن يلبس غيره؟
٧٣	هل للمستعير إيداع المستعار؟
	دخل مسلم دار الحرب بفرس له، ثم أعار الفرس راجلا
٧٣	يخرج إلى دار الإسلام
٧٤	أعار شيئا، وقال: لا تدفع إلى غيرك، فدفعت فهلك
٧٤	تفسير العارية المطلقة
٧٥	استعار دابة على أن يذهب بها حيث شاء، ولم يسم مكانا ولا وقتا
٧٦	الفصل الرابع فى خلاف المستعير
	استعار دابة لحمل الشيء عليها فحمل غير ذلك
٧٦	فالمسألة على أربعة أوجه
٧٦	استعار ثورا لطحن عشرة مخاتيم وطحن أحد عشر
٧٧	استعار دابة ليركبها هو فحمل عليها مع نفسه رجلا وهلك الدابة
٧٧	استعار دابة للركوب إلى مكان معلوم فأخذ فى طريق آخر فعطبت
	استعار حمارا إلى موضع كذا فأخبر أن فى الطريق
٧٧	لصوصا، فذهب وأخذ
٧٧	استعار دابة لحمل الحنطة فحمل عليها الوكيل طعاما لنفسه
٧٧	هلك العارية من غير تعدى
٧٨	هل تضمن العارية بشرط الضمان؟
	استعار الدابة للركوب فى حاجة إلى ناحية الكوفة
٧٨	فأخرجها إلى الفرات فهلك
٧٨	استعار ثورا ليكرب أرضه فكرب أرضا أخرى وعطب الثور
٧٨	استعار دابة إلى مكان مسمى، فجاوز

٢٤٢٥٦	خالف المستعير، ثم عاد إلى الوفاق	٧٩
٨٠	الفصل الخامس: فى تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن	
٢٤٢٥٧	كان على دابة بعارية، فنزل ودخل المسجد للصلوة، فخلى عنها فهلكت ..	٨٠
٢٤٢٥٨	إذا ربطها ودخل المسجد للصلوة فما هو الحكم؟	٨٠
٢٤٢٥٩	نزل عن الدابة للصلوة فى الصحراء فانفلتت منه وأمسكها	٨٠
٢٤٢٦٠	استعار دابة إلى المقابر، ثم رجع فدفعها إلى إنسان ليصلى فسرقت	٨٠
٢٤٢٦١	استعار دابة فحضرت الصلوة، فدفعها إلى غيره ليمسكها فضاعت	٨٠
٢٤٢٦٢	استعار ذهباً فقلد صبياً فسرقت	٨١
٢٤٢٦٣	استعارت من امرأة سراويل لللبس، فزلقت رجلها وتخرق السراويل	٨١
٢٤٢٦٤	استعار بعيراً من رجل على أن يعير ثوره يوماً	٨١
٢٤٢٦٥	طلب ثوراً عارية، فقال المعير: أعطيك غداً، فأخذها	
٨١	المستعير غداً بغير إذنه ومات فى يده	
٢٤٢٦٦	دخل الحمام واستعمل القصاع، فوقع من يده وانكسرت	٨١
٢٤٢٦٧	أعارت امرأة شيئاً بغير إذن الزوج	٨١
٢٤٢٦٨	كانت العارية مؤقتة، فأمسكها بعد الوقت	٨٢
٢٤٢٦٩	طلب العارية، فقال المستعير: دعه عندى، حتى أدفعه	
٨٢	إليك حتى مضى شهر فسرقت	
٢٤٢٧٠	ربط المستعير الحمار على الشجر بالجبل، فوقع الجبل فى عنقه، فمات	٨٢
٢٤٢٧١	استعار دابة فنام المستعير فى المفازة ومقودها فى يده	
٨٢	فجاء رجل وقطع المقود وذهب بالدابة	
٢٤٢٧٢	وضع المستعار بين يديه ونام قاعداً	٨٢
٢٤٢٧٣	جاء إلى المستعير وقال: استعرت من فلان هذا الذى	
٨٣	عارية عندك فدفعه إليه فضاعت الوديعة فى يده	
٢٤٢٧٤	قال المستعير: نعم أدفع وفرط فى الدفع حتى مضى شهر،	
٨٣	ثم سرق من المستعير	

٢٤٢٧٥	استعار ثوبا لبسطه فوق عليه شيء فتحرق	٨٣
٢٤٢٧٦	استعار حمارا للركوب إلى موضع وحمل الثقل من هناك	
٢٤٢٧٧	أرسل رسولا إلى غيره ليستعير له دابة	٨٣
٢٤٢٧٨	بعث غلامه يستعير إلى الحيرة، فاستعار إلى المدينة	٨٤
٢٤٢٧٩	استعار ثورا يساوى خمسين فقرنه مع ثور يساوى مائة	٨٤
٢٤٢٨٠	فى كراب الأرض فعطب ثورا العارية	٨٤
٢٤٢٨١	يسكن الرجلان فى بيت واحد كل واحد فى زاوية،	
٢٤٢٨٢	فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا	٨٤
٢٤٢٨٣	هالك المستعير فى يد المستعير	٨٤
٢٤٢٨٤	قال المعير للمستعير: ضع المستعار فى هذا الجانب فوق من يده وانكسر	٨٥
٢٤٢٨٥	طلب المعير الكتاب رد الكتاب عليه، فأنعم له، فذهب، ثم أخبره بالضياع	٨٥
٢٤٢٨٦	بعث أجيره إلى رجل ليستعير دابته فأعاره عليها عنانته، فسقطت	٨٥
٢٤٢٨٧	استعار ثوبا للأذين فضاع الستر منه	٨٥
٢٤٢٨٨	استعار حمارا إلى الطاحونة فأدخله فى المربط ووضع	٨٥
٢٤٢٨٩	على الباب خشبا فسرق	٨٥
٢٤٢٩٠	استعارت المرأة ملاءة فوضعتها داخل الدار وصعدت السطح فضاعت	٨٥
٢٤٢٩١	استعار فرسا حاملا فركبه وأردف مع نفسه آخر فأسقط جنينا	٨٦
٢٤٢٩٢	استعار حمارا، فقال المعير: لى حماران فخذ أحدهما،	
٢٤٢٩٣	فأخذ فهل يضمن إن هلك؟	٨٦
٢٤٢٩٤	أعار عبدا محجورا فاستهلكه المستعير، ثم استحق المستعار	٨٦
٢٤٢٩٥	باع من رجل عصيرا وأعاره حماره لحمل العصير عليه	٨٦
٢٤٢٩٦	استقرض القروى ثورا فسقط فانكسر	٨٦
٢٤٢٩٧	استعار العبد المحجور شيئا فاستهلكه	٨٧
٢٤٢٩٨	استعار دابة فردها مع عبده أو أجيره	٨٧

٢٤٢٩٥	اسقرض كرم حنطة عفنة واستهلكه، ثم قضاها جيدا	٨٨
٢٤٢٩٦	أقرض كرم حنطة، ثم طلب منه الرد، فقال: ليس لى حنطة فبعها منى	٨٨
٢٤٢٩٧	لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه قفيز حنطة معينة	٨٨
٢٤٢٩٨	استقرض عطارقة ببخارى فالتقى فى بلدة لا يقدر عليها	٨٨
٨٩	الفصل السادس فى رد العارية	٨٩
٢٤٢٩٩	رد المستعير الدابة مع عبده أو بعض من فى عياله فهلك	٨٩
٢٤٣٠٠	رد المستعير الدابة على عبد لا يقوم على الدابة ولا يحفظها	٨٩
٢٤٣٠١	هل يضمن ضمان العين إذا ضاع فى يد العبد؟	٨٩
٢٤٣٠٢	رد المستعير الدابة فلم يجد صاحبه ولا خادمه فربطها	
٩٠	فى دار صاحبها على مغلقها، فضاعت	٩٠
٢٤٣٠٣	رد المودع الوديعه على عبد صاحبها	٩٠
٩١	الفصل السابع: فى استرداد العارية وما يمنع من استردادها	٩١
٢٤٣٠٤	للمستعير أن يسترد العارية متى شاء	٩١
٢٤٣٠٥	استعار أرضا للزراعة، ثم أراد صاحبها أخذها قبل استحصاد الزرع	٩١
٢٤٣٠٦	زرع أرض غيره لنفسه بإذن صاحب الأرض، ثم بدا	
٩١	لصاحبها إخراجها من يده بعد الزرع	٩١
٢٤٣٠٧	أبى المزارع أن تكون الأرض فى يده بأجر المثل وكره قلع الزرع	٩١
٢٤٣٠٨	أراد رب الأرض إعطاء المزارع بذره، وإخراج الأرض	
٩٢	من يده ويكون الزرع له	٩٢
٢٤٣٠٩	استعار دارا للبناء فيها، ثم أراد رب الدار إخراجها فما هو الحكم؟	٩٢
٢٤٣١٠	كانت العارية مؤقتة، فأراد رب الدار إخراج المستعير قبل	
٩٢	الوقت فما هو الحكم؟	٩٢
٢٤٣١١	أعار من آخر أرضا وأذن له بالبناء فيها، ففعل، ثم استحق	
٩٣	الأرض قبل مضى المدة	٩٣
٢٤٣١٢	كانت العارية مؤقتة واستحق الأرض قبل مضى الوقت	٩٣

٢٤٣١٣	استعار دارا وبنى فيها حائطا للتراب، ثم استرد صاحبها الدار منه	٩٣
٢٤٣١٤	قال لغيره: ابن فى أرضى لنفسك على أن أتركها فى يدك أبدا	٩٣
٢٤٣١٥	الفصل الثامن: فى الاختلاف الواقع فى هذا الباب والشهادة فيه	٩٤
٢٤٣١٦	استعار دابة للركوب إلى حمام فجاوز بها حماما، ثم	٩٤
٢٤٣١٧	رجع إليه والدابة على حالها، ثم عطبت	٩٤
٢٤٣١٨	قال المستعير: أعرتنى دابتك وهلك وقال المالك: غصبتها منى	٩٤
٢٤٣١٩	اختلاف المعير والمستعير فى الأيام أو المكان أو فيما يحمل عليه	٩٤
٢٤٣٢٠	قال المستعير: أعرتنى هذه الدار لابنيها وقال المعير:	٩٤
٢٤٣٢١	أعرتك الدار وفيها هذا البناء	٩٤
٢٤٣٢٢	الفصل التاسع فى المتفرقات	٩٥
٢٤٣٢٣	رد المستعار على المعير	٩٥
٢٤٣٢٤	نفقة العبد المستعار على المستعير	٩٥
٢٤٣٢٥	علف الدواب على المستعير	٩٥
٢٤٣٢٦	بطلان الإعارة بموت المستعير	٩٥
٢٤٣٢٧	استعار حمارا إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له	٩٥
٢٤٣٢٨	الرجوع إلى الرستاق	٩٥
٢٤٣٢٩	صحة التكفيل برد العارية	٩٦
٢٤٣٣٠	قال لغيره: أعرنى ثوبك، فإن ضاع فأنا ضامن	٩٦
٢٤٣٣١	خرج المستعير بالدابة من المصر فاستعمله	٩٦
٢٤٣٣٢	استعار محملا فى مصر فسافر به	٩٦
٢٤٣٣٣	استعار فرسا للغزو عليه أربعة أشهر، ثم لقيه المعير بعد شهر وأراد أخذه	٩٦
٢٤٣٣٤	استعار أمه لإرضاع ابنه فلما تعود الصبي قال المعير: أردد عليّ أمتى	٩٧
٢٤٣٣٥	كتابة الصك بالعارية	٩٧
٢٤٣٣٦	مسألة استعارة الفأس	٩٧
٢٤٣٣٧	استعار حمارا تاخوارزد، فأعطاه الأجير تاخوارزد، فذهب به وغاب	٩٧

٢٤٣٣٣	هل يتفاوت القدوم والفأس؟	٩٧
٢٤٣٣٤	قال لرجل: أعرنى دابتك فرسخين فله فرسخان ذاهبا	
٢٤٣٣٥	وجائيا، فيصير أربع فراسخ	٩٨
٢٤٣٣٦	استعار دابة لحمل عشرة مخاتيم حنطة فحمل الوكيل حنطة لنفسه مثلها	٩٨
٢٤٣٣٧	هل للوالد إعارة متاع ولده الصغير؟	٩٨
٢٤٣٣٨	مسألة استعارة الصبي من الصبي	٩٨
٢٤٣٣٩	كان طلبة العلم فى مجلس ومعههم محابرة، فكتبه أحد	
٢٤٣٤٠	منهم من محبرة غيره بغير أمره	٩٩
٢٤٣٤١	دفع إلى رجل دراهم لينفقها على الفقراء، فهل له الأخذ منها لنفسه؟ ..	٩٩
٢٤٣٤٢	استعار من آخر شيئا فدفع ولده الصغير المحجور	
٢٤٣٤٣	والوديعة إلى غيره بطريق العارية فضا ع	٩٩
٢٤٣٤٤	أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقيين ببناء القصور	
٢٤٣٤٥	فيها، ثم أراد هدم بناء قصر واحد	٩٩

٤٤ / كتاب المكاتب

١٠٠	الفصل الأول: فى تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها	١٠٠
٢٤٣٤٢	تفسير الكتابة لغة وشرعا	١٠٠
٢٤٣٤٣	ركن الكتابة وشرطها وحكمها	١٠١
٢٤٣٤٤	هل يجب على المولى صدقة فطر المكاتب؟	١٠٢
٢٤٣٤٥	عتق المكاتب عند أداء الكتابة	١٠٣
٢٤٣٤٦	يعتق المكاتب بالعقد ويكون المال دينا عليه عند ابن عباس رضى الله عنه	١٠٣
٢٤٣٤٧	كتابة عبده على المال وقبول العبد ذلك	١٠٤
٢٤٣٤٨	استحباب الكتابة	١٠٤
٢٤٣٤٩	جواز الكتابة على القليل والكثير	١٠٥
٢٤٣٥٠	كون الكتابة حالة ومؤجلة منجمة	١٠٥

٢٤٣٥١	قال للعبد: قد جعلت عليك ألف درهم تؤديها إليّ نجوما	١٠٦
٢٤٣٥٢	قال لعبد: إن أديت إلي ألفا كل شهر مائة فأنت حر	١٠٦
٢٤٣٥٣	قال لعبد: إن أديت إلي كل شهر مائة درهم إلي سنة، فأنت حر	١٠٦
٢٤٣٥٤	الفصل الثانى: فى بيان ما يصح الكتابة وما لا يصح	١٠٧
٢٤٣٥٥	جهالة البدل متى كانت جهالة جنس منعت صحة التسمية فى العقود كلها	١٠٧
٢٤٣٥٦	قال لعبد: كاتبك على عبد فقبله	١٠٧
٢٤٣٥٧	ينصرف العقد إلى الوسط	١٠٧
٢٤٣٥٨	استحق العوض، ولم يكن معينا فى العقد فما هو الحكم؟	١٠٨
٢٤٣٥٩	كاتبه على ثوب ولم يبين جنسه	١٠٨
٢٤٣٦٠	بيان الفرق بين الجائز والفاسد	١٠٨
٢٤٣٦١	كاتبه على قيمته فما هو الحكم؟	١٠٨
٢٤٣٦٢	متى كان المسمى لا يصلح عوضا فلا يعتق العبد بأداء القيمة	١٠٨
٢٤٣٦٣	المسمى فى الكتابة لم يكن مالا متقوما فما هو الحكم؟	١٠٩
٢٤٣٦٤	كاتب عبده على خمسة أثواب هروية	١٠٩
٢٤٣٦٥	كاتب عبدا له على وصيف ولم يسم له قيمة	١٠٩
٢٤٣٦٦	كاتبه بكذا فإن عجز، فبكذا فما هو الحكم؟	١١٠
٢٤٣٦٧	كاتبه بألف درهم على أن يرد المولى عليه وصيفا وسطا	١١٠
٢٤٣٦٨	كاتب عبدا على مائة دينار على أن يرد المولى عليه صغيرا	١١٠
٢٤٣٦٩	كاتبه على مال معين لغير المكاتب	١١٠
٢٤٣٧٠	كاتبه على عرض الغير فأجازه صاحب العرض	١١٠
٢٤٣٧١	كاتب جاريته على ألف درهم على أن تخدمه بعد العتق	١١١
٢٤٣٧٢	كاتب جاريته على نصيبه من عبد مشترك بينه وبين شريكه من غير إذن شريكه	١١١
٢٤٣٧٣	كاتب عبده المأذون وعليه دين	١١١

٢٤٣٧٣	كاتب عبده على عين فى يده وهو من كسبه	١١١
٢٤٣٧٤	قال المولى: كاتبك على ألف كر فلان بعينه	١١٢
٢٤٣٧٥	كاتب أمته فولدت بنتا ثم ولدت بنتها بنتا فأعتق المولى الوسطى	١١٢
٢٤٣٧٦	كاتب عبده على دراهم	١١٢
٢٤٣٧٧	مسألة تجزى الكتابة	١١٢
٢٤٣٧٨	ثلاثة نفر يجوز كتابتهم وثلاثة نفر لا يجوز كتابتهم	١١٢
٢٤٣٧٩	اشترى عبدا، ثم قال للبائع: كنت كاتبته بعشرين دينارا وأنكر البائع	١١٣
٢٤٣٨٠	كاتب المسلم عبده على خمر	١١٣
٢٤٣٨١	حصلت الكتابة على ألف رطل من خمر	١١٣
٢٤٣٨٢	كاتب عبده وهو خياط على عبد يعمل مثل عمله	١١٣
٢٤٣٨٣	كاتب عبده على ألف درهم فى يده	١١٣
٢٤٣٨٤	كاتب عبده على مال منجم، ثم صالحه على تعجيل بعضها وحط الباقي عنه	١١٤
٢٤٣٨٥	كاتبه على وصيف أبيض فصالح على وصيفين أبيضين	١١٤
٢٤٣٨٦	مكاتب ذمى اشترى أمة مسلمة فأولدها	١١٤
٢٤٣٨٧	كاتب النصرانى عبده على خمر	١١٤
٢٤٣٨٨	كاتب المولى أم ولده	١١٥
٢٤٣٨٩	مات المولى والمكاتبه تخرج من الثلث	١١٥
	الفصل الثالث: فى الشروط والخيار فى الكتابة	١١٦
٢٤٣٩٠	كاتب عبده على أن يخدمه شهرا	١١٦
٢٤٣٩١	كاتبه على ألف درهم على أن يؤدى المكاتب إلى غريمه	١١٦
٢٤٣٩٢	قال العبد: كاتبنى على ألف درهم على أن أعطيك من مال فلان	١١٧
٢٤٣٩٣	مسألة اشتراط الخيار فى الكتابة	١١٧
٢٤٣٩٤	كان الخيار للمولى فأعتق نصفه فى الوقت فما هو الحكم؟	١١٨
٢٤٣٩٥	كاتب عبده على نفسه وأولاده الصغار على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم أجاز بعض موت بعض الأولاد	١١٨

٢٤٣٩٦	كاتب أمته على أنها بالخيار، فولدت فأعتق السيد الولد	١١٨
٢٤٣٩٧	كاتب عبده على أن المولى بالخيار ثلاثة أيام، ثم دبره	١١٨
	الفصل الرابع: فى عجز المكاتب وفسخ الكتابة بسبب عجزه	١١٩
٢٤٣٩٨	عجز المكاتب عن أداء بدل الكتابة	١١٩
٢٤٣٩٩	عجز المكاتب عن نجم فما هو الحكم؟	١١٩
٢٤٤٠٠	ولادة المكاتب من المولى	١٢٠
٢٤٤٠١	كاتب عبيدين له مكاتب واحدة، ثم أحدهما عجز	١٢١
٢٤٤٠٢	كاتب الرجلان عبدا مكاتب واحدة، فغاب أحدهما	١٢١
٢٤٤٠٣	مات وترك مكاتباً واثنين فعجزه أحدهما عند الحاكم	١٢١
٢٤٤٠٤	جنى العبد وكاتبه المولى ولم يعلم بالجناية، ثم عجز	١٢٢
	الفصل الخامس: فيما يملكه المكاتب وما لا يملكه	١٢٣
٢٤٤٠٥	كاتب المكاتب عبداً من اكتسابه	١٢٣
٢٤٤٠٦	أدى المكاتب ومكاتبته بدل الكتابة معاً أو عجز الأول ولم يؤد الثاني مكاتبته	١٢٣
٢٤٤٠٧	مكاتب كاتب عبداً له، ثم مات الأعلى وقد ترك وفاء إلا أنه دين على الناس ...	١٢٥
٢٤٤٠٨	مسألة تزويج العبد والأمة	١٢٥
٢٤٤٠٩	تزوج المكاتب امرأة بنفسه	١٢٥
٢٤٤١٠	كان مافداً عن العبد أكثر من قيمته فما هو الحكم؟	١٢٦
٢٤٤١١	مسألة هبة المكاتب وصدقته وكفالاته	١٢٦
٢٤٤١٢	مسألة المحاباة فى بدل الكتابة	١٢٦
٢٤٤١٣	مسألة إقرار المكاتب بالدين ورهنه وإجارته وغير ذلك	١٢٧
٢٤٤١٤	أوصى المكاتب بوصية فما هو الحكم؟	١٢٧
٢٤٤١٥	أوصى المكاتب بشيء، ثم عتق	١٢٧
٢٤٤١٦	مسألة جعل المكاتب وصياً	١٢٨
٢٤٤١٧	موت المكاتب عاجزاً	١٢٨

١٢٩	الفصل السادس: فى كتابة الحر على عبده وكتابة العبد على نفسه	
١٢٩	كاتب الحر عن عبد رجل على ألف درهم	٢٤٤١٨
١٢٩	هل يرجع مودى الكتابة على المولى بما أدى إليه؟	٢٤٤١٩
١٣٠	إن كان المودى أداه بناء على ضمان ضمنه فما هو الحكم؟	٢٤٤٢٠
	كاتب الرجل عبده على نفسه وعلى عبد آخر له	٢٤٤٢١
١٣٠	غائب بغير إذن الغائب	
	بيان القياس والاستحسان فى ما كاتب الرجل عبده على	٢٤٤٢٢
١٣٠	نفسه وعلى عبد آخر له غائب بغير إذن الغائب	
١٣١	كاتب عبده الحاضر والغائب على ألف إلى وقت كذا فقبل الحاضر	٢٤٤٢٣
١٣١	مات الحاضر، ثم قدم الغائب، فقال: لأود شيئاً	٢٤٤٢٤
١٣٢	كوتبت الأمة على نفسها وعلى ابنين صغيرين لها	٢٤٤٢٥
١٣٢	الكتابة على وجهين: الكتابة على النفس، والكتابة على النفس والمال	٢٤٤٢٦
١٣٢	كاتب عبداً له على نفسه وولده الصغار بألف درهم مكاتبه واحدة	٢٤٤٢٧
١٣٣	كوتب الولد الصغير مع الأب فما هو الحكم؟	٢٤٤٢٨
١٣٤	الفصل السابع: فى ملك المكاتب ولده أو بعض ذى رحم محرم	
١٣٤	شراء المكاتب ابنه	٢٤٤٢٩
١٣٤	الأب المشتري فى الكتابة جاء بمال الكتابة كلها	٢٤٤٣٠
١٣٥	ولد المكاتب ولداً فما هو حكم ولده؟	٢٤٤٣١
١٣٥	اشترى المكاتب أخاه أو أخته أو عمه	٢٤٤٣٢
١٣٥	اشترى ابناً لا يكاتب عليه	٢٤٤٣٣
١٣٥	شراء المكاتب امرأته	٢٤٤٣٤
١٣٥	شراء المكاتب زوجته ومعها ولد منه	٢٤٤٣٥
١٣٦	شراء المكاتب امرأته وولدت ولداً بعد الشراء، ثم مات المكاتب عن غير وفاء	٢٤٤٣٦
١٣٦	شراء المكاتب امرأته وولدت منه، ثم مات	٢٤٤٣٧
١٣٦	موت المكاتب عن وفاء	٢٤٤٣٨

١٣٧	٢٤٤٣٩	ملك المكاتب امرأته وطلقها طلاقا رجعيا فهل له المراجعة؟
١٣٧	٢٤٤٤٠	اشترى المكاتب ابنه، حتى يكاتب عليه، ثم مات المكاتب وترك وفاء
١٣٧	٢٤٤٤١	ترك المكاتب ولدا مشترى
١٣٧	٢٤٤٤٢	مات المكاتب بغير وفاء وترك ولدا مولودا فى الكتابة
١٣٨	٢٤٤٤٣	أداء الولد المولود بدل الكتابة
١٣٨	٢٤٤٤٤	ترك المكاتب ذا رحم محرم
١٣٨	٢٤٤٤٥	مات المكاتب وترك ولدا مشترى، أو أبا أو أما فما هو الحكم؟
١٣٩	٢٤٤٤٦	اشترك المكاتب والأجنبى فى شراء ابن المكاتب ..
١٣٩	٢٤٤٤٧	ولدت المكاتب ولدا فاشترت ولدا لها آخر، ثم ماتت
١٣٩	٢٤٤٤٨	ماتت المكاتب ولم تترك إلا ولدا مولودا فى الكتابة
١٤٠	٢٤٤٤٩	ولد للمكاتب أولاد من أمته، ثم مات عن وفاء
	٢٤٤٥٠	مات المكاتب وترك ابنا مولودا فى الكتابة وترك ألفى درهم ديناً له على رجل
١٤٠	٢٤٤٥١	مات المكاتب وترك ديناً على الناس وله ابن مولود فى الكتابة
١٤١	٢٤٤٥٢	مات المكاتب عن وفاء وعليه ديون لأجنبى ولمولاه سوى بدل الكتابة
١٤١	٢٤٤٥٣	مات الرجل عن مكاتب وله ورثة ذكور، وإناث، ثم مات المكاتب عن وفاء
١٤٢	٢٤٤٥٤	مات مولى المكاتب فهل تنفسخ الكتابة؟
١٤٢	٢٤٤٥٥	مات المكاتب لآعن وفاء فهل تنفسخ الكتابة؟
١٤٢	٢٤٤٥٦	خلف المكاتب وفاء وعليه دين وجناية وكتابة وله أولاد الفصل الثامن: فى دعوة المولى ولد أمة المكاتبية
١٤٣		وفى دعوة ولد مكاتبية المكاتب
١٤٣	٢٤٤٥٧	اشترى المكاتب أمة فحبلت وولدت فادعى المولى ولدها
١٤٣	٢٤٤٥٨	لم يكن العلوق فى ملك المكاتب وادعاه المولى
١٤٣	٢٤٤٥٩	اشترى المكاتب غلاماً من السوق وادعى المولى نسب هذا الغلام

- ٢٤٤٦٠ اشترى عبدا و كاتبه، ثم المكاتب كاتب أمته، ثم ولدت
 ١٤٣ المكاتب فادعاه مولى المكاتب فالمسألة على وجوه ...
 ٢٤٤٦١ إذا ثبت أن الولد يكون مكاتبا مع الأم، فالمسألة
 ١٤٤ بعد ذلك على وجهين
 ٢٤٤٦٢ صدق المولى فى الدعوة أحدهما دون الآخر وإن كذبا لا يثبت نسب الولد
 ١٤٤ كاتب المكاتب أمة، ثم ولدت المكاتب بعد عتق
 ١٤٤ المكاتب فادعاه المولى
 ٢٤٤٦٤ كاتب المكاتب أمة واشترت المكاتب أمة وولدت الأمة
 ١٤٥ فادعى مولى المكاتب
 ٢٤٤٦٥ لم تعجز المكاتب، حتى أدى المكاتب بدل الكتابة
 ١٤٥ وعتق، ثم عجزت المكاتب
 ١٤٦ الفصل التاسع: فى دعوة المكاتب الولد
 ١٤٦ مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعياه
 ١٤٦ لم يعجز المكاتب الآخر بعد مآدى أحدهما، ولكن أدى وعتق فما هو الحكم؟
 ٢٤٤٦٨ إذا حكمنا بحرية الميت وفى آخر جزء من الحياة
 ١٤٧ حكمنا بحرية الولد كملا
 ١٤٧ مكاتب بين اثنين جاءت بولد، فادعى أحدهما فهل يضمن المولد؟
 ٢٤٤٧٠ اختلاف المشايخ فى كيفية الضمان
 ١٤٩ الفصل العاشر: فى حكم المكاتبين
 ١٤٩ مكاتبان لرجلين على حدة وبينهما جارية جاءت بولد فادعياه
 ١٤٩ كان المكاتبان لرجل كاتب كل واحد منهما مكاتب على حدة
 ٢٤٤٧٣ كان المكاتبان لرجلين وبينهما ولد ولد فى حال
 ١٤٩ كتابتهما من جارية مشتركة
 ٢٤٤٧٤ كانت مكاتب الأبوين واحدا، فمات أحدهما قبل صاحبه
 ١٥٠ وترك كل واحد وفاء

- ٢٤٤٧٥ مكاتبان لرجل وكتابتهما مختلفه وبينهما ولد، فمات
أحدهما عن وفاء، ثم قطعت يد الابنين فما هو الحكم؟ ١٥٠
- ٢٤٤٧٦ عبد وابنه بين رجلين كاتبهما أحدهما كتابة واحدة بغير
إذن الشريك، فمات الأب ١٥١
- ٢٤٤٧٧ ماهو حكم المسألة بعد موت الأب عن وفاء؟ ١٥١
- ٢٤٤٧٨ كاتب غلامين كتابة واحدة فاستحق أحدهما ١٥١
- ٢٤٤٧٩ كاتب عبيدين كتابة واحدة على ألف وكل واحد كفيل
لذلك، فاستحق أحدهما ١٥١
- ٢٤٤٨٠ كاتب عبديه مكاتبة واحدة على ألف درهم عار ١٥٢
- ٢٤٤٨١ كاتب عبديه كتابة واحدة بألف على أن يأخذ أيهما
شاء، ثم وهب مال الكتابة لأحدهما ١٥٢
- ٢٤٤٨٢ كاتب عبيدين على ألف كتابة واحدة، ثم زاده أحدهما
مائة فى الكتابة وأبى الآخر الزيادة ١٥٢
- الفصل الحادى عشر: فى العبد يكون بين رجلين يكاتبانه
أو يكاتبه أحدهما ١٥٤
- ٢٤٤٨٣ كان العبد بين رجلين و كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه ١٥٤
- ٢٤٤٨٤ باع أحدهما نصيبه أو أعتق فما هو الحكم؟ ١٥٤
- ٢٤٤٨٥ مسألة فسخ الساكت كتابة صاحبه ١٥٤
- ٢٤٤٨٦ كاتب جميع العبد بإذن شريكه وأدى المكاتب جميع المسمى ١٥٥
- ٢٤٤٨٧ عبد بين رجلين كاتب أحدهما بغير إذن شريكه فلم يرد
ذلك، حتى أدى المكاتب وعتق ١٥٥
- ٢٤٤٨٨ كاتب العبد بإذن شريكه، فالمسألة على وجهين ١٥٥
- ٢٤٤٨٩ كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه، فهل للشريك بيع نصيبه ١٥٦
- ٢٤٤٩٠ كاتب أحدهما نصفه وشريكه لا يعلم ١٥٦

٢٤٤٩١	عبد بين شريكين كاتب أحدهما جميع العبد بغير إذن الشريك فاستسعى العبد وأدى إليه نصف المكاتبه	١٥٧
٢٤٤٩٢	عبد بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه بكتابة نصيبه	١٥٧
٢٤٤٩٣	جارية بين رجلين فكاتبها فوطى أحدهما، فولدت فادعى، ثم وطى الآخر، فولدت فادعاه، ثم عجزت فما هو الحكم؟	١٥٧
٢٤٤٩٤	جارية بين اثنين استولد أحدهما، فولدت فادعاه فما هو الحكم؟	١٥٨
١٥٩	الفصل الثانى عشر: فى الرجل يكاتب شقص مملوكه	١٥٩
٢٤٤٩٥	مسألة كتابة نصف العبد	١٥٩
٢٤٤٩٦	كاتب نصفه، ثم أراد أن يحول بينه وبين العمل والطلب والكسب	١٥٩
٢٤٤٩٧	ذكر محمد القياس والاستحسان فى المسألة فى ثلاث مواضع	١٥٩
٢٤٤٩٨	كاتب نصف جاريته فولدت ولدا	١٦٠
٢٤٤٩٩	ماتت الأم قبل أن تودى شيئاً من مكاتبها	١٦٠
٢٤٥٠٠	لم تدع الأم شيئاً بعد موته فما هو الحكم؟	١٦٠
٢٤٥٠١	اكتسب الولد أموالاً قبل أداء المكاتبه فما هو الحكم؟	١٦٠
١٦١	الفصل الثالث عشر: فى الاختلاف الواقع بين المولى والمكاتب	١٦١
٢٤٥٠٢	كاتب عبده، ثم اختلف المولى والعبد فى بدل الكتابة	١٦١
٢٤٥٠٣	قال المولى: كاتبتك على ألفين وأقام العبد بينة على الكتابة على الألف إن أديتها فأنا حر	١٦٢
٢٤٥٠٤	كاتب عبده، ثم اختلفا فى المعقود عليه	١٦٢
٢٤٥٠٥	قال المولى: كاتبتك وهذا المال فى يدك وهو مالى، وقال المكاتب: بل هولى	١٦٢
٢٤٥٠٦	دعوى المولى أنه نجم عليه كل شهر مائتين، وقال المولى: لابل مائة	١٦٢
٢٤٥٠٧	دعوى المكاتب بوقوع الكتابة فاسدة وأنكر المولى ...	١٦٣
٢٤٥٠٨	هل للمكاتب فسخ الكتابة متى عجز نفسه من غير قضاء القاضى؟	١٦٣

١٦٤	الفصل الرابع عشر: فى مكاتبة المريض وإقراره بقبض بدل الكتابة
٢٤٥٠٩	كاتب المريض عبده على ألف نجوم ما وهو لا يخرج من ثلثه فما هو الحكم؟
٢٤٥١٠	بيان قول محمد فى المسألة المذكورة
٢٤٥١١	باع المريض داره بثلاثة آلاف إلى سنة قيمتها ألف، ثم مات
٢٤٥١٢	كاتبه على ثلاثة آلاف، وقيمته ثلاثة آلاف
٢٤٥١٣	كاتب عبده فى صحته على ألف وقيمته خمسمائة فلما
١٦٥	حضره الموت أعتقه ومات
٢٤٥١٤	أعتق مكاتبه وهو مريض
٢٤٥١٥	كان العبد بين رجلين مرض أحدهما و كاتبه الصحيح بإذنه
٢٤٥١٦	كاتب المريض عبده وقيمته ألف درهم على خمسمائة
١٦٥	ولا مال له غيره، ثم مات
٢٤٥١٧	كاتب عبده فى المرض بألف ولا مال له غيره، ثم أقر
١٦٦	فى المرض باستيفاء بدل الكتابة
٢٤٥١٨	أقر بألف أجود من بدل الكتابة
٢٤٥١٩	أقر المكاتب لمولاه فى الصحة بألف و كاتبه المولى على ألف
٢٤٥٢٠	ترك المكاتب ابنا ولد فى كتابته وعليه دين
٢٤٥٢١	كاتب عبده على ألف فى صحة المكاتب وأقرضه أجنبي ألفا فى صحته
٢٤٥٢٢	للمكاتب على مولاه دين فأقر فى المرض باستيفاء ماله على مولاه
٢٤٥٢٣	كاتب عبده على ألف فى صحته، ثم أقر المكاتب فى
١٦٧	المرض لأجنبي بألف، ثم مات
٢٤٥٢٤	كاتب عبده على ألف، ثم مرض المكاتب فأقر لمولاه بقرض
١٦٨	ألف ولأجنبي بقرض ألف، ثم مات وترك ألفى درهم
٢٤٥٢٥	كان فى يد المكاتب حين مرض مائة دينار فأقر بأنها
١٦٨	وديعة، ثم أقر لأجنبي بدين ألف، ثم مات

٢٤٥٢٦	كاتب عبده على ألف أقرضه المولى ألفا وذلك فى
١٦٨	صحة المكاتب، ثم مات المكاتب
٢٤٥٢٧	ترك المكاتب أكثر من ألف درهم
٢٤٥٢٨	كاتب عبده على ألف فمرض المكاتب وأقر لأحد
١٦٩	الابنين بدين ألف وللمولى بدين ألف
١٧٠	الفصل الخامس عشر: فى الكتابة الموقوفة
٢٤٥٢٩	قال لغيره: كاتب عبدك على ألف، فقال: قد فعلت
٢٤٥٣٠	قال: كاتب عبدك على ألف وأنا ضامن فقال: قد فعلت
١٧٠	كتابة عبد الغير بغير أمر صاحبه على ألف، ثم حط خمسائة
١٧٠	كاتب عبد غيره بغير إذن غيره على ألف فأدى العبد الألف إليه
٢٤٥٣٣	قال لغيره: كاتب عبدك الغائب فكاتب، فالمسألة على وجهين
١٧١	قال لغيره: كاتب عبدك على أنى ضامن فما هو الحكم؟
١٧٢	الفصل السادس عشر: فى مكاتبه الصغير
١٧٢	كاتب عبدا صغيرا لا يعقل
١٧٢	لم يؤد قابل الكتابة عن الصغير كل البدل فما هو الحكم؟
١٧٢	كاتب عبيدين صغيرين وهما يعقلان
١٧٢	رجل كوتب عن عبد رضيع فرضى به المولى
١٧٣	الفصل السابع عشر: فى غرور المكاتب وما يلزم من العقر
٢٤٥٣٩	أذن للمكاتب فى النكاح فتزوج امرأة على أنها حر،
١٧٣	فولدت له أولادا، ثم استحقها رجل بالبينة
١٧٣	وطئ المكاتب أمته على وجه الملك بغير إذن السيد، ثم استحقها رجل
١٧٣	وقع المكاتب على امرأة فافتضاها
١٧٣	وقع المجنون على امرأة فوطئها

١٧٤	الفصل الثامن عشر فى المتفرقات
١٧٤	٢٤٥٤٣ للمكاتب ابن حر ولد من أمة، فماتت الحرة وورثها الابن
١٧٤	٢٤٥٤٤ قضى الابن المكاتبه صار المكاتب حرا فى آخر
١٧٤	جزء من حياته
١٧٤	٢٤٥٤٥ وصى المكاتب قاسم الأولاد الكبار
١٧٤	٢٤٥٤٦ ترك المكاتب ولدا مولودا فى الكتابة، فقضى الوصى
١٧٥	مكاتبته فما هو الحكم؟
١٧٥	٢٤٥٤٧ أدى المكاتب بدل الكتابة قبل الموت، ثم مات
١٧٥	٢٤٥٤٨ أوصى النصرانى إلى مسلم ولد ابن مسلم صغير، فمات النصرانى
١٧٥	٢٤٥٤٩ كتب فى كتاب الوصية أن عبده فلان حر بعد موته ولم
١٧٦	يسمع أحد، ثم مات
١٧٦	٢٤٥٥٠ تزوج المكاتب ابنة مولاه، ثم مات المولى
١٧٦	٢٤٥٥١ زوج ابنته البالغة برضاها من مكاتبه
١٧٧	٢٤٥٥٢ طلقها المكاتب فما هو الحكم؟
١٧٧	٢٤٥٥٣ مات المكاتب بعد موت المولى بعد تزويج ابنته
١٧٧	٢٤٥٥٤ لم تكن بنت المولى فى نكاح المكاتب فلا شيء لها
١٧٧	٢٤٥٥٥ عجز المكاتب عن أداء البدل فهل يفسد النكاح
١٧٧	٢٤٥٥٦ بيان شرط جواز القسمة المعادلة والمساواة وقت الدخول فى الملك
١٧٨	٢٤٥٥٧ لم يعجز المكاتب ولكنه مات وترك ألف درهم
١٧٨	٢٤٥٥٨ مات المكاتب وترك أقل من ألف وكان قد دخل بها
١٧٨	ومعها وارث آخر
١٧٨	٢٤٥٥٩ ترك المكاتب ألفا وزيادة ما بين ألفى درهم
١٧٨	٢٤٥٦٠ ترك المكاتب ألفى درهم يبدأ بدين الصداق
١٧٩	٢٤٥٦١ مسألة تدبير المكاتب
١٧٩	٢٤٥٦٢ كاتب مدبره وأم ولده ولا يخرجان من الثلث فما هو الحكم؟

٢٤٥٦٣	مسألة كتابة أم الولد	١٧٩
٢٤٥٦٤	أداء المكاتب إلى المولى من الصدقات التى أخذها من الناس، ثم عجزه	١٨٠
٢٤٥٦٥	عجز المكاتب والصدقات قائمة فى يده	١٨٠
٢٤٥٦٦	جنى المكاتب جناية موجبة	١٨٠
٢٤٥٦٧	اشترى المكاتب جارية واستبرأها، ثم عتق فهل يحل له وطئها؟	١٨٠
٢٤٥٦٨	اشترى المكاتب أجنبية، ثم عجز	١٨٠

٤٥ / كتاب الولاء

٢٤٥٦٩	الفصل الأول: فى ولاء العتاقة	١٨١
٢٤٥٧٠	الكلام فى سبب ولاء العتاقة	١٨١
٢٤٥٧١	أمر غيره بإعتاق عبده، فأعتق فلمن يكون الولاء؟	١٨٢
٢٤٥٧٢	مات مولى العتاقة وترك ابنين، ثم مات أحد ابنين وترك ابناً، ثم مات المعتق فلمن يكون ميراثه وولاءه؟	١٨٢
٢٤٥٧٣	مات المعتق عن جد وأخ فما هو الحكم؟	١٨٣
٢٤٥٧٤	مات المعتق عن ابنين فمات الابنان ولأحدهما ابن ولآخر ابنان، ثم مات المعتق	١٨٣
٢٤٥٧٥	يثبت للمرأة ولاء معتقها وولاء معتق معتقها	١٨٤
٢٤٥٧٦	مات المعتق عن صاحب فرض وعن معتق أو عصابة المعتق فما هو الحكم؟	١٨٤
٢٤٥٧٧	بيان صورة جر ولاء المعتق	١٨٥
٢٤٥٧٨	بيان صورة جر ولاء معتق المعتق	١٨٥
٢٤٥٧٩	هل يجر الجد ولاء حافده؟	١٨٥
٢٤٥٨٠	لو جنى كان عقله على مولى الأم	١٨٦
٢٤٥٨١	تزوج عبد بمعتقة قوم وحدث له منها ولد، فأعتق الولد فلمن يكون ولاءه؟	١٨٦
	تزوج العبد بأمة وولد بينهما ولد، ثم مولى الأمة أعتق الأمة والولد	١٨٦

- ٢٤٥٨٢ كانت الأمة حبلى حتى أعتق مولاهما الأمة والولد ١٨٧
- ٢٤٥٨٣ تزوج العبد بأمة الغير وطلقها، ثم أعتقها مولاهما ١٨٧
- ٢٤٥٨٤ كانت الأمة معتدة عن طلاق رجعى وجاءت بالولد إلى سنتين ١٨٧
- ٢٤٥٨٥ تزوج العبد بأمة، ثم أعتقها مولاهما ثم ولدت ولدا ١٨٧
- ٢٤٥٨٦ تزوج عبد رجل أمة الآخر فأعتقها مولاهما وهى حامل من العبد ١٨٧
- ٢٤٥٨٧ إن أعتق العبد جر الأب ولأه ابنه وانتقل عن مولى الأم ١٨٨
- ٢٤٥٨٨ تزوجت معتقة بعبد فولدت أولادا فجنى الأولاد ١٨٨
- ٢٤٥٨٩ أعتق أمة فتزوجها مسلم ليس بعربى ولأه موالى عتاقة ١٨٨
- العربى، فولدت منه ولدا ١٨٨
- ٢٤٥٩٠ تزوجت امرأة من همدان برجل من بنى الأسد، فولدت، ١٨٨
- ثم أنها أعتقت عبدا ١٨٨
- ٢٤٥٩١ مات الرجل وترك مالا ولا وارث له، فادعى رجل أنه وارثه بالولاء ١٨٨
- ٢٤٥٩٢ شهادة الشاهدين أن هذا الحى أعتق هذا الميت وهو يملكه وأنه وارثه ١٨٩
- ٢٤٥٩٣ شهادة الشاهدين أن أب المدعى هذا أعتق أب الميت ١٨٩
- هذا وهو يملكه، ثم مات المعتق وترك ابنه هذا ١٨٩
- ٢٤٥٩٤ شرط فى الكتاب أن يكون ابن المعتق من امرأة حرة ١٨٩
- ٢٤٥٩٥ مات رجل فادعى رجل ميراثه وأقام شاهدين على أنه أعتق أم هذا الميت ١٨٩
- ٢٤٥٩٦ مات رجل واختصم رجلان فى ميراثه وأقام كل واحد ١٨٩
- بينة أنه أعتق الميت ١٨٩
- ٢٤٥٩٧ مات رجل وترك أموالا فى يد رجل فادعى الآخر أنه أعتق الميت ١٩٠
- ٢٤٥٩٨ مسألة ولأه الولد على وجوه ١٩٠
- ٢٤٥٩٩ زوج أمته من عبد أخيه، ثم أعتقها مولاهما فولدت لستة أشهر ١٩١
- ٢٤٦٠٠ تزوج من العجم بمعتقة العرب، فولدت له أولادا فلمن يكون الولاء؟ ١٩١
- ٢٤٦٠١ مات الرجل وترك ابنين وبنات فادعى رجل أن أباه أعتق ١٩١
- هذا الميت وهو يملكه وادعى رجل آخر أن أباه أعتقه ١٩١

٢٤٦٠٢	ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب أنه مولى	
١٩١	هذا العرب وأب العرب أعتق أباه والعربى ينكر	
٢٤٦٠٣	كان العربى يدعى الولاء والابن ينكر	١٩٢
٢٤٦٠٤	مات رجل فأخذ رجل ماله وادعى أنه وارثه	١٩٢
٢٤٦٠٥	مات الرجل وترك مالا، فادعى مسلم وذمى كل واحد	
١٩٢	منهما أنه أعتق الميت وهو يملكه	١٩٢
٢٤٦٠٦	اختصم مسلم وذمى فى ولأء رجل وهى حي	١٩٢
٢٤٦٠٧	عبد فى يد الذمى أعتقه هذا الذمى فادعاه مسلم أنه عبده	١٩٢
٢٤٦٠٨	اشترى عبدا، ثم المشتري شهد أن البائع كان أعتقه قبل أن يبيعه	١٩٣
٢٤٦٠٩	أقر المشتري أن البائع كان دبر العبد	١٩٣
٢٤٦١٠	عبد بين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق	١٩٣
٢٤٦١١	أمة بين رجلين شهد كل واحد منهما أنها ولدت من صاحبه وهو ينكر	١٩٣
٢٤٦١٢	إقرار الرجل أن أباه أعتق عبده ولا وارث له غيره	١٩٣
٢٤٦١٣	إذا كان مع الابن وارث آخر وكذبه فى الإقرار فما هو الحكم؟	١٩٤
٢٤٦١٤	فى كل موضع قلنا يتوقف الولاء إذا مات المعتق فميراثه	
١٩٤	يوضع فى بيت المال	١٩٤
٢٤٦١٥	اشترى عبدا، ثم قال: أعتقه البائع وأنكر البائع	١٩٤
٢٤٦١٦	إذا أعتق المسلم اليهودى فى استحقاق الولاء بذلك	
١٩٥	كإعتاقه المسلم سواء	١٩٥
٢٤٦١٧	لو كان العبد ذميا، فالعبد المسلم والذمى يعتقان بإعتاقه ويثبت الولاء منه	١٩٥
٢٤٦١٨	أعتق الذمى عبدا ذميا فهل يثبت الولاء؟	١٩٥
٢٤٦١٩	نصرانى من بنى تغلب أعتق عبدا مسلما، ثم مات العبد	١٩٥
٢٤٦٢٠	حربى خرج إلى دار الإسلام بأمان فاشترى عبدا فيها وأعتقه	١٩٦
٢٤٦٢١	اشترى الحربى عبدا فى دار الإسلام، وأعتقه، ثم أسر	
١٩٦	الحربى فاشتراه ذلك العبد وأعتقه	١٩٦

١٩٧ الفصل الثانى: فى ولاء الموالاة	
١٩٧ تفسير ولاء الموالاة	٢٤٦٢٢
١٩٧	لم يكن لمجهول النسب ولاء عتاقة، فهل له عقد الموالاة مع معروف؟	٢٤٦٢٣
١٩٨ صحة ولاء الموالاة بشرائطه	٢٤٦٢٤
١٩٨ جنى الأسفل جناية فعلى من يكون عقله	٢٤٦٢٥
١٩٨ مولى الموالاة مؤخر عن العصبات وذوى الأرحام	٢٤٦٢٦
١٩٩ مات الأسفل والأعلى ميت فميراث الأسفل لمن يكون؟	٢٤٦٢٧
١٩٩	هل يكون للأسفل أن يتحول بالولاء إلى غير مولى الأعلى؟	٢٤٦٢٨
	أسلم الرجل على يد رجل وعاقده الولاء، ثم ولد له ابن	٢٤٦٢٩
١٩٩ من امرأة أسلمت على يد الآخر ووالته	
٢٠٠ أعتقت وهى حبلى، ثم ولدت بعد ذلك	٢٤٦٣٠
	لهما أولاد مولودون قبل الإسلام، فأسلم الأب على يد	٢٤٦٣١
٢٠٠ رجل، ثم أسلمت على يد الآخر ووالته	
٢٠٠ أسلمت ذمية على يد رجل ولها ولد صغير ووالته	٢٤٦٣٢
٢٠٠ أسلم على يد رجل ولم يواله	٢٤٦٣٣
٢٠٠ أسلم على يد رجل وولاه وله ابن كبير، فأسلم على يد الآخر ووالاه	٢٤٦٣٤
٢٠٠ أسلم الابن ولم يوال أحدا	٢٤٦٣٥
٢٠٠ أسلم على يد صبي ووالاه	٢٤٦٣٦
	دخل الحربى بدار الإسلام بأمان، فأسلم على يد رجل	٢٤٦٣٧
٢٠٠ ووالاه، ثم دخل أبوه بأمان، فأسلم على يد رجل ووالاه	
	دخل الحربى دار الإسلام بأمان وأسلم ووالى رجلا، ثم	٢٤٦٣٨
٢٠١ أسر أب الحربى وأعتق	
٢٠١ أسلم الحربى فى دار الحرب على يد مسلم ووالاه	٢٤٦٣٩
٢٠١ سبى ابن الحربى المسلم وأعتق	٢٤٦٤٠
٢٠١ ذمى أعتق عبدا، ثم نقض العهد ولحق بدار الحرب	٢٤٦٤١

٢٠١	أسلمت المرأة على يد رجل ووالته ولها ولد صغير من ذمي	٢٤٦٤٢
٢٠١	أسلم على يد رجل ووالاه بعد ما والى فى كفره مسلما	٢٤٦٤٣
٢٠٢	الفصل الثالث: فى الإقرار بالولاء	
٢٠٢	إقرار الرجل أنه مولى عتاقة لفلان وصدقه فلان فى ذلك	٢٤٦٤٤
٢٠٢	كان له امرأة أم أولاد، فقالت: أنا مولاة عتاقة لفلان وصدقتها	٢٤٦٤٥
	قالت المرأة: ولدته بعد عتق بخمسة أشهر وولاه	٢٤٦٤٦
٢٠٢	لموالى وقال الزوج: ولأه لموالى	
٢٠٢	دعوى المرأة أنها مولاة فلان أعتقها وصدقتها فلان فى ذلك	٢٤٦٤٧
٢٠٣	فى يد امرأة ولد لا يعرف أبوه أقرت أنها معتقة فلان وصدقتها فلان	٢٤٦٤٨
	أقر الرجل أنا مولى فلان، وفلان قد أعتقانى فأقر به	٢٤٦٤٩
٢٠٣	أحدهما وأنكر الآخر	
	أقر الرجل أنه مولى امرأة أعتقته، وقالت المرأة: لم	٢٤٦٥٠
٢٠٣	أعتقتك، ولكنى أسلمت على يدى وواليتنى	
٢٠٣	أقر الرجل أن فلانا أعتقه وأنكر فلان ذلك	٢٤٦٥١
٢٠٤	دعوى الرجل على ولد رجل بعد موته: إني أعتقت أباك وصدقه الولد	٢٤٦٥٢
٢٠٤	ولاء العتاقة للمعتق والعصبة ولا يكون لعصبة العصبة	٢٤٦٥٣
٢٠٥	الفصل الرابع: فى دعوى الولاء والخصومة واليمين فيه	
	دعوى الرجل على رجل إني كنت عبدا له وأعتقنى،	٢٤٦٥٤
٢٠٥	وقال المدعى عليه: أنت عبدى وما أعتقتك	
٢٠٥	مات حر وترك ابنة، فقال آخر: كنت أعتقت الميت ولى نصف الميراث معك	٢٤٦٥٥
٢٠٥	دعوى رجل من الموالى على عربى أنه مولاة أعتقه والعربى غائب	٢٤٦٥٦
	قتل رجل من الموالى رجلا خطأ، فجاء ورثة المقتول	٢٤٦٥٧
٢٠٦	وادعوا على رجل من قبيلة أنه أعتقه	
	كان المقتول من الموالى فادعى عربى أنه أعتق المقتول	٢٤٦٥٨
٢٠٦	قبل القتل وأنه وارثه	

٢٠٦ مات رجل وادعى رجل ميراثه بالولاء	٢٤٦٥٩
٢٠٦	ادعى على ميراث ميت رجلان مولاة مولاة ووقف أحد الثاني قبل الآخر	٢٤٦٦٠
٢٠٦	لو كان الميت حيا يقضى بأنه حر الأصل، وإن كان ميتا فما هو الحكم؟	٢٤٦٦١
٢٠٧ لو كان جد وأخ وارثا ولأه كان للجد	٢٤٦٦٢
٢٠٨ الفصل الخامس فى المتفرقات	
٢٠٨	تزوجت معتقة قوم رجلا وحدث بينهما أولاد، فالمسألة على أوجه	٢٤٦٦٣
٢٠٩	لرجل أمة زوجها من عبد أخيه، ثم أعتقها مولاهما	٢٤٦٦٤
٢٠٩	أعتق العبد مولاه بعد ولادة الأمة، ثم مات معتق العبد	٢٤٦٦٥
٢٠٩	جاءت تلك الأمة بولد لأقل من ستة أشهر فلمن يكون ميراث الولد؟	٢٤٦٦٦

٤٦ / كتاب الإكراه

٢١٠ تفسير الإكراه لغة وشرعا	٢٤٦٦٧
٢١٠ الفصل الأول: فى تفسير الإكراه وشرائط صحته وبيان حكمه	
٢١٠ حد الإكراه شرعا ومتى يعتبر	٢٤٦٦٨
٢١١ شرائط صحة الإكراه	٢٤٦٦٩
٢١١ حصول الإكراه على الزنا من غير السلطان	٢٤٦٧٠
٢١٢ متى يتحقق الإكراه من غير السلطان؟	٢٤٦٧١
٢١٢ قصة امرأة أكرهت زوجها على الطلاق	٢٤٦٧٢
٢١٣ مسألة إكراه الزوج امرأته	٢٤٦٧٣
٢١٣ يعتبر فى الإكراه أربعة شرائط	٢٤٦٧٤
٢١٣ غاب المكره عن بصر المكره فما هو الحكم؟	٢٤٦٧٥
٢١٣ حكم الإكراه بوعيد التلف	٢٤٦٧٦
٢١٣ الإكراه على القتل بوعيد تلف	٢٤٦٧٧
 متى حصل الإكراه بوعيد تلف على قول من الاقوال إن	٢٤٦٧٨
٢١٤ كان قول لا يستوى فيه الجد والهزل فما هو الحكم؟	
٢١٤ إن كان قول لا يستوى فيه الجد والهزل فما هو الحكم الإكراه فيه؟	٢٤٦٧٩

٢١٤	٢٤٦٨٠ متى حصل الإكراه بالحبس والتقييد على قول فما هو الحكم؟
٢١٥	٢٤٦٨١ أخذ السلطان رجلا وقال: لأقتلنك أو لتشرين هذا الخمر
٢١٥	٢٤٦٨٢ إن لم يشرب الخمر، حتى قتل فهل يكون آثما؟
٢١٥	٢٤٦٨٣ أى مقدار من الضرب يعد تهديدا
٢١٦	٢٤٦٨٤ مسألة التهديد بالحبس المؤبد
٢١٦	٢٤٦٨٥ هل يباح تناول الخمر والميتة بتهديد الحبس الذى أحدثوه اليوم؟
٢١٦	٢٤٦٨٦ هدده بضرب مائة سوط فهل يباح له التناول فى الابتداء
٢١٦	٢٤٦٨٧ متى لا يباح له التناول فى الابتداء؟
٢١٧	٢٤٦٨٨ فرق بعض المشايخ بين مسألة التجويع والضرب
٢١٧	٢٤٦٨٩ فى مسألة التجويع لا يخاف التلف على نفسه للحال إذا كان شعبان
٢١٧	٢٤٦٩٠ هل يجوز الكفر بالله إذا أكره عليه وقبله مطمئن بالإيمان؟
٢١٨	٢٤٦٩١ هددوه بوعيد تلف ليقر بألف فأقر
٢١٨	٢٤٦٩٢ هددوه بضرب أو حبس ليقر فلانا بألف فأقر فما هو الحكم؟
٢١٨	٢٤٦٩٣ متى يكون ضرب سوط واحد إكراها؟
٢١٨	٢٤٦٩٤ هل يكون بوعيد الحبس فى البيع إكراها؟
٢١٩	٢٤٦٩٥ أكره على النكاح، أو الطلاق بحبس يوم
٢١٩	٢٤٦٩٦ ما القيد الذى يكون الإكراه به إكراها
٢١٩	٢٤٦٩٧ أكره السلطان على القتل بوعيد حبس
٢١٩	٢٤٦٩٨ أكره السلطان على القتل بوعيد تلف عضو
٢١٩	٢٤٦٩٩ قال السلطان لرجل: اقطع يد فلان وإلا لأقتلنك
٢١٩	٢٤٧٠٠ أكره بضرب حتى يقر على نفسه بحد
٢٢٠	٢٤٧٠١ أكره القاضى رجلا ليقر بسرقة
٢٢٠	٢٤٧٠٢ الإكراه على الهبة والتسليم
٢٢٠	٢٤٧٠٣ مسألة الإكراه على البيع والتسليم

٢٤٧٠٤	كان البائع مكرها والمشتري غير مكره، فقال المشتري
٢٢١	بعد القبض: نقضت البيع
٢٤٧٠٥	أعتق المشتري قبل إجازة البائع
٢٢١	أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض، ودفع الثمن والبائع غير مكره
٢٤٧٠٦	كان البائع مكرها والمشتري غير مكره، فهل يصح إعتاق المشتري؟
٢٢٢	أكره القاتل على قبول الصلح من دم العمد على مال
٢٤٧٠٧	أكره على توديع ماله فلانا فأودعه، فهلكت عنده فما هو الحكم؟
٢٢٢	أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الأمر المكره،
٢٤٧١٠	فقبضها وضاعت في يد القابض
٢٢٢	أكره عبد رجل على أن يقبل تدبيره على مال بعوض ففعل
٢٤٧١١	أكره بوعيد تلف على الطلاق، فطلقها
٢٢٣	أكره على نكاح امرأة بعشرة آلاف ومهر مثلها ألف فما هو الحكم؟
٢٤٧١٢	أكره على العفو عن القصاص فعفا
٢٢٣	مسألة الإكراه على الرجعة
٢٤٧١٣	أكره على قطع يد رجل، فقال الرجل: أذنت لك في القطع
٢٢٣	مسألة الإكراه على تسليم الشفعة
٢٤٧١٤	قيل لرجل: لتقتل فلانا، أو ليقتلنك
٢٢٤	لو كان التهديد على ذلك بحبس أو قيد أو ضرب سوط فما هو الحكم؟
٢٤٧١٥	هدده بتلف النفس حتى يفترى على مسلم ففعل فما هو الحكم؟
٢٢٤	أكره بوعيد تلف على شتم محمد صلى الله عليه وسلم فما هو الحكم؟
٢٤٧١٦	كان في السفر ومع رفيقه طعام فلم يأخذ منه، حتى مات
٢٢٤	بالجوع فما هو الحكم؟
٢٤٧١٧	كان المكره غائبا ورسوله معه فما هو الحكم؟
٢٢٥	تصرفات المكره على نوعين ما يصح وما لا يصح
٢٤٧١٨	أكره على الطلاق، أو العتاق، فطلق أو أعتق فما هو الحكم؟
٢٢٦	

٢٤٧٢٦	إكراه امرأته بضرب متلف لتصالح من الصداق	٢٢٦
٢٤٧٢٧	مسألة الإكراه على جماع امرأته فى رمضان نهارا ففعل	٢٢٦
٢٤٧٢٨	إلزام المكروه بمباشرة ماأكره عليه، فهل يرجع على المكروه	٢٢٦
٢٤٧٢٩	مسألة الإكراه على الإقرار لفلان بمال	٢٢٧
٢٤٧٣٠	الإكراه على إتلاف مال الغير	٢٢٧
٢٤٧٣١	الإكراه على بيع عبده وتسليمه إلى المشتري	٢٢٧
٢٤٧٣٢	تزوج المرأة ودخل بها، ثم أكره على طلاقها فطلق	٢٢٧
٢٤٧٣٣	الإكراه على بيع عبده بمثل قيمته	٢٢٧
٢٤٧٣٤	كان المكروه صبيا أو معتوها، فما هو الحكم؟	٢٢٨
٢٤٧٣٥	تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها، فأكره على الدخول بها	٢٢٨
٢٤٧٣٦	مسألة إجبار الكافر على الإسلام	٢٢٨
٢٤٧٣٧	الإكراه على الخلع	٢٢٨
٢٤٧٣٨	عبد بين رجلين أكره أحدهما على عتقه	٢٢٨
٢٤٧٣٩	الإكراه على إعتاق عبد يساوى ألف درهم عن رجل بألف درهم	٢٢٨
٢٤٧٤٠	إكراه المعتق بالحبس والمعتق عنه بوعيد تلف	٢٢٩
٢٤٧٤١	أكره على أن يقول لامرأته: إن قربتها فعنده حر	٢٢٩
٢٤٧٤٢	بعث الخليفة عاملا إلى كورة، فقال لرجل: ليقتلن هذا	
	الرجل بالسيف أو لأقتلنك	٢٢٩
٢٤٧٤٣	قال له العامل: ليقتلعن يده أو لأقتلنك	٢٣٠
٢٤٧٤٤	أكره بوعيد على إعطاء ماله وأكره الآخر على قبضه وهلك عنده	٢٣٠
٢٤٧٤٥	الإكراه بالحبس على توديع ماله، فهلك عند المستودع	٢٣٠
٢٤٧٤٦	أعتق عبد الغير، ثم أكره مالك العبد بالحبس على الإجازة	٢٣١
٢٤٧٤٧	مسألة الإكراه على الزنا بامرأة	٢٣١
٢٤٧٤٨	إكراه المرأة على الزنا	٢٣١
٢٤٧٤٩	إكراه المرأة على الزنا فمكنت نفسها	٢٣٢

٢٤٧٥٠	جعل البيع الجائز المعتاد فاسدا	٢٣٢
٢٤٧٥١	بيع داره بثمان معلوم ببيع الوفاء، وتقابضهما، ثم	
	استيجارها من المشتري	٢٣٢
٢٤٧٥٢	بيع المشتري من المكروه من غيره يبقى للبائع	
	الأول حق الاسترداد	٢٣٣
	الفصل الثانى: فيما يزيد المكروه على ما أكره عليها	
	وينقص عنه أو يأتى بشيء آخر	٢٣٤
٢٤٧٥٣	إكراه اللص الغالب رجلا بوعيد تلف على طلاق امراته واحدة فطلقها ثلاثا	٢٣٤
٢٤٧٥٤	إكراه الرجل على إعتاق نصف عبده فأعتق الكل	٢٣٤
٢٤٧٥٥	إكراه الرجل على الإقرار بألف فأقر له بخمسمائة	٢٣٤
٢٤٧٥٦	الإكراه على الإقرار بألف لا يكون إكراها على الإقرار بخمسمائة	٢٣٥
٢٤٧٥٧	الإكراه على البيع بألف فباعه بخمسمائة	٢٣٥
٢٤٧٥٨	الإكراه على هبة الرجال لدار رجل، فتصدق بها عليه أو عسكه	٢٣٥
٢٤٧٥٩	الإكراه على هبة جارية بعبد الله فوهبها بعبد الله وزيد	٢٣٦
٢٤٧٦٠	أخذوه بمال يؤديه فأكرهوه على أدائها، فباع جاريته لأداء المال	٢٣٦
٢٤٧٦١	بيان الحيلة لمن ابتلى بذلك	٢٣٦
٢٤٧٦٢	الإكراه على الهبة بعوض فباع	٢٣٧
٢٤٧٦٣	الإكراه على قطع يد رجل، فقطع يده، ثم رجله وموت المقطوع من ذلك	٢٣٧
	الفصل الثالث: فيما يخطر على بال المكروه غير ما أكره عليه	٢٣٨
٢٤٧٦٤	إكراه الرجل على الكفر بالله فتكلم بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان	٢٣٨
٢٤٧٦٥	مسألة النخطر على بال المكروه غير ما أكره عليه على ثلاثة أوجه	٢٣٨
٢٤٧٦٦	أكره للصلوة إلى صليب فصلى إليه، فالمسألة على ثلاثة أوجه	٢٣٨
٢٤٧٦٧	أكره على شتم محمد صلى الله عليه وسلم، فشتتم،	
	فالمسألة على ثلاثة أوجه	٢٣٩
٢٤٧٦٨	أكره على إعتاق عبده، فقال له: أنت حر، فالمسألة على ثلاثة أوجه	٢٣٩

- ٢٤٧٦٩ أكره على طلاق امرأته وسمى لها مهرا، ولم يدخل بها ٢٤٠
- ٢٤١ الفصل الرابع: فى الخيار فى الإكراه
- ٢٤٧٧٠ إكراه الرجل على إعتاق عبده أو طلاق امرأته التى لم يدخل بها ٢٤١
- ٢٤٧٧١ الإكراه بوعيد القتل على الطلاق أو العتاق، فلم يفعل، حتى قتل ٢٤١
- ٢٤٧٧٢ قيل لرجل: لتأكلن هذه الميتة أو تقتل هذا المسلم، فماذا يفعل؟ ٢٤١
- ٢٤٧٧٣ الإكراه على أكل ميتة أو لحم خنزير، أو قتل مسلم فقتل المسلم ٢٤٢
- ٢٤٧٧٤ كان الإكراه بوعيد حبس فى مسألة أكل الميتة فما هو الحكم؟ ٢٤٢
- ٢٤٧٧٥ مسألة تأديب المكروه
- ٢٤٧٧٦ كان الإكراه بوعيد حبس فزنى فما هو الحكم؟
- ٢٤٧٧٧ الإكراه على إتلاف مال نفسه أو طلاق امراته فامتنع ٢٤٣
- ٢٤٧٧٨ الإكراه على قتل عبده أو إتلاف ماله
- ٢٤٧٧٩ الإكراه على أخذ مال هذا الرجل أو مال هذا الآخر ٢٤٣
- ٢٤٧٨٠ الإكراه على قتل أحد هذين الرجلين عمدا
- ٢٤٧٨١ الإكراه على قتل أحد عبديه وأحدهما أقل من قيمة الآخر ٢٤٤
- ٢٤٧٨٢ إكراه الرجل على قطع نفسه أو قتل عبده
- ٢٤٧٨٣ إكراه الرجل رجلا على استهلاك المال، أو ضرب العبد مائة سوط ٢٤٤
- ٢٤٧٨٤ إكراه الرجل رجلا على استهلاك مال هذا الرجل
- ٢٤٧٨٥ الإكراه على شرب الخمر أو يقتل المكربى أباه
- ٢٤٥ الفصل الخامس: فيما يحل للمكروه أن يفعل وما لا يحل
- ٢٤٧٨٦- مسائل هذا الفصل على أربعة أقسام، الأول: الإقدام على الفعل أولى من تركه كما لو أكره على أكل ميتة
- ٢٤٧٨٧- والثانى: أن الامتناع عن الفعل سبب الأجر، وبالإقدام عليه لا يكون آثما كالإكراه على الكفر
- ٢٤٧٨٨- والثالث: ما يكون ماجورا بتركه وآثما بالإقدام عليه ٢٤٥

- ٢٤٧٨٩ - والرابع: أن الإقدام على الفعل والامتناع منه على السواء
 ٢٤٦ كإلإكراه على إتلاف مال الغير
 ٢٤٦ ٢٤٧٩٠ قيل لرجل: لتبيعن عبدك أو لأقتلن أباك فباعه
 ٢٤٧٩١ قول الحربى المسلم: لو دفعت إلى هذه الجارية للزنا
 ٢٤٦ دفعت إليك ألف نفس من المسلمين
 ٢٤٧ الفصل السادس: فيما يكره الرجل فيه على أن يفعل بنفسه أو ماله
 ٢٤٧ ٢٤٧٩٢ إكراه السلطان رجلا بالقتل على قطع يد نفسه
 ٢٤٧ ٢٤٧٩٣ هل يقضى بالقود على السلطان المكره؟
 ٢٤٧ ٢٤٧٩٤ الإكراه على قتل نفسه
 ٢٤٧ ٢٤٧٩٥ إكراه الرجل على إلقاء نفسه فى النار
 ٢٤٧ ٢٤٧٩٦ هل يجب القود على المكره إن طرح نفسه فى النار ومات؟
 ٢٤٨ ٢٤٧٩٧ إضرار العدو فى سفينة المسلمين نارا
 ٢٤٨ ٢٤٧٩٨ إكراه الرجل على طرح نفسه من فوق البيت
 ٢٤٨ ٢٤٧٩٩ هل يجب القود على من طرح إنسانا من فوق؟
 ٢٤٩ ٢٤٨٠٠ قال لرجل: لتقطعن يدك أو لأقطعها
 ٢٤٩ ٢٤٨٠١ قول السلطان لرجل: الق نفسك فى الماء وإلا لأقتلنك
 ٢٤٩ ٢٤٨٠٢ قول الرجل لآخر: اقتلنى فقتله، فهل يجب الدية؟
 ٢٥٠ الفصل السابع: فى الإكراه على التوكيل
 ٢٥٠ ٢٤٨٠٣ إكراه السلطان رجلا على التوكيل بالطلاق
 ٢٥٠ ٢٤٨٠٤ إكراه الرجل على جعل الطلاق بيد امرأته
 ٢٥٠ ٢٤٨٠٥ إكراه الرجل على توكيل هذا بالعتق فأعتقه الوكيل
 ٢٥٠ ٢٤٨٠٦ إكراه الرجل على توكيل هذا ببيع عبده
 ٢٥١ ٢٤٨٠٧ كان الإكراه بوعيد حبس أو قيد، فهل يضمن المكره؟
 ٢٥١ ٢٤٨٠٨ كون المولى والوكيل مكرهين بوعيد قتل، فهل للمولى تضمين الوكيل؟

٢٤٨٠٩	كون المولى والوكيل والمشتري مكرهين بقتل، فهل للمولى تضمين الوكيل أو المشتري؟	٢٥١
٢٤٨١٠	كانوا جميعا مكرهين بوعيد حبس فلا ضمان على المكره	٢٥١
٢٤٨١١	إكراه الرجل على شراء عبد حلف المشتري بعثقه إن ملكه	٢٥٢
٢٤٨١٢	إكراه الرجل على شراء المحارم	٢٥٢
٢٤٨١٣	إكراه الرجل على جعل كل مملوك يملكه فى المستقبل حرا	٢٥٢
٢٤٨١٤	إكراه الرجل على أن يقول لعبده: إن صليت، فأنت حر	٢٥٢
٢٤٨١٥	إكراه الرجل على أن يقول لعبده: إن شئت فأنت حر	٢٥٢
٢٤٨١٦	إكراه الرجل على تعليق عتق عبده بتقاضى دينه	٢٥٣
٢٤٨١٧	إكراه السلطان رجلا، حتى جعل على نفسه صدقة أو صوما	٢٥٤
٢٤٨١٨	إكراه الرجل على اليمين أو الظهار	٢٥٤
٢٤٨١٩	وجوب كفارة الظهار على رجل، ثم إكراه السلطان على الإعتاق عن ظهاره، فأعتق	٢٥٤
٢٤٨٢٠	إعتاق الرجل عن الكفارة بسبب الإكراه، فهل يكون على المكره ضمان؟	٢٥٤
٢٤٨٢١	كون الإكراه على الإعتاق بوعيد قيد	٢٥٥
٢٤٨٢٢	إكراه الرجل على كفارة يمين	٢٥٥
٢٤٨٢٣	إكراه الرجل على إعتاق عبد	٢٥٥
٢٤٨٢٤	إكراه الرجل بوعيد حبس على الصدقة	٢٥٥
٢٤٨٢٥	مسألة بيع التحلئة	٢٥٦
٢٤٨٢٦	اتفاق العاقدين على المواضعة فى بيع التحلئة	٢٥٦

- ٢٤٨٢٧ اتفاق الرجلين على أن يبيعهما بيع التلجئة، وقبض
المشتري العبد، ثم أعتقه ٢٥٦
- ٢٤٨٢٨ تواضع الرجلين على أن يخبرا أنهما تبايعا هذا العبد
أمس، ثم إقرارهما بذلك ٢٥٧
- ٢٤٨٢٩ كون التلجئة فى البدل ٢٥٧
- ٢٤٨٣٠ تصادق الرجلين على أنه لم تحضر بينهما نية وقت عقد
٢٥٧
- ٢٤٨٣١ تواضع الرجلين فى السر أن يكون الثمن مائة دينار
وعقدتهما فى العلانية بعشرة آلاف درهم ٢٥٧
- ٢٤٨٣٢ عقد الرجلين فى العلانية بغير جنس ماعقدا فى السر
٢٥٧
- ٢٤٨٣٣ قول الرجلين فى السر: نريد أن نظهر بيعا علانية وهو بيع تلجئة
٢٥٨
- ٢٤٨٣٤ قول الرجل لامرأته: أتزوجك هزلا، وقالت المرأة: نعم
٢٥٨
- ٢٤٨٣٥ قول الرجل لامرأة: أتزوجك بألف، ونسمع بألفين فقالت
المرأة: نعم ٢٥٨
- ٢٤٨٣٦ دعوى أحد العاقدين العلانية وادعى الآخر السر ٢٥٩
- ٢٤٨٣٧ طلاق الرجل امرأته على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة
٢٥٩
- ٢٤٨٣٨ طلاق الرجل على مال فى السر، ثم طلاقه امرأته فى العلانية مرة أخرى
٢٥٩
- ٢٤٨٣٩ هل يصح الزيادة فى بدل الطلاق؟ ٢٥٩
- ٢٤٨٤٠ تواضع الرجل والمرأة على أن المهر دنانير، وتزوجهما
فى العلانية على أن لامهر لها ٢٦٠
- ٢٦١ الفصل الحادى عشر فى المتفرقات ٢٦١
- ٢٤٨٤١ إكراه أهل الشرك رجلا على الكفر وله امرأة مسلمة ٢٦١
- ٢٤٨٤٢ إكراه النصرانى على الإسلام ٢٦١
- ٢٤٨٤٣ إكراه الكافر على الإسلام وله أولاد صغار ٢٦١
- ٢٤٨٤٤ مسألة الولد المولود بين المسلمين إذا بلغ مرتدا ٢٦٢
- ٢٤٨٤٥ إكراه الرجل على الإقرار بالإسلام فى الماضى ٢٦٢

٢٤٨٤٦	إكراه المرأة على قبول تطليقة على ألف درهم فقبلت	٢٦٢
٢٤٨٤٧	جعل هذه المسألة فرع على مسألة شرط الخيار فى الخلع للمرأة	٢٦٢
٢٤٨٤٨	إكراه السلطان رجلا على بيع متاع	٢٦٢
٢٤٨٤٩	إكراه السلطان رجلا على شراء له متاع فلان	٢٦٣
٢٤٨٥٠	تهديد السلطان وصى اليتيم لدفع مال اليتيم إليه	٢٦٣
٢٤٨٥١	إكراه الولي امرأة على التزويج بمهر فيه غبن فاحش	٢٦٣
٢٤٨٥٢	إكراه المرأة على إرضاعه صغيرا	٢٦٣
٢٤٨٥٣	إكراه الرجل على أن يخالع امرأته	٢٦٣
٢٤٨٥٤	إكراه الرجل على خلع امرأته على ألف ومهرها	٢٦٣
٢٤٨٥٥	فى يدرجل مال لرجل فقال السلطان: إن لم تعطنى المال حبستك شهرا	٢٦٤
٢٤٨٥٦	أعتقت أمة لها زوج فأكرهت على أن تختارى نفسها فى مجلسنا	٢٦٤
٢٤٨٥٧	قيل لمحرّم: لأقتلنك، أو تقتلن هذا الصيد	٢٦٤

٤٧ / كتاب الحجر

٢٤٨٥٨	تفسير الحجر لغة وشرعا	٢٦٥
٢٤٨٥٩	أسباب الحجر	٢٦٥
٢٤٨٦٠	أنواع الحجر	٢٦٥
٢٤٨٦١	الفصل الأول: فى بيان مقدمة يحتاج إليها	٢٦٦
٢٤٨٦٢	مسألة الحجر على الحر المكلف	٢٦٦
٢٤٨٦٣	لا يرى أبو حنيفة رحمه الله الحجر على الحر إلا على ثلاثة	٢٦٦
٢٤٨٦٤	تفسير المفتى الماجن	٢٦٦
٢٤٨٦٥	تفسير الطبيب الجاهل	٢٦٧
٢٤٨٦٦	تفسير المكارى المفلس	٢٦٧
٢٤٨٦٧	الفصل الثانى: فى بيان أنواع الحجر على مذهبهما	٢٦٨
٢٤٨٦٨	الحجر نوعان حجر بالدين وحجر بالسفه	٢٦٨
٢٤٨٦٩	الكلام فى الحجر بسبب الدين فى موضعين	٢٦٨

٢٤٨٦٨	هل يحجر القاضى على المديون؟	٢٦٩
٢٤٨٦٩	هل يشترط القضاء بالإفلاس لصحة الحجر على المديون	٢٦٩
٢٤٨٧٠	متى يتحقق الإفلاس؟	٢٦٩
٢٤٨٧١	مسألة بيع مال المديون	٢٦٩
٢٤٨٧٢	غيوبة الرجل وطلب امرأتها من القاضى بيع مال فى نفقتها	٢٧٠
٢٤٨٧٣	كل تصرف يؤدى إلى إبطال حق غرماءه يؤثر الحجر فيه	٢٧٠
٢٤٨٧٤	مسألة بيع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ...	٢٧٠
٢٤٨٧٥	هل يجوز إقرار المحجور على نفسه بالدين؟	٢٧١
٢٤٨٧٦	حجر القاضى على رجل عليه ديون مختلفة، وقضاءه دين بعضهم	٢٧١
٢٤٨٧٧	شراء المحجور طعاما لنفسه	٢٧١
٢٤٨٧٨	مسألة استقراض المحجور	٢٧٢
٢٤٨٧٩	مسألة إعتاق المحجور رقيقا	٢٧٢
٢٤٨٨٠	تزوج المحجور امرأة فى الحبس وزيادة المهر على مهر مثلها	٢٧٢
٢٤٨٨١	هل يجب الزيادة على مهر المثل؟	٢٧٢
٢٤٨٨٢	إذا حجر القاضى على رجل فعليه أن يبين سبب الحجر	٢٧٢
٢٤٨٨٣	رجل عليه دين ثبت بإقراره وغياب المطلوب قبل	
٢٧٢	الحكم وامتناعه عن الحضور	٢٧٢
٢٤٨٨٤	إرادة القاضى بيع مال المحجور	٢٧٣
٢٤٨٨٥	ركوب الدين على رجل واختفاءه	٢٧٣
٢٤٨٨٦	قال لآخر: بايع فلانا لعبده المحجور، فإن بعته له من شيء فأنا ضامن	٢٧٤
٢٤٨٨٧	كان دينه دراهم وماله دراهم فما هو الحكم؟	٢٧٤
٢٤٨٨٨	كان للمديون دراهم ودينه دراهم	٢٧٤
٢٤٨٨٩	يبدأ بدنانير المديون إذا كان الدين دراهم	٢٧٤
٢٤٨٩٠	هل يبيع القاضى مسكن المحجور؟	٢٧٤
٢٤٨٩١	هل يبيع القاضى مالا يحتاج المحجور إليه فى الحال؟	٢٧٥

٢٤٨٩٢	مسألة منع محجور عن التبرعات	٢٧٥
٢٤٨٩٣	تزوج المحجور امرأة والزيادة على مهر مثلها	٢٧٥
٢٤٨٩٤	استهلاك المحجور مال إنسان	٢٧٥
٢٤٨٩٥	شراء المحجور جارية بمعاينة الشهود	٢٧٥
٢٤٨٩٦	بيع المحجور من عقاره من الغريم	٢٧٥
٢٤٨٩٧	ينفق الثمن على المديون المحجور وزوجته	٢٧٦
٢٤٨٩٨	الحجر بسبب الفساد والسفه نوعان	٢٧٦
٢٤٨٩٩	هل يثبت الحجر بسبب السفه بغير قضاء القاضي؟	٢٧٦
٢٤٩٠٠	ما هو الفرق بين الحجر بسبب الدين وبين الحجر بسبب السفه؟	٢٧٧
٢٤٩٠١	صيرورة السفه مصلحا لماله هل يزول الحجر من غير قضاء القاضي؟	٢٧٧
٢٤٩٠٢	مسألة نفاذ تصرفات المحجور عليه بالسفه	٢٧٨
٢٤٩٠٣	وجود القضاء بالمحجور المختلف فيه	٢٧٨
٢٤٩٠٤	تصرف المحجور بعد الحجر، ورفع الأمر إلى القاضي	٢٧٨
٢٤٩٠٥	الحجر بسبب السفه عندهما يعمل في حق تصرف	
٢٧٨	يتصل بماله ولا يصح مع الهزل والكره	
٢٤٩٠٦	بلوغ الصبي مفسدا لماله، فهل يدفع إليه ماله ويجوز تصرفه؟	٢٧٩
٢٤٩٠٧	بلغ خمسا وعشرين سنة وبقي مفسدا لماله فما هو الحكم؟	٢٧٩
٢٤٩٠٨	اعتبار الغالب في من بلغ خمسا وعشرين سنة	٢٧٩
٢٤٩٠٩	حاضت الجارية واحتلم الغلام فهل يدفع المال إليهما؟	٢٨٠
٢٤٩١٠	أشكل أمر الغلام في البلوغ، فقال: بلغت فما هو الحكم؟	٢٨٠
٢٤٩١١	ما هو السن الذي يحكم به بالبلوغ؟	٢٨٠
٢٤٩١٢	ما هو أدنى سن يمكن فيه البلوغ؟	٢٨١
٢٤٩١٣	هل يعتبر نبات العانة ونهود الثديين في البلوغ؟	٢٨١
٢٤٩١٤	باع صبي وهو ابن ثنتي عشر سنة وقال: أنا بالغ، ثم قال: لست ببالغ	٢٨١
٢٤٩١٥	حكم بالبلوغ عند إدراك السن، وكان رشيدا مصلحا فما هو الحكم؟	٢٨٢

٢٨٢	المرأة المحجورة بمنزلة الرجل	٢٤٩١٦
٢٨٢	اختلاع المحجورة بعد ماتزوجت نفسها	٢٤٩١٧
٢٨٢	استقراض السفه المحجور لإعطاء الصداق	٢٤٩١٨
٢٨٣	إيداع الإنسان عبدا محجورا وإقرار المحجور بالاستهلاك	٢٤٩١٩
٢٨٣	بلغ مصلحا، ثم فسد فما هو الحكم؟	٢٤٩٢٠
٢٨٣	بلوغ الصبي مصلحا حافظا لماله إلا أنه فاسق	٢٤٩٢١
	من بلغ سفهها والصبي الذى لم يبلغ وهو يعقل، ما يصنع	٢٤٩٢٢
٢٨٣	سواء إلا فى أربع خصال	
٢٨٤	تدبير السفه عبده	٢٤٩٢٣
٢٨٤	بلوغ الصبي مفسدا وجاءت جاريته بولد فادعاه	٢٤٩٢٤
٢٨٤	لم يكن علوق الولد فى ملك السفه فادعى نسبه فما هو الحكم؟	٢٤٩٢٥
٢٨٤	وجب اعتبار هذه الدعوة بالتحريم صار كأنه قال للولد: أنت حر	٢٤٩٢٦
٢٨٤	كان علوق الولد فى ملك السفه والدعوة، دعوة استيلاء	٢٤٩٢٧
٢٨٤	بيان الدليل على أن الاستيلاء من جملة الحوائج الحالية فى الإنسان	٢٤٩٢٨
٢٨٥	قال السفه للجارية التى لا يعلم لها ولد: كانت هذه أم ولدى	٢٤٩٢٩
٢٨٥	الذى لم يونس منه رشد اشترى أباه وهو معروف وقبضه	٢٤٩٣٠
٢٨٥	إذا أعتق على السفه فما هو الحكم؟	٢٤٩٣١
٢٨٥	مسألة حلف المحجور بيمينه	٢٤٩٣٢
٢٨٥	ظهار المحجور من امرأته وإعتاقه	٢٤٩٣٣
٢٨٥	قتل المحجور رجلا خطأ	٢٤٩٣٤
٢٨٦	مسألة حج المحجور حجة الإسلام	٢٤٩٣٥
٢٨٦	إرادة المحجور عمرة واحدة	٢٤٩٣٦
٢٨٦	متى يصدق السفه فى إقراره بالنسب؟	٢٤٩٣٧
٢٨٦	كانت السفه امرأة، فمتى تصدق؟	٢٤٩٣٨
٢٨٧	إقرار السفه للمرأة بنفقة الماضى	٢٤٩٣٩

٢٨٧	٢٤٩٤٠	اختلاف المرأة السفه من زوجها بمال
٢٨٧	٢٤٩٤١	شراء المستحق بالحجر شيئاً أو يبعه
٢٨٧	٢٤٩٤٢	إجازة القاضى بيع السفه مطلقاً
٢٨٧	٢٤٩٤٣	قبض السفه المستحق بالحجر الثمن وهو قائم فى يده ..
٢٨٨	٢٤٩٤٤	عدم كون بيع المستحق بالحجر بيع رغبة
٢٨٨	٢٤٩٤٥	قبض المستحق بالحجر الثمن وهلاكه فى يده
٢٨٨	٢٤٩٤٦	استهلاك المحجور الثمن
٢٨٨	٢٤٩٤٧	استهلاك المحجور الثمن فيما لا يحتاج إليه
٢٨٨	٢٤٩٤٨	هل يواخذ السفه المحجور بعد زوال الحجر؟
	٢٤٩٤٩	إيداع رجل عند السفه المحجور مالا، وإقرار السفه
٢٨٩		باستهلاكه فى فساد
٢٨٩	٢٤٩٥٠	كون الوديعة غلاماً فقتله السفه خطأ
٢٨٩	٢٤٩٥١	قطع السفه يد الغلام بمحضر من الشهود
٢٨٩	٢٤٩٥٢	إقرار المحجور بأخذ مال الغير واستهلاكه وتصديق رب المال
٢٨٩	٢٤٩٥٣	قول المحجور: إن الإقرار لم يكن حقاً
٢٩٠	٢٤٩٥٤	قول المحجور بعد ماصح: أقرضتنى ألفاً فى حال الحجر واستهلكك ذلك
٢٩٠	٢٤٩٥٥	قول السفه بعد الكبير: أقرضتنى وأنا صبي محجور واستهلكك ذلك
٢٩٠	٢٤٩٥٦	قول السفه بعد ماصح: أقرضتنى فى حال فسادى واستهلكك ذلك
٢٩٠	٢٤٩٥٧	اختلاف الوكيل والمؤكل فى البيع قبل العزل وبعده ...
٢٩٠	٢٤٩٥٨	بلوغ المرأة محجوراً عليها وتزوجت رجلاً بمهرها مثلها ولا ولى لها
	٢٤٩٥٩	عدم جواز نكاح المحجورة بغير إذن الولى على قول
٢٩١		محمد، ورجوع محمد عن قوله
	٢٤٩٦٠	تزوج المحجورة نفسها بأقل من مهر مثلها بمالا يتغابن
٢٩١		الناس فى مثله من كفؤ

٢٤٩٦١	بلوغ الغلام مصلحا ودفع الوصى ماله إليه ويبيع الغلام
٢٩١	عبد له ولم يقبض الثمن، حتى صار فاسدا
٢٤٩٦٢	بيع الوكيل وهو مصلح مال رجل، ثم صار مفسدا وقبض الثمن بعد ذلك
٢٩١	أمر رجلا ببيع العبد والمأمور مفسد مستحق للحجر ...
٢٤٩٦٣	بلوغ الغلام مفسدا، وبيعه شيئا من متاعه
٢٩٢	دفع المشتري الثمن إلى المحجور، فضا ع
٢٤٩٦٤	أجاز القاضى بيع المحجور ولم ينه المشتري عن دفع الثمن إليه
٢٩٢	سمع النهى من عدل أو فاسقين، فهل يثبت النهى؟
٢٤٩٦٥	هل يثبت النهى بخبر فاسق واحد؟
٢٩٢	يشترط لصحة الحجر أحد شرطى الشهادة أو لا يشترط
٢٤٩٦٦	قول القاضى للمحجور: بع عبدك ولم ينه عن قبض الثمن
٢٩٣	اعتبار الإجازة فى الانتهاء بالإذن فى الابتداء
٢٤٩٦٧	حجر القاضى على السفه، ثم إذنه له
٢٩٣	إدراك اليتيم وهو مفسد فى حجر الوصى، ثم سأل الوصى
٢٤٩٦٨	بدفع المال إلى اليتيم، فدفع، فضا ع فى يده فما هو الحكم؟
٢٩٣	إذن الأب للسفه فى التجارة فى ماله
٢٤٩٦٩	أمر القاضى غلاما بلغ مفسدا بأن يبيع ماله، ويشترى وهل يصح إذنه؟
٢٩٣	إثبات القاضى على السفه ولاية
٢٤٩٧٠	بيع السفه وشراءه بما يتغابن الناس فى مثله
٢٩٤	إذن الأب لغلام لم يدرك وهو مصلح
٢٤٩٧١	حجر القاضى على فاسد، ثم رفع الأمر إلى قاضى آخر فأطلق عنه الحجر ...
٢٩٤	إبطال القاضى الثانى تصرفات المحجور، ثم رفع إلى
٢٤٩٧٢	ثالث فأجازها، ثم رفع إلى الرابع وما يفعل؟

٢٩٤	٢٤٩٨١	رفع شيء من التبرعات من المحجور إلى القضاة المختلفة
٢٩٥	٢٤٩٨٢	وقف المحجور ضيعة له
٢٩٥	٢٤٩٨٣	دفع الوصى المال إلى الوارث حين أدرك وهو فاسد
	٢٤٩٨٤	الذى لا يونس منه الرشد لا يدفع إليه ماله إلى خمس
٢٩٥		وعشرين سنة عند أبى يوسف أيضا
٢٩٥	٢٤٩٨٥	حبس الرجل فى الدين فينبغى للقاضى أن يشهد على الحجر عليه فى ماله
٢٩٥	٢٤٩٨٦	قول أبى حنيفة وأبى يوسف فى الحجر على الذى حبس فى الدين
٢٩٥	٢٤٩٨٧	بيع المفسد ماله بعد الحجر
٢٩٥	٢٤٩٨٨	بيع المفسد بعد الحجر بمثل القيمة، أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه
٢٩٦	٢٤٩٨٩	بيع الصبى الذى لا يعقل وإجازة الولى
٢٩٦	٢٤٩٩٠	تزويج السفه المحجور ابنته الصغيرة

٤٨ / كتاب المأذون

٢٩٧	٢٤٩٩١	تفسير الإذن لغة وشرعاً
		الفصل الأول: فى بيان شرعية إذن العبد فى التجارة
٢٩٧		وشرائط جوازه وحكمه
٢٩٧	٢٤٩٩٢	شرعية إذن العبد فى التجارة وسببه
٢٩٧	٢٤٩٩٣	شرائط جواز إذن العبد فى التجارة
٢٩٨	٢٤٩٩٤	حكم إذن العبد فى التجارة
٢٩٨	٢٤٩٩٥	ثمرة الاختلاف بيننا وبين الشوافع تظهر فى مسائل
٢٩٨	٢٤٩٩٦	هل يشترط الإذن صريحاً من المولى ؟
٢٩٩	٢٤٩٩٧	ظهور الحجر فى حق التصرفات الضارة
٢٩٩	٢٤٩٩٨	هل يتخصص الإذن بالتصرف ؟
٢٩٩	٢٤٩٩٩	لو نقد العبد المأذون من مال مولاه فما هو الحكم ؟

٣٠٠	الفصل الثانى: فيما يكون إذنا فى التجارة وما لا يكون
٢٥٠٠٠	الإذن نوعان: صريحا ودلالة
٢٥٠٠١	قول الرجل لعبده: آذنت لك فى التجارة
٢٥٠٠٢	قول الرجل للعبد: اقعد قصارا
٢٥٠٠٣	قول الرجل للعبد: آذنت لك فى شراء البز، فلا تتجر فى غيره فما هو الحكم؟
٢٥٠٠٤	قضاء القاضى فى المسألة على مذهب الإمام الشافعى
٢٥٠٠٥	الإذن فى بعض الصور يعتبر إذنا فى التجارة، وفى بعضها لا يعتبر بل يعتبر استخداما للضرورة
٢٥٠٠٦	بيان ذلك الضرورة
٢٥٠٠٧	أمر العبد بالشراء له ثوبا لكسوة
٢٥٠٠٨	قال لعبده: إذهب إلى فلان واجر نفسك منه فى عمل كذا
٢٥٠٠٩	مسألة الإجارة على ثلاثة أوجه
٢٥٠١٠	قال لعبده: آجر نفسك فى عمل كذا، ولم يعين أحدا
٢٥٠١١	آجره المولى لعمل التجارة مدة
٢٥٠١٢	وكله المولى بالخصومة
٢٥٠١٣	الإذن فى التجارة يكون إذنا للتجارة، والإذن بالتجارة يكون إذنا بالإجارة
٢٥٠١٤	دفع المال إلى عبده وأمره بالشراء له طعاما
٢٥٠١٥	كان المال المدفوع قليلا بحيث يتهىأ الشراء له به مرة واحدة فما هو الحكم؟
٢٥٠١٦	دفع الأرض البيضاء إلى عبده، والأمر بشراء الطعام واستيجار الأجراء وأداء الخراج
٢٥٠١٧	قال لعبده: بع ثوبى لأجل الربح والنماء
٢٥٠١٨	قال لعبده: أد إليّ غلّة كل شهر خمسة دراهم

- ٢٥٠١٩ قال لعبده: إذا أديت إلى ألفاء، فأنت حر ٣٠٣
- ٢٥٠٢٠ دفع إلى عبده حمارا للسقى له ولعياله ولجيرانه بغير ثمن ٣٠٣
- ٢٥٠٢١ دفع الراوية إلى عبده وقال: اسق على هذه الراوية وبعه ٣٠٤
- ٢٥٠٢٢ دفع الحمار إلى عبده وأمره بتقبل الطعام من الناس بأجر ٣٠٤
- ٢٥٠٢٣ نظر الرجل إلى عبده وهو يبيع ويشترى فلم ينهه ٣٠٤
- ٢٥٠٢٤ رؤية المشتري بيع الدار المشفوعة وسكت ٣٠٤
- ٢٥٠٢٥ رأى عبده يبيع عينا من أعيان ماله، فسكت ٣٠٤
- ٢٥٠٢٦ دفع الرجل متاعه إلى عبد رجل للبيع، فرأى مولاه يبيع ولم ينهه ٣٠٤
- ٢٥٠٢٧ العهدة تكون على العبد أو على صاحب المتاع ٣٠٤
- ٢٥٠٢٨ رأى الراهن يبيع الرهن، فسكت ٣٠٥
- ٢٥٠٢٩ غصب العبد متاعا من رجل وأمر مولاه ببيعه ٣٠٥
- ٢٥٠٣٠ إضافة الإذن إلى المستقبل وتعليقه بالشرط والاختيار ... ٣٠٥
- ٢٥٠٣١ قال لعبده: إذا جاء غد، فقد آذنت لك في التجارة ٣٠٥
- ٢٥٠٣٢ قال: آذنت لك شهرا، ثم قال: إذا جاء رأس الشهر، فأنت محجور ٣٠٥
- ٢٥٠٣٣ قول الأب لقوم: بايعوا ابني الصغير ٣٠٥
- ٢٥٠٣٤ قال المولى لرجل: بع عبدك من عبدى، وهناك إن علم العبد بأمر المولى فما هو الحكم؟ ٣٠٦
- ٢٥٠٣٥ قول المولى لقوم: بايعوا عبدى فلانا، فبايعوا، فما هو الحكم؟ ٣٠٦
- ٢٥٠٣٦ ذلك القوم لم يبايعوا وبايعه قوم آخرون، فهل يصير العبد مأذونا؟ ٣٠٦
- ٢٥٠٣٧ إرسال المولى إلى العبد رسولا بالإذن ٣٠٦
- ٢٥٠٣٨ إخبار الفضولى العبد بالإذن من تلقاء نفسه ٣٠٦
- ٢٥٠٣٩ إذن المولى لعبده، فيصير مأذونا كيف ما كان المخبر ... ٣٠٦

الفصل الثالث: فى بيان اشتراط الإذن من المولى

- ٣٠٧ ما كان لجواز شراء العبد ٢٥٠٤٠
- شراء العبد المحجور عبدا بألف وقبضه، ثم باعه من ٢٥٠٤١
- ٣٠٧ رجل بثمانه واشترى بالثمان شيئا آخر ٢٥٠٤١
- استقراض العبد المحجور مالا وشراءه به، وربحه، ثم مجئ ٢٥٠٤٢
- ٣٠٧ المستقرض والمطالبة بدينه، فالمسألة على ثلاثة أوجه ٢٥٠٤٢
- أودع العبد المحجور متاعا أو ثيابا، فباعه واشترى بثمانه ٢٥٠٤٣
- ٣٠٨ وباع وربح، ثم حضر المودع، فالمسألة على ثلاثة أوجه ٢٥٠٤٣
- ٣٠٩ الفصل الرابع: فى بيان ما يملكه العبد المأذون له وما لا يملكه ٢٥٠٤٣
- ٣٠٩ إذن المولى للعبد عاما ٢٥٠٤٤
- ٣٠٩ هل للعبد المأذون إذنا عاما أن يسلم ويقبل السلم؟ ٢٥٠٤٤
- ٣٠٩ شراء المأذون عبدا وازدياد قيمته بالسمن، فأقال البيع ٢٥٠٤٥
- ٣٠٩ شراء المأذون عبدا على أنه بالخيار ثلاثا ٢٥٠٤٦
- ٢٥٠٤٧ شراء المأذون أمة وقبضها ولم ينقد الثمن، حتى أبراه ٢٥٠٤٧
- ٣٠٩ البائع عنه، ثم تقايلا ٢٥٠٤٨
- ٢٥٠٤٨ كاتب المأذون عبده مع أنه ليس له ذلك، وأجاز المولى ٢٥٠٤٨
- ٣٠٩ كتابته، فالمسألة على وجهين ٢٥٠٤٩
- ٣١٠ هل للمأذون إعتاق عبد من كسبه على مال؟ ٢٥٠٥٠
- ٣١٠ لحق العبد المأذون دين بعد إعتاق عبد من كسبه على مال؟ ٢٥٠٥٠
- ٣١٠ هل للمأذون الكفالة بالنفس أو المال؟ ٢٥٠٥١
- ٣١٠ كفالة المأذون بمال بغير إذن المولى ٢٥٠٥٢
- ٣١١ هل للمأذون أن يشارك غيره؟ ٢٥٠٥٣
- ٣١١ اشتراك المأذونين شركة عنان ٢٥٠٥٤
- ٣١١ إذن المولى للمأذون بشركة المفاوضة ٢٥٠٥٥
- ٣١١ إذن المولى لعبده بالاشتراك مع غيره شركة عنان ٢٥٠٥٦

٢٥٠٥٧	المأذون هل يملك الإذن؟	٣١١
٢٥٠٥٨	هل للمأذون دفع الأراضى مزارعة؟	٣١٢
٢٥٠٥٩	هل للمأذون اتخاذ الضيافة؟	٣١٢
٢٥٠٦٠	تصدق المأذون بالفلس والرغيف	٣١٢
٢٥٠٦١	هل يملك المأذون الإهداء؟	٣١٢
٢٥٠٦٢	هبة المأذون شيئا سوى الطعام، وبلغت قيمته درهما فصاعدا	٣١٣
٢٥٠٦٣	للمرأة فى بيت الزوج حق الإطعام والتصدق على الرسم والعادة	٣١٣
٢٥٠٦٤	هل للمأذون حق الرهن والارتهان؟	٣١٣
٢٥٠٦٥	دفع المولى لعبد محجور قوت يومه، فدعا بعض رفقاءه	
	عليه، فما هو الحكم؟	٣١٣
٢٥٠٦٦	ما هو حكم إجابة دعوة العبد المحجور؟	٣١٤
٢٥٠٦٧	هل للأمة المأذونة إجارة نفسها ظفرا	٣١٤
	الفصل الخامس: فى العبد المأذون له لحق دين،	
	وطلب الغرماء من القاضى بيعه	٣١٥
٢٥٠٦٨	هل تباع رقبة المأذون فى دين التجارة؟	٣١٥
٢٥٠٦٩	إذن الرجل لعبد، فباع العبد واشترى فلحقه من ذلك ديون كثيرة	٣١٥
٢٥٠٧٠	قول بعض المشايخ بأن تقدير مدة التلوم مؤكول إلى رأى القاضى	٣١٥
٢٥٠٧١	مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام فى قول آخر	٣١٥
٢٥٠٧٢	هل يباع المأذون بالدين بغير حضرة المولى؟	٣١٦
٢٥٠٧٣	كان بضمن المأذون بعد البيع وفاء بالديون كلها فما هو الحكم؟	٣١٦
٢٥٠٧٤	تدبير المولى عبده المديون	٣١٦
٢٥٠٧٥	قضاء المولى دين المأذون من عند نفسه	٣١٦
٢٥٠٧٦	كان بعض الدين الذى لحق المأذون حالا وبعضه مؤجلا	٣١٦
٢٥٠٧٧	وقوع الدابة فى البئر وهلاكها	٣١٧
٢٥٠٧٨	مسألة بيع القاضى عبدا مأذونا مديونا	٣١٧

٢٥٠٧٩	بيع القاضى عبدا مأذونا للغرماء أو بيع أمينه، فهل تحلقه العهدة؟	٣١٧
٢٥٠٨٠	قبض القاضى ثمن المأذون من المشتري، وضياعه من يده	
٢٥٠٨١	واستحقاق العبد من يد المشتري	٣١٧
٢٥٠٨٢	رجوع المشتري على الغرماء بالثمن، فالغرماء على من يرجعون بديونهم؟	٣١٧
٢٥٠٨٣	هل يرجع الغرماء بما ضمنوا للمشتري؟	٣١٧
٢٥٠٨٤	رد العبد المأذون بعد البيع، ونصب القاضى الأمين خصما للمشتري	٣١٨
٢٥٠٨٥	بيع القاضى عبدا مأذونا مديونا بغير إذن الغرماء	٣١٨
٢٥٠٨٦	هلاك العبد المأذون المديون بعد بيع القاضى، فيبطل حق الفسخ للغرماء	٣١٨
٢٥٠٨٧	يتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل	٣١٨
٢٥٠٨٨	هل للمولى أخذ غلة مثله بعد الدين؟	٣١٩
٢٥٠٨٩	لا يجوز للمولى الأخذ من الغلة بعد الدين قياسا	٣١٩
٢٥٠٩٠	هل يباع رقبة عبد المأذون فيما كان من جنس التجارة؟	٣١٩
٢٥٠٩١	أخذ المأذون الثوب أولا حتى صار غاصبا بالأخذ، ثم أحرقه أو أحرقه من الابتداء	٣١٩
٢٥٠٩٢	كون الدين مشتركا بين اثنين، ثم غصب أحدهما من	
٢٥٠٩٣	المديون مالا واستهلكه	٣٢٠
٢٥٠٩٤	تزوج أحد الشريكين أمة المديون بنصيبهم من الدين	٣٢٠
٢٥٠٩٥	إحراق أحد الشريكين ثوب المديون قبل القبض	٣٢٠
٢٥٠٩٦	استعارة المأذون دابة إلى مكان، والذهاب بها إلى	
٢٥٠٩٧	مكان آخر، فهل تباع رقبته	٣٢٠
٢٥٠٩٨	تزوج العبد امرأة ودخل بها، فهل يباع بدين المهر؟	٣٢٠
٢٥٠٩٩	كاان على العبد دين خمسمائة وفى يده ألف، فأخذ المولى	
٢٥١٠٠	منه واستهلكها، ثم لحق العبد دين	٣٢١
٢٥١٠١	لحرق الدين عبدا مأذونا وهو يأتى على جميع رقبته وما،	
٢٥١٠٢	فى يده ويأخذ المولى الغلة منه لكل شهر	٣٢١

٢٥٠٩٨	إذن المولى لأمته فى التجارة، فلزمتها الديون، ثم ولدت ولدا، فهل يسرى الدين إلى ولدها؟	٣٢١
٢٥٠٩٩	لايسرى حكم الإجارة والإعارة إلى ولد العارية والمستأجرة	٣٢١
٢٥١٠٠	هل يسرى حكم الجناية من الأم إلى الولد؟	٣٢٢
٢٥١٠١	ولدت للأمة ولدين أحدهما قبل الدين والآخر بعده، فالدين إلى من يلحق؟	٣٢٢
٢٥١٠٢	إذن المولى لعبده، فله حقه ديون فباعه المولى بغير رضا الغرماء، فالبيع باطل	٣٢٣
٢٥١٠٣	اختلاف المشايخ فى تفسير قوله: إنه باطل	٣٢٣
٢٥١٠٤	كان بثمن العبد وفاء بديون الغرماء، فباعه المولى من غير رضا هم	٣٢٣
٢٥١٠٥	بيع المولى عبدا مديونا بغير رضا الغرماء، وتسليمه إلى المشتري، ثم أراد الغرماء فسخ البيع وأحدهما غائب	٣٢٤
٢٥١٠٦	كون المشتري حاضرا مع العبد	٣٢٤
٢٥١٠٧	طلب بعض الغرماء من القاضى بيع العبد والبعض غائب، فباعه القاضى ...	٣٢٤
٢٥١٠٨	عدم إقرار العبد لفلان بشيء حتى باعه القاضى، ثم أقر لفلان الغائب بمال	٣٢٤
٢٥١٠٩	كان فى يد العبد شيء من كسب التجارة، فأقر بدين وكذبه المولى	٣٢٥
٢٥١١٠	بيع المولى عبده المأذون بغير إذن الغرماء، فأرادوا نقض البيع	٣٢٥
٢٥١١١	لم يقدر الغرماء على المشتري والعبد، وقدروا على البائع وأرادوا تضمين البائع قيمة العبد	٣٢٥
٢٥١١٢	جواز البيع فى العبد وتسليم الثمن للمولى، ولم يكن للغرماء عليه سبيل	٣٢٥
٢٥١١٣	اختيار بعض الغرماء ضمان القيمة وبعضهم الثمن	٣٢٥
٢٥١١٤	إجازة بعض الغرماء البيع وإبطال بعضهم	٣٢٦
٢٥١١٥	قدر الغرماء على البائع، ولم يقدر على العبد فما هو الحكم؟	٣٢٦

- ٢٥١١٦ أخذ الغرماء القيمة، ثم ظهور العبد وأرادوا أخذه ورد القيمة ٣٢٦
- ٢٥١١٧ اختيار الغرماء أخذ القيمة وأخذوا، ثم ظهور العبد
- ٣٢٦ وإطلاع المشتري على العيب ورده إلى المولى
- ٢٥١١٨ علم المولى بالعيب وقت البيع من المشتري فما هو الحكم؟ ٣٢٧
- ٢٥١١٩ قول المولى حين أراد الغرماء أخذ العبد: إن هذا معيب
- ٣٢٧ بعيب كان به وقت بيع وتصديق الغرماء
- ٢٥١٢٠ رجوع المشتري على المولى بنقصان العيب، فهل
- ٣٢٧ للمولى الرجوع على الغرماء؟
- ٢٥١٢١ شراء الرجل عبداً ويبيعه من غيره، ووجود المشتري الثانى به عيباً
- ٣٢٧ وقبل الرد مات العبد
- ٢٥١٢٢ مأذون عليه دين باعه المولى من رجل وأعلمه بالدين ... ٣٢٨
- ٢٥١٢٣ بيع المولى مأذوناً مديوناً مع علم المشتري بالديون ٣٢٨
- ٢٥١٢٤ رد العبد على المولى بعيب، ويبيع المولى العبد ثانياً، والثلث الثانى أقل ٣٢٨
- ٢٥١٢٥ حلف الغرماء على علمهم بالله ما يعلمون أن المولى باع
- ٣٢٨ العبد وسلم وبه هذا العيب
- ٢٥١٢٦ هل يرجع المشتري بما غرم للبائع على الغرماء؟ ٣٢٩
- ٢٥١٢٧ إن كان رد العبد على المولى بغير قضاء، فإن كان عيباً
- ٣٢٩ يحدث مثله فلا سبيل للمولى على الغرماء
- ٢٥١٢٨ عدم موت العبد فى يد المولى، وكان الرد عليه بغير
- ٣٢٩ قضاء، فالعبد للمولى، ولا سبيل للغرماء على العبد
- ٢٥١٢٩ إعتاق المولى عبده المأذون المديون، فيضمن الأقل من قيمة العبد ومن الدين ٣٢٩
- ٢٥١٣٠ إن وجب الدين على العبد بسبب غصب، فيضمن
- ٣٣٠ المولى الأقل من قيمة العبد ومن الدين إن أعتقه
- ٢٥١٣١ قتل العبد حراً، ثم أعتقه المولى ولم يعلم به، فيضمن
- ٣٣٠ الأقل من قيمته ومن قيمة المقتول

٢٥١٣٢	كان على العبد ديون محيطة وجنايات محيطة، فأعتقه المولى ولم يعلم به	٣٣٠
٢٥١٣٣	أعتق المولى رقيقاً من رقيق المأذون، وعلى المأذون دين، فهل ينفذ عتقه؟	٣٣٠
٢٥١٣٤	إن كان على المأذون دين مستغرق فلا ينفذ عتق المولى	٣٣٠
٢٥١٣٥	إن كان على المأذون دين غير المستغرق فما هو الحكم؟	٣٣١
٢٥١٣٦	إعتاق المولى عبده المأذون الذى لم يكن الدين مستغرقاً لرقبته	٣٣١
٢٥١٣٧	أعتق المولى عبداً من عبيد المأذون، وعلى المأذون دين مستغرق فما هو الحكم؟	٣٣١
٢٥١٣٨	أعتق عبيده لم يعتق فى حق الغرماء	٣٣١
٢٥١٣٩	على العبد أربعة آلاف، وله متاع قيمته ثلاثة آلاف، فأذن المأذون عليه ذلك وأعتق العبد فما هو الحكم؟ ..	٣٣٢
٢٥١٤٠	أعتق المأذون المديون مع علمه بالديون فما هو الحكم؟	٣٣٢
٢٥١٤١	تدبير المولى عبده المأذون، فهل للغرماء نقض تدبيره؟	٣٣٢
٢٥١٤٢	بقى المدبر مأذوناً، فاشترى بعد ذلك، فلحقه دين كثير، فما هو الحكم؟	٣٣٢
٢٥١٤٣	استسعى الغرماء الآخرون المدبر، فهل للأولين تضمين المولى القيمة؟	٣٣٣
٢٥١٤٤	استدانة الجارية المأذونة أكثر من قيمتها، ثم دبرها المولى	٣٣٣
٢٥١٤٥	هل تصير المأذونة المديونة بالاستيلاء المحجورة	٣٣٣
٢٥١٤٦	لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون، حتى أدى المأذون جميع بدل الكتابة	٣٣٣
٢٥١٤٧	أداء العبد بعض الكتابة وبقي بعضها، ثم جاء الغرماء، فهل لهم نقض الكتابة؟	٣٣٣
٢٥١٤٨	أراد الغرماء رد الكتابة، فأعطاهم المولى دينهم	٣٣٤
٢٥١٤٩	باع المولى مأذوناً مديوناً بغير إذن الغرماء، وأعتقه المشتري قبل القبض فما هو الحكم؟	٣٣٤
٢٥١٥٠	بيان قول محمد فى مسألة إعتاق المشتري قبل القبض	٣٣٤

٢٥١٥١	إعتاق المشتري من المولى بعد القبض	٣٣٤
٢٥١٥٢	إعتاق المشتري من المولى بعد القبض، وضمن الغرماء	
٢٥١٥٣	قيمة العبد فما هو الحكم؟	٣٣٤
٢٥١٥٤	الفصل السابع: فى العبد بين رجلين، فأذن له أحدهما فى التجارة	٣٣٥
٢٥١٥٥	إذن أحد المولين صحيح فى نصيبه غير صحيح فى نصيب صاحبه	٣٣٥
٢٥١٥٦	جاز أشرية المأذون وبيعته وفى يده كسب، فهل يصرف	
٢٥١٥٧	جميعه إلى دين الغرماء؟	٣٣٥
٢٥١٥٨	كون الكسب مستفادا بغير السبب الذى وجب به الدين	٣٣٥
٢٥١٥٩	كون العبد بين رجلين، فأذن أحدهما له فى التجارة	
٢٥١٦٠	والمولى الآخر يراه يبيع ويشترى ولم ينهه	٣٣٦
٢٥١٦١	كون العبد محجورا، ونهى أهل السوق عن المبايعه معه،	
٢٥١٦٢	ثم رآه المولى يتجر، فسكت	٣٣٦
٢٥١٦٣	إذن أحد الشريكين صرف نصيبه	٣٣٦
٢٥١٦٤	قول أحد الشريكين لصاحبه: ائذن له فى نصيبك ففعل	٣٣٦
٢٥١٦٥	الفصل الثامن: فى إقرار العبد المأذون لهو المحجور	
٢٥١٦٦	وفى إقرار مولاها	٣٣٧
٢٥١٦٧	مواخذة العبد المحجور بأفعاله دون أقواله	٣٣٧
٢٥١٦٨	أقيم البينة على العبد المحجور، فهل يشترط حضرة المولى؟	٣٣٧
٢٥١٦٩	إقرار المحجور والمأذون بالغصب أو بعين مال	٣٣٧
٢٥١٧٠	إقرار المأذون بحرية طارئة لما فى يده	٣٣٧
٢٥١٧١	عدم ظهور امارات الرق فى العبد المقر له، وإقرار	
٢٥١٧٢	المأذون بأنه حر الأصل	٣٣٧
٢٥١٧٣	شراء المأذون عبدا وقبضه بمحضره، والعبد ساكت، ثم	
٢٥١٧٤	إقراره أنه ابن فلان	٣٣٨
٢٥١٧٥	إقرار المأذون أن العبد الذى اشتراه أعتقه فلان قبل البيع منه	٣٣٨

٢٥١٦٧	إقرار المشتري الحر أن العبد الذى اشتراه أعتقه فلان قبل البيع منه	٣٣٨
٢٥١٦٨	إقرار المأذون أن البائع باع هذا العبد من فلان قبل البيع منه	٣٣٨
٢٥١٦٩	إقرار البائع بما ادعاه المأذون	٣٣٩
٢٥١٧٠	جمع محمد المسألة بين ثلاثة فصول	٣٣٩
٢٥١٧١	إقرار العبد بدين	٣٣٩
٢٥١٧٢	إقرار العبد المأذون بغصب أو مضاربة	٣٣٩
٢٥١٧٣	إقرار المأذون بديون كثيرة	٣٤٠
٢٥١٧٤	إقرار العبد بمال فى يده بعين أنه لفلان غصبه منه	٣٤٠
٢٥١٧٥	بطلان إقرار المريض للزوج والولد	٣٤٠
٢٥١٧٦	حجر الرجل على عبده المأذون، ثم إقرار العبد على نفسه	٣٤٠
٢٥١٧٧	حجر الرجل على المأذون، ثم إقرار العبد على نفسه، وفى يده كسب الإذن	٣٤١
٢٥١٧٨	خروج المأذون عن ملك الآذن، ثم إقرار المأذون على نفسه	٣٤١
٢٥١٧٩	إقرار العبد الذى حجر بعد الإذن، فى هذه المسألة بعض المسائل إجماعية	٣٤١
٢٥١٨٠	كون الحجر ثابتا فى يده ما حصل له الاحتكار، فأقر المأذون الذى حجر بعد الإذن بذلك لغير	٣٤١
٢٥١٨١	حجر على المأذون بإقراره جائز فى ما فى يده من المال	٣٤٢
٢٥١٨٢	إقرار المأذون لمولاه	٣٤٢
٢٥١٨٣	أقر المأذون لفظا، ولا يعرف ذلك إلا بقوله: فقال:	
	المولى: كذبت بل هو عبدى	٣٤٢
٢٥١٨٤	إقرار المأذون فى مرض المولى بدين من غصب أو بيع،	
	فالمسألة على وجهين	٣٤٢
٢٥١٨٥	إقرار المأذون فى مرض المولى بالدين على نفسه، وعلى المولى دين الصحة	٣٤٣
٢٥١٨٦	كان على واحد من المولى والمأذون دين وجب فى صحة	
	المولى، ثم إقرار المأذون بدين على نفسه فى مرض المولى	٣٤٣
٢٥١٨٧	الوجه الثانى: أن يكون فى رقبة العبد، وما فى يده فضل عن	٣٤٣
	دين المولى والدين الذى وجب عليهما فى صحة المولى	٣٤٣

٢٥١٨٨	الثالث: أن لا يكون فى رقبته وما فى يده فضل عن دين
٣٤٣	العبد فما هو الحكم؟
٢٥١٨٩	على العبد دين وجب فى صحة المولى يحيط برقبته، وما
٣٤٤	فى يده، ثم إقراره فى مرض المولى بدين
٢٥١٩٠	إقرار المأذون بشيء فى يده بعينه لإنسان فى مرض
٣٤٤	المولى ولادين على المولى
٢٥١٩١	إقرار العبد على نفسه بدين فى مرض المولى، ثم إقراره على نفسه بدين
٢٥١٩٢	إقرار المأذون فى مرض المولى بدين ألف، ثم إقرار
٣٤٤	المولى على نفسه بدين ألف
٢٥١٩٣	إقرار المولى بألف فى مرضه، ثم إقرار العبد على نفسه
٣٤٥	بألف، وقيمة العبد ألف
٢٥١٩٤	تراجع سعر العبد إلى ألف وخمسمائة وباعه القاضى
٢٥١٩٥	إقرار العبد بدين ألف، ثم إقرار المولى بدين ألف على
٣٤٥	العبد وقيمة العبد ألف
٢٥١٩٦	بيع المأذون شيئاً بما فى يده فى مرض المولى، أو إقراره بقبض الثمن
٢٥١٩٧	كان دين المولى دين المرض، فهل يصح إقرار العبد باستيفاء الثمن؟
٢٥١٩٨	إقرار المأذون فى مرضه بدين أو عارية
٢٥١٩٩	كان الغصب الذى أقر به المأذون فى المرض عاينه الشهود
٢٥٢٠٠	إقرار المأذون فى مرضه بدين ألف، ثم ودعة ألف لرجل آخر
٢٥٢٠١	مرض المأذون وعليه دين الصحة، وله دين على آخر
٢٥٢٠٢	وجب فى الصحة فأقر باستيفاء ه
٢٥٢٠٣	إقرار المأذون باستيفاء دين وجب له فى المرض
٢٥٢٠٤	إقرار المأذون بدين كثير كانت عليه فى حالة الحجر
٢٥٢٠٤	إقرار المأذون باستهلاك الوديعة، وتصديق المقر له فى إضافة
٢٥٢٠٤	الاستهلاك إلى حالة الحجر، وكونه مودعا فى تلك الحالة

٢٥٢٠٥	إقرار الصبي المأذون حالة الإذن إنى أقررت لفلان بألف فى حالة الحجر	٣٤٨
٢٥٢٠٦	إذن المولى لعبده، ثم حجره عليه، ثم إذنه له فأقر العبد	
٢٥٢٠٧	باستقراض الألف فى حال الإذن الأول	٣٤٨
٢٥٢٠٨	إقرار المأذون فى حالة الإذن بالقرض	٣٤٨
٢٥٢٠٩	حجر المولى على المأذون، وإقرار العبد بعده بالغصب فى حال الإذن	٣٤٨
٢٥٢١٠	إذن المولى لعبده مرة أخرى فيسأله القاضى عما أقر به	٣٤٨
٢٥٢١١	سؤال القاضى محمول على ما إذا طلب المقر له منه أن يسأله	٣٤٩
٢٥٢١٢	إقرار العبد حال الإذن الثانى أنه أقر بعد الحجر باغتصاب	
٢٥٢١٣	الألف حال الإذن الأول	٣٤٩
٢٥٢١٤	إقرار المأذون بغصب الألف حالة الحجر	٣٤٩
٢٥٢١٥	إقرار العبد فى حال الإذن الثانى أن الألف التى فى يده كانت وديعة لفلان	٣٤٩
٢٥٢١٦	إذا بيع العبد وفى يده كسب فأقر فما هو الحكم؟	٣٤٩
٢٥٢١٧	هل يجوز إقرار العبد بعد الحجر؟	٣٤٩
٢٥٢١٨	إذن المولى لعبده، ثم إقراره على العبد بدين أكثر من قيمته	٣٥٠
٢٥٢١٩	إقرار المولى على العبد بعشرة آلاف، وقيمه ألف،	
٢٥٢٢٠	فكذبه العبد وأعتقه المولى	٣٥٠
٢٥٢٢١	إقرار المولى على عبده بالدين، وليس عليه دين ظاهر	٣٥٠
٢٥٢٢٢	الفصل التاسع: فى بيع العبد المأذون شيئاً من إكسابه	
٢٥٢٢٣	من المولى أو الأجنبى بمثل القيمة أو بالمحاباة	٣٥١
٢٥٢٢٤	بيع المأذون شيئاً من إكسابه من المولى بمثل القيمة	٣٥١
٢٥٢٢٥	بيع العبد عينا من أعيان كسبه من أجنبى، وتسليم المبيع	
٢٥٢٢٦	من الأجنبى قبل نقد الثمن	٣٥١
٢٥٢٢٧	بيع المولى من عبده شيئاً، وعليه دين بمثل قيمته	٣٥١
٢٥٢٢٨	العبد شيئاً من أعيان كسبه من المولى بأقل من قيمته ...	٣٥١
٢٥٢٢٩	شراء العبد المديون شيئاً من المولى بأكثر من قيمته	٣٥١

٢٥٢٢٤	بيع المأذون المديون من الأجنبي عينا من أعيان كسبه	٣٥٢
٢٥٢٢٥	بيع العبد المديون بأقل من القيمة من الأجنبي	٣٥٢
٢٥٢٢٦	بيع المولى ماله من عبده المأذون المديون	٣٥٢
٢٥٢٢٧	مأذون له عليه دين باع المولى منه ثوبا فى يده	٣٥٢
٢٥٢٢٨	باعه من المولى جاز البيع فاحشا كان الغبن أو يسيرا ...	٣٥٢
٢٥٢٢٩	بيع المولى متاعه من عبده من الغرماء بأكثر من قيمته	٣٥٢
٢٥٢٣٠	بيع المأذون بعض مافى يده من تجارة وحابى فى ذلك	٣٥٣
٢٥٢٣١	بيع المكاتب ومحاباته فى مرض المولى	٣٥٣
٢٥٢٣٢	باع واشترى وحابى بمالا لا يتغابن الناس فيه	٣٥٣
٢٥٢٣٣	بيع العبد المديون وشراءه ومحاباته	٣٥٣
٢٥٢٣٤	مسألة المحاباة اليسيرة من المريض إذا لم يكن عليه دين	٣٥٤
٢٥٢٣٥	بيع العبد وشراءه ومحاباته وعلى المولى دين، فالمسألة على وجهين	٣٥٤
٢٥٢٣٦	جواز بيع العبد وشراءه بالمحاباة اليسيرة عند أبى يوسف ومحمد	٣٥٤
٢٥٢٣٧	على المولى دين محيط برقبة العبد، ومافى يده وعلى	
	العبد أيضا مثل هذا، فهل يسلم المحاباة للمشتري؟	٣٥٤
٢٥٢٣٨	محاباة العبد لبعض ورثة المولى	٣٥٤
٢٥٢٣٩	على المولى دين محيط برقبة العبد وما فى يده ولا مال له	
	غيره، ومحاباة العبد فى مرض المولى	٣٥٥
٢٥٢٤٠	بيع المأذون المديون شيئا من مال مولاه بنقصان قيمته	٣٥٥
	الفصل العاشر: فى شراء العبد المحجور وبيعه وإجازة المولى	
	وتصرفه، وإذن المولى له فى التجارة بعد ذلك	٣٥٦
٢٥٢٤١	شراء العبد المحجور عبدا بغير إذن المولى، ثم أذن له المولى	٣٥٦
٢٥٢٤٢	قول المولى للعبد المحجور بعد شراءه أجزت شراء تك	
	وبيعاتك فى المستقبل	٣٥٦
٢٥٢٤٣	شراء العبد المحجور بغير أمر المولى	٣٥٦

٢٥٢٤٤	شراء العبد المحجور بغير إذن المولى، ثم بيع المولى
٣٥٧	عبدًا، وإجازة مشترى العبد ذلك الشراء
٢٥٢٤٥	هلاك العبد فى يد المشتري، فهل يضمن؟
٣٥٧	إن كان المشتري صبيًا محجورًا فهل فى يده المبيع، فهل يضمن؟ ...
٢٥٢٤٦	تزوج العبد المحجور امرأة، ثم أعتق بعد النكاح
٣٥٧	الفصل الحادى عشر: فى الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه
٢٥٢٤٨	فى يد المأذون مال فقال المولى: هو مالى وقال العبد: هو مالى
٣٥٨	خاصم المأذون المديون مولاه فى مال فى يد العبد
٢٥٢٤٩	فى يد الأجير ثوب، فقال: هو لى، وقال المستأجر: هو لى
٢٥٢٥٠	كان الأجير لابسا للثوب ووقع الاختلاف بين الأجير
٢٥٢٥١	والمستأجر فى ملك الثوب
٣٥٩	كان العبد المحجور راكبا على الدابة، ووقع
٢٥٢٥٢	الاختلاف بين المستأجر والمولى فى الدابة
٣٥٩	فى يد العبد متاع والمتاع من تجارتهم، ووقع
٢٥٢٥٣	الاختلاف بين المولى والعبد فى ملكه
٣٥٩	الفصل الثانى عشر: فى الرجل الذى يدفع إلى عبده
٢٥٢٥٤	مالا يشتري ويبيع ويأذن له فى التجارة
٣٦٠	دفع المال إلى عبده للعمل به والإذن له فى التجارة
٢٥٢٥٥	ولحقه دين، ثم موت العبد وفى يده مال
٣٦٠	إذا عرف أن المال الذى فى يد العبد كان للمولى بعينه فما هو الحكم؟ ...
٢٥٢٥٦	كون الشيء فى يد العبد عرف بعينه أنه اشتراه من مال المولى
٢٥٢٥٧	إقرار العبد فى صحته بعد لحوق الدين أن المال الذى فى يده مال المولى
٢٥٢٥٨	إقرار العبد أن المال الذى فى يده مال المولى الذى أودعه.

الفصل الثالث عشر: فى الخصومات التى تقع

٣٦١ بعد ما حجر المولى على المأذون	
٣٦١	وجوب الدين للمأذون على رجل، ثم حجر المولى عليه	٢٥٢٥٩
٣٦١ دفع الغريم الدين إلى العبد، فهل يبرأ؟	٢٥٢٦٠
٣٦١ موت العبد بعد الحجر عليه قبل استيفاء الدين	٢٥٢٦١
	إذن المولى لعبده، ثم بيع ذلك العبد وقبض الرجل العبد	٢٥٢٦٢
٣٦١	ودفع الثمن إلى المولى، ثم حجر المولى على عبده	
٣٦٢ لم يكن فى يد عبد المحجور مال وعليه دين	٢٥٢٦٣
٣٦٢	عدم إنكار العبد المحجور العيب بل أقرب به بين يدي القاضى	٢٥٢٦٤
٣٦٢	كان عيبا لا يحدث مثله فيصح الرد فى حق غرماء المحجور	٢٥٢٦٥
٣٦٢ يباع العبد المردود فى دينه، ويعطى ثمنه للمشتري	٢٥٢٦٦
	الفصل الرابع عشر: فى هبة المأذون له الثمن فى البيع	
٣٦٣ قبل القبض وبعده وحطه وتأخير	
٣٦٣ مسألة هبة المأذون الثمن من غير عيب	٢٥٢٦٧
٣٦٣ طعن المشتري فى المبيع بعيب، فهل يجوز للمأذون هبة الثمن أو حطه؟	٢٥٢٦٨
٣٦٣ كان مقدار المحطوط أكثر مما يخص العيب من الثمن، فهل يجوز ذلك؟	٢٥٢٦٩
٣٦٣ هبة المأذون بعض الثمن لمكان العيب	٢٥٢٧٠
٣٦٣ إذن الرجل لعبده فوجب له على حر ثمن بيع	٢٥٢٧١
٣٦٣ مصالحة العبد على إن أخر عنه ثلثا سنة وحط ثلثا	٢٥٢٧٢
٣٦٤ كون المال الذى وجب له قرضا، فأخر المأذون عن صاحبه	٢٥٢٧٣
٣٦٤ إذن الرجل لعبده فوجب له، ولآخر على رجل ألف دين فأخر العبد نصيبه ..	٢٥٢٧٤
	الفصل الخامس عشر: فى المأذون له يشتري ويجد بالمشتري عيبا،	
٣٦٥ وقد وهب البائع الثمن من المأذون أو مولاه	
٣٦٥ شراء المأذون جارية وقبضها، ثم هبة البائع الثمن من العبد وقبوله	٢٥٢٧٥
٣٦٥ شراء المأذون جارية وهبة البائع الثمن من المولى وقبوله	٢٥٢٧٦

٢٥٢٧٧	كون الثمن عرضا بعينه، ووهب ذلك من المال بعد القبض	٣٦٥
٢٥٢٧٨	بيع المأذون رجلا جارية بغلام، ثم هبة المأذون الغلام من بائه	٣٦٥
٢٥٢٧٩	هبة المأذون شيئا من كسبه بشرط العوض، والعوض	
	مثل قيمة الهبة فما هو الحكم؟.....	٣٦٥
٢٥٢٨٠	عدم قبول المشتري الهبة.....	٣٦٦
٢٥٢٨١	مشتري الجارية هو الذى وهب الجارية من المأذون ...	٣٦٦
٢٥٢٨٢	هبة المشتري الجارية من مولى المأذون قبل القبض	
	وأمره بالقبض فقبض.....	٣٦٦
٢٥٢٨٣	يجوز الهبة إذا أمر المولى بالقبض وعلى المولى دين	٣٦٦
٢٥٢٨٤	قبض المشتري الجارية والمأذون الغلام، ثم هبة العبد	
	الغلام للمشتري وقبوله.....	٣٦٦
٢٥٢٨٥	مشتري الجارية هو الذى وهب الجارية للعبد المأذون أو لمولاه .	٣٦٦
٢٥٢٨٦	إذن الرجل لعبده ويبيع العبد جارية بغلام، ثم حدوث العيب	
	بالجارية، ثم هبة مشتريها الجارية من المأذون لمولاه.....	٣٦٧
٢٥٢٨٧	شراء المأذون جارية بغلام مما فى يده، ثم هبة البائع	
	الألف التى قبض العبد والغلام من المأذون.....	٣٦٧
٢٥٢٨٨	هبة الجارية للمولى، ثم وجد المأذون بالجارية عيبا،	
	فأراد ردها فما هو الحكم؟.....	٣٦٧
	الفصل السادس عشر: فى التوكيل يكون بين المأذون له	
	والأجنبى والمولى.....	٣٦٨
٢٥٢٨٩	هل يصلح المولى وكيلا عن أجنبى بقبض الدين له عن المأذون؟ .	٣٦٨
٢٥٢٩٠	إقرار المولى بقبض الدين من العبد.....	٣٦٨
٢٥٢٩١	دفع العبد الدين إلى المولى بمعاينة الشهود.....	٣٦٨
٢٥٢٩٢	هل يصلح العبد وكيلا عن الأجنبى بقبض دينه من مولاه؟	٣٦٨
٢٥٢٩٣	توكيل المأذون عن غيره بشراء شيء.....	٣٦٩

٢٥٢٩٤	توكيل العبد عن غيره بشراء شيء نسيئة، فهل يلزمه العهدة؟	٣٦٩
٢٥٢٩٥	بيع المأذون ما وكل ببيعه	٣٦٩
٢٥٢٩٦	إتلاف الوكيل بالبيع المبيع قبل القبض	٣٦٩
٢٥٢٩٧	بيع المأذون جارية من كسبه، وقتله قبل القبض المشتري المبيع	٣٦٩
٢٥٢٩٨	توكيل المأذون عن غيره ببيع عين، فباع، ثم حجر المولى عليه، ثم وجود المشتري بالمبيع عيبا	٣٦٩
٢٥٢٩٩	كون الوكيل بالبيع حرا، ورد المشتري العبد عليه فما هو الحكم؟	٣٧٠
٢٥٣٠٠	كون الحر أو المأذون مفلسا، فهل يطالب بأداء الثمن؟	٣٧٠
٢٥٣٠١	توكيل العبد المحجور عن غيره ببيع عين	٣٧٠
٢٥٣٠٢	عدم عتق العبد المحجور بعد البيع عن غيره، ووجود المشتري بالمتاع عيبا فمن يكون الخصم فى ذلك؟	٣٧٠
٢٥٣٠٣	طعن المشتري بغيب ولم يقم البينة عليه حتى عتق العبد فمن يكون الخصم؟	٣٧١
٢٥٣٠٤	إقامة المشتري شاهدا واحدا على الأمر قبل عتق العبد، ثم عتقه	٣٧١
٢٥٣٠٥	توكيل المأذون مولاه بالخصومه مع الأجنبى	٣٧١
٢٥٣٠٦	توكيل المأذون رجلا ببيع أو شراء	٣٧١
	الفصل السابع عشر: فى الرد بالعيب على المأذون	
٢٥٣٠٧	والخصومة معه فى ذلك	٣٧٢
٢٥٣٠٨	بيع المأذون عينا من كسبه، وطعن المشتري بغيب بعد القبض	٣٧٢
٢٥٣٠٩	بيع المأذون جارية من رجل وقبضها المشتري فوجد بها عيبا	٣٧٢
٢٥٣١٠	شراء المشتري شيئا شراء جائزا، ثم وجوده به عيبا فما هو الحكم؟	٣٧٢
٢٥٣١١	بيع المأذون عبدا فى تجارته حجر عليه المولى، ثم وجود المشتري به عيبا	٣٧٣
	الفصل الثامن عشر: فى الشهادة على العبد المأذون له	
٢٥٣١٢	والمحجور عليه والصبى والمعتوه	٣٧٤
٢٥٣١١	شهادة الشاهدين على عبد مأذون بغصب	٣٧٤
٢٥٣١٢	لاتقبل الشهادة فى حكم يرجع إلى المولى	٣٧٤

٢٥٣١٣	شهادة الشاهدين على المحجور بإقراره بغصب	٣٧٤
٢٥٣١٤	شهادة الشهود على المحجور بقتل رجل عمداً أو قذف والعبد جاحد.	٣٧٤
٢٥٣١٥	شهادة الشهود بغصب على عبد محجور أو إتلاف أو	
٢٥٣١٦	وديعة وشهدوا بمعاينته	٣٧٤
٢٥٣١٧	شهادة الشهود على عبد مأذون بسرقة عشرة دراهم	٣٧٥
٢٥٣١٨	مسألة الصبي المأذون له فى التجارة	٣٧٥
٢٥٣١٩	شهادة الشهود على صبي مأذون أو معتوه مأذون بقتل عمد أو قذف.	٣٧٥
٢٥٣٢٠	شهادة الشهود على إقرار الصبي أو المعتوه بقتل عمد وغيره	٣٧٥
٢٥٣٢١	شهادة الشهود على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم أو	
٢٥٣٢٢	أكثر والمولى غائب	٣٧٥
٢٥٣٢٣	شهادة الشهود على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وجوده.	٣٧٥
٢٥٣٢٤	الفصل التاسع عشر: فى البيع الفاسد من العبد المأذون له	٣٧٧
٢٥٣٢٥	إذن الرجل لعبده ويبيعه بيعة فاسداً	٣٧٧
٢٥٣٢٦	شراء العبد جارية شراء فاسداً وقبضه ويبيعه من غيره	٣٧٧
٢٥٣٢٧	شراء المأذون جارية أو غلاماً بيعة فاسداً، فأغل الغلام	
٢٥٣٢٨	عند المأذون غلة، فهل يسلم الغلة للمأذون	٣٧٧
٢٥٣٢٩	رد المأذون الجارية أو الغلام على البائع، فهل يرد الغلة على البائع؟	٣٧٧
٢٥٣٣٠	شراء الرجل عبداً أو جارية شراء صحيحاً، وقبل القبض	
	أغل عند البائع غلة، ثم مات العبد فى يده فما هو الحكم؟.	٣٧٧
	تزوج الرجل امرأة على خادم فقبل قبضها أغل عند الزوج	
	غلة ثم طلقها الزوج قبل الدخول فما هو الحكم؟	٣٧٨
	إجارة المأذون عبداً اشتراه فالكسب لمن يسلم؟	٣٧٨
	إذن الرجل لعبده ويبيعه جارية بجارية من رجل بيعة فاسداً، ثم	
	بيع المشتري من غيره ودفعها إليه فالمسألة على أربعة أوجه.	٣٧٨
	بيع المشتري الجارية من المأذون الذى اشترى منه	٣٧٨

٢٥٣٣١	بيع المأذون الجارية من المولى ودفعها إليه، فالمسألة على وجهين.	٣٧٨
٢٥٣٣٢	بيع المأذون الجارية من المولى، وعلى المأذون دين فما هو الحكم؟.	٣٧٨
٢٥٣٣٣	بيع المأذون الجارية من عبد مأذون آخر للمولى ودفعها إليه، فالمسألة على ثلاثة أوجه.	٣٧٩
٢٥٣٣٤	إن كان على أحد المأذونين دين، فما هو الحكم؟.	٣٧٩
٢٥٣٣٥	الفصل العشرون: فى الغرور فى العبد المأذون له مجئ الرجل بعبدته إلى السوق وقوله: هذا عبدى فبايعوه،	٣٨٠
٢٥٣٣٦	ثم ظهر بعد لحوق الدين حرته أو استحقيقه إقرار المستحق بالإذن له، فهل يبقى العبد مأذونا ويبيع فى الدين؟	٣٨٠
٢٥٣٣٧	مجئ الرجل بعبدته إلى السوق وقوله: هذا عبدى أذنت له فى التجارة، ثم ظهر حرته كان الذى ولى العقد عبدا مستحقا أو مدبرا، فمتى يرجع الغرماء عليه؟	٣٨٠
٢٥٣٣٨	قول رجل لأهل السوق: هذا عبدى فبايعوه، ثم استحق أو ظهر حرا.	٣٨٠
٢٥٣٣٩	إذن المستحق للعبد فلاشيء على الغار هل يفرق بين من سمع هذه المقالة وعلم بها، وبين من لم يسمع ومن لم يعلم؟.	٣٨١
٢٥٣٤٠	قول الرجل لأهل السوق: هذا عبدى فبايعوه فى البر فبايعوه فى غيره، ثم ظهر أنه حر. قول الرجل لأهل السوق: هذا عبدى فبايعوه فبايعه أهل السوق، ثم لحقه دين، ثم استحق العبد.	٣٨١
٢٥٣٤١	ظهور كون العبد مدبرا للمستحق بعد مبايعة أهل السوق منه	٣٨١
٢٥٣٤٢	قول الرجل لأهل السوق: هذا ابنى، فبايعوه فبايعه أهل السوق ولحقه من ذلك دين وإقامة الآخر بينة بالابنية.	٣٨٢
٢٥٣٤٣	قول الرجل لعشرة مجتمعين: بايعوا عبدى ما بينكم وبين الناس أنا لها ضامن.	٣٨٢

الفصل الحادى والعشرون: فى جناية العبد المأذون

٣٨٣	أو جناية عبده والجناية عليه	
٣٨٣	جناية المأذون وقتله حراً خطأ وعليه ديون	٢٥٣٤٧
٣٨٣	جناية عبد من عبيد المأذون وقتله حراً خطأ	٢٥٣٤٨
٣٨٣	على المأذون دين فجنى جناية فباعه مولاه من أصحاب الدين بديونهم.	٢٥٣٤٩
٣٨٤	حضور الغرماء وطلب ديونهم والعبد عند مولاه	٢٥٣٥٠
٣٨٤	رأى القاضى بيع العبد للغرماء، وأصحاب الجناية غائبون	٢٥٣٥١
	كون صاحب الجناية حاضراً، ودفع العبد إلى ولى الجناية، ثم	٢٥٣٥٢
٣٨٤	بيع القاضى العبد بعد الدفع إلى صاحب الجناية بدين الغرماء.	
٣٨٥	بيع المولى العبد بعد الجناية	٢٥٣٥٣
٣٨٥	كون العبد مأذوناً وقتل الرجل ذلك العبد عمداً	٢٥٣٥٤
	قتل العبد من كسب المأذون، وصلاح المأذون عن	٢٥٣٥٥
٣٨٥	القصاص على مال مع القاتل	
٣٨٦	قتل العبد من كسب المأذون، وعلى المأذون دين فما هو الحكم؟.	٢٥٣٥٦
	قتل عبد رجل رجلاً خطأ، ثم أذن له المولى مع علمه	٢٥٣٥٧
٣٨٦	الجناية وشراء العبد ولحقه دين	
٣٨٦	إحداث المولى فى العبد تصرفاً يزيل العبد عن ملكه مع علمه بالجناية.	٢٥٣٥٨
	جناية العبد، ثم حفر المولى بئراً على قارعة الطريق	٢٥٣٥٩
٣٨٦	فوقوع الجانى فيها وموته	
٣٨٧	إذن الرجل لعبده فلحقه دين، ثم جنايته بعد لحوق الدين	٢٥٣٦٠
٣٨٧	إذن المولى لعبده وقيمتة ألف ولحقه دين ألف، ثم جناية العبد.	٢٥٣٦١
٣٨٨	لحوق العبد دين ألف بعد الجناية ودين ألف بعده	٢٥٣٦٢
٣٨٨	وجوب الدينين بعد الجناية على العبد	٢٥٣٦٣
٣٨٨	جناية العبد خطأ، ثم رآه المولى يبيع ويشترى فسكت ولم يمنعه.	٢٥٣٦٤

٢٥٣٦٥	عدم جعل السكوت بمنزلة صريح الإذن فى حق الحنث
٣٨٨	وكذا فى حق إيجاب الضمان على المولى
٢٥٣٦٦	ذكر القدورى مسألة الحنث والخلاف فيها
٢٥٣٦٧	قتل المأذون رجلا خطأ، ثم إقرار المولى عليه بالدين
٢٥٣٦٨	إقرار المولى بقتل رجل خطأ، ثم إقراره بقتل آخر خطأ
٢٥٣٦٩	بيع المولى أو هبته العبد من غيره بعد الإقرار بالجناية الأولى
٢٥٣٧٠	كل تصرف يحدثه المولى فى العبد لا يعجز عن الدفع
٣٨٩	لا يصير مختاراً للفداء
٢٥٣٧١	صحة الإقرار الثانى من المولى يثبت كان المولى أقر بالجنايتين.
٢٥٣٧٢	على العبد دين معروف محيط برقبته، ثم إقرار المولى
٣٩٠	بالجناية أو دين آخر على العبد
٢٥٣٧٣	قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين و صلح المولى أصحاب الجناية.
٣٩١	الفصل الثانى والعشرون: فى بيان ما يبطل به الإذن
٢٥٣٧٤	بطلان الإذن بالحجر
٢٥٣٧٥	كون الإذن خاصا غير منتشر فيما بين أهل السوق، ثم الحجر عليه.
٢٥٣٧٦	كون الإذن بحضرة العبد والحجر أيضا بحضرة منه
٢٥٣٧٧	إذن المولى لعبده وعلم العبد به، ثم الحجر عليه ولم يعلم به
٢٥٣٧٨	حجر المولى على المأذون فى سوقه وهو غائب
٢٥٣٧٩	تصرف المأذون فى رده كتصرف الحر فى رده
٢٥٣٨٠	بيع المولى عبدا مأذونا وقبضه المشتري، فهل يصير محجورا؟
٢٥٣٨١	هبة المولى عبده المأذون وقبضه الموهوب له، فهل يصير محجورا؟.
٢٥٣٨٢	رد المشتري العبد بقضاء قاض بوجود العيب به، فهل يعود الإذن؟
٢٥٣٨٣	إعارة العبد من غيره ليرهنه
٢٥٣٨٤	توكيل الرجل رجلا بكتابة عبده ومكاتبة الوكيل العبد، ثم عجزه.

٢٥٣٨٥	حجر المولى على عبده بمحضر من أهل سوقه، وإرسال
٣٩٢	المولى رسولا لإخباره بالحجر.
٢٥٣٨٦	إخبار الرجل العبد بالحجر من تلقاء نفسه.
٢٥٣٨٧	هل يشترط عدد المخبر وعدالته فى الخبر بالإذن والتوكيل؟
٢٥٣٨٨	هل يفرق بين الحجر والإذن فى الإخبار؟
٢٥٣٨٩	قول أبى بكر البلخى أنه لافرق بين الإذن والحجر.
٢٥٣٩٠	حجر المولى على العبد فى السوق.
٢٥٣٩١	إذن المكاتب لعبده، ثم عجزه عن أداء البدل.
٢٥٣٩٢	إذن ولد المكاتب الميت لعبد من مكاتب المكاتب
٢٥٣٩٣	غضب الرجل عبدا، ثم إذن الغاصب له.
٢٥٣٩٤	قول الرجل: أنا حر الأصل فراه يتجر، ثم استحق بيينة
٢٥٣٩٥	هل يمنع الغضب ابتداء الإذن؟
٢٥٣٩٦	غضب الرجل عبدا مأذونا، فهل يصير محجورا؟
٢٥٣٩٧	إذن الأب لعبده، ثم شراء الأب ذلك العبد، فهل يبطل الإذن؟
٢٥٣٩٨	إقرار الأب لابنه أو لوصيه.
٢٥٣٩٩	إذن الوصى الواحد لليتيمين.
٢٥٤٠٠	إباق المدبر المأذون.
٢٥٤٠١	إباق العبد المأذون.
٢٥٤٠٢	قول الذى بايع العبد: إن لم يكن آبقا، وقول المولى:
٢٥٤٠٣	كان آبقا فما هو الحكم؟.
٢٥٤٠٤	هل تصير الجارية المأذونة بالتدبير محجورة؟
٢٥٤٠٥	رؤية المولى عبده يبيع ويشترى بعد الحجر قبل علم العبد به فلم ينهه.
٢٥٤٠٦	هل تصير المأذونة بالولادة محجورة؟
٢٥٤٠٧	شراء المأذون عبدا وإذنه له، ثم حجر المولى على أحدهما
٢٥٤٠٨	إذن المولى لعبده، ثم جنونه.

٢٥٤٠٨	قول أبى يوسف فى تحديد الجنون المطبق	٣٩٧
٢٥٤٠٩	جنون العبد المأذون أو إغماءه	٣٩٧
٢٥٤١٠	موت المولى بعد الإذن أو زوال ملكه	٣٩٧
٢٥٤١١	ارتداد المأذون ولحقه بدار الحرب	٣٩٧
الفصل الثالث والعشرون: فى العبد يبيع ويشترى، ولا يقول		
٢٥٤١٢	وقت المبيعة: أنه مأذون له أو محجور عليه	٣٩٨
٢٥٤١٢	بيع العبد وشراءه ولحقه ديون، ثم قوله: أنا محجور	
٢٥٤١٣	وقول الغرماء: لا بل أنت مأذون	٣٩٨
٢٥٤١٣	إقامة الغرماء بينة أن العبد مأذون وجحود العبد والمولى غائب.	٣٩٨
٢٥٤١٤	دعوى المشتري أن العبد محجور وقول العبد: أنا مأذون	٣٩٨
٢٥٤١٥	شراء الرجل من العبد، ثم قوله: إنه كان محجورا، وقول العبد: أنا مأذون.	٣٩٩
٢٥٤١٦	شراء المأذون عبدا، ثم قوله: إن البائع باعه من فلان قبل بيعه منى.	٣٩٩
٢٥٤١٧	أراد الواهب للعبد الرجوع، فقال العبد: أنا محجور	٣٩٩
٢٥٤١٨	إقامة المشتري بينة على إقرار العبد أنه محجور	٣٩٩
٢٥٤١٩	لحق رجلا دين ولا يدرى حاله، ثم قوله: أنا عبد فلان	
٢٥٤٢٠	وقول فلان هو عبدى ومحجور عليه	٣٩٩
٢٥٤٢٠	إقرار مجهولة النسب بالرق بعد طلاق زوجها ومضى	
٤٠٠	الحيضتين من عدتها	٤٠٠
الفصل الرابع والعشرون: فى الصبى أو المعتوه يأذن له أبوه		
٢٥٤٢١	أو وصيه أو القاضى فى التجارة أو يأذنون لعبدهما	٤٠١
٢٥٤٢١	إذن الرجل لابنه فى التجارة	٤٠١
٢٥٤٢٢	من هو ولى الصبى؟	٤٠١
٢٥٤٢٣	بيع الصبى شيئا من ماله وشراءه لنفسه قبل الإذن	٤٠١
٢٥٤٢٤	كون الصبى العاقل صحيح العبارة فيما ينفعه من التصرفات	٤٠٢
٢٥٤٢٥	ماهو معنى قول محمد: إذا كا الصبى يعقل البيع والشراء؟	٤٠٢

٢٥٤٢٦	صح الإذن للصبي فى التجارة فيصير بمنزلة الحر البالغ
٤٠٢	فيما يدخل تحت الإذن.
٢٥٤٢٧	ملك الأب والوصى فى مال الصغير بما يملك العبد المأذون
٤٠٢	ماهو غرض التشبيه بالعبد المأذون؟
٢٥٤٢٩	أذنه له الوصى، فأقر بدين على أبيه
٤٠٣	إذن الأب لابنه الكبير المعتوه
٢٥٤٣٠	إذن الأب لابنه الكبير المعتوه
٤٠٣	المعتوه الذى يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي
٢٥٤٣٢	بلوغ الصبي عاقلا، ثم عتته وإذن الأب له فى التجارة
٤٠٣	إذن الأب لعبد ابنه الصغير
٢٥٤٣٤	إذن القاضى لعبد اليتيم
٤٠٤	صح إذن الأب ولحق العبد دين فما هو الحكم؟
٢٥٤٣٦	إذن الوصى لعبد الصغير من عبيده الذين ورثهم من الأم
٤٠٤	قول القاضى لعبد اليتيم: اتجر فى الطعام خاصة
٢٥٤٣٨	تصرف العبد بعد إذن القاضى فله حقه بذلك ديون
٤٠٤	رفع قضاء القاضى إلى قاضى آخر
٢٥٤٤٠	للصغير أب وإذن القاضى للصبي وإباء أبيه
٤٠٥	رؤية القاضى صغيرا يبيع ويشترى وسكوته
٢٥٤٤٢	بيع الصبي المحجور الذى يعقل البيع والشراء
٤٠٥	إذن الأب لابنه الصغير العاقل، ثم إقرار الأب عليه بدين
٢٥٤٤٤	إقرار الأب على عبد مأذون للصغير بالدين أو بالجناية
٤٠٥	بيع الصبي عبدا من أبيه على وجوه
٢٥٤٤٦	بيع الصبي من الأجنبى بأقل من قيمته
٤٠٥	مسألة بيع الصبي من وصيه
٢٥٤٤٨	إقرار الصبي للأب أو الوصى
٤٠٦	بيع المعتوه المأذون أو الصبي المأذون، أو العبد المأذون بغبن فاحش.

٢٥٤٥٠	إذن الأب لابنيه، وشراء أحدهما من صاحبه	٤٠٦
٢٥٤٥١	إذن الرجل لابنيه الصغيرين، ثم أمره رجلا بالشراء من	
	أحدهما شيئاً للآخر.	٤٠٦
٢٥٤٥٢	هل للصبي المأذون تزويج أمته من عبده؟	٤٠٦
٢٥٤٥٣	إذن الرجل لابنه، ثم حجره عليه	٤٠٦
٢٥٤٥٤	إذن الرجل لابنه الصغير، ثم موت الأب والابن صغير ...	٤٠٧
٢٥٤٥٥	إذن الرجل لعبه ابنه الصغير، ثم إدراكه	٤٠٧
٢٥٤٥٦	إذن الوصى للصبي، ثم موت الوصى	٤٠٧
	الفصل الخامس والعشرون فى المتفرقات	٤٠٨
٢٥٤٥٧	مسألة استيجار العبد لعمل التجارة	٤٠٨
٢٥٤٥٨	استيجار العبد مشاهرة للبيع والشراء	٤٠٨
٢٥٤٥٩	شراء العبد المستأجر وبيعه كما أمره فلحقه ديون كثيرة	٤٠٨
٢٥٤٦٠	كان المستأجر معسرا، وليس فى يد العبد كسب، فهل	
	يباع العبد بديون الغرماء؟	٤٠٨
٢٥٤٦١	هل للمولى الرجوع على المستأجر ثمن العبد؟	٤٠٨
٢٥٤٦٢	هل يخاصم المولى المستأجر؟	٤٠٩
٢٥٤٦٣	لم يبع العبد بالدين حتى وهب له عبد، وأبى المولى	
	الفداء فما هو الحكم؟	٤٠٩
٢٥٤٦٤	نصب القاضى وكيلا ليطالب المستأجر	٤٠٩
٢٥٤٦٥	لم يرد المستأجر شيئاً وموته	٤٠٩
٢٥٤٦٦	عدم قبض الغرماء على شيء من ديونه، حتى وهبوا ذلك للعبد.	٤١٠
٢٥٤٦٧	شراء العبد الخبز وبيعه والربح فيه	٤١٠
٢٥٤٦٨	إذن الرجل لمديره فأمره رجل بالشراء له جارية	٤١٠
٢٥٤٦٩	هل للمدير الرجوع على الأمر بعد الأداء بنفسه؟	٤١٠

٢٥٤٧٠	شراء الرجل عبداً على أنه بالخيار، وإذنه للعبد فى التجارة	٤١١
٢٥٤٧١	بيع العبد بشرط الخيار، ثم إذن البائع العبد فى مدة الخيار	٤١١
٢٥٤٧٢	قول البائع للعبد: لا يسلم إليك المبيع لأنك محجور،	
	وقول العبد: أنا مأذون	٤١١
٢٥٤٧٣	قول الواهب العبد: أنت مأذون وقول العبد: أنا محجور	
	وليس لك الرجوع فى الهبة	٤١١
٢٥٤٧٤	قول العبد: هذا الذى بعته لمولاي، وأنا محجور، وقول	
	المشتري: بل أنت مأذون.	٤١١
٢٥٤٧٥	استيجار الرجل للبيع والشراء، فاشترى وباع ولحقه	
	ديون كثيرة فقتل خطأ	٤١١
٢٥٤٧٦	قطع العبد يد المدبر المديون ودفع العبد إليه، ثم إعتاق المولى المدبر.	٤١٢
٢٥٤٧٧	اكتساب العبد المحجور بغير إذن المولى عشرة وشراءه	
	بها ثوباً، والمولى ينظر إليه فسكت.	٤١٢
٢٥٤٧٨	بيع المولى مأذونه المديون بغير إذن الغرماء وإعتاق المشتري	٤١٢
٢٥٤٧٩	بيع المولى من مأذون مديون ثوباً فى يد المولى	٤١٣
٢٥٤٨٠	شراء العبد المحجور ثوباً، وعدم علم المولى بذلك حتى	
	باع العبد، ثم أجاز شراءه	٤١٣
٢٥٤٨١	بيع العبد ثوباً وعدم علم المولى به، فباع العبد، ثم أجاز البيع	٤١٣
٢٥٤٨٢	أذن المأذون لعبده، نهى المولى العبد الأسفل عن بيع شيء	٤١٣
٢٥٤٨٣	إذن المولى لأخته فلحقها ديون، ثم المولى وطئها	٤١٣
٢٥٤٨٤	حجر المولى على العبد وعليه دين مؤجل	٤١٣
٢٥٤٨٥	إدانة العبد المحجور، ونهى المولى المديون بدفعه إلى العبد وقضاء الغريم	٤١٣
٢٥٤٨٦	دعوى الرجل دينا على صبي مأذون	٤١٣
٢٥٤٨٧	إقراض الرجل صبياً واستهلاكه	٤١٤
٢٥٤٨٨	دعوى الرجل شيئاً على صبي مأذون وإنكاره	٤١٤

٢٥٤٨٩	إذن الأب لعبد ابنه، ثم إدراك الابن	٤١٤
٢٥٤٩٠	ارتداد الأب، ثم إذنه لابنه، فباع واشترى ولحقه دين	٤١٤
٢٥٤٩١	هل للصبي المأذون الإذن لعبد؟	٤١٤
٢٥٤٩٢	إذن الرجل لعبد ولحقه دين كثير، ثم إرادة العبد رهن	
	عبد من عبيده عند بعض الغرماء	٤١٤
٢٥٤٩٣	كون الدين لواحد على العبد، ف رهن العبد منه شيئاً	٤١٥
٢٥٤٩٤	وضع الرهن على يد عبد آخر	٤١٥
٢٥٤٩٥	كون المال للأجنبي على المولى فرهنه به رهنا	٤١٥
٢٥٤٩٦	إذن الرجل لعبد فلهحقه دين كثير بالإقرار، وإحالة العبد	
	أحد الغرماء على حر فهل يصح الحوالة؟	٤١٥
٢٥٤٩٧	توكيل المحتال له عبداً محيلاً بقبض ماله على المحتال عليه	٤١٥
٢٥٤٩٨	كون الوكيل بقبض الدين من المحتال عليه عبداً آخر	٤١٦
٢٥٤٩٩	قول البائع: أريد أن أفسد البيع لأنك محجور، وقول	
	العبد: لا بل أنا مأذون	٤١٦
٢٥٥٠٠	شراء العبد المأذون أباه وأمه	٤١٦
٢٥٥٠١	رهن المولى مأذونه المديون	٤١٦
٢٥٥٠٢	عبدان تاجران كل واحد لرجل، وشراء كل واحد منهما صاحبه من مولا	٤١٦
٢٥٥٠٣	تفسير المسألة المذكورة	٤١٦
٢٥٥٠٤	على كل واحد منهما دين فما هو الحكم؟	٤١٦
٢٥٥٠٥	قدوم الرجل مصراً وقوله: أنا عبد فلان وشراءه وبيعه،	
	فهل يباع في الدين بغير حضرة المولى؟	٤١٧
٢٥٥٠٦	قدوم الرجل مصراً وبيعه وشراءه وعدم إخباره أنه مأذون	٤١٧
٢٥٥٠٧	قدوم الرجل مصراً وبيعه وشراءه وإقراره بوطنى البكر بالشراء	٤١٧
٢٥٥٠٨	هل يجوز إقراره لمن لا تقبل شهادة للمولى؟	٤١٧
٢٥٥٠٩	شراء المأذون شيئاً نقداً ونسيئة	٤١٨

٢٥٥١٠	كون المأذون فى منزل المولى فما فى يده للمولى	٤١٨
٢٥٥١١	إيداع العبد عند إنسان شيئاً، فهل يملك المولى أخذ الوديعة؟	٤١٨
٢٥٥١٢	المأذون فى الشفعة بمنزلة الحر	٤١٨
٢٥٥١٣	بيع المولى داراً من عبده المأذون	٤١٨
٢٥٥١٤	بيع المولى داراً بجانب دار العبد، فهل يثبت للعبد الشفعة؟	٤١٨
٢٥٥١٥	شراء المولى داراً والعبد شفيعها	٤١٩
٢٥٥١٦	يباع رقبة العبد فى سبعة أشياء	٤١٩
٢٥٥١٧	يصرف إلى دين العبد خمسة أشياء	٤١٩
٢٥٥١٨	تأجيل دين مشترك بينه وبين غيره	٤١٩
٢٥٥١٩	موت الرجل وعليه ألف دين وترك عبداً يساوى ألفاً	
	وابنين ولأحدهما على العبد خمسمائة دين	٤٢٠
٢٥٥٢٠	هبة عبده لرجل له على العبد دين	٤٢٠
٢٥٥٢١	هبة المريض عبده الغريم من المديون والتسليم إليه، ثم	
	موت المريض وعدم إجازة الورثة	٤٢٠
٢٥٥٢٢	إجازة عبد شهراً للتجارة واتجاره ولحقه دين	٤٢١
٢٥٥٢٣	أمر المولى بالتجارة فى الخز فأتجر فى غيره	٤٢١
٢٥٥٢٤	أمر السيد بشراء شيء بعينه وشراء العبد ولحقه دين ...	٤٢١
٢٥٥٢٥	قطع العبد يد المدبر المديون ودفع به، ثم إعتاق المولى المدبر	٤٢١
٢٥٥٢٦	وطئ المولى جارية عبده المأذون وعليه دين محيط،	
	فجاءت بولد فادعاه المولى	٤٢١
٢٥٥٢٧	إعتاق المولى عبد مكاتبه، ثم عجز المكاتب	٤٢٢
٢٥٥٢٨	إعتاق المولى جارية عبده المأذون وعليه دين محيط، ثم	
	وطئ المولى فجاءت بولد فادعاه	٤٢٢
٢٥٥٢٩	قتل العبد المأذون رجلاً وعليه دين	٤٢٢
٢٥٥٣٠	إقرار العبد بوطنى جارية هذا الرجل بالنكاح	٤٢٢

٢٥٥٣١	إذن المولى لعبده فى التجارة مع قوم ونهيه عن آخر وبيع
٤٢٣	العبد وشراءه من الذين نهاه عنهم
٢٥٥٣٢	بيع المولى عبده المأذون الغير المديون، فهل يصير محجوراً؟
٤٢٣	موت المحجور وله على الناس ديونهم
٢٥٥٣٣	بيع المحجور من مال فى يده، ثم إذن المولى
٤٢٣	فى يد المحجور قرض أو ودیعة، فاشترى بها وما كان
٢٥٥٣٤	فى يده، ثم حجر عليه، ثم الإذن له فله حقه دين بإقرار
٤٢٤	شراء العبد وإقراره بالدين عليه قبل الشراء
٤٢٤	شراء العبد أمة ووطئها وولادتها، ثم دعوى العبد الولد وإنكار المولى
٢٥٥٣٧	إقرار العبد بوطنى جارية من كسبه ولم تلد، ثم استحقها رجل
٤٢٤	دفع المال إلى عبده للتجارة به، وموت العبد وعليه دين
٢٥٥٣٩	أمر المولى العبد الرهن بالبيع والشراء فلزمه دين
٤٢٤	وطئ المولى أمة العبد وولادتها ودعوى المولى الولد وعلى العبد دين
٢٥٥٤١	شراء العبد ومحاباته فيه محاباة فاحشة
٤٢٥	قول المشتري بعد الاطلاع على العيب: زدنى لأجل
٢٥٥٤٣	العيب فزاد العبد فى المبيع
٤٢٥	هل يصير العبد محجوراً بالإغماء على المولى؟
٢٥٥٤٤	للمأذون على حر دين ألف، وهبة المولى المأذون من ذلك الحر
٤٢٥	على المأذون دين خمسمائة باعه المولى من غريمه بألف فما هو الحكم؟
٢٥٥٤٦	
٤٢٦	٤٩ / كتاب الغصب
٤٢٦	الفصل الأول: فى بيان نفس الغصب
٤٢٦	تفسير الغصب
٢٥٥٤٧	الغصب نوعان
٢٥٥٤٨	شرط الغصب
٤٢٧	هدم الدار أو غلبة السيل على العقار، وغيرهما بفعل أحد من الناس
٢٥٥٤٩	بيع دار لرجل وإدخالها المشتري فى بناءه
٤٢٧	
٢٥٥٥٠	
٤٢٨	
٢٥٥٥١	

٢٥٥٥٢	بيع الدار، ثم الاعتراف بالغصب وكذبه المشتري	٤٢٨
٢٥٥٥٣	هل يتحقق الغصب الموجب للضمان فى العقار؟	٤٢٨
٢٥٥٥٤	هل استعمال عبد الغير غصب؟	٤٢٨
٢٥٥٥٥	قول الرجل لعبد الغير: ارتق هذه الشجرة لتأكل الثمر	
	أنت، ووقعه من الشجرة	٤٢٩
٢٥٥٥٦	بعث الغلام الصغير فى حاجته ووقع الغلام من سطح البيت	٤٢٩
٢٥٥٥٧	استخدام عبد الغير بغير أمر صاحبه	٤٢٩
٢٥٥٥٨	استعمال جارية الغير وإبقاها فى حال الاستعمال	٤٢٩
٢٥٥٥٩	كون الأجر على الغاصب فى سكنى الدار	٤٣٠
٢٥٥٦٠	استعمال عبد مشترك بغير إذن شريكه	٤٣٠
٢٥٥٦١	ضرب بعض المكسور من الحطب على عين الغلام وذهاب عينه	٤٣٠
٢٥٥٦٢	توجيه جاريته إلى النحاس وبعث امرأته الجارية فى حاجة فهربت	٤٣٠
٢٥٥٦٣	إتيان الجارية إلى النحاس بغير إذن المولى وطلبها البيع منه، ثم ذهابها	٤٣٠
٢٥٥٦٤	ركوب دابة رجل بغير أمره، ثم النزول عنها وتركها فى مكانها	٤٣١
٢٥٥٦٥	العود على ظهر دابة رجل، وعدم تحويلها عن موضعها وعقرها الآخر	٤٣١
٢٥٥٦٦	أخذ متاع إنسان من دار صاحبه، ثم جحود الأخذ	٤٣١
٢٥٥٦٧	تحويل المتاع من بيت رجل إلى بيت آخر وضياع المتاع	٤٣١
٢٥٥٦٨	قتل الرجل رجلا فى مفازة ومعه مال وضياع المال	٤٣١
٢٥٥٦٩	دخول أحد الرجلين اصطبلًا مشتركًا لشد بقر صاحبه	
	فتحرك البقر وتخنق بالحبل	٤٣٢
٢٥٥٧٠	أخذ السلطان عين رجل ورهنه عند آخر وهلاكه عند المرتهن	٤٣٢
٢٥٥٧١	أخذ مهتز نخلة شيئًا وهو طائع فيه	٤٣٢
٢٥٥٧٢	وقوع القلنسوة من رأس المصلى فتحاها رجل فسرقت	٤٣٢
٢٥٥٧٣	أخذ الإناء بغير إذن مالك ووقعه من يده وانكساره ...	٤٣٢
٢٥٥٧٤	أخذ الآنية من غير إذن السوقى للنظر إليها وسقوطها من يده وانكسارها	٤٣٣

٢٥٥٧٥	أخذ العصارة من يباع الخذف للنظر فيها ووقعها من يده وانكسارها	٤٣٣
٢٥٥٧٦	أخذ الرجل طأساً وأعطاه غيره ووقعها م يد الثاني وانكسارها	٤٣٣
٢٥٥٧٧	دخول الدكان بإذن صاحبه وتعلق الشيء بثوبه مما فى فى دكانه وسقوطه	٤٣٣
٢٥٥٧٨	جعل المودع فى ثياب الوديعه ثم طلب صاحب الوديعه	
٢٥٥٧٩	ودفع المودع كلها إليه وضياع ثوب المودع	٤٣٣
٢٥٥٨٠	إضافة الرجل رجلًا ونسيان الضيف عنده ثوبا فاتبعه	
٢٥٥٨١	المضيف بالثوب وغصبه غاصب	٤٣٤
٢٥٥٨٢	ضرب الرجل رجلًا وسقوطه وموته ومع المضروب مال فتوى	٤٣٤
٢٥٥٨٣	تعلق الرجل برجل ومخاصمته، وسقوط الشيء من المتعلق به وضياعه	٤٣٤
٢٥٥٨٤	أمر الرجل إنسانا بأخذ مال الغير	٤٣٤
٢٥٥٨٥	بعث الرجل رجلا لأخذ الثوب إلى القصار، وضياع الثوب من يد الرسول	٤٣٤
٢٥٥٨٦	بعث الرجل رجلا إلى ماشيته وأخذ المبعوث دابة	
٢٥٥٨٧	وركوبها، فهلاك الدابة	٤٣٤
٢٥٥٨٨	ارتهان الخاتم وجعله فى خنصره، فضا ع	٤٣٥
٢٥٥٨٩	رهن الرجل خاتما، فقال: تختم به ففعل فهلك	٤٣٥
٢٥٥٩٠	أمر الرجل أن يختم فى إصبع غير الخنصر ومسألة جعل	
٢٥٥٩١	الخاتم فى خنصره فوق خاتم آخر	٤٣٥
٢٥٥٩٢	جعل الخاتم فى الخنصر وجعل الفص من جانب الكف	٤٣٥
٢٥٥٩٣	دفع السيف إلى رجل فتقلد	٤٣٥
٢٥٥٩٤	أخذ القلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس الآخر،	
٢٥٥٩٥	وطرح الآخر من رأسه وضياع القلنسوة	٤٣٥
٢٥٥٩٦	انفتاح الزق ومرور الرجل به	٤٣٦
٢٥٥٩٧	إدخال دابته فى دار رجل، وإخراج صاحب الدابة فضياعها	٤٣٦
٢٥٥٩٨	الفصل الثانى فى حكم الغصب	٤٣٧
٢٥٥٩٩	للغصب حكمان	٤٣٧

٢٥٥٩٤	غصب الثوب من الآخر وصبغه أحمر	٤٣٧
٢٥٥٩٥	غصب الثوب من الآخر وصبغه أسود	٤٣٨
٢٥٥٩٦	مسألة النظر إلى قيمة الصبغ في ثوب للضمان	٤٣٨
٢٥٥٩٧	غصب الرجل ثوبا قيمته ثلثون وصبغه أحمر ونقصه الصبغ حتى صار خمسة وعشرين	٤٣٨
٢٥٥٩٨	غصب صاحب الثوب العصفرو صبغ ثوبه به	٤٣٩
٢٥٥٩٩	غصب الرجل ثوبا وصبغه بالعصفرو الآخر، ثم ذهاب ذلك الرجل ولا يعرف	٤٣٩
٢٥٦٠٠	غصب الثوب من الآخر وتقصيله	٤٣٩
٢٥٦٠١	غصب الرجل سويقاً ولته بسمن	٤٣٩
٢٥٦٠٢	غصب الرجل ثوبا وقطعه قميصاً ولم يخطه	٤٤٠
٢٥٦٠٣	اختلاف المتأخرين في الحد الفاصل بين الخرق اليسير والخرق الفاحش	٤٤٠
٢٥٦٠٤	قطع القميص خرق فاحش	٤٤١
٢٥٦٠٥	القطع على ثلاثة أنواع	٤٤١
٢٥٦٠٦	قطع الرجل يدي عبد إنسان	٤٤٢
٢٥٦٠٧	غصب الرجل ثوبا وقطعه قميصاً، ثم خياطته	٤٤٢
٢٥٦٠٨	غصب الرجل دابة وقطع يدها أو رجلها	٤٤٢
٢٥٦٠٩	غصب الرجل عصيراً، وصيرورته خلا عنده	٤٤٣
٢٥٦١٠	ذبح الرجل شاة إنسان ظلماً	٤٤٣
٢٥٦١١	غصب الرجل شاة فسمنت في يده، ثم ذبحها	٤٤٣
٢٥٦١٢	قطع الرجل يد حمار أو رجله	٤٤٣
٢٥٦١٣	قطع الرجل يد بغل أو رجله	٤٤٤
٢٥٦١٤	قطع الرجل يد الشاة والجذور	٤٤٤
٢٥٦١٥	ذبح الرجل حمار غيره	٤٤٤
٢٥٦١٦	فقاً الرجل عيني الحمار	٤٤٤

٢٥٦١٧	قطع الرجل أذن الدابة أو بعضه	٤٤٥
٢٥٦١٨	استهلاك الرجل قلب فضة الآخر وإحراقه	٤٤٥
٢٥٦١٩	كسر الرجل إناء مصوغا أو درهما ودينارا	٤٤٥
٢٥٦٢٠	كسر الرجل دينارا لرجل أو دراهم	٤٤٥
٢٥٦٢١	كسر الرجل درهما لرجل وبيانه: أنه كان ستوقه وقبل الكسر كان يروج ...	٤٤٦
٢٥٦٢٢	غصب الجارية الشابة وكانت عنده حتى صارت عجوزا	٤٤٦
٢٥٦٢٣	غصب الرجل صبيا فشب عنده	٤٤٦
٢٥٦٢٤	غصب الرجل عبدا محترفا ونسيان العبد ذلك عند الغاصب	٤٤٦
٢٥٦٢٥	غصب الرجل عبدا حسن الصوت، وتغير صوته عند الغاصب	٤٤٦
٢٥٦٢٦	غصب الرجل ثوبا وعفونة الثوب عند أو اصفراره	٤٤٦
٢٥٦٢٧	غصب الرجل فضة وضربها دراهم أو صوغها إناء	٤٤٧
٢٥٦٢٨	غصب الرجل فضة وصوغها حليا	٤٤٧
٢٥٦٢٩	غصب الرجل صفرا وجعله كوزا	٤٤٧
٢٥٦٣٠	غصب الرجل حيوانا فكبر وازدياد قيمته	٤٤٨
٢٥٦٣١	غصب الرجل جريحا ومداواته حتى برئ	٤٤٨
٢٥٦٣٢	غصب الرجل أرضا فيها زرع وسقى الغاصب الزرع ...	٤٤٨
٢٥٦٣٣	غصب الرجل خوصا وجعله زنبيلًا	٤٤٨
٢٥٦٣٤	غصب الرجل مصحفا ونقطه	٤٤٨
٢٥٦٣٥	غصب الرجل كاغذة وكتابتها عليها	٤٤٨
٢٥٦٣٦	غصب الرجل قطنًا وغزله ونسجه	٤٤٨
٢٥٦٣٧	غصب الرجل حنطة وطحنها	٤٤٩
٢٥٦٣٨	غصب الرجل دقيقا وخبزه	٤٤٩
٢٥٦٣٩	غصب الرجل ساجة وجعلها بابا	٤٤٩
٢٥٦٤٠	غصب الرجل ساجة وبناءه عليها	٤٥٠
٢٥٦٤١	سقوط اللؤلؤة من يد رجل وابتلاعها الدجاجة	٤٥٠

٢٥٦٤٢	إيداع الرجل رجلا فصيلا وكبر الفصيل، حتى لم يمكن
٤٥٠	إخراجه من البيت إلا بنقض الجدار
٢٥٦٤٣	إرادة الغاصب نقض البناء ورد الساجة
٤٥٠	غصب الرجل ساجة وإدخالها في بناءه فوهبها الغاصب من المغصوب
٢٥٦٤٤	كسر الرجل عصا الآخر
٤٥١	غصب الرجل دارا ونقشها بالأصباغ بعشرة آلاف
٢٥٦٤٥	غصب الرجل دارا وجصصها، ثم ردها
٤٥٢	وثوب الرجل على باب المقلوع ونقشه بالأصباغ
٢٥٦٤٦	غصب الرجل أرضا وغرس الأشجار فيها
٤٥٢	غصب المسلم خمر مسلم وتخليها
٢٥٦٤٧	غصب الرجل عصيرا وصيرورته عنده خمر
٤٥٣	تخلي الخمر المغصوب في يد الغاصب
٢٥٦٤٨	غصب الرجل جلد ميتة ودباغته
٤٥٣	استهلاك الغاصب جلد ميتة المغصوب
٢٥٦٤٩	إلقاء الرجل الميتة في الطريق وأخذ الآخر جلدها ودباغتها
٤٥٣	جعل الغاصب الجلد المغصوب أديما
٢٥٦٥٠	هلاك الجلد في يد الغاصب من غير صنع أحد
٤٥٤	أخذ الرجل جلود دابة الآخر وجعلها فروا
٢٥٦٥١	أخذ الرجل جلود ميتة وجعلها فروا، ثم دباغتها
٤٥٤	كون الجلد قائما وإرادة المالك تركه على الغاصب وتضمينه بالقيمة
٢٥٦٥٢	غصب الرجل خمر وتخليها، ثم استهلاكه
٤٥٥	اتخاذ الرجل كوزا من طين غيره
٢٥٦٥٣	هشم الرجل طستا لرجل وهو مما يباع وزنا
٤٥٥	بيع الرجل شيئا لرجل، ثم فعل البائع فيه ما يغيره
٢٥٦٥٤	غصب الرجل عبدا قيمته خمسمائة فخصاه، فصار يساوي ألفا

٢٥٦٦٦	المغصوب نوعان مثلى وغير مثلى	٤٥٦
٢٥٦٦٧	هلاك الغير المثلى فى يد الغاصب	٤٥٧
٢٥٦٦٨	يعتبر فى القيمة يوم القضاء أو يوم الغصب	٤٥٧
٢٥٦٦٩	استثناء المشايخ بعض الأشياء من الموزونات	٤٥٧
٢٥٦٧٠	إتلاف الرجل جبن غيره	٤٥٧
٢٥٦٧١	غصب الرجل دراهم فى بلد ومطالبتها فى بلدة أخرى ..	٤٥٧
٢٥٦٧٢	زيادة المغصوب فى يد الغاصب	٤٥٨
٢٥٦٧٣	هلاك المغصوب المثلى فى يد الغاصب	٤٥٨
٢٥٦٧٤	زيادة المغصوب فى يد الغاصب، ثم بيع الغاصب المغصوب	٤٥٨
٢٥٦٧٥	غصب الرجل حنطة بمكة وحملها إلى بغداد	٤٥٨
٢٥٦٧٦	غصب الرجل عبدا والذهاب به إلى قرية، ولقاء	
٢٥٦٧٧	المغصوب منه فيها والمخاصمة	٤٥٩
٢٥٦٧٧	غصب الرجل كر طعام يساوى مائة، ثم صار يساوى	
٢٥٦٧٨	مائتين، ثم استهلكه الغاصب	٤٥٩
٢٥٦٧٨	غصب الرجل كرا يساوى مائتين، ثم صارت قيمته مائة،	
٢٥٦٧٩	ثم استهلكه الغاصب	٤٥٩
٢٥٦٧٩	إحراق الرجل كدس الآخر	٤٥٩
٢٥٦٨٠	غصب الرجل غلاما، وازدياد قيمته أو نقصها، ثم هلاكه عند الغاصب	٤٥٩
٢٥٦٨١	قتل الغاصب الغلام المغصوب خطأ بعد ازدياد قيمته ...	٤٦٠
٢٥٦٨٢	قتل الغاصب حيوانا مغصوبا بعد زيادة القيمة	٤٦٠
٢٥٦٨٣	زيادة قيمة العبد المغصوب، ثم قتل العبد نفسه	٤٦٠
٢٥٦٨٤	بيع الغاصب ولد المغصوبة وتسليمه	٤٦٠
٢٥٦٨٥	غصب الرجل كدسا ودوسه	٤٦٠
٢٥٦٨٦	إحراق الرجل كدسا لرجل	٤٦٠
٢٥٦٨٧	غصب الرجل حبة حنطة	٤٦٠

٢٥٦٨٨	كان فى حبة حنطة قيمة فما هو الحكم؟	٤٦١
٢٥٦٨٩	استهلاك الغاصب المغصوب وهو من ذوات القيم	٤٦١
٢٥٦٩٠	غصب الرجل بيضة وإتلافها	٤٦١
٢٥٦٩١	غصب الرجل شاة وحلبها	٤٦١
٢٥٦٩٢	غصب الرجل لحما واستهلاكه	٤٦١
٢٥٦٩٣	ضمان المسلم للمسلم فى ستة أشياء	٤٦١
٢٥٦٩٤	وجوب رد مثل المغصوب فى موضع الغصب	٤٦٢
٢٥٦٩٥	دخول الرجل دارا بغير إذن صاحبها	٤٦٢
٢٥٦٩٦	استهلاك الرجل ثوبا ومجيئه بقيمته، وقول رب الثوب: لأأريده ولا أجعلك فى حل فما هو الحكم؟	٤٦٢
٤٦٣	الفصل الثالث: فيما لا يجب الضمان بالاستهلاك	٤٦٣
٢٥٦٩٧	كسر الرجل بيضة غيره، ووجوده داخلها فاسدا	٤٦٣
٢٥٦٩٨	حل الرجل شراك نعل غيره	٤٦٣
٢٥٦٩٩	حل الرجل سلسلة ذهب فما هو الحكم؟	٤٦٣
٢٥٧٠٠	نزع الرجل باب دار الآخر عن موضعه	٤٦٣
٢٥٧٠١	هدم الرجل جدار رجل، ثم بناءه قبل الضمان بالقيمة	٤٦٣
٢٥٧٠٢	هدم الرجل حائط جاره	٤٦٤
٢٥٧٠٣	إرسال الرجل دابته فى زرع غيره	٤٦٤
٢٥٧٠٤	دفع الكرباس إلى الخياط لخياطة القميص، وخياطته قميصا فاسدا	٤٦٥
٢٥٧٠٥	رفع الرجل ترابا من أرض الغير	٤٦٥
٢٥٧٠٦	حفر الرجل حفرة فى أرض غيره	٤٦٥
٢٥٧٠٧	غمز الرجل دراهم وكسرها	٤٦٥
٢٥٧٠٨	غمز الصير فى درهما وانكسارها	٤٦٥
٢٥٧٠٩	طبخ الرجل لحم غيره بغير أمره	٤٦٦

٢٥٧١٠	بيان خمس مسائل من جنس التصرف فى ملك الغير بغير إذنه	٤٦٦
٢٥٧١١	إحضار الرجل عملة لهدم دار فجاء آخر وهدم بغير إذنه	٤٦٦
٢٥٧١٢	شراء القصاب شاة فجاء إنسان وذبحها، فالمسألة على وجهين	٤٦٧
٢٥٧١٣	نزع الرجل غريم رجل من يده	٤٦٧
٢٥٧١٤	دخول دابة رجل زرع إنسان وإخراج صاحب الزرع فجاء ذئب وأكلها	٤٦٧
٢٥٧١٥	وجود الراعى فى باروكة بقرة غيره فطردها	٤٦٧
٢٥٧١٦	سوق الراعى دابة غيره وإرادته ردها على صاحبها فعطبت	٤٦٧
٢٥٧١٧	وجود الرجل فى زرعه ثورين، وسوقهما إلى مربطه ظانا	
	أنهما لأهل قريته، ودخول أحدهما المربط وهرب الآخر	٤٦٨
٢٥٧١٨	وجود الثورين فى زرعه فى النهار والثور لغير أهل قريته	٤٦٨
٢٥٧١٩	كون الثور لأهل قريته، وإخراج صاحب الزرع الثور وسوقه	٤٦٨
٢٥٧٢٠	دفع المزارع البقر والأرض مزارعة إلى الراعى فضا	٤٦٨
٢٥٧٢١	وجود الرجل دابة فى ضيعته وإخراجها منها	٤٦٨
٢٥٧٢٢	غصب الرجل مربطاً وشد دوابه فيه وإخراج المالك دابة الغاصب	٤٦٨
٢٥٧٢٣	دفع المديون دراهم إلى الطالب وأمره بانتقادها، فهلك فى يده	٤٦٩
٢٥٧٢٤	وطئ الرجل أمة غيره، وموتها من الجماع	٤٦٩
	الفصل الرابع: فى كيفية الضمان	٤٧٠
٢٥٧٢٥	حرق الرجل طيلسان الآخر، ثم رفأه	٤٧٠
٢٥٧٢٦	حفر الرجل بئراً فى ملكه وطم الآخر البئر بترابها	٤٧٠
٢٥٧٢٧	تمزيق الرجل دفاتر حساب إنسان واستهلاكها	٤٧٠
٢٥٧٢٨	حرق الرجل صك إنسان	٤٧٠
٢٥٧٢٩	كسر الرجل يربط إنسان أو دفة	٤٧٠
٢٥٧٣٠	كسر الرجل طبل الغزاة	٤٧١
٢٥٧٣١	وجوب الضمان على وجه الصلاحية لغير التلاهى على	
	أدنى وجه يمكن الانتفاع بذلك	٤٧١

٢٥٧٣٢	ضمان الكاسر قيمة الطبل خشباً	٤٧١
٢٥٧٣٣	إحراق الرجل صليب الذمى ونظائرها	٤٧١
٢٥٧٣٤	قتل الرجل جارية مغنية	٤٧١
٢٥٧٣٥	قتل الرجل حمام غيره	٤٧٢
٢٥٧٣٦	إتلاف الرجل كبشا نطوحا لغيره	٤٧٢
٢٥٧٣٧	غصب الرجل أرضا والزرع فيها	٤٧٢
٢٥٧٣٨	إخراج الشيء جوزا صغاراً وإتلاف الرجل تلك الجوزات	٤٧٢
٢٥٧٣٩	كسر الرجل غصن الشجرة القائمة	٤٧٢
٢٥٧٤٠	قطع الرجل أشجار كرم الآخر	٤٧٢
٢٥٧٤١	قطع الشجرة من دار رجل بغير أمره	٤٧٢
٢٥٧٤٢	إن شاء المالك أمسك الشجرة ويضمن قيمة النقصان	
٤٧٣	قائمة، وبيان طريق معرفة ذلك	٤٧٣
٢٥٧٤٣	قطع الشجرة من بستان رجل	٤٧٣
٢٥٧٤٤	كسر الرجل غصن شجرة، وقيمة الغصن قليلة	٤٧٣
٢٥٧٤٥	صب الرجل الماء فى تنور الآخر	٤٧٣
٢٥٧٤٦	فتق الرجل قميص إنسان	٤٧٣
٢٥٧٤٧	هدم الرجل حائط رجل	٤٧٣
	الفصل الخامس: فى خلط الغاصب مال رجلين أو مال غيره	
٤٧٤	بماله واختلاط أحد المالين بالآخر من غير خلط	٤٧٤
٢٥٧٤٨	غصب الرجل حنطة والغصب من الآخر شعيراً وخلطها	٤٧٤
٢٥٧٤٩	المخلوط على نوعين	٤٧٤
٢٥٧٥٠	خلط يتأتى معه التميز على نوعين	٤٧٥
٢٥٧٥١	إذا كان ملك الخالط فلا يمكنها البيع	٤٧٥
٢٥٧٥٢	غصب الرجل عن كل واحد منهما ألفاً وخلطهما	٤٧٥
٢٥٧٥٣	خلط لا يحتاج فيه للتمييز إلى كلفة ومشقة	٤٧٥

٢٥٧٥٤	غصب الرجل ألفا والخلط بها درهمان من ماله	٤٧٥
٢٥٧٥٥	مع رجل سويق ومع الآخر سمن فاصطدما، وانصباب	
	زيت هذا فى سويق هذا	٤٧٦
٢٥٧٥٦	خلط نورة رجل بدقيق الآخر بغير صنع أحد	٤٧٦
٢٥٧٥٧	صب الرجل فى خمر الآخر خلا	٤٧٦
٢٥٧٥٨	صب المال فى طعام الآخر فأفسده	٤٧٧
٢٥٧٥٩	وقوع بعض دراهم رجل فى دراهم الآخر واختلاطها	٤٧٧
٢٥٧٦٠	ابتلاع الدجاجة لؤلؤة رجل	٤٧٧
٢٥٧٦١	نبات شجرة القرع فى حب رجل ولم يمكن إخراجها إلا بكسر الحب	٤٧٧
٢٥٧٦٢	دخول قرن الشاة فى قدر الباقلاء وتعذر إخراجها	٤٧٨
٢٥٧٦٣	للمستأجر حب فى دار مستأجرة لا يمكن إخراجها إلا	
	بهدم شيء من الحائط	٤٧٨
٢٥٧٦٤	ابتلاع الدجاجة لؤلؤة الآخر	٤٧٨
٢٥٧٦٥	ابتلاع الطائر لؤلؤة الآخر	٤٧٨
٢٥٧٦٦	إدخال دابة رجل رأسها فى قدر رجل، ولا يمكن الإخراج إلا بالكسر	٤٧٨
٢٥٧٦٧	وقوع اللؤلؤة فى دقيق رجل	٤٧٨
٢٥٧٦٨	ابتلاع الرجل درة وموته، ومسألة موت الحامل وفى بطنها ولد	٤٧٨
٢٥٧٦٩	إيداع الرجل فصيلة فأدخله المودع فى بيته حتى عظم	
	فلم يقدر على إخراجها إلا بقلع الباب	٤٧٩
٢٥٧٧٠	استعارة المودع بيتا وإدخال الفصيل فيه وعظم الفصيل،	
	وباقى المسألة بحالها	٤٧٩
٢٥٧٧١	أخذ الرجل ثلجا من مثلجة صاحبه وجعله فى مثلجة	
	نفسه، فالمسألة على وجهين	٤٧٩
٢٥٧٧٢	بسط القصار ثوبا على حبل، وإلقاء الريح الثوب فى صبغ إنسان حتى انصبغ	٤٨٠
٢٥٧٧٣	وقوع ثوب رجل فى صبغ الآخر فانصبغ من غير صنع أحد	٤٨٠

	الفصل السادس: فى استرداد المغصوب منه فى الغصب
٤٨١	من الغاصب وما يمنع من ذلك وفيما يبرأ الغاصب به
٤٨١	٢٥٧٧٤ إحداث المغصوب منه فى الغصب حدثا
٤٨١	٢٥٧٧٥ كساء الغاصب الثوب مالكة، ولبس رب الثوب حتى تحرق
	٢٥٧٧٦ غصب الرجل طعاما، ثم جاء المغصوب منه إلى بيت
٤٨١	الغاصب، وأكل ذلك الطعام بعينه
٤٨٢	٢٥٧٧٧ اعوارا المغصوبة فى يد الغاصب، ثم ردها على المالك، ثم زوال العور
٤٨٢	٢٥٧٧٨ تزويج الغاصب الجارية المغصوبة
٤٨٢	٢٥٧٧٩ استيجار المغصوب منه الغاصب ليعمل المغصوب عملا
	٢٥٧٨٠ خيانة الرجل حنطة رجل، ثم دفع الحنطة بعينها إليه
٤٨٢	وقوله: اطحنها لى، فطحنها، ثم علمه أنها كانت حنطته
	٢٥٧٨١ دفع الخائن الغزل بعينه إلى صاحبه وقوله: انسجه لى
٤٨٢	فنسجه، ثم علمه به
	٢٥٧٨٢ غصب الرجل دابة وموت صاحبها، ثم استعارة الابن من
٤٨٢	الغاصب دابة وإعارته تلك الدابة بعينها
	٢٥٧٨٣ غصب الرجل ثوبا وإحراق الآخر الثوب فى يد الغاصب،
٤٨٢	ثم إعطاء المحرق الغاصب قيمة الثوب
٤٨٢	٢٥٧٨٤ غصب الرجل دارا، ثم استيجار الغاصب الدار من المغصوب منه
٤٨٣	٢٥٧٨٥ بيع الغاصب المغصوب بأمر القاضى
٤٨٣	٢٥٧٨٦ هل يضمن العقار بالغصب؟
٤٨٣	٢٥٧٨٧ أمر المالك الغاصب ببيع المغصوب
٤٨٣	٢٥٧٨٨ رد الغاصب المغصوب على المغصوب منه، فإنه يبرأ والمسألة على وجوه
٤٨٤	٢٥٧٨٩ كون المغصوب دراهم واستهلكها الغاصب، ثم رده مثل ذلك على الصبي
	٢٥٧٩٠ غصب الرجل حطبا، واستيجار المغصوب منه لطبخ
٤٨٤	القدر فأوقد الحطب ولم يعلم

- ٢٥٧٩١ دفع الرجل إلى الدلال قطنا للبيع فباعه، ثم دعوى الآخر
 ٤٨٤ على الدلال أن المبيع كان ملكي
- ٢٥٧٩٢ بيع الرجل أثوابا وموته قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثا
 ٤٨٤ ظاهرا وأخذ السلطان ديونه، ثم ظهور وارثه
- ٢٥٧٩٣ موت الرجل وعليه دين وله على الآخر دين، وأخذ
 ٤٨٤ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه
- ٢٥٧٩٤ نزع الخاتم من إصبع النائم، ثم إعادته إلى الأصبع قبل انتباهه
 ٤٨٥ أخذ الرجل النعل من نائم، ثم إعادته إلى مكانه وهو نائم
 ٤٨٥ أخذ الرجل دراهم من كيس النائم، ثم إعادته إلى مكانه وهو نائم
 ٤٨٥ لبس الرجل ثوب غيره حال غيبته بغير أمره، ثم إعادته إلى مكانه
 ٤٨٥ أخذ الرجل ثوب رجل من بيته بغير أمره، ثم رده إلى موضعه فذهب
 ٢٥٧٩٨ أخذ الرجل شيئا من دار الآخر بغير أمره وعلمه، ثم رده
 ٢٥٧٩٩ إلى ذلك الموضع بعد أيام
 ٤٨٦ أخذ الرجل من كيس رجل خمسمائة، ثم ردها بعد أيام
 ٢٥٨٠٠ ووضعها في ذلك الكيس
 ٤٨٦ غصب الرجل ثوبا، ثم جاء بالثوب إلى المغصوب منه ووضع في حجره
 ٤٨٦ غصب الرجل دراهم من كيس رجل وإنفاقها، ثم إعادته في كيسه مثلها
 ٤٨٦ أخذ المودع من الكيس بعض الدارهم، ثم ردها فيه
 ٤٨٦ رؤية الرجل دابة واقفة في الطريق فنحاشها
 ٢٥٨٠٤ غصب الرجل سفينة ولما بلغ وسط البحر لحقه صاحبها
 ٤٨٧ غصب الرجل دابة ولحقها صاحبها في المفازة في موضع المهلكة
 ٤٨٧ تكفين الميت في ثوب مغصوب وإهالة التراب عليه بعد دفنه
 ٤٨٧ غصب الرجل دابة وهي قائمة بعينها وإبراء المغصوب منه منها
 ٢٥٨٠٨ غصب الرجل ساجدة وإدخالها في بناءه، ثم قول المالك
 ٢٥٨٠٩ للغاصب: وهبت لك
 ٤٨٧

٢٥٨١٠	هشم الرجل ابريق فضة إنسان، ثم هشم الآخر هشما	٤٨٧
٢٥٨١١	صب الرجل ماء على حنطة رجل، ثم صب الآخر ماء وزاده نقصانا	٤٨٨
٢٥٨١٢	غصب الرجل ثوبا واستحقه إنسان	٤٨٨
٢٥٨١٣	ذبح الغاصب شاة واستحق جلدها	٤٨٨
	الفصل السابع: فى التسبب فى الإتلاف	٤٨٩
٢٥٨١٤	حل الرجل دابة مربوطة، فذهبت الدابة	٤٨٩
٢٥٨١٥	فتح الرجل باب قفس إنسان وطيوان الطير الذى فيه	٤٨٩
٢٥٨١٦	حل الرجل قيد العبد المجنون وفتح الآخر باب البيت المغلق	٤٨٩
٢٥٨١٧	حل الرجل رباط الزيت وسيلان الزيت	٤٨٩
٢٥٨١٨	حل الرجل سفينة مشدودة وغرقها، فالمسألة على وجهين	٤٨٩
٢٥٨١٩	فتح الرجل باب المربط وذهب الدابة	٤٩٠
٢٥٨٢٠	أخذ الرجل مملوكه الآبق وتقييده وإغلاق الباب عليه	
	وحل رجل قيده، وفتح الباب وذهب المملوك	٤٩٠
٢٥٨٢١	شد الغاصب يد العبد وحل العبد يده وقتل نفسه	٤٩٠
٢٥٨٢٢	نقب الرجل حائط إنسان بغير إذنه، ثم غياهبه ودخول سارق من ذلك	٤٩٠
٢٥٨٢٣	وقوع قطرة الدم من أنف رجل فى دن الدهن	٤٩٠
٢٥٨٢٤	وقوف الدابة فى سوق الدواب فأتلفت	٤٩١
٢٥٨٢٥	خروج الطحان بالليل للنظر إلى مسيل الماء، ودخول السارق	٤٩١
٢٥٨٢٦	السعاية على ثلاثة أوجه	٤٩١
٢٥٨٢٧	شكاية المضروب إلى السلطان، وأخذ والسلطان مالا من الضارب	٤٩١
٢٥٨٢٨	قول الرجل للسلطان أن فلانا وجد كنزا فى داره	٤٩١
٢٥٨٢٩	مسألة السعاية بغير حق	٤٩١
٢٥٨٣٠	سعاية الرجل إلى سلطان ظالم والقول له: إن لفلان مالا كثيرا	٤٩٢
٢٥٨٣١	أخذ الظالم من غرماء الميت من مال الميت عندهم	٤٩٢

٢٥٨٣٢	هدم الرجل بيوته، وإلقاء التراب إلى جانب الحائط حتى مال	٤٩٢
٢٥٨٣٣	سعاية العبد على غيره بغير ذنب إلى السلطان	٤٩٢
٢٥٨٣٤	رش الرجل ماء في الطريق وزلق الحمار به وعطب	٤٩٢
٢٥٨٣٥	مسألة الخشبة الموضوعة في الطريق	٤٩٣
٢٥٨٣٦	حفر الرجل بئرا على قارعة الطريق، ووثوب الرجل من إحدى جانبيها إلى الآخر فوقع فيها ومات	٤٩٣
٢٥٨٣٧	طرح الرجل خشبة على باب داره، وسوق صبي الحمار في جانبها، وبقاء رجل الحمار فيها فانكسرت	٤٩٣
٢٥٨٣٨	أمر الرجل غيره بالرش	٤٩٣
٢٥٨٣٩	رش الرجل ماء في الطريق، وجاء رجل بحمارين وزلق رجل حمار وانكسار رجله	٤٩٣
٢٥٨٤٠	هل يرخص لرش الماء في الأسواق؟	٤٩٤
٢٥٨٤١	ربط الرجل حمارا على موضع وربط الآخر حماره على ذلك الموضع وعض أحد الحمارين الآخر	٤٩٤
٢٥٨٤٢	وقوف الدابة في سوق، وإصابة الدابة إنسانا	٤٩٤
٢٥٨٤٣	شق الرجل راوية رجل	٤٩٤
٢٥٨٤٤	شق الرجل راوية رجل، وسيلان مافيها وميلان جانب الآخر، ووقوعه وتخرقه والسيلان مافي الزق الآخر	٤٩٤
٢٥٨٤٥	شق الرجل ما حمله الحمال	٤٩٤
٢٥٨٤٦	شق الرجل زق الآخر والدهن فيه جامد، ثم سيلانه بعد أيام	٤٩٥
٢٥٨٤٧	سوق الرجل حمارا عليه وقر حطب، وثمة رجل واقف في الطريق فقول السائق: برت برت وإصابته الحطب وتخرق ثوبه	٤٩٥
٢٥٨٤٨	إقامة القصار حمارا على الطريق، وعليه ثياب في فجاء راكب ومزق الثياب	٤٩٥
٢٥٨٤٩	جلوس الرجل على الطريق ووقوع إنسان عليه فلم يره ومات	٤٩٥
٢٥٨٥٠	سقى الرجل أرضه وانهدام بيت جاره به	٤٩٦

- ٢٥٨٥١ رمى الرجل فى السكة ثلجا وزلق أحد به ٤٩٦
- ٢٥٨٥٢ أصطبل بين رجلين ودخول أحدهما فيه وشد بقر صاحبه
- ٢٥٨٥٣ ليلا يضرب بقره فاضطرب وتخنق بالربط ٤٩٦
- الفصل الثامن: فى الدعوى الواقعة فى الغصب واختلاف الغاصب
- والمغصوب منه والشهادة فى ذلك ٤٩٧
- ٢٥٨٥٣ دعوى الرجل على رجل بغصب جاريته منه وإقامة البينة عليه ٤٩٧
- ٢٥٨٥٤ شهادة الشهود على إقرار الغاصب بغصب الجارية ٤٩٧
- ٢٥٨٥٥ عدم معرفة الرضا من المغصوب منه ومضى مدة التلوم ٤٩٨
- ٢٥٨٥٦ حلف الغاصب ودعواه القيمة، ثم ظهور الجارية فما هو الحكم؟ ٤٩٨
- ٢٥٨٥٧ إقامة الرجل بينة أنه غصبها، وهو يقول: وديعة لفلان أو عارية فما هو الحكم؟ ٤٩٨
- ٢٥٨٥٨ دعوى الرجل الغصب وإتيانه بشاهدين شهادة أحدهما ٤٩٨
- بالمغصب، وشهادة الآخر على إقرار الغاصب بالمغصب .. ٤٩٨
- ٢٥٨٥٩ دعوى الرجل جارية فى يد رجل أن غصبه منه، وشهادة أحدهما بذلك، وشهادة الآخر أنها جاريته ٤٩٩
- ٢٥٨٦٠ اختصام الرجلين فى جارية وإقامة كل منهما بينة على الغصب ٤٩٩
- ٢٥٨٦١ دعوى الرجل على رجل غصب الجارية منه، وشهادة الشهود له بالملك ٤٩٩
- ٢٥٨٦٢ دعوى الرجل دينا فى التركة ٤٩٩
- ٢٥٨٦٣ إقرار الغاصب بما ادعى المغصوب منه، ثم قوله: رددت عليه ٤٩٩
- ٢٥٨٦٤ موت الدابة المغصوبة وقول الغاصب: رددت ونفقت عندك، وقول رب الدابة: نفقت عندك من ركوبك ٤٩٩
- ٢٥٨٦٥ اختلاف رب الثوب والغاصب فى قيمة الثوب وقد استهلكه الغاصب ٥٠٠
- ٢٥٨٦٦ شهادة أحد الشاهدين فى قيمة الثوب لرب الثوب، وشهادة الآخر على إقرار الغاصب أن قيمة ثوبه كذا ٥٠٠
- ٢٥٨٦٧ كون النقصان على الحادث فى الثوب فاحشا ٥٠١

٢٥٨٦٨	دعوى الرجل ثوبا في يد رجل، وإقامة صاحب اليد بينة على هبة المدعى له	٥٠١
٢٥٨٦٩	دعوى الرجل أن الثوب له وصاحب اليد غصبه وإقامة	
٥٠١	الآخر بينة على إقرار صاحب اليد له بهذا الثوب	
٢٥٨٧٠	قول الرجل: غصبتك هذه الجبة، ثم قوله: البطانة لى	٥٠١
٢٥٨٧١	إقرار الرجل بغصب البقرة، ثم قوله: ولدها لى	٥٠١
٢٥٨٧٢	إقرار الغاصب بغصب عبد وقول المغصوب منه: بل عبدا آخر أو جارية	٥٠٢
٢٥٨٧٣	موت ذى اليد وإقامة الرجل بينة أنه غصب منه العبد	
٥٠٢	وإقامة الآخر بينة أنه أودعه	
٢٥٨٧٤	إقامة الرجل بينة على غصب الجارية اليوم، وقول الآخر	
٥٠٢	أنه غصبها منذ شهر	
٢٥٨٧٥	إباق المغصوب من يد غاصب آخر، واختلافهما فى قيمته	٥٠٢
٢٥٨٧٦	ظهور غصب الجارية ببينة، وإقامة الجارية بينة أنها	
٥٠٢	كانت للغاصب قبل الغصب واستولدها	
٢٥٨٧٧	إقامة صاحب الدار بينة على هدم الغاصب دارا وإقامة	
٥٠٢	الغاصب بينة على ردها	
٢٥٨٧٨	شهادة شهود المدعى بموت العبد عند الغاصب،	
٥٠٢	وشهادة شهود الغاصب بموته فى يد المولى قبل الغصب	
٢٥٨٧٩	إقامة المدعى بينة على الغصب يوم النحر بالكوفة وإقامة	
٥٠٣	الغاصب بينة أنه كان يوم النحر بمكة	
٢٥٨٨٠	شهادة شهود الغاصب بموت العبد فى يد المغصوب	
٥٠٣	منه، وشهادة شهود المغصوب منه بموته فى يد الغاصب	
٢٥٨٨١	وجود المغصوب منه عبده، فأخذ وفى يده مال	
٥٠٣	واختلاف الغاصب والمغصوب منه فى ذلك المال	
٢٥٨٨٢	قول الغاصب: أنا صبغت الثوب، وقول المغصوب منه: أنت غصبته مصبوغا	٥٠٣
٢٥٨٨٣	اختلاف الغاصب والمغصوب منه فى بناء الدار	٥٠٣

٢٥٨٨٤	اختلاف الغاصب والمغصوب منه فى متاع الموضوع فى الدار المغصوبة	٥٠٣
٢٥٨٨٥	بيع الغاصب العبد المغصوب وموته فى يد المشتري، ثم	
	قول المغصوب منه: أنا أمرته بالبيع	٥٠٣
٢٥٨٨٦	قول صاحب الزيت: صببته وهو نجس ماتت فيه فارة	٥٠٤
٢٥٨٨٧	اتخاذ الرجل من طين الآخر لبنا أو جدارا	٥٠٤
٢٥٨٨٨	شهادة شهود الغاصب بموت العبد عند المولى، وشهادة	
	شهود المغصوب منه بموته عند الغاصب	٥٠٤
٢٥٨٨٩	اختلاف الغاصب والمغصوب منه فى عين المغصوب أو صفته أو قيمته	٥٠٤
٢٥٨٩٠	قول الرجل: اغتصبنا من فلان ألفا وكنا عشرة فما هو الحكم؟	٥٠٤
	الفصل التاسع: فى تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به	٥٠٥
٢٥٨٩١	غصب الرجل لحما وطبخه	٥٠٥
٢٥٨٩٢	غصب الرجل حنطة وطحنها	٥٠٦
٢٥٨٩٣	أكل الرجل عين الغصب	٥٠٦
٢٥٨٩٤	أداء الغاصب قيمة المغصوب بعد الإباق	٥٠٦
٢٥٨٩٥	غصب الرجل عبدا فشعبه	٥٠٦
٢٥٨٩٦	غصب الرجل طعاما ومضغه وابتلاعه	٥٠٦
٢٥٨٩٧	متى يملك الغاصب المغصوب؟	٥٠٧
٢٥٨٩٨	غصب الرجل حنطة وزرعها	٥٠٧
٢٥٨٩٩	بيان الفرق بين طحن الحنطة المغصوبة، وزرع الحنطة المغصوبة	٥٠٧
٢٥٩٠٠	غصب الرجل نوى وغرسه واتخاذ النخل منه	٥٠٨
٢٥٩٠١	ذبح الشاة المغصوبة وشواها	٥٠٨
٢٥٩٠٢	غصب الرجل بيضة وحضانها، وخروج الفراريخ منها	٥٠٨
٢٥٩٠٣	غصب الرجل عصفرا والصبغ به ثوبه	٥٠٨
٢٥٩٠٤	لأبأس بالانتفاع بما غاب عنه صاحبه ويخاف عليه الفساد	٥٠٨
٢٥٩٠٥	شراء الزوج طعاما من مال خبيث، فهل يجوز لامرأته أكلها؟	٥٠٨

٢٥٩٠٦	غصب الرجل عشرة دنانير وإلقاء دينار فيها، ثم أعطاه دينار منه رجلا	٥٠٩
٢٥٩٠٧	غصب الرجل جارية وتعيينها	٥٠٩
٢٥٩٠٨	ملك الغاصب المغصوب بالضمان، ثم وجوده معييا ...	٥٠٩
٢٥٩٠٩	وقوع الحنطة فى أرض رجل ونباتها	٥٠٩
٢٥٩١٠	شراء الجارية بثوب مغصوب	٥٠٩
٢٥٩١١	تزوج الرجل امرأة بثوب مغصوب	٥٠٩
٢٥٩١٢	غصب الرجل ألفا والتزوج بها امرأة والشراء بها ثوبا	٥٠٩
٢٥٩١٣	شراء الجارية بالألف المغصوبة، ثم بيعها وريح فيه فما هو الحكم؟	٥٠٩
٢٥٩١٤	غصب الرجل دراهم والشراء بها دنانير	٥١٠
٢٥٩١٥	غصب الرجل عبدا والشراء به جارية وبيعها بألفين، ثم	
٥١٠	الشراء بها غلاما وبيعه بثلاثة آلاف والضمان للمالك ألفا	٥١٠
٢٥٩١٦	شراء الغاصب بالألف المغصوبة جارية تساوى ألفين وهبتها	٥١٠
٢٥٩١٧	غصب الرجل عبدا وبيعه بعبد، ثم الثانى بعرض، ثم العرض بالدرهم	٥١٠
٢٥٩١٨	شراء الرجل بدراهم مغصوبة، أو بدرهم اكتسبها من	
٥١٠	الحرام، فالمسألة على وجوه	٥١٠
٢٥٩١٩	شراء الطعام بدراهم مغصوبة	٥١١
٢٥٩٢٠	شراء الطعام بثوب مغصوب	٥١١
٢٥٩٢١	شراء الرجل شيئا بدراهم فيها خبث	٥١١
٢٥٩٢٢	شراء الطعام بثمن فيه خبث	٥١٢
٢٥٩٢٣	ضمان الغاصب القيمة عند الهلاك	٥١٢
٢٥٩٢٤	غرس الرجل شجرة على ضفة النهر وإتيان الرجل ليست	
٥١٢	له شركة وإرادة أخذ بقلعها	٥١٢
٢٥٩٢٥	إرادة الرجل الوضوء من النهر المغصوب	٥١٢
٢٥٩٢٦	غصب الرجل طاحونة وإجراء ماءها فى أرض غيره	٥١٢

٢٥٩٢٧	نهر العامة بجنب أرض وحفر الماء حريم النهر حتى صار
٥١٣	فى أرض الرجل وإرادته نصب الرحى فى أرضه
٢٥٩٢٨	هدم الرجل دار رجل، ثم بناء قبل الضمان بالقيمة
٥١٣	حكم الأكل من أرض الجور
٢٥٩٢٩	حكم الأكل من أرض الجور
٥١٣	ماهو حكم نصيب بيت المال من أرض الجور؟
٢٥٩٣٠	مسألة الاجتناب عن الشبهات
٥١٣	المكروه إلى الحرام أقرب
٢٥٩٣١	إطعام الرجل امرأته من مال يأخذه من قبل السلطان
٥١٣	وقولها: لا آكل معك فى أرض الجور
٢٥٩٣٢	شراء الطعام لامرأته من مال أصله لا يطيب أكله
٥١٤	كل مكروه حرام مالم يقيم الدليل بخلافه
٢٥٩٣٣	غضب الرجل حانوتا والعمل فيه وربحه
٥١٤	إعلاف الرجل دود القز من أوراق اتخذها بغير إذن مالکها
٢٥٩٣٤	غضب الرجل أرضا وبناءها حوانيت وحماما ومسجدا
٥١٤	كراهة شراء المتاع من أرض الغضب وحوانيت الغضب
٢٥٩٣٥	مسألة المرور فى أرض الغير
٥١٤	مسألة المرور فى الطريق المحدث
٢٥٩٣٦	الفصل العاشر: فى الأمر بالإتلاف
٥١٤	أمر الرجل بأخذ مال الغير
٢٥٩٣٧	إرادة الجانى العوانة بيت صاحب الملك حتى أخذ
٥١٤	المال فما هو الحكم؟
٢٥٩٣٨	أمر الرجل غيره بذبح الشاة له، وكانت الشاة لجاره
٥١٤	أمر الرجل رجلا بذبح شاة مملوكة له، ثم بيع الأمر الشاة قبل ذبح المأمور
٢٥٩٣٩	قول الرجل للواقف على شط النهر: أدخل هذه الدابة
٥١٤	النهر فأدخل وغرقت

٢٥٩٤٧	قول الرجل لغيره: خرق ثوبى هذا وألقه فى الماء	٥١٧
٢٥٩٤٨	قول الرجل لآخر: احفر لى بابا فى هذا الحائط ففعل، فإذا الحائط لغيره	٥١٧
٢٥٩٤٩	استيجار شيء من علامات الملك	٥١٧
٢٥٩٥٠	غصب الرجل أرضا والزرع فيها ونبات الزرع	٥١٨
٢٥٩٥١	غصب الرجل أرضا وزرعها حنطة، ثم اختصما وهى بذر لم يثبت	٥١٨
٢٥٩٥٢	طريق معرفة ما زاد البذر	٥١٩
٢٥٩٥٣	زرع الرجل حنطة مغصوبة	٥١٩
٢٥٩٥٤	زراعة أحد الشريكين بغير إذن شريكه فى الأرض المشتركة	٥١٩
٢٥٩٥٥	إجارة الغاصب أرضا مغصوبة وأخذ غلته	٥١٩
٢٥٩٥٦	زرع الغاصب تالة مغصوبة من أرض إنسان فى ناحية أخرى من تلك الأرض	٥١٩
٢٥٩٥٧	غرس الرجل فى أرض الغير فكبير	٥٢٠
٢٥٩٥٨	جواب على بن أحمد فى مسألة الغرس فى أرض الغير	٥٢٠
٢٥٩٥٩	زرع الرجل أرض نفسه، ثم إلقاء الآخر بذره فى تلك الأرض	٥٢٠
٢٥٩٦٠	نبات زرع المالك، ثم إلقاء الآخر بذره فى تلك الأرض وسقيه	٥٢١
٢٥٩٦١	زرع الرجل أرض نفسه برا، وزرع الآخر شعيرا فى تلك الأرض	٥٢١
٢٥٩٦٢	عدم رضا صاحب البر بأخذ قيمة بره مبذورا	٥٢١
٢٥٩٦٣	دفع الرجل كرما معاملة وإثمار الكرم ودخول الدافع وأهل داره الكرم والأكل منه والحمل منه	٥٢١
٢٥٩٦٤	زرع الرجل ببذر نفسه فى أرض الغير بغير إذن صاحب الأرض	٥٢١
٢٥٩٦٥	غصب الرجل أرضا وبناء الحائط فيها	٥٢٢
٢٥٩٦٦	بناء الحائط فى كرم رجل بغير أمره	٥٢٢
٢٥٩٦٧	غصب الرجل أرضا وبناء ه فيها، وقيمة البناء أكثر من قيمة الأرض	٥٢٢
٢٥٩٦٨	غصب الرجل دارا وبناء ه فيها وهدم صاحب الدار البناء	٥٢٢

٥٢٣	الفصل الثانى عشر: فيما يلحق العبد الغصبيجب على الغاصب ضمانه	
٥٢٣	غصب الرجل عبدا وإباقه فى يد الغاصب وعدم إباقه قبل ذلك	٢٥٩٦٩
٥٢٣	إصابة العبد الحمى فى يد الغاصب، ثم رده على المولى	٢٥٩٧٠
٥٢٣	ورد الأرش معه، ثم ذهاب الحمى	
٥٢٣	ولادة الجارية المغصوبة ولدا فما هو حكم الولد؟	٢٥٩٧١
٥٢٣	حبل الجارية عند الغاصب من الزنا	٢٥٩٧٢
٥٢٤	حبل الجارية فى يد الغاصب من الزنا، ثم ولادتها	٢٥٩٧٣
٥٢٤	موت الجارية الزانية فى يد الغاصب من الولادة وبقاء ولدها	٢٥٩٧٤
٥٢٤	طريق معرفة نقصان الحبل والزنا	٢٥٩٧٥
٥٢٤	اختلاف أبى حنيفة وأبى يوسف فى ضمان الجارية التى ماتت من الولادة	٢٥٩٧٦
٥٢٤	كون وفاء النقصان فى قيمة الولد الذى ولدته الجارية فما هو الحكم؟	٢٥٩٧٧
٥٢٥	حبل الجارية عند الغاصب من زوج كان لها فى يد المولى	٢٥٩٧٨
٥٢٥	غصب الرجل أمة غيره فقربها وحبلها عند الغاصب، ثم	٢٥٩٧٩
٥٢٥	رد الغاصب إلى المولى وهلاكه بالولادة	
٥٢٥	غصب الرجل جارية والزنا بها، ثم موتها	٢٥٩٨٠
٥٢٥	حمى الجارية فى يد الغاصب ورد الغاصب على المولى،	٢٥٩٨١
٥٢٥	وموتها فى يد المولى بالحمى	
٥٢٥	غصب الرجل جارية محمولة وموتها من ذلك فى يد الغاصب	٢٥٩٨٢
٥٢٦	مسألة زوائد الغصب	٢٥٩٨٣
٥٢٦	بيع الغاصب الدار وتسليمها إلى المشتري، ثم إقراره بالغصب	٢٥٩٨٤
٥٢٦	قتل العبد المغصوب قتيلا فى يد الغاصب فرد الغاصب على المولى	٢٥٩٨٥
٥٢٦	إباق العبد المغصوب من يد الغاصب	٢٥٩٨٦
٥٢٧	كفالة رجل عن الغاصب بغير أمره	٢٥٩٨٧
٥٢٧	جناية العبد المغصوب جناية فيما دون النفس فى يد الغاصب	٢٥٩٨٨
٥٢٧	قتل العبد المغصوب نفسه فى يد الغاصب	٢٥٩٨٩

٢٥٩٩٠	إباق العبد من يد الغاصب فالجعل على من يكون؟	٥٢٧
	الفصل الثالث عشر: فى غصب الغاصب ومودع الغاصب	٥٢٨
٢٥٩٩١	تخيير المالك بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب	٥٢٨
٢٥٩٩٢	براءة الآخر بضمان أحدهما	٥٢٨
٢٥٩٩٣	اختيار المالك تضمين أحد من الغاصب وغاصب الغاصب	٥٢٨
٢٥٩٩٤	اختيار المال تضمين غاصب الأول وقضاء القاضى	
	بالقيمة عليه، فهل للمالك الرجوع عن ذلك؟	٥٢٨
٢٥٩٩٥	لرجل على رجل دين، وللمغصوب على الآخر دين وإرادة	
	المالك تضمين أحدهما بالقيمة وتضمين الآخر بالباقي	٥٢٩
٢٥٩٩٦	هلاك الجارية أو إباقها من يد الغاصب الثانى	٥٢٩
٢٥٩٩٧	ولادة المغصوبة فى يد الغاصب، ثم غصب الآخر	
	الجارية منه، وضمان الأول قيمة الأم	٥٢٩
٢٥٩٩٨	إقرار الغاصب الأول على أخذ قيمة المغصوب من يد الغاصب الثانى	٥٢٩
٢٥٩٩٩	قتل الرجل عبدا فى يد الغاصب الثانى، واختيار المالك تضمين أحدهما	٥٢٩
٢٦٠٠٠	قتل الرجل العبد خطأ فى يد الغاصب الثانى، واختيار المولى	
	اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد، وعاقلة القاتل بنصف قيمته	٥٣٠
٢٦٠٠١	براءة غاصب الغاصب ومودع الغاصب بالرد على المالك	٥٣٠
٢٦٠٠٢	إرادة الغاصب الأول الرد على المالك فهل يبرأ؟	٥٣٠
٢٦٠٠٣	دفع المستودع وديعة الغاصب بأمره إلى إنسان	٥٣٠
٢٦٠٠٤	غصب غريم المغصوب منه ماله من الغاصب	٥٣٠
٢٦٠٠٥	غصب المحجور ألفا وإيداعها عند محجور آخر، فهلك	
	واختيار المالك تضمين أحدهما	٥٣٠
٢٦٠٠٦	أخذ رب الدين من مال المديون مثل حقه	٥٣١
٢٦٠٠٧	غصب الرجل مالا، وغصب الغريم المغصوب منه ذلك المال من الغاصب	٥٣١
٢٦٠٠٨	غصب الرجل عبدا وغصب الآخر منه، ثم إباق العبد	٥٣١

٢٦٠٠٩	غصب الرجل من الغاصب، ثم إباق المغصوب، فالمالك
٥٣١	بالخيار فى تضمين أيهما شاء
٢٦٠١٠	عود العبد من الإباق قبل تضمين الأول الغاصب الثانى
٥٣٣	الفصل الرابع عشر: فى غصب الحر والمدير والمكاتب وأم الولد
٥٣٣	خداع الرجل امرأة وإخراجها من منزل زوجها فما هو الحكم؟
٥٣٣	سرقة الرجل صبيا ثم سرق من يد السارق
٥٣٣	غصب الرجل صبيا حرا من أهله، وموته فى يد الغاصب
٥٣٣	قتل الرجل خطأ صبيا مغصوبا فى يد الغاصب
٥٣٤	قتل الرجل عمدا صبيا مغصوبا فى يد الغاصب
٥٣٤	قتل الصبى المغصوب إنسانا فى يد الغاصب
٥٣٤	غصب الرجل عبدا صغيرا، فكبر فى يده وهلك
٥٣٤	غصب الرجل أم ولد فعقرها أسد فى يده
٥٣٤	غصب الرجل مدبرا وموته فى يد الغاصب
٢٦٠٢٠	غصب الرجل مدبرا قيمته ألفا وزيادة قيمته فى يد
٥٣٤	الغاصب، ثم غصب الآخر منه وإباقه من يد الثانى
٥٣٤	تضمين المالك الأول، ثم عود المدير إلى الثانى
٥٣٥	غصب الرجل أم ولد وموتها
٥٣٦	الفصل الخامس عشر فى المتفرقات
٥٣٦	بيع الغاصب المغصوب وإجازة المالك بيعه
٥٣٦	مخاصمة المالك من الغاصب فى المغصوب، ثم إجازته بيعه
٥٣٦	إعتاق المشتري، ثم إجازة المالك بيع الغاصب
٥٣٦	غصب الرجل عبدا وبيعه، ثم ضمانه فهل ينفذ بيعه؟
٥٣٦	قول الرجل لغيره: اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلك وأخذ اللصوص
٥٣٧	خروج سعف المنخلة إلى جاره، وإرادة الجار قطع ذلك ليفرغ هوائه
٥٣٧	مسألة قطع سعف النخل على وجهين

٢٦٠٣٠	ثبوت حق القطع للجار فى ملك نفسه وليس له الدخول
٥٣٧	فى بستان جاره للقطع
٢٦٠٣١	قطع جذوع أطراف الشاخصة من صاحب الدار
٢٦٠٣٢	تهديد السلطان رجلا لدفع مال الغير إليه
٢٦٠٣٣	إخراج الشجرة جوزات صغارا، وإتلاف إنسان تلك الجوزات
٢٦٠٣٤	إرادة الرجل المرور بأرض إنسان أو النزول بها، فالمسألة على وجهين
٢٦٠٣٥	غصب الرجل ثوبا وقطعه قميصا وخياطته، ثم استحققه رجل
٢٦٠٣٦	غصب الرجل لحما وتشويته، ثم استحقاق الشوى
٢٦٠٣٧	غصب الرجل حانوتا والعمل فيه والربح به
٢٦٠٣٨	حمل الشيء على حمار غيره وتورم ظهر الحمار بالحمل
٢٦٠٣٩	استهلاك الرجل أحد مصراعى باب غيره
٢٦٠٤٠	استهلاك الرجل فرد نعل لرجل
٢٦٠٤١	سرقة الحنطة من بيت الطاحونة
٢٦٠٤٢	سرقة الخف من حانوت الإسكاف
٢٦٠٤٣	غصب الرجل طاحونة، وإجراء ماءها فى غير أرضه
٢٦٠٤٤	هدم الرجل بيت نفسه وانهدام بيت الجار من ذلك
٢٦٠٤٥	لف القصار فى الثوب الخبز وسرقة الثوب منه
٢٦٠٤٦	نزول الحمار فى مفازة وفساد المتاع بمطر أو سرقة
٢٦٠٤٧	نفور حمل من الأحمال فى الماء من جريان الجمد
٥٤١	وسقوط الحمل فى الماء
٢٦٠٤٨	مجيء الرجل إلى قطار إبل وحل بعضها
٢٦٠٤٩	غصب الرجل أرضا وبناء الحائط فيها
٢٦٠٥٠	غصب الرجل بيضتين وحضن أحدهما تحت دجاجته
٥٤١	وحضن دجاجة أخرى على البيضة الأخرى

٢٦٠٥١	غصب الرجل بيضة وإيداع المغصوب منه عنده بيضة
٥٤١	وحضانة الدجاجة عليهما وخروج الفرخان
٢٦٠٥٢	غصب الرجل بقرة وغصب الآخر منه، ثم سرق المالك من الغاصب الثاني
٥٤٢	دفع الرجل غلامه إلى آخر مقيدا بالسلسلة، وذهابه به بدونها وإباق العبد
٥٤٢	جز الرجل غنما بغير إذن صاحبها وجعل صوفها لبودا ..
٥٤٢	غصب الرجل جارية، وتزويجها والدخول بها
٥٤٢	غصب الرجل عبدا، ثم غياب المغصوب منه
٥٤٢	غصب الرجل دابة وغياب المغصوب منه وطلب
٥٤٢	الغاصب من القاضى قبول المغصوب منه
٥٤٣	احتراق حمار رجل بنار مرتفعة من النار التى أوقدها الصبيان فى السكة
٥٤٣	وقوع الحريق فى محلة وهدم الرجل دار رجل بغير إذن
٥٤٣	صاحبه حتى انقطع الحريق من داره
٥٤٣	تعدى نار التنور إلى دار جاره فأحرقتها
٥٤٣	مرور الرجل بنار ووقوع شرار من النار على ثوب إنسان
٥٤٤	رمى الرجل إلى الهدف، وإفساد السهم شيئا فى دار الآخر
٥٤٤	إخراج بعض الحمولات لخفة السفينة، ووضعها فى الجزيرة وضياعها
٥٤٤	سقى الرجل أرض نفسه، وتعدى السقى إلى أرض جاره
٥٤٤	إحراق الرجل كلا فى أرضه وإحراقها شيئا لغيره
٥٤٤	هل يفرق بين مسألة إرسال الماء وإيقاد النار؟
٥٤٥	بيان الفرق بين إرسال الماء وإيقاد النار
٥٤٥	إرسال دابة فى مرعى المباح، ثم إرسال الآخر دابته
٥٤٥	وعض دابة الثانى دابة الأول
٥٤٥	وقوع البعير المغتلم على بعير صاحب الدار
٥٤٥	حفر الحفيرة فى صحراء القرية وإيقاد النار فيها، ثم وقوع الحمار فيها
٥٤٦	هدم الرجل بيتا مصورا بالأصباغ تماثيل

٢٦٠٧٢	إحراق الباب المنقوش بالنقش	٥٤٦
٢٦٠٧٣	خراب الأرض بوجهه، ثم تعمير الرجل تلك الأرض	٥٤٦
٢٦٠٧٤	سقى الرجل أرضه ولم يستوثق فى سد الثقيب حتى	
	أفسد الماء وأضر بجاره	٥٤٦
٢٦٠٧٥	موت العبد المغضوب فى يد الغاصب، وإقرار الغاصب بغضبه من فلان	٥٤٦
٢٦٠٧٦	هلاك العبد فى يد الغاصب حتى ضمنه، فهل له الاستعانة	
	بالغلة فى أداء الضمان؟	٥٤٧
٢٦٠٧٧	بيع الغاصب المغضوب، ثم هلاكه فى يد المشتري ثم استحقاقه	٥٤٧
٢٦٠٧٨	بيع الغاصب الدابة المغصوبة وأخذ ثمنها واستهلاكه	
	وموت الدابة عند المشتري	٥٤٧
٢٦٠٧٩	غصب الرجل ألفا والشراء بها جارية وبيعها بألفين، ثم	
	الشراء بالألفين جارية وبيعها بثلاث آلاف فما هو الحكم؟	٥٤٧
٢٦٠٨٠	إقرار الرجل بالغصب من فلان شيئا وعدم بيانه	٥٤٧
٢٦٠٨١	مسألة إحراق البيت الذى فيه الخمر	٥٤٨
٢٦٠٨٢	شق المسلم زق خمر المسلم الآخر	٥٤٨
٢٦٠٨٣	إظهار الذمى بيع الخمر فى المصر، وإتلاف الرجل خمره	٥٤٩
٢٦٠٨٤	مسألة إراقة خمور الذمة وكسر دنانها	٥٤٩
٢٦٠٨٥	إتلاف الذمى خمر الذمى الآخر أو خنزيره	٥٤٩
٢٦٠٨٦	بقاء الضمان فى الخنزير بالإسلام أيضا	٥٤٩
٢٦٠٨٧	بيان مسألة إتلاف الخمر والخنزير تفصيلا	٥٥٠
٢٦٠٨٨	استهلاك المسلم خنزير الذمى، ثم إسلام الطالب	٥٥٠
٢٦٠٨٩	اغتصاب الخمر فتخللت عنده أو خللها الغاصب	٥٥٠
٢٦٠٩٠	تخرق الثوب بجذبه	٥٥٠
٢٦٠٩١	انشقاق الثوب من الجلوس عليه	٥٥١
٢٦٠٩٢	قعود الرجل على رداء رجل وهو لا يعلم، وتخرق رداءه عند الانتهاض	٥٥١

٢٦٠٩٣	إبء الحائك بدفع الثوب قبل أخذ الأجر ومد صاحب
٥٥١	الثوب الثوب فتخرق
٢٦٠٩٤	دفع الدلال ثوبا إلى غيره على سوم الشراء ثم نسيانه
٢٦٠٩٥	جلوس الرجل على وسادة رجل بأمره، وتحتة قارورة
٥٥١	دهن لا يعلم وانكسار القارورة
٢٦٠٩٦	سقوط الرجل من السطح على مملوك الأمر بالجلوس عليه
٥٥٢	مسألة غصب الدجاجة والبيضة
٢٦٠٩٨	أخذ رب الدين من مال المديون حقه
٢٦٠٩٩	عرض الدلال عينا على صاحب الدكان وتركه عنده،
٥٥٢	وهرب صاحب الدكان وذهابه به
٢٦١٠٠	غصب الرجل ثوبا وقطعه، واستحقاقه قبل الخياطة
٢٦١٠١	موت العبد المغمصوب في يد الغاصب وإقرار الغاصب بغصبه من فلان
٢٦١٠٢	اتخاذ القوم ديسا ومجى المرأة للعون وأخذها فنجانة
٥٥٣	من غير أمرهم ثم انكسار الفنجانة من يدها
٢٦١٠٣	موت الرجل وانهدام جدار داره بعد موته وظهور النقود
٥٥٣	دفع الجارية جارية أخرى وذهاب عذرتها
٢٦١٠٥	قتل الرجل ذئبا مملوكا أو أسدا مملوكا لرجل
٥٥٤	قتل الرجل قردا
٢٦١٠٧	مسألة سد الكوة بفوطة الصبي بأمر المعلم
٢٦١٠٨	تعلق ثوب رجل بقفل وتخرقه
٢٦١٠٩	غصب الرجل عبدا وضمان رجل للمغمصوب منه أن
٥٥٤	يدفعه إليه غدا وإلا فعليه ألف
٢٦١١٠	غصب الرجل عبدا ودیعة وإباقه من يده واختيار المالك تضمين المودع
٢٦١١١	دعوى الرجل أمة وإنكار ذى اليد فضمنها رجل
٢٦١١٢	غصب الرجل ودفعه إلى غريمه، ثم رهنه بدين عليه وموته

٢٦١١٣	هلاك ولد المغصوبة قبل المنع	٥٥٥
٢٦١١٤	إرسال الرجل دابته و كان سائقا لها فأصابته شيئا	٥٥٥
٢٦١١٥	إرسال الرجل كلبه على رجل	٥٥٦
٢٦١١٦	إشلاء الرجل كلبه على إنسان وتخريق الكلب ثيابه	٥٥٦
٢٦١١٧	انعطاف الدابة يمينا وشمالا فأصابته شيئا	٥٥٦
٢٦١١٨	إشلاء الرجل كلبه على غنم الآخر فنفرت	٥٥٦
٢٦١١٩	وجود الرجل دابة فى مربطة فأخرجها	٥٥٦
٢٦١٢٠	إيقاف الدابة فى غير ملكه فأُتلف إنسانا	٥٥٧
٢٦١٢١	أخذ الرجل جلود مذكاة لرجل ودباغتها وجعلها فروا	٥٥٧
٢٦١٢٢	غصب الرجل ثوبا ولبسه، ثم تخرقه من مد صاحب الثوب	٥٥٧
٢٦١٢٣	مدا المغصوب منه الثوب مدا شديدا، وتخرق الثوب من ذلك	٥٥٧
٢٦١٢٤	ولادة المغصوبة وكسبها والهبة لها وقطع يدها والوطئ	
	بها بشبهة فموتها	٥٥٧
٢٦١٢٥	غصب الرجل عبدا وإجارته والإصابة من الغلة فهى لمن يكون؟	٥٥٨
٢٦١٢٦	بيان الفرق فى مسألة الشراء والإجارة من الغاصب	٥٥٨
٢٦١٢٧	غصب الرجل شيئا من رجل، ثم المغصوب حله من ذلك	٥٥٨
٢٦١٢٨	هل يجب على الغاصب أجره فى استخدام عبدا غصبه؟	٥٥٨
٢٦١٢٩	مرض الرجل فى أرض مغصوبة فهل يحل الدخول فيها للعيادة؟	٥٥٨
٢٦١٣٠	إدخال الخشاب الخشبة فى منزله فهل لأهل السكة منعه منه؟	٥٥٨
٢٦١٣١	ندامة الغاصب على صنعه وعدم ظفره بالمغصوب منه فماذا يصنع؟	٥٥٩
٢٦١٣٢	غصب الرجل عبدا، وإجارة العبد نفسه وسلامته عن العمل	٥٥٩
٢٦١٣٣	غصب الرجل عبدا واستعماله	٥٥٩

- ٢٦١٣٤ غصب الرجل جارية، وغصب الآخر منه الجارية، ثم إياها من يد الغاصب الثانى ٥٥٩
- ٢٦١٣٥ حضور المولى وكون القيمة للجارية فى يد الغاصب الأول قائمة على حالها وظهور الجارية بعد الإباق ٥٦٠
- ٢٦١٣٦ بيع المودع الوديعه وربحه، ثم ضمانه فهل يطيب له الربح؟ ٥٦٠
- ٢٦١٣٧ قطع الرجل يد عبد خطأ، وغصب الآخر العبد، ثم موته منه ٥٦١
- ٢٦١٣٨ رفع رب الدين العمامة من رأس المديون رهنا بدينه، وهلاك العمامة قبل استيفاء الدين ٥٦١
- ٢٦١٣٩ موت الدابة فى دار الآخر فعلى من إخراجها؟ ٥٦٢
- ٢٦١٤٠ قبض الوكيل الدراهم من غريم المؤكل وجعلها فى المخلات وتعليقها على الحمار، ثم هلاكها ٥٦٢
- ٢٦١٤١ موت الطير فى بئر غيره، فعلى من إخراجها؟ ٥٦٢
- ٢٦١٤٢ خان فيه بيوت وأموال وخروج الإنسان ليلا وترك الباب مفتوحا فسرق منه شيء ٥٦٢
- ٢٦١٤٣ شراء الرجل جارية واستيلادها، ثم استحقاقها ٥٦٢
- ٢٦١٤٤ غصب الرجل جارية وبيعها ٥٦٢
- ٢٦١٤٥ وجوب العقر فى الجارية المبيعة بيعا فاسدا، ثم هلاك الجارية ٥٦٢
- ٢٦١٤٦ غصب الرجل عبدا، ثم استيجاره من المغصوب منه ٥٦٢
- ٢٦١٤٧ غصب الرجل جارية، وغصب الآخر من رب الجارية عبدا وتبايعا العبد بالجارية ٥٦٣
- ٢٦١٤٨ غصب الرجل مائة دينار وغصب الآخر من ذلك الرجل ألف درهم، ثم تباع الغاصبين الدراهم بالدنانير ٥٦٣
- ٢٦١٤٩ غصب الرجل من آخر جارية، وغصب الآخر من ذلك الرجل مائة دينار، وبيع صاحب الجارية غاصب الدنانير الجارية بتلك الدنانير ٥٦٣
- ٢٦١٥٠ إيداع الرجل رجلا مال الغير، ثم إجازة المالك ذلك ٥٦٤

٢٦١٥١	استيجار الرجل فأسا ودفعه إلى أجيره للعمل به فذهب به الأجير	٥٦٤
٢٦١٥٢	وضع الرجل شيئا فى الطريق ونفور الدابة عنه وإتلافها شيئا	٥٦٤
٢٦١٥٣	دق الرجل فى داره شيئا والسقوط من ذلك فى دار جاره وتلف	٥٦٤
٢٦١٥٤	غصب الرجل عبدا ويبيعه بخمسمائة إلى سنة والعبد	
	معروف للمغصوب منه	٥٦٤
٢٦١٥٥	ضرب الغاصب العبد المغصوب فقتله	٥٦٥
٢٦١٥٦	هدم الرجل بيته وإلقاء تراب كثير على الجدار ووضع	
	فوقها لبنا كثيرا، وانهدام الحائط من ذلك	٥٦٥
٢٦١٥٧	إقرار الرجل بقطع يد عبد خطأ وتكذيب عاقلته فى ذلك	٥٦٥
٢٦١٥٨	هل يكون النوم على فراش إنسان غصبا؟	٥٦٦
٢٦١٥٩	إقامة الرجل بينة على غصب الجارية اليوم وإقامة الآخر	
	بينة على اغتصابها منه منذ شهر	٥٦٦
٢٦١٦٠	دخول الرجل دار الآخر فعقره الكلب	٥٦٦
٢٦١٦١	أكل الهرة دجاجة غيره	٥٦٦
٢٦١٦٢	إلقاء الرجل الهوام فى طريق المسلمين، فأصاب إنسان	٥٦٦
٢٦١٦٣	ربط الدابة فى الطريق، ثم بيعها	٥٦٦
٢٦١٦٤	سقوط الميزاب عن سطح رجل وأصاب إنسانا	٥٦٧
٢٦١٦٥	إلقاء رجل من أهل سكة نافذة فى فناء داره ترابا	٥٦٧
٢٦١٦٦	إذن الرجل غيره بدخول داره راكبا، فوطئ دابة الغير شيئا	٥٦٧
٢٦١٦٧	غصب الرجل دارا فسكنها، وانهدام الدار فى يد الغاصب	٥٦٧
٢٦١٦٨	إدخال الرجل أجناسه فى المسجد بغير إذن خادمه وأخذ	
	مفتاحه وإتيان السيل وهلاك بسط المسجد	٥٦٧
٢٦١٦٩	حمل الرجل قطنا إلى البلدان ومروره فى السكة وحمل	
	المرأة قبسا وأصاب النار القطن	٥٦٧

- ٢٦١٧٠ دباغة الرجلين الجلود فى حانوت، والتهاب الشحم
- ٥٦٨ وأصاب السقف وإحترق متاع صاحبه وأمتعة الجيران
- ٢٦١٧١ غصب الرجل دود القزورميه، حتى صارت فيلقاً فلمن الفليق؟
- ٥٦٨ شراء القيم دهنًا للمسجد، ودفع الثمن ممن الوقف، ثم إفلاس الدهان
- ٢٦١٧٢ غصب الرجل من صاحب اليد داراً مرهونة، فهل له أن
- ٥٦٨ يطالب المديون بالدين؟
- ٢٦١٧٤ مسألة أخذ زعيم القوم الجباية من واحد عند اختفاء القوم
- ٥٦٨ حل المسافر أمتعته على سفينة للذهاب بها إلى بلدة، ثم
- ٢٦١٧٥ موته وإخراج ابنه الأمتعة إلى سفينة أخرى وغرقت
- ٥٦٩ وقوع اليأس للغاصب عن وجود صاحب المال فماذا يفعل الغاصب؟
- ٥٦٩ شراء الرجل لحماً وذهابه لمجيئه بالثمن وإبطاءه
- ٢٦١٧٧ وخشية البائع بالفساد
- ٥٦٩ وضع الجرة على حائط وسقوطها على رجل
- ٥٧٠ وضع كل من الرجلين جرة فى طريق المسلمين وتدحرج
- ٢٦١٧٩ أحدهما وانكسار الأخرى
- ٥٧٠ وضع كل من الرجلين الجرة على شط الحوض الكبير
- ٢٦١٨٠ وتدحرج الأخيرة وانكسار الأولى
- ٥٧٠ كل موضع كان للواضع حق الوضع فى ذلك المكان
- ٢٦١٨١ لا يضمن على كل حال وإن تلف بذلك شيء
- ٥٧٠ سيلان الشيء من الجرة الأولى وابتلال المكان ووقوعها على الأخرى
- ٢٦١٨٢ وضع الجرة فى الطريق، ثم وضع الآخر جرة فيه تدحرج
- ٥٧١ أحدهما واصابة الأخرى وانكسارهما
- ٢٦١٨٤ وضع كل واحد من الرجلين جرة فى الطريق، وتدحرج
- ٥٧١ أحدهما على الأخرى وانكسارهما جميعاً

- ٢٦١٨٥ وضع الرجل جرة فيها زيت ووضع الآخر جرة وتدحرج
أحدهما وانكسارهما جميعا ٥٧١
- ٢٦١٨٦ غصب الرجل عبدا وابيضت عينه عنده، ثم استرداد
وتضمن الغاصب، ثم انجلاء البياض عند المالك ٥٧٢
- ٢٦١٨٧ موت الطالب قبل أداء الدين إليه فهل يبرأ بالأداء إلى الورثة؟ ٥٧٢
- ٢٦١٨٨ خداع الرجل صبية وذهابه بها إلى موضع لا يعرف ٥٧٢
- ٢٦١٨٩ دفع المديون الدراهم إلى صاحب دينه، وأمره بأن ينفدها وهلاكها في يده ٥٧٢
- ٢٦١٩٠ لرجل على رجل درهم فدفع المديون إلى الطالب
درهمين، وضياعهما قبل تعيين درهمه ٥٧٢
- ٢٦١٩١ غصب الرجل دراهم من رجل في بلدة، ومطالبته في بلدة أخرى
- ٢٦١٩٢ غصب الرجل شيئا وتغييبه، وطلب المغصوب منه من
القاضي تضمينه، ٥٧٣

تم ترتيب المجلد السادس عشر يوم الأحد في شهر المحرم من شهر الله
الحرام سنة تسع وعشرين وأربع مائة وألف من الهجرة
وسياتى المجلد السابع عشر وأوله كتاب الشفعة